

جمعية الدول الأطراف  
في نظام روما الأساسي  
للمحكمة الجنائية الدولية

الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، ٨-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الوثائق الرسمية

المجلد الثاني

## ملاحظة

تتألف رموز وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتحمل قرارات الجمعية الحروف "Res"، بينما تحمل مقرراتها الحروف "Decision".

ووفقاً للقرار ICC-ASP/7/Res.6، يتوافر المجلد الأول من الوثائق الرسمية بجميع لغات الجمعية بينما يتوافر المجلد الثاني بالأسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

Secretariat, Assembly of States Parties

International Criminal Court

P.O. Box 19519

2500 CM The Hague

The Netherlands

asp@asp.icc-cpi.int

www.icc-cpi.int

الهاتف: ٧٠ ٥١٥ ٩٨٠٦ (٣١)

الفاكس: ٧٠ ٥١٥ ٨٣٧٦ (٣١)

ICC-ASP/13/20

منشورات المحكمة الجنائية الدولية

ISBN No. 92-9227-306-X

كافة الحقوق محفوظة © للمحكمة الجنائية الدولية ٢٠١٤

All rights reserved

Printed by Ipskamp, The Hague

## المحتويات

### الصفحة

الجزء ألف	
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية .....	٢
الجزء باء	
التقريران المقدمان من لجنة الميزانية والمالية .....	٢٣٧
١- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثانية العشرين، نيسان/أبريل ٢٠١٤ .....	٢٣٧
٢- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين، تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٤ .....	٣٠٠
الجزء جيم	
الوثائق ذات الصلة .....	٣٦٥
١- البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ .....	٣٦٥
٢- البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ .....	٤٣٣

# الجزء ألف

## الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية\*

### المحتويات

الصفحة	
٤	قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية] .....
٦	خلاصة وافية .....
٨	ألف - مقدمة .....
٩	باء - الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥ .....
١٠	جيم - ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة .....
١٠	١ - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية .....
١٢	٢ - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعى العام .....
١٦	٣ - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة .....
١٧	٤ - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف .....
١٨	٥ - البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة (إيجارها وصيانتها) .....
١٨	٦ - البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا .....
١٩	٧ - البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة ("مكتب مدير المشروع") .....
٢٠	٨ - البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائذ قرض المباني الدائمة .....
٢٠	٩ - البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة .....
٢١	أولا - مقدمة .....
٢٢	ألف - المحكمة اليوم .....
٢٤	١ - افتراضات عام ٢٠١٥ .....
٢٥	٢ - التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وميزانية عام ٢٠١٥ .....
٢٦	باء - التحليل من منظور كلي .....
٣٠	١ - تحليل النمو: العوامل الرئيسية المحددة لتكاليف عام ٢٠١٥ .....
٣١	٢ - تحليل النمو: العوامل المحددة لتكاليف عدة سنوات (٢٠١٦ إلى ٢٠١٨) .....
٣٣	(أ) تكاليف تطبيق النظام المشترك .....
٣٣	(ب) معدل شغور الوظائف .....
٣٣	(ج) الانتقال إلى المباني الجديدة .....
٣٤	(د) تدابير تحسين النجاح .....
٣٥	ثانيا - ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة .....
٣٥	ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية .....
٣٧	١ - البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة .....
٤٢	٢ - البرنامج ١٢٠٠: الدوائر .....
٥٢	٣ - البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال - مكتب الاتصال القائم في نيويورك .....
٥٥	باء - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعى العام .....
٦٢	١ - البرنامج ٢١٠٠: المدعى العام .....
٦٤	(أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعى العام وقسم المشورة القانونية .....
٦٩	(ب) البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات .....
٧٦	٢ - البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون .....
٨٠	٣ - البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق .....
٨٨	٤ - البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الملاحقة .....
٩٢	جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة .....
٩٨	١ - البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة .....

\* صدر سابقا بوصفه الوثيقة ICC-ASP/13/10.Add.1 والوثيقة ICC-ASP/13/11.

٩٩	..... (أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة
١٠٢	..... (ب) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: قسم خدمات المشورة القانونية
١٠٤	..... (ج) البرنامج الفرعي ٣١٤٠: قسم الأمن والسلامة
١٠٩	..... ٢ - البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة
١١١	..... (أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة
١١٤	..... (ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية
١١٨	..... (ج) البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم الميزانية والمالية
١٢٢	..... (د) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة
١٢٦	..... (هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال
١٣١	..... (و) البرنامج الفرعي ٣١٨٠: قسم العمليات الميدانية
١٣٦	..... ٣ - البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة
١٣٨	..... (أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة
١٤١	..... (ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم إدارة المحكمة
١٤٤	..... (ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز
١٤٦	..... (د) البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة
١٥١	..... (هـ) البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: وحدة الضحايا والشهود
١٥٦	..... (و) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم
١٦٠	..... (ز) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين
١٦٢	..... (ح) البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العمومي للدفاع
١٦٦	..... (ط) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للضحايا
١٦٩	..... ٤ - البرنامج ٣٤٠٠: قسم الإعلام والوثائق
١٧٤	..... ٥ - البرنامج ٣٧٠٠: المكاتب المستقلة والمشاريع الخاصة
١٧٩	..... دال - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
١٨٩	..... هاء - البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة
١٩٠	..... واو - البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا
١٩٦	..... زاي - البرنامج الرئيسي السابع-١ والبرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة
١٩٨	..... ١ - البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
١٩٨	..... (أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
٢٠٤	..... (ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة
٢٠٧	..... ٢ - البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض
٢١٠	..... حاء - البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
	المرفقات
٢١٣	المرفق الأول: مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامج المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٥، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٥، وصندوق الطوارئ
٢١٧	المرفق الثاني: الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية
٢١٩	المرفق الثالث: الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥ البرنامج المقترحة
٢٢١	المرفق الرابع: قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامج المقترحة
٢٢٢	المرفق الخامس (أ): قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)
٢٢٣	المرفق الخامس (ب): قائمة الغايات الاستراتيجية المنشودة من الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥)
٢٢٤	المرفق السادس: معلومات عن ملاك موظفي المحكمة
٢٢٤	المرفق السادس (أ): ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام ٢٠١٥ بحسب البرامج الرئيسية
٢٢٤	المرفق السادس (ب): تعديلات جدول الموظفين
٢٢٥	المرفق السادس (ج): رواتب القضاة ومستحقاتهم لعام ٢٠١٥ (بآلاف اليورو)
٢٢٦	المرفق السادس (د): التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة العاملين في المقر لعام ٢٠١٥ (بآلاف اليورو)
٢٢٧	المرفق السابع: جدول تلخيصي بحسب وجوه الإنفاق
٢٢٧	المرفق الثامن: مقترح بشأن طرائق رد مبالغ الأتعاب التي سُئلت للسيد جان-بيير بمبا غومبو

٢٢٨	المرفق التاسع: ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
٢٢٩	المرفق العاشر: الإيرادات المقدّرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ (بملايين اليورو)
٢٢٩	المرفق الحادي عشر: بيانات الإيرادات المقدّرة لعام ٢٠١٥ للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً
٢٣٠	المرفق الثاني عشر: الميزانية التكميلية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥

### قائمة المختصرات [المستعملة في النسخة الإنكليزية]

مبنى المقر الرئيسي القائم في شارع مانويغ، في لاهاي، هولندا	Arc
أمين عام مساعد	ASG
جمعية الدول الأطراف	ASP
الاتحاد الأفريقي	AU
مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي	AULO
سمعي بصري/التجهيزات السمعية والبصرية	AV
جمهورية أفريقيا الوسطى	CAR
شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	CASD
لجنة الميزانية والمالية	CBF
كوت ديفوار	CIV
قسم إدارة المحكمة	CMS
مجلس التنسيق	CoCo
مد (مدير)	D
شعبة خدمات المحكمة	DCS
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
بدل المعيشة اليومي	DSA
قسم دعم الدفاع (أدمج بقسم دعم المحامين - ٢٠١٠)	DSS
شعبة الضحايا والمحامين (ألغيت في عام ٢٠١٠ - نُقلت أقسامها إلى مكتب رئيس قلم المحكمة)	DVC
نظام عمل المحكمة الإلكترونية	ECOS
وحدة إدارة المرافق	FMU
معادل الموظف الواحد العامل بدوام كامل	FTE
الشبكة العالمية للاتصالات والبيانات	GCDN
الخدمات العامة	GS
خ ع - رأ: الخدمات العامة (رتبة أخرى)	GS-OL
خ ع - زر: الخدمات العامة (رتبة رئيسية)	GS-PL
قسم الخدمات العامة	GSS
المساعدة المؤقتة العامة	GTA
المقر	HQ
الموارد البشرية	HR
الرابطة الدولية للمحامين	IBA
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
برنامج الحماية في المحكمة الجنائية الدولية	ICCP
تكنولوجيات المعلومات والاتصال	ICT
قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	ICTS
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	ICTY
منظمة حكومية دولية	IGO
المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية	ILOAT
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية	INTERPOL
آلية الرقابة المستقلة	IOM
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	IPSAS
أجهزة التحرك الاستجابي الأولى	IRS
تكنولوجيات المعلومات	IT
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	JCCD
قسم المشورة القانونية (في مكتب المدعى العام)	LAS
قسم خدمات المشورة القانونية (في قلم المحكمة)	LASS
وحدة خدمات اللغات	LSU
وحدة الدعم الإمدادي والنقل	LTU

نظام المعلومات الإدارية	MIS
معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة	MORSS
معايير العمل الأمنية الدنيا	MOSS
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب الاتصال القائم في نيويورك	NYLO
مكتب المراجعة الداخلية	OIA
مكتب المحامي العمومي للدفاع	OPCD
مكتب المحامي العمومي للضحايا	OPCV
مكتب المدعى العام	OTP
ف (موظف من الفئة الفنية)	P
قسم الإعلام والوثائق	PIDS
مكتب مدير المشروع (مشروع المباني الدائمة)	PDO
برامجيات "النظم والتطبيقات والمنتجات" (معالجة البيانات)	SAP
غاية استراتيجية	SG
هدف استراتيجي	SO
قسم الأمن والسلامة	SSS
قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة (مختصر فرنسي)	STIC
الصندوق الاستئماني للضحايا	TFV
الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق	TRIM
إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة	UNDSS
وحدة الاحتجاز لدى الأمم المتحدة	UNDU
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	UNON
نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن	UNSMS
قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم	VPRS
التباحث/التواصل الفيديوي عن بعد	VTC
وحدة الضحايا والشهود	VWU
صندوق رأس المال العامل	WCF
ما يخص المنتفعين من التجهيزات غير المُدمجة	2gv
ما يخص المنتفعين من التجهيزات المُدمجة	3gv

## خلاصة وافية - ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٤\*

### النقاط الأساسية

#### ١- تستند ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة إلى العوامل الرئيسية التالية البيان

- (أ) استمرار تزايد الأنشطة القضائية والأنشطة على صعيد الملاحقة إذ سيُنهض بأود محكمتين جديدتين على الأقل بالإضافة إلى القضايا الحالية؛
- (ب) مغادرة ستة قضاة للمحكمة وقدم سبعة قضاة جدد إليها، مع ما يترتب على ذلك من تبعات معقدة فيما يخص تكاليف المعاشات التقاعدية للقضاة؛
- (ج) تنفيذ استراتيجية جديدة وزيادة في عبء العمل الواقع على عاتق مكتب المدعي العام - ٢١ قضية في ثماني حالات؛
- (د) زيادة مناظرة في الخدمات المطلوبة من قلم المحكمة؛
- (هـ) الزيادات الضمنية، أي تكاليف الموظفين المتأنية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة؛
- (و) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة للمحكمة مبلغا مقداره ١٣٥,٣٩ مليون يورو، ينطوي على زيادة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة نسبتها ١١,٣ في المئة ومقدارها ١٣,٧٤ مليون يورو (أو ١٢,٢٣ مليون يورو إذا لم تُحتسب الزيادة في فوائد قرض المباني الدائمة).

#### ٢- الهيئة القضائية

- (أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للهيئة القضائية مبلغا مقداره ١٢,٧١ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقداره ٢,٦٧ مليون يورو بالقياس إلى المقدار المناظر لعام ٢٠١٤، أي ٢٦,٦ في المئة من ذلك المقدار؛
- (ب) ستحتاج المحكمة فيما يخص معظم عام ٢٠١٥ إلى ١٨ قاضيا يؤدون خدمة منتظمة بدوام كامل مقابل ١٦ قاضيا كحد أقصى في عام ٢٠١٤؛
- (ج) ستدفع المحكمة مساهمات في المعاشات التقاعدية لجميع القضاة الثمانية عشر في عام ٢٠١٥ بينما لم يتعين عليها أن تدفع مساهمات مناظرة في عام ٢٠١٤ إلا للقضاة الاثني عشر الذين لَمَّا يُنْمُوا مدة تسع سنوات في الخدمة؛
- (د) لا مناص من أن تترتب على تجديد العقد المتعلق بالمعاشات التقاعدية للقضاة البالغة مدته خمس سنوات المبرم مع شركة التأمين Allianz التي تتعامل معها المحكمة، زيادة في تكاليف النظام للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ بالنظر إلى الشروط السائدة في الأسواق المالية حاليا؛
- (هـ) سيستلزم قدوم سبعة قضاة جدد مخصصا غير متكرر لسد تكاليف الانتداب المستحقة لهم عند التحاقهم بالعمل في المحكمة؛
- (و) يُفترض أن تزداد تكاليف الموظفين زيادة معتدلة فيما يخص عام ٢٠١٥ إذا تعيّن على الهيئة القضائية أن تنهض بأود المحاكمات الجديدة وبعبء العمل الباهظ المتصل بدعاوى الاستئناف وأن تسرّع تقدمها فيما يتعلق ب"العبر المستخلصة" بغية تحسين نجاعة الإجراءات القضائية.

#### ٣- مكتب المدعي العام

- (أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لمكتب المدعي العام ("المكتب") مبلغا مقداره ٤١,٦٧ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٨,٤٥ مليون يورو بالقياس إلى السنة السابقة، أي ٢٥,٤ في المئة بالمقارنة بميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٣٣,٢٢ مليون يورو.



- (ب) تتماشى الزيادة في ميزانية المكتب مع خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، التي أيدتها الدول الأطراف كلٌّ التأييد. وبدون الموارد المطلوبة في إطار الميزانية لن يتسنى لمكتب المدعي العام أن ينهض بمسؤولياته على نحو ملائم، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر على مصداقية المحكمة بأجمعها وعلى قدرتها على الردع عن ارتكاب الجرائم الجماعية الفظيعة.
- (ج) يُثقل كاهل المكتب ضغطٌ كبيرٌ متأبٍ عن تزايد عدد ما يشمله نشاطه من حالات النزاع التي تُرتكب فيها أخطر الجرائم: ستستمر في عام ٢٠١٥ أربع عمليات تحقيق في جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي وعملياتنا تحقيق في أفعال جنائية محلّة بإقامة العدالة منصوص عليها في المادة ٧٠ منه، مع العلم بأنه تم الإخطار في إطار استخدام صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤ بوحدة من عمليات التحقيق الأربع وبقضيّ الأفعال الجنائية المنصوص عليها في المادة ٧٠.
- (د) سينخرط المكتب انخراطاً نشطاً في التحضير لما لا يقل عن خمس محاكمات ودعوى استئناف واحدة للحكم في جوهر القضية المعنية، أو في إجراء هذه المحاكمات وهذه الدعوى، وفي تناول طائفة من دعاوى الاستئناف التمهيدي.
- (هـ) سيستمر في عام ٢٠١٥ التدارس الجاري حالياً لعشر من الحالات، حيث يمكن أن تتحقق وفورات مالية إذ ينجح المكتب في تشجيع السلطات الوطنية على التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وملاحقة مرتكبيها، ما يُتفادى به تدخل المحكمة.
- (و) يُفترض أن تذهب تكاليف الموظفين الأساسية وتكاليف ما تستلزمه أنشطة المكتب الرئيسية في مجال التحقيق والملاحقة بمعظم الزيادة التي تنطوي عليها الميزانية المقترحة. ويجب على المكتب أن يأخذ بالحسبان عام ٢٠١٥ بأشهره الاثني عشر الكاملة عندما يعد الميزانية فيما يخص كل الموظفين الإضافيين الذين عُيّنوا فيه خلال عام ٢٠١٤ تعييناً مُؤل باعتمادات مهيأ لها في الميزانية. فالتجربة حتى تاريخه تبيّن أن تخصيص الموارد المناسبة لأفرقة التحقيق والملاحقة تضمن جودة عمليات المكتب الأساسية ونجاحتها وفعاليتها: يجدر التنويه في هذا الصدد إلى النجاح المتمثل في اعتماد التهم في قضية أثناعندا وقضية غباغبو في عام ٢٠١٤.
- (ز) يجري تخصيص الموارد للأفرقة وفقاً للنموذج الخاص الذي قبلته الدول الأطراف لاستحداث قدرة متمثلة في أفرقة فعالة (على الرغم مما تتسم به الحالات والقضايا التي يناولها المكتب من تعقيد فإن أعداد الموظفين الذين تتألف منهم أفرقته متواضعة بالقياس إلى الممارسة المعمول بها في المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة التابعة للأمم المتحدة أو في ما يخص عمليات التحقيق في الجرائم على المستوى الوطني).
- (ح) ستوفر ميزانية المكتب المقترحة الموارد الأساسية التي لا بد منها لكي يتمكن من الاضطلاع بالمهام المنوطة به في إطار ولايته بمستوى الجودة المطلوب المتوخى بحسب الخطة الاستراتيجية.
- (ط) غير أن المكتب، مدركاً شواغل الدول الأطراف بشأن الزيادات الهامة في مبلغ الميزانية، قرر أن لا يواصل، في هذه المرحلة، عملية التحقيق الكاملة الخامسة التي خطط لها في بادئ الأمر وفق استراتيجيته، ما نتج عنه تخفيض في ميزانيته المقترحة.

#### ٤- قلم المحكمة

- (أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٦٦,٢٦ مليون يورو، تنطوي على تخفيض مقداره ٣٥ ٧٠٠ يورو، أي -١,٠ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٦٦,٢٩ مليون يورو.
- (ب) على الرغم من ازدياد مقدار الدعم المطلوب من قلم المحكمة زيادةً ذات شأن بناءً على الافتراضات المتعلقة بالميزانية وعلى طلبات الخدمة فيما يخص عام ٢٠١٥، ولا سيّما في مجال العمليات الميدانية، وحماية الشهود، والاحتجاز، فإن قلم المحكمة تمكّن، بفضل تخصيص الموارد بعناية، وإعادة توزيعها، وإعادة تحديد الأولويات على صعيدها، من استيعاب زيادة محتملة في الموارد المطلوبة، وزيادة ضمنية في تكاليف الموظفين، وذلك دون الإضرار بجودة خدمته ولا بنجاحتها.
- (ج) تقتصر الميزانية المقترحة لقلم المحكمة على الحد الأدنى اللازم لضمان اضطلاعها بمهامه الأساسية.
- (د) ينشد رئيس قلم المحكمة استمرار تمتعه بالمرونة التي أتاحتها له جمعية الدول الأطراف، ضمن حدود مبلغ الميزانية المالي المقترح، لضمان تنفيذ التغييرات البنوية المعترمة لكي يكون قلم المحكمة أنجع وأنسب للغرض منه.

## ٥- البرامج الرئيسية الأخرى

- (أ) إن البرنامج الرئيسي الرابع (أمانة جمعية الدول الأطراف) والبرنامج الرئيسي السادس (أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا) يشهدان زيادة ولا سيّما في مجال التجهيز بالموظفين، كما يشهد البرنامج الرئيسي الرابع زيادة في الخدمات التعاقدية تُعزى إلى عقد الدورة السنوية للجمعية في لاهاي (تبلغ الزيادتان المعنيتان مبلغا مقداره ٠,٥٢ مليون يورو، أي ١٨,٢ في المئة، و٠,٣٥ مليون يورو، أي ٢١,٨ في المئة، على الترتيب).
- (ب) يشهد البرنامج الرئيسي السابع-٢ (فوائد قرض المباني الدائمة) زيادة تقارب ١,٥ مليون يورو.
- (ج) أما سائر البرامج الرئيسية الأخرى فإن مبالغ ميزانياتها تقارب إلى هذا الحد أو ذاك مبالغها في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

## ألف- مقدمة

١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية مبلغا مقداره ١٣٥,٣٩ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ١٣,٧٤ مليون يورو، أي ١١,٣ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (البالغة ١٢١,٦٦ مليون يورو). ويعزى ذلك رئيسيا إلى العوامل التالية البيان:

- (أ) ترُقب أن تشهد الأنشطة القضائية زيادة أخرى في عام ٢٠١٥ إثر النمو المطرد لعبء العمل الإجمالي في المحكمة على مدى السنوات الأخيرة؛
- (ب) استمرار تزايد عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق مكتب المدعي العام، وإدراج حالة جديدة كبيرة ضمن الميزانية العادية لعام ٢٠١٥، مع ضرورة تعزيز قدرة أفرقة التحقيق والملاحقة على إجراء عمليات تحقيق وملاحقة تتسم بدرجة عالية من الجودة وتأتي في حينها؛
- (ج) الزيادة المناظرة في الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة بغية النهوض بأود الزيادة في أنشطة التحقيق وأنشطة الملاحقة والأنشطة القضائية؛
- (د) بقاء الملاك المعتمد للوظائف الثابتة دون تغيير على مدى السنوات الأربع الأخيرة، ما يتطلب أن يتم تحقيق تعزيز القدرات عن طريق التوظيف في إطار المساعدة المؤقتة العامة بصورة رئيسية؛
- (هـ) الزيادات الضمنية من قبيل الارتباط مسبقا بالتزامات فيما يتعلق بتكاليف الموظفين من خلال تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة.

٢- وبعد أخذ هذه العوامل المسببة للتكاليف بالحسبان، بلغ مقدار موارد ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للمحكمة الذي تم تحديده أوليا، بما في ذلك المكاسب المحققة عن طريق تحسين النجاعة وتقليص عدد عمليات التحقيق النشط، مبلغا مقداره ١٤٨,١٦ مليون يورو، ينطوي في حالة الأخذ به على زيادة يناهز مقدارها ٢٦,٥٠ مليون يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٣- وبعد مراجعة داخلية صارمة وافية، اشتملت على إجراء تخفيضات شديدة وعلى إعادة تحديد درجات الأولوية على صعيد الأنشطة، وتقليص عدد عمليات التحقيق النشط، وإعادة توزيع الموارد، تم التوصل إلى تخفيض قاسٍ ناهز مبلغه ١٣ مليون يورو، ما حفّض مقدار الزيادة الصافية في الميزانية المقترحة إلى ١٣,٧٤ مليون يورو.

## نمو الميزانية

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (المتخذة أساسا مرجعيا)	١٢١,٦٦ مليون يورو
الموارد اللازمة التي تم تحديدها	١٤٨,١٦ مليون يورو
النمو المرتبط بالعوامل المسببة للتكاليف	٢٦,٥٠ مليون يورو
التخفيض الذي أفضت إليه المراجعة الداخلية	١٢,٧٦ مليون يورو
صافي الزيادة المقترحة لعام ٢٠١٥	١٣,٧٤ مليون يورو

## باء- الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥

٤- وُضعت الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥ بالاستناد إلى ما يُزَمَع الاضطلاع به من العمل القضائي والعمل في مجال الملاحقة فيما يخص السنة التالية، بمقدار التمكّن من تقديره على نحو دقيق في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤. بيد أن عدم إمكان التنبؤ بعمل المحكمة القضائي يجعل من الصعب وضع افتراضات يمكن التعويل عليها تماما في موعد يسبق إلى حد ليس بالقليل الفترة المالية التي تميزن المحكمة لها. فنهج المحكمة في هذا المجال يتمثل في عدم الميزنة إلا للأحداث المتأكد إلى حد معقول أنها ستحصل في السنة التالية ويمكن تقديرها على وجه الدقة.

٥- إن ما وضعته المحكمة فيما يخص الميزانية من افتراضات متعلقة بالأنشطة القضائية والأنشطة في مجال الملاحقة، تستند إليها ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة، يهيئ لما يلي:

- التحضير للمحاكمة في قضيتين (قضية *أنتاغندا* وقضية *لوران غباغبو*: ستة أشهر لكل منهما)؛
- عقد المحاكمة في خمس قضايا (قضية *أنتاغندا*: ستة أشهر؛ قضية *كينايا*: اثنا عشر شهرا؛ قضية *روتو/سنغ*: اثنا عشر شهرا؛ قضية *بندا*: اثنا عشر شهرا؛ قضية *لوران غباغبو*: ستة أشهر)؛
- إجراءات النطق بالعقوبة والإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار في قضية *مبا* (بحسب مقتضى الحال): ثلاثة أشهر؛
- دعوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة (*مبا*) ودعوى الاستئناف التمهيدي.

٦- وقد وُضعت الافتراضات المتعلقة بالإطار الزمني لهذه الجلسات على أساس متابعتها لا على أساس تزامنها. ويُتوقع أن يجاوز عبء العمل الإجمالي الذي تنهض به مجتمعة الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف مقدار النشاط القضائي الذي شهده عام ٢٠١٤.

٧- وبالإضافة إلى ذلك يرتقب مكتب المدعي العام مواصلته في عام ٢٠١٥ إجراء عمليات التحقيق في ثمانية بلدان من بلدان الحالات: كوت ديفوار، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان (دارفور)، وكينيا، ومالي؛ وسيواصل رصده لحالات تخضع لتدارس أولي (في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وجورجيا، وغينيا، وهندوراس، ونيجيريا، واتحاد جزر القمر (حوادث 'مافي مرمرة')، وأوكرانيا، والعراق).

٨- ثم إن قلم المحكمة سيواصل النهوض بأود الجوانب غير القانونية لإدارة شؤون المحكمة وتقديم الخدمات لها. وسينهض أيضا بأود الدعوى القضائية الزيادة العدد، كما سيدعم الأنشطة الزيادة في مجال

<sup>١</sup> لكن قد يُحتاج إلى عقد جلسات محاكمة متزامنة خلال السنة نتيجة لملاسات القضايا على وجه التحديد وللتطورات القضائية التي يتعدّر تحديدها على وجه الدقة في الوقت الحاضر.

التحقيق والملاحقة إثر تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام فيما يتعلق على الخصوص بحماية الضحايا والشهود وتقديم الدعم إليهم، والعمليات الميدانية، والاحتجاز.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	النسبة المئوية
(بآلاف اليورو)	(بآلاف اليورو)	المبلغ	المجموع
٣٨٣٥,٦	٥٧٢٧,٦	١٨٩٢,٠	٤٩,٣
٦٣٨٧٦,٤	٦٦٤٠٦,٨	٢٥٣٠,٤	٤,٠
١٨١٩٩,٨	٢٦١٩٣,٣	٧٩٩٣,٥	٤٣,٩
٣٥٧٤٤,٤	٣٧٠٦٤,٠	١٣١٩,٦	٣,٧
١٢١٦٥٦,٢	١٣٥٣٩١,٧	١٣٧٣٥,٥	١١,٣

## جيم - ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة

### ١ - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

٩- يتألف البرنامج الرئيسي الأول من هيئة الرئاسة والدوائر ومكاتب الاتصال. ولكن كان مكتب الاتصال في نيويورك مدرجا ضمن البرنامج الرئيسي الأول فإنه ممثّل مشترك لجميع أجهزة المحكمة وهو يقدم دعما إمداديا لمكتب جمعية الدول الأطراف وفريقها العامل في نيويورك.

١٠- ويستند تحديد ميزانية البرنامج الرئيسي الأول إلى الأنشطة القضائية المرتقبة ضمن إطار الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥. وسيشهد جميع الشعب القضائية الثلاث نشاطا قضائيا مستقبيا يرتفع ارتفاعا عارما بصورة خاصة في الشعبة الابتدائية التي سينضاف فيها إلى القضيتين اللتين تهتم بهما حاليا بدء محاكمتين جديدتين (غباغبو وأنتاغندا) كما يمكن أن تبدأ فيها محاكمتان أخريان بحسب ما تؤتيه الإجراءات الحالية المتعلقة باعتماد التهم، ما يُتوقع أيضا أن يزيد من حجم دعاوى الاستئناف التمهيدي. وعليه فإن مقدار أعباء عمل الشعب الثلاث مجتمعة في عام ٢٠١٥ يُتوقع أن يفوق مقداره الذي شهده عام ٢٠١٤.

١١- وستواصل الهيئة القضائية ممارسة مهامها على نحو يتيح لها الاستعانة بالموارد المخصّصة لها على أجمع وجه. ويراد بأعداد الموظفين الموصى بها في هذه الميزانية سد الاحتياجات المعروفة حاليا في مجال الأعمال المتعلقة بالقضايا. إنها تمثل الحد الأدنى اللازم لسير الإجراءات في شتى الدعاوى المتوقعة بصورة ناجحة وفعالة. وإذا حدث أن كان عبء العمل الفعلي أعلى من مقداره المتوقع حاليا، أو حدث أن قامت احتياجات جديدة غير متوقعة، فسُتبدل قسارى الجهود لاستيعاب التكاليف ضمن حدود ميزانية عام ٢٠١٥ قبل الاستعانة بصندوق الطوارئ.

١٢- إن السبب الرئيسي لزيادة ميزانية الهيئة القضائية يتمثل في زيادة لا مناص منها في تكاليف القضاة من ٣,٨٤ مليون يورو في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٧٣ مليون يورو في عام ٢٠١٥، تُعزى إلى الأسباب التالية:  
البيان:

أ) ستحتاج المحكمة إلى ١٨ قاضيا لمعظم سنة ٢٠١٥ يؤدون خدمة منتظمة بدوام كامل بينما لم يهيا في إطار الميزانية لمعظم عام ٢٠١٤ إلا لـ ١٦ قاضيا. ولذا فإن تكاليف رواتب القضاة ستزداد في عام ٢٠١٥ زيادة يقارب مقدارها ٠,٣٨ مليون يورو.

(ب) ستدفع المحكمة مساهمات في المعاشات التقاعدية لجميع القضاة الـ ١٨، بينما لم يتعين عليها دفع هذه المساهمات في عام ٢٠١٤ إلا لـ ١٢ قاضيا، إذ لم يلزم دفع المزيد من المساهمات عن القضاة الذين كانوا قد أمموا تسع سنوات في الخدمة (ما أفضى إلى تكلفة في الميزانية لعام ٢٠١٤ متدنية تدنيا مصطنعا).

(ج) كان لا مناص من أن يُفرض تجديد العقد المتعلق بالمعاشات التقاعدية البالغة مدته خمس سنوات المبرم مع شركة التأمين Allianz التي تتعامل معها المحكمة إلى زيادة في تكاليف النظام للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ بسبب عاملين مجتمعين هما تقلص عائدات الاستثمار في الأسواق المالية وزيادة متوسطات الأعمار المقدرة تقديرا احتسابيا. وسيؤدي ذلك، إذ يقترن بزيادة عدد القضاة الذين يتعين دفع مساهمات متعلقة بمعاشاتهم التقاعدية (انظر أعلاه) إلى زيادة إجمالية مقدارها ١,٠١ مليون يورو، منها ٠,٥ مليون يورو تقريبا تمثل الكلفة المقدرة للمعاشات التقاعدية للقضاة الحديثي الانتخاب.

(د) وسيستلزم قدوم سبعة قضاة جدد مخصصا لسد تكاليف الانتداب المستحقة لهم عند تعيينهم، وتكاليف سفرهم ونقل أمتعتهم الشخصية وفقا لشروط الخدمة الخاصة بالقضاة، يقدر حاليا بمبلغ إجمالي مقداره ٠,٣٨ مليون يورو. إن هذه التكاليف لا تُتكدب إلا مرة واحدة كل ثلاث سنوات - فالمرّة التالية لتكديدها ستقع في عام ٢٠١٨.

١٣- ثم إن للزيادة المتوقعة في الأنشطة القضائية فيما يخص عام ٢٠١٥ تبعات متعلقة بالمتطلبات من الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، تقارب كلفتها الإضافية ٠,٧٠ مليون يورو:

(أ) أُبقي على المخصصات للمساعدة المؤقتة العامة فيما يتعلق بالشعبة التمهيدية على نفس مقدارها في ميزانية عام ٢٠١٤ (٢,٥) من وظائف الرتبة ف-٢ المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة) استنادا إلى دفعٍ وظيفي للأعمال الجديدة في عدد متغير باستمرار من القضايا والحالات التي تنظر فيها الدائرتان التمهيديتان. ويتعين على هذه الشعبة أن تستلم قدرتها على الاستجابة السريعة للمستجدات غير المتوقعة (من قبيل القرارات العاجلة المتعلقة بالقبض على المشتبه فيهم).

(ب) إن عبء العمل المتوقع أن يقع على عاتق الشعبة الابتدائية المتأني عمّا لا يقل عن خمس قضايا في مرحلة عقد المحاكمة أو مراحل الإعداد للمحاكمة سيتطلب تعزيزا معتدلا لها من أجل النهوض بأود القضايا الجديدة التي ستضاف، وذلك يعوّض جزئيا بتقليص الدعم المقدم في قضايا أخرى، ما يمثل زيادة صافية تبلغ ثلاث وظائف من وظائف الرتبة ف-٢ التي تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود قضية غباغبو وقضية أتاغاندا.

(ج) يلزم أيضا تعزيز معتدل (وظيفتان من وظائف الرتبة ف-٢ تُشغلان في إطار المساعدة المؤقتة العامة) في شعبة الاستئناف حيث بيّنت الخبرة العملية في عام ٢٠١٤ بوضوح أنه لا يمكن النهوض بالعمل المتعلق بالقضايا الحالي والمتوقع لعام ٢٠١٥ المتأني عن دعوى استئناف نهائي واحدة وعدد كبير من دعاوى الاستئناف التمهيدية (يُتوقع له أن يزداد بمثابة نتيجة مباشرة لزيادة الأنشطة على صعيد المحاكمات) بدون تعزيز مجموعة الموظفين أو إبطاء وتيرة القرارات القضائية.

(د) ثم إن هيئة الرئاسة تحتاج، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩، إلى زيادة تتمثل في وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتسريع مشروع "العبر المستخلصة" في المجال القضائي لتحسين نجاعة الإجراءات القضائية في المحكمة.

١٤- وعليه فإن الكلفة الإجمالية للبرنامج الرئيسي الأول ستزداد من ١٠,٠٥ مليون يورو في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٧١ مليون يورو في عام ٢٠١٥، ما ينطوي على زيادة نسبتها ٢٦,٦ في المئة.

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	النسبة المئوية
	المجموع	المجموع	المبلغ	
القضاة	٣ ٨٣٥,٦	٥ ٧٢٧,٦	١ ٨٩٢,٠	٤٩,٣
تكاليف الموظفين	٤ ٦٩١,٢	٤ ٧٧٤,٦	٨٣,٤	١,٨
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٢٣٨,١	١ ٩٣٥,٠	٦٩٦,٩	٥٦,٣
التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢٨٠,٩	٢٧٧,٢	٣,٧-	١,٣-
المجموع	١٠ ٠٤٥,٨	١٢ ٧١٤,٤	٢ ٦٦٨,٦	٢٦,٦

## ٢- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

١٥- تتمثل المهمة الأساسية لمكتب المدعي العام ("المكتب") بموجب نظام روما الأساسي في التحقيق في أبشع الجرائم التي تشغل البشرية وفي ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم عندما لا تستطيع السلطات الوطنية للدول الأطراف أن تفعل ذلك أو لا ترغب في فعله.

١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ سلّمت الدول الأطراف بأن المكتب يحتاج إلى زيادة حاسمة الأهمية في موارده لكي يؤدي المهام المنوطة به في إطار ولايته وينفذ خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ التي دُعِيَ فيها إلى تحسين ذي شأن في جودة عمليات المكتب الرئيسية، ونجاحتها، وفعاليتها. وقد أيدت الدول الأطراف هذه الخطة الاستراتيجية كلِّ التأييد.

١٧- ويتمثل الهدف من الاستراتيجية الجديدة على صعيد الملاحقة في تحقيق نتائج إيجابية على نحو متسق، بزيادة أثر عمليات التدارس الأولى، وتنويع طرائق التحقيق وجمع الأدلة، والتوصل بأسرع ما يمكن إلى تجهيز القضايا السلمية التدمير لإجراء المحاكمة فيها. وقد بيّن المكتب في هذه السنة بالفعل ما يمكنه تحقيقه بفضل الأفرقة ذات الموارد المناسبة في قضية *أثاغندا* وقضية *غباغبو*، اللتين اعتمدت الدائرتان التمهيدتان فيهما التهم الموجهة إلى المتهمين.

١٨- ولذا فإن المكتب ينشد، بغية تنفيذ المهام المنوطة به على نحو فعال، زيادة في ميزانيته لعام ٢٠١٥ مقدارها ٨,٤٥ مليون يورو، أي زيادتها من ٣٣,٢٢ مليون يورو منحتها جمعية الدول الأطراف فيما يخص عام ٢٠١٤ إلى ٤١,٦٧ مليون يورو فيما يخص السنة المقبلة. فلا بد من هذه الزيادة لكي يتمكن المكتب من مواصلة تنفيذ استراتيجيته الناجحة على صعيد الملاحقة وإحراز نتائج إيجابية تتوافق مع خطته الاستراتيجية.

١٩- إن معظم هذه الزيادة، ٦,٧٣ مليون يورو منها على وجه التحديد، يخص تكاليف الموظفين التي لا بد من سدها إذا أريد للمكتب أن يبقى قادراً على أن يواصل في عام ٢٠١٥ العمل الذي باشره بالفعل في عام ٢٠١٤. فمن الأساسي لتحقيق هذه الغاية أن يستبقي المكتب الموظفين العاملين فيه الذين وظفهم مستعينا بالاعتمادات المخصّصة في ميزانيته لعام ٢٠١٤ بالإضافة إلى الموظفين المعيّنين بالاستعانة بصندوق الطوارئ لمواجهة الظروف غير المتوقعة التي قامت في عام ٢٠١٤.

٢٠- وتتوزع الزيادة البالغة ٨,٤٥ مليون يورو على شتى وحدات المكتب على النحو التالي، مع العلم بأن القسط الأعظم منها، ما يبلغ مجموعه ٦,٧ مليون يورو، مخصّص لأنشطة المكتب الرئيسية المتمثلة في عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وعمليات الملاحقة:

أ) شعبة الملاحقة: ٢,٨٢ مليون يورو، تتصل بتكاليف الموظفين والأسفار في مهمات رسمية، لكي يستدام تمتع الشعبة بقدرة كافية على الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بعمليات التحقيق وإجراء المحاكمات والنهوض بأود دعاوى الاستئناف؛

(ب) شعبة التحقيق: ٢,٦٦ مليون يورو، تتصل بتكاليف الموظفين والأسفار في مهمات رسمية، لكي يتسنى للشعبة أن تؤدي مهامها الأساسية في مجال التحقيق ودعم المحاكمات؛

(ج) شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون: ٠,٥٥ مليون يورو، تتصل بتكاليف الموظفين والأسفار في مهمات رسمية، لكي يتاح للشعبة سد الزيادات الكبيرة في عبء العمل الواقع على عاتقها فيما يتعلق بتحليل الحالات والاحتياجات في مجال التعاون الدولي؛

(د) قسم الخدمات وديوان المدعي العام: ٢,٤٢ مليون يورو، تشتمل ما يتأتى عن العملية، العديمة الأثر على مجمل ميزانية المكتب، المتمثلة في نقل المخصصات لخدمات إعداد المحاضر من شعبة التحقيق إلى قسم الخدمات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك المخصصات لسد تكاليف ما يلزم من الدعم الإداري والدعم في مجال الأسفار وفي مجال اللغات المقدم إلى الشعب التشغيلية؛ وتجهيز المعلومات والأدلة؛ وميزانية التدريب للمكتب بأجمعه.

٢١- وهكذا يعترف المكتب أن يُجرى في عام ٢٠١٥ عشر عمليات تدارس أولي للدعوات بأنه تم ارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي أو يجري ارتكابها، وأربع عمليات تحقيق نشط في ادعاءات بارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي، وعمليات تحقيق في أفعال جنائية محتملة بإقامة العدل (منصوص عليها في المادة ٧٠ من نظام روما الأساسي)، وما لا يقل عن خمس محاكمات في جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي، وأن ينهض بأود دعوى استئناف واحدة بما فيه إجراء عمليات التحقيق اللازمة دعماً لإجراءات المحاكمة. كما إن المكتب سيستدم تسع عمليات تحقيق "ساكن".

٢٢- إن المكتب أتبع لهذا العام من حيث الأساس، للتجهيز بالموظفين فيما يخص أفرقة التحقيق وأفرقة الملاحقة، نفس النموذج الأساسي الذي طُبِّق في إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ والذي أقرته لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف. فوق هذا النموذج الأساسي أُقرَّ بضرورة زيادة قدود الأفرقة بغية تحقيق قدرة كافية على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالملاحقة تنفيذاً فعالاً. بيد أنه لم يتوصل إلى تحقيق هذه القدرة فيما يخص كل السنة بالاعتمادات المخصصة في إطار ميزانية عام ٢٠١٤. والحال أنه ينبغي تحقيق هذه القدرة فيما يخص عام ٢٠١٥ بغية التقيّد بالافتراضات التي استند إليها مقترح الميزانية فيما يخص السنة المقبلة.

٢٣- فيجب أن يتألف فريق التحقيق التابع للمكتب الذي يضطلع بعملية تحقيق نشطة (لا تحقيق في قضية "ساكنة")، لكي يعمل على نحو فعال، مما يعادل ٢٦,٥ من الموظفين (١٧ موظفاً من شعبة التحقيق؛ و٧,٥ موظفين من شعبة الملاحقة؛ ومستشار واحد مختص بالتعاون الدولي)؛ ويجب أن يتألف الفريق الذي يقوم بعملية ملاحقة مما لا يقل عن ١٤ موظفاً (محققين اثنين لكل متهم، ما يزيد قدَّ الفريق بحسب عدد المتهمين؛ و١١ موظفاً من شعبة الملاحقة؛ ومستشار واحد في مجال التعاون الدولي). إن أعداد الموظفين هذه زهيدة بالقياس إلى أعداد أعضاء الأفرقة في المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة التابعة للأمم المتحدة، أو في ما تجرّيه السلطات الوطنية من عمليات التحقيق أو الملاحقة في الجرائم الخطيرة.

٢٤- كما إن تمديد عقود الموظفين لسنة كاملة الذي يتعين أن يتم في عام ٢٠١٥ سيؤدي زيادة في تكاليف التشغيل المتصلة بعمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، ودعم المحاكمات، والتضخيم للمحاكمات، مقدارها ٠,٦٨ مليون يورو.

٢٥- ويجب على المكتب أيضاً أن يستثمر في الجودة، مسخراً جزءاً من موارده لضمان كفاءة العاملين فيه واحتياز تكنولوجيا جديدة. ويستلزم هذا الاستثمار المزيد فيما يخص عام ٢٠١٥ إضافة مبلغ مقدارها ٠,٥٧ مليون يورو إلى الميزانية، تتوزع التالي بحسب الأهداف المنشودة:

- أ) تدريب الموظفين: ٠,٢٥ مليون يورو (فميزانيات التدريب السابقة لم تكن كافية: يساعد التدريب المكتب على جعل موظفيه الجدد المتنوعين الإعداد يلمون بطرائق العمل المطبقة فيه؛ كما إنه يمكن المكتب من تعليم الموظفين ما يتعلق بالهوج ومدونات السلوك ومن تدريبهم على تطبيق طرائق التحقيق وتقنياته الجديدة والفعالة؛ ويتيح للموظفين الوفاء بالتزاماتهم في الاستمرار على تنمية قدراتهم المهنية)؛
- ب) التكنولوجيا المكثفة التي تتيح جمع واستخلاص وتجهيز وتحليل المعلومات والأدلة المتأتية من وسائط التخزين الرقمية أو من شبكة الإنترنت أو من شبكات الاتصالات: ٠,٢٧ مليون يورو؛
- ج) المراجعة السنوية لجودة وفعالية طرائق التحقيق الجنائي العلمي التي تجربها هيئة مراجعة علمية مؤلفة من خبراء خارجيين وهيئة استشارية معنية بالتكنولوجيا، ووضع برنامج لتصديق مهارات المحققين بالاشتراك مع لجنة خبراء مختصين بالتحقيق في الجرائم الدولية: ٠,٠٥ مليون يورو.
- ٢٦- إن المكتب، إذ يقرّ بأنه يجب أن يتحلى بالشفافية وأن يخضع للمساءلة فيما يخص استخدام موارده المحدودة، سيظل يركّز على تحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة، بغية تخفيف الأثر المالي لعملياته، وذلك بالوسائل التالية:
- أ) مواصلة إعادة تخصيص الوفورات التي حققها هو على وجه التحديد: فقد توصل في الماضي إلى وفورات بلغ مقدارها السنوي ٠,٨١ مليون يورو وحقق في عام ٢٠١٣ وفورات بلغت ٠,٢٣ مليون يورو؛
- ب) السعي على نحو تعاوني إلى تحسين تقديم خدمات متواصلة بصورة رشيدة وواقعية كما يجري بينه وبين قلم المحكمة؛
- ج) الاعتماد على شركاء خارجيين فيما يخص العمل العالي التخصص الذي يجب أن لا يتكبّد المكتب تكاليفه بغية تكوين القدرة على الأداء داخليا.
- ٢٧- وعلاوة على ذلك أمسك المكتب عن إجراء الزيادة التي توقع في عام ٢٠١٣ أن تلزم فيما يخص عام ٢٠١٥، وفقا للنهج التدرجي في تحسين قدرته - ما اضطره في الواقع إلى إيقاف بعض الأنشطة المعتمدة.
- ٢٨- ويواجه المكتب متطلبات مرتفعة للتدخل في حالات النزاع والمعاناة، التي يتناولها بمسؤولية وعلى نحو منهجي مستقل نزيه ضمن نطاق المعطيات المحددة في إطار نظام روما الأساسي. وسيستعين المكتب بالموارد التي يطلبها في إطار الميزانية لئيجري العمليات المبينة أعلاه. كما إنه سيواصل القيام بما يلي:
- أ) اتباع نهج إيجابي فيما يتعلق بالتكامل في إجراء عمليات تدارس أولى تشجّع السلطات الوطنية على العمل للتحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها، ما يغني عن تدخل المحكمة؛
- ب) ردع ارتكاب المزيد من الجرائم البشعة في حالات النزاع وذلك من خلال عمليات التدارس الأولى؛
- ج) إعداد واستدامة الدعم القوي للتعاون الدولي الفعال في مساندة عملياته في مجال التدارس الأولى، والتحقيق، والملاحقة؛
- د) إجراء عمليات تحقيق معقدة وواقعية في الحالات التي يُدعى بأنه ارتكبت فيها جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي أو يجري ارتكابها؛
- هـ) المضي نحو التأهب في أقرب وقت ممكن للمحاكمة في القضايا الملاحق فيها، لزيادة نجاعة الإجراءات أمام المحكمة، وما تتسم به من إنصاف وفعالية؛



- (و) التوصل إلى اعتماد التهم في المزيد من القضايا، استنادا إلى عمليات تحقيق سليمة ونظريات قانونية عن المسؤولية الجنائية الفردية متقضى فيها جيدا؛
- (ز) التوصل إلى نتائج أفضل في المحاكمات، استنادا إلى تقديم الحجج على نحو عالي الكفاءة أمام المحكمة؛
- (ح) مواجهة التحدي الخطير لسلامة إجراءات المحكمة المتأتي عن أولئك المدعى بأنهم ارتكبوا أفعالا جنائية مخلة بإقامة العدل منصوصا عليها في المادة ٧٠؛
- (ط) الإسهام من خلال الدعاوى الاستثنائية في التوصل إلى استنتاجات عادلة في القضايا الفردية وتطوير الاجتهاد القضائي للمحكمة بمجمله؛
- (ي) التوصل إلى إقامة القسط اللازم من العدل للضحايا والجماعات المتضررة بالجرائم الجماعية الفظيعة؛
- (ك) تعزيز قدرة المحكمة على ردع الجرائم الجماعية الفظيعة؛
- (ل) الإسهام في تعزيز ثقة الجمهور في المكتب وبالتالي في تحقيق مصداقية المحكمة جمعاء.
- ٢٩- إن القيود المتعلقة بالميزانية ستنقص من قدرة المكتب على الاضطلاع بالمهام المنوطة به في مجال الملاحقة. وبصورة خاصة يعرض نقص الموارد المكتب والمحكمة ذاتها إلى مخاطر منها ما يلي:
- أ) جعل عمليات التحقيق أو عمليات الملاحقة أقل جودة؛
- ب) عدم التطابق بين توحيات أصحاب الشأن الرئيسيين فيما يتعلق بدور المحكمة وقدرتها على العمل وبين دورها وقدرتها الفعليين على العمل، ما يفضي إلى فقدانها دعمهم؛
- ج) الاضطرار لأسباب متعلقة بالميزانية فقط إلى إرجاء للمشاريع أو الاستثمارات من شأنه أن يسبب تكاليف مالية أعلى في المستقبل، أو الحيلولة دون إيتاء مكاسب ممكنة التحقيق في مجال النجاعة أو الإنتاجية؛
- د) التسبب في تكوّن انطباع بوجود عدالة انتقائية أو أحادية الجانب؛
- هـ) عدم تعاون الدول، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم.
- ٣٠- وقصارى القول إن ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لمكتب المدعي العام إنما تهيئ الموارد الأساسية اللازمة لكي يواصل في السنة المقبلة العمل الذي باشره بالفعل في السنة الجارية، ولكي يفعل ذلك بمستوى الجودة المطلوب المتوخى بحسب الخطة الاستراتيجية الجديدة التي أيدها الدول الأطراف.
- ٣١- فبدون الموارد التي يطلبها المكتب في إطار الميزانية فيما يخص عام ٢٠١٥ سيتعذر عليه حقا الاضطلاع بمسؤولياته على نحو ملائم كما يقضي به نظام روما الأساسي، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر الإضرار بمصداقية المحكمة جمعاء وبقدرتها على ردع ارتكاب الجرائم الجماعية الفظيعة. كما إن نقص القدرة سيجعل المكتب ضعيف المقاومة إزاء جهود أولئك الذين قد يسعون إلى تقويض سير العدالة أو التهجم على المحكمة والمبادئ والقيم التي تنافع عنها.

البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	النسبة المئوية
تكاليف الموظفين	٢٠ ٥١٦,٨	٢٠ ٩٧٧,١	٤٦٠,٣	٢,٢
تكاليف الموظفين الأخرى	٩ ٨٠٦,٩	١٦ ٥٨٢,٧	٦ ٧٧٥,٨	٦٩,١
التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢ ٨٩٦,٣	٤ ١٠٧,٧	١ ٢١١,٤	٤١,٨
<b>المجموع</b>	<b>٣٣ ٢٢٠,٠</b>	<b>٤١ ٦٦٧,٥</b>	<b>٨ ٤٤٧,٥</b>	<b>٢٥,٤</b>

### ٣- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

٣٢- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي الثالث مبلغا مقداره ٦٦,٢٦ مليون يورو، ما ينطوي على تخفيض مقداره ٣٥ ٧٠٠ يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٦٦,٢٩ مليون يورو، أي -١,٠ في المئة من هذه الميزانية. ويأتي مبلغ الميزانية الإجمالي المقترح لقلم المحكمة نتيجة للعوامل المبينة فيما يلي.

٣٣- في المقام الأول اتّبع قلم المحكمة نهجا يرمي إلى تقليص التكاليف التشغيلية حيثما أمكن ذلك، دون الإضرار بجودة خدماته ولا بنجاحاتها. لقد أمكن، بفضل العناية في تخصيص الموارد وإعادة تخصيصها وإعادة تحديد الأولويات على صعيدها، الاستغناء عن كل الزيادة اللازمة فيها التي يناهز مقدارها ١٠,٥ مليون يورو كما حددته في بادئ الأمر شتى أقسام قلم المحكمة على أساس العوامل الإضافية المتوقع أن تسبب تكاليف.

٣٤- وتُعزى المتطلبات الإضافية من الموارد إلى زيادة مقدار الأنشطة القضائية وتقديم الخدمات إلى الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات التمهيدية، والإجراءات الابتدائية، والإجراءات الاستئنافية. وعلى الخصوص سيلزم المزيد من الموارد في عام ٢٠١٥ للعمليات الميدانية، وحماية الشهود ودعمهم، والاحتجاز. كما سيتعين على قلم المحكمة أن يسد الزيادة الضمنية في تكاليف الموظفين.

٣٥- وبالنظر إلى أن قلم المحكمة قد أجرى تقييما داخليا وافيا بالغ الصرامة لأوليواته فإن الميزانية المقترحة هي الحد الأدنى اللازم لعمله لزوما مطلقا. فمن شأن إجراء تخفيضات إضافية لهذه الميزانية أن يقوّض المهام الأساسية لقلم المحكمة. إن قلم المحكمة، بالتزامه بهذا النهج، يأمل أن يحظى بدعم الدول الأطراف الكامل الذي لا لبس فيه لميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٥.

٣٦- ويضاف إلى ذلك أن جانبا من هذه النتيجة التي تتيح النمو الصغري في الميزانية يتمثل في تخفيض الميزانية المقترحة للمساعدة القانونية فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بدفاع السيد بما تخفيضاً مقداره ٨٠٠ ٥٧٣ يورو. ففي أيار/مايو ٢٠١٤ تلقى قلم المحكمة تحويلا لمبلغ مقداره ٩٨٢,٢٥ ٢٠٦٧ يورو كان قد ضُبط من الحسابات المصرفية للمتهم، السيد جون بيير بما غومبو. ولما كان مجموع الدين المستحق على السيد بما حتى نهاية عام ٢٠١٣ يبلغ ٧٦٢,٣١ ٢٠٤٥ يورو فإنه يُفترض أن تستخدم الأموال المتلقاة لدفع الدين المستحق عليه للدول الأطراف نتيجة تسديد أتعاب ممثليه القانونيين ضمن إطار الميزانيات السنوية للسنوات ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، كما قرره الدائرة الابتدائية الثالثة. لكن، لما كانت الإجراءات القضائية ضد السيد بما ستستمر في عام ٢٠١٥، فإن رئيس قلم المحكمة ينشد موافقة الجمعية على إنشاء صندوق مؤقت (حساب خاص ينشئه رئيس القلم بموجب البند ٦-٥ من النظام المالي والقواعد المالية)، يظل قلم المحكمة يمول منه أتعاب الممثلين القانونيين للسيد بما التي تُدفع مقدّما حتى انتهاء الإجراءات القضائية المقامة ضده. فإذا حدث أن لم توافق الدول على استخدام هذه الأموال على النحو المقترح فسيُتوجب أن تُزاد ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة زيادة مقدارها ٨٠٠ ٥٧٣ يورو.

٣٧- وبالنظر إلى أن مشروع قلم المحكمة للمراجعة المسمى *ReVision* يشهد تقدماً على طريق بلوغ مراحلها التالية فإن رئيس قلم المحكمة ينشد من جمعية الدول الأطراف استمرار إتاحتها المرونة له، ضمن حدود المقدار الإجمالي للميزانية، للتكفل بتنفيذ التغييرات البنوية المعتمَر إجراؤها من أجل جعل قلم المحكمة أجمع وأنسب للغرض منه. وفي هذا الصدد يُتوقع أن يتم، عند إقرار التصميم التنظيمي المحسَّن الرفيع المستوى الجديد لقلم المحكمة، تقديم تكملة للميزانية المقترحة قبل انعقاد الدورة التالية للجنة الميزانية والمالية. بيد أنه لن يكون من شأن هذه التكملة إلا تجسيد التغيير في البنية التنظيمية الرفيعة المستوى لقلم المحكمة. ولا يُتوقع أن يكون لها أثر مالي كبير على ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة.

٣٨- وسيواصل رئيس قلم المحكمة النظر في سبل احتواء الزيادات المقبلة في المتطلبات من الموارد، وتحقيق وفورات إضافية من خلال تحسين النجاعة حيثما أمكن ذلك. وسيظل قلم المحكمة يتشاور مع مكتب المدعي العام بغية التوصل إلى زيادة نجاعة التنسيق بين الجهازين وسيرورات عملهما، وتقصي المزيد من أشكال التآزر في عملهما. وتماشياً مع رغبات الجمعية واللجنة سيظل قلم المحكمة يقود العملية التي تشمل بنطاقها شتى وحدات المحكمة والرامية إلى جعل الإدارة إدارة فعالة، حسنة التخطيط، وناجعة من حيث تكاليفها. إن مشروع المراجعة المسمى *ReVision* يمثل خطوة كبرى على طريق تحقيق هذه الغاية، لكن تُبذل، في نفس وقت العمل عليه، جهود يومية لتحسين النجاعة الذي يقلص التكاليف ويحقق وفورات حيثما أمكن ذلك.

البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤
تكاليف الموظفين	المجموع	المجموع	النسبة المئوية المبلغ
٣٦ ١٣٧,٢	٣٧ ٧٦٤,٨	١ ٦٢٧,٦	٤,٥
تكاليف الموظفين الأخرى	٥ ٩٦٧,١	٥ ٩٦٨,٥	٠,٠
التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢٤ ١٨٨,٨	٢٢ ٥٢٤,٠	٦,٩-
المجموع	٦٦ ٢٩٣,٠	٦٦ ٢٥٧,٣	٠,١-

#### ٤- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٣٩- تطلب أمانة جمعية الدول الأطراف ميزانية لعام ٢٠١٥ تبلغ مبلغاً مقداره ٣,٣٦ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٠,٥٢ مليون يورو، أي ما نسبته ١٨,٢ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٢,٨٤ مليون يورو.

٤٠- وتُعزى الزيادة الإجمالية رئيسياً إلى ارتفاع التكاليف نتيجة عقد الدورة السنوية للجمعية في لاهاي بدلا من عقدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وستخصص من هذا المبلغ الإعانة التي تقدمها الدولة المضيفة البالغة ٨٠٤ ٢٤٤ يوروات. وبالإضافة إلى ذلك تُطلب وظيفة ثابتة لموظف قانوني (من الرتبة ف-٤) لمساعدة الميسر التابع لفريق لاهاي العامل المعني بالميزانية البرنامجية المقترحة، والمساعدة في النهوض بعبء العمل المزيد المتأتي عن سيرورات تيسيرية أخرى. وتُطلب وظيفة ثابتة واحدة لمراجع (من الرتبة ف-٤)، للعمل طيلة السنة على ترجمات من هذه أو تلك من لغتي عمل الجمعية وإليها. وتُطلب وظيفة تُشغَل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٢) لمساعدة الأمين التنفيذي للجنة في التحضير لدورتها، والمساعدة في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها وغير ذلك من الشؤون ذات الصلة.

٤١- وقد تكون هناك فسحة لمراجعة بعض الطلبات المتعلقة بالميزانية على ضوء مشروع المراجعة التي يجريها قلم المحكمة المسمى *ReVision* ريثما يتم تقييم عمل الأمانة بغية تحديد أشكال العمل التآزري الممكن، بما في ذلك تجميع الموارد. ثم إنه قد تلزم مراجعة الطلبات المتعلقة بمكتب رئيس الجمعية إثر اتخاذ قرار بشأن الرئيس الجديد.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف
(بآلاف اليورو)	(بآلاف اليورو)	لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	نمو الموارد	
المجموع	المجموع	المبلغ	النسبة المئوية	
٩١٧,٨	١١٨٠,٠	٢٦٢,٢	٢٨,٦	تكاليف الموظفين
٧٩٧,١	٩٠٢,٧	١٠٥,٦	١٣,٢	تكاليف الموظفين الأخرى
١١٢٨,٧	١٢٧٧,٦	١٤٨,٩	١٣,٢	التكاليف غير المتصلة بالموظفين
٢٨٤٣,٦	٣٣٦٠,٣	٥١٦,٧	١٨,٢	المجموع

#### ٥- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة (إيجارها وصيانتها)

٤٢- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس مبلغا مقداره ٦,٠٠ مليون يورو. ومنذ عام ٢٠١٣ عيّد إلى إدراج البرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة) في الميزانية المقترحة للمحكمة بغية تزويد أصحاب الشأن بعرض عام عن متطلبات المحكمة من الموارد فيما يخص تكاليف إيجار وصيانة مبانيها المؤقتة في لاهاي.

٤٣- فالميزانية الإجمالية المقترحة لهذا البرنامج الرئيسي تبلغ ٦,٠٠ مليون يورو. وستسهم الدولة المضيفة بتحمل جزء من التكاليف الإجمالية المقترحة مقداره ٥٠ في المئة من إيجار المباني المؤقتة للمحكمة، بحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين يورو في السنة عن السنوات ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		البرنامج الرئيسي الخامس المباني المؤقتة
(بآلاف اليورو)	(بآلاف اليورو)	لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	نمو الموارد	
المجموع	المجموع	المبلغ	النسبة المئوية	
٥٩٠٠,٧	٦٠٠٠,٠	٩٩,٣	١,٧	تكاليف الموظفين
٥٩٠٠,٧	٦٠٠٠,٠	٩٩,٣	١,٧	تكاليف الموظفين الأخرى
٥٩٠٠,٧	٦٠٠٠,٠	٩٩,٣	١,٧	التكاليف غير المتصلة بالموظفين
٥٩٠٠,٧	٦٠٠٠,٠	٩٩,٣	١,٧	المجموع

#### ٦- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

٤٤- تقترح أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق") ميزانية لعام ٢٠١٥ مقدارها ١,٩٣ مليون يورو، بزيادة مقدارها ٠,٣٥ مليون يورو، أي ٢١,٨ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٤٥- وتمثل الأولويتان الرئيسيتان للصندوق في عام ٢٠١٥، على أساس خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، التي اعتمدها مجلس إدارته إثر مشاورات مع الدول الأطراف، فيما يلي:

أ) تعزيز قدرة أمانة الصندوق وشركائه في التنفيذ على أداء الخدمات، بغية التمكن من تطبيق الأوامر الصادرة عن المحكمة بجزر الأضرار، كما يتوقع في قضية لوبنغا وقضية كاتنغا؛ تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار التقييم الخارجي الذي أُجري في عام ٢٠١٣ لبرامج المساعدة التي تنفَّذ حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا؛ الشروع في أنشطة المساعدة المضطلع بها في إطار ولاية الصندوق في بلدان أخرى من بلدان الحالات التي تنظر فيها المحكمة (جمهورية أفريقيا الوسطى، وكينيا، وكوت ديفوار)، إذا أتاحت ذلك الظروف التشغيلية والوضع الأمني. ومن المتطلبات الجديدة وظيفة ثابتة جديدة لمنسق برامج من الرتبة ف-٣، يكون مقرّ عمله المكتب الميداني في

بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) ووظائف مساعدين إضافيين معينين بالبرامج الميدانية تُشغَل بعقود في إطار المساعدة المؤقتة.

(ب) تعزيز قدرة الصندوق في مجال جمع الأموال، ولا سيّما فيما يخص الجهات المانحة المؤسسية من القطاع الخاص. ويتطلب ذلك وظيفة جديدة لموظف من الرتبة ف-٣ معني بجمع الأموال وإبراز عمل الصندوق للعيان، يكون مقرّ عمله في لاهاي، تُشغَل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٤٦- كان مقدار ميزانية الصندوق المعتمدة لعام ٢٠١٤ قد أبقى في نفس مستوى مقدار ميزانيته المعتمدة لعام ٢٠١٣. ولئن كانت ميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٥ تنطوي على زيادة في المخصصات لسد تكاليف الموظفين متأتية عن الأولويات المبينة آنفا فإنه يقترح تقليصا في التكاليف غير المتصلة بالموظفين بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤. فقد قرر الصندوق أن يمولّ بالموارد المتأتية من التبرعات أنشطة معيّنة متصلة بالبرامج سيُعهد بها إلى أطراف ثالثة، رافعا بذلك مقدارا آخر من العبء عن عاتق الميزانية المقترحة يبلغ ٠,٢٨ مليون يورو، أي ما نسبته سبعة في المئة.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		البرنامج الرئيسي السادس أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا
(بآلاف اليورو)	(بآلاف اليورو)	نمو الموارد	لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	
المجموع	المجموع	المبلغ	النسبة المئوية	
٧٣٠,٥	٨٨٣,٦	١٥٣,١	٢١,٠	تكاليف الموظفين
٣٩٠,٦	٦٤٠,٨	٢٥٠,٢	٦٤,١	تكاليف الموظفين الأخرى
٤٦٤,٧	٤٠٦,٦	٥٨,١-	١٢,٥-	التكاليف غير المتصلة بالموظفين
١٥٨٥,٨	١٩٣١,٠	٣٤٥,٢	٢١,٨	المجموع

#### ٧- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة ("مكتب مدير المشروع")

٤٧- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-١ مبلغا مقداره ١,٣٧ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٠,٩٢ مليون يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة التي يقارب مبلغها ١,٣ مليون يورو، أي ما نسبته ٧,١ في المئة من تلك الميزانية. وتُعزى الزيادة إلى أن مكتب مدير المشروع سيركّز في عام ٢٠١٥ على مواصلة وتنجيز أعمال الإنشاء، واختبار جميع المعدات، وتدريب العاملين على استعمال المبنى. وعلاوة على ذلك سيتعين أن يتم في عام ٢٠١٥ تنجيز جميع المشاريع الفرعية المحددة ضمن نطاق مشروع الانتقال، وانتقال المحكمة الفعلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى المباني الجديدة. ويستلزم النجاح في إنجاز جميع الأنشطة المعنية بحلول نهاية عام ٢٠١٥ دعما إضافيا من شتى أقسام المحكمة.

٤٨- ويتولى مدير المشروع أيضا المسؤولية عن مراقبة ميزانية الإنشاء، ساعيا على أن لا تتجاوز هذه الميزانية مبلغا إجماليا مقداره ١٩٠ مليون يورو. وفي نهاية عام ٢٠١٤ زادت هذه الميزانية الشاملة لعدة سنوات فبلغت ١٩٥,٧ مليون يورو لتشمل الأنشطة المتصلة بالانتقال، ما يتيح استخدام الوفورات المحققة في مشروع الإنشاء لتعويض جزء من تكاليف هذه الأنشطة. وسيُسدّد مبلغ ٥,٧ مليون يورو الإضافي هذا بالفائض عن السنوات المالية ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	نمو الموارد	البرنامج الرئيسي السابع-١
(بآلاف اليورو)	(بآلاف اليورو)	لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
المجموع	المجموع	المبلغ	تكاليف الموظفين
٥٩١,٠	٤٤٨,٠	١٤٣,٠٠	٢٤,٢-
٠,٠	١٦٣,٦	١٦٣,٦	تكاليف الموظفين الأخرى
٦٩٢,٢	٧٦٣,٣	٧١,١	التكاليف غير المتصلة بالموظفين
١ ٢٨٣,٢	١ ٣٧٤,٩	٩١,٧	المجموع

#### ٨- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض المباني الدائمة

٤٩- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ مبلغاً مقداره ١,٦٢ مليون يورو. ويدير البرنامج الرئيسي السابع-٢ تسديد فوائد قرض الدولة المضيفة التي يتعين في عام ٢٠١٥ استلام مبلغها ثم تسديده لحساب الدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٥. ففي عام ٢٠٠٨ قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة لتقديم قرض من أجل مشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ٢٠٠ مليون يورو كحد أقصى، يسدّد على مدى فترة مقدارها ثلاثون سنة بسعر فائدة يبلغ ٢,٥ في المئة. ولا تسري التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	نمو الموارد	البرنامج الرئيسي السابع-٢
(بآلاف اليورو)	(بآلاف اليورو)	لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	فوائد قرض مشروع المباني الدائمة
المجموع	المجموع	المبلغ	تكاليف الموظفين
١١٠,٨	١ ٦٢٣,٣	١ ٥١٢,٥	تكاليف الموظفين الأخرى
١١٠,٨	١ ٦٢٣,٣	١ ٥١٢,٥	التكاليف غير المتصلة بالموظفين
١١٠,٨	١ ٦٢٣,٣	١ ٥١٢,٥	المجموع

#### ٩- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٥٠- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٥ مبلغاً مقداره ٤٦ مليون يورو. وقد أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة) وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي بغية توفير رقابة مستقلة فعالة ومجدية في المحكمة<sup>[١]</sup>. وأقرت الجمعية في عام ٢٠١٣ كل المهام المنوطة بهذه الآلية في إطار ولايتها (التفتيش، والتقييم، والتحقيق) وتكتملة تجهيزها بكل ملاكها من الموظفين [القرار ICC-ASP/12/Res.6].

٥١- ولم يكن مكتب الجمعية، إبان تقديم ميزانية عام ٢٠١٥، قد أُنجز حشد الرئيس الدائم لآلية الرقابة المستقلة. وعليه فلا يُتوقع أن يتم حشد سائر موظفي هذه الآلية من الفئة الفنية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ويراعى في الميزانية المقترحة لهذه الآلية الوقت المقدّر اللازم لكي يتم في عام ٢٠١٥ حشد هذين الموظفين وتوليها مهام وظيفتهما. وبالإضافة إلى ذلك زيدت ميزانيتها الخاصة بالأسفار زيادة صغيرة جداً مقدارها

<sup>[١]</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني ألف-٢.

٢٩٠٠ يورو تحسبا لتزايد أنشطتها إذ تغدو مجهّزة بالموظفين بصورة كاملة. ولا تنطوي ميزانيتها على أية زيادات أخرى بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

البرنامج الرئيسي السابع-٥ آلية الرقابة المستقلة	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	النسبة المئوية
تكاليف الموظفين	٢٩١,٩	٣٧٨,٧	المبلغ	٢٩,٧
تكاليف الموظفين الأخرى	٨١,٣	٨٤,٣	٣,٠	٣,٦
التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٣٧٣,٢	٤٦٣,٠	٨٩,٧	٢٤,٠
المجموع				

## أولا - مقدمة

١ - وفقا للبيد ٣-١ من النظام المالي والقاعدة ١٠٣-٢ من القواعد المالية، يقدم رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة هذه في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤ لكي تنظر فيها جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الثالثة عشرة وتعتمدها.

٢ - ويبلغ مجموع الميزانية المقترحة ١٣٥,٣٩ مليون يورو. ويتوزع هذا المجموع كما يلي:

- (أ) ١٢,٧١ مليون يورو (٩,٣٩ في المئة) للهيئة القضائية؛
- (ب) ٤١,٦٧ مليون يورو (٣٠,٧٧ في المئة) لمكتب المدعي العام؛
- (ج) ٦٦,٢٦ مليون يورو (٤٨,٩٤ في المئة) لقلم المحكمة؛
- (د) ٣,٣٦ ملايين يورو (٢,٤٨ في المئة) لأمانة جمعية الدول الأطراف؛
- (هـ) ٦,٠ ملايين يورو (٤,٤٣ في المئة) للمباني المؤقتة؛
- (و) ١,٩٣ مليون يورو (١,٤٣ في المئة) لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا؛
- (ز) ١,٣٨ مليون يورو (١,٠٢ في المئة) لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة؛
- (ح) ١,٦٢ مليون يورو (١,٢٠ في المئة) لمشروع المباني الدائمة - فوائد القرض<sup>٢</sup>؛
- (ط) ٠,٤٦ مليون يورو (٠,٣٤ في المئة) لآلية الرقابة المستقلة.

٣ - وتنطوي هذه الأرقام على زيادة مقدارها ١٣,٧٤ مليون يورو، أي ١١,٣ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة. ويعزى ذلك رئيسيا إلى استمرار الزيادة في الأنشطة القضائية وأنشطة الملاحقة حيث تنضاف محاکمتان جديدتان على الأقل إلى القضايا الجاري النظر فيها؛ وتنفيذ استراتيجية مكتب المدعي العام والزيادة في عبء العمل الواقع على عاتقه؛ وقدوم سبعة قضاة جدد، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات فيما يخص مجمل المخصصات لتكاليف القضاة، بما فيها تكاليف معاشاتهم التقاعدية؛ فضلا عن الزيادات الضمنية، في بنود من قبيل تكاليف الموظفين، التي تعزى إلى تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة.

<sup>٢</sup> لا تنطبق التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة.

## ألف - المحكمة اليوم

٤ - تتوقع المحكمة أنها ستتناول في عام ٢٠١٥ إحدى وعشرين قضية في ثماني حالات. فسيواصل مكتب المدعي العام تحقيقاته ودعاواه القضائية في ثماني حالات (أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور (السودان)، وكينيا، وليبيا، وكوت ديفوار، ومالي)، وسيواصل ما يجريه من تحقيقات في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي، كما سيواصل قيامه استباقيا بجمع المعلومات وإجراء أنشطة التدارس التمهيدي في عشر حالات.

٥ - وقد أصدرت المحكمة، في سياق الحالات الجاري العمل عليها، ثلاثين أمرا بالقبض على أشخاص مشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم تندرج ضمن إطار اختصاصها، منهم عشرة هم محتجزون حاليا. وبالإضافة إلى ذلك أصدرت المحكمة تسعة أوامر بالثول، مثل بناءً عليها جميع تسعة الأشخاص المشتبه فيهم أمام المحكمة مثولا طوعيا فلم يوضع أي منهم قيد الاحتجاز. ومن القضايا المعروضة على المحكمة ثلاث قضايا صدرت فيها ثلاثة أحكام بشأن الجوهر منها حكمان استثنفا استثنافا لَمَّا بُت فيه. واكتسب حكم واحد الصفة النهائية في حزيران/يونيو من هذه السنة. وثمة ست قضايا (تخص سبعة أشخاص) هي في مرحلة التحضير للمحاكمة أو مرحلة المحاكمة، وقضيتان (تخصان ستة أشخاص) يُتوقع أن تحتتم فيهما إجراءات اعتماد التهم بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وثمة سبع قضايا (تخص اثني عشر مشتبه فيها) ما زالت عالقة ريثما يتم تنفيذ ما صدر فيها من أوامر بالقبض على الأشخاص المعنيين.

٦ - وفيما يخص عمليات التدارس الأولى، ثمة خمس حالات هي في المرحلة الثانية من مراحل التحليل حيث يركّز على المسائل المتعلقة بالموضوع، وهي حادث سفينة مافي مرمرة، والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في هندوراس، والحالتان الأحدث في أوكرانيا والعراق. وثمة خمس حالات هي في المرحلة الثالثة من التحليل حيث يركّز على مسائل المقبولة/التكامل، وهي الحالة في أفغانستان، والحالة في كولومبيا، والحالة في جورجيا، والحالة في غينيا، والحالة في نيجيريا.

٧ - أما عمليات التحقيق الناشط التي تجريها المدعيّة العامة في بلدان الحالات المعروضة على المحكمة فهي مستمرة وتشهد تقدما. وتعتمد المدعيّة العامة أيضا أن تجري في عام ٢٠١٥ عمليتي تحقيق في جرائم منصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي.

٨ - وقد تم في الشعبة التمهيديّة في ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤ اعتماد التهم الموجهة إلى السيد بوسكو اثاغندا في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والسيد اثاغندا متهم بجرائم ادّعي أنها ارتكبت في إقليم إيتوري منذ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢. ويُتوقع أن تبدأ جلسات المحاكمة في هذه القضية في أواسط عام ٢٠١٥. ولمّا ينفذ أمر بالقبض على سلفستر موداكومورا، أصدرته الدائرة نفسها في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٢.

٩ - وتم أيضا في المرحلة التمهيديّة اعتماد التهم في قضية المدعي العام ضد لوران اغبغو في الحالة في كوت ديفوار، وذلك في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤. ويُتوقع أن تبدأ إجراءات المحاكمة في هذه القضية في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

١٠ - وفي الحالة نفسها يُتقدم في الإجراءات التمهيديّة في قضية المدعي العام ضد شارل ابلية غوديه. فقد قدمت السلطات الوطنية في كوت ديفوار السيد ابلية غوديه لكي يحتجز لدى المحكمة، ومثّل مثوله الأول أمام الدائرة التمهيديّة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤. ومن المقرر أن تبدأ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ جلسة اعتماد التهم في هذه القضية، ويُتوقع أن يصدر فيها قرار في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة. وريثما يتم ذلك، يستمر ما تجرّبه المدعيّة العامة من تحقيقات في الحالة في كوت ديفوار، وقد تفضي هذه التحقيقات إلى إصدار أوامر في الوقت المناسب بالقبض على



مشتبه فيهم آخريين. وتم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ فض حتم الأمر بالقبض على السيدة سيمون غباغبو، ولما يزل يُنتظر تنفيذ هذا الأمر.

١١ - وفي الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتقدم الإجراءات التمهيدية في قضية المدعي العام ضد جان-بيير مبابا غومبو، وإيمي كيلولو موسمبا، وجان-جاك منغندا كائنجو، وفيديل بابالا وندو، ونرسييس أريادو ("قضية مبابا وآخريين") لجرائم ضد إقامة العدالة الأدي أهما ارتكبت فيما يتصل بقضية المدعي العام ضد جان-بيير مبابا غومبو. ويتوقع أن يصدر في أواخر الربع الأخير من عام ٢٠١٤ قرار بشأن اعتماد التهم في هذه القضية. وجميع المشتبه بهم فيها محتجزون لدى المحكمة.

١٢ - وفي الحالة في ليبيا لَمَا يزل يُنتظر تنفيذ أمر الدائرة التمهيدية الأولى بالقبض على السيد سيف الإسلام القذافي. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ صدر عن دائرة الاستئناف في المحكمة حكم أيدت فيه قرار الدائرة التمهيدية الأولى الذي أعلنت فيه عن مقبولة الدعوى على السيد القذافي عملا بالمادة ١٧ من نظام روما الأساسي. وفيما يخص السيد عبد الله السنوسي، قضت الدائرة التمهيدية الأولى في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بعدم مقبولة الدعوى عليه أمام المحكمة لأنه كان يخضع في حينها لإجراءات وطنية تنفيذها السلطات الليبية. وقد خلصت الدائرة التمهيدية إلى أن ليبيا رغبة في تنفيذ هذه الإجراءات وقادرة حقا على تنفيذها. وفي ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٤ صدر عن دائرة الاستئناف حكم أيدت فيه هذا القرار، مؤكدة أن الدعوى على السيد السنوسي أمام المحكمة ليست مقبولة. وكلا المشتبه فيهما المعينين محتجز حاليا في ليبيا. وتستمر عمليات التحقيق في جرائم أخرى ارتكبت في ليبيا.

١٣ - وفي الحالة في أوغندا تبقى قضية المدعي العام ضد جوزيف كوني، وفنسنت أوتي، وأكوت أدمبو، ودومنيك أنغوين، عالقة أمام الدائرة التمهيدية الثانية. ويُظنّ و/أو يدعى أن بعض هؤلاء المشتبه فيهم قد توفي، بينما ما يزال الآخرون طليقي السراح.

١٤ - وفي الحالة في كينيا، ترتقب المدعي العامة أن يتم في الوقت المناسب تقديم السيد ولتر أوسبيري باراسا. والسيد براسا متهم بجرائم ضد إقامة العدالة عملا بالمادة ٧٠ من نظام روما الأساسي، وهي التأثير على الشهود أمام المحكمة أو الشروع في التأثير فيهم عن طريق الرشوة.

١٥ - ويشار أحيرا إلى أنه، في الحالة في دارفور (السودان)، لَمَا تَنفَّذ الأوامر بالقبض على السادة أحمد محمد هارون، وعلي محمد عبد الرحمن، وعمر حسن أحمد البشير، وعبد الرحيم محمد حسين.

١٦ - وعكوبا على الأنشطة في الشعبة الابتدائية، يشار إلى أن الدائرة الابتدائية الثانية خلصت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، في قضية المدعي العام ضد جرمان كاتنغا، إلى أن السيد كاتنغا مذنب بصفته متواطئا في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، حكمت الدائرة على السيد كاتنغا بعقوبات بالسجن لمدد مجموعها ١٢ سنة. وفي ٢٥ حزيران/يونيو أصبح الحكم بإدانتته وبعقوبته نهائيا نتيجة لوقف كل من الدفاع ومكتب المدعي العام دعويي استئنافهما له. وسيصدر في وقت لاحق من هذه السنة قرار بشأن تعويضات قد تدفع للضحايا جبرا لأضرارهم، على أن يلي ذلك تنفيذ دفع التعويضات المعنية في عام ٢٠١٥.

١٧ - وفي قضية المدعي العام ضد جان-بيير مبابا غومبو، اختتمت تقديم الأدلة وسيستمع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى حجج الأطراف الختامية الشفوية. وستعقب ذلك في نهاية عام ٢٠١٤ مداولات الدائرة وإصدارها، في آخر المطاف، حكما بموجب المادة ٧٤ من نظام روما الأساسي. وإذا قُضي بالإدانة فستعقب ذلك إجراءات النطق بالعقوبة وتحديد تعويضات جبر الأضرار، ويمكن على نحو معقول توقع أن يجري ذلك في أوائل عام ٢٠١٥.

١٨ - وفي قضية المدعي العام ضد عبد الله بندا أبكر نورين<sup>٣</sup> في الحالة في دارفور (السودان)، ألغت الدائرة الابتدائية الرابعة، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موعد بدء المحاكمة، الذي كان مقرراً في بادئ الأمر أن تبدأ في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك بسبب مواجهة مصاعب إمدادية. وحددت الدائرة لاحقاً ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موعداً لبدء المحاكمة. وليس السيد بندا في عهدة المحكمة لأنه سيحاكم بناءً على أمر بالمثل.

١٩ - وفي الحالة في كينيا بدأت في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ جلسات المحاكمة في قضية المدعي العام ضد وليم سامواي روتو وجوشوا أراب سنغ. وتستمر في هذه القضية مرحلة الملاحقة. وفي قضية المدعي العام ضد أوهورو موغاي كينياتا، من المقرر أن تبدأ إجراءات المحاكمة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويمثل المتهمون في كلتا قضيتي الحالة في كينيا مثولاً طوعياً بناءً على أمر بالمثل.

٢٠ - وتواصل دائرة الاستئناف النظر في عدة دعاوى استئناف في قضية السيد توماس لوبنغا ديبلو وقضية السيد ماتيو أنغوجولو شوي في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشمل ذلك في قضية لوبنغا دعاوى الاستئناف التي رفعها شتى الأطراف بشأن جبر أضرار الضحايا. ويُتوقع إصدار أحكام نهائية في وقت ما من هذه السنة. ويضاف إلى ذلك أنه قد تُستأنف في عام ٢٠١٥ القرارات النهائية الصادرة عن الدائرة الابتدائية في قضية مبا، بما في ذلك كل ما قد يصدر من قرارات بشأن العقوبة وجبر الأضرار. ويُتقدم على صعيد العديد من دعاوى الاستئناف التمهيدي في قضايا أخرى.

#### ١ - افتراضات عام ٢٠١٥

٢١ - وفقاً للممارسة المعمول بها في المحكمة، وُضعت الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥ وأقرتها هيئات المحكمة بالاستناد إلى خطط العمل في المجال القضائي وفي مجال الملاحقة فيما يخص السنة التالية، وذلك بالقدر الذي يمكن به تقييم هذه الأنشطة تقييماً دقيقاً في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤. بيد أن عدم إمكان التنبؤ بعمل المحكمة القضائي يجعل من الصعب وضع افتراضات يمكن التعويل عليها تماماً في موعد يسبق إلى حد ليس بالقليل الفترة المالية التي تُميز المحكمة لها. فنهج المحكمة في هذا المجال يتمثل في عدم الميزنة إلا للأحداث المُتأكد أنها ستحصل خلال السنة التالية والتي يمكن تقدير تكاليفها على وجه الدقة. وبناء على ذلك لم تدرج في الميزانية تكاليف قضية أثليه غوديه وقضية مبا وآخرين، المعروضتين أمام المحكمة في إجراءات التمهيد لاعتماد التهم وفي إجراءات اعتماد التهم، على الترتيب، والتيين يحتمل أن تُبلّغ فيهما مرحلة المحاكمة.

٢٢ - إن افتراضات الميزانية فيما يخص الأنشطة التحقيقية والأنشطة القضائية والأنشطة في مجال الملاحقة التي أعدتها المحكمة، والتي تستند إليها ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة، تهيئ لما يلي:

- (أ) أربع عمليات تحقيق ناشط، وعملياتنا تحقيق بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي، والحفاظ على الأدلة في تسع عمليات تحقيق ساكن؛
- (ب) الإعداد للمحاكمة في قضيتين (قضية أُنثاغندا وقضية غباغبو، ستة أشهر لكل منهما)؛
- (ج) جلسات المحاكمة في خمس قضايا (قضية أُنثاغندا، ستة أشهر؛ قضية كينياتا، اثنا عشر شهراً؛ قضية روتو/سنغ، اثنا عشر شهراً؛ قضية بندا، اثنا عشر شهراً؛ قضية غباغبو، ستة أشهر)؛
- (د) إجراءات النطق بالعقوبة وتحديد تعويض جبر الأضرار في قضية مبا عند الاقتضاء، ثلاثة أشهر؛
- (هـ) دعوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة (قضية مبا) ودعاوى استئناف تمهيدي.

<sup>٣</sup> في بادئ الأمر كانت القضية تشمل صالح محمد جريو جاموس. لكن الدائرة الابتدائية الرابعة أنهت الدعوى عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بناءً على تلقيها أدلة على موته.

٢٣ - لقد وُضعت الافتراضات فيما يخص آجال هذه الجلسات على أساس أن الجلسات ستجرى تنابعياً لا تزامنياً<sup>٤</sup>. فمقدار أعباء عمل الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف مجتمعة في عام ٢٠١٥ يُتوقع أن يفوق مقدار الأنشطة القضائية في عام ٢٠١٤.

٢٤ - وعلاوة على ذلك سيواصل قلم المحكمة دعم جميع الجوانب غير القضائية لإدارة شؤون المحكمة وتقديم الخدمات لها. فسيقدم قلم المحكمة، بالإضافة إلى نحو زيادة مقدار الإجراءات القضائية، الدعم للأنشطة الإضافية في مجال التحقيق والملاحقة تبعاً لتنفيذ استراتيجية مكتب المدعي العام.

٢٥ - وعلى أساس افتراضات الميزانية ومعطياتها وزيادة مقدار النشاط القضائي وتوفير الخدمات للأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات التمهيدية والابتدائية وإجراءات الاستئناف في عام ٢٠١٥، زاد مقدار الدعم المطلوب من قلم المحكمة وسيظل يشهد زيادة كبيرة، ولا سيّما في مجال العمليات الميدانية، ومجال حماية الشهود ومساندتهم، ومجال الاحتجاز. وقد تمكن قلم المحكمة، بفضل تخصيص الموارد بعناية، وإعادة توزيعها، وإعادة تحديد الأولويات على صعيدها، من استيعاب زيادة محتملة في الموارد المطلوبة، وزيادة ضمنية في تكاليف الموظفين، وذلك دون الإضرار بجودة خدماته ولا بنجاعتها.

٢٦ - ويشتمل المنحى الاستراتيجي للمحكمة فيما يخص تحسين عملية إعداد الميزانية على إضفاء المزيد من الدقة على افتراضات الميزانية على نحو يربط المخصصات المدرجة في مقترح الميزانية مع ما يناظرها على نحو ملموس في السنة التالية من الحالات والقضايا والآجال. ويضاف إلى ذلك أنه تم على غرار الماضي وضع تصوّرات خاصة بالميزانية، لكنها لم تدرج فيها، لأنه لمّا يُتيقن من حصولها. فتأكدتها يتوقف على عوامل خارجية لا سيطرة للمحكمة عليها، وعلى قرارات قضائية لا يمكن تبنيها مسبقاً. ومن شأن هذه العملية الداخلية المتمثلة في وضع تصوّرات خاصة بالميزانية أن تتيح للمحكمة الاستجابة السريعة لكل ما قد يطرأ من مستجدات.

٢٧ - كما إن المحكمة وضعت معطيات اشتغالية، ولا سيما فيما يخص قلم المحكمة، تتقاسم مع مقادير الخدمات المتوخاة التي قد يلزم تقديمها دعماً لتنفيذ جدول الأنشطة القضائية وخطة العمل في مجال الملاحقة. وإن افتراضات الميزانية والتصورات الخاصة بها والمعطيات ذات الصلة مستقل بعضها عن بعض إلى حد كبير. وترد في المرفق الثالث مجموعة منتقاة من معطيات ميزانية عام ٢٠١٥.

## ٢ - التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وميزانية عام ٢٠١٥

٢٨ - في بداية عام ٢٠١٤ أنجزت المحكمة مراجعة أولى لخطةها الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، مركزة على المزيد من إضفاء الدقة على هذه الخطة باعتبارها أداة إدارية والمضي في تعزيز إطارها الاشتغالي والاستراتيجي. فأضفي المزيد من الدقة على الأهداف ذات الأولوية فيما يخص عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ بغية توفير أساس سليم للافتراضات التي تقوم عليها ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة. وقد وزعت الخطة الجديدة على جميع الوحدات التشغيلية قبل إعداد الميزانية بغية توثيق ربطها بالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، ودورة إعداد الميزانية وتنفيذها. وراجعت الهيئات المعنية الأهداف ذات الأولوية فيما يخص عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ لربط الخطط الاستراتيجية بميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة وتمكين المحكمة من قياس الأداء على نحو مجد. وتتوافق الخطط الاستراتيجية للمحكمة والخطط الاستراتيجية لمكتب المدعي العام. وقد استعان مكتب المدعي العام بخطة الاستراتيجية (للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥) لتحديد أهدافه فيما يخص عام ٢٠١٥ وإعداد ميزانيته والمؤشرات

<sup>٤</sup> يمكن أن يُحتاج إلى عقد جلسات محاكمة متزامنة خلال السنة نتيجة ملائمة متصلة بالقضايا على وجه التحديد وبمستجدات قضائية لا يمكن تحديدها في الوقت الحاضر على وجه الدقة.

ذات الصلة، مع العلم بأن هذه الخطة تركز بصورة خاصة على المهام المنوطة بمكتب المدعي العام في إطار ولايته وعلى أسلوب عمله.

٢٩ - وترد في المرفق الخامس قائمة بالغايات الاستراتيجية للمحكمة (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧) والخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥).

٣٠ - وفيما يخص إدارة المخاطر، قررت المحكمة، بالنظر إلى استمرار الضغوط المتعلقة بالميزانية، كما أفيد به في النصوص السردية لميزانية عام ٢٠١٤، وضع سجل حد أدنى بالأخطار استنادا إلى عملية التقييم التحقيقي التي أجراها في عام ٢٠١١ مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية وركز فيها على الأخطار الاستراتيجية الكبرى، وذلك بدلا من الأخذ باستراتيجية إدارة المخاطر التي أقرها رؤساء أجهزة المحكمة إقرارا أوليا.

٣١ - ونجّز سجل الأخطار في شباط/فبراير ٢٠١٤ بعد تمرين دام يومين قام خلاله واحد وعشرون ممثلا رفيعا للمحكمة بوضع تراتب للأخطار التي تم تمييزها بحسب احتمالها ووقوعها وضعف الحال إزاءها. وقد هيأت نتائج هذا التمرين للمحكمة نظرة عامة عن الأخطار الأساسية التي يتعين تناولها. وفي أيار/مايو ٢٠١٤ وافق مجلس التنسيق في المحكمة على تنفيذ المزيد من تحسينات سيرورة تدبر الأخطار في المحكمة وذلك باتباع النهج التالي ذي الطبقتين:

(أ) مواصلة العمل على السجل الحالي للأخطار الكبيرة وسيرورة تدبر الأخطار مع تكرار ذلك كل عام؛ ويشمل ذلك تحديد الجهات المسؤولة عن الأخطار فيما يخص سجل الأخطار المنجز؛ ووضع خطط العمل فيما يخص درء الأخطار الحاسمة الأهمية، وتنفيذ خطط العمل، ومراقبة سائر الأخطار. ويُعززم أن تجرى في عام ٢٠١٥ مراجعة لسجل الأخطار وأن يتم تحديد الأخطار الجديدة/الجهات المنوطة بها المسؤولية عنها، عند الاقتضاء. وسيتلو ذلك إعداد وتنفيذ خطط العمل بحسب اللزوم؛

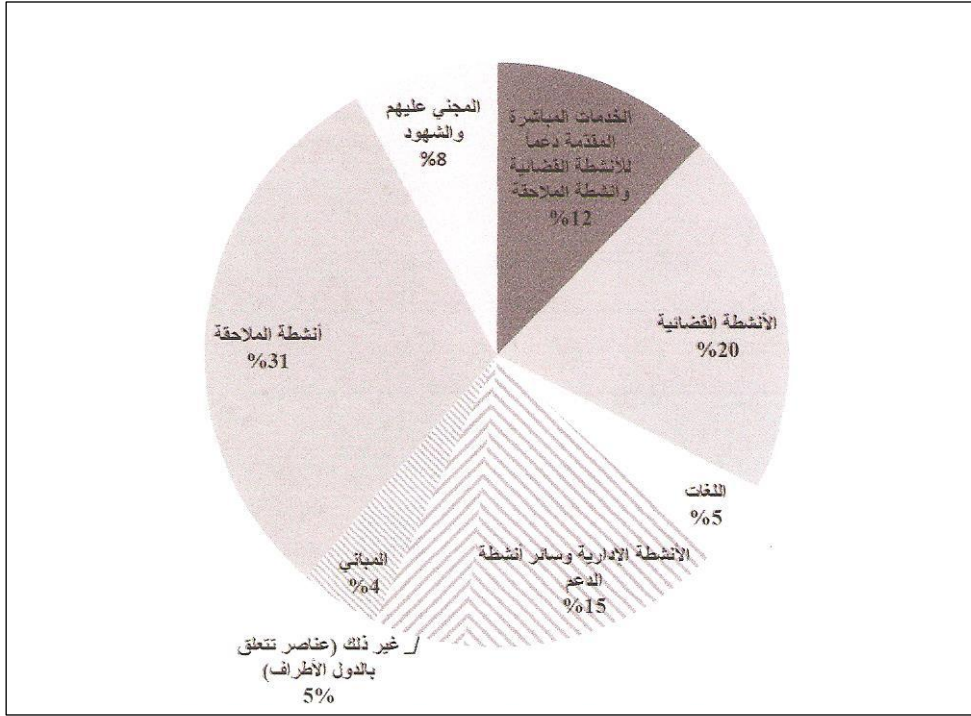
(ب) وضع إطار لتدبر الأخطار كامل النطاق من خلال تدابير منها على الخصوص اختيار إطار قياسي لتدبر الأخطار ممكن التطبيق. وبغية القيام بذلك، ستجري بحلول نهاية هذه السنة مراجعة لبنية الإدارة العامة للمخاطر في المحكمة من أجل اقتراح خريطة طريق عن جدول استحقاق فيما يتعلق بإدارة المخاطر تبين فيها الخطوط العريضة لخطة تطوير لخمس سنوات.

٣٢ - واتباع هذا النهج ذي الطبقتين تتوخى المحكمة أن يكون بوسعها أن تدرج المتطلبات المناسبة من الموارد لتدبر الأخطار في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة.

## باء - التحليل من منظور كلي

٣٣ - يبين الرسم البياني التالي ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٥ بحسب النشاط. وتمثل المخصصات للموارد المرتبطة مباشرة بالأنشطة القضائية وبأنشطة الملاحقة، وبما فيها الدعم المقدم إلى الضحايا والشهود وتكاليف خدمات اللغات، زهاء ٧٦ في المئة من المبلغ الإجمالي للميزانية المقترحة. وتبلغ المخصصات للمهام الإدارية ومهام الدعم في المحكمة والبنية التحتية ما يعادل ١٥ في المئة من هذا المبلغ الإجمالي. ويمثل المخصص لإيجار وصيانة المباني المؤقتة ٤ في المئة من هذا المبلغ. ولا يشتمل ذلك على المتطلبات الخاصة بمشروع المباني الدائمة. أما أمانة جمعية الدول الأطراف، ومشروع المباني الدائمة، وآلية الرقابة المستقلة، المجموعة على نحو مستقل في إطار البند ٧ غير ذلك (العناصر الخاصة بالدول الأطراف)، على أساس بنية إدارتها المستقلة، فتمثل نسبة أخرى من هذا المبلغ مقدارها ٥ في المئة. ويمثل مقدار النشاط القضائي والنشاط في مجال الملاحقة العامل الرئيسي من بين العوامل المحددة لميزانية المحكمة.

## الرسم البياني ١: التحليل من منظور كلي<sup>٥</sup>



٣٤ - ويوضح الجدول أدناه التنامي الدينامي للأنشطة القضائية في المحكمة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ (بحسب المقترح الخاص بذلك العام)، ويبين كيفية تخصيص موارد الدعم التشغيلي والعمليات الميدانية لمختلف الحالات على مر الزمن. ويظهر أن المخصصات للدعم التشغيلي شهدت نمواً محدوداً مطّرداً على مر السنين، يجسّد زيادات استتبعها النمو في الأنشطة القضائية.

<sup>٥</sup> إن الأنشطة في مجال الملاحقة المبينة في هذا الرسم البياني تشتمل على عمليات التدارس الأولى وعلى أنشطة في مجال التحقيق والملاحقة يجريها مكتب المدعي العام.

## الجدول ١: التنامي الدينامي الاستراتيجي للأنشطة القضائية في المحكمة

المالي	كوت ديفوار	ليبيا	كينيا	جمهورية أفريقيا الوسطى	درفور	جمهورية الكونغو الديمقراطية	أوغندا	الدعم التشغيلي (أنشطة جلسات المحكمة والعمليات والأنشطة الميدانية)	الميزانية بحسب الحالات: بالآلاف اليورو
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ	٧٣٩٠,٥٠	٧٥٧٥,٦٠	١٧٤٧٥,٤٠	٣٢٣٣,٤٠	١٦١٩٨,٩٠	ميزانية ٢٠٠٩ المعتمدة
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ	(قضية واحدة)	(٣ قضايا)	(٤ قضايا)	(قضية واحدة)	(٩ قضايا)	
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ	٧٤٨٥,٩٠	٦٧١٩,١٠	١٧٥٠٦,١٠	٣٠٥٧,٨٠	١٨١٥٨,٣٠	ميزانية ٢٠١٠ المعتمدة
م/غ	م/غ	م/غ	م/غ	(قضية أو قضيتان)	(٣ قضايا)	(٥-٦ قضايا)	(قضية واحدة)	(١١ قضية)	
م/غ	م/غ	٤٠٧٢,٦ <sup>(١)</sup>	٧٧٤٠,٨ <sup>(١)</sup>	٥٦٥٣,٣٠	٤٧٢٨,٩٠	١٣٤٩٩,٦٠	٢٢٦٩,٧٠	٢١٩٢٧,٠٠	ميزانية ٢٠١١ المعتمدة
م/غ	م/غ	(قضيتان)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(٤ قضايا)	(٥ قضايا)	(قضية واحدة)	(١٣ قضية + قضيتان)	
م/غ	٣١٦٥,٩٢	٢٣٢٢,٥٧	٧٤١٢,١٣	٢٩٨٥,٨١	٣١٧٥,٠٣	٩٧٢٨,٣١	١٤٩٦,٨٧	١٩٩٤٠,٠٨	ميزانية ٢٠١٢ المعتمدة <sup>(٤)</sup>
م/غ	(قضية واحدة)	(قضيتان)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(٤ قضايا)	(٦ قضايا)	(قضية واحدة)	(١٧ قضية)	
٣٢٤١,٢٠	٤٧٧٧,٥٠	١٦٥٩,٥٠	٦٩١٣,٢٠	٣٣٠٠,٧٠	١٦٥٩,٥٠	٧٥٢٦,٧٠	٨١٣,٧٠	٢٦٢١٥,١٠	ميزانية ٢٠١٣ المعتمدة <sup>(٥)</sup>
م/غ	(قضيتان)	(قضيتان)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(٤ قضايا)	(٦ قضايا)	(قضية واحدة)	(١٨ قضية)	
٣٥٩٦,٤٠	٧٣٩٤,٤٠	٥٨٤,٣٠	٤٥٨٩,٤٠	١٢٤٢,١٠	١٢٦٥,٢٠	٨٢٧٠,٨٠	١٠١٥,٥٠	٢٦٧٢٣,٦٠	ميزانية ٢٠١٤ المعتمدة <sup>(٦)</sup>
(م/غ)	(قضيتان)	(قضيتان)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(٤ قضايا)	(٦ قضايا)	(قضية واحدة)	(١٨ قضية)	
٥٤٤٥,١٠	٩٠٥١,٥٥	٦٠٣,٨١	٥٦٢٠,٠٧	٢٥٤٩,٨٦	١٣٣٠,٠٨	٩٢٠٨,٠٤	١٢١٠,٩٠	٢٩١٨٨,٨٣	ميزانية ٢٠١٥ المقترحة
(قضيتان)	(قضيتان)	(٣ قضايا)	(قضيتان)	(قضية واحدة)	(٤ قضايا)	(٦ قضايا)	(قضية واحدة)	(٢١ قضية)	

<sup>١</sup> لا يشمل هذا الرقم التكاليف المعترف بها تُكبدت عن أنشطة جلسات المحكمة لكنه يشمل التكاليف المعترف بها تُكبدت عن عمليات أنشطة جلسات المحكمة.

<sup>٢</sup> يشمل هذا الرقم مبلغا مقداره ٢٦٦٦ ألف يورو من صندوق الطوارئ أُخطرت بإمكان استعماله لتوفير مورد إضافي من أجل الحالة في كينيا للفترة الممتدة من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

<sup>٣</sup> مبلغ من صندوق الطوارئ أُخطرت بإمكان استعماله لتوفير مورد إضافي من أجل الحالة في ليبيا للفترة الممتدة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

<sup>٤</sup> يشمل هذا الرقم ميزانية تكميلية خاصة بالحالة في كوت ديفوار للفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

<sup>٥</sup> يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطرت بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٣.

<sup>٦</sup> لا يشمل هذا الرقم مبالغ صندوق الطوارئ التي أُخطرت حتى تاريخه بإمكان استعمالها فيما يخص عام ٢٠١٤، لأن استعمالها لما يزل جاريا.

٣٥ - وتحمّد الموارد اللازمة للاحتياجات المتغيرة المتصلة على نحو مباشر بالإجراءات، التي قد تفضي أحيانا إلى زيادات مردها القضايا الإضافية أو القضايا التي بلغت فيها الإجراءات مراحل مختلفة. ويُحتاج إلى مزيد من الموارد للوفاء بالمعايير اللازمة فيما يخص فريقا متكاملًا يجري عمليات تحقيق أو عمليات ملاحقة مع العلم بأن المعايير المعنية لمّا يوفّف بها، كما عليه الحال مثلا في عمليات تحقيق مستمرة في حالات مثل الحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي. ويلزم مزيد من الموارد فيما يخص الحالات التي بوشرت مؤخرا مثل الحالة في مالي، وذلك نتيجة للزيادة التي شهدتها الأنشطة في مجال التحقيق والملاحقة. ومن المهم ملاحظة أن مختلف مراحل الإجراءات تستلزم أيضا مقادير مختلفة من الدعم الذي يقدمه قلم المحكمة فيما يتعلق بعدد من الخدمات الأساسية التي يوفرها لجميع الأطراف، والمشاركين، والجهات الفاعلة في الإجراءات.

٣٦ - وتقسّم عناصر الميزانية المتصلة بالحالات المحالة إلى المحكمة إلى عناصر متصلة بأنشطة جلسات المحكمة وعناصر متصلة بالعمليات والأنشطة الميدانية، على النحو المعروض وجزيا في الجدول أدناه. وبالإضافة إلى ذلك ترد صفوف أخرى في نهاية الجدول لتبيان جميع المتطلبات فيما يخص ميزانية عام ٢٠١٥.

## الجدول ٢: الميزانية الخاصة بأنشطة جلسات المحكمة والعمليات الميدانية (بملايين اليورو)

البند	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة
أنشطة جلسات المحكمة	١٣,٧
الدعم التشغيلي	١,٢
محكمة لوتينغا (المحاكمة ١ في الحالة ٢)	٠,٢
محكمة كاتنغا (المحاكمة ٢-ألف في الحالة ٢)	٠,٢

البند	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة
محاكمة اثنا عشر (المحاكمة ٦ في الحالة ٢)	١,٢
محاكمة بمبا (المحاكمة ١ في الحالة ٤)	٠,٧
محاكمتان في القضيتين ١ و ٢ في الحالة في كينيا (المحاكمة ١ في الحالة ٥)	٢,٧
محاكمة بندا (المحاكمة ١ في الحالة ٣)	١,٩
محاكمة غباغبو (المحاكمة ١ في الحالة ٧)	٠,٨
المجموع الفرعي لأنشطة جلسات المحكمة	٢٢,٤
<b>العمليات الميدانية</b>	
الدعم التشغيلي	١٥,٥
الحالة ١ - أوغندا	١,٢
الحالة ٢ - جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩,٢
الحالة ٣ - دارفور	١,٣
الحالة ٤ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٥
الحالة ٥ - كينيا	٥,٦
الحالة ٦ - ليبيا	٠,٦
الحالة ٧ - كوت ديفوار	٩,١
الحالة ٨ - مالي	٥,٤
المجموع الفرعي للعمليات الميدانية	٥٠,٥
<b>المجموع</b>	<b>٧٢,٩</b>
<b>غير ذلك</b>	
الموارد الأساسية	٤٤,٤
المباني	٧,٦
التكاليف التشغيلية بما فيها تكاليف الصيانة والمرافق والاتصالات	٧,١
موارد تخص أمانة جمعية الدول الأطراف	٣,٤
المجموع الفرعي "غير ذلك"	٦٢,٥
<b>المجموع المقترح لعام ٢٠١٥</b>	<b>١٣٥,٤</b>

## ١ - تحليل النمو: العوامل الرئيسية المحددة لتكاليف عام ٢٠١٥

٣٧ - تطلب المحكمة، في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥، اعتمادات إضافية مقدارها ١٣,٧٤ مليون يورو، تمثل زيادة مقدارها ١١,٣ في المئة. وتبيّن في الجدول التالي العناصر الرئيسية لهذه الزيادة.

## الجدول ٣: الزيادة في ميزانية عام ٢٠١٥ - العوامل الرئيسية المحددة للتكاليف

البنء	الزيادة بملايين اليورو
استراتيجية مكتب المدعى العام	
(أ) التكاليف الضمنية للموظفين	٦,٧٨
(ب) التكاليف غير المتصلة بالموظفين (تكاليف الأسفار وغيرها)	١,٦٧
تكاليف القضاة (قدومهم) والدعم القانوني، وتكاليف الموظفين الضمنية ذات الصلة	١,٦٧
التكاليف ذات الصلة بالضحايا والشهود	١,٥٧
تكاليف المباني الدائمة - فوائد القرض	١,٥١
العمليات الميدانية	١,٠٦
المعاشات التقاعدية للقضاة	١,٠٠
متطلبات أمانة جمعية الدول الأطراف	٠,٥٢
التكاليف المتصلة بالاحتجاز	٠,٤٢
متطلبات أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	٠,٣٥
تكاليف متفرقة ( تكاليف المباني، تكاليف وحدة الرقابة المستقلة)	٠,٢٨
التخفيضات (فيما يخص قلم المحكمة)	٣,٠٩-
المجموع	١٣,٧٤



## الجدول ٤: نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٥ بحسب البرامج الرئيسية

نمو الموارد في ميزانية عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف اليورو)			ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بالآلاف اليورو)			نمو الموارد المقارن- للمحكمة الجنائية الدولية جمعاء	
	الميزانية المتصلة			الميزانية المتصلة				
	المبلغ	الجموع	بالحالات	الجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية		
٢٦,٦	٢ ٦٦٨,٦	١٢٧١٤,٤	٢ ٤١٣,١	١٠ ٣٠١,٢	١٠ ٠٤٥,٨	١ ٨٢٢,٠	٨ ٢٢٣,٨	البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية
٢٥,٤	٨ ٤٤٧,٥	٤١ ٦٦٧,٥	٣٥ ٣٧٧,٢	٦ ٢٩٠,٣	٣٣ ٢٢٠,٠	٢٧ ٥٩٦,٨	٥ ٦٢٣,٢	البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
٠,١	٣٥,٧	٦٦ ٢٥٧,٣	٣٣ ٩٠٣,٢	٣٢ ٣٥٤,١	٦٦ ٢٩٣,٠	٣٣ ٨٥٠,٧	٣٢ ٤٤٢,٣	البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
١٨,٢	٥١٦,٧	٣ ٣٦٠,٣	-	٣ ٣٦٠,٣	٢ ٨٤٣,٦	-	٢ ٨٤٣,٦	البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
١,٧	٩٩,٣	٦ ٠٠٠,٠	-	٦ ٠٠٠,٠	٥ ٩٠٠,٧	-	٥ ٩٠٠,٧	البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة
٢١,٨	٣٤٥,٢	١ ٩٣١,٠	١ ٢٢٢,٥	٧٠٨,٥	١ ٥٨٥,٨	٩١٢,٨	٦٧٣,٠	البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا
٧,١	٩١,٧	١ ٣٧٤,٩	-	١ ٣٧٤,٩	١ ٢٨٣,٢	-	١ ٢٨٣,٢	البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
-	١ ٥١٢,٥	١ ٦٢٣,٣	-	١ ٦٢٣,٣	١١٠,٨	-	١١٠,٨	البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض مشروع المباني الدائمة
٢٤,٠	٨٩,٧	٤٦٣,٠	-	٤٦٣,٠	٣٧٣,٣	-	٣٧٣,٣	البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة
١١,٣	١٣ ٧٣٥,٥	١٣٥ ٣٩١,٧	٧٢ ٩١٦,١	٦٢ ٤٧٥,٦	١٢١ ٦٥٦,٢	٦٤ ١٨٢,٣	٥٧ ٤٧٣,٩	المجموع

## ٢ - تحليل النمو: العوامل المحددة لتكاليف عدة سنوات (٢٠١٦ إلى ٢٠١٨)

٣٨ - عملاً بتوصية صادرة عن اللجنة بأن تميّز المحكمة ما هو معروف أو ما يمكن معرفته من العوامل الهامة المحددة للتكاليف التي تتوزع على عدة سنوات، وبما في ذلك تكاليف استبدال التجهيزات المندرجة في عداد رأس المال وتكاليف المباني وتكاليف الموظفين، وأن تعرضها للجمعية عرضاً واضحاً للتكفل بتفادي الحالات التي يستحق فيها بغتة تحمل نفقات كان يسهل تمييزها، تُقدّم في الجدول أدناه فيما يخص السنوات ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ خطة متوسطة الأجل لما يمكن معرفته من العوامل الهامة المحددة لتكاليف المحكمة التي تتوزع على عدة سنوات. وستوضع في السنة التالية الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) ويُرتقب أن يرد فيها مقترح محيّن للقدّ الأفضل لمكتب المدعي العام.

٣٩ - وقد استمرت المحكمة على تحقيق المزيد من الدقة في تقدير احتياجاتها في إطار الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال من المقتنيات والتجهيزات المستبدلة على ضوء الانتقال إلى المباني التي ستكون مبانها الجديدة الدائمة في المستقبل، المزمع أن يجري في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. ووفقاً للممارسة السابقة أسندت درجات أولوية إلى المستبدلات في إطار الاستثمار فيما يندرج في عداد رأس المال في ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة للمحكمة، وفُصلت هذه الاحتياجات إلى الحد الأدنى.

## الجدول ٥: تحليل العوامل الممكن أن تكون محدّدة للتكاليف

	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
تكاليف الموظفين			
مجموع تكاليف الموظفين <sup>٧</sup>	٧١ ٥١٢ ٦١٠	٦٩ ٧٦٨ ٤٠٠	٦٨ ٠٦٦ ٨٠٠
تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال <sup>٨</sup>			
المركبات	٤٢٥ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	٤٩٠ ٠٠٠
المعدات	٤٣٧ ٠٧٠	١ ٨٣٨ ٥١٠	١ ٢٦١ ٤٩٣
مجموع تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال	٨٦٢ ٠٧٠	٢ ٣٠٣ ٥١٠	١ ٧٥١ ٤٩٣
المباني			
إيجار وصيانة المباني المؤقتة <sup>٩</sup>	٠	٠	١ ٨٧٥ ٤٠٥
يحمل كلفة ملكية المباني الدائمة (الاستعمال والصيانة) <sup>١٠</sup>	٢ ٩٢٠ ٠٠٠	٢ ٦٥٢ ٠٠٠	٢ ٤٨٧ ٠٠٠
ميزانية عمل موظفي المحكمة فيما يخص المباني الدائمة والمرحلة الانتقالية	٠	٩١٦ ٥٦٢	٣٠٠ ٠٠٠
مقدّر مدفوعات الفوائد على قرض الدولة المضيفة <sup>١١</sup>	٠	٠	٣ ٠٢٠ ٦٢٦
مقدّر مدفوعات فوائد قرض الدولة المضيفة ورأس ماله <sup>١٢</sup>	٥ ٨٠٠ ١٩٨	٥ ١٩٨ ٨٠٠	٠
التكاليف الإجمالية لملكية المباني الدائمة (استبدال التجهيزات التي تندرج في عداد رأس المال) <sup>١٣</sup>	٣ ٢٠٠ ٠٠٠	٣ ٢٠٠ ٠٠٠	٣ ٢٠٠ ٠٠٠
المجموع للمباني	١١ ٩٢٠ ١٩٨	١٢ ٥٦٨ ٧٦٠	١٠ ٨٨٣ ٠٣١
البرامج/المشاريع الخاصة			
مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي <sup>١٤</sup>	٣٨٩ ٠٠	٣٨٢ ٨٠٠	٣٧٦ ٧٠٠
المجموع للبرامج/المشاريع الخاصة	٣٨٩ ٠٠	٣٨٢ ٨٠٠	٣٧٦ ٧٠٠
المجموع العام	٨٤ ٦٨٣ ٨٧٨	٨٥ ٠٢٣ ٤٧٠	٨١ ٠٧٨ ٠٢٤

- ٧ طُبقت زيادة نسبتها اثنان ونصف في المئة على تكاليف الموظفين بمثابة نمو مطرد محتسب حساباً مركباً (الوظائف الثابتة والوظائف من فئة الخدمات العامة).
- ٨ تم تحديث الأرقام المعنية بالاستناد إلى الوثيقة ICC-ASP/10/6. أما عمليات الاستبدال الإضافية الناجمة عن التفاوض بشأن عقد إيجار مبنى المقر الرئيسي فلما تزل غير معروفة ولم يشملها الحساب.
- ٩ تنتهي مدة الإيجارات الحالية الخاصة بالمباني المؤقتة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وعلى افتراض أن المحكمة ستحلي المباني المؤقتة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وعلى أساس المفاوضات الجارية حالياً مع إدارة المباني الحكومية الهولندية (RGD)، لن يُحتاج إلى مدفوعات بموجب الإيجارات الحالية في عام ٢٠١٦.
- ١٠ على أساس استلام المباني من المقاول في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥، وبالتالي بدء تحمل تكاليف التأمين، إلخ، ما تتلوه فترة مقدارها ١٢ شهراً يوفّر خلالها المقاول العام صيانة جميع البنود اللازمة للتكفل بكل الضمانات خلال فترة تنتهي في غاية تموز/يوليه ٢٠١٦ على نحو يتوافق مع نهاية فترة كشف العيوب ومعالجتها.
- ١١ على أساس تنجيز الحسابات المتعلقة بالقرض في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. ويعتزم مكتب مدير المشروع أن يغلق القرض في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأن يشرع في تسديده اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بدلاً من الأول من نيسان/أبريل ٢٠١٦. وإذا حدث أن تحقق ذلك فلن تكون هناك مدفوعات لتسديد فوائد القرض دون غيرها من المستحقات في عام ٢٠١٧. وعلى أية حال لا تنطبق هذه المدفوعات على جميع الدول الأطراف. فسيتمتع تطبيق جداول أنصبة اشتراكات مختلفة على الدول الأطراف بحسب ما إذا كانت قد أخذت بخيار الدفعة الواحدة.
- ١٢ على أساس تنجيز الحسابات المتعلقة بالقرض بتاريخه. ولا ينطبق ذلك على جميع الدول الأطراف، فسيتمتع تطبيق جداول أنصبة اشتراكات مختلفة على الدول الأطراف بحسب ما إذا كانت قد أخذت بخيار الدفعة الواحدة.
- ١٣ على أساس المنحى القائم على احتساب العمر بخطر متوسط. ويشمل إجمالي تكاليف الملكية تكاليف استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال، لكنه لا يشمل تكاليف الاستعمال والصيانة (مثل تكاليف المرتفعات والتنظيف). ويتعذر في المرحلة الحالية من المشروع تقييم المبلغ الإضافي الذي س يُطلب في المستقبل تقييماً دقيقاً، ويتوقف ذلك على عمل الفريق العامل المعني بالتكاليف الإجمالية للملكية (استبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال) التابع للجنة الرقابة.
- ١٤ مبالغ هذه التكاليف إرشادية مقدّرة بالاستناد إلى الحسابات الواردة في المرفق التاسع بميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة وهي تتوقف على موافقة الاتحاد الأفريقي وحكومة أثيوبيا، ويُفترض في تقديرها أن مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي سيقام في عام ٢٠١٥.

## (أ) تكاليف تطبيق النظام المشترك

٤٠ - تتألف تكاليف الموظفين بحسب النظام المشترك من رواتبهم وأبدالهم وتعويضاتهم. وهي معروضة في كتيب عنوانه "الرواتب والأبدال والتعويضات في إطار النظام المشترك للأمم المتحدة" متاح على الموقع الشبكي للجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC). وفي النظام المشترك تختلف جداول الرواتب، وبعض الأبدال والتعويضات، للموظفين الفنيين عنها لموظفي الخدمات العامة. وثمة زهاء ٥٠ منظمة تتبع النظام المشترك للأمم المتحدة، ومنها المحكمة.

٤١ - وتماشى الطريقة المتبعة في حساب الرواتب لتحديد المبلغ المخصص لميزانية تكاليف الموظفين مع الممارسة السابقة وتستند إلى جدول رواتب الأمم المتحدة. والزيادة في تكاليف الرواتب تُعزى بصورة أساسية إلى تطبيق قواعد نظام الأمم المتحدة المشترك للرواتب والأبدال والتعويضات.

٤٢ - وقد نشرت الأمم المتحدة جداول رواتب جديدة لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة فيما يخص عام ٢٠١٤، أُخذ بها في الطريقة المتبعة في حساب الرواتب.

٤٣ - وثمة أيضا تكاليف أخرى في إطار النظام المشترك تتقاسمها المحكمة بالتناسب كما أرسته الأمم المتحدة. وتشمل هذه التكاليف بنودا مثل تكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق العالمي بين الأمم المتحدة والمحكمة (الاشتراك الذي يُدفع لقاء العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن)، وتكاليف العمل الأمنية المتقاسمة على النطاق المحلي للأمم المتحدة، والتكاليف المتصلة باتحاد نظام الأمم المتحدة لاحتياز المعلومات الإلكترونية (UNSEIAC) التي تُدفع لقاء التشارك في قواعد بيانات الأمم المتحدة.

## (ب) معدّل شغور الوظائف

٤٤ - في ضوء معدّل شغور الوظائف في الماضي والاتجاهات الحالية في هذا المجال، طبقت معدّلات الشغور التالية على هذه الميزانية المقترحة: خمسة في المئة للبرنامج الرئيسي الأول، وثمانية في المئة للبرنامج الرئيسي الثاني، وعشرة في المئة لقلم المحكمة وسائر البرامج الرئيسية للمحكمة. ويبيّن في الجدول أدناه الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

## الجدول ٦: الاتجاه على صعيد معدّلات شغور الوظائف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة

البرنامج الرئيسي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الأول	٢,١%	٦,٣%	٦,٣%
الثاني	٧,٩%	٧,٩%	٧,٠%
الثالث	٨,٢%	٩%	١٠,٣%
الرابع	٣٣,٣%	٢٢,٢%	٣٣,٣%
السادس	١٤,٣%	٠,٠%	١٤,٣%
السابع-١	٠,٠%	٠,٠%	٠,٠%
السابع-٥*	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%

\*وظيفة يشغلها مؤقتا موظف من الأمم المتحدة في إطار إعارة مستحقة التعويض.

## (ج) الانتقال إلى المباني الجديدة

٤٥ - عملا بالقرار الذي اتخذته بصورة مشتركة المحكمة ولجنة المراقبة في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ بشأن الحوكمة المعدّلة، وُضع مشروع موحد يشتمل الآن على أنشطة الإنشاء وأنشطة الانتقال بقيادة مدير المشروع، الذي يغدو المدير الرئيسي للمشروع الموحد، مع قناتين لتقديم التقارير إلى لجنة المراقبة وإلى رئيس قلم المحكمة. وفي عام ٢٠١٤ ضُمَّ إلى مكتب مدير مشروع المباني الدائمة (البرنامج الرئيسي السابع-١) مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة سابقا، فاستُبعد من ميزانية قلم المحكمة (البرنامج الرئيسي

الثالث- ٣٧٧٠، ٣١٦٠ سابقا). ويُتدبر في إطار البرنامج الرئيسي السابع-٢ تسديد فوائد قرض الدولة المضيفة.

٤٦ - وقد حُدد مبلغ إجمالي جديد للتكاليف مقداره ١٩٥,٧ مليون يورو، هو الرقم المستهدف أن تبلغه تكاليف المشروع الإجمالي الموحد، بما فيه مبلغ الـ ١٨٤,٤ مليون يورو الخاص بمشروع الإنشاء ومبلغ الـ ١١,٣ مليون يورو الذي يمثل تكاليف الانتقال. وستمول تكاليف الانتقال بوفورات مقدارها ٥,٦ ملايين يورو تحقّق في إطار ميزانية الإنشاء وتخصيص اعتماد من فوائض السنوات المالية ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ فيما يخص المقدار الباقي البالغ ٥,٧ ملايين يورو. ويفاد في البيانات المالية للمحكمة على نحو منفصل بالميزانية المجمعة للتشييد والانتقال.

٤٧ - وبحسب جدول الإنشاء الحالي، يجب أن تكون المباني الدائمة للمحكمة جاهزة للتسليم بحلول الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ويُتوقع أن ينتقل الموظفون إليها خلال الأسبوعين الأولين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويشتمل الانتقال إلى المباني الجديدة على الانتقال المادي كما يشتمل على نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجهيزات الأمنية، وعلى تعديلات تعاقدية مع مؤدّين للخدمات مثل متعهدي خدمات الطعام، والمرتفات، وما إلى ذلك، وإحلاء المباني المؤقتة.

٤٨ - وستظل المحكمة تنهض بالمسؤولية عن دفع تكاليف إيجار وصيانة مبانيها المؤقتة خلال عام ٢٠١٥. وقد وافقت الدولة المضيفة على أن تدفع نصف هذه التكاليف، بحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين يورو. وقد أُدرجت في الميزانية المقترحة، في إطار البرنامج الرئيسي الخامس، كل التكاليف لعام ٢٠١٥ وبما في ذلك نصيب الدولة المضيفة.

#### (د) تدابير تحسين النجاعة

٤٩ - تتبّع المحكمة نجحاً منسّقاً للتوصل إلى تحقيق المزيد من النجاعة، يتمثل صميمه في ثلاثة عناصر شاملة: تدبر النجاعة والإنصاف في الأنشطة القضائية، وتدبر النجاعة في سائر أنشطة المحكمة، وتقييم فعالية الأنشطة الرئيسية للمحكمة. وقد حققت المحكمة تقدماً تحطّي مرحلة تحسينات النجاعة المرتبطة ببدء عملها. وغدت جهود المحكمة على هذا الصعيد أكثر استهدافاً لاستحداث أوجه تآزر ولتنسيق سيرورات الأعمال في جميع وحدات المحكمة بغية تعزيز وقع أنشطتها الطويل الأمد، بدلا من التركيز على تحقيق الوفورات القصيرة الأمد.

٥٠ - ويشار في هذا الصدد إلى أن الجهود المبذولة على صعيد إعادة التنظيم ضمن مكتب المدعي العام وضمن قلم المحكمة أحدثت أيضا أثرا على جهود المحكمة فيما يتعلق بتحقيق النجاعة. وسيظل مكتب المدعي العام ينشد تحقيق مكاسب عن طريق النجاعة من خلال تعزيز تعاونه مع قلم المحكمة واستحداث آليات داخلية ذات صلة. وعلى نحو مماثل سيتسنى لمكتب المدعي العام بفضل خطته الاستراتيجية (للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥) أن يجاوز أرقامه القياسية السابقة في مجال الأداء ويتدبر أمر تزايد المتطلبات التي يقع على عاتقه تلبيتها، مع إبقاء النجاعة نصب عينيه. كما إن رئيس قلم المحكمة بدأ مراجعة لقلم المحكمة وإعادة تنظيم له. وينصبّ المشروع المعني على تحديد عوائق الامتياز وتقديم توصيات بشأن التدابير التي من شأنها تعزيز الأداء. وفي الوقت نفسه يستمر العمل على مشروع الرئاسة الخاص بالعبء المستخلصة بغية زيادة نجاعة الإجراءات الجنائية. ويُتوقع أن يفضي هذا المشروع - الذي يُنشاور بشأنه مع الدول الأطراف عن طريق فريق التدارس المعني بالحوكمة، إلى تحسين ملموس للنجاعة على صعيد التقدم في القضايا المعروضة على دوائر المحكمة.

## ثانيا - ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامج المقترحة

### ألف - البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

#### مقدمة

٥١ - سيشهد عام ٢٠١٥ نشاطا مستفيضا في كافة شعب الهيئة القضائية. وستواصل الأنشطة التمهيدية في حالات وقضايا عديدة، وستشهد الشعبة الابتدائية بلوغ ما لا يقل عن خمس قضايا مرحلة جلسات المحاكمة أو التحضير للمحاكمة. وستنظر دائرة الاستئناف في عدد من دعاوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة، بينما يُتوقع أن تستمر الأنشطة القضائية المتعلقة بجبر الأضرار على المستوى الابتدائي وعلى مستوى الاستئناف. فَيُتوقع أن يزداد مقدار أعباء عمل الشعب القضائية الثلاث مجتمعة.

٥٢ - وتستند ميزانية البرنامج الرئيسي الأول إلى الأنشطة القضائية التي أمكن التنبؤ بها وتقدير تكاليفها على نحو دقيق استنادا إلى الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥، كما تم إقرارها في حزيران/يونيو ٢٠١٤ بالتوافق بين هيئة الرئاسة/الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة.

#### الأهداف

١-١-١ مواصلة مراجعة "العبر المستخلصة" من السيرورات القضائية، مراجعة يركّز فيها على المرحلة التمهيدية من الإجراءات والتحضير للمرحلة الابتدائية وعقد جلسات المحاكمات، ثم على إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف، والتشاور مع الدول الأطراف، ومع الأطراف والمشاركين في القضايا وسائر أصحاب الشأن، على النحو المناسب.

١-٤-١ و ١-٥-١ ضمان حقوق الدفاع وإعادة النظر في نظام تقديم الضحايا للطلبات.

١-١-٢ إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها وتكييف ذلك.

٢-١-٢ إدارة الموارد على نحو فعال، وتمييز وإعمال المزيد مما يمكن الأخذ به من تدابير تحسين النجاعة.

١-٥-٢ تحسين جو العمل بوسائل منها على الخصوص تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بذلك، المشترك بين الأجهزة.

١-٦-٢ المضي في تحسين سيرورة إعداد ميزانية المحكمة، وبما في ذلك تحسين التحوار مع الدول الأطراف في هذا الشأن.

٢-٦-٢ و ٣-٦-٢ التكفل بنجاعة إدارة المخاطر وتحسين تدبير شؤون الأداء في المحكمة.

١-١-٣ المضي في تحسين التحوار بين المحكمة والجمعية وهيئاتها الفرعية.

١-٢-٣ و ٢-٥-٣ النهوض بسيرورة تنمية الثقة مع الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين في المحكمة من خلال تبادل المعلومات خلال حلقات التدارس، والمؤتمرات، وسائر المناسبات التي قد تتاح؛ واغتنام جميع الفرص لإبراز المنافع التي تجنيها الدول غير الأطراف من الانضمام إلى المحكمة.

١-٤-٣ إبرام اتفاقات بشأن نقل الشهود والمتهمين واتفاقات بشأن الإفراج المؤقت/التبرئة مع الدول.

## الجدول ٧: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٥

لنتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمي فيما يخص عام ٢٠١٥
<b>الهدف ١ (الهدف ذو الأولوية ١-١)</b>		
١- تنفيذ ما خلصت إليه الجمعية في دورتها عام ٢٠١٣ وتمييز وتنفيذ المزيد من التعديلات وفقاً لخريطة الطريق المعدلة.	عدد مجالات المواضيع المشمولة على نحو واف، بما في ذلك الترجمة؛	٢
٢- النجاعة في تدبير المحاكمات.	عدد ما يُقترح من تعديلات جديدة للقواعد ذات الصلة؛	٢
٣- تقليص حالات التأخر في الإجراءات القضائية بسبب مسائل الترجمة.	تعزيز التحاور عن طريق مسؤولي التنسيق لتبادل العبر المستخلصة ذات الصلة بين الدوائر والشعب فيما يتعلق بالمسائل المشتركة، ولا سيما بين الشعبة التمهيدية ودوائرها والشعبة الابتدائية ودوائرها؛	١٠٠% في جميع الشعب
٤- علم الدوائر بالآثر المالي لقراراتها.	وضع المبادئ التوجيهية التشغيلية القياسية وقواعد البيانات ذات الصلة؛	١+١
	تقليص الفترات فيما بين مراحل الإجراءات؛	تقصير هذه الفترات بنسبه تصل إلى ٣٠%.
	تعيين منسق لإسداء المشورة إلى الدوائر بشأن القرارات التي يمكن أن يترتب عليها أثر مالي كبير.	١
<b>الهدف ٢ (الهدفان ذو الأولوية ١-٤ و ١-٥)</b>		
١- تمكن المشبه فيهم والمتهمين من الحصول على خدمات محامين مطلعين وذوي مراس للثقل بمقوفهم في إجراءات عادلة ورتبهة.	التكفل بعدالة إجراءات المحاكمة خلال الجلسات ذات الصلة؛	١٠٠%
٢- الإحاطة الأعمق بالعبء المستخلصة والمصاعب المواجهة حتى تاريخه فيما يتعلق بنظام تقدم الضحايا لطلباتهم.	مراجعة الأنساق المعمول بها حالياً لتقديم الضحايا لطلباتهم وإعداد استراتيجية متسقة بهذا الشأن؛	١
٣- التوصل إلى نظام متسق لتقديم الضحايا لطلباتهم.	تعيين منسق فيما بين الهيئة القضائية/هيئة الرئاسة فيما يخص التشاور بين الأجهزة.	١
<b>الهدف ٣ (الهدف ذو الأولوية ١-٢)</b>		
١- إنجاز المراجعة البنوية المشتركة بين الأجهزة والتي تشمل الأجهزة الرئيسية وإجراء التعديلات البنوية المشار بها؛	تعديل الجوانب المشار إليها في إطار المراجعة البنوية المشتركة بين الأجهزة؛	١
٢- التشاور مع الدول الأطراف، ولجنة الميزانية والمالية، إلخ، من أجل كل قرار قد يلزم أن تتخذه الجمعية.	عدد التعديلات البنوية اللازمة التي يتم تمييزها.	١
<b>الهدف ٤ (الهدف ذو الأولوية ١-٢)</b>		
١- تنفيذ استراتيجية تحسين النجاعة.	جودة التحضير للاجتماعات هيئة الرئاسة وجلسات القضاة العامة/جلساتهم غير الرسمية والدعم المقدم من أجل هذه الاجتماعات والجلسات؛	مريض تماماً
	مدى النجاعة في إدارة جميع الطلبات التي تقدم إلى الدوائر/هيئة الرئاسة؛	إصدار كل القرارات في الأحوال المفترقة
	التقيد بالمواعيد في إسداء المشورة إلى الرئيس ونائبه بشأن المسائل الإدارية/التدبيرية، وجودة المشورة المسداة؛	مريض تماماً
	التقيد بالمواعيد في إسداء المشورة إلى القضاة بشأن جميع المسائل القانونية ذات الصلة، وجودة المشورة المسداة؛	مريض تماماً
	درجة الموثوقية ومدى النجاعة في إدارة تجهيز الهيئة القضائية بالموظفين ضمن قيود الميزانية؛	١٠٠%
	عدد ما يتم تمييزه من المجالات التي يمكن أن يحقق فيها مزيد من النجاعة.	١
<b>الهدف ٥ (الهدف ذو الأولوية ١-٢)</b>		
١- متابعة استقصاءات رأي الموظفين بشأن جو العمل متابعة منظمة.	عقد اجتماعات دورية مع جميع العاملين في الهيئة القضائية؛	١٠٠%
	مواصلة عملية تغيير المزيد من الإجراءات اللازمة ونشاند تقديم تقرير عن ذلك إلى الإدارة.	١
<b>الهدف ٦ (الهدف ذو الأولوية ١-٢)</b>		
١- المضي في تحسين سيورة إعداد ميزانية المحكمة، وبما في ذلك تحسين التحاور مع الدول الأطراف في هذا الشأن؛	مقارنة عمليات إعداد الميزانيات السابقة وتحليلها؛	١
٢- وضع الافتراضات المتصلة المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦، وبما في ذلك وضع تصورات تبين النفقات المحتملة تكبدها في المستقبل، عند الاقتضاء.	عدد التحسينات في مجال التكنولوجيا؛	١
	عدد ما يعدل من الافتراضات، والتصورات عند الاقتضاء.	١٠٠%
<b>الهدف ٧ (الهدفان ذو الأولوية ٢-٢ و ٢-٢ و ٣-٦)</b>		
١- المضي في تطبيق نظام إدارة المخاطر عالي المستوى؛	عدد ما يتم تمييزه من الأخطار المتصلة بجمية الرئاسة وبالووائر على وجه التحديد؛	٣
٢- تمييز مراجعة تأهب المحكمة لمواجهة الأزمات؛	تقييم تأهب هيئة الرئاسة لمواجهة الأزمات؛	١
٣- تحسين الترابط بين الاستراتيجية والميزانية ومؤشرات الأداء.	مراجعة جدول الأهداف في وثيقة الميزانية.	مراجعة كاملة
<b>الهدف ٨ (الهدف ذو الأولوية ١-٣)</b>		
١- تواصل الهيئة القضائية والأفرقة العاملة التابعة للجمعية وتبادلها المعلومات على نحو شفاف وفعال؛	عدد الاجتماعات بين فريق لاهاي العامل وفريق التدارس المعني بالمحكمة التي يحضرها ممثل هيئة الرئاسة؛	تمثيل هيئة الرئاسة في كل اجتماع
٢- تحاور هيئة رئاسة المحكمة ورئاسة الجمعية على نحو مكثف وشفاف.	عدد اجتماعات القضاة غير الرسمية مع رئيس الجمعية/نائبه؛	٢
	عدد الاجتماعات الثنائية.	٢
<b>الهدف ٩ (الهدفان ذو الأولوية ١-٢ و ١-٢ و ٣-٥)</b>		
١- تعزيز الثقة، والالتزام، والدعم، فيما بين أصحاب الشأن الخسارجيين للمعينين بالمحكمة من خلال تبادل المعلومات في الاجتماعات، وحلقات التدارس، والمؤتمرات، وسائر المناسبات التي قد تسنح.	عدد ما يعقده الرئيس/هيئة الرئاسة من الاجتماعات الرفيعة المستوى مع الدول والمنظمات الدولية ويمثلي المجتمع الأهلي؛	١٠٠ اجتماع
٢- انضمام المزيد من الدول إلى نظام روما الأساسي أو تصديقها عليه وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف في مع المحكمة.	عدد الكلمات التي يلقبها الرئيس في المؤتمرات الكبرى؛	١٥
٣- جعل الدول غير الأطراف مطلعة على مهام المحكمة ولايتها اطلاعاً أوضح وعملة بما علما أكبر.	مشاركة الرئاسة في الجلسات الإطلاعية التي تعقد للدبلوماسيين ولممثلي المنظمات غير الحكومية؛	١ + ٢
	تواصل الرئيس/هيئة الرئاسة في الجلسات الإطلاعية في إطار المقابلات والمؤتمرات الصحفية؛	٢ + ١٥
	إصدار دوائر المحكمة أوامر وقرارات قضائية إدارية واضحة وشاملة.	١٠٠%
<b>الهدف ١٠ (الهدف ذو الأولوية ٣-٤)</b>		
١- التفاوض على اتفاقات جديدة.	عدد الاتفاقات	١
٢- التقدم على صعيد التفاوض مع الدول الأطراف وغيرها من الدول التي يمكن أن تكون شريكة.	عدد حالات التفاوض على نحو ملموس مع الدول بشأن التعاون أو إنفاذ الاتفاقات المتعلقة بالعقوبات.	٢

## الجدول ٨: البرنامج الرئيسي الأول: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بالآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بالآلاف اليورو)				البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	
٤٩,٣	٨٩٢,٠١	٧٢٧,٦٥	٧٢٧,٦٥	٨٣٥,٦٣	٨٣٥,٦٣	٤٢٩,٣٤	٢٧٥,٢	١٥٤,١٤	١٥٤,١٤	القضاة
١,٥	٥٢,٣	٦٥١,٦٣	١٣٩,٥٣	٥٩٩,٣٣	٥١١,٠	٠٨٨,٣٣				الموظفون من الفئة الفنية
٢,٨	٣١,١	١٢٣,٠١	٢٠٩,٠	٩١٤,٠	٠٩١,٩١	٢٠٢,١				الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٨	٨٣,٤	٧٧٤,٦٤	٥٣,٥٤	٦٩١,٢٤	٧١٣,١	٩١٨,١٣	٢٠٣,١٤	٢٠٣,١٤	٥٤٩,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٥٧,٤	٧٠١,٩	٩٢٥,٠١	٦٩٢,٠١	٢٣٣,٠	٢٢٣,١١	١٠٨,٩١	١١٤,٢	١٧٧,٨	٨٧٥,١	المساعدة المؤقتة العامة
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
										العمل الإضافي
										الخبراء الاستشاريون
٣٣,٣	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٥,٠	١٥,٠					المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٥٦,٣	٦٩٦,٩	٩٣٥,٠١	٦٩٢,٠١	٢٤٣,٠	٢٣٨,١١	١٠٨,٩١	١٢٩,٢	١٧٧,٨	٨٧٥,١	السفر
٣,٤	٥,٧	١٦١,٨	١٦١,٨	١٦٧,٥	١٦٧,٥	٧٧,٦			٧٧,٦	الضيافة
٣٣,٣	٤,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٢,٠	١٢,٠	٦,٧			٦,٧	الخدمات التعاقدية
٨,٣	٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٤,٠	٢٤,٠	٢٢,٠			٢٢,٠	التدريب
		٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٤٥,٤			٤٥,٤	النفقات التشغيلية العامة
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١,٣			١,٣	الولائم والمواد
										الأثاث والمعدات
١,٣	٣,٧	٢٧٧,٢	٢٧٧,٢	٢٨٠,٩	٢٨٠,٩	١٨٩,٠			١٨٩,٠	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٢٦,٦	٦٦٨,٦٢	٧١٤,٤١٢	٤١٣,١٢	٣٠١,٣١٠	٠٤٥,٨١٠	٨٢٢,٠١	٢٢٣,٨٨	٨٧٤,٣٩	٤٥٣,٠	المجموع
١٤,٣	٢٨,١	١٦٨,٠	٣,٣	١٦٤,٧	١٩٦,١	٧,٨	١٨٥,٩	١٤٣,٨	١٤٣,٨	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٩: البرنامج الرئيسي الأول: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع الموظفين	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	خ-ع-رأ	خ-ع-رر	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	أمين عام مساعد	أمين عام	وكيل أمين عام	الهيئة القضائية
٤١	١٣	١٢	١	٢٨	٤	٢١	١	٢							الملاك الأساسي
٧	٣	٣		٤	١			٢	١						الملاك المتصل بالحالات القائمة
٤٨	١٦	١٥	١	٣٢	٥	٢١	٣	٣							المجموع الفرعي
															الملاك الأساسي
															الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المؤهلة
															المجموع الفرعي
															الملاك الأساسي
															الملاك المتصل بالحالات توزيعها/المستعادة
															المجموع الفرعي
٤٨	١٦	١٥	١	٣٢	٥	٢١	٣	٣							المجموع

## ١ - البرنامج ١١٠٠: هيئة الرئاسة

## مقدمة

٥٣ - هيئة الرئاسة ثلاث أولويات استراتيجية، تجسّد مجالات مسؤولياتها الرئيسية:

(أ) في المجال القانوني: الاضطلاع بمهامها على الصعيدين القانوني والقضائي بموجب النظام الأساسي، وبما في ذلك المسؤوليات التي ينص عليها الباب التاسع من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالإفناء؛

(ب) في المجال الإداري: تقديم الدعم الإداري والتدبري الناجع إلى الهيئة القضائية؛ وترشيد الحوكمة في المحكمة في ظل القيادة الاستراتيجية التي تضطلع به هيئة الرئاسة؛

(ج) في مجال العلاقات الخارجية: استدامة وزيادة الدعم الدولي للمحكمة والتعاون معها؛ والتشجيع على تنفيذ نظام روما الأساسي بصورة كاملة وتحقيق عالمية التصديق عليه أو الانضمام إليه؛ وتقوية تنسيق أنشطة العلاقات الخارجية ضمن المحكمة<sup>١٥</sup>.

٥٤ - سيُنْتخَب القضاة في جلسة عامة لهم رئيساً جديداً ونائبين له وذلك عندما تبدأ فترة ولاية سبعة القضاة الجدد في آذار/مارس ٢٠١٥.

#### موارد الميزانية ١ ٥٣٩,٤ ألف يورو

٥٥ - زيد المبلغ المطلوب زيادة مقدارها ١٣٨,٧ ألف يورو (٩,٩ في المئة).

*الأبدال الخاصة بهيئة الرئاسة*

٥٦ - يُفْرَد في ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة مبلغ مقداره ٢٨,٠ ألف يورو لسد الأبدال الخاصة التي تدفع للرئيس<sup>١٦</sup>، ولنائب الرئيس الأول والثاني إذا عملا بالنيابة عنه<sup>١٧</sup>. وقد أدرجت المخصصات لسد تكاليف الرواتب العادية لأعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة ضمن البرنامج الفرعي ١٢٠٠.

#### الموارد من الموظفين ١ ٣٣٧,٢ ألف يورو

٥٧ - تتألف هيئة الرئاسة من عشر وظائف ثابتة ووظيفة واحدة يشغلها في إطار المساعدة المؤقتة العامة موظف من الرتبة ف-٣ (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وتطلب هيئة الرئاسة وظيفة إضافية تُشغَل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) بغية تسريع تنفيذ مشروع "العبر المستخلصة" في المجال القضائي من أجل زيادة فعالية السيرورة الجنائية في المحكمة.

*الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة*

٥٨ - يتولى رئيس الديوان (وهو موظف من الرتبة ف-٥) المسؤولية عن التوجيه الاستراتيجي لأنشطة جميع العاملين في هيئة الرئاسة، كما يتولى المسؤولية عن تمثيل هيئة الرئاسة والدوائر في العمل المشترك بين الأجهزة على المستوى الرسمي العالي، يساعده في ذلك مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤) وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ضمن إطار وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ المسؤولة عن تنسيق وتوفير الدعم التقني لهيئة الرئاسة؛ ومستشار معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة ف-٣)؛ ومساعد إداري معني بالعلاقات الخارجية (من الرتبة خ ع-٤) يساند الرئيس ويضطلع بأود مهام الرئاسة في مجال العلاقات الخارجية؛ ومساعد خاص للرئيس (من الرتبة ف-٣) يساند الرئيس وهيئة الرئاسة في مهامها؛ وموظف

١٥ للاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً للمهام والوظائف التي تضطلع بها هيئة الرئاسة ضمن إطار أولوياتها الاستراتيجية، انظر ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المعتمدة للمحكمة الجنائية الدولية: الوثيقة ICC-ASP/12/20 المؤرخة بـ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الفقرات ٣٢ إلى ٣٥.

١٦ الوثائق الرسمية... الدورة الثانية... ٢٠٠٣ (ICC-ASP/2/10)، المجلد الثالث، الجزء الثالث، ألف، أولاً-باء.

١٧ المرجع نفسه، الجزء الثالث، ألف، أولاً-جيم.



إداري معاون (من الرتبة ف-٢) يقدم الدعم التقني والدعم المتعلق بالحاسبة فيما يخص ميزانية هيئة الرئاسة؛ ومساعد خاص للرئيس (من الرتبة خ ع-٢)؛ ومساعد إداري يتولى التنسيق فيما يخص القضاة (من الرتبة خ ع-٢) ومساعد إداري لرئيس الديوان (من الرتبة خ ع-٢) يقدم دعماً إدارياً وإمدادياً واسع النطاق إلى هيئة الرئاسة وإلى الدوائر.

#### منسق التخطيط الاستراتيجي

٥٩ - إن منسق التخطيط الاستراتيجي (من الرتبة ف-٣) أصبح يندرج في عداد ملاك موظفي المحكمة في عام ٢٠١٠. ولئن كانت هذه الوظيفة قد هيئت لها في إطار ميزانية الرئاسة للأغراض الإدارية فإن شاغلها يقوم بمهام تشمل بنطاقها كافة وحدات المحكمة، ويُعتبر من هذا الباب متميزاً من الناحية الرسمية عن موظفي هيئة الرئاسة العاديين.

المساعدة المؤقتة العامة ٢٣٣,٠ ألف يورو

٦٠ - موظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يقدم الموظف القانوني في وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ دعماً قانونياً وقضائياً تقنياً إلى هيئة الرئاسة، إلى جانب اضطراره بعدد من المهام الجديدة اللازمة الأخرى المتصلة بإنفاذ العقوبات. ويظل استمرار الدعم الذي يقدمه الموظف القانوني (من الرتبة ف-٣) حيوي الأهمية بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في عبء العمل الواقع على عاتق وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ إذ تنفَّذ هيئة الرئاسة لأول مرة ما تقضي به مسؤولياتها بشأن إنفاذ العقوبات وغيرها من الأوامر.

٦١ - موظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة الجديدة للاضطرار بعبء العمل الإضافي المتأتي عن مبادرة المحكمة المتعلقة بـ"العبر المستخلصة" بالتعاون مع فريق التدارس المعني بالحوكمة التابع للجمعية. وسيلزم موظف قانوني ذو مؤهلات مناسبة (من الرتبة ف-٣) للعمل بدوام كامل على المشروع في عام ٢٠١٥. إن وضع "خريطة الطريق"<sup>١٨</sup> وتزايد التنوع والتعقيد اللذين تتسم بهما المسائل المنظور فيها يجعل الزيادة المطلوبة أساسية لاستمرار سير العملية قدماً بأسرع ما يمكن، ويُنتظر أن تظل هذه الزيادة لازمة حتى عام ٢٠١٦ على الأقل، رهنا بمراجعة شأنها على ضوء التقدم الذي يكون قد أُحرز بحلول أواسط عام ٢٠١٦. وسيتعين أن يكون الموظف القانوني الجديد ذا أقدامية وخبرة كافيتين لكي يضطلع بالبحوث ويقوم بالتحليل ويسدي المشورة على نحو متعمق فيما يخص التعديلات الممكنة أن تدخل على الإطار التنظيمي للمحكمة بحيث تزداد نجاعة الإجراءات القانونية في دوائر الدرجة التمهيديّة والدرجة الابتدائية ودرجة الاستئناف.

الخبراء الاستشاريون ١٠,٠ آلاف يورو

٦٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥,٠ آلاف يورو وهو يلزم لسد تكاليف مشورة متخصصة تقدم ظرفياً بشأن طائفة من المواضيع التخصصية، بالنظر إلى تغير مقدار عبء العمل الواقع على عاتق الرئاسة. وبصدور الحكم النهائي في قضية كاتنغا مؤخراً وإشراف الإجراءات أمام الدوائر على نهايتها في دعاوى أخرى، ستلزم مشورة خبراء بشأن أمور معيّنة متصلة بترتيبات المحكمة الخاصة بإنفاذ العقوبات، ولا سيما مسائل اختلاف الممارسات على الصعيد الوطني فيما يخص شروط الإفراج المبكر عن السجناء وحققهم في هذا الإفراج وسائر الشروط المتعلقة بطول مدد سجن المدانين؛ والممارسات في مجال مراجعة شروط السجن التي تجريها منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٨ الفريق الدراسي المعني بالحوكمة: الدروس المستفادة: تقرير المحكمة الأول إلى جمعية الدول الأطراف، الوثيقة ICC-ASP/11/31/Add.1 المؤرخة بـ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بصيغتها المعدلة بالوثيقة ICC-ASP/12/37، المرفق الأول.

## الموارد غير المتصلة بالموظفين ١٧٤,٢ ألف يورو

٦٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ١,٧ ألف يورو (١,٠ في المئة). وتلزم موارد غير متصلة بالموظفين لسد تكاليف الأسفار وتكاليف الضيافة وتكاليف التدريب.

### السفر ١٥٤,٢ ألف يورو

٦٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ٥,٧ آلاف يورو (٣,٦ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف جميع أسفار القضاة والموظفين العاملين في هيئة الرئاسة والدوائر، المدججة ضمن إطار ميزانية السفر الخاصة بهيئة الرئاسة<sup>١٩</sup>. وستستخدم هذه الميزانية لسد تكاليف أسفار الرئيس، وأسفار نائبيه أو قضاة آخريين لتمثيل المحكمة في الفعاليات الخارجية الهامة، ولسد تكاليف عدد محدود من أسفار أعضاء هيئة الرئاسة أو العاملين في الدوائر اللازمة لكي تنهض الرئاسة بدورها على الصعيد الخارجي أو لتقديم إسهامات تخصصية في فعاليات خارجية؛ مع العلم بأنه على أية حال لن تُتحمَّل تكاليف الأسفار المعنية إلا إذا لم تسد الجهات المنظمة للأحداث المعنية تكاليف هذه الأسفار.

### الضيافة ١٤,٠ ألف يورو

٦٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٠ آلاف يورو (٤,٠ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف الضيافة المتصلة بزيارات رؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء، وغيرهم من كبار ممثلي الدول، للرئيس أو نائبيه. ويرجَّح أن يظل عدد الزيارات المعنية مقاربا لنظيره الذي سجل في عام ٢٠١٤، وأن يشهد زيادة مؤقتة في عام ٢٠١٥ عند انتخاب رئيس جديد (رئيسة جديدة) للمحكمة. كما تستخدم ميزانية الضيافة لسد تكاليف كل ما قد ينظم من المراسم المتصلة بالهيئة القضائية، مثل أداء القضاة الحديشي الانتخاب للقسام في آذار/مارس ٢٠١٥، وإسهام هيئة الرئاسة والهيئة القضائية في فعاليات للمحكمة تمولها معا جميع الأجهزة.

### التدريب ٦,٠ آلاف يورو

٦٦ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تعديل. إذ تقر هيئة الرئاسة بأن التدريب الموقر بغية تعزيز الخبرة التخصصية لدى العاملين فيها سوف يسهم مباشرة في تحقيق غاياتها الاستراتيجية فإنها توفر اعتمادات لتهيئة فرص تدريب متخصص للعاملين فيها، تبلغ ٦,٠ آلاف يورو. وقد أُدرج في الميزانية الحالية مخصص لتدريب محدد الطابع للعاملين في وحدة الشؤون القانونية والإنفاذ في مجال المسائل المتعلقة بإنفاذ العقوبات، والاحتجاز ومراقبة السجون، ومخصص صغير المقدار لتحسين المهارات في مجال إتقان لغات العمل.

١٩ يجسّد هذا الرقم موافقة الجمعية على توصية اللجنة بأن يُدرج في ميزانية هيئة الرئاسة المخصص الذي سبق أن كان يُفرد لأسفار القضاة ضمن البرنامج الفرعي ١٢٠٠ (الدوائر). (الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠-ICC) ASP/9/20، المجلد الأول، الجزء الثاني - هاء، والمجلد الثاني، الجزء باء-٢، دال-١، الفقرة ٨٣). ولم يُهيأ في الميزانية لأي زيارة موقعية في عام ٢٠١٥.

## الجدول ١٠: البرنامج ١١٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		١١٠٠ هيئة الرئاسة	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة
		٢٨٠,٠	٢٨٠,٠	٢٨٠,٠	٢٨٠,٠				
						المجموع وما في ذلك			
						الموظفون من الفئة الفنية			
١,٢	٩,٤	٨٠٠,٣	٨٠٠,٣	٧٩٠,٩	٧٩٠,٩	الموظفون من فئة الخدمات العامة			
٢,٥	٧,٢	٢٩٣,٩	٢٩٣,٩	٢٨٦,٧	٢٨٦,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٨٩٣,٢	٨٩٣,٢	٨٩٣,٢
١,٥	١٦,٦	٠٩٤,٢	٠٩٤,٢	٠٧٧,٦	٠٧٧,٦	المساعدة المؤقتة العامة	١٢١,٢	١٢١,٢	١٢١,٢
١٠٤,٠	١١٨,٨	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	١١٤,٢	١١٤,٢	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات			
						العمل الإضافي			
						الخبراء الاستشاريون			
١٠٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٥,٠	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١٢١,٢	١٢١,٢	١٢١,٢
١٠٣,٩	١٢٣,٨	٢٤٣,٠	٢٤٣,٠	١١٩,٢	١١٩,٢	السفر	٧٢,٢	٧٢,٢	٧٢,٢
٣,٦-	٥,٧-	١٥٤,٢	١٥٤,٢	١٥٩,٩	١٥٩,٩	الضيافة	٦,٢	٦,٢	٦,٢
٤٠,٠	٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	الخدمات التعاقدية	٣٦,٠	٣٦,٠	٣٦,٠
						التدريب	٠,٦	٠,٦	٠,٦
						النفقات التشغيلية العامة			
						اللوازم والمواد			
						الأثاث والمعدات			
١,٠-	١,١-	١٧٤,٢	١٧٤,٢	١٧٥,٩	١٧٥,٩	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١١٥,٠	١١٥,٠	١١٥,٠
٩,٩	١٣٨,٧	٥٣٩,٤	٥٣٩,٤	٤٠٠,٧	٤٠٠,٧	المجموع	١٢٩,٤	١٢٩,٤	١٢٩,٤
١١,٤-	٥,٧-	٤٤,٢	٤٤,٢	٤٩,٩	٤٩,٩	تكاليف الصيانة المؤقتة	٣٣,٤	٣٣,٤	٣٣,٤

## الجدول ١١: البرنامج ١١٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

هيئة الرئاسة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-١	م-٢	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي الفئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥	
													م-١	م-٢
الملاك الأساسي					٢	٣	١	١		٧	٣	١١	٤	٣
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي					٢	٣	١	١		٧	٣	١١	٤	٣
الملاك الأساسي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك الأساسي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
الملاك الأساسي														
الملاك المتصل بالحالات														
المجموع الفرعي														
المجموع					٢	٣	١	١		٧	٣	١١	٤	٣

## ٢ - البرنامج ١٢٠٠: الدوائر

## مقدمة

٦٧ - عملاً بالمادتين ٣٤(ب) و٣٦(١) من نظام روما الأساسي، تتألف الدوائر من ١٨ قاضياً، موزعين على ثلاث شعب: الشعبة التمهيدية، والشعبة الابتدائية، وشعبة الاستئناف. وتبنت هيئة الرئاسة في تخصيص القضاة، إثر التشاور معهم، لجميع الشعب القضائية<sup>٢</sup>، وتُسند الحالات والقضايا إلى الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية. وتتناول شعبة الاستئناف دعاوى الاستئناف التمهيدي والاستئناف النهائي للقرارات المتخذة في إطار الشعبتين الأخريين.

## عقد الجلسات وتخصيص القضاة

٦٨ - بحسب المعلومات المتوفرة حالياً لمّا يزل يتعذر التنبؤ بالحالات الجديدة التي قد تُعرض على الشعبة التمهيدية في عام ٢٠١٥، لكن تجربة السنوات الماضية بيّنت وجود نمط منتظم للأنشطة الهامة التي تضطلع بها الشعبة. كما يتعذر في المرحلة الحالية التنبؤ على وجه الدقة بالمواعيد التي ستنتقل فيها القضايا المعروضة على الدائرة الابتدائية من مرحلة التحضير للمحاكمة إلى مرحلة جلسات المحاكمة. ومن ثم تستند الميزانية إلى افتراض متحفظ مفاده إمكان عقد جلسات المحكمة تنابعياً في جميع المحاكمات المشمولة بالميزانية الحالية حتى نهاية عام ٢٠١٥. لكن قد يمكن طبعاً أن يتعين عقد جلسات محاكمة متزامنة خلال السنة نتيجة للمستجدات المتعلقة على وجه التحديد بشتى القضايا التي ستنتظر فيها الدائرة الابتدائية. وستقوم المحكمة في الوقت المناسب بإعلام الجمعية بكل ما قد يطرأ من مستجدات يمكن أن يكون لها أثر جسيم على التقدير الحالي للمتطلبات في إطار الميزانية.

٦٩ - إن الزيادة الكبيرة في تكاليف القضاة تعزى جزئياً إلى الارتفاع الإجمالي الكبير في تكاليف أفساط نظام معاشات القضاة التقاعدية المعدّل المتأتية عن تجديد العقد المبرم مع شركة Allianz لمدة خمس سنوات، بالنظر إلى ضرورة مراعاة أمرين في آن معاً هما تقلص عوائد الاستثمار في ظروف السوق المالية الحالية وزيادة متوسط الأعمار بحسب تقديراته الاحتسابية. وإن المحكمة، بعد استطلاعها إمكانية توفير مقدمي خدمات تجارية آخرين دون أن تنجح في ذلك، وإذ استفادت من مشورة احتسابية مستقلة في مفاوضاتها مع شركة Allianz، اقتنعت بأنه لن يكون من الممكن تدبر النظام بكلفة أقل. فالعقد ينص على أنه إذا آتت ظروف السوق المالية في السنوات القادمة معدّل عائدات على الاستثمار أعلى من المقدار الذي تضمنه شركة Allianz وفق أحكامه فسيعاد إلى المحكمة كل ما قد ينتج عن ذلك من منافع مالية.

٧٠ - وعلاوة على ذلك يُتوقع أن يستلزم عبء العمل المتأتي عن القضايا المعروضة على المحكمة في عام ٢٠١٥ أن يُدعى إلى العمل جميع القضاة النظاميين الستة الذين سيُنتخبون خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والقاضي الإضافي الذي سيُنتخب لكي يحل محل القاضية المنتخبة السابقة، مريام ديفنسور سنتياغو، عضوة مجلس الشيوخ الفلبيني، إثر استقالته في حزيران/يونيو ٢٠١٤. ويُتوقع أن يُدعى القضاة الجدد إلى الخدمة فور بدء مدة ولايتهم عملاً بالمادة ٣٥(١) من النظام الأساسي. ولذا تُخصّص في ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة اعتمادات لدفع أجور ١٨ قاضياً يعملون بدوام كامل، ودفع أبدالهم من قبيل المساهمات في صندوق المعاشات التقاعدية، ومنح التعليم، كما ترد تفاصيله في المرفق السادس(ج). وسيستلزم قدوم سبعة القضاة الجدد تخصيص اعتمادات لمنح التعيين، ولسد تكاليف السفر ونقل الأمتعة الشخصية، التي يقدر مجموعها حالياً

٢٠ انظر القاعدة ٤ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

بمبلغ مقداره ٣,٣٨٣ ألف يورو. ولا تُتكبَّد هذه التكاليف إلا مرة كل ثلاث سنوات - فالمرّة القادمة لتكبُّدها ستكون في عام ٢٠١٨.

٧١ - ويضاف إلى ذلك أنه سيتعين على المحكمة في عام ٢٠١٥ أن تدفع مساهمات في صندوق المعاشات التقاعدية لجميع القضاة الثمانية عشر، مقابل ١٢ قاضيا فقط دُفعت مثل هذه المساهمات فيما يخصهم في عام ٢٠١٤ (نظرا إلى أن دفع هذه المساهمات لا يعود مطلوبا فيما يخص القضاة الذين يكونون قد أتموا تسع سنوات من الخدمة (ما أفضى إلى تدني مبلغ الاعتماد المخصَّص لبند المعاشات التقاعدية في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة تدنيا مصطنعا).

٧٢ - ويشار أخيرا إلى أنه يُرتقب بحسب الافتراضات الحالية فيما يخص عام ٢٠١٥ أن يغادر المحكمة نهائيا واحد من القضاة مُددت فترة ولايته لثلاثة أشهر عملا بالمادتين ٣٦(١٠) و ٣٩(٣) من نظام روما الأساسي لكي ينجز تناوله لقضية بمبا (أدرج ذلك أيضا في المرفق السادس(ج)).

#### المرونة في استخدام ملاك الموظفين بينيته الحالية

٧٣ - واصلت الهيئة القضائية جهودها لتكثير المرونة في العمل ضمن إطار البنية القائمة لملاك الموظفين بغية النهوض بأعباء العمل المتغيرة وتحسين النجاعة بصورة عامة. ويُتصدى لحالات النقص في أعداد الموظفين اللازمين لأداء الأعمال ضمن إطار الموارد المتاحة كلما أمكن الأمر، وذلك من خلال الاستعانة بالموظفين على نحو مرن وتقاسمهم ضمن الشعب وفيما بينها. ويجري تخصيص موظفي الدعم القانوني على أساس الاحتياجات، بمراعاة عبء العمل الواقع على عاتق كل دائرة، وضرورة تشاطر الخبرات في مجالات معيَّنة بغية تفادي الازدواج في الجهود، وتبسيط طرائق العمل، وبالتالي تحقيق زيادات في النجاعة العامة. وتحاول الهيئة القضائية، بالقدر الممكن، سد المتطلَّبات على صعيد عبء عملها من خلال إعادة تخصيص الموارد المتوفرة فيما بين الشعب قبل الاستعانة بصندوق الطوارئ<sup>٢١</sup>.

#### موارد الميزانية ١٠ ٨٥٨,٩ ألف يورو

٧٤ - ينطوي المبلغ المطلوب لدوائر المحكمة (سدا لتكاليف القضاة، والوظائف الثابتة، والمساعدة المؤقتة العامة، والتكاليف غير المتصلة بالموظفين) على زيادة مقدارها ٥٣٢,٠ ألفا (٤,٣٠ في المئة). ويرد في المرفق السادس(ج) مزيد من التفاصيل عن تكاليف القضاة.

#### الموارد من الموظفين (المجموع للشعب الثلاث) ٥ ١٤٢,٣ ألف يورو

٧٥ - لا يُطلب أي تغيير في مجموعة الوظائف الثابتة القائمة في دوائر المحكمة. ويرد أدناه عرض وجيز للاعتبارات المتعلقة بالعمل المتأتي عن القضايا والتي تتوسَّع أعمال الوظائف الثابتة المعتمز والاحتياجات إلى المساعدة المؤقتة العامة.

#### الشعبة التمهيدية

##### مقدمة

٧٦ - تتناول الشعبة التمهيدية كل مرحلة الإجراءات القضائية الأولى، حتى اعتماد التهم التي يُنتقل بناءً عليها في القضية المعنية إلى محاكمة الشخص (الأشخاص) المتهم (المتهمين) بها .

٧٧ - وباستقالة القاضي هانس-بيتر كول لأسباب صحية في حزيران/يونيو من السنة الجارية، أصبح عدد القضاة المنتدبين حاليا للعمل في الشعبة التمهيدية خمسة. وبين هؤلاء القضاة قاضيان منتدبان حاليا

٢١ تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها التاسعة عشرة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، انظر الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ١٢٥.

للعمل في كلتا الدائرتين التمهيديتين وقاضيان منتدبان في الوقت نفسه للعمل في الدوائر الابتدائية. أما خامسهم فيبقى منتدبا بصورة مؤقتة للتفرغ للعمل في الشعبة الابتدائية. كما انتُدب بعض قضاة المرحلة التمهيدية بصورة مؤقتة للعمل في دائرة الاستئناف للنظر في دعاوى استئناف تمهيدي، وثمة قاضيان من قضاة الشعبة التمهيدية منتدبان حاليا للنظر في دعاوى استئناف نهائي.

#### الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٧٨ - تنظر الدائرتان التمهيديتان حاليا في ثماني حالات يستمر فيها الاضطلاع بأنشطة تمهيدية هي الحالة في أوغندا والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في السودان (دارفور) والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في كينيا والحالة في ليبيا والحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي. ويُتوقع أن يُستمر على الاضطلاع بنشاط تمهيدي في جميع الحالات، مع اتسام ذلك بكثافة خاصة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في ليبيا والحالة في كوت ديفوار والحالة في مالي.

٧٩ - إن طبيعة الإجراءات أمام الدوائر التمهيدية تجعل من المتعذر التنبؤ مقدما بطلبات إصدار أوامر بالقبض على المشتبه فيهم، وبمحالات المثول الأول، والالتماسات الجديدة، وسائر الطلبات. ويمكن أن تفضي الحالات المعروضة على الدوائر التمهيدية في عام ٢٠١٤ إلى تقلص الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات في عام ٢٠١٥ مزيدا من الطلبات إلى هذه الدوائر. وبالتالي لا يمكن للشعبة التمهيدية إلا الاعتماد على تجربة السنوات السابقة للتوصل إلى وضع افتراضاتها فيما يخص عام ٢٠١٥.

#### الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٨٠ - يتألف مجموعة الوظائف الثابتة في الشعبة التمهيدية حاليا من اثني عشرة وظيفة، وهي وظيفة مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، وستة وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة لموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة لمساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-٣)، وثلاث وظائف لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-٣). ووفقا لنهج الهيئة القضائية المتمثل في المرونة في تخصيص الموارد، ثمة موظف واحد من الموظفين القانونيين (من الرتبة ف-٣) يساعد حاليا، بدوام كامل، قاضيا مُددت فترة ولايته ليستكمل عمله في قضية في الشعبة الابتدائية، بينما يعمل موظفان قانونيان آخران في آن معا على قضايا في المرحلة التمهيدية وقضايا في المرحلة الابتدائية.

#### المساعدة المؤقتة العامة

٨١ - موظفان قانونيان مساعدان/معاونان (من الرتبة ف-١/ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما زائدا ستة أشهر لأحدهما (متطلب مستمر). لَمَّا كانت التجربة قد بيّنت وجود حاجة متكررة إلى موارد إضافية خلال الفترات التي يكون فيها عبء العمل مرتفعا فإن الشعبة ستظل تطلب المرونة في استخدام اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة على مستوى الموظفين القانونيين/المساعدين/المعاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢)، بحيث تتوفر لها قدرة عظمى كافية للنهوض بالنشاط خلال الفترات التي يبلغ فيها أوجهُ والتي لَمَّا تستلزم الاستعانة بصندوق الطوارئ. ولذا فإن الشعبة التمهيدية تطلب تمويل مساعدة مؤقتة عامة لـ ٣٠ شهرا على مستوى الموظفين القانونيين/المساعدين/المعاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢) لسد الاحتياجات الفورية إلى العمل بعقود قصيرة المدة في شتى الحالات التي تنظر فيها هذه الشعبة.

#### الشعبة الابتدائية

#### مقدمة

٨٢ - إن الدور الرئيسي المنوط بالدائرة الابتدائية، كما يعبر عنه في المادة ٦٤ من نظام روما الأساسي، يتمثل في التكفل بعدالة المحاكمة وسرعتها وإجرائها بكل احترام لحقوق المتهم وبإيلاء الاعتبار الواجب لحماية الضحايا والشهود.

٨٣ - وتتألف الشعبة الابتدائية حالياً من ستة قضاة، بينهم قاض واحد لما يُدعَى إلى التفرغ للخدمة. واثتدب أيضا للعمل في الشعبة الابتدائية قاضيان آخرا يُدبان عادة إلى الشعبة التمهيدية. ويضاف إلى ذلك أنه تم تمديد ولايات ثلاثة قضاة خلال عام ٢٠١٤ لكي يتسنى لهم إنجاز محاكمات كانت جلساتها تجري عند انتهاء فترات ولاياتهم الأصلية. وقد غادر اثنان من القضاة الثلاثة المحكمة في نهاية أيار/مايو ٢٠١٤ عند إنجاز مرحلة النطق بالعقوبة في قضية *كاتنغا*.

#### الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

٨٤ - تتولى الشعبة الابتدائية حالياً أربع محاكمات مستمرة، هي محاكمة *مبا* ومحاكمة *بندا* ومحاكمة *روثو/سنغ* ومحاكمة *كينياتا*. ومن أجل محاكمة *أنتاغندا* استحدثت دائرة ابتدائية سادسة جديدة في ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٤. ويُتوقع أن تلزم دائرة ابتدائية جديدة أخرى بعد عطلة الصيف القضائية من أجل قضية *غباغبو*.

٨٥ - وفي قضية *كاتنغا* صدر في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ حكم نهائي عملاً بالمادة ٧٤ من النظام الأساسي، بعد صدور قرار النطق بالعقوبة في ٢٣ أيار/مايو. وقد غدا كلا هذين القرارين نهائياً بعد أن سحب كل من الطرفين دعاوى الاستئناف التي قدمها. ويُتوقع أن يصدر قرار بشأن تعويضات جبر الضرر في وقت لاحق في عام ٢٠١٤. ولم تخصص أي اعتمادات لمواصلة الإجراءات في هذه القضية على المستوى الابتدائي في عام ٢٠١٥.

٨٦ - ويُتوقع أن تصدر الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية *مبا* حكماً بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي في نهاية عام ٢٠١٤، مع إمكان عقد إجراءات تحديد العقوبة وجبر الأضرار بعد ذلك. وقد أُفرد في بند تكاليف القضاة مخصص لسد تكاليف تمديد ولاية القاضي الرئيس لثلاثة أشهر في عام ٢٠١٥. ويتعين أيضا رصد مخصصات لسد تكاليف موارد محدودة من الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة لدعم إنجاز الإجراءات.

٨٧ - ويتوقع أن يستمر سير إجراءات المحاكمة في قضية *روثو/سنغ* طيلة عام ٢٠١٥، ما تترتب عليه احتياجات مماثلة من الموارد (بما في ذلك موارد المساعدة المؤقتة العامة) التي لزمتم في الأعوام السابقة.

٨٨ - وقد أُرجم بدء جلسات المحاكمة في قضية *كينياتا* إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري الذي حُدّد موعداً مؤقتاً جديداً له<sup>٢٢</sup>. وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أبطلت الدائرة الابتدائية في قضية *بندا* موعد ٥ أيار/مايو ٢٠١٤ الذي كان حُدّد في بادئ الأمر لبدء المحاكمة. ثم حُدّد ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موعداً جديداً لبدء المحاكمة<sup>٢٣</sup>.

٨٩ - ويضاف إلى ذلك أنه إثر اعتماد التهم في قضية *أنتاغندا* وقضية *غباغبو* ستلزم موارد للنهوض بأود كل حالة لمدة ستة أشهر من التحضير للمحاكمة تليها جلسات المحاكمة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

٢٢ قضية المدعي العام ضد أهورو موغاي كنياتا، القرار ذو العنوان "قرار بشأن طلبات الأدعاء الخلوصل إلى عدم الامتثال عملاً بالمادة ٨٧(٧) وإرجاء موعد المحاكمة المؤقت"، الوثيقة ICC-01/09-02/11-908 المؤرخة بـ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٣ قضية المدعي العام ضد عبد الله بندا أبكر نورين، القرار ذو العنوان "قرار علي محجوبة فيه معلومات بشأن الخطوات الإضافية لإجراءات المحاكمة"، الوثيقة ICC-02/05-03/09-590-Red المؤرخة بـ ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٤.

*الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة*

٩٠ - يتألف ملاك موظفي الشعبة الابتدائية من ثلاث عشرة وظيفة هي وظيفة مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، وسبع وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣) مندوبين لمساعدة القضاة<sup>٢٤</sup>، ووظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة مساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-١)، وثلاث وظائف لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-١).

٩١ - وفي حين يُفترض أن تتاح بعض الموارد من الموظفين نتيجة انتهاء محاكمة بمبا في النصف الأول من عام ٢٠١٥، فإنه يرجح أن تقابل ذلك إلى حد بعيد الحاجة إلى النهوض بأود مرحلة جلسات محاكمة *بندا*، وأود التحضير للمحاكمة في قضية *أنتاغندا* وقضية *عباغبو*، على الترتيب. ويضاف إلى ذلك أنه قد يُحتاج إلى النهوض بأود مرحلة للتحضير للمحاكمة في واحدة أو أكثر من واحدة من القضايا التي هي الآن في المرحلة التمهيديّة والتي يُنتظر فيها صدور قرار باعتماد التهم في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، وبأود الإجراءات المعقودة بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي في قضية *بمبا وآخريين*، وأود الإجراءات بحق السيد *أثليه غوديه*. ويتضح من التجربة الأخيرة أنه ستستمر الحاجة إلى موارد محدودة من الموظفين الإضافيين لدعم كل قضية جديدة، بغية تجنب التأخير الإجرائي في الحالات التي تنطوي على أحجام كبيرة من الأدلة أو أعداد كبيرة من طلبات الضحايا وعلى متهمين متعددين. ويفاقم ذلك كون عبء عمل القضاة وعبء عمل الموظفين سيتزايدان نتيجة للتداخل الذي لا بد منه في تشكيل الدوائر الابتدائية بسبب محدودية عدد القضاة في المحكمة<sup>٢٥</sup>.

*المساعدة المؤقتة العامة*

٩٢ - بالنظر إلى عبء العمل الإجمالي تعتقد الدائرة الابتدائية أنه سيكون من الأساسي فيما يخصها استمرار توفر الموارد المهيأة حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة بالإضافة إلى أربع وظائف إضافية أخرى لموظفين من الفئة ف-٢ تُشغَل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، على النحو المفصّل أدناه.

٩٣ - *موظفان قانونيان (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً لكل منهما (متطلب مستمر)*. على غرار السنوات السابقة سيظل يلزم موظفان (من الرتبة ف-٣) في إطار المساعدة المؤقتة العامة لكي تتسنى الاستعانة على نحو مرّن بموظف قانوني ذي أقدمية كافية لتنسيق الأفرقة الصغيرة والإشراف عليها وتولي مهام متصلة بالقضايا - على وجه التحديد في القضايا الحالية.

٩٤ - *أربعة موظفين قانونيين/مساعدين/معاونين (من الرتبة ف-١/ف-٢)، لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب مستمر)*. ستظل الدائرة الابتدائية تنهض بأود محكمتين معقدتين<sup>٢٦</sup> في الحالة في كينيا<sup>٢٧</sup>.

٢٤ يُفترض أن يُتدب شاغل وظيفة الموظف القانوني السابع (من الرتبة ف-٣) للعمل مع القاضي الذي لمّا يؤد القسم فلما يُتدب إلى إحدى الشعب. وتدب هذا الموظف إلى الشعبة الابتدائية يراعي عبء العمل الثقيل الواقع حالياً على عاتق هذه الشعبة.

٢٥ نظراً إلى أن مجموع قضاة المحكمة يبلغ ١٨ قاضياً كما تنص عليه المادة ٣٦(١) من نظام روما الأساسي فإن عبء العمل الحالي، وعبأه المقدر أن يشهده عام ٢٠١٥ بصورة خاصة، يستلزمان ندب بعض القضاة إلى العمل في قضايا متعددة.

٢٦ إن طائفة المسائل المتقاضى فيها على مستوى الاستئناف التمهيدي تشهد على ما تتسم به النزاعات القانونية المعنية من تعقيد. فحسبك النظر إلى أحدث المستجدات في قضية المدّعي العام ضد وليم ساموي روتو وجشوا أراب سنغ، حيث صدر القرار بشأن طلبات الدفاع الإذن باستئناف القرار ذي العنوان "قرار بشأن طلب المدّعي العام إصدار أوامر بمثول شهود وإفشاءه إلى طلب تعاون الدولة الطرف" وطلب حكومة كينيا تقديم ملاحظات من صديق المحكمة، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، الوثيقة ICC-01/09-01/11-1313.



فاستمرار توفر الموارد الحالية سيكون أمراً أساسياً مع بعض التضييقات فيما يخص الرتب بغية النهوض بأود الوضع المرتقب على صعيد الإجراءات وأود الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في الدوائر. وسيلزم للدوائر معاً موظفون من الرتبة ف-١/ف-٢ في إطار المساعدة المؤقتة العامة يعملون لمدة ٤٨ شهراً (موظف قانوني مساعد/معاون) بغية دعم كل من الدوائر واستدامة نجاعة وسرعة سير الإجراءات خلال عام ٢٠١٥.

٩٥ - موظف قانوني معاون واحد (من الرتبة ف-٢)، لمدة ستة أشهر (متطلب مستمر). بالنظر إلى أن الموظفين الذين يساندون اثنين من ثلاثة القضاة في قضية بمبا يعملون في آن معاً على قضايا أخرى، سيلزم دعم مستمر على شكل موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة على مستوى الرتبة ف-٢ يعادل عمل ستة أشهر (ما يمثل موظفين من الرتبة ف-٢ في إطار المساعدة المؤقتة العامة يعمل كل منهما لفترة ثلاثة أشهر) وذلك لتفادي التأخر لأشهر عديدة في إنجاز المرحلة الابتدائية في هذه القضية<sup>٢٧</sup>.

٩٦ - أربعة موظفين قانونيين/مساعدين/معاونين (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهراً لكل منهم (متطلب جديد). إن أنشطة إعداد القضايا ثم الإجراءات الابتدائية في قضية *أنتاغندا* وقضية *أغبيغو* في عام ٢٠١٥ ستستلزم موارد إضافية لا يمكن أن تسد تكاليفها بالمخصص الأساسي العام للموظفين الثابتة. فلننهض بأود عبء العمل المتوقع، تلزم لكل قضية موارد إضافية في إطار المساعدة المؤقتة العامة تتمثل في موظفين من الرتبة ف-٢ لمدة ٤٨ شهراً إضافياً.

٩٧ - وسيحتاج إلى هؤلاء الموظفين، المطلوبين بمثابة موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة، لكي يوظفوا بأنشطة محددة منها: تحليل وتلخيص الأدلة ذات الصلة التي تقدمها الأطراف؛ التحليل الأولي للطلبات التي يقدمها الضحايا للمشاركة في الإجراءات؛ التحليل القانوني لمشاريع القرارات بشأن كل مسألة قد تبرز خلال الإجراءات وإعداد هذه المشاريع؛ إجراء بحث معمق بشأن القوانين الواجب تطبيقها على الجرائم المتهم بارتكابها، وبشأن المسائل الإجرائية؛ حضور جلسات المحكمة وإعداد محاضر إجراءات هذه الجلسات؛ الارتباط بقلم المحكمة والأطراف والمشاركين؛ إعداد مشاريع التعليمات التي تصدرها الدائرة؛ مساعدة القضاة في إعداد أجزاء من أقسام الحكم النهائي المتعلقة بالجانب القانوني وبالجانب الوقائعي.

٩٨ - وبجسب التطورات اللاحقة في محاكمات *بندا* المقبلة ستعمل الدوائر على سد احتياجاتها المحددة إلى الدعم من خلال المرونة في تخصيص الموظفين ضمن الشعبة.

شعبة الاستئناف

مقدمة

٩٩ - تتألف شعبة الاستئناف من خمسة قضاة بينهم قاض هو رئيس المحكمة. وتتمثل المهمة الرئيسية التي تتولاها دائرة الاستئناف بموجب النظام الأساسي في النظر في دعاوى الاستئناف النهائي للقرارات القاضية بالبراءة أو بالإدانة أو بإيقاع عقوبة، وما يمكن أن يتخذ من قرارات بشأن جبر الأضرار في نهاية المحاكمة، وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي لقرارات الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية التي تتخذ خلال الإجراءات. وتنطوي دعاوى الاستئناف النهائي على عبء عمل أكثر بكثير من عبء العمل الذي

٢٧ انظر قرار هيئة الرئاسة القاضي بتشكيل الدائرة الابتدائية الخامسة (أ) والدائرة الابتدائية الخامسة (ب) وبأن تحال إليهما قضية المدعى العام ضد وليام سامواي روتو وجشوا أراب سَنغ وقضية المدعى العام ضد أهورو مويغاي كينياتا، ICC-01/09-01/11-745، بتاريخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣.

٢٨ إن الموارد الإضافية المطلوبة على شكل اعتمادات لعقود خدمة خاصة (شخص واحد يعمل لأربعة أشهر) ستؤخذ من المخصصات العامة في الميزانية.

تنطوي عليه دعاوى الاستئناف التمهيدي، لأنه قد تتعَيَّن فيها مراجعة إجراءات المحاكمة برمتها بما في ذلك الأدلة المقبولة، كما قد يتعين تقييم أدلة إضافية. وفي الوقت نفسه يمكن أن تثير بعض دعاوى الاستئناف التمهيدي مسائل معقدة وهامة ويمكن أن يترتب على نتائجها أثر على المحكمة جمعاء<sup>٢٩</sup>.

١٠٠ - لقد أدى النظر في دعويي الاستئناف النهائيين الأوليين في قضية *لوبيغا* وقضية *أنغوجولو* شوي إلى زيادة كبيرة لم يسبق لها مثيل في عبء العمل الواقع على عاتق دائرة الاستئناف، كما يدل على ذلك على سبيل المثال ازدياد عدد الوثائق المودعة لدى دائرة الاستئناف إلى أكثر من ضعفه بالقياس إلى السنوات السابقة، وازدياد عدد ما أصدرته من أحكام وقرارات وأوامر بنسبة تناهز ٧٠ في المئة.

#### الافتراضات المتعلقة بالأنشطة

١٠١ - يُفترض أنه سيُعرض على دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٥ ما لا يقل عن دعوى واحدة من دعاوى استئناف القرارات النهائية للدائرة الابتدائية في قضية *مبا*، لا تقتصر على الطعن في الحكم فيها من حيث الجوهر بل يمكن أن تنطوي أيضا، في حالة الإدانة، على طعن في القرار القاضي بتحديد العقوبة وفي القرار المتعلق بتعويضات جبر الأضرار. وقد يتعين كذلك على دائرة الاستئناف النظر في دعاوى استئناف للقرار المحتمل بشأن تعويضات جبر الأضرار في قضية *كاتنغا*، المنتظر صدوره في أواخر عام ٢٠١٤.

١٠٢ - ويُتوقع أن لا يقل مقدار دعاوى الاستئناف التمهيدي في عام ٢٠١٥ عنه في السنوات الأخيرة<sup>٣٠</sup>. بيد أنه قد يزداد ازديادا حادا بالنظر إلى إمكان أن يبلغ عدد من القضايا الجديدة مرحلة المحاكمة. فلمّا كان لمّا يزل يُنتظر أن تصدر الدائرة التمهيدية قرارات لاعتماد التهم في عام ٢٠١٤ فقد يزداد عبء العمل الواقع على عاتق دائرة الاستئناف في أواخر عام ٢٠١٤/أوائل عام ٢٠١٥ إذا طلبت الأطراف إذنا باستئناف قراري الدوائر التمهيدية المعنيين فحصلت على هذا الإذن.

١٠٣ - إن دائرة الاستئناف تنظم موظفيها القانونيين على شكل أفرقة. ويتولى المستشار القانوني تنسيق الأفرقة. ويُتدب للعمل على كل دعوى استئناف نهائي فريق من الموظفين من الفئة الفنية. وتتوقف قُدود الأفرقة المعنية بدعاوى الاستئناف النهائي على مدى تعقيد القضية وحجمها. كما تشكّل أفرقة منفصلة تُعنى بدعاوى الاستئناف التمهيدي، يضم كل منها اثنين على الأقل من الموظفين من الفئة الفنية. ويقوم المساعد المعني بالبحوث بمهام محددة الطابع في مجال البحث وتقديم المساعدة. ويقدم المساعد الإداري المساعدة مباشرة إلى القضاة وإلى الأفرقة (في طبع الوثائق وتدبير طلبات الترجمة بصورة مركزية مثلا).

١٠٤ - ويُفترض أنه سيتعين أن تتزامن الإجراءات في شتى دعاوى الاستئناف المتوقع رفعها في عام ٢٠١٥. ويُفترض أيضا أن عبء العمل المتأثري عن دعاوى الاستئناف في قضية *مبا* سيكون عاليا بسبب ما تتسم به دفع الاستئناف المتوقع تقديمها من طابع معقد. ولهذا السبب يتعين، كما تبينه الخبرة العملية في العمل على دعويي الاستئناف النهائي في قضية *لوبيغا* وقضية *أنغوجولو*، أن ينهض بأود كل من دعاوى الاستئناف هذه ما لا يقل عن أربعة موظفين من الفئة الفنية، يعملون بقدر المستطاع على دعوى الاستئناف المعنية وحدها دون غيرها، بغية تفادي حالات التأخير في النظر القضائي في الدعاوى المعنية.

٢٩ انظر على سبيل المثال قضية المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، الحكم بشأن استئناف ليبيا قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان "قرار بشأن مقبولية الدعوى على سيف الإسلام القذافي"، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، الوثيقة ICC-01/11-01/11-547-Red.

٣٠ في عام ٢٠١٣ رفعت إلى دائرة الاستئناف ثلاث عشرة دعوى استئناف أولي ودعاوى مماثلة؛ وفي عام ٢٠١٤ رفعت إلى دائرة الاستئناف ثماني دعاوى استئناف أولي حتى ٢٥ تموز/يوليو.

ويعني ذلك من حيث المبدأ أن الموظفين المندوبين إلى العمل على دعاوى الاستئناف النهائي لن يكون بوسعهم العمل في الوقت نفسه على دعاوى استئناف تمهيدي.

#### الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١٠٥ - تتألف مجموعة الوظائف في شعبة الاستئناف من عشر وظائف هي وظيفة مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، وخمس وظائف لموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، ووظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة مساعد معني بالبحوث (من الرتبة خ ع-٣)، ووظيفتين لمساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-٣).

#### المساعدة المؤقتة العامة

١٠٦ - بالنظر إلى الافتراضات المتعلقة بعبء العمل في عام ٢٠٠٥، سيحتاج إلى ما لا يقل مجموعته عن عشرة موظفين من الفئة الفنية والرتب ف-٣ وف-١/٢ للنهوض بأود دعاوى الاستئناف النهائي ودعاوى الاستئناف التمهيدي.

١٠٧ - موظفان قانونيان (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما (متطلب مستمر). في ضوء عبء العمل المتوقع ستظل شعبة الاستئناف تحتاج إلى موظفين من الرتبة ف-٣ في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ٢٤ شهرا للنهوض بأود الإجراءات المتزامنة جزئيا فيما يخص دعاوى الاستئناف النهائي في قضية كاتنغا وقضية بما علاوة على عبء العمل المتأق عن دعاوى الاستئناف التمهيدي.

١٠٨ - موظفان قانونيان مساعدان/معاونان (من الرتبة ف-١/٢)، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما (متطلب جديد). ستحتاج دائرة الاستئناف أيضا إلى تمويل مساعدة مؤقتة عامة يؤديها لمدة ٢٤ شهرا موظفون من الرتبة ف-١/٢ للسهر على أن يكون للأفرقة العاملة على أي من دعاوى الاستئناف النهائي ملاك كاف من الموظفين، نظرا إلى حجم هذه الدعاوى وإلى ما يكتنفها من تعقيد؛ وللسهر على وجود عدد إجمالي كاف من الموارد في الشعبة لتفادي حالات التأخير غير المستحسن في التوصل إلى قرارات في دعاوى الاستئناف النهائي وفي دعاوى الاستئناف التمهيدي.

١٠٩ - إن المهام المعتادة للموظفين الذين تتمثل فيهم الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تماثل إلى حد بعيد المهام التالية المضطلع بها في الدوائر التمهيديّة والدوائر الابتدائية، لكنها لا تقتصر عليها: إجراء البحوث القانونية المعمقة في المسائل الجوهرية والإجرائية المثارة في إطار الاستئناف؛ تقييم وتلخيص مذكرات الأطراف في دعاوى الاستئناف؛ مساعدة القضاة في إعداد نصوص أجزاء من القرارات المتخذة في دعاوى الاستئناف؛ الارتباط مع قلم المحكمة والأطراف والمشاركين بحسب الاقتضاء؛ المشاركة في اجتماعات القضاة؛ إعداد وتقديم الدعم للجلسات في إطار دعاوى الاستئناف ضمن المحكمة.

١٦٩٢,٠ ألف يورو

مجموع المساعدة المؤقتة العامة (للدوائر)

١٧,٠ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالموظفين

١١٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢,٠ ألف يورو (١٠,٥ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف الضيافة وتكاليف التدريب.

١١١ - ووفقا لتوصيات اللجنة، كما أقرتها الجمعية، أُدرجت المخصصات المالية لسد تكاليف أسفار القضاة ضمن ميزانية هيئة الرئاسة<sup>٣١</sup>. ولم يُرصد مخصص لسد تكاليف أي زيارة موقعية في عام ٢٠١٥.

٣١ الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني-هـ، والمجلد الثاني،

الجزء باء-٢-دال-١، الفقرة ٨٣.

## الضيافة

١,٠ ألف يورو

١١٢ - يبقى المبلغ المطلوب دون تغيير وهو مخصَّص لسد تكاليف الضيافة اللازمة المتصلة بزيارات القضاة التي يقوم بها الدبلوماسيون وغيرهم من الزوار الهامين، مثل كبار الفقهاء في القانون والشخصيات المرموقة في الأوساط القانونية الدولية.

## التدريب

١٦,٠ ألف يورو

١١٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢,٠ ألف يورو (١١,١ في المئة) وسيلزم لسد تكاليف تدريب موظفي الدوائر الرامي إلى تعزيز القدرات والخبرات فيما يتعلق بالشؤون القانونية التخصصية، ولا سيَّما في مجالات القانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، وقانون حقوق الانسان، والمستجدات من قبيل تناول الأدلة تنأولا إلكترونيا أو رقميا. وقد مثل تدريب موظفي الدوائر القانونيين الذي أُجري في عام ٢٠١٤ في مجال إعداد النصوص القانونية واحدا من هذه التمارين التخصصية، المكيفة خصيصا مع احتياجات الموظفين. ويضاف إلى ذلك أنه سيظل يُحتاج إلى تقديم دعم مستمر لتنمية المهارات في لغتي العمل، بالنظر إلى المتطلبات اللغوية المتوقعة للقضايا المعروضة على الدوائر في عام ٢٠١٥.

## الجدول ١٢: البرنامج ١٢٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			١٢٠٠	الدوائر			
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	بالحالات	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة			
٤٩,٧	٨٩٢,٠١	٦٩٩,٦٥	٦٩٩,٦٥	٨٠٧,٦٣	٨٠٧,٦٣	٤٢٩,٣٤	٢٧٥,٢	١٥٤,١٤	١٥٤,١٤	القضاة			
١,٧	٤٣,٨	٦٨٤,٠٢	٥١٢,١	١٧١,٩٢	٦٤٠,٢٢	٥١١,٠	١٢٩,٢٢			الموظفون من الفئة الفنية			
٣,٤	٢٥,١	٧٦٦,٣	٢٠٩,٠	٥٥٧,٣	٧٤١,٢	٢٠٢,١	٥٣٩,١			الموظفون من فئة الخدمات العامة			
٢,٠	٦٨,٩	٤٥٠,٣٣	٧٢١,١	٧٢٩,٢٢	٣٨١,٤٣	٧١٣,١	٠٢٢,٣٣	٠٢٢,٣٣	٥٤٩,٧	٤٧٢,٦٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين		
٥٢,٦	٥٨٣,١	٦٩٢,٠١	٦٩٢,٠١		١٠٨,٩١	١٠٨,٩١	٩٣١,٧	١٧٧,٨	٧٥٣,٩	٧٤٤,٥	٩,٤	المساعدة المؤقتة العامة	
													المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
													العمل الإضافي
					١٠,٠		١٠,٠						الخبراء الاستشاريون
					١١٨,٩١	١٠٨,٩١	١٠,٠	٩٣١,٧	١٧٧,٨	٧٥٣,٩	٧٤٤,٥	٩,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
													السفر
													الضيافة
													الخدمات التعاقدية
													التدريب
													النفقات التشغيلية العامة
													اللوازم والمواد
													الأثاث والمعدات
													المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
													المجموع
													تكاليف الصيانة المؤقتة

## الجدول ١٣: البرنامج ١٢٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

الدوائر	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	موظفي الفئة الفنية وما فوقها			موظفي الفئة الخدمات		
																		١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-ف
الملاك الأساسي																					٢٠	٨	٨
الملاك المتصل بالحالات القائمة																					٤	٣	٣
المجموع الفرعي																					٢٤	١١	١١
الملاك الأساسي																							
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/الخوالة																							
المجموع الفرعي																							
الملاك الأساسي																							
الملاك المتصل بالحالات																							
المجموع الفرعي																							
المجموع																							

## ٣ - البرنامج ١٣٠٠: مكاتب الاتصال - مكتب الاتصال القائم في نيويورك

### مقدمة

١١٤ - يسهم مكتب الاتصال القائم في نيويورك في تحقيق أهداف المحكمة من خلال تعزيز التفاعل بين المحكمة وبين الأمم المتحدة وتيسير التعاون بينهما. ويثابر هذا المكتب على التواصل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها بغية تذليل مسائل التعاون الاشتغالي واستطلاع سبل تعزيز التعاون بين المنظمين. كما إن هذا المكتب يتابع المستجدات ذات الصلة بالمحكمة ويقوم بالإبلاغ عنها، متدخلًا في شأنها عند اللزوم.

١١٥ - ولئن كانت هيئة الرئاسة تنهض بأود هذا المكتب من الناحية الإدارية فإنه يخدم ويمثل جميع أجهزة المحكمة، مقدما الدعم الإمدادي وسائر أشكال الدعم العملي لشتى الأنشطة التي تضطلع بها في الأمم المتحدة، ولا سيّما عندما تعقد دورة الجمعية في نيويورك. كما إنه يقدم الدعم الإمدادي لجلسات جمعية الدول الأطراف، ومكتبها، وفريق نيويورك العامل التابع لمكتبها. وعلاوة على ذلك يقوم مكتب الاتصال القائم في نيويورك بتعميم المعلومات والعروض عن المستجدات المتعلقة بالمحكمة في أوساط الأمم المتحدة في نيويورك، لكي تظل مواكبة للمستجدات ذات الصلة التي تشهدها المحكمة. ويقدم مكتب الاتصال في نيويورك أيضا دعما إمداديا للمحكمة ويمثلها في الاجتماعات التي تعقد فيما بين دورات مكتب الجمعية وسائر الهيئات الفرعية للجمعية التي تعقد في نيويورك.

### موارد الميزانية

١, ٣١٦ ألف يورو

١١٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١, ٢ ألف يورو (٧, ٠ في المئة).

### الموارد من الموظفين

١, ٢٣٠ ألف يورو

١١٧ - يضم ملاك موظفي مكتب الاتصال في نيويورك وظيفتين ثابتتين.

### الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

١, ٢٣٠ ألف يورو

١١٨ - يعمل في مكتب الاتصال القائم في نيويورك حاليا رئيسه (موظف من الفئة ف-٥)، الذي يهتم بكل العمل الجوهرية الذي يقوم به المكتب، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر أ) يقدم الدعم بشأن جميع الشؤون الإدارية والإمدادية.

١١٩ - ونظرا إلى محدودية ملاك الموظفين العاملين في هذا المكتب، يركز رئيسه على أهم المهام: متابعة الطلبات الأكثر استعجالا بين طلبات التعاون مع الأمم المتحدة، وإقامة واستدامة الصلات الرسمية والشبكات غير الرسمية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الدائمة لديها، ورصد أنشطة الأمم المتحدة التي تم المحكمة وإبلاغ المحكمة عنها، وترتيب زيارات مسؤولي المحكمة للمنظمة.

### الموارد غير المتصلة بالموظفين

٠, ٨٦ ألف يورو

١٢٠ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير. وتلزم موارد غير متصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف النفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد.

١٢١ - وتُخصَّص الموارد المطلوبة لسد التكاليف الجارية لمكتب الاتصال القائم في نيويورك، بما في ذلك إيجار الحيز المكتبي، واللوازم المكتبية الأساسية، وما يحتاج إليه المكتب من سائر المواد القابلة للاستهلاك.

٦, ٧ آلاف يورو

### السفر

١٢٢ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير وهو يلزم لسد تكاليف سفرتين إلى مقر المحكمة في لاهاي.

١,٠ ألف يورو

الضيافة

١٢٣ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير.

٥,٠ آلاف يورو

الخدمات التعاقدية

١٢٤ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير، وهو يلزم لسد تكاليف إسداء مشورة قانونية بشأن أمور منها عقد الإيجار.

٦٧,٤ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

١٢٥ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير وهو يلزم لسد تكاليف إيجار المباني والتكاليف المكتبية الجارية.

٥,٠ آلاف يورو

اللوازم والمواد

١٢٦ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير وهو يلزم لشراء اللوازم المكتبية.

## الجدول ١٤ : البرنامج ١٣٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

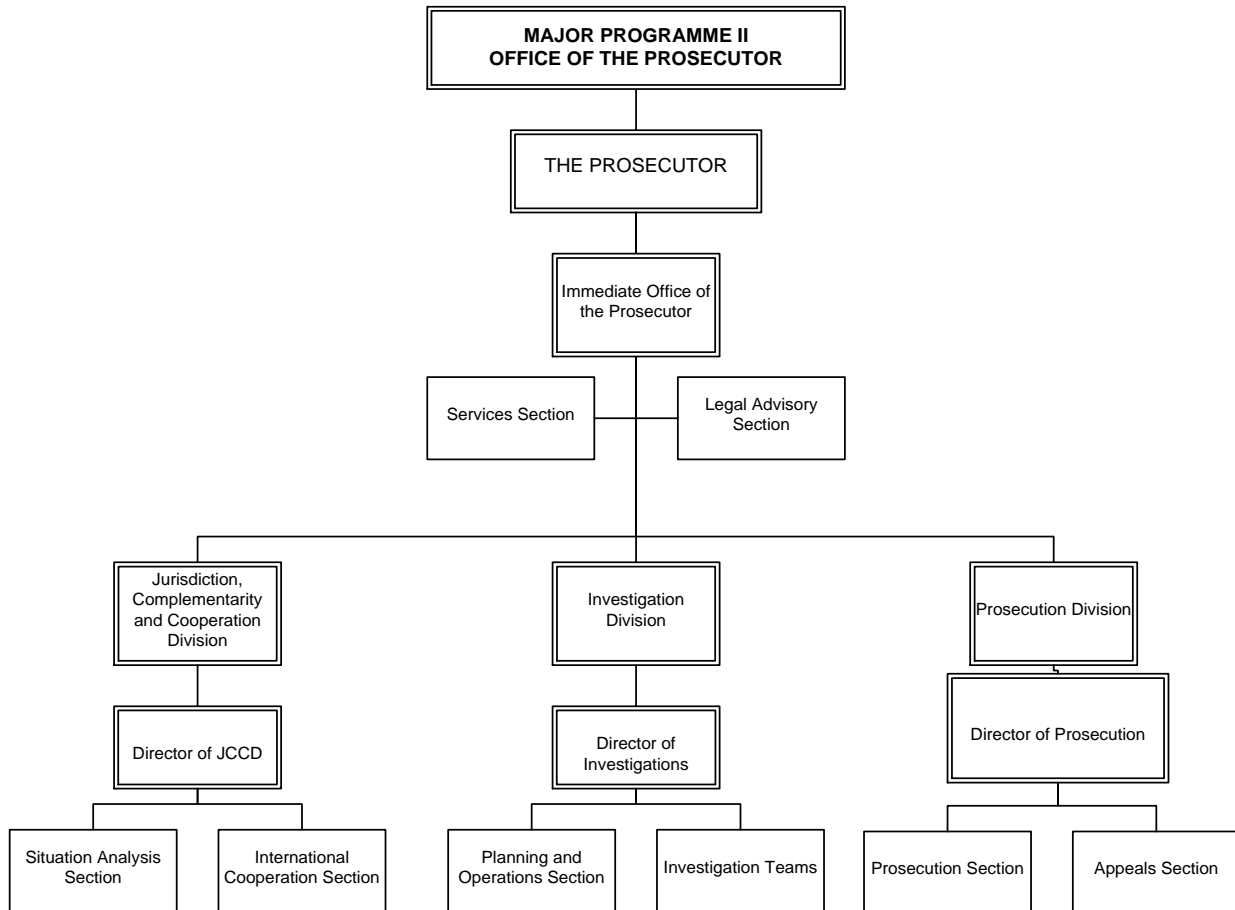
النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف البيرو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف البيرو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف البيرو)		١٣٠٠ مكاتب الاتصال	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية
القضاة									
-٠,٥	-٠,٩	١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٨,٢	١٦٨,٢	٢٨٧,٦	٢٨٧,٦	٢٨٧,٦	٢٨٧,٦
الموظفون من الفئة الفنية									
-١,٩	-١,٢	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٤,٠	٦٤,٠				
الموظفون من فئة الخدمات العامة									
-٠,٩	-٢,١	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢	٢٨٧,٦	٢٨٧,٦	٢٨٧,٦	٢٨٧,٦
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين									
المساعدة المؤقتة العامة									
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات									
العمل الإضافي									
الخبراء الاستشاريون									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى									
	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤
السفر									
	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠				
الضيافة									
	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠				
الخدمات التعاقدية									
التدريب									
	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٤٥,٣	٤٥,٣	٤٥,٣	٤٥,٣
النفقات التشغيلية العامة									
	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
اللوازم والمواد									
الأثاث والمعدات									
	٨٦,٠	٨٦,٠	٨٦,٠	٨٦,٠	٨٦,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين									
-٠,٧	-٢,١	٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٨,٢	٣١٨,٢	٣٣٩,٦	٣٣٩,٦	٣٣٩,٦	٣٣٩,٦
المجموع									

## الجدول ١٥ : البرنامج ١٣٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين المقترح	
موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون
٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
ملاك الموظفين المقترح																					
٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع الفرعي																					
٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع																					



## باء - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام



MAJOR PROGRAMME II OFFICE OF THE PROSECUTOR	البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام
THE PROSECUTOR	المدعي العام
Immediate Office of The Prosecutor	ديوان المدعي العام
Services Section	قسم الخدمات
Legal Advisory Section	قسم المشورة القانونية
Deputy Prosecutor	نائب المدعي العام
Jurisdiction, Complementarity and Cooperation Division	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
Director Of The JCCD	مدير شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
Situation Analysis Section	قسم تحليل الحالات
International Cooperation Section	قسم التعاون الدولي
Investigation Division	شعبة التحقيق
Director of Investigations	مدير شعبة التحقيق
Planning and Operations Section	قسم التخطيط والعمليات
Investigation Teams	أفرقة التحقيق
Prosecution Division	شعبة الملاحقة
Director of Prosecution	مدير شعبة الملاحقة
Prosecution Division	قسم الملاحقة
Appeals Section	قسم الاستئناف

## مقدمة

١٢٧ - أعلن مكتب المدعي العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عن خطة استراتيجية جديدة (للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥)<sup>٣٢</sup>. واستناداً إلى تقييم إنجازات المكتب في عقده الأول، تُعتمد في هذه الخطة عمليات تغيير لمخاور التركيز على مستوى السياسات ومستوى الموارد ومستوى التنظيم بغية المزيد من تعزيز أداء المكتب.

١٢٨ - وتُعتمد في خطة العمل تغييرات أساسية، منها: (١) المزيد من التركيز على الحالات الخاضعة للتدريس الأولي؛ (٢) إجراء عمليات تحقيق متعمق مفتوح؛ (٣) اتباع استراتيجية انتقائية عند الاقتضاء وذلك بمحاكمة عدد محدود من مرتكبي الجرائم المتوسطي المستوى والرفيعه أولاً بغية التوصل في نهاية المطاف إلى احتمال معقول لإدانة أكبر مرتكبي الجرائم مسؤولية؛ (٤) التوصل إلى التأهب للمحاكمة في أبكر وقت ممكن في الإجراءات.

١٢٩ - لقد مُيّر في الخطة الاستراتيجية وفي الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ الافتقار إلى الموارد الكافية باعتباره عاملاً حاسماً يضر بقدرة المكتب على إجراء عمليات تدارس أولي وعمليات تحقيق وعمليات ملاحقة عالية درجة الجودة، وعلى تحقيق التعاون الضروري من أجل أنشطة التحقيق الزيادة. وعلى مدى السنوات الأخيرة ازداد عبء العمل الواقع على عاتق المكتب مما تستلزمه أربع حالات إلى ما تستلزمه عشر حالات هي في مرحلة التدارس الأولي، ومما تستلزمه عمليتان من عمليات التحقيق المتزامنة إلى ما تستلزمه سبع عمليات من هذه العمليات، ما أتى تزايداً في الطلبات على المكتب دون أن تكون هناك أي زيادة حقيقية في موارده. وقد أضر ذلك بجودة ناتج المكتب. وبسبب هذا الافتقار إلى الموارد تعذر تخصيص ما يكفي من الوقت لإجراء عمليات التدارس الأولي أو الحصول على التعاون الفعال والآتي في حينه. وعلى نحو مماثل أعاق ذلك جمع الأدلة إعاقه ذات شأن. وقد رأى قضاة المحكمة أنفسهم أنه يلزم المزيد من الأدلة والمزيد من أشكالها المختلفة. ويُقرّ بهذا المتطلب لكن القيود على صعيد الموارد أعاقت عمليات المكتب وقدرته في هذا الصدد إعاقه خطيرة.

١٣٠ - ومن الأهمية بمكان أيضاً ملاحظة أن التعديلات التنظيمية المأخوذ بها في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام مهيأة من أجل المزيد من تحسين الجودة والنجاعة في المكتب.

١٣١ - إن المكتب هو الآن بصدد تنفيذ استراتيجيته الجديدة. فعلى سبيل المثال قامت شعبة الملاحقة بأمر منها إعداد نموذج للمراجعة الداخلية المستقلة للقضايا يتم به تقييم ما آلت إليه القضايا قبل الإجراءات القضائية وخلالها تقييماً حاسماً. وتعمل شعبة التحقيق على تعزيز قدرتها على تناول أشكال بديلة من الأدلة (مثل أدلة التحقيق الجنائي العلمي، والأدلة السببانية، وأدلة الاتصالات)، وتقوم باعتماد المعايير ذات الصلة الآن هيئة استشارية علمية خارجية ولجنة خبراء معنية بالتحقيق في الجرائم الدولية. وتعمل شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون على تعزيز قدرتها في تمييز واستدامة الصلات الاستراتيجية من أجل التعاون، وتسهر على المزيد من الشفافية وإمكانية التنبؤ في عمليات التدارس الأولي.

١٣٢ - ولئن كانت الاستراتيجية الجديدة لمّا تزل في مراحل تنفيذها المبكر فقد تحققت بما بالفعل نتائج إيجابية. فقد نُجِّز عدد من عمليات التدارس الأولي أو هي بصدد التنجيز. وبهذه المكاسب، وباعتماد التهم في القضية ضد السيد لوران اغبغبو (كوت ديفوار) والقضية ضد بوسكو أتاغندا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في عام ٢٠١٤، بيّن بالفعل ما يمكن أن يتحقق عند التجهيز بالعدد المناسب من الموظفين

٣٢ الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وعند اتباع النهج الجديد في عمليات التحقيق. بيد أن إحراز هذه النتائج أتى على حساب عمليات تحقيق وعمليات ملاحقة أخرى، بسبب نقص ملاك موظفي مكتب المدعي العام حالياً.

١٣٣ - لقد طلب المكتب في ميزانية عام ٢٠١٤ المقترحة موارد لإجراء عمليات تحقيق في ثماني حالات، وهي خمس عمليات تحقيق ناشط، وعشر عمليات تحقيق ساكن، وأربع محاكمات، وقضيتان في المرحلة التمهيديّة، وأربع دعاوى استئناف، وثمانية عمليات تدارس أولي؛ لكن وقرت له موارد أقل مما طلبه لأن لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") كانت تساورها شكوك بشأن قدرة المكتب على استيعاب الموارد المطلوبة في سنة واحدة. وقد عمل المكتب باجتهاد على خطة حشد الموظفين في السنة الماضية. ولكن أفلح المكتب في انتقائه مرشحين أقوىاء لشغل الوظائف المعنية، وسيكون بوسعه تعيين من يشغلون كل الوظائف الشاغرة في عام ٢٠١٤، فإنه يواجه صعوبتين جسيمتين:

(أ) لا يتوائم تجهيز المكتب بالموظفين حالياً مع عبء العمل الذي يتعين عليه الاضطلاع به. فالمكتب لا يستطيع بالموارد المتوفرة له حالياً أن يخصص العدد المناسب من الموظفين لعمليات التحقيق الناشط المتزامنة والأفرقة المعنية بالمحاكمات. ويقوّض هذا النقص في الموارد قدرة المكتب على التحقيق والملاحقة في القضايا على نحو فعال؛ وعلى الحصول على التعاون اللازم؛ وصون الأدلة في القضايا الساكنة؛ أو تناول الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي المرتكبة ضد إقامة العدالة تآولاً كافياً. وفي الوضع القائم حالياً لَمَّا يزل يتعين إعادة تخصيص الموارد على نحو مفرط لكي يُسدَّ أمسُّ الحاجات الملحة على حساب قضايا أخرى؛

(ب) لئن كان شغل جميع الوظائف المتوفرة بموارد من الميزانية ومن صندوق الطوارئ فيما يخص عام ٢٠١٤ مبرراً بالنظر إلى عبء العمل الحالي فإن المكتب اضطر إلى تعليق حشد من يراد أن يشغلوا عدداً من الوظائف المعنية بسبب عدم اليقين بأن الاعتمادات ستوفّر في عام ٢٠١٥. فقد أبدى بعض المرشّحين تردداً في قبول تعيينات مدد قصيرة دون يقين فيما يخص المستقبل، أو رفضوا قبولها. وذلك سيؤدي إلى تراكم في الأعمال الواجب الاضطلاع بها في المستقبل وإلى تأخير في إقامة العدالة.

١٣٤ - وثمة عاملان وراء الزيادة في ميزانية عام ٢٠١٥: المزيد من الموارد المسخّرة للارتقاء بالجودة ولزوم حد أدنى من الموارد لتحقيق الافتراضات المتعلقة بعام ٢٠١٥.

(أ) المزيد من الموارد المسخّرة للارتقاء بالجودة:

إن الأداء العالي على صعيد الجودة يستلزم أن يستثمر مكتب المدعي العام في تنمية مهارات موظفيه وفي التكنولوجيات الجديدة.

فالمكتب يزيد مقدار ميزانيته الخاصة بالتدريب من ١٠٠,٠ ألف يورو إلى ٣٥٠,٢ ألف يورو. ويستند تقدير مبلغ الزيادة إلى ما تم تمييزه من احتياجات على صعيد التدريب وإلى برامج التدريب المتوفرة. وتمثل هذه الزيادة ٠,٨ في المئة من مجموع ميزانية المكتب؛ ويُقرّ على النطاق العالمي بأن تخصيص ١ في المئة للتدريب في المنظمات الحكومية ومنظمات الخدمة العامة الدولية المماثلة يمثل نسبة مناسبة.

أما الاستثمار في التكنولوجيا فهو حاسم فيما يخص جودة عمليات التحقيق. فجمع واستخلاص وتجهيز المعلومات المتأتية من وسائط الحفظ الرقمية أو من الإنترنت أو من الاتصالات أعمالاً تستلزم أن يستثمر المكتب في تحسين التكنولوجيا. فبدون ذلك يتعذر جمع واستخدام الأدلة من أشكال غير إفادات الشهود. وسعياً إلى الحد من التكاليف بقدر المستطاع يعمل المكتب مع شركاء خارجيين لتمييز حلول فعالة وناجعة التكاليف.

وتوخيا للتكفل بتركيز المستثمرات في الجودة على المعايير والتكنولوجيات الملائمة، أخذ المكتب بممارسة تتمثل في إجراء مراجعة سنوية لهجه، يشارك فيها خبراء خارجيون هم أعضاء في المجلس الاستشاري العلمي الحديث الإنشاء، وهو هيئة استشارية معنية بالتكنولوجيا ولجنة خبراء معنية بعمليات التحقيق في الجرائم الدولية.

(ب) موارد الحد الأدنى اللازمة لتحقيق الافتراضات المتعلقة بعام ٢٠١٥:

لا يطلب مكتب المدعي العام إلا الموارد اللازمة للاضطلاع بالعمل المؤكّد وجوب القيام به فيما يخص عام ٢٠١٥. ويستند تقدير هذه الموارد إلى نفس النموذج الذي طُبق في العام الماضي للقدرة اللازمة المتمثلة في الأفرقة ووحدات الدعم. واستند في تحديد قَد الأفرقة المعنية بالأنشطة الأساسية إلى الخبرة المكتسبة في العقد الأخير. وبذلك يتسنى حساب القدرة اللازمة في مجال الدعم، استناداً إلى نفس مسببات التكاليف مثل عدد المهمات، وعدد الشهود الذين سيتعين تدبر أمرهم، وعدد ساعات العمل لإعداد المحاضر. وبالتالي فإن الموارد المطلوبة تمثل الحد الأدنى اللازم لكي يؤدي المكتب وظائفه. فأى تخفيض في هذا المبلغ سيفضي إلى الاضطرار إلى تعليق أنشطة أساسية وتقويض أداء المكتب وقت يُتوخى منه الكثير فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية.

١٣٥ - إن الزيادة في مقدار ميزانية مكتب المدعي العام تتوافق مع خطته الاستراتيجية، التي أيدتها الدول الأطراف كامل التأييد. وبدون الموارد المطلوبة في الميزانية سيتعذر على المكتب النهوض بمسؤولياته على نحو كاف، ما ينطوي على خطر الانتقاص من مصداقية المحكمة جمعاء وقدرتها على ردع ارتكاب الجرائم الفظيعة الشاملة. كما إن عدم كفاية قدرة المكتب ستجعله ضعيف الحال إزاء مساعي من قد ينشدون تعطيل سير العدالة ومهاجمة المحكمة والمبادئ والقيم التي تنافح عنها<sup>٣٣</sup>.

١٣٦ - ولا تُطلب أي وظائف ثابتة زيادةً على ما أُقر في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة وعلى ما طُلب في إطار صندوق الطوارئ. وستوفر ميزانية المكتب المقترحة موارد الحد الأدنى اللازمة للاضطلاع بولايته بدرجة الجودة المطلوبة المتوخاة في خطته الاستراتيجية.

١٣٧ - وعليه فإن تكاليف البرنامج الرئيسي الثاني تشهد زيادة مقدارها ٨ ٤٤٧,٥ ألف يورو (٢٥,٤ في المئة)، مرتفعةً من ٣٣ ٢٢٠,٠ ألف يورو في عام ٢٠١٤ إلى ٤١ ٦٦٧,٥ ألف يورو في عام ٢٠١٥.

١٣٨ - إن ما يُطلب من الموارد من الموظفين أقل من الموظفين الذين كان يمكن حشدهم بالجمع بين ميزانية عام ٢٠١٤ والموارد المطلوبة من صندوق الطوارئ لأن المكتب حد من افتراضاته فيما يخص عام ٢٠١٥ خلافاً لما تمهيئ له خطته الاستراتيجية. وقد فعل المكتب ذلك لسببين: الحد من الأثر المالي في عام ٢٠١٥ والمضي في ترسيخ استراتيجيته الجديدة لتقديم نتائج إضافية قبل تطبيق الافتراضات الواردة في خطته الاستراتيجية تطبيقاً كاملاً.

٣٣ من المخاطر المرتبطة بعدم كفاية الموارد: انخفاض درجة جودة عمليات التحقيق أو عمليات الملاحقة؛ عدم القدرة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وبالتالي تعذر أمور منها تقديم حجج ودفع على قدر كاف من القوة إلى الدوائر وبالتالي التعرض لنتيجة ذلك المتمثلة بتمخض دعاوى عن نتائج سيئة؛ عدم التطابق بين توحيات أصحاب الشأن الرئيسيين فيما يتعلق بدور المحكمة وقدرتها على العمل وبين دورها الفعلي وقدرتها الفعلية على العمل، ما يفضي إلى فقدان الدعم الذي يقدمه أصحاب الشأن المعنيون؛ إرجاء مشاريع أو استثمارات لأسباب محض مالية على نحو يفضي إلى تحمل تكاليف مالية أكبر في المستقبل، أو يحول دون تحقيق مكاسب ممكنة على صعيد تحسين النجاعة أو صعيد الإنتاجية؛ إحداث تصور بأن الأمر يتعلق بعدالة انتقائية أو عدالة وحيدة الجانب، والافتقار إلى تعاون الدول، ولا سيما فيما يخص تنفيذ الأوامر بإلقاء القبض على المشتبه بهم.

١٣٩ - وتنص هذه الخطة الاستراتيجية على تقليص عدد عمليات التحقيق الناشط المتزامنة تقليصاً مؤقتاً من سبع عمليات إلى خمس عمليات في عام ٢٠١٤ مع اعترام العودة تدريجياً إلى سبع عمليات متزامنة من عمليات التحقيق الناشط بحلول عام ٢٠١٧. ومن شأن الموارد المطلوبة فيما يخص عام ٢٠١٥ أن تتيح للمكتب إجراء أربع عمليات تحقيق متزامنة؛ مع العلم بأن هذا العدد أدنى من النمو المتوقع بحسب الخطة ولا يتوافق مع تزايد الطلبات الرامية إلى تدخل المكتب، التي يصدر معظمها عن الدول الأطراف. وقد تعيّن إرجاء عدد من عمليات التحقيق التي كان ينبغي أن يجريها المكتب. ولا يقتصر أثر ذلك على الانتقاص من قدرة المحكمة على ردع الجرائم بل يعرّض المحكمة أيضاً إلى احتمال أن تضيق بسبب التأخير أدلة سديدة، وربما حاسمة.

١٤٠ - وسيظل مكتب المدعي العام يركز على تحقيق وفورات من خلال تحسين النجاعة في ثلاثة مجالات بغية تقليل نمو ميزانيته:

- (أ) الوفورات التي تخص المكتب على وجه التحديد، متيحةً إعادة تخصيص الموارد:
- حقق المكتب وفورات سنوية متكررة بلغت ٨١٠,٠ آلاف يورو في الماضي. وحقق في عام ٢٠١٣ وفورات إضافية بلغت ٢٢٥,٠ ألف يورو.
- (ب) الترشيد فيما بين قلم المحكمة ومكتب المدعي العام:
- يظل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام يسهران على توزيع المهمات بصورة واضحة وتنسيق الأنشطة على نحو فعال. ويعتزم قلم المحكمة ومكتب المدعي العام التواصل لتمييز المجالات التي قد يمكن فيها تحقيق المزيد من الترشيد بصورة مشتركة وذلك عندما يكون قلم المحكمة قد حقق تقدماً كافياً في مشروع مراجعته المسمى *ReVision*.
- (ج) الاستعانة بشركاء خارجين من أجل الأعمال ذات الدرجة العالية من التخصص:
- إن المكتب، في عملية تنمية قدرته على تناول أدلة التحقيق الجنائي العلمي التقليدي وغيرها من أشكال الأدلة الجديدة، أتبع نهجاً متحفظاً تمثل في الاقتصار على تنمية القدرة الداخلية للوفاء بالاحتياجات التحقيقية التي تقوم على نحو متكرر إلى حد كاف. أما الاحتياجات الأخرى إلى الخبرة التي تقوم نادراً فتُسد من خلال شركات مع مؤسسات معنية بالتحقيق الجنائي العلمي أو مؤسسات أخرى أو عن طريق استئجار الخدمات، بحسب الاقتضاء.

١٤١ - إن هذه الميزانية المقترحة تُدمج الخطة الاستراتيجية والميزانية ومؤشرات الأداء كامل الإدماج. وقد جُسِّدت فيها سُبُغ الغايات الاستراتيجية في أربعة عشر هدفاً قابلاً للقياس. وبالنظر إلى أن معظم ميزانية المكتب مخصَّص لأنشطته الرئيسية فإنه لم يمض في التفصيل إلى حد توزيع الموارد بحسب الأهداف.

#### الأهداف: مكتب المدعي العام

- ١- إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وعمليات الملاحقة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة، وناجع، ومأمون.
- ٢- تحقيق المزيد من التحسينات في جودة وبنجاعة ما يجريه من عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وعمليات الملاحقة.
- ٣- تعزيز الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عملنا ومواصلة إيلاء عناية خاصة للجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال.
- ٤- تحسين التكامل والتعاون عن طريق تعزيز منظومة نظام روما الأساسي دعماً للمحكمة وللجهود المبذولة على الصعيد الوطني في الحالات المشمولة بالتدارس الأولى أو بالتحقيق.

- ٥- استدامة العمل المهني مع إيلاء عناية خاصة للتوازن بين الجنسين والتوازن بحسب الجنسيات، وجودة العاملين وحماهم، وتدبر الأداء وقياسه.
- ٦- التكفل بجودة الحوكمة والمساءلة والشفافية.

### الجدول ١٦ : الأهداف، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٥

الهدف	مؤشر الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٥
<b>الغاية الاستراتيجية ١: إجراء عمليات التدارس الأولى، وعمليات التحقيق، وعمليات الملاحقة، على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة، وناجح، ومأمون</b>		
١ - الاضطلاع بالأعمال المخطط لها على صعيد إجراءات عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق، وعلى صعيد الاهتمام بالحاكمات ودعاوى الاستئناف	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● مراجعة جميع ما يرد من البلاغات بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي ● إجراء ما لا يقل عن عشر عمليات تدارس أولى ● تقديم تقرير سنوي عن عمليات التدارس الأولى ● إجراء أربع عمليات تحقيق ناشط، وعمليات تحقيق بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي، والاهتمام بتسع قضايا ساكنة ● الاهتمام بما لا يقل عن خمس محاكمات ودعاوى استئناف واحدة
٢ - تنفيذ التدابير الأمنية المخطط لها مع الشركاء	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● تنفيذ التدابير الأمنية الحاسمة الأهمية المدرجة تحت إشراف المكتب على النحو المخطط له ● معالجة جميع الحوادث الأمنية بصورة ملائمة
<b>الغاية الاستراتيجية ٢: تحقيق المزيد من التحسينات في جودة ونجاعة ما يجريه من عمليات التدارس الأولى وعمليات التحقيق وعمليات الملاحقة</b>		
٣ - زيادة جودة الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها المكتب من خلال أهداف التحسين المنشود	● التدارس الأولى ● تحسين جودة الأدلة وتنوعها على مر الزمن ● قوة الحجج والدفع المقدمة في المحكمة ● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● وفاء ما لا يقل عن ٨٠ في المئة من منتجات أعمال التحليل بمقياس الجودة العالية الذي حدده اللجنة التنفيذية ● زيادة جودة المقابلات بالقياس إلى عام ٢٠١٤، وتقييم المصادر المنهجية، وجمع الأدلة غير إفادات الشهود، بقدر المستطاع ● خلوص فريق المراجعة الداخلي المستقل إلى أن جميع الحجج والدفع التي تُرسل إليه جازئة للعرض في المحكمة جهوزية كافية وذلك قبل الإجراءات وخلالها ● تحديث كتيب العمليات
<b>الغاية الاستراتيجية ٣: تعزيز الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عملنا ومواصلة إيلاء عناية خاصة للجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطوق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال</b>		
٤ - وضع سياسة خاصة بالأطفال فيما يتعلق بالجرائم التي تنظر فيها المحكمة	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● إصدار وثيقة السياسة المعنية
٥ - تنفيذ السياسة المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطوق تنفيذًا كاملاً	● زيادة التركيز على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطوق، على مر الزمن	● تحقيق ما يقل عن ٨٠ في المئة من التحسينات على النحو المخطط له ● خلوص فريق الخبراء إلى أن المكتب يركز تركيزاً منهجياً على الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطوق
<b>الغاية الاستراتيجية ٤: تحسين التكامل والتعاون عن طريق تعزيز منظومة نظام روما الأساسي دعماً للمحكمة وللجهود المبذولة على الصعيد الوطني في الحالات المشمولة بالتدارس الأولى أو بالتحقيق</b>		
٦ - زيادة سرعة وعدد الردود الإيجابية على طلبات المساعدة	● متوسط المدة التي تستغرقها الردود على طلبات المساعدة ● تحسين الردود الإيجابية، على مر الزمن	● الرد في غضون مدة متوسطة شهران ولا تزيد عن ١٢ شهراً في ٩٠ في المئة من حالات طلب المساعدة ● تحقيق زيادة بالقياس إلى عام ٢٠١٤
٧ - تنفيذ التدابير التي يمكن أن يتخذها المكتب للدفع إلى إنشاء القبض على المطلوبين	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● تنفيذ ما لا يقل عن ٨٠ في المئة من التدابير المعنية على النحو المخطط له
٨ - زيادة عدد الجهات المسؤولة عن الصلات العملية مع الدول	● عدد الجهات المسؤولة عن الصلات العملية	● استحداث ثلاث جهات جديدة مسؤولة عن الصلات في عام ٢٠١٥
٩ - استحداث نظام للتنسيق مع الوحدات المعنية بجرائم الحرب	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● إنشاء نظام لتنسيق المهمات وعمليات التحقيق
١٠ - إعداد مبادئ توجيهية بشأن جمع المعلومات والأدلة خاصة بالشركاء	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● إصدار مبادئ توجيهية لمن يضطلعون بالتحرك الاستجابي الأولى
<b>الغاية الاستراتيجية ٥: استدامة العمل المهني مع إيلاء عناية خاصة للتوازن بين الجنسين والتوازن بحسب الجنسيات، وجودة العاملين وحماهم، وتدبر الأداء وقياسه</b>		
١١ - تحسين التوازن بين الجنسين والتوازن بحسب الجنسيات	● تحسين ذلك على مر الزمن	● تحسين التوازن بين الجنسين بالقياس إلى عام ٢٠١٤ ● تحسين التوازن بحسب الجنسيات بالقياس إلى عام ٢٠١٤
١٢ - تنفيذ مراجعة أخرى لمؤشرات أداء المكتب	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● تشكيل فريق الخبراء وإنجازه ومراجعتها الأولى
١٣ - الضي في إعمال ثقافة المكتب الجديدة (بما في ذلك ثقافته في مجال التنظيم)	● تنمية الوعي بالثقافة الجديدة وتأييدها على مر الزمن	● تحسين الوضع على هذا الصعيد بالقياس إلى عام ٢٠١٤
<b>الغاية الاستراتيجية ٦: التكفل بجودة الحوكمة والمساءلة والشفافية</b>		
١٤ - إعداد خطة استراتيجية جديدة للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩	● مقارنة ما حُطِّط لإنجازه بما أُجْرَ فعلا	● تقديم الخطة الاستراتيجية إلى الجمعية في دورتها التي ستعقد في عام ٢٠١٥

## الجدول ١٧: البرنامج الرئيسي الثاني: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام							
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع وما في ذلك صندوق الميزانية الأساسية									
					صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ								
١,٩	٣١٠,٦	١٦٨٣٩,٢	١٢٦٠٨,٧	٤٢٣٠,٥	١٦٥٢٨,٦	١٢٤٠٩,٧	٤١١٨,٩	الموظفون من الفئة الفنية						
٣,٨	١٤٩,٧	٤١٣٧,٩	٣٠٤٣,٧	١٠٩٤,٢	٣٩٨٨,٢	٢٩٢٧,٥	١٠٦٠,٧	الموظفون من فئة الخدمات العامة						
٢,٢	٤٦٠,٣	٢٠٩٧٧,١	١٥٦٥٢,٤	٥٣٢٤,٧	٢٠٥١٦,٨	١٥٣٣٧,٢	١٩٢٧٢,٨	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين						
٦٩,٥	٦٧٥٠,٨	١٦٤٧٠,٨	١٦٠٠٧,١	٤٦٣,٧	٩٧٢٠,٠	٩٦٢٧,٥	٩٢,٥	المساعدة المؤقتة العامة						
								المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات						
							٣,٢	٣,٢	العمل الإضافي					
٢٨,٨	٢٥,٠	١١١,٩	١١١,٩		٨٦,٩	٨٦,٩	٧٨,٣	٩,٩	الخبراء الاستشاريون					
٦٩,١	٦٧٧٥,٨	١٦٥٨٢,٧	١٦١١٩,٠	٤٦٣,٧	٩٨٠٦,٩	٩٧١٤,٤	٩٢,٥	٥٨٠١,٩	١١٣٤,٦	٤٦٦٧,٣	٤٦٤٢,٨	٢٤,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
٢٥,٣	٥٠٥,٢	٢٥٠١,٠	٢٢٢٢,٣	٢٧٨,٨	١٩٩٥,٨	١٧٤٧,٧	٢٤٨,١	٢٤١٢,٥	٣٩٣,١	٢٠١٩,٤	١٨٤٩,١	١٧٠,٤	السفر	
٦٠,٠	٣,٠	٨,٠	٨,٠		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٦			٥,٦	٠,٢	٥,٤	الضيافة
٣٦,٨	١٣٧,٠	٥٠٩,٥	٤٥٩,٥	٥٠,٠	٣٧٢,٥	٣٤٧,٥	٢٥,٠	٣٨٤,٢	١٧,٩	٣٦٦,٣	٣٤٦,٩	١٩,٥	الخدمات التعاقدية	
٢٥٠,٢	٢٥٠,٢	٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	١٠٠,٠	٦٥,٠	٣٥,٠	٩٤,٩		٩٤,٩	٧٥,٧	١٩,٢	التدريب	
٥٥,٦	١٧٥,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠		٣١٥,٠	٣١٥,٠		٤٧٤,٩	٨٢,٠	٣٩٣,٠	٣٩٠,١	٢,٩	النفقات التشغيلية العامة	
٨٧,٩	٥١,٠	١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠	٥٨,٠	٢٠,٠	٣٨,٠	٥٠,٦	١١,١	٣٩,٥	٢٧,٦	١٢,٠	اللوازم والمواد	
١٨٠,٠	٩٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠		٥٠,٠	٥٠,٠		٤٢٥,٧	١٨٣,٠	٢٤٢,٧	٢٤٢,٧		الأثاث والمعدات	
٤١,٨	١٢١١,٤	٤١٠٧,٧	٣٦٥٨,٨	٥٠٢,٠	٢٨٩٦,٣	٢٥٤٥,٢	٣٥١,١	٣٨٤٨,٥	٦٨٧,٠	٣١٦١,٥	٢٩٣٢,٢	٢٢٩,٣	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
٢٥,٤	٨٤٤٧,٥	٤١٦٦٧,٥	٣٥٣٧٧,٢	٦٢٩٠,٣	٣٣٢٢٠,٠	٢٧٥٩٦,٨	٥٦٢٣,٢	٢٨٩٢٣,٢	١٨٢١,٦	٢٧١٠١,٦	٢٢١١٥,٠	٤٩٨٦,٦	المجموع	
٣١,٨-	١٢٩,٢-	٢٧٦,٩	٨٠,٦	١٩٦,٣	٤٠٦,١	١٨٨,٤	٢١٧,٧	٧٨٩,٨		٧٨٩,٨	٦٥٦,٣	١٣٣,٥	تكاليف الصيانة المؤقتة	

## الجدول ١٨: البرنامج الرئيسي الثاني: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مكتب المدعي العام	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	موظفي الفئة الفنية وما فوقها	موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
												موظفون	موظفون
الملاك الأساسي	١	١	٣	٦	٩	٤	٦	٢	٣٢	١٥	٤٨	١٦	٤٨
الملاك المتصل بالحالات										١٢١	٤٨		١٦٩
المجموع الفرعي										١٥٣	٦٣		٢١٧
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
الملاك الأساسي													
الملاك المتصل بالحالات													
المجموع الفرعي													
المجموع	١	١	٣	١٢	٢٩	٤٤	٤٧	١٧	١٥٤	١	٦٣	٦٤	٢١٨

## ١ - البرنامج ٢٠١٠: المدعي العام

## مقدمة

١٤٢ - يتألف برنامج المدعي العام من ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية وقسم الخدمات، التي يساعد جميعها المدعي العام في المقام الأول على تنسيق وتقديم الخدمات والدعم إلى الشعب الاشتغالية والأفرقة المشتركة وعلى تقييم وإدماج سياسات مكتب المدعي العام. وتقوم اللجنة التنفيذية (وفقاً للبند ٤-٢ من لائحة مكتب المدعي العام) بإسداء المشورة إلى المدعي العام بشأن الجوانب الاستراتيجية لجميع عمليات المكتب وأنشطته، ويعمل الديوان بمثابة أمانة.

١٤٣ - ومن خلال اللجنة التنفيذية توجه المدعي العام الأنشطة الرئيسية للمكتب، التي يُنشد بها تحقيق أهداف استراتيجية الادعاء مسخراً لذلك المقدار الأدنى من الموارد ومعملاً المساءلة إلى أقصى حد.

١٤٤ - وفي هذا الصدد يتولى ديوان المدعي العام مساعدته في إدارة المكتب اليومية وتنسيق الأنشطة الداخلية والأنشطة المشتركة بين الأجهزة، ساهراً على تجهيز المكتب بعاملين ذوي كفاءات جيدة متحمسين في العمل من خلال فريقه المعني بالموارد البشرية، وعلى فعالية نشر المعلومات والعلاقات العامة من خلال وحدته المعنية بالإعلام.

١٤٥ - ويرد قسم المشورة القانونية على طلبات المشورة القانونية. وهو يتولى مسك الموارد الإلكترونية وينسق قائمة الخبراء القانونيين الخارجيين والنميطة الأكاديمية لشبكة التواصل الخارجي للمحكمة - مكتب المدعي العام. ويؤدي هذا القسم دوراً هاماً في تيسير وضع المعايير وتدبير شؤونها.

١٤٦ - أما قسم الخدمات فيقدم خدمات إدارية ولغوية وتقنية تخص مكتب المدعي العام على وجه التحديد، ويتواصل مع قلم المحكمة في توفير الخدمات المشتركة.



## الجدول ١٩: البرنامج ٢٠١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاييس إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			المجموع وما في ذلك صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	٢٠١٠	
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات				الميزانية الأساسية	المدعي العام
٤,٦	١٢١,٥	٢٧٨٤,٦	٤٦٠,٠	٢٣٢٤,٧	٢٦٦٣,١	٤٤٥,٧	٢٢١٧,٤					الموظفون من الفئة الفنية	
٣٧,٣	٥١٦,٧	١٩٠٣,٧	١٢١٤,٤	٦٨٩,٤	١٣٨٧,٠	٧١٧,٨	٦٦٩,٢					الموظفون من فئة الخدمات العامة	
١٥,٨	٦٣٨,٣	٤٦٨٨,٤	١٦٧٤,٣	٣٠١٤,٠	٤٠٥٠,١	١١٦٣,٥	٢٨٨٦,٦	٣٥٥٠,١	١٠٨٧,٤	٢٤٦٣,٧		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
٤٣,٦	١٠٧٨,٧	٣٥٥٢,٥	٣٣٤١,٧	٢١٠,٨	٢٤٧٣,٨	٢٣٨١,٣	٩٢,٥	١٥٤,٣	١٥٢٨,٣	١٤٩٥,٢	٣٣,١	المساعدة المؤقتة العامة	
												المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
							٣,٢		٣,٢	٣,٢		العمل الإضافي	
							٦٩,٤	١,٠	٦٨,٤	٦٧,٢	١,٢	الخبراء الاستشاريون	
٤٣,١	١١٠٣,٧	٣٦٦٤,٤	٣٤٥٣,٦	٢١٠,٨	٢٥٦٠,٧	٢٤٦٨,٢	٩٢,٥	١٧٥٥,٣	١٥٥,٤	١٥٩٩,٩	١٥٦٥,٦	٣٤,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٩,٨	٤١,٧	٤٦٨,٢	٣٦٦,٧	١٠١,٤	٤٢٦,٥	٣٢٣,٢	١٠٣,٣	٤٠٢,٨	٥٤,٠	٣٤٨,٨	٢٨٨,١	٦٠,٧	تكاليف السفر
٦٠,٠	٣,٠	٨,٠	٨,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	تكاليف الضيافة
٩٤,١	٢٤٧,٠	٥٠٩,٥	٤٥٩,٥	٥٠,٠	٢٦٢,٥	٢٣٧,٥	٢٥,٠	١٧٩,٨	١٣,٨	١٦٦,٠	١٤٦,٦	١٩,٥	تكاليف الخدمات التعاقدية
٢٥٠,٢	٢٥٠,٢	٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	١٠٠,٠	٦٥,٠	٣٥,٠	٩٢,٥	٩٢,٥	٧٣,٣	١٩,٢	تكاليف التدريب	
١٠٠,٠	٣٠,٠				٣٠,٠	٣٠,٠		٢٧,٦	١٧,١	١٠,٥	٩,٢	١,٣	النفقات التشغيلية العامة
٨٧,٩	٥١,٠	١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠	٥٨,٠	٢٠,٠	٣٨,٠	٣٩,٣	٣٩,٣	٢٧,٣	١٢,٠	اللوازم والمواد	
١٨٠,٠	٩٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٢,٠	١٧٧,٣	٢٤٢,٧	٢٤٢,٧	الأثاث والمعدات	
٧,٠	٦٥٢,٩	١٥٨٤,٩	١٢٦,٢	٣٢٤,٦	٩٣٢,٠	٧٢٥,٧	٢٠٦,٣	١١٦٧,٥	٢٦٢,٣	٩٠٥,٢	٧٨٧,١	١١٨,١	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٣١,٧	٣٩٤,٨٢	٩٩٣٧,٦	٦٣٨٨,٢	٣٥٤٩,٥	٧٥٤٢,٨	٤٣٥٧,٤	٣١٨٥,٤	٦٤٧٢,٨	٤١٧,٦	٦٠٥٥,٢	٣٤٤٠,٢	٢٦١٥,١	المجموع
١٢,٢	١٨,٢	١٢١,٢	١١,٠	١٢٠,٢	١٤٩,٣	١٧,٨	١٣١,٥	١٤٢,٤	١٤٢,٤	٦١,٨	٨٠,٧		تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٢٠: البرنامج ٢٠١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

الموظفون	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	موظفون	موظفون	المدعي العام										
					١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	مساعد أمين عام	أمين عام	وكيل أمين عام	
٢٩	١٠	٩	١	١٩	٢	٥	٣	٦	٢					١	الملاك الأساسي
١٦	١١	١١	٥	٣	١	١									الملاك المتصل بالحالات القائمة
٤٥	٢١	٢٠	١	٢٤	٥	٦	٤	٦	٢					١	المجموع الفرعي
															الملاك الأساسي
															الملاك المتصل بالحالات الجديدة/الحزلة
															المجموع الفرعي
١	١	١	١	١											الملاك الأساسي
٧	٧	٧													الملاك المتصل بالحالات
٨	٧	٧	١	١											المجموع الفرعي
٥٣	٢٨	٢٧	١	٢٥	٥	٧	٤	٦	٢					١	المجموع

## (أ) البرنامج الفرعي ٢١١٠: ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية

## مقدمة

- ١٤٧ - يتألف البرنامج الفرعي ٢١١٠ من ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية.
- ١٤٨ - ويتولى ديوان المدعي العام تنسيق الأنشطة الداخلية والأنشطة المشتركة بين الأجهزة؛ ويقدم المساعدة إلى المدعي العامة في الإدارة اليومية للمكتب؛ وينسق اجتماعات اللجنة التنفيذية، وعمليات مراجعة ما يودع من وثائق، والتواصل مع الشعب والأقسام والأفرقة المشتركة والأفرقة المعنية بالتحقيقات؛ ويسهر على تجهيز المكتب من خلال فريقه المعني بالموارد البشرية بملاك من الموظفين الجيدين التأهيل والمتحمسين للعمل؛ ويساعد المكتب في القيام على نحو فعال من خلال وحدة الإعلام فيه بنشر المعلومات وأداء الأنشطة في مجال العلاقات العامة.
- ١٤٩ - ونظرا إلى ولاية مكتب المدعي العام التي تشتمل على اضطلاع بوظيفة مستقلة بصفته طرفا في الإجراءات فإنه يحتاج إلى وحدة إعلام خاصة به لتناول المسائل التي تقوم في جميع الحالات والقضايا وإبلاغ رسائل هامة موجّهة إلى عامة الجمهور. ويشتمل ذلك على شرح استراتيجيات وسياسات هذا المكتب في إطار عمليات التدارس الأولى، وفي إطار انتقاء الحالات والقضايا؛ وعلى تحليل أنشطة المكتب في مجال التحقيق ومجال الملاحقة؛ وتقديم عروض عن المستجدات بشأنها؛ وعلى الدفاع عن مواقف المكتب ومصالحه. ولما كان يتعين على قلم المحكمة أن يبقى محايدا فلا يجوز له الاضطلاع بهذا الدور لصالح المكتب. بيد أنه، من الناحية العملية، يقوم تآزر وتعاون كبيران بين وحدة الإعلام التابعة لمكتب المدعي العام وقسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة، ولا تداخل فيما يخص وظائف هاتين الوحدتين المتميزتين.
- ١٥٠ - وتتولى وحدة الإعلام أيضا إعداد مشاريع خطط العمل المتماشية مع المنحى الاستراتيجي الإعلامي العام، بما في ذلك وضع استراتيجيات لوسائل الإعلام بدءا من مرحلة التدارس الأولى للحالة ووصولاً إلى المحاكمة وما بعدها.
- ١٥١ - كما تتولى وحدة الإعلام المسؤولية عن توفير معلومات دقيقة وآتية في الوقت المناسب لعامة الجمهور ومجموعات معيّنة من الجمهور تُستهدف بها، من خلال شتى وسائل الاتصال، بشأن مواقف مكتب المدعي العام وأنشطته. وتتولى هذه الوحدة أيضا تدبر العلاقات العامة للمدعية العامة. وهي تقوم لهذا الغرض بإعداد وإعمال مبادرات يراود بها السهر على إشهار أنشطة المكتب ذات الصلة لدى الجماهير على الصعيدين الوطني والدولي.
- ١٥٢ - وبالنظر إلى استقلال المدعي العامة فإن الرسائل الصادرة عن مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في مجال التحقيق وغيره من المجالات يمكن أن تختلف في توقيتها ومضمونها عن الرسائل التي يصدرها قلم المحكمة. وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يكون مكتب المدعي العام منخرطا في العمل في البلدان قبل بقية أقسام المحكمة بوقت طويل (من خلال عمليات التدارس الأولى مثلا). ولذا، فإنه يلزم أن تتفاعل وحدة الإعلام التابعة له مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية بغية وضع استراتيجيات وإعداد رسائل بشأن المسائل التي يختص بها مكتب المدعي العام دون غيره.
- ١٥٣ - ويقوم قسم المشورة القانونية بالرد على طلبات المشورة القانونية الواردة من المدعي العامة ومن جميع الشعب الاشتغالية. ويؤدي هذا القسم دورا أساسيا في تسهيل وضع معايير المكتب وإعداد سياساته بناءً على طلب المدعي العامة. إنه يتولى مسك أدوات قانونية ومجموعة ملاحظات وقاعدة بيانات متاحة على الإنترنت من أجل المكتب؛ وهو ينسق العمل المتعلق بقائمة الخبراء القانونيين الخارجيين والنمطة الأكاديمية لشبكة التواصل الخارجي الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية-مكتب المدعي العام

(ICC-OTP). ويؤدي هذا القسم دورا هاما في تيسير إعداد وتدبر المعايير؛ وهو يتولى المسؤولية عن المراجعة الجارية للإطار التنظيمي للمكتب وينسق تطبيقه.

موارد الميزانية ٢ ٦٦٠,٩ ألف يورو

١٥٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦٧٩,٣ ألف يورو (٣,٣ في المئة).

الموارد من الموظفين ٢ ٠٩١,٧ ألف يورو

١٥٥ - لا تغيير في عدد الوظائف الثابتة، لكن تلزم وظائف إضافية تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة. فحتى عام ٢٠١٤ لم يكن ثمة إلا وظيفة واحدة من الوظائف المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، لمساعدة قسم المشورة القانونية في الاضطلاع بعبء العمل الواقع على عاتقه. بيد أن الزيادة في حشد الموظفين وفي عدد الموظفين المتأتبة عن تنفيذ المكتب لاستراتيجيته الجديدة في مجال التحقيق والملاحقة، والطلبات المنتظمة لتجهيز المسائل وتدبرها فيما يتصل بالموارد البشرية، أفضت إلى ضرورة تعزيز فريق المعنيين بالموارد البشرية في مكتب المدعي العام نفسه، الذي لا يضم حاليا إلا موظفين يشغلان وظيفتين ثابتتين (موظف من الرتبة ف-٣ وموظف من الرتبة خ ع-رأ). فمن الأساسي تجهيز هذا الفريق بعدد كاف من الموظفين لكي يتسنى له الاضطلاع بمهمته الحاسمة الأهمية المتمثلة في توفير الدعم المتعلق بالموارد البشرية وتجهيز عمليات حشد الموظفين التي يجريها المكتب.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ٥٣٢,١ ألف يورو

١٥٦ - يدعم المدعية العامة (وهي من رتبة وكيل أمين عام) مساعد لها خاص رئيسي (من الرتبة ف-٤)، يتولى المسؤولية عن الفريق المعني بالموارد البشرية في المكتب ووحدة الإعلام التابعة للمكتب وينسق وظائف ديوان المدعي العام تحت إشراف المدعي العام المباشر. كما يعمل في ديوان المدعي العام موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-٣)، وموظفان معنيان بالإعلام (من الرتبة ف-٢)، ومساعدان خاصان للمدعية العامة (واحد من الرتبة ف-٢ والآخر من الرتبة ف-١)، ومساعد شخصي للمدعية العامة (من الرتبة خ ع-رر)، ومساعد إداري (من الرتبة خ غ-رأ)، ومساعد معني بالإعلام (خ ع-رأ)، ومساعد معني بالعاملين (خ ع-رأ). ويرأس قسم المشورة القانونية مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، كما يعمل في هذا القسم مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، ومستشار قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٤٤٧,٧ ألف يورو

١٥٧ - إن الزيادة في الموارد بسبب تنفيذ الخطة الاستراتيجية تستلزم تخطيط حشد الموظفين بعناية، وتوجيه الموظفين الحديثي التعيين وتدريبهم. ولم يعد بمقدور العاملين حاليا في فريق الموارد البشرية في المكتب استيعاب هذا العمل التنسيقي الإضافي. ويُعتبر العاملون المعنيون بالموارد البشرية في المكتب عنصرا أساسيا من عناصر تنفيذ خطط الحشد بنجاح.

١٥٨ - فُتُطَلَب الوظائف التالية البيان في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل الفريق المعني بالموارد البشرية في مكتب المدعي العام أو لسد احتياجات ديوان المدعي العام وقسم المشورة القانونية وفقا للمتطلبات التي تم بيانها في عام ٢٠١٤:

(أ) مساعد معني بالموارد البشرية (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ب) موظف معني بالاتصال والتنسيق في مجال الموارد البشرية (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(ج) مستشار قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

(د) منسق معني بتدبير المعلومات (من الرتبة ف-٥)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

١١١,٩ ألف يورو

الخبراء الاستشاريون

١٥٩ - سيواصل المكتب في عام ٢٠١٥ التعاقد مع مستشارين من الخبراء في شؤون الحالات ومع شهود من الخبراء دعما لعمليات التحقيق والمحاكمات. لكن ستبذل جهود لتقليص المتطلبات في إطار هذا البند من بنود الميزانية، وستُحدّد حالات استئجار خدمات هؤلاء الخبراء بصورة صارمة، وسيستعان بقدر المستطاع بمستشارين متطوعين لأداء مهام إسداء المشورة. والمقدار المزيّد البالغ ١١١,٩ ألف يورو يعادل عمل خبير من الرتبة ف-٥ لمدة مقدارها بالشهور ٨,٢، وإن كان المقدار الفعلي لعمل الخبراء اللازم سيحدد على أساس العمل اللازم وخبرة الأشخاص المعيّنين. وبهيكلاً هذا المخصّص من أجل المستجدات في قضايا الحالات في مالي وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وكينيا. وتظل الميزانية مركّزة في الديوان سهرًا على التنسيق بين شتى الشعب الاشتغالية.

١٦٠ - ووفقاً للمادة ٤٢(٩) من نظام روما الأساسي، تستمر المدعيّة العامة على استئجار خدمات مستشارين خارجيين معيّنين بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال والجرائم ضد الإنسانية. ولما كان الخبراء المعينون يسهمون بخدماتهم الاستشارية دون مقابل، فإن تعيينهم لا يستتبع إلا نفقات السفر ونفقات بدل المعيشة اليومي، التي ستستوعب ضمن نطاق الميزانية. لكن تُبذل الجهود لإبقاء هذه التكاليف عند حدها الأدنى.

٥٦٩,١ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالموظفين

١٦٠,٩ ألف يورو

السفر

١٦١ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٢,٢ ألف يورو (١٦ في المئة) ويُعتزم استخدامه لسد تكاليف ٣٤ مهمة من المهمات المزمع الاضطلاع بها (مقابل ٣٠ مهمة في عام ٢٠١٤).

١٦٢ - فيتعيّن على المدعيّة العامة الاضطلاع بمهمات خارج بلد المقر بغية شحذ الدعم وتعزيز التعاون، على أرفع مستوى، لعمليات التحقيق التي يجريها المكتب والقبض على الأشخاص المطلوبين لدى المحكمة ومقاضاتهم والإسهام في تعظيم أثر نظام روما الأساسي. كما تُسَدّد بمبلغ ميزانية السفر تكاليف مهمات ممثلي وحدة الإعلام، وقسم المشورة القانونية، ووحدة الموارد البشرية في مكتب المدعي العام، ويمثل جزء منه مخصّصاً لأسفار أصحاب الشأن الرئيسيين المدعويين إلى مقابلة المدعيّة العامة ممن لا يستطيعون سد تكاليف هذه الأسفار بأنفسهم.

٨,٠ آلاف يورو

الضيافة

١٦٣ - تطلب هذه الموارد لسد تكاليف ضيافة الوفود الدولية، والدبلوماسيين، والضيوف المرموقين الذين يزورون مكتب المدعي العام. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة وافقت في السنة الماضية على أن توزع على أجهزتها معظم التكاليف المتكبدة لاستضافة الدبلوماسيين الزائرين والوفود التي يستقبلها أكثر من واحد من كبار مسؤولي المحكمة. ففي السابق كانت هيئة الرئاسة تتحمل هذه التكاليف لوحدها. وعليه فتلزم زيادة طفيفة في بند الميزانية هذا.

## الخدمات التعاقدية

٥٠,٠ ألف يورو

١٦٤ - تُطلب هذه الموارد لتحمل تكاليف بعثات إعلام مستقلة في البلدان التي تعمل فيها المحكمة. والمعتاد أن تتصل التكاليف المتكبدة من هذا الباب ببرامج إذاعية، وباستئجار المرافق المناسبة لعقد المؤتمرات الصحفية، وإنتاج وتوزيع المواد الإعلامية.

## التدريب

٣٥٠,٢ ألف يورو

١٦٥ - تبقى ميزانية التدريب مركزة في الديوان. ويُعتبر التدريب عنصراً حيوي الأهمية من عناصر الاستراتيجية الرامية إلى استحداث ثقافة عمل مشتركة متماسكة ضمن مكتب المدعي العام وتحسين الجودة والارتقاء بالأداء. وقد زادت ميزانيته مراعاةً لتوفير تدريب ملائم للموظفين الإضافيين الجدد، وتحسين مهارات الموظفين الحاليين. وستستخدم الأموال المعنية لتنفيذ برنامج تدريب وفقاً لأولويات التدريب المحددة الطابع في مكتب المدعي العام، المتصلة رئيسياً بالتحقيق والتقاضي والاستئناف والتكامل والتعاون، ولسد الاحتياجات الخاصة في مجال المهارات اللغوية، وإدارة الأدلة والمعلومات، والتسيير والممارسة العاميين.

١٦٦ - وسيعمل المكتب، حيثما أمكن الأمر، مع منظمات أخرى وهيئات وطنية للتكفل بأقصى قدر من النجاعة بالقياس إلى التكاليف، بوسائل منها مثلاً تقاسم تكاليف التدريب السنوي في مجال المحاماة ودعاوى الاستئناف مع المحاكم المختصة، أو الاستعانة بمنظمات مشهورة ترغب في تقديم الخدمات دون مقابل. ويخصص جزء من الميزانية لتنفيذ دورات الاعتماد الدولي للمحققين والمضطلعين بالملاحقة تنفيذاً تاماً، ويجري حالياً إعداد هذه الدورات بالتعاون مع مؤسسات دولية من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الخاصة بلبنان، وجهاز شرطة لندن الكبرى (London's Metropolitan Police Service). ويضاف إلى ذلك أن مكتب المدعي العام يعمل مع قلم المحكمة على مشاريع مشتركة مصممة لاغتنام الفرص السانحة أكمل اغتنام وإبقاء التكاليف عند حدها الأدنى في الوقت ذاته.

## الجدول ٢١: البرنامج الفرعي ٢١١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٢١١٠ ديوان المدعي العام/ قسم المشورة القانونية					
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الاجموع وبما في ذلك صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحوالات	الميزانية الأساسية			
	٨,٩	٩٦,٦	١١٨٠,١	١١٨٠,١	١٠٨٣,٥	١٠٨٣,٥				الموظفون من الفئة الفنية			
	٢,٧	٩,٢	٣٥٢,١	٣٥٢,١	٣٤٢,٩	٣٤٢,٩				الموظفون من فئة الخدمات العامة			
	٧,٤	١٠٥,٧	١٥٣٢,١	١٥٣٢,١	١٤٢٦,٤	١٤٢٦,٤	١٠٩٠,٣	١٠٩٠,٣	١٠٩٠,٣	الاجموع الفرعي لتكاليف الموظفين			
	١٥٦,٤	٢٧٣,١	٤٤٧,٧	٢٣٦,٩	١٧٤,٦	٨٢,١	٩٢,٥	٦٦,٥	٦٦,٥	١٧,٢	٤٩,٣	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات العمل الإضافي الخبراء الاستشاريون	
	٢٨,٨	٢٥,٠	١١١,٩	١١١,٩	٨٦,٩	٨٦,٩	٦٩,٤	١,٠	٦٨,٤	٦٧,٢	١,٢	الاجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
	١١٤,٠	٢٩٨,١	٥٥٩,٦	٣٤٨,٨	٢٦١,٥	١٦٩,٠	٩٢,٥	١٣٥,٩	١٣٤,٩	٨٤,٤	٥٠,٥	السفر الضيافة الخدمات التعاقدية التدريب النفقات التشغيلية العامة اللوازم والمعدات	
	١٦,٠	٢٢,٢	١٦٠,٩	٩٨,٧	٦٢,٢	١٣٨,٧	٧٠,٨	٦٧,٩	١١٨,٠	٦٢,٧	٥٥,٣	الاجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
	٦٠,٠	٣,٠	٨,٠	٨,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٤	المجموع	
	٢٥٠,٢	٢٥٠,٢	٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	١٠٠,٠	٦٥,٠	٣٥,٠	٩٢,٥	٧٣,٣	١٩,٢	تكاليف الصيانة الموزعة	
							٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨		
	٩٣,٨	٢٧٥,٤	٥٦٩,١	٣٧١,٧	١٩٧,٤	٢٩٣,٧	١٨٥,٨	١٠٧,٩	٢٤٣,٧	٢٤٣,٧	١٦٢,٩	٨٠,٨	
	٣٤,٣	٦٧٩,٣	٢٦٦٠,٩	٧٢٠,٥	١٩٤٠,٤	١٩٨١,٦	٣٥٤,٨	١٦٢٦,٨	١٤٦٩,٩	١,٠	١٤٦٨,٨	٢٤٧,٣	١٢٢١,٥
	٥,٤-	٣,٤-	٦٠,١	٦٠,١	٦٣,٥	٦٣,٥	٣٨,٩	٣٨,٩	٣٨,٩	٣٨,٩	٣٨,٩	٣٨,٩	

## الجدول ٢٢: البرنامج الفرعي ٢١١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		ملاك أساسي	ملاك متصل بالحوالات	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحوالات	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحوالات	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحوالات	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحوالات	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحوالات			
		ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مد-١	مد-٢	ملاك أساسي	ملاك متصل بالحوالات															
١٤	٥	٤	١	٩	١	٣	١	٢	١																
١٤	٥	٤	١	٩	١	٣	١	٢	١																
١				١		١																			
١				١		١																			
١٥	٥	٤	١	١٠	١	٤	١	٢	١																

## (ب) البرنامج الفرعي ٢٠٢٠: قسم الخدمات

## مقدمة

١٦٧ - يقدم قسم الخدمات في الوقت المناسب خدمات عالية الجودة متصلة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد في المجال الإداري، ومجال اللغات، والمجال التقني، وذلك باعتماده منحياً مرناً وبالترايط مع قلم المحكمة لتنسيق تقديم خدمات مشتركة على نحو سلس لسلسلة متواصلة من الأنشطة ترمي إلى سد احتياجات المتفاعلين بأدنى مقدار من الموارد. إن وحدات قسم الخدمات تؤدي الأنشطة التي لا تؤديها الأقسام أو الوحدات الأخرى العاملة في المحكمة أو التي لا يمكن لها أن تؤديها، والتي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لعمليات مكتب المدعي العام. كما يرفد قسم الخدمات الشعب الاشتغالية بخدمات الدعم الضروري لكي تؤدي المهام المنوطة بها في إطار ولاياتها وافترضاقتها. ومن هذه الخدمات على الخصوص:

- (أ) إعداد ميزانية مكتب المدعي العام؛
- (ب) إدارة أموال مكتب المدعي العام، بما في ذلك التصديق، وإعداد تقديرات مفصلة للأثر المالي للأنشطة التي يؤديها المكتب والإبلاغ عن المصروفات؛
- (ج) التسيير الإداري المتصل بالعمليات الميدانية، والأسفار في مهمات رسمية، والشراء، وشؤون الموظفين؛
- (د) القيام على نحو فعال برصد ومراقبة استخدام الموارد طبقاً للقواعد المالية للمحكمة ونظامها المالي؛
- (هـ) توفير خدمات ترجمة شفوية ميدانية وترجمة شفوية على الهاتف، وإعداد محاضر المواد السمعية البصرية، والترجمة التحريرية، والدعم في مجال التحرير وإعداد النصوص ضمن المكتب؛
- (و) تسجيل وحفظ الأدلة والمعلومات (بما في ذلك تتبع سلسلة الجهات التي تؤول إليها العهدة عن المواد المعنية) وتقديم خدمات رقمية (مثل تحرير المواد السمعية البصرية)؛
- (ز) إسداء المشورة للمكتب وتقديم الدعم إليه بشأن جمع الأدلة وتناولها؛
- (ح) إدارة المراحل الأولية من السيورة التي تقضي بها المادة ١٥ من النظام الأساسي؛
- (ط) توفير معدات تقنية وإسداء المشورة من أجل المهمات، بما في ذلك حفظ الأدلة ونقلها الآمن؛
- (ي) دعم نظام تدبير المعارف ونظام تدبير المعلومات، وسيرورات الأعمال والمشاريع ضمن المكتب؛
- (ك) إعداد ما يحتاج إليه المكتب من أدوات وممارسات محددة الطابع لتدبير المعلومات، وإعمال هذه الأدوات والممارسات، واستدامتها.

١٦٨ - ويعمل هذا القسم أيضاً بمثابة جهة الاتصال في مكتب المدعي العام فيما يخص الشؤون المالية والشؤون المتعلقة بالميزانية والشؤون المتعلقة بالموارد، وذلك من أجل اللجنة، وممثلي الدول الأطراف في فريق لاهاي العامل وغيره من أصحاب الشأن، مثل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية. كما يعمل هذا القسم بمثابة جهة اتصال لمكتب المدعي العام مع قلم المحكمة في تدبير طلبات الخدمات المتأتية عن الاحتياجات التشغيلية للمكتب وفي تنسيق المبادرات والمشاريع التي تشمل بنطاقها المحكمة برمتها.

## موارد الميزانية

٢٧٦,٨ ألف يورو

- ١٦٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦ ١٧١٥ ألف يورو (٨,٣٠ في المئة).
- ١٧٠ - وقد أثنى مكتب المراجعة الداخلية في واحد من تقاريره الحديثة على مكتب المدعي العام لإدارته المركزية لبنود الميزانية<sup>٣٤</sup>. وتضمن هذه الممارسة مزيداً من فعالية ضوابط المراقبة الداخلية ومزيداً من نجاعة استخدام الأموال. ويضاف إلى ذلك أنها توطّد سيرورة الشراء وتبسّطها، محسّنةً التقييم الداخلي لاحتياجات الأعمال ومفضيةً إلى سلاسة ورود المعلومات إلى قلم المحكمة.
- ١٧١ - لقد أفضى نمو أنشطة المكتب إلى ضرورة طلب موارد إضافية سواء في بنود الميزانية المتعلقة بالموظفين أم في بنودها غير المتصلة بالموظفين. وبينما تخصّص الموارد من الموظفين لمختلف البرامج الفرعية فإن الموارد غير المتصلة بالموظفين - اللازمة للاضطلاع بالمهام الأساسية للمكتب<sup>٣٥</sup> - فتخصّص لقسم الخدمات (وإلى حد أقل لديوان المدعي العام<sup>٣٦</sup>). وتضمن هذه المعاملة المركزية لبنود الميزانية تطبيق الممارسة الفضلى التي أوصى بها مراجعو الحسابات. فعلى هذا النحو تبيّن ميزانية قسم الخدمات الزيادات في الموارد التي يطلبها - ويستخدمها - بالفعل سائر البرامج الفرعية ضمن المكتب تيسيراً للأنشطة في مجالات العمل الأساسية.
- ١٧٢ - وترفّد الاستعانة بالوسائل والتكنولوجيات الجديدة تنفيذ استراتيجية المكتب الجديدة الخاصة بالتحقيق والملاحقة وتعزيزها. إن هذه الموارد (مثل البرمجيات الحاسوبية المتخصصة للمساعدة في عمليات التحقيق، واللوازم والمواد الخاصة بمهمات التحقيق الجنائي العلمي) تؤخذ بالحسبان في الطلبات المدرجة ضمن ميزانية قسم الخدمات.
- ١٧٣ - وقد أفضى نمو أنشطة المكتب في مجال التحقيق والملاحقة وتزايد عدد العاملين فيه إلى زيادة في عبء العمل الواقع على عاتق قسم الخدمات. وقد استوعب عبء العمل الإضافي هذا ضمن إطار الموارد الحالية، حيثما أمكن ذلك. لكن هذا القسم ينهض الآن بما يزيد عن طاقته بكثير. ولما كانت الوظائف التي يؤديها هذا القسم لازمة للتكفل بسد احتياجات المكتب التشغيلية على نحو سليم، مع مراعاة الأرقام الإجمالية للميزانية، فيُطلب له قليل من الموارد الإضافية. وسُتسدّ بهذه الموارد تكاليف موظفين وعتاد أساسيين لتوفير الدعم الفعال لأنشطة المكتب، ويُعتبران ركناً من أركان عمل المكتب.
- ١٧٤ - بيد أنه يجب التشديد على أن أكبر زيادة من فرادى الزيادات تعزى إلى نقل فريق إعداد المحاضر من قسم التخطيط والعمليات التابع لشعبة التحقيق الذي جرى في نهاية عام ٢٠١٣، بعد اعتماد ميزانية عام ٢٠١٤. ويشمل ذلك تكاليف ثماني وظائف ثابتة زائداً الاعتمادات المخصصة لتكليف جهات خارجية بإعداد المحاضر التي أقرّت من أجل هذه الأنشطة (انظر فيما يلي "الخدمات التعاقدية"). فذلكم عامل لا أثر له على مجمل الميزانية لأنه يقتصر على نقل اعتمادات مقرّة مخصصة سابقاً من برنامج فرعي إلى برنامج فرعي آخر ضمن المكتب.

٣٤ تقرير مكتب المراجعة الداخلية: المهمة ذات الرقم OIA.02.14.

٣٥ إن ميزانية السفر والنفقات التشغيلية العامة الخاصة بالحالات على وجه التحديد مخصصان لآحاد البرامج الفرعية وذلك من أجل أغراض عرض الميزانية. بيد أن متابعة بنود الميزانية هذه وتنسيقها وتصديقها فيتناولها قسم الخدمات بصورة مركزية.

٣٦ كما ذكر في القسم السابق، تجمع كل طلبات التدريب الصادرة عن شعب مكتب المدعي العام وأقسامه ووحداته، وتقيّم، ثم تخصص في نهاية المطاف لبند ميزانية التدريب الخاص بديوان المدعي العام.



## الموارد من الموظفين

١٧٥ - في عام ٢٠١٤ كان هذه القسم يضم ما مجموعه ٧١ موظفا: ٣٨ وظيفة ثابتة<sup>٣٧</sup> و ٣٣ وظيفة مشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٢٧,٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٣ ١٥٦,٢ ألف يورو

١٧٦ - يتألف قسم الخدمات من أربع وحدات، يشرف عليها المدير الإداري الرئيسي (من الرتبة ف-٥). وتضم وحدة الإدارة العامة موظفا إداريا (من الرتبة ف-٣)، وموظفا إداريا معاونا (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين معنيين بالشؤون المالية والإدارة العامة (خ ع-رأ). وتضم وحدة المعلومات والأدلة موظفا معنيا بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-٣)، وموظفا مساعدا معنيا بالمعلومات والأدلة (من الرتبة ف-١)، وأربعة مساعدين معنيين بحفظ المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدا معنيا بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدا رئيسيا معنيا بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ) وثلاثة مساعدين معنيين بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ). وتضم وحدة المعارف مديرا لقاعدة المعارف (من الرتبة ف-٤)، وموظفَيْن معنيين بالمعلومات (من الرتبة ف-٢) ومنسقَيْن لقواعد البيانات (من الرتبة ف-١)، وموظفا مساعدا معنيا بالمعلومات (من الرتبة ف-١)، ومساعدا معنيا بالبحث فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ). وتضم وحدة خدمات اللغات منسقا لغويا (من الرتبة ف-٤)، و مترجما/مراجعا (للغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٤) و مترجما/مراجعا (للغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، ومنسقا للترجمة الفورية الميدانية/مترجما (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة مساعدين لغويين (من الرتبة خ ع-رأ). ويضم فريق إعداد المحاضر منسقا معنيا بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدا معنيا بإعداد المحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة مساعدين معنيين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٣ ١٠٤,٨ آلاف يورو

١٧٧ - يظل قسم الخدمات يحتاج إلى موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة من أجل الترجمة، وإعداد المحاضر، والترجمة الشفوية الميدانية، وطائفة واسعة من الخدمات الإدارية والتقنية التي تقدّم بمثابة دعم مباشر لأنشطة المكتب. وعليه فإن من الضروري مواصلة توفير الموارد الحالية.

١٧٨ - ويحتاج هذه القسم أيضا إلى وظائف إضافية تُشغَل في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود قاعدة المعارف فيما يتعلق بتنظيم الملفات وكشف المعلومات، وإدارة الأدلة، ولتوفير خدمات اللغات، ولتمكين الإدارة من النهوض بعبء العمل الإضافي المتأني عن زيادة عدد الأنشطة وتزايد عدد العاملين في المكتب. ويتوزع شاغلو الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص عام ٢٠١٥ التوزع التالي:

- (أ) مراجعَيْن (من الرتبة ف-٤)، لمدة ١٨ شهرا (١,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ب) ثلاثة عشر مترجما (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١١٧ شهرا (٩,٧٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ج) خمسة مترجمين معاوين (من الرتبة ف-٢)، لمدة ٦٠ شهرا (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛

٣٧ إن عدد الوظائف الثابتة الوارد في الجدول ١٧ في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بصيغتها الإنكليزية) هو ٣١. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٤ أعيد تخصيص سبعة معدي محاضر كانوا سابقاً مدرجين ضمن إطار ملاك موظفي البرنامج الفرعي ٢٣٢٠ (قسم التخطيط والعمليات) لكي ينضموا إلى وحدة خدمات اللغات. وهذا ما جعل العدد الإجمالي للوظائف الثابتة في قسم الخدمات يبلغ ٣٨.

- (د) منسق معاون معني بالترجمة الشفوية (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (هـ) أربعة مترجمين مساعدين (من الرتبة ف-١)، لمدة ٣٠ شهرا (٢,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (و) موظف إداري (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ز) مساعد معني بالشؤون المالية والإدارة العامة (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ح) منسق لقواعد البيانات (من الرتبة ف-١)، لمدة ٢٤ شهرا (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ط) موظف معني بالمعلومات (تقني معني بقواعد البيانات) (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ي) منسق لقواعد البيانات (موظف مساعد معني بالمعلومات والأدلة) (من الرتبة ف-١)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب مستمر)؛
- (ك) مساعد معني بالأدلة (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ل) منسق للأدلة الإلكترونية (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (م) ترجمة ميدانيون (من الرتبة خ ع-رأ)، ما يعادل ٣٨ شهرا (٣,٢) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

### الموارد غير المتصلة بالموظفين ١٠١٥,٧ ألف يورو

١٧٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٣٧٧ ألف يورو (١,٥٩ في المئة).

١٨٠ - كما ذكر آنفا يؤخذ في إطار الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام بنهج مختلف، يشتمل على اعتماد تكنولوجيا جديدة للمساعدة في عمليات التحقيق وعمليات الملاحقة. وتستلزم هذه التكنولوجيات برمجيات معيَّنة وتحسينات للعتاد، وموارد للنهوض بأودها.

١٨١ - وبالإضافة إلى ذلك تستلزم مهمات التحقيق الجنائي العلمي شراء معدات ومواد علمية وتكبدة نفقات إضافية لنقل الأدلة والعتاد نقلا خاصا إلى مواقع التحقيق ومنها.

السفر ٣٠٧,٢ آلاف يورو

١٨٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,١٩ ألف يورو (٨,٦ في المئة). وتحتوي هذه الموارد لسد تكاليف عشر مهمات يقوم بها موظفون تقنيون وموظفو لغات وموظفون إداريون للمشاركة في مؤتمرات مهنية. وتخص الزيادة أنشطة يُضطلع بها دعما للأفرقة المشتركة. ويخص بند الميزانية هذا مهمات متصلة بعمليات التحقيق يقوم بها موظفون معنيون بالدعم التقني من وحدة المعلومات والأدلة وترجمة ميدانيون (يعملون على النطاق المحلي وعلى النطاق الدولي)، يقدمون الدعم اللازم للمهمات التحقيقية

الخاصة بجميع القضايا في المرحلتين التمهيديّة والابتدائية، ويشمل أيضا عددا من المهمات في بلدان الحالات لتقييم الترجمة الميدانين وتوظيفهم.

الخدمات التعاقدية ٤٩٥,٥ ألف يورو

١٨٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٤٧,٠ ألف يورو (١١٦,٢ في المئة).

١٨٤ - يُحتاج إلى الخدمات التعاقدية لرفد مشاريع داخلية. ومن الأنشطة المحددة المخطط لها: نظم تدبير شؤون الشهود والأمن (٤٥,٠ ألف يورو)؛ ونظم وضع الممارسات التحقيقية وتدبيرها (٦٠,٠ ألف يورو)؛ وإدخال تحسينات على أدوات حجب وكشف المعلومات التلقائيتين لتحسين نجاعة هذه السيرورة وتحسين أمن المعلومات التي يجري كشفها (٤٥,٠ ألف يورو)؛ وتحيين وتبسيط سيرورة تسجيل الأدلة (٥٠,٠ ألف يورو)؛ وتحديثات النظم والترخيص الخاصة بتربيتها (١٥,٠ ألف يورو).

١٨٥ - وتُطلب اعتمادات مقدارها ١٢٠,٠ ألف يورو لتكليف مترجمين خارجيين بأعمال الترجمة رفدا لوحدة الترجمة الداخلية التابعة للمكتب، عندما لا يتعارض ذلك مع مقتضيات السرية. والأهم أن ذلك يلزم لمواجهة حالات بلوغ النشاط أوجهُ بفعل أعباء عمل متصلة بالقضايا على وجه التحديد يتوجب النهوض بها في آجال معيّنة، وحالات الوثائق التي تتعين ترجمتها إلى لغة ليس بين المترجمين الداخليين من يتقنها أو ترجمتها من هذه اللغة.

١٨٦ - وتطلب اعتمادات مقدارها ١١٥,٠ ألف يورو لسد تكاليف الاستعانة بجهة خارجية لإعداد المحاضر رفدا لقدرة المكتب الداخلية، عندما تسمح مقتضيات السرية بذلك. وحتى عام ٢٠١٤ كان المبلغ المطلوب يخصص لفريق إعداد المحاضر، الذي كان في السابق يتبع لقسم التخطيط والعمليات.

١٨٧ - كما تُطلب اعتمادات مقدارها ٩,٥ آلاف يورو لتكليف جهة خارجية بأعمال استنساخ إلكتروني ومعاملة رقمية وطبع لبنود أدلة كبيرة جدا تستلزم معدات متخصصة ليست متيسرة في المحكمة أو ليس من الاقتصادي احتيازا فيها. وسيستخدم هذا المبلغ أيضا لتكليف جهة خارجية بكل ما قد يلزم من معالجة الوسائط الإلكترونية الواسعة النطاق.

اللوازم والمواد ١٠٩,٠ آلاف يورو

١٨٨ - تُطلب اعتمادات مقدارها ٥٨,٠ ألف يورو للإبقاء على الاشتراكات السنوية في قواعد بيانات/مجلات تخص مكتب المدعي العام على وجه التحديد واشتراكات مهنية (مثل الاشتراك في الرابطة الدولية للمدّعين العامين) وشراء كتب مرجعية هامة ضرورية لدعم أنشطة المكتب الأساسية. وسيستخدم القسط الأعظم من المخصصات في إطار هذا البند من الميزانية لشراء وسائط (مثل البطاقات الرقمية المصنوعة الأمن، والأقراص الصغيرة، والبطاريات) للأجهزة التي يستخدمها المحققون: من قبيل الكاميرات وأجهزة التسجيل. والمبلغ المطلوب مساو للمبلغ الذي رُصد في إطار ميزانية العام الماضي.

١٨٩ - وتستلزم أنشطة التحقيق وأعمال التحقيق الجنائي العلمي مواد ولوازم معينة، مثل صور الأمكنة التي تلتقطها السواتل (فيما يخص عمليات التحقيق) وأكياس للبحث وقفازات مطاطية وأجهزة (فيما يخص التحقيق الجنائي العلمي). ويقدر أن كل عملية تحقيق ناشط تستلزم مبلغا مقداره ١٢,٨ ألف يورو. فتُطلب مبالغ مجموعها ٥١,٠ ألف يورو.

الأثاث والمعدات ١٤٠,٠ ألف يورو

١٩٠ - تلزم اعتمادات مقدارها ٤٠,٠ ألف يورو من أجل وحدة قواعد المعارف للتكفل بإجراء ترقيات البرامج الخاصة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد وبرامجيات التطبيقات الجديدة للمساعدة في تناول القضايا، ولا سيما برامجيات استخراج محتويات الوسائط الإلكترونية، وبصورة أكثر تحديدا البرنامج الإلكتروني لتقييم القضايا المسمى CaseMap وبرنامج تحليل المعلومات المسمى

Analysts' Notebook دعمًا لعمليات التحقيق وعمليات الملاحقة. ويشمل بند الميزانية هذا أيضًا مبلغًا مقداره ١٠٠,٠ ألف يورو لوحدة المعلومات والأدلة من أجل صيانة واستبدال وترقية معدات المهمات الخاصة بمكتب المدعي العام على وجه التحديد (لعمليات التحقيق بالوسائل السمعية البصرية/جمع البيانات).

## الجدول ٢٣: البرنامج الفرعي ٢٠٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

قسم الخدمات ٢٠٢٠	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)			ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)			النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صندوق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	المبلغ	النسبة المئوية	
الموظفون من الفئة الفنية				١١٤٤,٦	١٥٧٩,٦	٤٤٥,٧	١١٣٣,٩		٢٤,٩	١,٦	
الموظفون من فئة الخدمات العامة				٣٣٧,٣	١٠٤٤,١	٧١٧,٨	٣٢٦,٣		٥٠٧,٦	٤٨,٦	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين				١٤٨١,٩	٢٦٢٣,٧	١١٦٣,٥	١٤٦٠,٢	٢٤٥٩,٨	٣١٥٦,٢	٢٠,٣	
المساعدة المؤقتة العامة	١٦,٢-				٢٢٩٩,٢	٢٢٩٩,٢	١٦٦٦,١	١٥٤,٣	٣١٠٤,٨	٣٥,٠	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات											
العمل الإضافي		٣,٢						٣,٢			
الخبراء الاستشاريون											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١٦,٢-			٢٢٩٩,٢	٢٢٩٩,٢	١٦٦٦,١	١٥٤,٣	١٤٦٥,٠	٣١٠٤,٨	٣٥,٠	
السفر	٥,٤			٣٩,٢	٢٨٧,٨	٢٥٢,٤	٣٥,٤	٢٨٤,٨	٣٠٧,٢	٦,٨	
الضيافة											
الخدمات التعاقدية	١٩,٥			٥٠,٠	٢١٢,٥	١٨٧,٥	٢٥,٠	١٥٢,٩	٤٥٩,٥	١١٦,٢	
التدريب											
النفقات التشغيلية العامة	٠,٥			٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٢٦,٧	١٧,١	٣٠,٠	١٠٠,٠-	
اللوازم والمواد	١٢,٠			٣٨,٠	٥٨,٠	٢٠,٠	٣٨,٠	٣٩,٣	١٠٩,٠	٨٧,٩	
الأثاث والمعدات	٢٤٢,٧			١٤٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٤٢٠,٠	١٧٧,٣	١٤٠,٠	١٨٠,٠	
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٣٧,٣	٦٢٤,٢	٦٦١,٥	٦٣٨,٣	٥٣٩,٩	٩٨,٤	٩٢٣,٨	٢٦٢,٣	١٠١٥,٧	٥٩,١	
<b>المجموع</b>	<b>١٣٩٣,٥</b>	<b>٣١٩٢,٩</b>	<b>٤٥٨٦,٤</b>	<b>١٥٥٨,٦</b>	<b>٤٠٠٢,٦</b>	<b>١٥٥٨,٦</b>	<b>٥٠٠٣,٠</b>	<b>٤١٦,٦</b>	<b>٧٢٧٦,٨</b>	<b>٣٠,٨</b>	
تكاليف الصيانة الموزعة	٤١,٧	٦١,٨	١٠٣,٥	٨٥,٨	١٧,٨	٦٨,٠	١٠٣,٥	١٠٣,٥	٧١,١	١٧,٢-	

## الجدول ٢٤: البرنامج الفرعي ٢٠٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم الخدمات	ملاك الموظفين		موظفي الفئة الفنية وما فوقها		ملاك الموظفين					ملاك الموظفين	
	ملاك أساسي	ملاك متصل	ملاك أساسي	ملاك متصل	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد
الوظائف القائمة	١٥	٥	١٠	٥	١	٢	٢	٤	١		
المجموع الفرعي	١٦	١١	١٥	٥	٣	١	١	٤	١		
الوظائف الجديدة/المحوطة	٣١	١٦	١٥	١٥	٤	٣	٣	٤	١		
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة											
المجموع الفرعي	٧	٧	٧	٧							
المجموع	٣٨	٢٣	٢٣	١٥	٤	٣	٣	٤	١		

## ٢ - البرنامج ٢٠٠: شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون

## مقدمة

١٩١ - يتسم التعاون بأهمية حيوية للتحقيق في القضايا وملاحقة المشتبه بهم في الوقت المناسب. ولكل من الحالات أو القضايا المحالة إلى المحكمة متطلباتها الفريدة في مجال التعاون. وتسهم شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون رئيسيا في إقامة وتعزيز شبكة قوية وواسعة للتعاون مع الدول، والمنظمات الدولية، وسائر أصحاب الشأن، لا بد منها لكي يضطلع مكتب المدعي العام على نحو فعال بالمهام القضائية المنوطة به في إطار ولايته. وتتولى الشعبة أيضا المسؤولية عن إجراء جميع عمليات التدارس الأولى للحالات، بصرف النظر عما إذا كان نظر المحكمة فيها متأتيا عن قيام دول أطراف بإحالتها إليها أم عن قيام مجلس الأمن بمجده الإحالة أم عن تصرف المدعي العام في شأنها من تلقاء نفسه عملا بالمادة ١٥ من نظام روما الأساسي. فالشعبة تؤدي ضمن المكتب دورا رائدا فيما يتعلق بالاختصاص، والمقبولية، ومصالح العدالة، والتعاون.

١٩٢ - وتتألف هذه الشعبة من قسمين. فقسم التعاون الدولي يقوم بإعداد وتحديث استراتيجيات وخطط التعاون فيما يخص كل حالة بالاستناد إلى خطط التحقيق؛ وبإيصال وتنسيق جميع طلبات المساعدة القضائية؛ وبمسك قاعدة بيانات طلبات التعاون من أجل المتابعة؛ وبإعداد ومسك قاعدة بيانات للإجراءات الوطنية لتسهيل تلبية الطلبات؛ وبالتفاوض في شأن اتفاقات التعاون على النحو المناسب؛ وبإعداد شبكات تبادل المعلومات؛ وبشحن الدعم من أجل إلقاء القبض على المشتبه فيهم؛ وتنسيق جميع الشؤون المتعلقة بالصلوات الدبلوماسية والعلاقات الخارجية. ويتولى هذا القسم المسؤولية عن كل الدعم المتعلق بالتعاون الذي يقدم إلى الأفرقة المشتركة والأفرقة المعنية بالإجراءات الابتدائية، ويعمل المستشارون المختصون بالتعاون بمثابة أعضاء في قيادة الفريق المشترك والفريق المعني بالإجراءات الابتدائية، ويسهرون على تنفيذ خطط التعاون، ويسدون المشورة والخبرة بشأن جميع جوانب التعاون. كما إن هذا القسم ينسق جميع جوانب عمل مكتب المدعي العام في مجال العلاقات الخارجية، بما في ذلك العمل مع فريق لاهاي العامل وفريق نيويورك العامل وجمعية الدول الأطراف.

١٩٣ - ويُجري قسم تحليل الحالات جميع عمليات التدارس الأولى ويسدي المشورة بشأن الأمور المعقدة من الناحية الوقائية ومن الناحية القانونية فيما يتعلق بالاختصاص والمقبولية، وتقييم مصالح العدالة، ولا سيما تقييمها من ناحية مصالح الضحايا. وكما يُبَيَّن في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥)، يمثّل إجراء عمليات التدارس الأولى واحدا من ثلاثة الأنشطة الرئيسية لمكتب المدعي العام، إلى جانب إجراء عمليات التحقيق وإجراء عمليات الملاحقة. ولا يقتصر شأن عمليات التدارس الأولى على أهميتها الحاسمة لبت فيما إذا كان يتعين مباشرة تحقيق بل يتعدى هذه الأهمية إلى كونه يفيد أيضا في إرساء أساس راسخ للتعاون في الحالات التي تباشر فيها عمليات تحقيق جديدة. والأهم أنه يمكن أن يكون لعمليات التدارس الأولى أيضا أثر وقائي وأن تفيد في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل التكامل، ويُحتمل أن تغني عن تدخل المحكمة. ويضاف إلى ذلك أن حصيلة العمل التحليلي الحاسم الذي يجريه قسم تحليل الحالات تندرج ضمن نطاق التحليل بمثابة مدخل ذي أهمية أساسية لنجاح عمليات التحقيق، عندما يقرر الادعاء فتح تحقيق في الحالة المعنية.

٣ ٧٧١,٠ ألف يورو

## موارد الميزانية

١٩٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥٥٠,٩ ألف يورو (١٧,١ في المئة)، تعزى رئيسيا إلى تجديد عقود موظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة فيما يخص عام ٢٠١٥ كانت الجمعية قد أقرته فوظفوا في الجزء الثاني من عام ٢٠١٤. ويضاف إلى ذلك أنه يُطلب تمديد عقود موظفين تم توظيفهم

بناءً على إخطارين بالاستعانة بصندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤. إن الموظفين المعنيين لازمون لزوماً ماساً لتمكين الشعبة من أداء المهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو فعال في عام ٢٠١٥.

### الموارد من الموظفين ٣ ٣٢٠,٥ ألف يورو

١٩٥ - يتألف ملاك العاملين في الشعبة من ١٧ وظيفة ثابتة و ١٦ وظيفة مشغولة ضمن إطار المساعدة المؤقتة العامة (١٥,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١٣٩,٩ ألف يورو  
١٩٦ - لا تُطلب أي وظائف ثابتة أخرى.

١٩٧ - يرأس الشعبة مدير (من الرتبة مد-١)، يساعده مساعد شخصي (من الرتبة خ ع-رأ). ويضم قسم التعاون الدولي رئيساً (من الرتبة ف-٥)، ومستشاراً معنياً بالتعاون القضائي (من الرتبة ف-٤)، ومستشارين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة مستشارين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣) ومستشاراً معنياً بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٢)، ومستشاراً معنياً بالتعاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعداً إدارياً (من الرتبة خ ع-رأ). ويضم قسم تحليل الحالات محلل حالات رئيسياً (من الرتبة ف-٤) ومحلل حالات (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة محللي حالات معاونين (من الرتبة ف-٢).

المساعدة المؤقتة العامة ٤٨٠,٦ ألف يورو

١٩٨ - يعمل في قسم التعاون الدولي سبعة موظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة يرفدون عمليات التحقيق في كينيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار، وعمليات التحقيق بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي (الجرائم ضد إقامة العدالة) في جمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا. وكل مستشار معني بالتعاون يُنتدب رسمياً للعمل ضمن إطار فريق مشترك معيّن لكنه يرفد أيضاً فريقاً آخر، بحيث أنه، من الناحية العملية، يعمل لفريقيين مشتركين. فلما يزل يتعين العمل للتوصل إلى الوضع المثالي المتمثل في توفر مستشار معني بالتعاون مخصص لكل حالة بمجد ذاتها.

١٩٩ - وتتوزع الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٥ التوزع التالي:

(أ) مستشار معني بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(ب) ثلاثة مستشارين معاونين معنيين بالتعاون الدولي (من الرتبة ف-٢) لمدة ٣٦ شهراً (٣,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(ج) مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(د) مساعد معني بالتعاون القضائي (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

(هـ) مساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهراً (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل.

٢٠٠ - ويعمل حالياً في قسم تحليل الحالات ثمانية موظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٨,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وبالنظر إلى استمرار تزايد عبء العمل الواقع على عاتق هذا القسم وللحاجة الماسة لإجرائه عمليات تدارس أولي على نحو نزيه، ومستقل، وعالي درجة الجودة، وناجع، ومأمون، ستظل هذه الموارد لازمة في عام ٢٠١٥.

٢٠١ - وتتوزع الوظائف المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٥ التوزع التالي:

- (أ) محللاً حالات (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ب) أربعة محللي حالات معاونين (من الرتبة ف-٢) لمدة ٤٨ شهراً (٤,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ج) محللاً حالات مساعداً (من الرتبة ف-١) لمدة ٢٤ شهراً (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٠٢ - وبالإضافة إلى ذلك يُطلب قسم تحليل الحالات موظفاً قانونياً (من الرتبة ف-٣) يعمل في نيويورك لمدة ستة أشهر (٠,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). والموظفة المعنية ستكون ملحقه من الأمم المتحدة، وستشاطر خدماتها مع ديوان رئيس قلم المحكمة.

### الموارد غير المتصلة بالموظفين ٤٥٠,٥ ألف يورو

٢٠٣ - تنطوي الميزانية على زيادة مقدارها ٣٣,٦ ألف يورو (٨,١ في المئة) ويقتصر مقدارها على ما يسد نفقات المهمات الإضافية التي تستلزمها عمليات المكتب.

### السفر ٤٥٠,٥ ألف يورو

٢٠٤ - على وجه الإجمال تنطوي ميزانية السفر المقترحة على زيادة مقدارها ٣٣,٦ (٨,١ في المئة). ويجسد ذلك زيادات تعزى إلى مهام أجراها قسم تحليل الحالات فيما يتعلق بحالات خاضعة للتدارس الأولي، منها مهمات اضطلع بها في بلدان الحالات و/أو لدى الجهات التي تقدم المعلومات. كما إن مدير الشعبة سيثابر على المشاركة في اجتماعات رفيعة المستوى لضمان التعاون العام من جانب الدول والمنظمات الدولية، يرافقه عند اللزوم مستشارون معنيون بالتعاون. وهو سيستمر أيضاً على مرافقة المدعية العامة في مهمات متصلة بعمليات التحقيق بغية شحذ التعاون.



## الجدول ٢٥: البرنامج ٢٢٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بالآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بالآلاف اليورو)		٢٢٠٠		شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	بالحالات	الميزانية الأساسية	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	
٠,٤-	٦,٩-	٧٠٥,٠	٩٢٧,٤	٧٧٧,٦	١٧١١,٩	٩٣٨,٦	٧٧٣,٣			الموظفون من الفئة الفنية
٣,٤	٤,٤	١٣٤,٩		١٣٤,٩	١٣٠,٥		١٣٠,٥			الموظفون من فئة الخدمات العامة
٠,١-	٢,٥-	٨٣٩,٩	٩٢٧,٤	٩١٣,٥	١٨٤٢,٤	٩٣٨,٦	٩٠٣,٨	١٦٩١,٧	١٦٩١,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٥٤,١	٥١٩,٨	٤٨٠,٦	١٤٨٠,٦		٩٦٠,٨	٩٦٠,٨	٦٣٣,٦	٧٠,٢	٥٦٣,٤	المساعدة المؤقتة العامة
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
										العمل الإضافي
										الخبراء الاستشاريون
٥٤,١	٥١٩,٨	٤٨٠,٦	١٤٨٠,٦		٩٦٠,٨	٩٦٠,٨	٦٣٣,٦	٧٠,٢	٥٦٣,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٨,١	٣٣,٦	٤٥٠,٥	٢٩٦,٤	١٥٤,١	٤١٦,٩	٢٨٥,٤	١٣١,٥	٣١١,٤	١٠,٢	تكاليف السفر
										تكاليف الضيافة
								٨,٠	٨,٠	تكاليف الخدمات التعاقدية
										تكاليف التدريب
							١,١		١,١	النفقات التشغيلية العامة
										اللوازم والمواد
										الأثاث والمعدات
٨,١	٣٣,٦	٤٥٠,٥	٢٩٦,٤	١٥٤,١	٤١٦,٩	٢٨٥,٤	١٣١,٥	٣٢٠,٥	١٠,٢	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١٧,١	٥٥٠,٩	٧٧١,٠	٢٧٠٤,٤	١٠٦٦,٦	٣٢٢٠,١	٢١٨٤,٨	١٠٣٥,٣	٢٦٤٥,٧	٨٠,٤	المجموع
٢١,٦-	١٠,٠-	٣٦,٣	٤,٣	٣٢,١	٤٦,٣	١٠,٠	٣٦,٣	٥٧,٠	٥٧,٠	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٢٦: البرنامج ٢٢٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	موظفي الفئة الفنية وما فوقها	موظفي الفئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين	مجموع موظفي الفئة	
													موظفي الفئة الفنية وما فوقها	موظفي الفئة الخدمات العامة
الملاك الأساسي				١	١	٢	١	١		٦	٢	٨	٦	٢
الملاك المتصل بالحالات القائمة						٣	٢	٤		٩		٩		
المجموع الفرعي				١	١	٥	٣	٥		١٥	٢	١٧	١٥	٢
الملاك الأساسي														
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/الحوالة														
المجموع الفرعي														
الملاك الأساسي														
الملاك المتصل بالحالات توزيعها/المستعانة						١-	١							
المجموع الفرعي						١-	١							
المجموع				١	١	٤	٤	٥		١٥	٢	١٧	١٥	٢

## ٣ - البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيق

## مقدمة

٢٠٥ - تضم شعبة التحقيق، التي يتولى إدارتها العامة مديرها وفريقها الإداري، الموظفين المعيّنين بالتحقيق المنظمين في أفرقة متكاملة معنية بالحالات، ووحدات متخصصة، ومجموعة الدعم الإداري.

٢٠٦ - وتتألف أفرقة التحقيق، التي يتولى الإشراف العام عليها منسق عمليات التحقيق، من المحققين، والمحللين، والمساعدين المعيّنين بتدبير المعلومات، المنظمين للنهوض بأود عمليات التحقيق الناشط، وبأود المحاكمات، وبأود عمليات التحقيق بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي وعمليات التحقيق الساكن<sup>٣٨</sup>. إن وحدة الاستراتيجيات التحقيقية والتحليل، التي يُرسل منها المحللون إلى الأفرقة، مسؤولة أيضا أمام منسق عمليات التحقيق.

٢٠٧ - ويتألف قسم التخطيط والعمليات، الذي يتولى الإشراف عليه رئيس التخطيط والعمليات، من وحدة الاستجابة العلمية، ووحدة مسائل الجنسين والأطفال، ووحدة استراتيجيات الحماية، ووحدة الدعم التشغيلي التي تضم أيضا الموظفين الميدانيين ومجموعة الدعم الإداري.

٢٠٨ - وتسهم الشعبة في ضمان جودة إقامة العدالة بدعمها مكتب المدعي العام في إجراء عمليات تحقيق نزيه وسريع وبسهرها على سلامة تمييز الأدلة وجمعها وتقييمها وتحليلها وتدعيمها على نحو يفي بمعايير التحقيق العالية. إنَّها تتولى أيضا المسؤولية عن التكفل، من خلال القيام على نحو سليم بتحليل المخاطر والتخطيط والدعم التشغيلي، بأن لا تُعرض الاستراتيجية التحقيقية للخطر سلامة وخير الضحايا، والشهود، وموظفي المكتب، وغيرهم من الأشخاص المحتمل تعرضهم له بسبب تعاونهم مع المكتب، وكذلك عن التكفل بإجراء العمليات على نحو ناجح ومصون الأمن يفي بمقتضيات السرية. وتؤدي هذه الأنشطة بالتنسيق مع قلم المحكمة، لكن على نحو يكمل عمله، وهو يركّز على شؤون أمن الموظفين العام أو على تدابير الحماية العالية التكلفة/العالية الأثر فيما يخص الشهود وسائر الأشخاص المحتمل أن يتعرّضوا للخطر.

## موارد الميزانية

١٧٠١٩,٧ ألف يورو

٢٠٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٦ ٦٨٥,٦ ألف يورو (١٨,٧ في المئة). إن كون تكاليف الموظفين تصل حتى ٩٠ في المئة من التكاليف يؤثر على الميزانية تأثيرا حاسما.

٢١٠ - وتوخيا للوضوح اعتُبر أن جميع الموارد المعنية مخصصة للبرنامج الفرعي ٢٣٠٠. والواقع أن الأفرقة مكوّنة من آحاد الموظفين المشمولين إما بالبرنامج الفرعي ٢٣٢٠ أو بالبرنامج الفرعي ٢٣٣٠. بيد أن ذلك مجرد تمييز شكلي لأن جميع العاملين منضوبون ضمن إطار الشعبة جمعاء.

٢١١ - وفي ضوء التغير الذي شهدته استراتيجية الملاحقة - التي يُجري المكتب وفقها عمليات تحقيق مفتوح معمق؛ ويلاحق أكبر مرتكبي الجرائم مسؤولية وذلك عند الاقتضاء باتباع استراتيجية قائمة على العمل انطلاقا من الأفراد الأدنى رتبة صعودا إلى الأفراد الأعلى رتبة فأعلى؛ ويسعى إلى أن يكون متأهبا للمحاكمة في أبكر وقت ممكن في الإجراءات - والتحول الذي شهدته الخطة الاستراتيجية، فقد وضعت الشعبة نموذجا للموارد في عام ٢٠١٣ اتُخذ أيضا أساسا لميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المقترحة<sup>٣٩</sup>. وتراعى

٣٨ يشار بـ"التسكين" على العموم إلى تقليص الأنشطة إلى الحد الأدنى اللازم للحفاظ على الأدلة باستدامة القدر

اللازم من الاتصال بالضحايا والشهود. وقد يبادر إلى تسكين القضايا لطائفة متنوعة من الأسباب.

٣٩ الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرات ١٢٢ إلى

١٤٧ والحاشية ٤٥.

في هذا النموذج العبر المستخلصة من التجربة السابقة، كما تراعى فيه المعايير الأعلى التي تطلبها دوائر المحكمة فيما يتعلق بالتأهب للمحاكمة وجمع الأدلة.

٢١٢ - ويشير نموذج القدرات اللازم توفيرها بالموارد المعنية إلى عدد الموظفين اللازم بحسب نوع النشاط المعني. ويُربط ضمن إطار نموذج الموارد بين أكبر الموارد اللازمة/أكبر مسببات التكاليف وبين عدد عمليات التحقيق الناشط المتزامنة التي يجريها مكتب المدعي العام. وتحدد بهذه الضرورة أيضا الموارد اللازمة لوحدات الدعم الاشتغالي.

٢١٣ - فإجراء تحقيق ناشط، ينبغي أن يكون فريق التحقيق فريقا متكاملًا يضم رئيسا له ومحققا رئيسيا (كلاهما من الرتبة ف-٤) يتوليان المسؤولية عن قيادته، والتكليف بالمهام ضمن إطاره، وتسيير شؤونه فيما يتعلق بالموارد المخصصة للتحقيق.

٢١٤ - وتشتمل كل عملية تحقيق على ثلاثة عناصر رئيسية: (أ) الجرائم؛ (ب) المشتبه فيهم؛ (ج) الرابط بين الجرائم والمشتبه فيهم عن طريق وقائع تنظيم الأفعال المعنية وغيرها من الوقائع.

٢١٥ - ويلزم في هذه المجالات الثلاثة الاستثمار في القدرة التحقيقية، بتوفير محقق رئيسي (من الرتبة ف-٣) يدعمه فريق من جامعي الأدلة (من الرتبة ف-٢)، فيما يخص كلا منها. وفيما يخص الجرائم، يشمل عمل الفريق الحوادث الخاضعة للتحقيق. وفيما يخص المشتبه فيهم، لا بد من تدبير مسارات التحقيق، بحيث يحقق في دور كل منهم في الجريمة ومعرفته بما وقصد ارتكابها، ومن جمع الأدلة على ذلك. ويلزم فريق مماثل لكي يتدبر الترابط بين التنظيم والجريمة.

٢١٦ - ودعما لهذا النهج التحقيقي الأكثر استفاضة، يُتوقع أن يلزم ثلاثة محللين إضافيين - محلل رئيسي (من الرتبة ف-٣) يتولى الإرشاد العام وضمان الجودة؛ ومحلل (من الرتبة ف-٣)، يتولى أمر بُني المجموعة واتصالاتها؛ ومحلل معاون (من الرتبة ف-٢)، يهتم بأنماط الجرائم والأجال ذات الصلة.

٢١٧ - ويلزم محقق متخصص (من الرتبة ف-٣) يقوم بالمتابعة فيما يتعلق بالتمويل والدعم الإمدادي اللازمين لارتكاب الجرائم، كما يلزم مساعد معني بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-٤) يتكفل بجودة واتساق قواعد البيانات وتدبير البيانات ضمن الفريق. ويضاف إلى ذلك أنه سيلزم من عام ٢٠١٥ فصاعدا اختصاصي لإدخال دلائل المواد التحقيقية في قاعدة تحليل الوقائع الحديثة الإنشاء.

٢١٨ - وبحسب هذا النموذج يبلغ عديد ملاك الموظفين [في فريق التحقيق الناشط] ١٧,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، ويُعتبر أن هذا العدد هو الحد الأدنى اللازم للوفاء بالمتطلبات القضائية التي يتعين على المكتب الوفاء بها. فضرورة التوصل إلى جمع أدلة أعلى مستوى في مرحلة أبكر من الإجراءات - أي عند طلب إصدار مذكرة القبض على المشتبه فيهم أو مرحلة اعتماد التهم - والتأهب للمحكمة في أبكر وقت ممكن وفق الخطة الاستراتيجية للمكتب، تستلزم إجراء جميع الأنشطة ذات الصلة في وقت واحد.

٢١٩ - والواقع أن كثيرا من القضايا على درجة عالية من التعقيد، حيث يتعدد المشتبه فيهم وتختلف الجرائم المنسوبة إليهم. فيجب، للتوصل إلى أعلى مستوى من الجودة ولمراعاة حساسية التحقيقات من حيث الزمن الذي تستغرقه، أن يزداد ملاك فريق التحقيق الأساسي الموصوف أعلاه بمقدار ثلاثة محققين ومحلل واحد لكل مشتبه به إضافي ولكل حادثة إجرامية إضافية يشملهما التحقيق.

٢٢٠ - فالمنوال التناوبي لم يعد فعالا بالنظر إلى تزايد كثافة عمليات التحقيق. ولذا فإن الموارد اللازمة لمواصلة أربع عمليات تحقيق في الوقت المناسب وبمستوى الجودة اللازمة تبلغ ٦٨,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل. ويُسد بالوظائف الثابتة جزء من هذه الحاجة. أما الموظفون الإضافيون المحتاج إليهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة فهم إما موظفون تمدد عقودهم من بين الموظفين الذين تم توظيفهم

في السنة السابقة أو موظفون جدد يُحشدون في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وفي حالة الموظفين الأخرى الذكر أُخذ بالاعتبار عامل التأخر في التوظيف.

بحسب الاحتياجات		بحسب الافتراضات		البرنامج ٢٣٠٠
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	
٦٨	٦٤	٤	٤	التحقيق النشط
٥	٥	٩	٨	التحقيق الساكن
١٠	١٢	٥	٤	دعم المحاكمات
٠	٠	١	٢	الدعم في دعاوى الاستئناف
٥	٩	٢	٣	التحقيق/دعم المحاكمات في الإجراءات المقامة بموجب المادة ٧٠
٦٤	٦١			الدعم التشغيلي
٩	١٠			إدارة الشعبة
١٦١	١٦١	٢١	٢١	المجموع

٢٢١ - ويستخر ما مجموعه ٢٤٢,٠ ألف يورو لتحسين الجودة. وبالإضافة إلى تحسين جودة عمليات التحقيق من خلال تحسين توفير الموارد اللازمة، كما يشار إليه في الخطة الاستراتيجية، تنص الغاية الاستراتيجية ٢-٢ على تحقيق تحسينات عن طريق وضع معايير دولية معترف بها والتقييد بمهذ المعايير. وتعمل شعبة التحقيق مع المجتمع الدولي، وهي قد أنشأت ثلاث هيئات استشارية معنية بالتحقيق الجنائي العلمي، وبالتكنولوجيا، وبالجرمة الدولية. وستضم هذه الهيئات خبراء يراوح عددهم بين ١٢ و ١٥ من ذوي الخبرة على الصعيد الدولي في مجالات اختصاصاتهم، سيحتمعون في لاهاي مرة في السنة للباحث وإسداء المشورة بشأن السياسة العامة والمعايير والمسائل التقنية المحددة الطابع. ويبلغ مجموع التكاليف السنوية لهذه الهيئات الاستشارية الثلاث معا (تكاليف تذاكر السفر جوا وتكاليف بدل المعيشة اليومي) مبلغا مقداره ١٠١,٦ ألف يورو.

٢٢٢ - ويضاف إلى ذلك أنه، كما يشار إليه في الغاية الاستراتيجية ٢-٢، يجري تحقيق تحسينات في الجودة والمعايير عن طريق برنامج للتدريب وتنمية القدرات سيفضي في نهاية المطاف إلى تصديق كفاءات المحققين والمحللين وسائر الخبراء الموظفين. ويجري تحقيق ذلك مثلا في مجال تقنيات التحقيق بالاستعانة بمدرّبين خبراء لتوفير التدريب على تطبيق نموذج الاستجواب المعترف به دوليا المشار إليه بالاختصار PEACE [الأحرف الأولى بالإنكليزية من عناوين مراحل الخمس: Preparation and Planning (التحضير والتخطيط)؛ Engage and Explain (الإشراك والشرح)؛ Account (الرواية/الإفادة)؛ Closure (الاحتتام)؛ Evaluate (التقييم)]. ولما كان الموظفون المعينون من حدرين من نماذج شرطية مختلفة فإن هذا التوحيد ضروري. ويوفّر تدريب آخر لضمان التقييد بالمعايير في مجالات من قبيل تقييم المصادر، وللتكفل ببقاء نخبة من الموظفين مواكبة للمستجدات في مجالات مثل نظام المعلومات الجغرافية والصور الساتلية، والاتصالات، والمعدات والأسلحة العسكرية، وتدير الأخطار الاشتغالية. إن هذه المتطلبات وغيرها في مجال التدريب فيما يخص عام ٢٠١٥ ستكلف ١٤٠,٤ ألف يورو.

٢٢٣ - لقد حققت الشعبة مكاسب عن طريق تحسين النجاعة طيلة عام ٢٠١٤، بلغت زهاء ٢٢٠,٠ ألف يورو (٢,٠ في المئة) بالأرقام الحقيقية. ومن أمثلة تحقيق الوفورات زهاء ٧٠,٠ ألف يورو تحققت باعتماد التواصل الفيديوي عن بعد من أجل حشد الموظفين و ٣٥,٠ ألف يورو تحققت عن طريق تقليص عدد اجتماعات الإدارة من ٢٤ إلى ١٢ اجتماعا في السنة، و ٤٥,٠ ألف يورو تحققت في مجال المهمات نتيجة لتحسين الإدارة الميدانية للصلات بالشهود. وقد شهد عام ٢٠١٤ أنشطة أكثر مما هُيئ له في

٤٠ لا يشمل هذا الرقم الموارد الخاصة بقاعدة بيانات تحليل الوقائع.

بادئ الأمر ضمن نطاق الافتراضات ذات الصلة. فالوفورات المعنية أتاحت للشعبة الاضطلاع بأنشطة هي أكثر مما هيئ له.

٢٢٤ - وستظل الشعبة تحقق وفورات مماثلة في عام ٢٠١٥، محاولة بلوغ ٢,٠ في المئة عن طريق مواصلة ممارساتها الناجعة. فعلى سبيل المثال يمكن أن تتحقق وفورات يصل مبلغها إلى ١٠٠,٠ ألف يورو في شتى وحدات الشعبة جمعاء على مدى السنة عن طريق الجمع بين زيادة فعالية تخطيط المهمات وشراء تذاكر السفر مقدّماً، وقد حُصِم هذا المبلغ بالفعل من مجمل مقدار ميزانية الأسفار المطلوب فيما يخص عام ٢٠١٥.

٢٢٥ - كما ستحقق وفورات أخرى عن طريق تقليص عدد الاجتماعات واعتماد سيرورات أبسط، ما سيتيح للشعبة تحقيق مكاسب إضافية يراوح مبلغها بين ١٢٠,٠ ألف يورو و ١٥٠,٠ ألف يورو؛ وذلك على سبيل المثال بتوضيح توزيع المسؤوليات. وقد تمكنت الشعبة أيضاً من تقليص عدد من يلزم من المساعدين الجدد المعيّنين باستراتيجيات الحماية من ٢,٨ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل إلى ٢,٠ من هذه المعادلات، وقد تجسد ذلك في مجمل الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

### ١٥ ١٩٦,٩ ألف يورو

### الموارد من الموظفين

٢٢٦ - عُيِّن في عام ٢٠١٤ ٢٠١٤ شاغلو ٤٥ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣٤,٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) إضافةً إلى الوظائف الثابتة القائمة البالغ عددها ١٠٢. إن جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تم تحديدها ضروري كل الضرورة لمواصلة النشاط الاشتغالي الأساسي في عام ٢٠١٥، ومن ثمّ فإن الأساس المرجعي لعدد الموظفين الحاليين فيما يخص عام ٢٠١٥ ينبغي أن يُعتبر مساوياً ١٤٧,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل لا ١٣٦,٧ من هذه المعادلات كما كان سابقاً.

٢٢٧ - لكن حتى هذا الحساب لعدد الموظفين المعيّنين البالغ ١٤٧ فيما يخص عام ٢٠١٤ يظل أقل من عدد الموظفين الذين تم تبين لزومهم للاضطلاع بالمقدار المطلوب من النشاط على نحو كامل، البالغ ١٦١. ويضاف إلى ذلك أن عدد حالات الشروع في إعاقاة العدالة شهد زيادة كبيرة لم يسبق لها مثيل استلزمت وتظل تستلزم موارد إضافية. ولئن كانت عمليات التحقيق بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي (الجرائم ضد إقامة العدالة) لا تستلزم قدرة كاملة في مجال التحقيق كما يستلزمه التحقيق الناشط فإنها تتطلب قدرات على التحقيق والتحليل والدعم الاشتغالي. ونتيجة لذلك تبلغ الشعبة، إضافةً إلى اثني عشر موظفاً الذين طُلبوا في إطار الإخطارات بالاستعانة بصندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤، ملاك الموظفين البالغ ١٥٩ موظفاً - أي ما يناهز الملاك البالغ ١٦١ موظفاً اللازم لإجراء أربع عمليات تحقيق عادية. وقد أمكن تحقيق ذلك بالتحلي بالمرونة في استخدام الموارد المتوفرة لإجراء عمليات التحقيق الناشط وللوفاء بالالتزامات التي تقضي بها المادة ٧٠ من النظام الأساسي وبتبطين التوتيرة عند الإمكان لمراعاة نقص الموارد. فهؤلاء الموظفين البالغ عددهم ١٦١، بمن فيهم الموظفون في إطار المساعدة المؤقتة البالغ عددهم ٥٩، يلزمون جميعاً في عام ٢٠١٥ لمجرد استدامة الحال على ما هي عليه وتمكين الشعبة من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها على نحو سليم.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤ ٤١٩,٩ ألف يورو

٢٢٨ - يبقى عدد الموظفين مساوياً لعدددهم الذي أُقِرَّ في عام ٢٠١٤.

٢٢٩ - ويرأس شعبة التحقيق مديراً (من الرتبة مد-١)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٣٠ - ويرأس قسم التخطيط والعمليات محلل رئيسي (من الرتبة ف-٥)، وهو يضم منسقا معنيا بالتحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٥)، ورئيساً لوحدة الدعم الميداني (من الرتبة ف-٤)، وخبيراً

معنيا بشؤون الضحايا (من الرتبة ف-٤) وموظفا معنيا بالتحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٣)، وأربعة موظفين معنيين بالعمليات (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة موظفين معنيين بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣)، ومحللا معاونا (من الرتبة ف-٢)، ومحللا معاونا معنيا بنظام المعلومات الجغرافية (من الرتبة ف-٢)، ومديرا لتجهيز البيانات (من الرتبة ف-٢)، وخبيرين معنيين بشؤون الضحايا (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة محللي عمليات (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري رئيسي (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معنيين باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معنيين بالعمليات (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة منسقين للعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معنيين بالعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة مساعدين معنيين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين معنيين بعمليات التحقيق (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٣١ - ويرأس أفرقة التحقيق منسق لعمليات التحقيق (من الرتبة ف-٥)، ويضم ملاكها ثلاثة محققين رئيسيين (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة رؤساء أفرقة (من الرتبة ف-٤)، ومحللا معنيا بأنماط الجرائم (من الرتبة ف-٤)، وسبعة عشر محققا (من الرتبة ف-٣)، ومحققا واحدا معنيا بالشؤون المالية والأسلحة (من الرتبة ف-٣)، وأربعة محللين (من الرتبة ف-٣)، واثني عشر محققا معاونا (من الرتبة ف-٢)، وسبعة محللين معاونين (من الرتبة ف-٢)، ومحللا معاونا معنيا بالشؤون المالية والأسلحة (من الرتبة ف-٢)، وستة محققين مساعدين (من الرتبة ف-١)، ومساعدا معنيا بالتحليل (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين معنيين بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ).

٥ ٧٠٧,٥ آلاف يورو

المساعدة المؤقتة العامة

٢٣٢ - تبلغ وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوب توفير اعتمادات لسد تكاليفها بغية دعم الموارد الإضافية والنهوض بأود النشاط المزيد في المكتب فيما يخص عام ٢٠١٥ ما يساوي ٥٨,٢ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، أي بزيادة مقدارها ٢٣,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل بالقياس إلى عام ٢٠١٤ (إذ بلغ العدد المناظر ٣٤,٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة).

٢٣٣ - إن الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٥ فيما يخص البرنامج الفرعي ٢٣٢٠ هي:

- (أ) خمسة محللين (من الرتبة ف-٣) لمدة ٦٠ شهرا (٥,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ب) موظفان معنيان بالعمليات الميدانية (من الرتبة ف-٣) لمدة ٢٤ شهرا (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (ج) موظف مختص في التحقيق الجنائي العلمي (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (د) خبير معاون معني بالضحايا (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (هـ) أربعة محللين مساعدين (من الرتبة ف-١) لمدة ٤٨ شهرا (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛
- (و) محلل مساعد (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل؛

- (ز) مساعد معني باستراتيجيات الحماية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ح) منسق معني بالعمليات الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ط) ثمانية مساعدين معينين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٩٦ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ي) أربعة مساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ٤٨ شهرا (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ك) خبير نفساني اجتماعي (من الرتبة ف-٢) لمدة شهرين (٢,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ل) مساعد معني بتدبر شؤون الشهود (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٣٤ - أما الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٥ فيما يخص البرنامج الفرعي ٢٣٣٠ فهي:

- (أ) أربعة محققين رئيسيين (من الرتبة ف-٤) لمدة ٤٨ شهرا (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ب) ستة محققين (من الرتبة ف-٣) لمدة ٧٢ شهرا (٦,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ج) ثلاثة محققين مختصين في التحقيق الجنائي العلمي السراني (من الرتبة ف-٣) لمدة ٣٦ شهرا (٣,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (د) عشرة محققين معاونين (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢٠ شهرا (١٠,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (هـ) أربعة محققين مساعدين (من الرتبة ف-١) لمدة ٤٨ شهرا (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (و) مساعد معني بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ز) موظفون يُعارون للوحدة المعنية بجرائم الحرب (من الرتبة ف-٢) للعمل لمدة ١٢ شهرا (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٣٥ - فستحتاج الشعبة في عام ٢٠١٥ إلى ملاك موظفين يبلغ عدده ١٦١ لإجراء أربع عمليات تحقيق ناشط وتوسع عمليات تحقيق ساكن، وعمليات تحقيق بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي، وللنهوض بأود ما لا يقل عن خمس محاكمات.

١ ٨٢٢,٨ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالموظفين

٢٣٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٧٧,٩ ألف يورو (٣٥,٥ في المئة).

السفر ٢٣٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٨٢,٩ ألف يورو (٤٠,٣ في المئة) لمهمات يقوم بها ممثلو شعبة التحقيق.

٢٣٨ - وتعزى هذه الزيادة إلى ما يلي:

(أ) زيادة في عدد المهمات التي يقوم بها المحققون تعزى إلى كون جميع وظائف المحققين مشغولة لكل السنة، بدلا من شغلها لجزء من السنة كما كانت عليه الحال في عام ٢٠١٤؛

(ب) عمليات التحقيق الجنائي العلمي المهيأ لها فيما يخص كل عملية تحقيق ناشط؛

(ج) زيادة - ناجمة عن زيادة في المهمات التحقيقية - في مهمات الدعم التي يقوم بها الخبراء المعنيون بالضحايا والموظفون المسؤولون عن التقييم التشغيلي بغية تحديد النهج فيما يخص استراتيجية التحقيق، بحيث لا يعرض الموظفون ولا الشهود ولا غيرهم من الأشخاص للخطر جراء الطريقة المتبعة في التحقيق.

٢٣٩ - ويواصل المكتب العمل على تقليل الزيادات المتصلة بالسفر عن طريق تكييف ترتيبات السفر بغية استدامة التوازن الأكثر فعالية بين تكاليف الرحلات الجوية وتكاليف بدل المعيشة اليومي. وتُحقق عن طريق تحسين النجاعة، من خلال تخطيط المهمات مقدّما وتدبر شؤون الشهود تدبرا ميدانيا فعلا بغية تقليص أثمان التذاكر وتقليص الأعباء الزائدة، مكاسب يرجح أن يقارب مبلغها ١٠٠,٠ ألف يورو. وقد أتاحت هذه الوفورات للشعبة أن تطلب ميزانية للسفر تبلغ ٣٣٢,٨ ألف يورو بدلا من متطلبها الذي فُكّر فيه في بادئ الأمر البالغ ١٤٤٠,٠ ألف يورو.

التنفقات التشغيلية العامة ٤٩٠,٠ ألف يورو

٢٤٠ - يخص بند الميزانية هذا التكاليف التي لا بد من أن يتكبدها الشهود الذين يحضرون لكي يُستجوبوا والتكاليف المتصلة بالواجب الواقع على عاتق المكتب بأن يعتني بالشهود (بما في ذلك العناية بهم في إطار عمليات التحقيق الناشط والمحاکمات والقضايا العالقة). ولا تُسدّد هذه التكاليف من المخصصات لوحدة الضحايا والشهود، لأنها تتأتى عن تفاعل بين مكتب المدعي العام والشهود (مثل تكاليف سفر الشاهد وسكنه عندما يأتي من أجل استجوابه)، أو تتصل بتدابير أمنية متدنية التكاليف/خفيفة الأثر.

٢٤١ - وينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠٥,٠ آلاف يورو (٧١,٩ في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى معاناة أن الاعتمادات التي خصّصت في عام ٢٠١٤ لتدبير شؤون الشهود الحاليين لم تكن كافية. ويضاف إلى ذلك أنه يلزم، بغية استيعاب الزيادة في عدد الشهود الجدد بسبب زيادة القدرة التحقيقية، تكبد بعض المصروفات من أجل ترقية وتحسين المعدات المستخدمة (مثل الهواتف وأزرار الإنذار)، التي توفر للأشخاص الذين يقع على عاتق المكتب واجب العناية بهم. وقد أُدرج ضمن المبلغ المطلوب في إطار الميزانية مبلغ مقداره ٢٠,٠ ألف يورو لحيازة صور ملتقطة بالسواتل. فاستخدام الصور الساتلية لأغراض تقديم الأدلة غدا يُطلب أكثر فأكثر. وقد أُدرج في الميزانية مبلغ مقداره ٥,٠ آلاف يورو لكل عملية تحقيق ناشط بغية الحصول على صور ملتقطة من قبل ومن بعد لمسرح عدد من الجرائم يبلغ متوسطه أربعة وصورتين إضافيتين تُستخدمان لتبيين وجود المقابر الجماعية ولأغراض الاشتغالية.



الجدول ٢٧: البرنامج ٢٣٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ (تَجْمَع أرقامها بين أرقام ميزانية البرنامج الفرعي ٢٣٢٠ وأرقام ميزانية البرنامج الفرعي ٢٣٣٠)

شعبة التحقق	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣			ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة			ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة			النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صناديق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ	
الموظفون من الفئة الفنية	٣٠٢,٧	٧٥٤١,٨	٧٨٤٤,٥	٣٠٣,٧	٧٥٤١,٨	٧٨٤٤,٥	٧٦٩٣,٦	٧٩٩٧,٣	١٥٢,٨	١,٩
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٣٠,٥	١٧٥٢,٨	١٨٨٣,٣	١٣٤,٩	١٧٥٢,٨	١٨٨٣,٣	١٣٥٧,١	١٤٩٢,٠	٣٩١,٣	٢٠,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤٣٣,٢	٩٤٨٥,٢	٩٤٣٣,٢	٤٣٨,٦	٩٢٩٤,٦	٩٧٢٧,٨	٩٠٥٠,٧	٩٤٨٩,٤	٢٣٨,٤	٢,٥
المساعدة المؤقتة العامة	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	٠	٠
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
العمل الإضافي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الخبراء الاستشاريون	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٠	٠
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	١٠٠٨,٣	٠	٠
تكاليف السفر	١١٥٧,٦	١١٥٧,٦	١١٥٧,٦	١١٥٧,٦	١١٥٧,٦	١١٥٧,٦	١١٥٧,٦	١١٥٧,٦	٠	٠
تكاليف الضيافة	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠	٠
تكاليف الخدمات التعاقدية	١٢٦,٤	١٢٦,٤	١٢٦,٤	١١٠,٠	١١٠,٠	١١٠,٠	١١٠,٠	١١٠,٠	٠	٠
تكاليف التدريب	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٠	٠
النفقات التشغيلية العامة	٣٨٠,٩	٣٨٠,٩	٣٨٠,٩	٣٨٠,٩	٣٨٠,٩	٣٨٠,٩	٣٨٠,٩	٣٨٠,٩	٠	٠
اللوازم والمواد	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠	٠
الأثاث والمعدات	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠	٠
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١٦٦٧,٧	١٦٦٧,٧	١٦٦٧,٧	١٦٦٧,٧	١٦٦٧,٧	١٦٦٧,٧	١٦٦٧,٧	١٦٦٧,٧	٠	٠
المجموع	٤٣٣,٥	١١٧٢٨,٧	١١٧٢٨,٧	٤٣٨,٦	٩٢٩٤,٦	٩٧٢٧,٨	٩٠٥٠,٧	٩٤٨٩,٤	٢٣٨,٤	٢,٥
تكاليف الصيانة المؤقتة	١٣,٩	٤٠٥,٤	٤١٩,٣	١٣,٩	٤٠٥,٤	٤١٩,٣	١٣,٩	٤٠٥,٤	٧٢,٤	٠,٣

الجدول ٢٨: البرنامج ٢٣٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

شعبة التحقق	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	موظفي الفئة الفنية وما فوقها		موظفي فئة الخدمات العامة	
													١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٢	٢	٢	٤
الملاك المتصل بالحالات القائمة	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٦	٢٨	٣١	٧	٣	٧٥	٣٠	٣٠	١٠٥
المجموع الفرعي	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٧	٣٩	٤٢	٨	٤	٧٧	٣٢	٣٢	١٠٩
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٧٧	٣٢	٣٢	١٠٩
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/الخوالة	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٦	٢٨	٣١	٧	٣	٧٥	٣٠	٣٠	١٠٥
المجموع الفرعي	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٧	٣٩	٤٢	٨	٤	٧٧	٣٢	٣٢	١٠٩
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٧٧	٣٢	٣٢	١٠٩
الملاك المتصل بالحالات	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٦	٢٨	٣١	٧	٣	٧٧	٣٢	٣٢	١٠٩
المجموع الفرعي	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٧	٣٩	٤٢	٨	٤	٧٧	٣٢	٣٢	١٠٩
المجموع	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٧	٣٩	٤٢	٨	٤	٧٧	٣٢	٣٢	١٠٩

## ٤ - البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الملاحقة

## مقدمة

٢٤٢ - تتألف شعبة الملاحقة من قسم الملاحقة وقسم الاستئناف. وتؤدي هذه الشعبة دورا محوريا في اضطلاع المحكمة بمهمتها الأساسية، ألا وهي تنفيذ عمليات تحقيق وإجراءات جنائية سريعة وفعالة وعادلة وفقا لنظام روما الأساسي. إنها تتولى المسؤولية عن إسداء الإرشادات القانونية إلى المحققين والترافع في القضايا التي تنظر فيها دوائر ثلاث الشعب القضائية في المحكمة جميعا، وتُعد جميع العرائض الكتابية التي تقدّم إلى الدوائر وتشارك في أنشطة التحقيق وأنشطة تحضير القضايا في نطاق الأفرقة المشتركة. كما يُعهد إلى القانونيين الرئيسيين المعنيين بالحاكمات ضمن قسم الملاحقة بمهمة قيادة الأفرقة المتكاملة وإسداء الإرشاد العام بشأن التحقيق في القضايا، وقيادة الأفرقة المعنية بالحاكمات أمام دوائر المحكمة. ويتولى قسم الاستئناف، الذي يقوده المحامي الرئيسي المعني بدعاوى الاستئناف، التقاضي في دعاوى الاستئناف التمهيدي ودعاوى الاستئناف النهائي أمام دائرة الاستئناف، ويسدي المشورة القانونية إلى الأفرقة العاملة في قسم الملاحقة.

١٠ ٩٣٩,٢ ألف يورو

## موارد الميزانية

٢٤٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢ ٨١٦,٢ ألف يورو (٣٤,٧ في المئة).

٢٤٤ - وتتميز أنشطة شعبة الملاحقة بأنها تستعين بمهنيين مختصين في مجال القانون الجنائي الدولي. وبالتالي فإن معظم ميزانيتها يتركز على بند الموارد من الموظفين.

٢٤٥ - ورشما تنفذ عملية تحويل الوظائف، سيتعين سد جميع المتطلبات من الموظفين اللازمة لتدبير أمر الطلب المتزايد على المكتب، وعلى هذه الشعبة بصورة خاصة، من خلال طلب اعتمادات إضافية للمساعدة المؤقتة العامة.

٢٤٦ - وتحتاج هذه الشعبة إلى موارد إضافية غير متصلة بالموظفين دعما لأنشطتها. ويوفر معظم الخدمات المعنية، ضمن المكتب، في إطار البرنامجين الفرعيين ٢١١٠ و ٢١٢٠ (ويهيأ لها في ميزانيتها). بيد أنه يلزم تخصيص مبلغ محدد لسد تكاليف السفر، وهو مطلوب في إطار ميزانية شعبة الملاحقة.

١٠ ٦٨٩,٦ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٢٤٧ - تضم الشعبة حاليا ٧٨ موظفا: ٤٦ وظيفة ثابتة و ٣٢ وظيفة مشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٤٨ - إن كل عملية تحقيق ناشط تستلزم ملاكا من ستة قانونيين، ومنظما للملف، ومساعد معنيا بالدعم في المرحلة الابتدائية (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويتولى رئاسة الفريق قانوني رئيسي متمرس في مجال المحاكمات. ويقوم القانوني الرئيسي المختص في مجال المحاكمات والفريق القانوني بإسداء التوجيه القانوني والاستراتيجي من أجل التحقيق، وتحليل الأدلة، وبوضع الأساس النظري للقضية، وبالمشاركة في الأنشطة التحقيقية وبما فيها المقابلات التي تُجرى بموجب المادة (٢)٥٥ من نظام روما الأساسي، والتحضير لكشف المعلومات والوثائق، وإعداد مشاريع الوثائق ذات الصلة. ويتولى منظم الملف والمساعد المعني بالدعم في المرحلة الابتدائية (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) إدارة الأدلة والمعلومات والمرافعات، ومساندة القانونيين في مهامهم.

٢٤٩ - وتستلزم كل من القضايا التي اثنقل فيها من مرحلة الاتهام إلى المرحلة التمهيدية أو المرحلة الابتدائية ملاكا من ثمانية قانونيين، ومنظم للملف، ومساعد قانوني (مراجع)، ومساعد معني بالدعم في مجال المحاكمات، يترأسه قانوني رئيسي متمرس مختص في مجال المحاكمات. وسيقوم القانونيون بتنظيم القضية وإعدادها خلال المرحلتين التمهيدية والابتدائية، وستدبرون شؤون الشهود، وسيسدون الإرشادات

فيما يخص التحقيق الإضافي، وسيتدبرون أمر الكشف عن المعلومات والمواد، وسيعدون جميع المرافعات أمام الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية، وسيشاركون في الجلسات، وسيقومون بالأعمال اللازمة خلال جلسة اعتماد التهم وخلال المحاكمة. وسيتولى منظم الملف والمساعد المعني بالدعم في مجال المحاكمات إدارة الأدلة والمعلومات والمرافعات، وسيساندان جميع القانونيين في مهامهم.

٢٥٠ - ولئن أمكن أن تشهد عمليات التحقيق وعمليات الملاحقة تباينا متأتيا عن درجة التعقيد الذي تتسم به القضية وعدد المشتبه بهم أو المتهمين في إطارها فإن تكوين ملاك الموظفين المبين أعلاه مناسب في معظم القضايا التي تتناولها المحكمة حاليا. وستتيح ممارسة قدر من المرونة بعض التعديلات في تكوين الأفرقة: بزيادة قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأوسع والأعقد زيادة طفيفة وبتقليص قد الأفرقة المعنية بالقضايا الأقل تعقيدا.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة  
٢٥١ - لا تُطلب أية وظائف ثابتة إضافية.

٢٥٢ - ويقود الشعبة نائب المدعي العامة المعني بالملاحقة (من رتبة أمين عام مساعد)، ويتولى إدارتها مديرها (من الرتبة مد-١). ويشرف منسق الملاحقة (من الرتبة ف-٥) على الاستعانة الفعالة بالموارد وعلى توحيد نسق أعمال تحضير القضايا وإيداع الوثائق. كما تضم الشعبة مساعدا شخصيا (من الرتبة خ ع-رأ) ومساعدين إداريين (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٥٣ - ويضم قسم الملاحقة أربعة قانونيين رئيسيين معنيين بالمحاكمات (من الرتبة ف-٥)، وتسعة قانونيين معنيين بالمحاكمات (من الرتبة ف-٤)<sup>٤١</sup>، وثلاثة قانونيين معنيين بالمحاكمات (من الرتبة ف-٣)، وموظفا قانونيا (من الرتبة ف-٣)، وستة قانونيين معاونين معنيين بالمحاكمات (من الرتبة ف-٢)، وقانونيا مساعدا معنيا بالمحاكمات (من الرتبة ف-١)، وأربعة منظمين للملفات (من الرتبة ف-١)، وخمسة مساعدين معنيين بدعم المحاكمات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدا قانونيا (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٥٤ - ويضم قسم الاستئناف محاميا رئيسيا معنيا بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٥)، يتولى تدبير وتنسيق جميع ملفات الاستئناف وحججه؛ ومحاميا معنيا بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٤)؛ ومحامين معنيين بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٣)، وقانونيا معاوننا معنيا بالمحاكمات (من الرتبة ف-٢)؛ ومنظما للملفات (من الرتبة ف-١). إن هذه الوظائف ضرورية لتناول جميع طلبات الإذن بالاستئناف، وجميع دعاوى الاستئناف التمهيدية، وجميع دعاوى الاستئناف النهائي، وإسداء الإرشاد القانوني لأفرقة التحقيق والأفرقة المعنية بالمحاكمات ضمن الشعبة.

المساعدة المؤقتة العامة  
٢٥٥ - لقد طُلبت زيادة في الموارد المؤقتة في نطاق المساعدة المؤقتة العامة لتمكين شعبة الملاحقة من الاضطلاع على نحو فعال بالأنشطة المهيأة لها في الافتراضات المتعلقة بالميزانية. وكان بعض الموارد المعنية قد طُلب في الإخطارات بالاستعانة بصندوق الطوارئ فيما يخص الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٠ من النظام الأساسي وذلك فيما يتصل بقضايا في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في كينيا.

٢٥٦ - وتتوزع الموارد المطلوبة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لعام ٢٠١٥ التوزع التالي:

٤١ يشمل هذا الرقم وظيفتين (وظيفة محقق رئيسي ووظيفة رئيس فريق) حولنا إلى هذا البرنامج من شعبة التحقيق، أي ضمن نفس البرنامج الرئيسي. وشاغلا هاتين الوظيفتين هما قانونيان يوديان واجباتهما ضمن شعبة الملاحقة. ويعمل مكتب المدعي العام حالياً على تحويل نقلهما المؤقت إلى نقل دائم.

- (أ) أربعة قانونيين رئيسيين معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٥) لمدة ٤٨ شهرا (٤,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ب) خمسة قانونيين معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٤) لمدة ٦٠ شهرا (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ج) محاميان معينان بدعاوى الاستئناف (من الرتبة ف-٤) لمدة ٢٤ شهرا (٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (د) أحد عشر قانونيا معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٣٢ شهرا (١١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (هـ) قانوني معني بالإجراءات الابتدائية (محام معني بدعاوى الاستئناف) (من الرتبة ف-٣) لمدة ١٢ شهرا (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (و) خمسة قانونيين معاونين معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-٢) لمدة ٦٠ شهرا (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ز) تسعة قانونيين مساعدين معينين بالإجراءات الابتدائية (من الرتبة ف-١) لمدة ١٠٨ شهور (٩,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ح) أربعة منظمين للملفات (من الرتبة ف-١) لمدة ٤٨ شهرا (٤,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ط) اثنا عشر مساعدا قانونيا (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٤٤ شهرا (١٢,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)؛
- (ي) مساعد شخصي لنائب المدعية العامة (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهرا (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٤٩,٦ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالموظفين

٢٥٧ - تشهد الموارد غير المتصلة بالموظفين الخاصة بشعبة الملاحقة زيادة واحدة تتأتى عن تكاليف السفر. وترتبط النفقات المعنية بزيادة الأنشطة في مجال المهمات المتأتمية عن تنفيذ استراتيجية المكتب الجديدة.

٢٤٩,٦ ألف يورو

السفر

٢٥٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٧,١ ألف يورو (٢٣,٢ في المئة)، للتهيئة لمزيد من المهمات التي يقوم بها نائب المدعي العامة، في ممارسته وظائفه التمثيلية الرامية إلى توسيع نطاق الإحاطة بأنشطة المكتب والتعاون معه، والتي تقوم بها الأفرقة المشتركة دعما لعمليات التحقيق.

## الجدول ٢٩: البرنامج ٢٤٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

شعبة الملاحظة	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣		ميزانية عام ٢٠١٤ المتعمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		النمو في موارد عام ٢٠١٥		النسبة المئوية
	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المبلغ	بالقياس إلى عام ٢٠١٤	
الموظفون من الفئة الفنية	٤٥٤٥,٨	٣٥٩٣,٦	٨٢٥,٥	٣٤٨٣,٦	٨٢٤,٥	٣٥٢٧,٧	٤٣,٢	١,٠	
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٤٥٤٥,٨	٣٥٩٣,٦	١٣٠,٥	٤٥٦,٩	١٣٤,٩	٤٧٢,٢	١٩,٨	٣,٤	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤٥٤٥,٨	٣٥٩٣,٦	٩٥٦,٠	٣٩٤٠,٥	٩٥٩,٥	٤٠٠٠,٠	٦٢,٩	١,٣	
المساعدة المؤقتة العامة	١٤٩٥,٨	١٥٠٥,٦	١٧٩٩,٠	٣٠٢٤,٠	٢٥٢,٩	٥٤٧٧,٣	٢٧٠٦,٢	٨٩,٥	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات									
العمل الإضافي									
الخبراء الاستشاريون									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١٤٩٥,٨	١٥٠٥,٦	١٧٩٩,٠	٣٠٢٤,٠	٢٥٢,٩	٥٤٧٧,٣	٢٧٠٦,٢	٨٩,٥	
السفر	١٦,٨	٢١١,٨	٢٢٨,٦	١٣,٣	٢٠٢,٥	٢٢٦,٣	٤٧,١	٢٣,٢	
الضيافة									
الخدمات التعاقدية	٦٥,٩	٦٥,٩	٦٥,٩						
التدريب									
النفقات التشغيلية العامة	٠,٦	٠,٦	٠,٦						
اللوازم والمواد									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	١٦٨,٣	٢٦٣,٣	٢٩٥,١	١٦,٨	٢٠٢,٥	٢٢٦,٣	٤٧,١	٢٣,٢	
<b>المجموع</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	<b>١٠٥٧,٤</b>	
تكاليف الصيانة الموزعة	١٦,٧	١٥٤,٤	١٧١,١	٣١,٧	٤٣,٥	٧٥,٢	٢٨,٥	٣٨,٠	

## الجدول ٣٠: البرنامج ٢٤٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

شعبة الملاحظة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥														
			م-١	م-٢	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مجموع	موظفي الفئة الفنية وما فوقها	موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين				
الملاك الأساسي	١																
الملاك المتصل بالحالات																	
المجموع الفرعي	١																
الملاك الأساسي																	
الملاك المتصل بالحالات																	
المجموع الفرعي																	
الملاك الأساسي																	
الملاك المتصل بالحالات																	
المجموع الفرعي																	
<b>المجموع</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>	<b>١</b>

## جيم - البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

### الخلاصة

٢٥٩ - تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة مبلغا مقداره ٦٦,٢٦ مليون يورو، ينطوي على انخفاض مقداره ٣٥,٧ ألف يورو (٠,١ في المئة) بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٦٦,٢٩ مليون يورو. أما مقدار الدعم المطلوب من قلم المحكمة فقد ازداد بحذ ذاته زيادة كبيرة بناء على افتراضات الميزانية وعلى طلبات الخدمات فيما يخص عام ٢٠١٥، ولا سيّما في مجال العمليات الميدانية وفي مجال حماية الشهود وفي مجال الاحتجاز. بيد أن قلم المحكمة تمكّن، بفضل تخصيص الموارد بعناية، وإعادة توزيعها، وإعادة تحديد الأولويات على صعيدها، من استيعاب الزيادة في الموارد اللازمة، واستيعاب زيادة ضمنية في تكاليف الموظفين، وذلك دون الإضرار بجودة خدمته ولا بنجاحاتها. ولولا الزيادة الكبيرة في افتراضات الميزانية وفي طلبات الخدمات لتوصل قلم المحكمة إلى تحقيق وفورات تبلغ زهاء ٣ ملايين يورو. وتمثل الميزانية المقترحة لقلم المحكمة الحد الأدنى اللازم للتكفل باضطراره بوظائفه الأساسية. وينشد قلم المحكمة من الجمعية استمرار اتاحتها المرونة له، ضمن حدود المقدار الإجمالي للميزانية، للتكفل بتنفيذ التغييرات البنوية المعتمز إجراؤها من أجل جعل قلم المحكمة أجمع وأنسب للغرض منه.

### المقدمة

٢٦٠ - يتأس قلم المحكمة رئيسه، الذي يُعتبر المسؤول الإداري الرئيسي في المحكمة، ويُعتبر قلم المحكمة الجهاز المسؤول فيها عن الجوانب غير القضائية لتسيير شؤون المحكمة وتقديم الخدمات إليها.

٢٦١ - إن قلم المحكمة منظم حاليا في شعبتين، هما شعبة الخدمات الإدارية المشتركة وشعبة خدمات المحكمة، بالإضافة إلى عدد محدود من الأقسام والمكاتب التابعة مباشرة لمكتب رئيس القلم. وهذه الأقسام هي قسم خدمات المشورة القانونية، وقسم الأمن والسلامة، وقسم الإعلام والوثائق. ويساند ديوان رئيس قلم المحكمة هذا الرئيس في الاضطلاع بمهامه. ولئن كان مكتب المراجعة الداخلية مكتبا مستقلا من الناحية الوظيفية فإنه قائم ضمن بنية قلم المحكمة وذلك لأغراض التسيير والإدارة. وعلى نحو مماثل يشرف قلم المحكمة إداريا أيضا على كل من أمانة جمعية الدول الأطراف، وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، ومكتب رئيس مشروع المباني الدائمة، وآلية الرقابة المستقلة.

٢٦٢ - وفي إطار مشروع المراجعة المسمى *ReVision* يُجري قلم المحكمة مراجعة كبرى لعمله تشمل جميع المجالات المدرجة ضمن نطاق مسؤولية رئيسه. وتشتمل هذه العملية على مراجعة أمور منها بنية قلم المحكمة، والأدوار التي يؤديها والمسؤوليات المنوطة به، والسيورورات المطبقة فيه، وأنساق تسلسل أعماله، ونظمه التدبيرية، وإطاره التنظيمي، وجو العمل فيه. وتتمثل الأهداف المنشودة من مشروع المراجعة المسمى *ReVision* في ترشيد التصميم التنظيمي لقلم المحكمة، وأدائه، وقيادته الاستراتيجية؛ وفي تحسين التواصل والتنسيق الداخليين؛ وفي تعزيز بيئة العمل الإيجابي للعاملين فيه. ويُتوخى أن لا يقتصر أثر هذه التدابير في نهاية المطاف على جعل قلم المحكمة قلما يعمل بفاعلية عالية بل أن يتعدى ذلك إلى جعله بأجمعه أكثر نجاعة من حيث التكاليف.

٢٦٣ - إن توفير خدمات المحكمة يمثل واحدا من الأدوار المحورية التي يضطلع بها قلم المحكمة. فهو يقدم، بصفته جهة محايدة لتوفير الخدمات، الدعم للإجراءات القضائية من خلال أمور منها إدارة المحكمة، ودعم الضحايا والشهود وحمائهم، وتيسير مشاركة الضحايا في الإجراءات، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، وإدارة مرافق الاحتجاز. فاحتياجات قلم المحكمة المالية في هذه المجالات تتحدد مباشرة بالتطورات القضائية والتطورات على صعيد الملاحقة.

٢٦٤ - كما إن قلم المحكمة يوفر الخدمات الإدارية لثلاثة أجهزة المحكمة الأخرى - ألا وهي هيئة الرئاسة، والدوائر، ومكتب المدعي العام - وسائر البرامج الرئيسية، في مجالات من قبيل الموارد البشرية، والميزنة، والشؤون المالية، والشراء، وإدارة المرافق، والسفر، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات. فاحتياجات قلم المحكمة المالية ستوقف كذلك على احتياجات الأجهزة الثلاثة التي يوفر الخدمات لها.

٢٦٥ - أما المجموعة الرئيسية الثالثة من المسؤوليات التي يضطلع بها قلم المحكمة فتتصل بالعلاقات الخارجية، والتعاون، والأنشطة الميدانية. ويشمل ذلك السهر على التعاون القضائي الكافي مع الدول بشأن طائفة من طلبات المحكمة، وإبرام شتى اتفاقات التعاون مع الدول، مثل الاتفاقات بشأن نقل الشهود، وتزويد الجمهور العام بالمعلومات بشأن التطورات القضائية وسائر التطورات التي تشهدها المحكمة، والاضطلاع بأنشطة توعوية لدى الجماعات المتضررة بالجرائم المدرجة ضمن نطاق اختصاص المحكمة. ولئن كانت التكاليف المرتبطة بهذه الأنشطة ستحدد أيضا بالمستجدات القضائية فإنها ستوقف جزئيا على عوامل خارجية تتجاوز نطاق سيطرة المحكمة، منها مستوى تعاون الدول مع المحكمة.

٢٦٦ - وعلى غرار السنوات السابقة استمر تزايد عبء العمل الواقع على عاتق المحكمة، وغدت الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة أكثر منها في أي وقت مضى. ولما كان قد تعيّن على قلم المحكمة أن ينهض بأود الأنشطة المزیدة على هذا النحو دون زيادة هامة في ميزانيته في السنة الماضية فقد أتى ذلك قيودا على خطط قلم المحكمة فيما يخص ميزانية السنة التالية. كما إن تكاليف الموظفين تشتمل على زيادات ضمنية، وذلك رئيسيا بسبب تطبيق المحكمة للنظام الموحد للأمم المتحدة.

٢٦٧ - بيد أن قلم المحكمة وإدارته العليا يدركان دقيق الإدراك الوضع المالي البالغ الصعوبة الذي تواجهه دول أطراف كثيرة إن لم تكن تواجهه معظم هذه الدول. ولئن كانت نجاعة التكاليف هدفا جوهريا لكل منظمة عمومية فإن تقليص تكاليف قلم المحكمة الاشتغالية دون الإضرار بجودة خدماته ولا بنجاعته مثل الأولوية العليا لديه.

٢٦٨ - بيد أنه يجب التشديد على أن تطبيق هذا المبدأ تسيّ بفضل ما حقّق من مكاسب من خلال تحسين النجاعة وتخصيص الموارد بعناية وإعادة توزيعها وإعادة تحديد الأولويات على صعيد استخدامها في شتى الأقسام المختلفة لقلم المحكمة، وبفضل المزيد من الوفورات المقدّر أنها ستحقّق في المستقبل. ومن هذا الوجه يمكن القول إن الميزانية المقترحة لا تستند إلى ما تم تحقيقه فحسب بل أيضا إلى ما يتعهد رئيس قلم المحكمة بتحقيقه في الأشهر القادمة. فمن شأن أي تخفيضات إضافية في ميزانية قلم المحكمة أن تقوّض وظائفه الأساسية وجهوده المخلصة القصوى الرامية إلى قصر احتياجاته المالية على الحد الأدنى اللازم فقط. إن قلم المحكمة، بالتزامه التام بهذا النهج الصارم، يأمل أن يحظى بدعم الدول الأطراف الكامل الذي لا لبس فيه لميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٥.

٢٦٩ - وتنطوي ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة على تخفيضات كبيرة في الموارد المخصّصة لمعظم أقسامه بالقياس إلى مقاديرها لعام ٢٠١٤. ولئن كانت هناك حالات استثنائية قليلة اقترحت فيها زيادات فإن الزيادات المعنية قد استوعبت بفضل المكتسبات المتأتية عن الوفورات وتحسينات النجاعة في شتى وحدات هذا الجهاز. ومن هذا الباب تم بفضل إعادة تحديد صارمة للأولويات على صعيد استخدام الموارد استيعاب زيادة يجاوز مقدارها ٣ ملايين يورو، تلزم لتوفير المقدار الأساسي من الخدمات والدعم، ولا سيّما فيما يخص العمليات الميدانية وحماية الشهود ومساندتهم. وبعبارة أخرى، لو بقيت احتياجات المحكمة التشغيلية على مستواها في عام ٢٠١٤ لتمكن قلم المحكمة من تقديم ميزانية مقترحة لعام ٢٠١٥ تنطوي على تخفيضات كبيرة.

٢٧٠ - وبالنظر إلى أن مشروع قلم المحكمة للمراجعة المسمى ReVision يشهد تقدما على طريق بلوغ مراحلها التالية فإن رئيس قلم المحكمة يطلب إلى الجمعية استمرار إتاحتها المرونة له، ضمن حدود المقدار

الإجمالي للميزانية، للتكفل بتنفيذ التغييرات البنوية المعتمَر إجراؤها من أجل جعل قلم المحكمة أنجع وأنسب للغرض منه. وفي هذا الصدد يُتوقع أن يتم، قبل انعقاد الدورة التالية للجنة الميزانية والمالية، تقديم تكملة للميزانية المقترحة تحسّد نتائج التصميم التنظيمي المحسّن الرفيع المستوى الجديد لقلم المحكمة. بيد أنه لن يكون من شأن هذه التكملة إلا تجسيد التغيير في البنية التنظيمية الرفيعة المستوى لقلم المحكمة. ولا يُتوقع أن يكون لها أثر مالي كبير على ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة.

٢٧١ - لقد تلقى قلم المحكمة في أيار/مايو ٢٠١٤ تحويلاً لمبلغ مقداره ٩٨٢,٢٥ ٠٦٧ يورو من دولة طرف كانت قد نقدت طلب حجز لحساب مصرفي يحوزه السيد جان-بيير بمبا غومبو. وكما قررتَه الدائرة الابتدائية الثالثة وهيئة الرئاسة، يجب استعمال هذا المبلغ لتعويض الأموال التي سُلفت للسيد بمبا سدا لتكاليف الدفاع عنه. لكن رئيس القلم يطلب، بدلا من رد هذا المبلغ إلى الدول الأطراف بمثابة أموال فائضة، أن تنشئ الجمعية صندوقاً خاصاً بمبلغ مقداره ٩٨٢,٢٥ ٠٦٧ يورو، بموّل استثناءً من الإيرادات الناتجة عن تسديد دين السيد بمبا، وأن تأذن الجمعية للمحكمة باستخدام موجودات هذا الحساب الخاص لتمويل تسليف ما يَشُد تكاليف المساعدة القانونية للدفاع عن السيد بمبا في القضيتين اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتبقى جميع الأموال المسلّفة من الحساب الخاص خاضعة للتعويض من جانب السيد بمبا، وستظل المحكمة لهذه الغاية تنشُد تعاون الدول الأطراف لتحديد أصول السيد بمبا وحجزها ونقلها. فإذا حدث أن لم توافق الجمعية على هذا المقترح فسيتوجب أن تُزاد ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة زيادة مقدارها ٥٧٣,٨ ألف يورو. ويرد المزيد من المعلومات في هذا الشأن في المرفقين الأول والثامن.

٢٧٢ - وسيستمر رئيس قلم المحكمة على النظر في سبل التوصل إلى المزيد من عمليات إعادة تخصيص الموارد وإيجاد المزيد من أشكال العمل التآزري وتحقيق المزيد من الوفورات عن طريق تحسين النجاعة. وبالإضافة إلى ذلك سيواصل بذل الجهود مع مكتب المدعي العام وغيره من البرامج الرئيسية بغية التوصل إلى تنسيق وسيروراتٍ فيما بين الأجهزة يكونان أفضل وأجمع، وإيجاد أشكال إضافية من العمل التآزري. وسيظل قلم المحكمة يقود العملية الشاملة بنطاقها لكل وحدات المحكمة الرامية إلى تحسين سيرورات عمل المحكمة، وتحديد درجات أولوية أنشطتها والخدمات التي تقدمها والوفورات التي تحققها في التكاليف، ماضياً بذلك في الإسهام في تحقيق غاية المحكمة الاستراتيجية المتمثلة في تسيير الشؤون الإدارية على نحو فعال جيد التخطيط وناجح بالقياس إلى تكاليفه. فالنجاعة بالقياس إلى التكاليف هي عند قلم المحكمة الشاغل اليومي والمبتغى النهائي المسعي إلى تحقيقه في الأمد الطويل.

٢٧٣ - لقد انتُقيت الأهداف التالية ذات الأولوية من الخطة الاستراتيجية للمحكمة على أساس تقابلها مع الأولويات الاستراتيجية لقلم المحكمة. وقد تم تمييز مشروع المراجعة المسمى ReVision، والعمليات الميدانية، والإدارة التنفيذية لقلم المحكمة، والتواصل، والانتقال إلى المباني الدائمة، باعتبارها أهم المجالات المراد أن تنصّب عليها الإدارة. أما الأهداف ذات الأولوية فيما يخص التعاون والدعم فهي إبرام اتفاقات بشأن نقل الضحايا والشهود واتفاقات بشأن الإفراج المؤقت، والتعاون فيما يخص حماية الشهود، والتعاون الناجع والفعال مع أهم الدول والهيئات الإقليمية.

### الأهداف: قلم المحكمة

١-٢ إعادة تدارس بنية المحكمة وملاك موظفيها ومواردها، وتكييف ذلك في ضوء الخبرة العملية، نحوها بنجاعة عمل المحكمة وفعاليته وسهرا على قدرتها على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها.



٢-١-٢ إدارة الموارد على نحو فعال، وتمييز وإعمال تدابير تحسين النجاعة الأخرى الممكن الأخذ بها مع تركيز خاص على الأنشطة الميدانية دعماً لتحسين التنسيق وسهراً على زيادة أثر عمل المحكمة في بلدان الحالات.

٣-١-٢ تعزيز الإدارة التنفيذية لقلم المحكمة.

٤-١-٢ تحسين التواصل فيما بين الأجهزة وضمن الأجهزة.

١-٣-٣ القيام منهجياً باسترعاء العناية إلى الالتزامات المتصلة بالتعاون في الأنشطة في مجال العلاقات الخارجية.

١-٤-٣ إبرام اتفاقات بشأن نقل الأشخاص إلى بلدان أخرى (بما في ذلك الاتفاقات التي لا ترتب عليها تكاليف) واتفاقات بشأن الإفراج المؤقت/الثبوت، وذلك على سبيل الأولوية مع الدول القريبة نسبياً من الناحية الجغرافية من الدول التي ينحدر منها الشهود والمتهمون.

٢-٤-٣ رفع مستوى التعاون الخارجي النطاق والتعاون الداخلي النطاق فيما يتعلق بحماية الشهود.

١-٧-٢ تقديم مساهمة آتية في حينها وتتسم بالجودة العالية ومهتمة بالنجاعة (المباني الدائمة).

٢-٧-٢ تنظيم الانتقال السلس من المباني القديمة إلى المباني الجديدة.

### الجدول ٣١: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٥

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٥
<b>الهدف ١-١-٢</b>		
١- تعزيز مشروع المراجعة التي يجريها قلم المحكمة المسمى ReVision بحلول	الحال التي يؤول إليها هذا المشروع في أواسط عام ٢٠١٥	تسليم التقرير النهائي عن المراجعة المسماة ReVision في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٥
<b>الهدف ٢-١-٢</b>		
١- إضفاء الطابع اللامركزي على الأنشطة بنقلها من المقر إلى المكاتب الميدانية بغية تحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة والمزيد من التنسيق	ربط ذلك بمشروع المراجعة المسمى ReVision	إيجاز معظم العمل المعني بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٥
٢- تعزيز دليل قسم العمليات الميدانية، وتحديث سيرورات تخطيط المهمات، واستراتيجية الخروج، ونموذج الوحدات الميدانية، وتوحيد نموذج إنشاء المكاتب الميدانية الجديدة	الحال التي يكون قد آل إليها إعداد دليل قسم العمليات الميدانية، مع نموذج الوحدات الميدانية المتكاملة ونموذج إنشاء المكاتب الميدانية الجديدة	تعزيز دليل قسم العمليات الميدانية
٣- إنشاء وحدة ميدانية في باماكو بمالي	التعاون مع السلطات في مالي	إيجاز إنشاء وحدة ميدانية مناسبة
<b>الهدف ٣-١-٢</b>		
١- تعزيز المساءلة من خلال تحويل الصلاحيات وتفويضها إلى الشعب	تواتر اجتماعات مديري شعب قلم المحكمة ورؤساء الأقسام التابعة لها	عقد اجتماعات أسبوعية
٢- تعزيز التشارك في أمكنة العمل والوثائق وقواعد البيانات بالاستعانة ببرمجيات Sharepoint	عدد أماكن العمل المستخدمة في مجموعة البرمجيات Sharepoint	استخدام ٣٠ مكاناً جديداً من أمكنة العمل المعنية وزيارتها بانتظام (لشئ الأقسام)
<b>الهدف ٤-١-٢</b>		
١- دعم مكتب المدعي العام في تنفيذ خطة التوظيف لعام ٢٠١٤	عقد اجتماعين كل أسبوع مع مكتب المدعي العام لتنسيق أنشطة الحشد ذات الصلة ومتابعتها: تحديد احتياجات مكتب المدعي العام والسبل المستمرة/المحسنّة/المعدّلة إلى تقديم الدعم اللازم	تقييم المؤشرات النهائية لتحقيق النتائج والمرامي المحددة فيما يخص عام ٢٠١٤/٢٠١٥
	بحث حالات التوظيف المعقدة وتحديد آجال البت في شأن السبيل إلى المضي قدماً	إصدار وثيقه بـ"العبر المستخلصة" من أجل الحالات المماثلة التي قد تقوم في المستقبل
<b>الهدف ١-٣-٣</b>		
١- تحسين قنوات التواصل مع أهم الدول والهيئات الإقليمية من أجل المزيد من التعاون الناجع والفعال	عدد جهات التنسيق في بلدان الحالات وغيرها من الدول الهامة؛ عدد جهات التنسيق في المنظمات الدولية	وجود شبكة فعالة من جهات التنسيق في جميع بلدان الحالات وفي أهم البلدان المشاركة في التعاون؛ وجود جهات تنسيق في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
<b>الهدف ١-٤-٣</b>		
١- إبرام اتفاقات جديدة	عدد الاتفاقات الجديدة المبرمة	ثلاثة اتفاقات بشأن نقل الأشخاص، واتفاق بشأن الإفراج المؤقت، واتفاق بشأن الإفراج عن الأشخاص
٢- التقدم في المفاوضات مع الدول الأطراف وغيرها من الدول التي قد تكون شريكة	الحال التي تكون المفاوضات المعنية قد آلت إليها	إجراء مفاوضات نشطة مع جميع الشركاء المحتملين
٣- رفد ما تبذره المحكمة من جهود عالمية النطاق لتعزيز التعاون مع الدول الأطراف بالموارد والخبرة القانونية	حالات الموارد والخبرة القانونية المعيّنين وتخصيصها	توفر موارد في مجال الخبرة القانونية وجهوزيتها لتفاديها عند الطلب

التائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٥
<b>الهدف ٣-٤-٢</b>		
١- تهذيب الاستراتيجية الخاصة بالدول المراد مفاحتها من أجل التعاون المختص - تحسين العلاقات مع الادعاء ومع الدفاع في مجال التعاون	• عدد البلدان التي يتم تمييزها باعتبارها يمكن أن تكون شريكة في التعاون المختص؛ التشارك مع الادعاء والدفاع في تناول طلبات التعاون عند الاقتضاء	• وجود شبكة فعالة من شركاء التعاون المختص؛ السرعة والنجاحة في تناول الطلبات التي تستلزم تنسيقاً مع الادعاء والدفاع
<b>الهدف ٢-٧-١</b>		
١- كون المباني الدائمة هي الأنسب لاحتياجات المحكمة	• عدد المسائل المثارة مع لجنة الرقابة بشأن مدى مناسبة المباني الدائمة	• ما لا يزيد عن خمس مسائل طفيفة
<b>الهدف ٢-٧-٢</b>		
١- تقليل الوقت الضائع خلال الانتقال ٢- تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى النجاح في إنجاز عملية الانتقال تنفيذاً فعالاً وناجحاً ٣- السهر على الاستفادة من عملية الانتقال باعتبارها فرصة لتحسين سيرورات العمل وتبسيطها	• الزمن (عدد الأيام) الفاصل بين يوم الانتقال المقرّر واليوم الذي يبدأ فيه العمل في المقر الجديد فعلاً (لكل قسم) • تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعنية • عدد سيرورات العمل التي يتحقق تحسينها أو تبسيطها من خلال الانتقال	• ما لا يزيد عن ٢٠ يوماً لكل قسم • ما لا يزيد عن خمسة مجالات يظل من اللازم وضع استراتيجيات أو سياسات جديدة فيما يخصها

الجدول ٣٢: البرنامج الرئيسي الثالث: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

المورد في موازنه عام ٢٠١٥ ٢٠١٤		موازنه عام ٢٠١٥ المقترحه (بالآلاف اليورو)		موازنه عام ٢٠١٤ المعتمده (بالآلاف اليورو)		مصرفات ميزانيه عام ٢٠١٣ (بالآلاف اليورو)		البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمه	
النسبه المئويه	المبلغ	الميزانيه المتصله	الميزانيه الاساسيه	الميزانيه المتصله	الميزانيه الاساسيه	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانيه المتصله	الميزانيه الاساسيه
٠,٤	٨٠,٢	٢٠ ٥٣٨,٣	٨ ٤٢٦,٨	١٢ ١١١,٦	٢٠ ٤٥٨,١	٨ ٣٧٨,٨	١٢ ٠٧٩,٣		
٩,٩	١ ٥٤٧,٤	١٧ ٢٢٦,٥	٦ ٥٧٩,٣	١٠ ٦٤٧,٢	١٥ ٦٧٩,١	٦ ٢٧٦,٩	٩ ٤٠٢,٢		
٤,٥	١ ٦٢٧,٦	٣٧ ٧٦٤,٨	١٥ ٠٠٦,١	٢٢ ٧٥٨,٨	٣٦ ١٣٧,٢	١٤ ٦٥٥,٧	٢١ ٤٨١,٥	٣٤ ٩١٤,٩	١٤ ٢٥٠,٧
٨,٢	٤٢٩,٥	٤ ٨٣١,٨	٣ ٨٤٠,١	٩٩١,٧	٥ ٢٦١,٣	٣ ٣٩٥,٢	١ ٨٦٦,١	٤ ٨١٤,١	٢ ٢٦٤,٥
٥٠,٩	١ ٦٤,٨	٤ ٨٨,٣	٣ ٠٨,٤	١٧٩,٩	٣٢٣,٥	٦٨,٨	٢٥٤,٧	٤٧٣,٣	٠,٨
١٠,٧	٣٤,٤	٣٥٤,٩	١١٩,٦	٢٣٥,٤	٣٢٠,٥	٩٨,١	٢٢٢,٤	٣٦٨,٤	١٢٨,٤
٣٧٤,٨	٢٣١,٧	٢٩٣,٥	٢٥١,٠	٤٢,٥	٦١,٨	٤٣,٤	١٨,٤	٤٤٥,٥	٩,٠
٠,٠	١,٤	٥ ٩٦٨,٥	٤ ٥١٩,٠	١ ٤٤٩,٥	٥ ٩٦٧,١	٣ ٦٠٥,٥	٢ ٣٦١,٦	٦ ١٠١,٢	٤ ٢٨,٦
١٤,٨	٣٥٢,٠	٢ ٠٢٧,٢	١ ٨١٧,٥	٢ ٠٩,٧	٢ ٣٧٩,٢	٢ ١٨٣,٢	١ ٩٦,٠	٢ ١٤٥,٦	١ ١٣,٢
	٤,٠		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٢	٣,٢
٢١,٥	٥٢٩,٧	١ ٩٣٣,٩	١ ٢٠٢,٥	٧٣١,٤	٢ ٤٦٣,٦	١ ٦٧٢,٥	٧٩١,١	٢ ٤٥٨,٦	١ ٢٢,٣
٢٧,٨	١ ٤٩٩,٩	٣ ٨٨,٧	١ ٥٩,٦	٢٢٩,١	٥ ٣٨,٦	١ ٤٩,٣	٣ ٨٩,٣	٥ ٠٣,٢	٢,٩
٢٣,٠	٦٥٩,٢	٢ ٢٠٧,٢	٢ ٢٠٧,٢		٢ ٨٦٦,٤	٢ ٨٦٦,٤		٣ ٦٣٣,١	٤ ٩٣,٦
٢٩,٥	٨٨٦,٠	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧		٣ ٠٠٠,٧	٣ ٠٠٠,٧		١ ٧٥٦,٩	٢١,٨
١٠,١	١ ١٢٣,٥	١ ٢ ٢١٠,٧	٦ ٠٣٤,٨	٦ ١٧٥,٨	١١ ٠٨٧,٠	٥ ٠٧٠,٢	٦ ٠١٦,٨	١ ٠ ٢٩٩,٤	٨٦,٦
١٦,٧	١٥٤,٤	٧ ٦٨,٨	٢ ٨١,٤	٤ ٨٧,٥	٩ ٢٣,٢	٢ ٧٤,٠	٦ ٤٩,٢	٧٥٤,٥	٢٠,٦
٦,٢	٥٧,١	٨ ٦٨,٩	٥ ٦٠,٤	٣ ٠٨,٥	٩ ٢٦,٠	٣ ٧٣,٢	٥ ٥٢,٨	١ ٢ ٩٢,٣	١ ٧٨,٥
٦,٤	١ ٦٦٤,٨	٢ ٢ ٥٢٤,٠	١ ٤ ٣٧٨,١	٨ ١ ٤٥,٩	٢ ٤ ١ ٨٨,٧	١٥ ٥٨٩,٥	٨ ٥ ٩٩,٢	٢ ٢ ٨ ٤٦,٨	١ ٠ ٣ ٩,٥
٠,١	٣٥,٧	٦ ٦ ٢٥٧,٣	٣ ٣ ٩٠٣,٢	٣ ٢ ٣٥٤,١	٦ ٦ ٢٩٣,٠	٣ ٣ ٨٥٠,٧	٣ ٢ ٤ ٤٢,٣	٦ ٣ ٨ ٦٣,٠	١ ٤ ٦٨,١
٢٣,٥	١ ٦٣,٥	٥ ٣ ٢,٦	٨ ٦,٨	٤ ٤٥,٩	٦ ٩ ٦,١	-٢ ٠ ١,٨	٤ ٩ ٤,٣	١ ٠ ٠ ٥,٨	١ ٠ ٠ ٥,٨

الجدول ٣٣: البرنامج الرئيسي الثالث: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قلم المحكمه	ملاك الاساسي	وكيل أمين		أمين عام		ملاك المتصل بالحالات					مجموع الموظفين
		عام	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	
الوظائف القائمة	١			٤		١٥	٢٦	٣٣	٢٦	٣	٢٥٣
الوظائف الجديدة/المؤهلة						١					٢٢٥
المجموع الفرعي	١			٤		١٦	٢٦	٣٣	٢٦	٣	٤٧٨
الوظائف المعاد توزيعها/المستعاده											٢٢
المجموع	١			٤		١٧	٢٦	٣٣	٢٦	٦	٥٠٠

## ١ - البرنامج ٣١٠٠: مكتب رئيس قلم المحكمة

## مقدمة

٢٧٤ - إن رئيس قلم المحكمة هو مسؤولها الإداري الرئيسي وهو، بهذه الصفة، من يتولى المسؤوليات في شتى المجالات فيما يتعلق بالجوانب غير القضائية لتسيير شؤون المحكمة وتقديم الخدمات لها.

٢٧٥ - ويتألف مكتب رئيس قلم المحكمة، الذي يقترح تخفيضاً إجمالياً لميزانيته مقداره ٩٤,٠ ألف يورو (١,٠ في المئة)، من البرامج الفرعية الثلاثة التالية: ديوان رئيس قلم المحكمة، وقسم خدمات المشورة القانونية، وقسم الأمن والسلامة. ويشرف رئيس قلم المحكمة مباشرة على عمل هذه الأقسام، وعمل قسم الإعلام والوثائق، وعمل شعبي قلم المحكمة.

٢٧٦ - ويقدم ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم مباشرة إلى رئيس القلم في توفير التنسيق والتوجيه الاستراتيجيين لجميع شعب قلم المحكمة وأقسامه وفي إدارة قلم المحكمة والإشراف عليه، ويسهر على التنسيق الرفيع المستوى على نحو سليم ضمن المحكمة بالنيابة عن رئيس القلم. ويقوم قسم خدمات المشورة القانونية بإسداء المشورة القانونية بشأن مسائل تندرج ضمن نطاق اختصاص قلم المحكمة، ويتولى قسم الأمن والسلامة المسؤولية عن تهيئة بيئة سالمة آمنة وموفية بمقتضيات السرية للمحكمة وعن التكفل بأمن العاملين في المحكمة وأمن أصولها ومواردها من المعلومات.

٢٧٧ - وعملاً بإذن الجمعية لرئيس قلم المحكمة "بإعادة تنظيم البنية التنظيمية للقلم وترشيدها ضمن حدود مقدار ميزانية عام ٢٠١٤ البرنامجية المعتمدة والعدد الأقصى للوظائف الثابتة والوظائف المقررة"<sup>٢٢</sup>، باشر رئيس قلم المحكمة مشروع المراجعة المسمى *ReVision* في عام ٢٠١٤، الذي يتمثل هدفه العام في توفير إطار تنظيمي وتدبري سيمكنه من ترشيد أدائه من حيث النجاعة والفعالية والاستدامة، على نحو يجسّد رؤية ورسالة وقيماً مجددة ضمن قلم المحكمة. وبالتالي فإن رئيس قلم المحكمة يتوقع أن يتسنى له تنفيذ تصميم تنظيمي محسّن، وإجراءات رامية إلى تحسين الأداء، وتقليص البيروقراطية، وتفايدي الازدواج.

٢٧٨ - وإلى جانب الهيئة المعنية بالمشروع، التي تسدي المشورة إلى رئيس قلم المحكمة بشأن توجيه المشروع وإدارته العامين وتدعمه في ذلك، يتولى تنفيذ المشروع فريق معني به تحت إشراف ومسؤولية مديره (من الرتبة مد-١)، يساعده في ذلك موظفان معنيان بالمشروع (من الرتبة ف-٤ والرتبة ف-٣) وغيرهما من موظفي قلم المحكمة الحاليين الذين يدعمون فريق المشروع دون أن يتفرغوا لذلك. ويُتوقع أن يواصل الفريق المعني بالمشروع أعماله حتى غاية جزء ليس بالقليل من عام ٢٠١٥. وينبغي التنويه إلى أنه لا تُطلب أية موارد إضافية لهذا الغرض. فسيُستمر على سد تكاليف مشروع المراجعة المسمى *ReVision* وجميع التكاليف المرتبطة به عن طريق الوفورات وتحسين النجاعة ضمن نطاق الموارد الحالية لقلم المحكمة.

٤٢ الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/12/Res.1، القسم حاء، الفقرة ٣.

## الجدول ٣٤: البرنامج ٣١٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ العتمة (بآلاف اليورو)			مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣١٠٠ مكتب رئيس قلم المحكمة					
	المبلغ	النسبة المئوية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية				
	١٨,٦	٠,٧	٢٦٩٣,١	٥٥٨,٩	٢٦٧٤,٥	٥٥٢,٠	٢١٢٢,٥			الموظفون من الفئة الفنية				
	١١٠١,٠	٢٨,٠	٥٠٣٧,١	١٤٦٠,٢	٣٥٧٦,٩	٣٩٣٦,١	١٤١٣,٩			الموظفون من فئة الخدمات العامة				
	١١١٩,٦	١٦,٩	٧٧٣٠,٢	٢٠١٩,١	٥٧١١,١	٦٦١٠,٦	١٩٦٥,٩	٤٦٤٤,٧	٥٩٣٧,١	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين				
	١٠٧٦,٨-	٨٣,٦-	٢١١,٧		١٢٨٨,٥	٢٠٦,١	١٠٨٢,٤	١٢٤٥,٩	٣٧,٩	١٢٠٨,٠	١٤,٥	١١٩٣,٤	المساعدة المؤقتة العامة	
								٢٧,٧		٢٧,٧	٢٧,٧		المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
	٢٢,٥	١٢,٩	١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	١٧٤,٧	٥٠,٣	١٢٤,٤	١٨٩,٥	١٨٩,٥	٥٤,١	١٣٥,٤	العمل الإضافي	
									١٨٣,٦	١٨٣,٦	١٤١,٢	٤٢,٤	الخبراء الاستشاريون	
	١٠٥٤,٣-	٧٢,١-	٤٠٨,٩	٢٧٤,١	١٣٤,٨	١٤٦٣,٢	٢٥٦,٤	١٢٠٦,٨	٣٧,٩	١٦٠٨,٩	٢٣٧,٦	١٣٧١,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
	١٢٠٠,٦-	٢٦,٦-	٣٢٢,٣	٣١٥,٠	١٨,٣	٤٥٣,٩	٤٢٣,٠	٣٠,٩	٤٥٤,٩	٢٦,٥	٤٢٨,٤	٣٥٤,٣	٧٤,١	السفر
			٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٩		٢,٩			٢,٩	الضيافة
	٣٧,٢	١١,٥	٣٦١,٤	٢٤٤,٠	١١٧,٤	٣٢٤,٢	٢١٧,٢	١٠٧,٠	٢٣٨,٩	٠,٨	٢٣٨,١	١٦٣,٩	٧٤,١	الخدمات التعاقدية
	٥٣,٩-	٢٧,٢-	١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	١٩٧,٩	١٠٠,٧	٩٧,٢	١٣٩,٤	١٣٩,٤	٦٨,٢	٧١,٣	التدريب	
														مهام الدفاع
														مهام الضحايا
	١٢,٦-	٤,٤-	٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	٢٨٥,٦	١٢٠,٦	١٦٥,٠	١٣٨,٠	١٣٨,٠	٤١,٠	٩٧,٠	النفقات التشغيلية العامة	
	٢٣,١-	٢٩,١-	٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	٧٩,٥	١٦,٢	٦٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٩,٢	٢٤,٢	اللوازم والمواد	
	١٣,٨	٥١١,١	١٦,٥	٨,٠	٨,٥	٢,٧	١,٨	٠,٩	٢٧,٦	٢٧,٦		٢٧,٦	الأثاث والمعدات	
	١٥٩,٣-	١١,٨-	١١٨٨,٥	٢٩٢,٦	٢٩٥,٩	١٣٤٧,٨	٨٧٩,٥	٤٦٨,٣	١٠٣٥,٠	٢٧,٤	١٠٠٧,٧	٦٣٦,٥	٣٧١,١	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
	٩٤,٠-	١,٠-	٩٣٢٧,٦	٣٠٨٥,٨	٦٢٤١,٨	٩٤٢١,٦	٣١٠١,٨	٦٣١٩,٨	٨٦١٩,٠	٦٥,٣	٨٥٥٣,٧	٢٦٠٥,٥	٥٩٤٨,٢	المجموع
	٣٠,٠-	٨,٤-	٣٢٤,٨	١١,٤	٣١٣,٣	٣٥٤,٧	٧٣,٦	٢٨١,١	٥٧٩,٢	٥٧٩,٢	٣٠١,١	٢٧٨,١	تكاليف الصيانة المؤقتة	

## الجدول ٣٥: البرنامج ٣١٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مكتب رئيس قلم المحكمة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	موظفون فئة الفنية وما فوقها					موظفون فئة الخدمات العامة		المجموع
			١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	
الملاك الأساسي	١					٤	٤	١	٣٩	٥٦
الملاك المتصل بالحالات القائمة						١	٣		١٩	٢٤
المجموع الفرعي						٥	٧		٥٨	٨٠
الملاك الأساسي									٢٢	٢٢
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المؤقتة									٢٢	٢٢
المجموع الفرعي									٢٢	٢٢
الملاك الأساسي										١
الملاك المتصل بالحالات										١
المجموع الفرعي										١
المجموع						٤	٧	٥	٧٨	١٠٣

## (أ) البرنامج الفرعي ٣١١٠: ديوان رئيس قلم المحكمة

## مقدمة

٢٧٩ - يقدم ديوان رئيس قلم المحكمة الدعم مباشرة إلى رئيس قلم المحكمة فيما يتعلق بالجوانب غير القضائية لإدارة المحكمة وتقديم الخدمات إليها. ويهيئ الديوان تنسيقاً وتوجيهاً استراتيجيين لجميع أقسام قلم المحكمة. وهو يدعم رئيس القلم في إدارة قلم المحكمة والإشراف عليه متولياً الإشراف على الإجراءات القضائية في المحكمة، وتدبرها الإداري، والتفاوض بشأن الاتفاقات، والاتصال بالدولة المضيفة، والدول الأطراف والدول غير الأطراف، والمنظمات والكيانات الدولية للتكفل بتعاون هذه الجهات مع المحكمة على النحو المناسب وتقديمهم الدعم إليها. ويضاف إلى ذلك أن الديوان يسهر على التنسيق السليم الرفيع المستوى ضمن المحكمة بالنيابة عن رئيس القلم.

## موارد الميزانية

١ ٢٠٣,٢ آلاف يورو

٢٨٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض زهيد مقداره ١١,٢ ألف يورو (٠,٩ في المئة)، نتيجة لانخفاض في تكاليف السفر يعزى إلى أن الدورة الرابعة عشرة للجمعية ستُعقد في لاهاي كما هو مخطط حالياً. أما سائر المتطلبات من الموارد فلا يطرأ عليها أي تغيير.

## الموارد من الموظفين

١ ١٦٦,٥ ألف يورو

٢٨١ - يشمل عمل ديوان رئيس قلم المحكمة حالياً ثلاثة مجالات من مجالات النشاط الرئيسية: '١' تقديم الدعم المباشر المتعلق بالسياسات والدعم الاستراتيجي إلى رئيس قلم المحكمة، '٢' التعاون والعلاقات الخارجية، '٣' إدارة الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة وتولي مهام الإدارة العامة.

٢٨٢ - وتظل وظيفة نائب رئيس قلم المحكمة شاغرة بانتظار المزيد من التطورات في إطار مشروع المراجعة المسمى ReVision الذي ينفذه قلم المحكمة.

٢٨٣ - وقد أعيدت وظيفة ثابتة واحدة (من الرتبة ف-٥) من مكتب مدير مشروع المباني الدائمة إلى ديوان رئيس قلم المحكمة، لأنها كانت في بادئ الأمر من ملاك موظفي قلم المحكمة، كما يشار إليه في الفقرة ٦٩٦. وستبقى هذه الوظيفة دون تمويل في عام ٢٠١٥، ريثما تُعرف نتيجة مشروع المراجعة المسمى ReVision.

١ ١٦٦,٥ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٢٨٤ - يتألف ملاك موظفي ديوان رئيس قلم المحكمة من موظفين منتخبتين وتسع وظائف ثابتة. إن رئيس قلم المحكمة (من رتبة مساعد أمين عام) هو المسؤول الإداري الرئيسي عن المحكمة وهو يشرف على جميع الأنشطة غير القضائية المتصلة بعمل الهيئة القضائية والادعاء، يساعده في ذلك نائب رئيس قلم المحكمة (من الرتبة مد-١). ويعمل في الديوان مستشار خاص معني بالعلاقات الخارجية والتعاون (من الرتبة ف-٥)، ومسؤول تنفيذي رئيسي (من الرتبة ف-٥)، ومستشار معني بالتعاون (من الرتبة ف-٣)، ومساعد خاص لرئيس قلم المحكمة/موظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، وموظف تنفيذي معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد شخصي لرئيس القلم (من الرتبة خ ع-ر)، ومساعدان إداريان (من الرتبة خ ع-ر). وكما أشير إليه آنفاً يضم ملاك موظفي الديوان وظيفة ثابتة أخرى (من الرتبة ف-٥).

٣٦,٨ ألف يورو

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٢٨٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢١,١ ألف يورو (٣٦,٥ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر والضيافة.

## السفر

٣٢,٨ ألف يورو

٢٨٦ - يتعين على رئيس قلم المحكمة، أو على من يمثله، أن يسافر من أجل زيادة الدعم والتعاون اللذين تقدمتهما على أعلى المستويات الدول الأطراف والشركاء الخارجيون الرئيسيون مثل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك تتيح الموارد المعنية لرئيس قلم المحكمة مواصلة تنفيذ ولايته فيما يخص الضحايا، والشهود، والدفاع. وينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢١,١ ألف يورو (٣٩,٢ في المئة)، لأنه لن يلزم السفر إلى نيويورك من أجل المشاركة في الدورة الرابعة عشرة للجمعية.

## الضيافة

٤,٠ آلاف يورو

٢٨٧ - يهيئ قلم المحكمة قسطاً محدوداً من الضيافة بغية زيادة الدعم والتعاون اللذين تقدمتهما الدول الأطراف والشركاء الخارجيون الرئيسيون. ولا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب ذي الصلة.

## الجدول ٣٦: البرنامج الفرعي ٣١١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٣١١٠ ديوان رئيس قلم المحكمة	
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات
٠,٦	٥,٣	٩٥٤,٠	٩٥٤,٠	٩٤٨,٧	٩٤٨,٧	٩٤٨,٧	٩٤٨,٧	١١٠,٢	١١٠,٢
٢,٢	٤,٦	٢١٢,٤	٢١٢,٤	٢٠٧,٨	٢٠٧,٨	٢٠٧,٨	٢٠٧,٨	٣٣,١	٣٣,١
٠,٩	١٠,٠	١١٦٦,٥	١١٦٦,٥	١١٥٦,٥	١١٥٦,٥	١١٥٦,٥	١١٥٦,٥	٢٧,٧	٢٧,٧
								١٨٣,٦	١٨٣,٦
								٢٤٤,٥	٢٤٤,٥
٣٩,٢-	٢١,١-	٣٢,٨	٢٤,٤	٨,٤	٥٣,٩	٣٢,٥	٢١,٤	٧٤,٤	٧٤,٤
		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٩	٢,٩
								١,٢	١,٢
								٠,٠	٠,٠
								٠,٣	٠,٣
٣٦,٥-	٢١,١-	٣٦,٨	٢٤,٤	١٢,٤	٥٧,٩	٣٢,٥	٢٥,٤	١٨٠,٩	١٨٠,٩
٠,٩-	١١,٢-	١٢٠,٣,٢	٢٤,٤	١١٧٨,٩	١٢١٤,٤	٣٢,٥	١١٨١,٩	١٤٢٨,٦	١٤٢٨,٦
١١,٣-	٥,١-	٤٠,٢	٤٠,٢	٤٥,٣	٤٥,٣	٤٥,٣	٤٥,٣	٣٣,٣	٣٣,٣

## الجدول ٣٧: البرنامج الفرعي ٣١١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات بمجموع الموظفين		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	
١٠	٣	٢	١	٧	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
١٠	٣	٢	١	٧	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
١٠	٣	٢	١	٧	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
١	٣	٢	١	٧	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
١	٣	٢	١	٧	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١
١١	٣	٢	١	٨	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١



## (ب) البرنامج الفرعي ٣١٣٠: قسم خدمات المشورة القانونية

## مقدمة

٢٨٨ - يقدم قسم خدمات المشورة القانونية الدعم القانوني في الجوانب ذات الصلة من جوانب المهام المنوطة برئيس قلم المحكمة في إطار ولايته بغية السهر على توافق الإجراءات والسياسات والممارسات مع الإطار القانوني للمحكمة. ويشتمل ذلك على تقديم الدعم القانوني فيما يتعلق بـ (١) الأنشطة المتصلة بالعمل القضائي التي يضطلع بها قلم المحكمة، (٢) مستحقات الموظفين، (٣) مراجعة المشتريات، (٤) العقود التجارية، (٥) الاتفاقات والالتزامات الدولية، (٦) شؤون الدولة المضيفة، (٧) إقامة العدالة الداخلية، (٨) التعاميم المتعلقة بالسياسات الداخلية، (٩) سائر المشاورات القانونية ذات الطابع العام.

## موارد الميزانية ٧٣٩,٦ ألف يورو

٢٨٩ - ينطوي المبلغ المطلوب في الميزانية المقترحة على زيادة طفيفة مقدارها ٧,٥ آلاف يورو (١,٠ في المئة) تُعزى إلى سبب وحيد هو تحديث جداول الرواتب.

## الموارد من الموظفين ٧٢٢,١ ألف يورو

٢٩٠ - يتألف ملاك قسم خدمات المشورة القانونية حالياً مما مجموعه سبع وظائف ثابتة.

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٧٢٢,١ ألف يورو

٢٩١ - إن كل العاملين في القسم مسؤولون أمام رئيسه (من الرتبة ف-٥). ويقود كلا من وحدة إقامة العدالة والتعاميم الإدارية ووحدة الشؤون القضائية والاتفاقات والامتيازات والحصانات مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، بينما يقود الوحدة الاستشارية المعنية بالعقود والمشتريات موظف قانوني (من الرتبة ف-٣). ويدعم وحدة إقامة العدالة والتعاميم الإدارية موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢). ويتلقى جميع هذه الوحدات دعماً قانونياً من المساعد القانوني (من الرتبة خ ع-رأ) ودعماً في مجال السكرتاريا/الإدارة من المساعد الإداري (من الرتبة خ ع-رأ).

## الموارد غير المتصلة بالموظفين ١٧,٥ ألف يورو

٢٩٢ - تلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين من أجل خدمات تعاقدية. ولا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب.

## الخدمات التعاقدية ١٧,٥ ألف يورو

٢٩٣ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير وهو يلزم لسد تكاليف خدمات استشارية وخبرة قانونية ذات طابع محدد. وتؤدي أنشطة المحكمة عملاً بحثياً إضافياً مستمراً وعملاً في مجال إعداد النصوص، قد تلزم لقسم خدمات المشورة القانونية فيما يخصها خبرة قانونية خارجية، ولا سيما بشأن التشريعات الوطنية. وتتسم المشورة المعنية بأهمية كبيرة لإجراء عمليات المحكمة وأنشطتها على نحو يتوافق مع القانون وتقليل احتمال تعرض المحكمة إلى المقاضاة.

## الجدول ٣٨: البرنامج الفرعي ٣١٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

قسم خدمات المشورة القانونية	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة			ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة			النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	النسبة المئوية	المبلغ
الموظفون من الفئة الفنية	٥٨٦,٩	٥٨٦,٩	٥٨٦,٩	٥٩٠,١	٥٩٠,١	٥٩٠,١	١,٠	٣,٢
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٢٧,٧	١٢٧,٧	١٢٧,٧	١٢٢,٠	١٢٢,٠	١٢٢,٠	٣,٤	٤,٣
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٥٢٩,٦	٥٢٩,٦	٥٢٩,٦	٧١٢,١	٧١٢,١	٧١٢,١	١,٠	٧,٥
المساعدة المؤقتة العامة	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٩		
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات								
العمل الإضافي								
الخبراء الاستشاريون								
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٩	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥		
تكاليف السفر	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,١		
تكاليف الضيافة								
تكاليف الخدمات التعاقدية								
تكاليف التدريب	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧		
النفقات التشغيلية العامة								
اللوازم والمواد	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١		
الأثاث والمعدات								
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٩	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥		
المجموع	٥٧٩,٦	٥٧٩,٦	٥٧٩,٦	٧٣٩,٦	٧٣٩,٦	٧٣٩,٦	١,٠	٧,٥
تكاليف الصيانة الموزعة	٢١,٢	٢١,٢	٢١,٢	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	١١,٣-	٣,٦-

## الجدول ٣٩: البرنامج الفرعي ٣١٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم خدمات المشورة القانونية	ملاك الموظفين المقترح		ملاك الموظفين الفئوي		ملاك الموظفين المقترح							
	ملاك أساسي	ملاك متعلق	ملاك أساسي	ملاك متعلق	ملاك أساسي	ملاك متعلق	ملاك أساسي	ملاك متعلق	ملاك أساسي	ملاك متعلق	ملاك أساسي	ملاك متعلق
الوظائف القائمة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الوظائف الجديدة/الخزلة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

## (ج) البرنامج الفرعي ٣١٤٠: قسم الأمن والسلامة

## مقدمة

٢٩٤ - يهيئ قسم الأمن والسلامة بيئة سالمة وآمنة ومصونة مقتضيات السرية لمسؤولي المحكمة المنتخبين، وموظفيها، والمحامين، والشهود، وغيرهم في مقرها وفي الميدان، ويسهر على أمن ممتلكاتها المادية وغير المادية وموارد معلومتها. ففي المقر يوفر هذا القسم خدمات الأمن دون انقطاع على مدار الساعة للمحكمة، ويوفر هذا القسم الخدمات اللازمة من أجل إجراء جلسات المحكمة على نحو آمن سالم لا يعتره اضطراب ومن أجل احتجاز المتهمين بصورة آمنة. وفي الميدان يدعم هذا القسم أنشطة المحكمة، ولا سيما أنشطة مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والمحامين، والصندوق الاستئماني للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك يجري هذا القسم عمليات تحقيق داخلي في الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة التي تمس المحكمة.

٧ ٣٨٤,٨ ألف يورو

## موارد الميزانية

٢٩٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض متواضع مقداره ٩٠,٣ ألف يورو (١,٢ في المئة). وحقق ذلك بتحديد أولويات على صعيد استخدام الموارد الموفرة في إطار ميزانية التكاليف غير المتصلة بالموظفين.

٦ ٢٥٠,٦ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٢٩٦ - يتألف ملاك قسم الأمن والسلامة من ٦٣ وظيفة ثابتة و ٢٤ وظيفة تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٢٤,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٥ ١٤١,٧ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٢٩٧ - يرأس قسم الأمن والسلامة رئيسه (من الرتبة ف-٥)، الذي يسدي الإرشاد بشأن شؤون الأمن والسلامة، ساهرا على تهيئة بيئة عمل سالمة آمنة ومصونة مقتضيات السرية للمحكمة وعملياتها الميدانية. ويتلقى رئيس القسم دعما مباشرا من الموظف المعني بالعمليات الأمنية (من الرتبة ف-٤) ومن المساعد الإداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٩٨ - ويتألف ملاك موظفي وحدة الأمن الحمائي من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، ووكيلي أمن (من الرتبة خ ع-رأ) وستة رقباء أمن (من الرتبة خ ع-رأ)، واثني عشر عون أمن رئيسيا (من الرتبة خ ع-رأ)، وسبعة أعوان أمن (من الرتبة خ ع-رأ)، و ٢٢ مساعد أمن (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٩٩ - ويتألف ملاك وحدة أمن المعلومات من موظف معني بأمن المعلومات (من الرتبة ف-٤) ومحلل معني بالتوافق في مجال أمن المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٠٠ - ويتألف ملاك وحدة الأمن الميداني من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومحللين معنيين بالأمن (من الرتبة ف-٢)، وموظفين معنيين بالتخطيط والتنسيق (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة موظفين معنيين بالأمن الميداني (من الرتبة ف-٣)، وسبعة وكلاء أمن (من الرتبة خ ع-رأ)، وخمسة مساعدين معنيين بالأمن المحلي (الميداني) (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٠١ - ويتألف ملاك وحدة الأمن الاشتغالي من موظف معني بالحرائق والوقاية منها (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بالخطط وجداول المواعيد الأمنية (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بالشؤون الإدارية والدعم (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالشؤون الإدارية والإمدادية (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بالشارات الأمنية والتحقق من الهويات (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف معني بأمن التوظيف (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف دعم معني بأمن التوظيف (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد إداري (من الرتبة

خ ع-رأ)، ومنسق للتدريب في مجال الأمن (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالتدريب في مجال الأمن (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٠٢ - ويُطلب أن تحوّل وظائف المساعدين المعيّنين بالدعم الأمني البالغ عددها ٢٢ والمشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة خ ع-رأ) إلى وظائف ثابتة. فكل هذه الوظائف أدرج في الميزانية منذ عام ٢٠٠٥، ويُتوقع أنه سيظل يُحتاج إليها في المستقبل، ومن ذلك الحاجة إليها في المباني الدائمة.

المساعدة المؤقتة العامة ٢١١,٧ ألف يورو

٣٠٣ - يتألف ملاك قسم الأمن والسلامة حاليا من ٢٤ وظيفة تُشغَل في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ ويُقترح أن تحوّل ٢٢ وظيفة منها إلى وظائف ثابتة.

٣٠٤ - موظف أمن ميداني (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر)؛ ووكيل أمن (من الرتبة خ ع-رأ) لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تطلب هاتان الوظيفتان من أجل الحالة في مالي للتكفل باستمرار تقديم الدعم الأمني لجميع الأنشطة التي يضطلع بها محليا مكتب المدعي العام وسائر أقسام قلم المحكمة ولدعم البعثات القادمة.

العمل الإضافي ١٩٧,٢ ألف يورو

٣٠٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٢,٥ ألف يورو (١٢,٩ في المئة) نتيجة لتطبيق جدول الرواتب المحدّث.

٣٠٦ - إن استدامة خدمات الأمن والسلامة على مدار الساعة تستلزم أن يكون عدد من الوظائف الأمنية مشغولا بصورة دائمة. ووفقا لنظام موظفي المحكمة الأساسي ونظامهم الإداري يستحق موظفو الأمن من فئة الخدمات العامة تعويضا ماليا عن عملهم ليلا. ويلزم اضطلاعهم بعمل إضافي على نحو منتظم، وذلك بالنظر إلى العطل العامة والإجازات الرسمية، ودعم المهمات، وحالات النقص في الموظفين. كما يلزم العمل الإضافي لسد النقص في الموظفين وساعات العمل المزیدة إبان انعقاد جلسات المحكمة. وقد حُسب المبلغ الإجمالي المطلوب لسد تكاليف العمل الإضافي استنادا إلى جدول الجلسات الحالي.

الموارد غير المتصلة بالموظفين ١١٣٤,٣ ألف يورو

٣٠٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٣٨,١ ألف يورو (١٠,٩ في المئة). وقد استُبد في تقدير الموارد المطلوبة إلى مقادير الخدمات الأمنية التي يطلبها مكتب المدعي العام، والمحامون والممثلون القانونيون، والصندوق الاستئماني للضحايا، وأقسام قلم المحكمة. أما الموارد غير المتصلة بالموظفين فتلزم لسد تكاليف السفر، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والنفقات التشغيلية العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات.

السفر ٣٠٠,٥ ألف يورو

٣٠٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٩٩,٥ ألف يورو (٢٤,٩ في المئة)، لأنه لا يُتوقع إجراء أسفار فيما يخص الحالة في السودان/دارفور والحالة في ليبيا.

٣٠٩ - وتُطلب الموارد المعنية لسد تكاليف المشاركة في الجلسات الإطلاعية واجتماعات التنسيق (مع إدارة الأمن والسلامة في الأمم المتحدة، والشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة الأمن، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية)؛ والمشاركة في المؤتمرات المعنية بالأمن، لضمان المطابقة ونجاعة التكاليف في القرارات المتعلقة بإدارة الأمن؛ والترابط الشبكي وتبادل المعلومات؛ وعمليات التفتيش، وعمليات التحقيق، وعمليات تقييم المخاطر الأمنية، والتحليل والارتباط (بإدارة الأمن والسلامة في الأمم المتحدة، وبالسلطات المحلية)؛ والتخطيط للمخاطر في مجال الأمن والسلامة وتدبر هذه المخاطر، والسفر دعما للمسؤولين المنتخبين وللجهات المتعامل معها على الصعيد الداخلي.

## الخدمات التعاقدية

٩، ٣٤٣ ألف يورو

٣١٠ - تنطوي ميزانية قسم الأمن والسلامة الخاصة بالخدمات التعاقدية على زيادة مقدارها ٣٧,٢ ألف يورو (١٢,١ في المئة)، نتيجة لطلبات الخدمات التي يقدمها مكتب المدعي العام وافتتاح المكتب الميداني في مالي.

٣١١ - وتلزم الموارد المطلوبة لسد تكاليف التدقيق الأمني، وخدمات مسك مفاتيح مساكن المسؤولين المنتخبين والجهات التي توفر الخدمات الأمنية في المكاتب الميدانية، وأجهزة إنفاذ القانون. وقد طبق مكتب الأمن والسلامة تطبيقاً كاملاً ضمن المحكمة إجراء التدقيق الأمني السابق للتوظيف على جميع الجدد من الموظفين، والمتدربين، والمهنيين الزائرين، والخبراء الاستشاريين، والمقاولين. ويضاف إلى ذلك أنه أصبح يستحق دفع رسم سنوي لقاء خدمات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) المتعلقة بطلبات التدقيق الأمني بموجب الاتفاق المعدل بين المحكمة وهذه المنظمة. ويسهر قسم الأمن والسلامة على السلامة والأمن في جميع المكاتب الميدانية ويدعم بعثات المحكمة بمساعدة من الشرطة المحلية/الجيش المحلي.

## التدريب

٠، ١٤٤ ألف يورو

٣١٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٥٣,٩ ألف يورو (٢,٢ في المئة) وهو سيستخدم للتكفل بالتقيد بالأنظمة المعمول بها في المحكمة والأنظمة المعمول بها في الدولة المضيفة. وتلزم الموارد المطلوبة لسد تكاليف التدريب الإلزامي على الإسعاف وعلى إطفاء الحرائق وعلى التحرك حيال الطوارئ وعلى استعمال الأسلحة النارية بغية استدامة المؤهلات الضرورية. وكذلك يلزم التدريب في مجال أمن المعلومات، والتدبر الأمني، وتدبر الحوادث التي يؤخذ فيها رهائن، والسيطرة والتقييد، والحماية اللصيقة، كما يلزم التدريب التخصصي في مجال الأمن الميداني، مثل التدريب على الحماية اللصيقة والتدريب على نقل المتهمين. وعلاوة على ذلك يجب أن يواصل في عام ٢٠١٥ التدريب فيما يتعلق بالنهوج السالمة والأمنة في البيئات الميدانية، الذي يوفّر بالتعاون مع جيش الدولة المضيفة في هولندا.

## النفقات التشغيلية العامة

٠، ٢٧٣ ألف يورو

٣١٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٢,٦ ألف يورو (٤,٤ في المئة). وستستخدم الموارد المطلوبة لسد تكاليف صيانة الأسلحة النارية، وأجهزة التدقيق والتدريب الأمنيين؛ واختبار البنية الأساسية لأمن المعلومات؛ واشتراك العضوية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. إن وجود معدات تدقيق أمني عاملة بصورة كاملة يتسم بأهمية أساسية فيما يخص نظام الأمن في المحكمة.

## اللوازم والمواد

٤، ٥٦ ألف يورو

٣١٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ٢٣,١ ألف يورو (٢٩,١ في المئة). وستستخدم الموارد المطلوبة لسد تكاليف المؤن الأساسية اللازمة لمكتب الشارات وبطاقات الهوية، والبذلات، والأحذية الأمنية، والعناصر اللازمة لجلسات التدريب من أجل إعادة تصديق المهارات في مجال الأسلحة النارية، وشراء ومسك مقتنيات من المواد المتعلقة بالأمن ومكافحة الحرائق والمعايير الأمنية، واشتراك القسم لدى شركة توفّر تحاليل تجارية.

## الأثاث والمعدات

٥، ١٦ ألف يورو

٣١٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٣,٨ ألف يورو (٥١١,١ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف سترات واقية (تُلبس تحت الثياب) لموظفي الأمن الذين يوفرون الخدمات في مقر المحكمة وفي الميدان، وسترات تكتيكية واقية من الرصاص وخوذات حماية للموظفين العاملين في بلدان الحالات.

## الجدول ٤٠: البرنامج الفرعي ٣١٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

قسم الأمن والسلامة	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			ميزانية عام ٢٠١٤ المتعمدة (بآلاف اليورو)			ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)			النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	صناديق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع وبما في ذلك صناديق الطوارئ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	المجموع	النسبة المئوية	المبلغ
الموظفون من الفئة الفنية	٥٨٦,٩	٥٥٢,٠	١١٣٨,٩	٥٩٠,١	٥٥٨,٩	١١٤٩,٠	١٠,١	١١٤٩,٠	٠,٩		
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٢١٨٦,٧	١٤١٣,٩	٣٦٠٠,٦	٣٢٣٢,٥	١٤٦٠,٢	٤٦٩٢,٧	١٠٩٢,١	٤٦٩٢,٧	٣٠,٣		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٤٣٠٢,١	١٧٣١,٣	٤٣٠٢,١	٤٧٣٩,٥	٢٠١٩,١	٦٧٥٨,٦	١١٠٢,٢	٥٨٤١,٧	٢٣,٣		
المساعدة المؤقتة العامة	١١٥٠,٠	١٤,٥	٣٧,٩	١٢٨٨,٥	٢٠٦,١	١٠٨٢,٤	١٠٧٦,٨	٢١١,٧	٨٣,٦		
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	١٨٩,٥	٥٤,١	١٨٩,٥	١٧٤,٧	٦٢,٤	١٣٤,٨	٢٢,٥	١٩٧,٢	١٢,٩		
العمل الإضافي	١٣٥,٤		١٨٩,٥	٥٠,٣	١٢٤,٤	١٣٤,٨	٢٢,٥	١٩٧,٢	١٢,٩		
الخبراء الاستشاريون											
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١٢٧٠,٨	٦٨,٧	١٣٣٩,٥	٢٥٦,٤	١٢٦,٨	١٢٦٣,٢	١٠٥٤,٣	٤٠٨,٩	٧٢,١		
تكاليف السفر	٢٠,٧	٣١٠,٢	٣٣٠,٩	٢٦,٥	٣٩٠,٥	٤٠٠,٠	٩٩,٥	٢٩٠,٦	٢٤,٩		
تكاليف الضيافة	٧٢,٩	١٦٣,٩	٢٣٦,٨	٣٠٦,٧	٢٤٤,٠	٢١٧,٢	٣٧,٢	٢٤٣,٩	١٢,١		
تكاليف الخدمات التعاقدية	٦٩,٥	٦٨,٢	١٣٧,٧	١٠٠,٧	٨٣,٥	١٩٧,٩	٥٣,٩	١٤٤,٠	٢٧,٢		
تكاليف التدريب	٩٦,٧	٤١,٠	١٣٧,٧	٢٨٥,٦	١٢٠,٠	١٥٣,٠	١٢,٦	٢٧٣,٠	٤,٤		
النفقات التشغيلية العامة	٢٤,١	٩,٢	٣٣,٢	١٦,٢	٢٢,٢	٧٩,٥	٢٣,١	٥٦,٤	٢٩,١		
الولائم والمواد	٢٧,٦	٢٧,٦	٢٧,٦	٢,٧	٨,٠	٢,٧	١٣,٨	١٦,٥	٥١١,١		
الأثاث والمعدات	٣١١,٥	٥٩٢,٥	٩٠٣,٩	١٢٧٢,٤	٧٦٨,٣	٣٦٦,٠	١٣٨,١	١١٢٤,٢	١٠,٩		
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٤١٥٣,٠	٢٣٩٢,٤	٦٥٤٥,٥	٤٤٠٥,٨	٣٠٦٩,٣	٧٤٧٥,١	٩٠٠,٣	٧٣٨٤,٨	١,٢		
المجموع	١٧٢٢,٤	٨٨,٠	٢٦٠,٤	١٧٢,٤	٨٨,٨	٢٦١,٢	٤,٧	٢٥٦,٥	١,٨		
تكاليف الصيانة المؤقتة											

## الجدول ٤١: البرنامج الفرعي ٣١٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم الأمن والسلامة	ملاك الأساس	ملاك المتصل بالحالات القائمة	ملاك الأساس الجديد/المؤقت	ملاك الأساس	ملاك المتصل بالحالات القائمة	ملاك الأساس	ملاك الموظفين الفنيين وما فوقها					ملاك الموظفين من فئة الخدمات العامة		ملاك الموظفين
							١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	
الوظائف القائمة	١	٣	١	١	١	١	١	١	٢	١	١	١	١	١
المجموع الفرعي	١	٣	١	١	١	١	١	١	٢	١	١	١	١	١
الوظائف الجديدة/المؤقتة														
المجموع الفرعي														
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة														
المجموع الفرعي														
المجموع	١	٣	١	١	١	١	١	١	٢	١	١	١	١	١

## مقدمة

٣١٦ - إن شعبة الخدمات الإدارية المشتركة تقدم الخدمات الإدارية دعماً لعمل المحكمة. وهي تتألف من مكتب مديرها، وقسم الموارد البشرية، وقسم الميزانية والمالية، وقسم الخدمات العامة، وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد ضُمَّ إلى هذه الشعبة مؤخراً قسم العمليات الميدانية، ريثما تُعرف نتائج مشروع المراجعة التي يجريها قلم المحكمة المسمى ReVision.

٣١٧ - وتستند ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لهذه الشعبة إلى الغايات الاستراتيجية للمحكمة وأولوياتها وإلى متطلبات الخدمة لمختلف برامجها الرئيسية.

٣١٨ - وتنتج هذه الشعبة، لهيئات الإشراف ومجموعات الجمهور الداخلي والجمهور الخارجي، تقارير ووثائق بشأن مسائل من قبيل الميزانية، والموارد البشرية، وإدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، تشمل بنطاقها المحكمة برمتها.

٣١٩ - وبالإضافة إلى ذلك تتولى هذه الشعبة المسؤولية عن تدبير المشاريع الخاصة التي يشمل نطاقها جميع وحدات المحكمة، مثل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما إن هذه الشعبة منخرطة في العمل على مشروع المراجعة التي يجريها قلم المحكمة المسمى ReVision، وفي دعم مشروع الانتقال إلى المباني الجديدة بالتعاون مع مكتب مدير مشروع هذه المباني.

٣٢٠ - لقد تكفلت شعبة الخدمات الإدارية المشتركة بتوافق ميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١٥ مع ميزانيتها لعام ٢٠١٤. فعلى الرغم من الزيادات في تكاليف السلع والخدمات بسبب التضخم المالي، وعبء العمل الإضافي الناجم عن تزايد الخدمات التي يطلبها مكتب المدعي العام، والحالات الجديدة المعروضة على المحكمة، والالتزامات المتعلقة بالموظفين بموجب النظام المشترك للأمم المتحدة، تقترح هذه الشعبة زيادة صافية إجمالية متواضعة يقارب مبلغها ١٢٩,٢ ألف يورو (٠,٦ في المئة) في ميزانية عام ٢٠١٥. إن هذه الزيادة مرتبطة إلى حد بعيد بتزايد احتياجات عمل المحكمة في الميدان، المتأتية عن إعادة إعمال مكتب ميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى وفتح مكتب ميداني جديد في مالي، الأمرين اللذين كان قد خطط لهما فيما يخص عام ٢٠١٤ لكن لم يهيا لهما في ميزانيتها.

٣٢١ - وقد تسنى تقديم هذه الميزانية المقترحة بفضل ما بُذل لتحقيق مكاسب عن طريق تحسين النجاعة من جهود مستمرة اقترنت بالمرونة في استخدام الموارد وباستمرار إعادة تحديد أولويات الاحتياجات حيثما أمكن ذلك.

٣٢٢ - وتنبغي ملاحظة أنه، بالإضافة إلى الموارد التي هيئت لهذه الشعبة ضمن إطار الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٤، هُئيت لها من ميزانية عام ٢٠١٣ مبلغ مقداره ٢٩٠,٠ ألف يورو من أجل المشروع الممتد لعدة سنوات الخاص بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام<sup>٤</sup>. وعليه فإن ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لهذه الشعبة تنطوي في الواقع، بالقياس إلى مجموع الموارد التي هُئيت لها في عام ٢٠١٤، على انخفاض مقداره ١٦٠,٨ ألف يورو (٠,٧ في المئة).

٣٢٣ - كما إنه، بالنظر إلى الانتقال إلى المباني الدائمة، أبقّت شعبة الخدمات الإدارية المشتركة على طلباتها المتعلقة باستبدال التجهيزات المدرجة في عداد رأس المال وعمليات الاحتياز عند حدها الأدنى، ما أتى تخفيضاً مقترحاً مقداره ٦١٠,٣ آلاف يورو (٦,٦ في المئة) في التكاليف غير المتصلة بالموظفين.

٤٣ الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣، (ICC-ASP/12/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/12/Res.1، الفرع ١٤.

## الجدول ٤٢ : البرنامج ٣٢٠٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		المجموع وما في ذلك صندوق الطوارئ		صندوق الطوارئ		ميزانية المتصلة بالمخالات		الميزانية الأساسية		شعبة الخدمات الإدارية المشتركة ٣٢٠٠	
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالمخالات	المجموع	بالمخالات	المجموع	بالمخالات	المجموع	بالمخالات	المجموع	بالمخالات	المجموع	بالمخالات	المجموع	بالمخالات		
١,٢	٦١,٧	٥٠٧١,١	١٤٢٦,٧	٣٦٤٤,٤	٥٠٠٩,٤	١٤٠٧,٧	٣٦٠١,٧										الموظفون من الفئة الفنية
٤,١	٣٠٤,٢	٧٧٥٧,٠	٢٢٨٥,١	٥٤٧١,٩	٧٤٥٢,٨	٢١٢٠,٨	٥٣٣٢,٠										الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢,٩	٣٦٥,٩	١٢٨٢٨,١	٣٧١١,٨	٩١١٦,٣	١٢٤٦٢,٢	٣٥٢٨,٥	٨٩٣٣,٧	١٢٣٤٧,٧	١٢٣٤٧,٧	٣٧٢٩,٧	٨٦١٨,٠						المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٣٠,٩	٣٤٦,٣	١٤٦٧,٦	٧٤٩,٦	٧١٨,٠	١١٢١,٣	٥٩٨,٦	٥٢٢,٧	١٢٧٨,٨	٧٠,١	١٢٠٨,٧	٤٠٩,٨	٧٩٨,٩					المساعدة المؤقتة العامة
٥٠,٠-	١٠,٠-	١,٠		١,٠	٢,٠	٢,٠											المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
٩,١	١٢,٠	١٤٢,٨	٤٢,٢	١٠٠,٦	١٣٠,٨	٣٢,٨	٩٨,٠	١٢١,٧		١٢١,٧	١٧,٢	١٠٤,٦					العمل الإضافي
١٧٤,٠	٢٥,٤	٤٠,٠		٤٠,٠	١٤,٦		١٤,٦	٣٣,٧		٣٣,٧		٣٣,٧					الخبراء الاستشاريون
٢٩,٠	٣٧٣,٧	١٦٦٠,٤	٧٩١,٨	٨٦٨,٦	١٢٨٦,٧	٦٣١,٤	٦٥٥,٣	١٤٣٤,٣	٧٠,١	١٣٦٤,١	٤٢٧,٠	٩٣٧,٢					المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٢٣,٦-	٦٥,٣-	٢١١,٦	١١٣,٩	٩٧,٧	٢٧٦,٩	٢٠٢,٠	٧٤,٩	٣٦٣,٧	٤٣,٧	٣١٩,٩	١٨٢,٣	١٣٧,٧					السفر
																	الضيافة
٢٩,٣-	٢١٨,٤-	٥٢٧,٨	٢٥٣,٧	٢٧٤,١	٧٤٦,٢	٣٨٨,٦	٣٥٧,٦	٨٤٦,٧	١١٣,٨	٧٣٢,٩	٤٠٥,٩	٣٢٧,٠					الخدمات التعاقدية
٣٩,١-	٩٩,٧-	١٥٤,٩	٢٢,٠	١٣٢,٩	٢٥٤,٦	٧,٤	٢٤٧,٢	٣٤١,٤	٢,٩	٣٣٨,٥	٢٥,٤	٣١٣,١					التدريب
١,٦-	١٠٧,١-	٦٤١٤,٤	٢٣٣٨,٧	٤٠٧٥,٨	٦٥٢١,٥	٢١٢٢,٦	٤٣٩٨,٩	٦٧٩٦,٤	٨٦,٦	٦٧٠٩,٨	٢٠٦٥,٦	٤٦٤٤,٢					النفقات التشغيلية العامة
٨,٥-	٤٨,٩-	٥٢٦,٤	١٩٤,٩	٣٣١,٥	٥٧٥,٣	١٤٣,٦	٤٣١,٧	٥٤٥,٩	٢٠,٦	٥٢٥,٣	١٠٨,٦	٤١٦,٧					اللوازم المواد
٧,٧-	٧٠,٩-	٨٥٢,٤	٥٥٢,٤	٣٠٠,٠	٩٢٣,٣	٣٧١,٤	٥٥١,٩	١٢٥٣,٦	١٧٨,٥	١٠٧٥,٠	١٣٤,٨	٩٤٠,٣					الأثاث والمعدات
٦,٦-	٦١٠,٣-	٨٦٨٧,٦	٣٧٤٥,٥	٥٢١٢,٠	٩٢٩٧,٨	٣٢٣٥,٦	٦٠٦٢,٢	١٠١٤٧,٧	٤٤٦,٢	٩٧٠١,٤	٢٩٢٢,٤	٦٧٧٩,٠					المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٠,٦	١٢٩,٢	٢٣١٧٦,٠	٧٩٧٩,١	١٥١٩٦,٩	٢٣٠٤٦,٧	٧٣٩٥,٥	١٥٦٥١,٢	٢٣٩٩٩,٧	٥١٦,٤	٢٣٤١٣,٣	٧٠٧٩,١	١٦٣٣٤,٢					المجموع
																	التسوية المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما تقضي به الفقرة ٣ من القسم ١٢٠٠ من القرار ICC-ASP/12/Res.1
																	المجموع معدلاً باحتساب التسوية المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
																	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٤٣ : البرنامج ٣٢٠٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	ملاك المتصل بالمخالات					ملاك المتصل بالمخالات		المجموع الفرعي		
			ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	م-١	م-٢			
الملاك الأساسي			١١٥	٨٢	٧٦	٦	٢٣					
الملاك المتصل بالمخالات			٦٩	٥٦	٥٤	٢	١٣					
المجموع الفرعي			١٨٤	١٣٨	١٣٠	٨	٤٦					
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالمخالات												
المجموع الفرعي												
الملاك الأساسي												
الملاك المتصل بالمخالات												
المجموع الفرعي												
المجموع			١٨٤	١٣٨	١٣٠	٨	٤٦	٩	٢٢	٩	٥	١



## (أ) البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

## مقدمة

٣٢٤ - يوفر مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة توجيهات قيادية واستراتيجية لأقسام هذه الشعبة، ويشرف على خدمات الدعم التي توفر للمحكمة في مجال الموارد البشرية، ومجال الميزانية والمالية، ومجال الخدمات العامة، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومجال العمليات الميدانية، وينسق هذه الخدمات. ويقدم هذا المكتب دعماً استراتيجياً لرئيس قلم المحكمة فيما يتعلق بالشؤون الإدارية واستراتيجيات المحكمة وسياساتها ذات الصلة. ويعمل هذا المكتب بمثابة جهة تنسيق فيما يخص شؤون الإدارة المتخصصة، ويتولى قيادة وتنسيق تقديم المعلومات إلى هيئات المراقبة وأصحاب الشأن الخارجيين فيما يتعلق بالشؤون الإدارية التقنية، ويدير المشاريع الأساسية التي تشمل بنطاقها شتى وحدات المحكمة.

٤٦٣,٨ ألف يورو

## موارد الميزانية

٣٢٥ - إن موارد مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة تتألف رئيسياً مما يسد تكاليف الموظفين، وهي تنطوي على زيادة طفيفة مقدارها ٥,١ آلاف يورو (١,١ في المئة)، تعزى كلها إلى تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة.

٤٤٦,٣ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٣٢٦ - لمكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة ملاك من أربع وظائف ثابتة. ويستعان بموارد هذا المكتب من الموظفين الحاليين بقدرتها الكاملة للنهوض بأود حجم الخدمات المطلوبة والطلبات التي يقدمها أصحاب الشأن الداخليين والخارجيين.

٤٤٦,٣ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٢٧ - يتألف ملاك العاملين في مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة من أربعة موظفين: المدير (من الرتبة مد-١)، وموظفين إداريين (من الرتبة ف-٣)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر).

٣٢٨ - ويمارس المدير القيادة الاستراتيجية العامة في مختلف مجالات إدارة المحكمة ويسدي المشورة إلى رئيس قلم المحكمة، ويقدم إليه الدعم الاستراتيجي بشأن صوغ الاستراتيجيات والسياسات التي تشمل بنطاقها شتى وحدات المحكمة. ويشارك المدير في اللجان ذات الصلة المشتركة بين الأجهزة ويتأس هذه اللجان، ويعمل بمثابة جهة تنسيق فيما يخص جميع الشؤون العامة الإدارية والمالية التي تنظر فيها اللجنة، وأفرقة العمل التابعة للمكتب، والجمعية. كما إن المدير ينسق تنفيذ التوصيات التي تقدم إلى المحكمة في سياق عمليات المراجعة الخارجية وعملياتها الداخلية. ويُضطلع بأنشطة المكتب بدعم أساسي من الموظفين الإداريين، اللذين يؤديان بالإضافة إلى ذلك مهمات مؤقتة ويشاركان في مشاريع تشمل بنطاقها شتى وحدات المحكمة، مثل مشروع تقدير التكاليف وإدارة المخاطر استناداً إلى الأنشطة ويقودان هذه المشاريع. أما المساعد الإداري فيقدم دعماً في مجال السكرتاريا إلى مكتب مدير الشعبة.

١٧,٥ ألف يورو

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٣٢٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢,٢ ألف يورو (١١,٢ في المئة). وتُطلب الموارد غير المتصلة بالموظفين من أجل السفر.

١٧,٥ ألف يورو

## السفر

٣٣٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢,٢ ألف يورو (١١,٢ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف اجتماعات وأنشطة تعاون مع الدول الأطراف أو مع أصحاب شأن خارجيين، واجتماعات مع

هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواكبة أحدث المستجدات فيما بين الوكالات بشأن المسائل الإدارية، والسياسات، والمشاريع، والجهود المبذولة لتحسين النجاعة.

## الجدول ٤٤ : البرنامج الفرعي ٣٢١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣٢١٠ مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	ذلك صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	
١,٤	٥,١	٣٨٠,٣	٣٨٠,٣	٣٧٥,٢	٣٧٥,٢					الموظفون من الفئة الفنية
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٣,٨	٦٣,٨					الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٧	٧,٣	٤٤٦,٣	٤٤٦,٣	٤٣٩,٠	٤٣٩,٠	٤٨٢,٥		٤٨٢,٥	١,٤	٤٨١,٢
							١,٧-	١,٧-	١,٧-	
										المساعدة المؤقتة العامة
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
										العمل الإضافي
										الخبراء الاستشاريون
						١,٧-		١,٧-	١,٧-	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
١١,٢-	٢,٢-	١٧,٥	١٧,٥	١٩,٧	١٩,٧	٧,١		٧,١	٧,١	السفر
										الضيافة
						٣,٤		٣,٤	٣,٤	الخدمات التعاقدية
										التدريب
						١,٣-		١,٣-	١,٣-	النفقات التشغيلية العامة
										اللوازم والمعدات
١١,٢-	٢,٢-	١٧,٥	١٧,٥	١٩,٧	١٩,٧	٩,٢		٩,٢	٩,٢	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١,١	٥,١	٤٦٣,٨	٤٦٣,٨	٤٥٨,٧	٤٥٨,٧	٤٩٠,١		٤٩٠,١	٠,٣-	٤٩٠,٤
١١,٣-	٢,١-	١٦,١	١٦,١	١٨,١	١٨,١	١١,٠		١١,٠	١٢,١	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٤٥ : البرنامج الفرعي ٣٢١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة عام	وكيل أمين	أمين عام مساعد	ملاك الأساس					ملاك المتصل بالحالات		
			١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-م	٢-م	٣-م
ملاك الأساس			١							
ملاك المتصل بالحالات					٢					
المجموع الفرعي			١		٢					
ملاك الأساس										
ملاك المتصل بالحالات										
المجموع الفرعي										
ملاك الأساس										
ملاك المتصل بالحالات										
المجموع الفرعي										
المجموع			١		٢					

## (ب) البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية

## مقدمة

٣٣١ - يقدم قسم الموارد البشرية طائفة واسعة من الخدمات المتصلة بالموارد البشرية لجميع البرامج الرئيسية للمحكمة. ومن ذلك إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل والمبادرات المتعلقة بالموارد البشرية، ووضع النهج المتعلقة بالموارد البشرية، وتناول التظلمات والشؤون القانونية ذات الصلة، والتعاون في إدارة الموظفين.

٣١٣,١ ألف يورو

## موارد الميزانية

٣٣٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض إجمالي طفيف مقداره ٤٢,٠ ألف يورو (١,٨ في المئة).

٢٢٢٠,١ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٣٣٣ - يتألف ملاك قسم الموارد البشرية حاليا من ٢٢ وظيفة ثابتة وخمس وظائف تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٤,٥) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وثمة وظيفة من الرتبة خ-ع (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لن يُطلب تمويلها فيما يخص عام ٢٠١٥، بينما تُطلب وظيفة إضافية واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة من الرتبة خ-ع (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) بغية تقديم دعم معزز.

١١١,١ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٣٤ - يرأس قسم الموارد البشرية رئيسه (من الرتبة ف-٥)، وهو يتألف حاليا من أربع وحدات. ويتولى رئيس القسم، بالإضافة إلى وظائفه في مجال إدارة القسم، المسؤولية عن إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل والمبادرات المتصلة بالموارد البشرية؛ وإعداد الوثائق المتعلقة بالأنشطة في مجال الموارد البشرية ونتائج هذه الأنشطة؛ ووضع النهج المتعلقة بالموارد البشرية؛ وتناول تظلمات الموظفين والشؤون القانونية ذات الصلة؛ والتعاون في إدارة الموظفين. ويقوم بدعم الرئيس مساعد إداري (من الرتبة خ-ع) ومساعد رئيسي معني بالموارد البشرية (النهج والشؤون القانونية) (من الرتبة خ-ع-ر).

٣٣٥ - وتتولى وحدة تجهيز الموظفين المسؤولية عن حشد الموظفين، وتخصيصهم، وإعادة تخصيصهم، وتصنيف الوظائف (إعادة تصنيفها)، وأبدال الوظائف الخاصة، وإحاق الموظفين، وإعارتهم، ونقلهم. إن هذه الوحدة تتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بالتجهيز بالموظفين (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بالتجهيز بالموظفين (من الرتبة خ-ع-ر)، وثلاثة مساعدين معنيين بالتجهيز بالموظفين (من الرتبة خ-ع-ر).

٣٣٦ - وتتحمل وحدة تسيير شؤون الموظفين المسؤولية عن تدبير العقود؛ وتسيير شؤون الرواتب والتعويضات والمستحقات؛ وسجلات الدوام وسجلات تدبير الأداء؛ والإبلاغ فيما يتعلق بالموارد البشرية ونظم تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية؛ وحل النزاعات والتوسط فيما يخص أداء الموظفين. وهي تتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، ومساعدين رئيسيين معنيين بالموارد البشرية (من الرتبة خ-ع-ر)، ومساعد معني بالموارد البشرية (من الرتبة خ-ع-ر)، ومساعد رئيسي معني بنظم تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية (من الرتبة خ-ع-ر)، ومساعد إداري (من الرتبة خ-ع-ر).

٣٣٧ - وتتولى وحدة التدريب وتنمية القدرات تدبير ميزانية التدريب المركزية، وتسدي المشورة بشأن استخدام مخصّصات التدريب الموزعة على شتى الوحدات. وهي تساعد الإدارة في إعداد خطط التعلم السنوية، وتقوم بإعداد وتنفيذ برامج التدريب والتعلم. إنها تتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، يدعمه مساعد معني بالتدريب وتنمية القدرات (من الرتبة خ-ع-ر).

٣٣٨ - وتتولى وحدة الصحة والرعاية المسؤولة عن الصحة المهنية والمسائل الطبية فيما يخص العاملين، بما في ذلك الفحوص الطبية السابقة للتوظيف، والعناية الطبية المستعجلة. كما إنها تتولى المسؤولية عن مسائل وبعده، وتصديق الإجازات المرضية، والعناية الطبية المستعجلة. كما إنها تتولى المسؤولية عن مسائل المساعدة النفسية الاجتماعية ومسائل الرعاية. وهي تتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني برعاية الموظفين (من الرتبة ف-٣)، ومساعد طبي/ممرض (من الرتبة خ ع-٢)، وممرض/مساعد طبي معني بالصحة المهنية (من الرتبة خ ع-١)، ومساعد معني برعاية الموظفين (من الرتبة خ ع-٢).

٣٣٩ - وسيخضع قسم الموارد البشرية إلى مراجعة وافية وإعادة تنظيم خلال عام ٢٠١٤ بغية جعل ما يقدمه من خدمات وما يسديه من مشورة في مجال الموارد البشرية أفضل تلبيةً لاحتياجات المحكمة، وتحويله من قسم يؤدي دوراً يتسم رئيسياً بالطابع التبادلي إلى شريك استراتيجي. وقد أعدت الميزانية المقترحة على أساس أعداد الموظفين والأنشطة الحالية لأن هذه المراجعة لما تكن قد تجرت إبان إعدادها.

٣٤٠ - وريثما تتم إعادة التنظيم، قد تلزم موارد إضافية لدعم الأنشطة الحاسمة الأهمية المتصلة بوضع السياسات، وتدير الأداء، وتطوير المسارات المهنية للموظفين، وحل النزاعات على أساس غير رسمي، والارتفاع الحاد في نشاط توظيف العاملين في مكتب المدعي العام، وتنفيذ القرارات التي تُتخذ في إطار المشروع المسمى ReVision.

المساعدة المؤقتة العامة ٣٦٦,٥ ألف يورو

٣٤١ - بالإضافة إلى الوظائف الثابتة، تدعم قسم الموارد البشرية حالياً خمس وظائف تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وريثما تتم المراجعة العامة لقسم الموارد البشرية ومقادير الخدمات والموارد، وبالنظر إلى ارتفاع حجم النشاط، يُطلب استمرار هذه الوظائف فيما يخص عام ٢٠١٥، باستثناء وظيفة واحدة شاغرة لمساعد معني بالموارد البشرية/تكنولوجيا المعلومات ليست مطلوبة فيما يخص عام ٢٠١٥.

٣٤٢ - مساعد معني بالتجهيز بالموظفين (من الرتبة خ ع-١)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يقدم شاغل هذه الوظيفة في وحدة التجهيز بالموظفين الدعم فيما يخص جميع الأنشطة الجارية في الوحدة. إن هذه الوظيفة قائمة في الوحدة منذ عام ٢٠٠٥ وتظل لازمة بغية اضطلاع وحدة التجهيز بالموظفين بمهامها الأساسية المتمثلة في تلبية الاحتياجات إلى التوظيف وإجراء عمليات إعادة تخصيص الموظفين الحاليين وإعادة توزيعهم، والاضطلاع بجميع أنشطة الحشد ذات الصلة اللازمة لتسيير شغل الوظائف الشاغرة.

٣٤٣ - مساعد معني بالتجهيز بالموظفين (من الرتبة خ ع-١)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). إن هذه الوظيفة قائمة في وحدة التجهيز بالموظفين منذ عام ٢٠١٤ وسيقدم شاغلها دعماً إضافياً مستمراً فيما يتعلق بعبء العمل الحالي وعبئه المقبل المتوقع المتأتين عن حشد الموظفين، وعن مشروع المراجعة المسمى ReVision، وعن معاودة مشاركة قسم الموارد البشرية في الأفرقة التي تجري المقابلات مع المرشّحين، وعن تولية وحدة التجهيز بالموظفين المسؤولية عن برنامج التدريب الداخلي.

٣٤٤ - مساعداً معنيان بالموارد البشرية (من الرتبة خ ع-١)، لمدة ١٢ شهراً لكل منهما (متطلب مستمر). تظل هاتان الوظيفتان لازمتين بغية دعم عمل وحدة تسيير شؤون الموظفين. إن هاتين الوظيفتين قائمتان في هذه الوحدة منذ عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥، على الترتيب، ويضطلع شاغلاهما بوظائف الوحدة الرئيسية المتصلة بإصدار العقود وعقد الجلسات الإطلاعية للموظفين، وتجهيز كشوف الرواتب وسائر المستحقات والتعويضات الواجبة الدفع للموظفين الميزيدي العدد وأفراد عائلاتهم الذين تستحق عنهم هذه المدفوعات، وتسيير شؤون هذه الكشوف.

٣٤٥ - مساعد معني بالموارد البشرية (من الرتبة خ ع-١)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة بغية التكفل بتمكين وحدة تسيير شؤون الموظفين من توفير

الخدمات المناسبة والآتية في حينها. لقد ازدادت أعداد العاملين في المحكمة على مر السنين ومن شأن استمرار نقص الموظفين العاملين في الوحدة أن يفضي إلى الخطر الكبير المتمثل في عدم تسيير شؤون التعويضات والمستحقات على نحو سليم و/أو تأخير تسيير هذه الشؤون.

الخبراء الاستشاريون ٣٥,٠ ألف يورو

٣٤٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠,٤ ألف يورو (١٣٩,٧ في المئة)، وهو يلزم لتوفير خبرة لا تتوفر حالياً ضمن القسم في مجالات من قبيل تصميم الوظائف وتصنيفها، وإصدار استدرجات العروض من أجل التعاقد مع شركات التأمين، ومشاريع أتمتة قسم الموارد البشرية.

الموارد غير المتصلة بالموظفين ٩٣,٠ ألف يورو

٣٤٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٤٥,٩ ألف يورو (٦١,٦ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، والخدمات التعاقدية، والتدريب.

السفر ١٤,٢ ألف يورو

٣٤٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢,٨ ألف يورو (١٦,٧ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف السفر إلى المكاتب الميدانية وتكاليف مشاركة مسؤولي قسم الموارد البشرية في الاجتماعات المتخصصة ذات الصلة اللازمة للتعاون مع النظام الموحد للأمم المتحدة ومواكبة أحدث المستجدات.

الخدمات التعاقدية ٢٠,٠ ألف يورو

٣٤٩ - تنطوي ميزانية هذا البند على زيادة مقدارها ٣,٣ آلاف يورو (١٩,٨ في المئة)، وهي تلزم لتكليف جهة خارجية بسد المتطلبات الطبية، مثل عمليات التلقيح والفحوص الطبية السابقة للتعين، وذلك بسبب زيادة متوقعة في عدد الموظفين الجدد.

التدريب ٥٨,٨ ألف يورو

٣٥٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٠١,٢ ألف يورو (٦٣,٣ في المئة). وتُدعم بميزانية التدريب المركزية هذه مبادرات في مجال التدريب من قبيل التدريب على تدبر الأداء، والتدريب الإلزامي على الوقاية من التحرش، والتدريب فيما يتعلق بأخلاقيات/مدونة قواعد السلوك. ويشمل ذلك أيضاً تنظيم المحكمة لجلسات توجيه الموظفين الجدد، وتدريب الموظفين العاملين في الميدان، وميزانية التدريب التقني في قسم الموارد البشرية، المراد بها التكفل ببقاء المهارات التقنية للعاملين في قسم الموارد البشرية مواكبةً لأحدث المستجدات.

٣٥١ - وستعين أن تُزاد المخصصات في إطار بند الميزانية هذا في المستقبل بغية الاستثمار بحسب الاقتضاء في تحسين مهارات العاملين وكفاءاتهم وحماسهم.

### الجدول ٤٦ : البرنامج الفرعي ٣٢٢٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣٢٢٠ قسم الموارد البشرية
	المبلغ	النسبة المئوية	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	
					المجموع وتما في ذلك	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
					الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية المتصلة	
					المجموع	بالحالات	بالحالات	
					المجموع	بالحالات	بالحالات	
					المجموع	بالحالات	بالحالات	
					المجموع	بالحالات	بالحالات	

الموظفون من الفئة الفنية

الموظفون من فئة الخدمات العامة

المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين

النمو في موارد عام ٢٠١٥ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣		قسم الموارد البشرية
بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		(بآلاف اليورو)		(بآلاف اليورو)		(بآلاف اليورو)		(بآلاف اليورو)		
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	
١٤,٩	٤٧,٤	٣٦٦,٥	٣٦٦,٥	٣١٩,١	٣١٩,١	٢٧١,١	٢١,٢	٢٥٠,٠	٠,٩	٢٤٩,١
										المساعدة المؤقتة العامة
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
										العمل الإضافي
										الخبراء الاستشاريون
١٣٩,٧	٢٠,٤	٣٥,٠	٣٥,٠	١٤,٦	١٤,٦	١٣,٧		١٣,٧	١٣,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٢٠,٣	٦٧,٨	٤٠١,٥	٤٠١,٥	٣٣٣,٧	٣٣٣,٧	٢٨٤,٨	٢١,٢	٢٦٣,٧	٠,٩	٢٦٣,٨
										السفر
١٦,٧-	٢,٨-	١٤,٢	١٤,٢	١٧,٠	١١,٠	٦,٠	٣٢,٧	٣٢,٧	٩,٣	٢٣,٤
										الضيافة
١٩,٨	٣,٣	٢٠,٠	٢٠,٠	١٦,٧	١٦,٧	٣,٩		٣,٩		الخدمات التعاقدية
٦٣,٣-	١٠١,٢-	٥٨,٨	١٢,٠	٤٦,٨	١٦٠,٠	١٩٥,١		١٩٥,١		التدريب
										النفقات التشغيلية العامة
١٠٠,٠-	٤٥,٢-			٤٥,٢		١٤,٢		١٤,٢		الولائم والمواد
										الأثاث والمعدات
٦١,١-	١٤٥,٩-	٩٣,٠	١٢,٠	٨١,٠	٢٣٨,٩	١١,٠	٢٢٧,٩	٢٤٦,٣	٩,٣	٢٣٧,٠
										المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١,٨-	٤٢,٠-	٢٣١٣,١	٢١٠,٠	٢١٠٣,١	٢٣٥٥,١	٢٠٢,٥	٢١٥٢,٦	٢٣٨٤,٦	٢١,٢	٢٣٦٣,٥
										المجموع
١٣,٢-	١١,٨-	٧٧,٨	١,٤	٧٦,٣	٨٩,٥	٣,٣	٨٦,٢	٦٧,٢	٦٧,٢	١١,٦
										تكاليف الصيانة الموزعة

### الجدول ٤٧: البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم الموارد البشرية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين	
													خ-ع-رر	خ-ع-رأ	موظفون	موظفون		
الملاك الأساسي														٧	٢	١٠	١٢	١٩
الملاك المتصل بالحالات القائمة														١			٣	٣
المجموع الفرعي														٧	٢	١٣	١٥	٢٢
الملاك الأساسي																		
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المحوّلة																		
المجموع الفرعي																		
الملاك الأساسي																		
الملاك المتصل بالحالات توزيعها/المستعادة																		
المجموع الفرعي																		
المجموع														٧	٢	١٣	١٥	٢٢

## (ج) البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم الميزانية والمالية

## مقدمة

٣٥٢ - يضطلع قسم الميزانية والمالية بأنشطة لدعم العمليات المالية والمتعلقة بالميزانية للمحكمة جمعاء. ومن المهام المنوطة به جمع وإعداد البيانات الخاصة بميزانية المحكمة وإعداد البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للضحايا. كما إنه يتولى تدبر الاشتراكات المقررة، والتبرعات، وأموال صندوق الطوارئ، والاحتياجات على صعيد الاستثمار، ويراقبها ويبلغ عنها وفقا لمتطلبات الجمعية والجهات المانحة.

٣٥٣ - وإضافةً إلى ذلك يتولى هذا القسم المسؤولية عن إجراء كافة الأنشطة في مجال إعداد كشوف الرواتب والمدفوعات وتدبر ميزانية المحكمة وحساباتها المالية. ومن مهامه الأساسية الأخرى إدارة الخزينة، والمحاسبة والإبلاغ المالي ضمن نظم المحكمة المستعان فيها ببرامجيات SAP ("النظم والتطبيقات والمنتجات")، والمشاركة المباشرة أو غير المباشرة في تنفيذ المشاريع الأساسية للمحكمة مثل مشروع تطوير نظام كشوف الرواتب، ومشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومشروع الإبلاغ فيما يتعلق بالميزانية، وغيرها من مشاريع تحسين برامجيات SAP.

٢ ٣٦٤,٦ ألف يورو

## موارد الميزانية

٣٥٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٧٦,٠ ألف يورو (٨,٠ في المئة) تعزى رئيسياً إلى زيادة في الميزانية السنوية لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لكن إذا تمت تسوية ميزانية عام ٢٠١٤ بالمقدار البالغ ٢٩٠,٠ ألف يورو المرحل من ميزانية مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام ٢٠١٣<sup>٤٤</sup> فإن الميزانية المقترحة تنطوي في الواقع على انخفاض نسبته ٤,٦ في المئة<sup>٤٥</sup>.

٢ ١٨٢,٧ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٣٥٥ - يتألف ملاك موظفي قسم الميزانية والمالية حالياً من ٢٤ وظيفة ثابتة وأربع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٤,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل، تموّل اثنتان منها من ميزانية مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويقترح قسم الميزانية والمالية تخفيضاً في عدد الوظائف المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة مقداره ٠,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل فيما يخص المرحلة النهائية من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١ ١٩٤,٥ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٥٦ - يتألف ملاك موظفي قسم الميزانية والمالية من رئيسه (من الرتبة ف-٥)، الذي يتولى المسؤولية عن إدارته وعن إسدء المشورة إلى المدير بشأن المسائل المتصلة بالإدارة المالية للمحكمة؛ ومشرف على المحاسبة التدريبية (من الرتبة ف-٤)، يتولى المسؤولية عن وحدة الحسابات والميزانية؛ ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٥٧ - وحدة المدفوعات تتكفل بتجهيز جميع المدفوعات المتصلة بالسلع والخدمات. وهي تتألف من موظف معني بالمدفوعات (من الرتبة ف-٣) ومساعد رئيسي معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-رأ) وخمسة مساعدين معنيين بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٤ الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣، (ICC-ASP/12/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٣٢.

٤٥ بلغ مجموع الموارد المخصصة لفرع الميزانية والشؤون المالية في عام ٢٠١٤ مبلغاً مقداره ٤٧٨,٦ ألف يورو، بما فيها ٢٩٠,٠ ألف يورو رحلت من ميزانية مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام ٢٠١٣. انظر الجدول الخاص بالبرنامج الفرعي ٣٢٤٠.



٣٥٨ - وتتولى وحدة كشوف الرواتب تجهيز مدفوعات الرواتب والأبدال والتعويضات للقضاة والموظفين. ويتألف ملاك موظفي هذه الوحدة من موظف معني بكشوف الرواتب (من الرتبة ف-٣)، ومساعد رئيسي معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣)، ومساعدَيْن معنيين بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣).

٣٥٩ - وتتولى وحدة الحسابات مسك الحسابات ومخططات إدراج الوثائق فيما يخص تسجيل وإعداد البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للضحايا. وتتألف هذه الوحدة من موظف معني بالحسابات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بالحسابات/الاشتراكات (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣) ومساعد معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣).

٣٦٠ - وتتولى وحدة الميزانية إعداد ميزانية المحكمة، والإخطارات بالاستعانة بصندوق الطوارئ، والتوقعات والتقارير المتصلة بالميزانية، وتتابع الأداء على هذا الصعيد. وتتألف هذه الوحدة من موظف معاون معني بالميزانية والمالية (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣)، ومساعد معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣).

٣٦١ - وتسهر وحدة الخزينة على توفر الأموال اللازمة لسد الاحتياجات إلى النقد. ويتألف ملاك موظفيها من مساعد معني بالخزينة (من الرتبة خ ع-٣)، ومساعد رئيسي معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣)، ومساعد معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣).

المساعدة المؤقتة العامة ٢٧٨, ٢ ألف يورو

٣٦٢ - يطلب قسم الميزانية والمالية استمرار تمويل الوظائف المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) فيما يخص عام ٢٠١٥.

٣٦٣ - موظف معاون معني بالميزانية والمالية (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة بغية التكفل بتوفير معلومات متعلقة بالميزانية عالية درجة الجودة؛ وتنسيق تنفيذ جميع بنود الميزانية، وتحليله، ومراجعته، ومراقبته؛ وإعداد التوقعات المتعلقة بالميزانية؛ وتوفير الخدمات الإحصائية دعما للإخطارات بالاستعانة بصندوق الطوارئ؛ والاضطلاع بأنشطة الدعم المتصلة بالتقارير المتعلقة بالأداء.

٣٦٤ - مساعد معني بالميزانية والمالية (من الرتبة خ ع-٣)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). إن هذه الوظيفة المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة قائمة في القسم منذ عام ٢٠٠٩ وتظل لازمة بغية تناول مقادير العمل الزائدة، وبما في ذلك تجهيز المعاملات. فعلى الرغم من شتى التحسينات التي أدخلت على النظم وعلى سيرورات الأعمال خلال السنوات السابقة، أصبح قسم الميزانية والمالية ينوء بالحمل الواقع على عاتقه نتيجة للزيادة في عبء عمله دون أن تقابلها أية زيادة في ملاك موظفيه.

مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٦٥ - منسق معني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (من الرتبة ف-٤)، لمدة ٩ أشهر (متطلب مستمر لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). يظل المنسق المعني بالمعايير المحاسبية للقطاع العام لازما بغية تنجيز تطبيق هذه المعايير حتى إنجاز المراجعة الخارجية للحسابات المالية المتوافقة مع هذه المعايير الخاصة بعام ٢٠١٤.

٣٦٦ - مساعد معني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (من الرتبة خ ع-٣)، لمدة ٩ أشهر (متطلب مستمر لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). تلزم هذه الوظيفة المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة عوضا عن وظيفة من الفئة ف-٢ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة مؤت في

عام ٢٠١٤ من اعتمادات ميزانية مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي رُحلت من السنة السابقة. وتمثل المهمة التي يضطلع بها شاغل هذه الوظيفة في دعم إقفال الحسابات في نهاية السنة، وإعداد البيانات المالية، وأنشطة التدريب، والمرحلة النهائية من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستدامة الأنشطة الرئيسية في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

*العمل الإضافي* ١٠,٠ آلاف يورو

٣٦٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٠ ألف يورو (٢٥,٠ في المئة)، تعزى إلى زيادة في النشاط الذي يجب الاضطلاع به في آجال ملزمة، مثل إقفال الحسابات في نهاية السنة، والإبلاغ المالي، والمراجعة الخارجية للحسابات، وإعداد وتنجز الميزانية البرنامجية السنوية، وتجهيز كشوف الرواتب الشهرية.

**الموارد غير المتصلة بالموظفين** ١٨١,٩ ألف يورو

٣٦٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٥,٣ ألف يورو (٧,٨ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والنفقات التشغيلية العامة.

*السفر* ١٦,٨ ألف يورو

٣٦٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣,٤ آلاف يورو (١٦,٧ في المئة)، وهو يلزم للمشاركة في اجتماعات الصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة واجتماعات شبكة الميزانية المالية والاجتماعات المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

*الخدمات التعاقدية* ٩٣,٩ ألف يورو

٣٧٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٩,٩ آلاف يورو (٩,٥ في المئة)، وهو سيستخدم لسد تكاليف المراجع الخارجي للحسابات وسد التكاليف الإدارية لإعادة الضرائب التي تجنيها الولايات المتحدة، ويشمل أيضا تكاليف الخدمات التعاقدية المتصلة بتنجز مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام<sup>٤٦</sup>.

*التدريب* ١٥,٧ ألف يورو

٣٧١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٤,٣ ألف يورو (٤٧,٨ في المئة)، يعزى إلى تعديل مواعيد أنشطة التدريب في إطار مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهو يشمل تكاليف تدريب محدد الطابع متصل بالشؤون المالية.

*النفقات التشغيلية العامة* ٥٥,٥ ألف يورو

٣٧٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٢,٣ ألف يورو (٢٨,٥ في المئة) تعزى إلى حد كبير إلى لزوم سد التكاليف المصرفية المزدوجة المتأتية عن زيادة حجم المعاملات، ولا سيما فيما يخص طلبات السفر الصادرة عن مكتب المدعي العام، ومدفوعات الرواتب، وعمليات النقل إلى المكاتب الميدانية.

## الجدول ٤٨ : البرنامج الفرعي ٣٢٤٠ : الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف اليورو)				ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بالآلاف اليورو)				مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بالآلاف اليورو)			قسم الميزانية والمالية ٣٢٤٠	
النسبة المئوية	المبلغ	المعايير المحاسبية الدولية	الميزانية المتصلة الدولية	الميزانية الأساسية	المعايير المحاسبية الدولية	الميزانية المتصلة الدولية	الميزانية الأساسية	المجموع وما في ذلك	صندوق الطوارئ	المجموع	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية		
	١,٢	٨,٨	٧٥٨,١	٧٥٨,١	٧٤٩,٣	٧٤٩,٣	٧٤٩,٣	٧٤٩,٣					الموظفون من الفئة الفنية	
	٣,٢	٣٥,٠	١ ١٣٦,٤	٣٤٤,٤	٧٩٢,٠	١ ١٠١,٤	٣٣٥,٤	٧٦٦,٠					الموظفون من فئة الخدمات العامة	
	٢,٤	٤٣,٨	١ ١٩٤,٥	٣٤٤,٤	١ ٥٥٠,١	١ ١٥٠,٧	٣٣٥,٤	١ ٥١٥,٣	١ ٧٥٣,٨	١ ٧٥٣,٨	٣٣٩,١	١ ٤١٤,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
	١٠٩,٦	١٤٥,٥	٢٧٨,٢	١٤٠,٩	١٣٧,٣	١٣٢,٧		١٣٢,٧	٤١٥,٥	٤١٥,٥		٤١٥,٥	المساعدة المؤقتة العامة	
	٢٥,٠	٢,٠	١٠,٠		١٠,٠	٨,٠		٨,٠	٢٢,٠	٢٢,٠		٢٢,٠	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
													العمل الإضافي	
													الخبراء الاستشاريون	
	١٠٤,٨	١٤٧,٥	٢ ٨٨,٢	١٤٠,٩	١٤٧,٣	١٤٠,٧		١٤٠,٧	٤٣٧,٥	٤٣٧,٥		٤٣٧,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
	١٦,٧-	٣,٤-	١٦,٨	٩,٣	٧,٥	٢٠,٢	١٠,٠	١٠,٢	٧,٣	٧,٣		٧,٣	السفر	
													الضيافة	
	٩,٥-	٩,٩-	٩٣,٩	١٣,٤	٨٠,٥	١٠٣,٨	١٥,٣	٨٨,٥	٩٧,٧	٩٧,٧		٩٧,٧	الخدمات التعاقدية	
	٤٧,٨-	١٤,٣-	١٥,٧	١٠,٠	٥,٧	٣٠,٠	٣٠,٠		٨,٣	٨,٣		٨,٣	التدريب	
	٢٨,٥	١٢,٣	٥٥,٥		٥٥,٥	٤٣,٢		٤٣,٢	٥٠,٨	٥٠,٨		٥٠,٨	النفقات التشغيلية العامة	
													اللوازم والمواد	
													الأثاث والمعدات	
	٧,٨-	١٥,٣-	١ ٨١,٩	٣٢,٧	١٤٩,٢	١٩٧,٢	٥٥,٣	١٤١,٩	١ ٦٤,٢	١ ٦٤,٢		١ ٦٤,٢	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
	٨,٠	١٧٦,٠	٢ ٣٦٤,٦	١٧٣,٦	٣٤٤,٤	١ ٨٤٦,٦	٢ ١٨٨,٦	٥٥,٣	٣٣٥,٤	١ ٧٩٧,٩	٢ ٣٥٥,٤	٣٣٩,١	٢ ٠١٦,٣	المجموع
								٢٩٠,٠						النسبة المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما تقضي به الفقرة ٣ من القسم ١ من القرار ICC-ASP/12/Res.1
														المجموع معدلاً باحتساب النسبة المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
	٤,٦-	١١٤,٠-	٢ ٣٦٤,٦	١٧٣,٦	٣٤٤,٤	١ ٨٤٦,٦	٢ ٤٧٨,٦	٣٤٥,٣	٣٣٥,٤	١ ٧٩٧,٩	٢ ٣٥٥,٤	٣٣٩,١	٢ ٠١٦,٣	تكاليف الصيانة الموزعة
	١٤,٢-	١٣,١-	٧٨,٧		٢,٤	٧٦,٣	٩١,٨		٥,٦	٨٦,٢	٧٢,١	١٩,٣	٥٢,٨	

## الجدول ٤٩ : البرنامج الفرعي ٣٢٤٠ : ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم الميزانية والمالية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	م-١	م-٢	م-٣	ف-٤	ف-٥	ف-٦	ف-٣	ف-٢	ف-١	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين
												خ-ع-رر	خ-ع-رأ	موظفون	العام	
الملاك الأساسي						١	١		٣	٢	٧	١٢	١٢	١٢	١٢	١٩
الملاك المتصل بالحالات												١	٤	٥	٥	٥
المجموع الفرعي						١	١		٣	٢	٧	١٣	١٦	١٧	١٧	٢٤
الملاك الأساسي																
الملاك المتصل بالحالات																
المجموع الفرعي																
الملاك الأساسي																
الملاك المتصل بالحالات																
المجموع الفرعي																
المجموع						١	١		٣	٢	٧	١٣	١٦	١٧	١٧	٢٤

## (د) البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة

## مقدمة

٣٧٣ - يركّز قسم الخدمات العامة رئيسياً على توفير المرافق وسائر الخدمات التي ترفد الأعمال الأساسية للمحكمة بما في ذلك العمليات الميدانية ومشروع المباني الدائمة. ويتفاعل قسم الخدمات العامة مع جميع وحدات المحكمة للتكفل بتوفير الخدمات على أمثل ما يمكن في مجال الشراء، ومجال إدارة المرافق، ومجال السفر، وشؤون الدولة المضيفة، والدعم الإمدادي، والنقل.

٣١٣,١ ألف يورو

## موارد الميزانية

٣٧٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤٢٤,٣ ألف يورو (٧,٤ في المئة). وقد تسنى اقتراح هذا التخفيض على أساس الكف عن إجراء أي عمليات تحسين في المباني المؤقتة، وتقليص مستوى الصيانة الوقائية، واستبعاد إمكانية إجراء أي أعمال تصليح مستعجلة وأي عمليات لاستبدال معدات وتجهيزات، بما فيها المركبات. وثمة زيادة طفيفة في الاعتمادات المقترحة لسد تكاليف اللوازم، ولوازم الكتابة والطباعة والمرتفعات، تعزى إلى زيادة في عدد موظفي مكتب المدعي العام.

١٣٧,٣ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٣٧٥ - يبقى ملاك الموظفين مؤلفاً من ٤١ وظيفة ثابتة ووظيفة واحدة تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٩٦١,٢ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٧٦ - يرأس قسم الخدمات العامة رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يدعمه مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ). ويتألف هذا القسم من أربع وحدات:

٣٧٧ - وحدة إدارة المرافق تتألف من موظف معني بإدارة المرافق (من الرتبة ف-٣)، ومدبر مشروع المرافق (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بالمرافق (من الرتبة خ ع-ر)، ورسام (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة كتيبة معينين بخدمات المرافق (من الرتبة خ ع-رأ)، وعامل عامّ الأشغال (من الرتبة خ ع-رأ)، وعامل عامّ الأشغال/عامل (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقني مختص بالتنظيف والتنهوية والتكليف في المرافق (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقني معني بالمرافق (المنشآت الأمنية) (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقني كهربائي معني بالمرافق (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٧٨ - وحدة الدعم الإمدادي والنقل تتألف من موظف معني بالدعم الإمدادي والنقل (من الرتبة ف-٣)، ومشرف معني بالدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتب معني باللوازم (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتب معني بالخدمات العامة (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بمراقبة الممتلكات والمخزون/المطالبات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومشرف على عمليات التسجيل (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتب معني بعمليات التسجيل (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتب معني بالدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتب/سائق معني بالدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع-رأ)، وموزع/سائق مركبات (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة سائقين/كتبة (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٧٩ - وحدة الشراء تتألف من موظف رئيسي معني بالشراء (من الرتبة ف-٤)، ومنسق معني بالشراء (من الرتبة خ ع-ر)، وأربعة مساعدين معينين بالشراء (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ). وثمة موظفان (من الرتبة خ ع-رأ) يعملان لأربعة أحماس وقت الدوام.

٣٨٠ - وحدة السفر وشؤون الدولة المضيفة تتألف من مشرف على الأسفار (من الرتبة خ ع-ر)، وخمسة مساعدين معينين بالأسفار (من الرتبة خ ع-رأ).

## المساعدة المؤقتة العامة

٣٨١ - عامل عامُّ الأشغال (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). إن هذه الوظيفة المشغولة في نطاق المساعدة المؤقتة العامة قائمة منذ عام ٢٠٠٨ بعد توسعة حيز المكاتب ليشمل مبنى Haagse Veste، وتظل لازمة لتوفير الخدمات من أجل هذا المبنى.

## العمل الإضافي

٣٨٢ - يزداد المبلغ المطلوب لسد تكاليف العمل الإضافي زيادة مقدارها ١٠,٠ آلاف يورو (١١,٣ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف استدعاء وحدة إدارة المرافق في حالات الطوارئ، وتكاليف السائقين الذين يعملون خارج ساعات الدوام الرسمي، ونقل الشهود.

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٣٨٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤٩٢,٧ ألف يورو (١٨,٥ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والنفقات التشغيلية العامة، واللوازم والمعدات، والأثاث والمعدات.

## السفر

٣٨٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١,٢ ألف يورو (٨,٢ في المئة) وقد أُبقي عليه عند الحد الأدنى اللازم لسد تكاليف السفر إلى الميدان لتدبر الأصول ومراقبة المرتفعات.

## الخدمات التعاقدية

٣٨٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٢,٠ ألف يورو (٥٢,٤ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف خدمات الطباعة الخارجية.

## التدريب

٣٨٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٦,٥ آلاف يورو (٣٩,٩ في المئة). وقد قُلِّصت الموارد المقترحة لسد تكاليف التدريب إلى الحد الأدنى، وهي تلزم من أجل التدريب في مجال الشراء وتدريب السائقين.

## النفقات التشغيلية العامة

٣٨٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤٠٧,٤ آلاف يورو (١٧,٥ في المئة). وسُتسَدَّ بهذه الموارد تكاليف المرتفعات (الغاز، والكهرباء، والماء، والتدفئة المدنية، وخدمات من قبيل الصرف الصحي، ومراقبة التلوث، والتوصيلات)؛ وصيانة العتاد والبرامجيات التشغيليين، ولا سيَّما التجهيزات الأمنية؛ وعمليات التصليح المجرة في المباني؛ وتنظيف المباني؛ وصيانة مجموعة المركبات في المقر وتوفير قطع الغيار لها؛ واستبدال العناصر النسيجية من الأثاث وأدوات الطعام؛ وخدمات البريد والسعاة الخاصين؛ وملابس التقنيين والسائقين، والنفقات المتفرقة. كما يراد استخدام هذه الموارد لسد تكاليف محفظة التأمينات التجارية للمحكمة. وقد تسنى تقليص الموارد المطلوبة لسد النفقات التشغيلية العامة بتخفيض المبالغ التقديرية لتكاليف الصيانة التصحيحية لنظم المباني استباقا لانتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة في نهاية السنة. وقد ضُمَّنَّ المبلغ المطلوب زيادات في تكاليف المرتفعات بغية التهيئة لسد مستلزمات زيادة عدد موظفي مكتب المدعي العام.

## اللوازم والمواد

٣٨٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠,٠ آلاف يورو (٥,٠ في المئة)، وهو سيُستخدم لسد تكاليف لوازم من أجل المحكمة برمتها. ومن هذه اللوازم لوازم مكتبية ولوازم كتابة، وخرائط حبر

للطابعات، وقطع غيار للمركبات، وملابس منها البدلات الرسمية التي يرتديها القضاة وملابس العمل التي يرتديها عمال الدعم الإمدادي وعمال تدبر المرافق. وستستخدم الزيادة الطفيفة لسد تكاليف اللوازم التي يُحتاج إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لزيادة أعداد موظفي مكتب المدعي العام.

## الجدول ٥٠: البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣٢٥٠ قسم الخدمات العامة	
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية المتصلة الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	بالحالات	الميزانية المتصلة الأساسية	بالحالات	الميزانية الأساسية
٠,٩	٥,٢	٥٦٨,٤	٥٦٨,٤	٥٦٣,٢	٥٦٣,٢					الموظفون من الفئة الفنية
٢,٠	٤٥,٩	٢٣٩٢,٨	٢٣٩٢,٨	٢٣٤٦,٩	٢٣٤٦,٩					الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٨	٥١,١	٢٩٦١,٢	٢٩٦١,٢	٢٩١٠,١	٢٩١٠,١	٢٦٨٢,٧	٢٦٨٢,٧	١١,٦	٢٦٧١,١	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٣,٤	٢,٤	٧٣,٣	٧٣,٣	٧٠,٩	٧٠,٩	٩٨,٥	٩٨,٥		٩٨,٥	المساعدة المؤقتة العامة
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
١١,٣	١٠,٠	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٦٨,٨	٦٨,٨	١٧,٢	٥١,٦	العمل الإضافي
	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠	الخبراء الاستشاريون
١٠,٩	١٧,٤	١٧٦,١	١٧٦,١	١٣٣,٩	١٣٣,٩	١٨٧,٣	١٨٧,٣	١٧,٢	١٧٠,١	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٨,٢	١,٢	١٦,٠	١٦,٠	١٤,٨	١١,٧	٢٥,٧	٢٥,٧		٢٥,٧	السفر
										الضيافة
٥٢,٤	٢٢,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٤٢,٠	٤٢,٠	١٠,٩	١٠,٩		١٠,٩	الخدمات التعاقدية
٣٩,٩	٦,٥	٩,٨	٩,٨	١٦,٣	١٦,٣	٢٠,٤	٢٠,٤		٢٠,٤	التدريب
١٧,٥	٤٠٧,٤	١٩١٨,٦	١٩١٨,٦	٢٣٢٦,٠	٤٤٤,١	٢٢٨١,٩	٢٤٤١,٦	٢١,٦	٢٤٢٠,٠	النفقات التشغيلية العامة
٥,٠	١٠,٠	٢١١,٥	٢١١,٥	٢٠١,٥	٢٠١,٥	٢١٩,٣	٢١٩,٣	٠,٩	٢١٨,٤	اللوازم والمواد
١٠٠,٠	٦٨,٠			٦٨,٠	٦٨,٠	٩٢,١	٩٢,١		٩٢,١	الأثاث والمعدات
١٨,٥	٤٩٣,٧	٢١٧٥,٩	٢١٧٥,٩	٢٦٦٨,٦	٥٥,٨	٢٦١٢,٨	٢٨١٠,٠	٢٢,٥	٢٧٨٧,٥	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٧,٤	٤٢٤,٣	٥٣١٣,١	٤٢,٢	٥٢٧١,٠	٥٣٣٧,٤	٨٨,٦	٥٦٤٨,٨	٥١,٣	٥٦٢٨,٧	المجموع
١١,٤	٢١,٢	١٦٤,٧	١٦٤,٧	١٨٥,٩	١٨٥,٩	١٢٢,٢	١٢٢,٢	١٩,٣	١٠٢,٩	تكاليف الصيانة المؤقتة

## الجدول ٥١: البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات		ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات		ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات		ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات	
مجموع الموظفين	العامة	شخ-ع-رأ	شخ-ع-رر	٥	٣	١	٢	١	١	١	٢	١	١	٢	١	١	١	٢	١
٤١	٣٦	٣٣	٣	٥	٣	١	٢	١	١	١	٢	١	١	٢	١	١	١	٢	١
٤١	٣٦	٣٣	٣	٥	٣	١	٢	١	١	١	٢	١	١	٢	١	١	١	٢	١
٤١	٣٦	٣٣	٣	٥	٣	١	٢	١	١	١	٢	١	١	٢	١	١	١	٢	١
٤١	٣٦	٣٣	٣	٥	٣	١	٢	١	١	١	٢	١	١	٢	١	١	١	٢	١

## (هـ) البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

## مقدمة

٣٨٩ - يتدبر قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال نظاما للمعلومات والاتصال وبنية أساسية ومعمارية لهما تتيح للمحكمة أن تؤدي رسالتها على الصعيد العالمي. ويوفر هذا القسم حلولاً وخدمات تتركز على الأعمال التي يتعين الاضطلاع بها وعلى الجهات المستفيدة منها، ولا سيما بدعم العمليات الميدانية وتوفير الأدوات اللازمة للتحقيق، والملاحقة، ومحامي الدفاع، وللمكاتب المستقلة وبما في ذلك الدعم اليومي للجلسات. ويتدبر هذا القسم البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات المصنونة الآمن في المحكمة وروابط الاتصال بين مقرها وبين مكاتبها الميدانية.

٣٩٠ - وفيما يخص عام ٢٠١٥ سيركز رئيسيا على ما يتصل بالمباني الدائمة. وسيعمل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بموارد الحد الأدنى مستديما في الوقت ذاته تقدم الخدمات الأساسية في الحال المؤقتة الثلاثة.

٨ ٩٧٨,٥ ألف يورو

## موارد الميزانية

٣٩١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض إجمالي مقداره ٦٤٥,٤ ألف يورو (٦,٧ في المئة). فما أُقِرَّ ضمن الميزانية السابقة من استثمارات فيما يندرج في عداد رأس المال آتى انخفاضاً في تكاليف الصيانة والتجهيزات التي تندرج في عداد رأس المال.

٤ ٤٤٧,٧ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٣٩٢ - يتألف ملاك قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاليا من ٥٤ وظيفة ثابتة وست وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٥,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٤ ١٤٠,٣ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٣٩٣ - يعمل في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الموظفون التاليين: رئيس القسم (من الرتبة ف-٥)، الذي يتولى المسؤولية عن إدارة القسم وإسداء المشورة لمدير شعبة الخدمات الإدارية العامة بشأن المسائل المتصلة بتدبير المعلومات، والاستراتيجية العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والفرص في مجال الأعمال القائمة على المعلومات. ويتلقى رئيس القسم مساعدة مباشرة من مساعدين إداريين (من الرتبة خ-ع-رأ)، ورئيس وحدة خدمات المعلومات (من الرتبة ف-٤)، ورئيس وحدة عمليات تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-٤)، ومحلل لسيرورات الأعمال/مدير مشروع (من الرتبة ف-٤) في المقر. ويقود كلا من أفرقة الموظفين التقنيين موظف من الرتبة ف-٣.

٣٩٤ - وتتولى وحدة خدمات المعلومات تدبير جميع المعلومات القضائية والمتعلقة بالقضايا، وتدعم تدبير الملفات وكشف المعلومات وإيداع الوثائق الإلكتروني وإدماج المعلومات بين التطبيقات، والمحكمة الإلكترونية وجميع الأفرقة القانونية الخارجية، بما في ذلك نظم المعلومات الخاصة بالمحتجزين.

٣٩٥ - ويتولى قيادة الأفرقة محلل معني بالنظم (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بنظم المحكمة الإلكترونية (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بتدبير السجلات (من الرتبة ف-٣) وموظف معني بنظم SAP (من الرتبة ف-٣). وتضم الأفرقة موظفا معاونا معني بنظم المعلومات (من الرتبة ف-٢) وموظفا معاونا معني بالتدريب على تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-٢)، وموظفا تقنيا معاونا معني ببرامجيات SAP (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسيا معني بتكامل التطبيقات (من الرتبة خ-ع-رر)، ومساعدة معني بتطبيقات برامجيات SAP (للتدبير المالي) (من الرتبة خ-ع-رأ)، ومساعدة تقنيا معني بدعم التطبيقات (من الرتبة خ-ع-رأ)، ومصمم موقع شبكي (من الرتبة خ-ع-رأ)، ومصمم موقع شبكي (من الرتبة خ-ع-رأ)، ومبرمجا لتطبيقات Java (من الرتبة خ-ع-رأ)، ومبرمجا معني بالتطبيقات



(من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معنياً ببرمجة التطبيقات (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقنياً معنياً بدعم نظم المحكمة الإلكترونية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومبرمجاً معنياً بتطبيقات الحكومة الإلكترونية (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة مساعدين معنيين بتدبر الوثائق والمحفوظات (من الرتبة خ ع-رأ).

٣٩٦ - وتحمي وحدة العمليات حلولاً في مجال التكنولوجيا والاتصال، وتتدبر مركزياً جميع قواعد بيانات المحكمة ومخازن معلوماتها، بما في ذلك حفظها الاحتياطي واستعادتها. ومن الخدمات التي توفر مكتب المساعدة التقنية، وتدبر التجهيزات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ودعم الاستعانة بالوسائل السمعية البصرية في قاعة جلسات المحكمة، والروابط الفيديوية، ودعم الجلسات، وخدمات حجب نصوص في الوثائق. كما إن هذه الوحدة تقوم بإعمال حلول من أجل جميع المكاتب الميدانية.

٣٩٧ - ويتولى قيادة الأفرقة موظف تقني معني بقواعد البيانات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بالاتصال (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بعمليات تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معني بأمن تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة ف-٣)، وموظف معاون معني بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتضم الأفرقة أربعة تقنيين معنيين بدعم النظم (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقنياً معنياً بالعتاد (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقنيين معنيين بدعم الشبكات (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة تقنيين معنيين بدعم الاتصالات (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقنياً معنياً بتشكيلة النظم (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً تقنياً معنياً بقواعد البيانات (من الرتبة خ ع-رأ)، ومشرفاً على مكتب المساعدة المعلوماتية (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة مساعدين معنيين بتكنولوجيا المعلومات (من الرتبة خ ع-رأ)، وتقنيين معنيين بالوسائل السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معنياً بأمن التطبيقات (من الرتبة خ ع-رأ)، وثلاثة تقنيين معنيين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميدان (من الرتبة خ ع-رأ).

#### المساعدة المؤقتة العامة

٢٦٢,٤ ألف يورو

٣٩٨ - يضم ملاك موظفي قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال حالياً ست وظائف مشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وثمة وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة خ ع-رأ) (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لا يطلب استمرار تمويلها.

٣٩٩ - تقني معني بمكتب المساعدة التقنية (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يعمل في مكتب المساعدة التقنية ما يعادل أربعة موظفين يعملون بدوام كامل لتوفير الخدمة لـ ٢٠٠ ١ مستعملاً. وهذا يعني أن ثمة تقنياً واحداً لكل ٣٠٠ مستعمل. ويقضي المعيار المهني، المطبق في المحاكم وفي وكالات الأمم المتحدة، بأن يكون هناك في المتوسط تقني واحد لكل ١٢٠ مستعملاً. وقد تدبر قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأمر بتقليص درجات الخدمة المقدمة. وتظل الوظيفة المعنية لازمة لأن من شأن المزيد من تخفيضات مستويات الخدمة أن يفضي إلى أداء غير مقبول وأن يضر بعمل المحكمة.

٤٠٠ - مساعد تقني معني بالمحكمة الإلكترونية (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يتألف نظام المحكمة الإلكترونية من ثلاثة نظم فرعية رئيسية: إدارة المخاطر، وإدارة الأدلة، والتسجيل السمعي البصري الرقمي. وتستلزم هذه النظم تدبراً مستمراً لشؤون المستعملين وضبطاً للبيانات وصيانة لها ونحوضاً بأودها وتدبر نفوذ المجموعات الآمن إلى البيانات ذات الصلة. وتتميز وحدات حفظ البيانات المتصلة بإعداد ملفات القضايا وتديرها بحجمها الكبير وتعقيدها الشديد اللذين يؤتيان عبء عمل ظل عالياً لمدة ست سنوات.

٤٠١ - مساعداً معنيان بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الميدان في مالي وكوت ديفوار (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهراً لكل منهما (متطلب مستمر). فوفقاً للممارسة المعتادة في الميدان، يُعمل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موظفاً واحداً لكل حالة يقدم الدعم لموظفي المكاتب الميدانية. وبالنظر

إلى الطابع المؤقت الذي تتميز به المكاتب الميدانية فإن الوظائف المعنيتين ستظلان تموّلان في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٤٠٢ - مساعدت تقني معني بالاتصالات (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). إن استمرار وجود هذه الوظيفة التي تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة سيتيح لنا المضي في تدارس استعمال الاتصالات في مجالات العمليات الميدانية وتحقيق وفورات جديدة ومستمرة في إطار جميع العقود الحالية المتعلقة بالاتصالات في المقر وفي جميع محالّ التواجد الميداني.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ١٠,٠ آلاف يورو

٤٠٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٠,٠ آلاف يورو (٥٠,٠ في المئة) وهو يلزم لسد تكاليف اجتماعات وتدبر فعاليات.

العمل الإضافي ٣٥,٠ ألف يورو

٤٠٤ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير. فكل النظم الحاسوبية تستلزم ترقية تُجرى بانتظام، وحلولا للمشكلات الأمنية وتحسينات طفيفة للوظائف المؤداة (البرامج التصحيحية الصغيرة). ولضمان استمرارية الخدمات، يُضطلع بهذا العمل مساءً وخلال عطل نهاية الأسبوع. ونظرا إلى دواعي استمرارية الخدمات، لا يمكن دائما إتاحة أخذ إجازة تعويضية. ويُبدل كل المستطاع لإبقاء المدفوعات تعويضا عن العمل الإضافي عند حدها الأدنى.

الموارد غير المتصلة بالموظفين ٤٥٣٠,٨ ألف يورو

٤٠٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٧١١,٢ ألف يورو (١٣,٦ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والنفقات التشغيلية العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات.

السفر ٥٧,٨ ألف يورو

٤٠٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٠,٤ آلاف يورو (١٥,٢ في المئة). إنه يلزم لأغراض المشاركة في الاجتماعات المعنية بالتكنولوجيا والمحكمة الإلكترونية بغية الاطلاع على المستجدات فيما يتعلق بالتعديلات والكيفية التي يمكن بها أن تؤثر هذه التعديلات على المحكمة، والمشاركة في اجتماعات مجموعات المستعملين المعنية بالعبء المستخلصة التي تنظمها الأمم المتحدة من أجل العمل بالممارسات التي تتبعها وكالات الأمم المتحدة؛ ومواكبة أحدث المبادرات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ والترابط الشبكي وتبادل المعلومات؛ والسفر إلى الميدان للتحقق من أن تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تظل مناسبة للغرض منها. ويضاف إلى ذلك أن الموظف العامل في كينشاسا يسافر بانتظام إلى بونيا لاستدامة عمل المكتب الميداني فيها.

الخدمات التعاقدية ٢٢٧,٢ ألف يورو

٤٠٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٥٥,٠ ألف يورو (٤٠,٦ في المئة) يعزى إلى إعادة التفاوض بشأن العقود للحصول على خدمات أفضل بأسعار أرخص. وثمة تكاليف ثابتة تترتب على الاستضافة الآمنة لموقع المحكمة الشبكي وعلى تحسينات برمجيات SAP التي تستلزم خبرة خارجية. كما إن بند الميزانية هذا يشمل سد تكاليف تحسينات لنظام المحكمة الإلكترونية والجلسات الإلكترونية، وتكاليف دعم نظام تدبر المحاضر، وتكاليف خدمات البث الحي المتواصل للمواد السمعية البصرية على الإنترنت، وتكاليف نظام الشهادات الأمنية لتدبر النفوذ إلى المعلومات على نحو آمن ويمكن التحقق منه.

## التدريب

٦٠,٧ ألف يورو

٤٠٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٩,٨ ألف يورو (٤٨,٣ في المئة)، وهو يلزم لتوفير تدريب تقني لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتعزى الزيادة إلى الانتقال إلى المباني الدائمة، ما سيفضي إلى ضرورة دعم استعمال تكنولوجيات جديدة لازمة في جميع وحدات المحكمة. ويستلزم التدريب في بعض المجالات أن يستدعم الموظفون تصديق مهاراتهم. ومن الأمثلة على ذلك هندسة الشبكات، وتصديق المهارات المهنية في مجال الأمن، وتسيير شؤون النظم.

## النفقات التشغيلية العامة

٣٥٣٠,١ ألف يورو

٤٠٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٨٠,٣ ألف يورو (٤,٩ في المئة). وقد تسنت التخفيضات نتيجة لإعادة التفاوض على عقود نافذة وخدمات يجري توفيرها، وتحديد الأولويات، والاستفادة من الاستثمارات التي أُجريت في الأعوام السابقة. وتظل التكاليف الثابتة كما كانت في السنوات السابقة فيما يخص نظم الشبكات وأمنها، وأتمتة المكاتب، وتدبر الترجمة، والمكتبة، ونظام كشف الولوج غير المرغوب فيه، ونظام البريد الإلكتروني ونظام المحفوظات، والبرامجيات المضادة للحُمات (الفيروسات) الإلكترونية، ونظام الاطلاع الآمن عن بعد، وتراخيص استعمال قواعد البيانات، ونظام "الإدارة الشاملة لمعلومات الوثائق" (TRIM)، وبرامجيات SAP (النظم، والتطبيقات، والمنتجات)، وروابط التباحث الفيديوي، وصيانة نظام البث الإذاعي في اتجاهين. وأما التكاليف الأخرى فتتصل بنظام Citrix للنفوذ إلى النظم عن بعد، وتسجيل الصوت في مركز الاحتجاز، وإيجار خطي الإنترنت الرئيسي والرافد الخاصين بالمحكمة، والنظم الساتلية في محالّ التواجد الميداني.

## اللوازم والمواد

١٢٠,٠ ألف يورو

٤١٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٦٥,٠ ألف يورو (٣٥,١ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف خراطيش الحبر الخاصة بالطابعات العالية الطاقة، وجذاذات الذاكرة، ولوحات مفاتيح الرقن بمختلف اللغات، والوحدات الخارجية للتسجيل على الأقراص الفيديوية الرقمية، واللوازم السمعية البصرية، والسماعات، وكوابل الشبكات، وبطاريات الحواسيب المحمولة.

## الأثاث والمعدات

٥٣٥,٠ ألف يورو

٤١١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٢٠,٣ ألف يورو (٣٧,٤ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف تزايد متطلبات حفظ البيانات بسبب عمليات التحقيق الجديدة، وعمليات تصليح العتاد الحاسوبي، والاستثمار في البنية الأساسية لاستئناف العمل في حالات الكوارث، وعتاد صغير لدعم العمل في قاعات الجلسات، ومواصلة برنامج الحراك بموجب الخطة الاستراتيجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والمرحلة الثانية من مشاريع مكتب المدعي العام التي أُقِرَّت في عام ٢٠١٤.

## الجدول ٥٢: البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٣٢٦٠		قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	
النسبة المئوية	الملغ	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال
١,٣	٢٢,٥	١٧٠٥,٤	٥٦٧,٨	١١٣٧,٧	١٦٨٢,٩	٥٦١,٤	١١٢١,٥				الموظفون من الفئة الفنية
٣,٦	٨٥,٦	٢٤٣٤,٩	١٠٣٤,٥	١٤٠٠,٤	٢٣٤٩,٣	٩٩٢,٥	١٣٥٦,٨				الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢,٧	١٠٨,١	٤١٤٠,٣	١٦٠٢,٣	٢٥٣٨,٠	٤٠٣٢,٢	١٥٥٣,٩	٢٤٧٨,٣	٤٠٠٣,٨	١٥٦٩,٠	٢٤٣٤,٨	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
١١,٠٠	٣٢,٣	٢٦٢,٤	٢٦٢,٤		٢٩٤,٧	٢٩٤,٧	١٩٦,٠	٢١,٣	١٧٤,٧	١٣٨,٩	المساعدة المؤقتة العامة
٥٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠		١٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠					المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
		٣٥,٠		٣٥,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	٣٠,٩		٣٠,٩	٠,٠	العمل الإضافي
											الخبراء الاستشاريون
١٢,١-	٤٢,٣-	٣٠٧,٤	٢٦٢,٤	٤٥,٠	٣٤٩,٧	٢٩٤,٧	٥٥,٠	٢٢٦,٩	٢٠٥,٧	١٣٨,٩	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
١٥,٢-	١٠,٤-	٥٧,٨	٢٤,٦	٣٣,٣	٦٨,٢	٤٢,٣	٢٥,٩	١٤١,٦	١٤١,٦	٦٧,٤	السفر
											الضيافة
٤٠,٦-	١٥٥,٠-	٢٢٧,٢	٨٧,٠	١٤٠,٢	٣٨٢,٢	١٨٧,٠	١٩٥,٢	٣٩٥,١	٣٩٥,١	١٨٣,٩	الخدمات التعاقدية
٤٨,٣	١٩,٨	٦٠,٧		٦٠,٧	٤٠,٩	٤٠,٩	٩٥,٩	٩٥,٩	٩٥,٩	٦,٦	التدريب
٤,٩-	١٨٠,٣-	٣٥٣٠,١	١٤٢٨,٤	٢١٠١,٧	٣٧١٠,٤	١٦٣٦,٦	٢٠٧٣,٨	٣٦٩٦,٢	٣٦٩٦,٢	١٥٢٨,٠	النفقات التشغيلية العامة
٣٥,١-	٦٥,٠-	١٢٠,٠		١٢٠,٠	١٨٥,٠	١٨٥,٠	١٨٤,١	١٨٤,١	١٨٤,١	١٨٤,١	الولائم والمواد
٣٧,٤-	٣٢٠,٣-	٥٣٥,٠	٢٣٥,٠	٣٠٠,٠	٨٥٥,٣	٣٧١,٤	٤٨٣,٩	٩٦٧,٩	٨٨٣,٠	٣٤,٨	الأثاث والمعدات
١٢,٦-	٧١١,٢-	٤٥٢٠,٨	١٧٧٥,٠	٢٧٥٥,٨	٥٢٤٢,٠	٢٢٣٧,٢	٣٠٠٤,٧	٥٤٨٠,٨	٥٣٩٥,٨	١٨٢٠,٨	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٦,٧-	٦٤٥,٤-	٨٩٧٨,٥	٣٦٣٩,٦	٥٣٣٨,٨	٩٦٢٣,٩	٤٠٨٥,٩	٥٥٣٨,٠	٩٧١١,٥	١٠٦,٢	٩٦٠٥,٣	المجموع
١٦,٨-	٣٢٣,٠-	-١٦٠١,٥	١٨٣,٥-	١٤١٨,٠-	١٩٢٤,٥-	٤٢٨,١-	١٤٩٦,٤-	٢٥٤٥,٣-	٢٥٤٥,٣-	١٥٦٣,٥-	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٥٣: البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات					مجموع الفرعي	
			١-م	٢-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف		
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات											
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات											
المجموع الفرعي											
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات											
المجموع الفرعي											
الملاك الأساسي											
الملاك المتصل بالحالات											
المجموع الفرعي											
المجموع											

## (و) البرنامج الفرعي ٣١٨٠: قسم العمليات الميدانية

## مقدمة

٤١٢ - إن قسم العمليات الميدانية يسدي الإرشاد والتوجيه فيما يتعلق بالنهج الميدانية الاستراتيجية ويقدم الدعم الإمدادي والإداري لجميع أنشطة المحكمة في بلدان الحالات. وهو يشرف على العمليات الميدانية للمحكمة على نحو استراتيجي قائم على التخطيط، معززا أثر أنشطة المحكمة في بلدان الحالات. وتحدد استراتيجية هذا القسم بالمستجدات القضائية في كل حالة وبالاحتياجات التشغيلية لجميع الجهات التي يتعامل معها (قلم المحكمة، ومكتب المدعي العام، والصندوق الاستئماني للضحايا، والمحامين).

٣٧٤٢,٩ ألف يورو

## موارد الميزانية

٤١٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠٥٩,٨ ألف يورو (٣٩,٥ في المئة). وتجسد ميزانية قسم العمليات الميدانية لعام ٢٠١٥ ضرورة إعادة التواجد الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينشئ بها أيضا إنشاء مكتب ميداني صغير في مالي، بالنظر إلى زيادة الأنشطة التحقيقية هناك. وعلى وجه الإجمال سيعتبر على المكاتب الميدانية أن تنهض بأود زيادة ملحوظة في ملاك موظفي مكتب المدعي العام العاملين في الميدان. إن الجهات التي يتعامل معها هذا القسم تطلب منه أن يتكفل بتوفير ما يكفي من المركبات، الأمر الذي يفرض على ضرورة أن يشتري و/أو يستبدل منها المزيد. ويطلب قسم الأمن والسلامة ضمان توفير عربة مدرعة عاملة لكل من مجال التواجد الميداني.

٢٠٥٤,٣ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٤١٤ - يتألف ملاك موظفي قسم العمليات الميدانية حاليا من ٣٩ وظيفة ثابتة وتوسع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٧,٩ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويطلب هذا القسم ثلاث وظائف إضافية تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) في الميدان.

١٠٥٧,١ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤١٥ - يتولى رئيس هذا القسم (من الرتبة ف-٥)، بالإضافة إلى مهام إدارته إياه، المسؤولية عن إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل المتصلة بالعمل الميداني، وعن الإشراف على ما يجري في الميدان من تحليل وتخطيط وتنسيق ودعم لبلدان الحالات، وعن تنفيذ السياسات المتعلقة بالعمليات الميدانية. ويدعمه مساعد إداري (من الرتبة خ ع -رأ). ويتألف قسم العمليات الميدانية من سبعة مكاتب ميدانية.

٤١٦ - وحدة التنسيق والتخطيط الاستراتيجيين للعمل الميداني تتولى المسؤولية عن توحيد تطوير العمليات الميدانية الاستراتيجية، وتنسيق العلاقات مع بلدان الحالات التي للمحكمة وجود ميداني فيها، وتوطيد الممارسة الجيدة في المكاتب الإقليمية، ووضع الاستراتيجيات الخاصة بتوسيع المكاتب الميدانية أو تقليصها، وباقي وظائف المكاتب الميدانية من خلال تحسين التنسيق والتشاور السليم. وهي تتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بالتخطيط الاستراتيجي الميداني (من الرتبة ف-٢) يتولى المسؤولية عن التحليل الذي يشمل بنطاقه جميع الحالات.

٤١٧ - وحدة الدعم التشغيلي الميداني تنسق الدعم التشغيلي والإداري والإمدادي، وتنفيذ المهمات، والمراقبة، والدعم، والإشراف، ضمن أطر تشغيلية يمكن العمل بها، وتتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٤) ومساعدتين معنيين بالدعم الإمدادي/موظفتين معنيين بالعمل المكتبي (من الرتبة خ ع -رأ).

٤١٨ - وفي الميدان يتولى خمسة مشرفين الإشراف على خمسة من المكاتب الميدانية السبعة: أربعة مديري للمكاتب الميدانية (منسقين لفرق العمل) (من الرتبة ف-٣)، ومدير مكتب ميداني متقدم (من الرتبة

خ ع -رر). إن لكل من المشرفين مساعدا إداريا (من الرتبة خ ع -رأ)، ويدير كل منهم وحدته، ويتفاعل مع جهة التنسيق التابعة للسلطات في بلد الحالة، وينسق الدعم الذي يقدم في البلد للمحكمة. وثمة سائق رئيسي لكل من بلدان الحالات الأربعة (من الرتبة خ ع -رأ)، يشرف على مجموعة المركبات المحلية. ويوفر ثمانية سائقين (من الرتبة خ ع -رأ) خدمات النقل البري. وبوسعهم قيادة العربات المدرعة والقيادة في المناطق الحساسة.

المساعدة المؤقتة العامة ٤١٧,٢ ألف يورو

٤١٩ - بالنظر إلى الزيادة المتوقع أن تشهدها الأنشطة الميدانية، وبخاصة فيما يتعلق بالحالة في مالي والحالة في كوت ديفوار والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بسبب زيادة كبيرة في الطلبات الصادرة عن مكتب المدعي العام في كل من هذه الحالات، وزيادة في أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا)، يطلب قسم العمليات الميدانية ثلاث وظائف جديدة تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، إضافة إلى الوظائف التسع الحالية.

٤٢٠ - منسق فرقة العمل في نيروبي (من الرتبة ف-٤)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تلزم هذه الوظيفة لإتاحة الإشراف المستمر على المكتب الميداني التابع لقلم المحكمة القائم في نيروبي والتنسيق العام ودعم الأنشطة فيما يتعلق بالحالة في كينيا، بما في ذلك تنسيق جميع طلبات التعاون القضائي الصادرة عن دوائر المحكمة.

٤٢١ - موظف معني بالعمل المكتبي/مساعد معني بالدعم الإمدادي (من الرتبة خ ع -رأ)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة بغية التكفل باستمرار عمليات القسم دعما لأنشطة المحكمة وتفادي الانقطاع في هذه العمليات. ويتولى قسم العمليات الميدانية المسؤولية عن التنسيق التشغيلي العام في ثماني حالات مختلفة، ما يستلزم موظفا معنيا بالعمل المكتبي للنهوض بعبء العمل المتعلق بمحالتين أو ثلاث حالات.

٤٢٢ - مساعد إداري في أبيجان (من الرتبة خ ع -رأ)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل مهام الدعم الإداري لازمة من أجل الأنشطة القائمة في مالي.

٤٢٣ - أربعة منظمين في كينشاسا وكمبالا وبونيا وأبيجان (من الرتبة خ ع -رأ)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). يظل توفير الدعم في مجال التنظيف في مواقع المكاتب الميدانية لازما.

٤٢٤ - سائق في بونيا (من الرتبة خ ع -رأ)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لسد المتطلبات التشغيلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٢٥ - سائق (من الرتبة خ ع -رأ) لمدة شهر ونصف الشهر (متطلب مستمر). تظل وظيفة السائق العام في مقر المحكمة لازمة لسد تكاليف استئجار خدمات سائقين لمدة قصيرة في إطار عقود خدمات خاصة في حالات نقص السائقين العاملين من حين إلى آخر.

٤٢٦ - مدير مكتب ميداني في أبيجان (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب جديد). تتسم هذه الوظيفة الجديدة بأهمية أساسية لتدبير أمر عبء العمل الإضافي المتأني عن عمليتي التحقيق الناشط المتوقعتين وعن أنشطة دعم المحاكمات، ما قدّر مكتب المدعي العام أنه سيستلزم من أيام العمل الميداني ما يزيد زيادة نسبتها ١٣٦ في المئة بالقياس إلى عام ٢٠١٤. ويضاف إلى ذلك أن الصندوق الاستئماني للضحايا والحامين يرتقبان زيادة في أنشطتهما تزيد نسبتها عن ١٠٠ في المئة.

٤٢٧ - مساعد إداري في بونيا (من الرتبة خ ع -رأ)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب جديد). تُطلب هذه الوظيفة لدعم مهام مدير المكتب الميداني المتقدم والنهوض بأود الزيادات المتوقعة في الأنشطة التشغيلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٢٨ - منظر في بامكو (من الرتبة خ ع -ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لنهاوض بأود تنظيف المكتب الميداني الجديد في بامكو بمالي.

#### الموارد غير المتصلة بالموظفين ١ ٦٨٨,٦ ألف يورو

٤٢٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٧٥٧,١ ألف يورو (٨١,٣ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والنفقات التشغيلية العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. وتطلب موارد إضافية لفتح مكاتب ميدانية جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وشراء مَرَكَبات جديدة.

#### السفر ١٩,٣ ألف يورو

٤٣٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤٧,٧ ألف يورو (٣٤,٨ في المئة). ويلزم زهاء نصف ميزانية السفر (٤٣,٩ ألف يورو) لتوفير بدل المعيشة اليومي للسائقين. أما باقي هذه الميزانية (٤٥,٤ ألف يورو) فسيستخدم لسد تكاليف الإدارة الداخلية لقسم العمليات الميدانية والتنسيق التشغيلي، بما في ذلك أسفائر مديري المكاتب الميدانية إلى المقر عند الطلب وأسفائر إلى الميدان (في بعثات إدارية مخطط لها، بحسب المنطقة الفرعية عند الإمكان؛ وبعثات من أجل أنشطة غير مرتقبة؛ وبعثات تنسيقية).

#### الخدمات التعاقدية ١٦٦,٧ ألف يورو

٤٣١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٤,٩ ألف يورو (١٧,٣ في المئة). وذلك على الرغم من المتطلبات المزيدة استباقا للاحتياجات إلى الدعم التشغيلي في جميع بلدان الحالات. ويركز تركيزا خاصا على الحصول على دعم من وكالات الأمم المتحدة (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (ONUCI)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)) في جميع بلدان الحالات التي ليس للمحكمة فيها ممتلكات و/أو بنية أساسية. كما يشمل ذلك مخصصا لسد تكاليف خدمات توفرها حاليا بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي (UNON).

#### التدريب ١٠,٠ آلاف يورو

٤٣٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٦ ألف يورو (٣٥,١ في المئة)، وهو يلزم لتوفير تدريب تخصصي للسائقين ودورات تدريب لتجديد مهارات السائقين المناوبين العاملين لقسم العمليات الميدانية في جميع البلدان. وينوّه بصورة خاصة إلى ضرورة التكفل بسلامة وأمن الموظفين على نحو مستمر وتوفير التدريب التخصصي اللازم على استعمال العربات المدرعة.

#### النفقات التشغيلية العامة ٩١٠,٣ آلاف يورو

٤٣٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٦٨,٤ ألف يورو (١٠٦,٠ في المئة)، وهو يلزم استباقا لمتطلبات الدعم التشغيلي في جميع بلدان الحالات، ومنها على الخصوص الزيادات الكبيرة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في مالي والحالة في كوت ديفوار، وفي الدعم التشغيلي في الميدان. والتكاليف المعنية هي تكاليف إيجار وصيانة المباني، وتكاليف المرتفعات، وتكاليف صيانة الأثاث والمعدات، وغيرها من تكاليف التشغيل المتفرقة، مثل تكاليف عقود التأمين المتعددة، وتكاليف التخليص الجمركي فيما يخص عمليات نقل العتاد، والمصرفات النقدية الصغيرة، والتصرف بالأصول المشطوبة القيمة، وعمليات الشحن واستئجار المعدات. وتظل الضرورة الملحة المتمثل فيما تتطلبه مجموعة العربات المدرعة الحالية المتقادمة، التي تستلزم قطع غيار تخصيصية وصيانة باهظتي الكلفة.

## اللوازم والمواد

٤٣٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥١,٣ ألف يورو (٣٥,٧ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف الوقود، ولوازم الكتابة، وحصص أزواد الطوارئ التي تفي بمقتضيات معايير العمل الأمنية الدنيا الخاصة بكل بلد، والمصرفيات النقدية الصغيرة المقدّرة، وسائر متطلبات العتاد التخصصي.

## الأثاث والمعدات

٤٣٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣١٧,٤ ألف يورو، وهو يلزم لشراء مركبات رباعية الدفع تفي بمقتضيات معايير العمل الأمنية الدنيا (اثنتين لأوغندا، وواحدة لكينشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأربع لبونيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واثنتين لكوت ديفوار)، طلبها قسم السلامة والأمن، وأربعة مولّدات (مالي)؛ لاستبدال المعدات التي عفا عليها الزمن؛ وتلبية احتياجات الجهات التي يتعامل معها القسم إلى الخدمات، وفقا لطلبات مكتب المدعي العام وطلبات الصندوق الاستئماني للضحايا. إن متوسط أعمار المركبات التي تضمها المجموعة الحالية يبلغ ثماني سنوات، وتستخدم هذه المركبات حاليا في بيئات عمل بالغة القسوة.



## الجدول ٥٤: البرنامج الفرعي ٣١٨٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣١٨٠ قسم العمليات الميدانية
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	المجموع	صندوق الطوارئ	ذلك صندوق الطوارئ	
١,٥	١٢,٦	٨٥٨,٩	٨٥٨,٩	٨٤٦,٣	٨٤٦,٣				الموظفون من الفئة الفنية
١٧,٨	١٠٦,٨	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٦٠١,٤	٦٠١,٤				الموظفون من فئة الخدمات العامة
٨,٢	١١٩,٤	١٥٦٧,١	١٥٦٧,١	١٤٤٧,٧	١٤٤٧,٧	١٥٧١,٥	١٥٧١,٥	١٥٧١,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٦٠,٣	١٨٣,٣	٤٨٧,٢	٤٨٧,٢	٣٠٣,٩	٣٠٣,٩	٢٩٩,٤	٢٧,٧	٢٧١,٧	المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
									الخبراء الاستشاريون
٦٠,٣	١٨٣,٣	٤٨٧,٢	٤٨٧,٢	٣٠٣,٩	٣٠٣,٩	٢٩٩,٤	٢٧,٧	٢٧١,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٣٤,٨-	٤٧,٧-	٨٩,٣	٨٩,٣	١٣٧,٠	١٣٧,٠	١٤٩,٣	٤٣,٧	١٠٥,٦	السفر
									الضيافة
١٧,٣-	٣٤,٩-	١٦٦,٧	١٦٦,٧	٢٠١,٦	٢٠١,٦	٣٣٥,٨	١١٣,٨	٢٢١,٩	الخدمات التعاقدية
٣٥,١	٢,٦	١٠,٠	١٠,٠	٧,٤	٧,٤	٢١,٦	٢,٩	١٨,٧	التدريب
١٠٦,٠	٤٦٨,٤	٩١٠,٣	٩١٠,٣	٤٤١,٩	٤٤١,٩	٦٠٨,٧	٨٦,٦	٥٢٢,١	النفقات التشغيلية العامة
٣٥,٧	٥١,٣	١٩٤,٩	١٩٤,٩	١٤٣,٦	١٤٣,٦	١٢٨,٣	٢٠,٦	١٠٧,٧	اللوازم والمواد
	٣١٧,٤	٣١٧,٤	٣١٧,٤			١٩٣,٥	٩٣,٦	١٠٠,٠	الأثاث والمعدات
٨١,٣	٧٥٧,١	١٦٨٨,٦	١٦٨٨,٦	٩٣١,٥	٩٣١,٥	١٤٣٧,٣	٣٦١,٣	١٠٧٦,٠	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٣٩,٥	١٠٥٩,٨	٣٧٤٢,٩	٣٧٤٢,٩	٢٦٨٣,١	٢٦٨٣,١	٣٣٠٨,١	٣٨٩,٠	٢٩١٩,١	المجموع
٥٧,٣-	٢٤,٩-	١٨,٦	١٨,٦	٤٣,٥	٤٣,٥	١٥٤,٠		١٥٤,٠	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٥٥: البرنامج الفرعي ٣١٨٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم العمليات الميدانية	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-مد	٢-مد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		
																	خ-ع-رر	خ-ع-رأ	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	
الملاك الأساسي																		٨	١	٣٠	٣١
الملاك المتصل بالحالات																		١	١	٣٠	٣١
المجموع الفرعي																		٨	١	٣٠	٣١
الملاك الأساسي																		٨	١	٣٠	٣١
الملاك المتصل بالحالات																		١	١	٣٠	٣١
المجموع الفرعي																		٨	١	٣٠	٣١
الملاك الأساسي																		٨	١	٣٠	٣١
الملاك المتصل بالحالات																		١	١	٣٠	٣١
المجموع الفرعي																		٨	١	٣٠	٣١
المجموع																		٨	١	٣٠	٣١

## ٣ - البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة

## مقدمة

٤٣٦ - بغية تقديم مساعدة قضائية فعالة وشاملة، تتألف شعبة خدمات المحكمة حاليا من أقسام قلم المحكمة التي تقدم دعما مباشرا للإجراءات القضائية: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة، وقسم إدارة المحكمة، وقسم الاحتجاز، وقسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة، ووحدة الضحايا والشهود، وقسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، وقسم دعم المحامين، ومكتب المحامي العمومي للدفاع، ومكتب المحامي العمومي للضحايا.

٤٣٧ - وفي عام ٢٠١٥ ستواصل شعبة خدمات المحكمة تركيز جهودها على دعم المحاكمات الجارية، ومن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر التمكين من سير الإجراءات الناجز والسريع والانخراط في التعاون القضائي مع الأطراف الخارجيين.

٤٣٨ - وستواصل الشعبة توفير الخدمات المتخصصة اللازمة مثل عقد جلسات المحكمة الإلكترونية الرفيعة الجودة، وعلى الخصوص إعداد المحاضر على المنوال المباشر بكلتا لغتي العمل، ما يمثل إسهاما أساسيا في عقد محاكمات عادلة على نحو فعال ناجح سريع. إنها ستواصل توفير خدمات الترجمة الشفوية من الفرنسية والإنكليزية وإليهما، وكذلك باللغات التي يتكلمها الشهود والأشخاص المحتجزون أو المأمورون بالثول أمام المحكمة. كما إنها ستتولى المسؤولية عن رعاية الأشخاص المحتجزين خلال محاكمتهم.

٤٣٩ - وبالنظر إلى أنه ستعقد في عام ٢٠١٥ دعاوى بشأن جبر الأضرار أمام المحكمة، فإن شعبة خدمات المحكمة بوجه عام، وقسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم بوجه خاص، سيواصلان إيلاء عناية خاصة لهذا الجانب الهام من عمليات المحكمة، ماثارين في الوقت نفسه على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالضحايا وعلى السهر على تجهيز جميع طلبات المشاركة بصورة سلسة.

٤٤٠ - ثم إن شعبة خدمات المحكمة ستظل تسهم في العمل لتحقيق أهداف المحكمة المتمثلة في إجراء عمليات التحقيق بالتعاون مع مكتب المدعي العام، والمساعدة في تنسيق عمليات القبض على الأشخاص الصادرة أوامر بالقبض عليهم، أو في تيسير مثول الأشخاص أمام المحكمة ممن تشملهم الأوامر بالثول أمامها، وذلك بتنظيم دعم تنفيذي وقضائي بالتعاون مع الدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمؤسسات الشريكة ذات الصلة، سواء في الميدان أم في لاهاي.

## الجدول ٥٦: البرنامج ٣٣٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		المجموع وما في ذلك صندوق الطوارئ		صندوق الطوارئ	ميزانية المتصلة		الميزانية الأساسية	٣٣٠٠ شعبة خدمات المحكمة
	النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية		المجموع	بالحالات		
٠,٦	٦٦,٦	١١٠٢٠,٢	٦٠٧٠,٥	٤٩٥٩,٧	١٠٩٦٣,٦	٦٠٥٤,٠	٤٩٠٩,٦						الموظفون من الفئة الفنية
٥,١	١٧٣,٠	٣٥٦٩,٢	٦٦٤٥,٢	٩٢٤,٠	٣٣٩٦,٢	٢٥٠٢,٧	٨٩٣,٥						الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٧	٢٣٩,٦	١٤٥٩٩,٤	٨٧١٥,٧	٥٨٨٣,٧	١٤٣٥٩,٨	٨٥٥٦,٧	٥٨٠٣,١	١٤٠٦٢,٧	١٤٠٦٢,٧	٨٢٨٢,١	٥٧٨٠,٦		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٨,٤	٢١٢,٦	٢٧٣٢,٢	٢٧٣٢,٢		٢٥١٩,٦	٢٥١٩,٦	٢٠٦٢,٨	٣١٠,٧	١٧٥٢,٠	١٧٢٦,٤	٢٥,٧		المساعدة المؤقتة العامة
٥٧,٦	١٧٤,٨	٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	٣٠٣,٥	٦٨,٨	٢٣٤,٧	٠,٨	٤٤٢,٥	٣٠٧,٧	١٣٤,٨		المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
		١٥,٠	١٥,٠		١٥,٠	١٥,٠	٥٧,٢		٥٧,٢	٥٧,٢			العمل الإضافي
٤٣٧,٠	٢٠٦,٣	٢٥٣,٥	٢٥١,٠	٢,٥	٤٧,٢	٤٣,٤	٣,٨	١٨٥,٢	١٨٥,٢	٤٩,٣	١٣٥,٩		الخبراء الاستشاريون
٢٠,٦	٥٩٣,٧	٣٤٧٩,٠	٣٣٠٦,٦	١٧٢,٤	٢٨٨٥,٣	٢٦٤٦,٨	٢٣٨,٥	٢٧٤٨,٤	٣١١,٥	٢٤٣٦,٩	٢١٤٠,٥	٢٩٦,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
١٠,٩-	١٦٦,٨-	١٣٦٣,٣	١٢٩٢,٥	٧٠,٨	١٥٣٠,١	١٤٦٠,٨	٦٩,٣	١٢٠٥,٥	٢٤,٩	١١٨٠,٦	١١٤٠,٠	٤٠,٦	السفر
													الضيافة
٢٣,٥-	٩٣,٠-	٣٠٢,٢	١٨٨,٤	١١٣,٨	٣٩٥,١	٣٤٠,١	٥٥,٠	٤٦٠,٦	١,٨	٤٥٨,٨	٤٠٣,٠	٥٥,٨	الخدمات التعاقدية
٢,٤	١,٤	٦١,٢	٥٤,١	٧,٢	٥٩,٨	٤١,٢	١٨,٦	٨,٩		٨,٩	٨,٩		التدريب
٢٣,٠-	٦٥٩,٢-	٢٢٠٧,٢	٢٢٠٧,٢		٢٨٦٦,٤	٢٨٦٦,٤	٣٦٣٣,١	٤٩٣,٦	٣١٣٩,٥	٣١٣٩,٥			مهام الدفاع
٢٩,٥-	٨٨٦,٠-	٢١١٤,٧	٢١١٤,٧		٣٠٠٠,٧	٣٠٠٠,٧	١٧٥٦,٩	٢١,٨	١٧٣٥,١	١٧٣٥,١			مهام الضحايا
٢٩,٩	١٢٥٥,٢	٥٤٥٤,٦	٣٥٦٢,٦	١٨٩٢,٠	٤١٩٩,٤	٢٨١٣,٥	١٣٨٥,٩	٣٢٩١,٧	٣٢٩١,٧	١٧٥٣,١	١٥٣٨,٦		النفقات التشغيلية العامة
٤٣,٨-	٦٢,٩-	٨٠,٥	٦٤,٣	١٦,٢	١٤٣,٤	١١٤,٢	٢٩,٢	٢٨,٣		٢٨,٣	١٦,٠	١٢,٤	الولائم والمواد
								١١,٢		١١,٢	١١,٢		الأثاث والمعدات
٥,٠-	٦١١,١-	١١٥٨٣,٨	٩٤٨٣,٨	٢١٠٠,٠	١٢١٩٤,٩	١٠٦٣٦,٩	١٥٥٨,٠	١٠٣٩٦,٢	٥٤٣,٠	٩٨٥٤,٢	٨٢٠٦,٩	١٦٤٧,٣	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٠,٨	٢٢٢,٢	٢٩٦٦٢,٢	٢١٥٠٦,١	٨١٥٦,٠	٢٩٤٤٠,٠	٢١٨٤٠,٤	٧٥٩٩,٦	٢٧٢٠٧,٣	٨٥٣,٥	٢٦٣٥٣,٨	١٨٦٢٩,٥	٧٧٢٤,٣	المجموع
١٢,١-	٣٩,٧-	٢٨٨,٣	٥٥,٣	٢٣٣,٠	٣٢٧,٩	١١٤,٨	٢١٣,١	٥٧٠,٨		٥٧٠,٨	٤٤٠,١	١٣٠,٧	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٥٧: البرنامج ٣٣٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	ملاك الموظفين المقترح										شعبة خدمات المحكمة	
		م-١	م-٢	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	م-١	م-٢	مساعد أمين عام		وكيل أمين عام
٥٨	١٤	١٤	٤٤	٣	١٠	١٢	١٢	٦	١			الملاك الأساسي	الوظائف القائمة
١١٦	٥٤	٥١	٦٢	٣	٢٨	٢٢	٩					الملاك المتصل بالحالات	
١٧٤	٦٨	٦٥	١٠٦	٦	٣٨	٣٤	٢١	٦	١			المجموع الفرعي	
												الملاك الأساسي	الوظائف الجديدة/الحوالة
												الملاك المتصل بالحالات	
												المجموع الفرعي	
												الملاك الأساسي	الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة
												الملاك المتصل بالحالات	
												المجموع الفرعي	
١٧٤	٦٨	٦٥	١٠٦	٦	٣٨	٣٤	٢١	٦	١			المجموع	

## (أ) البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة

## مقدمة

٤٤١ - يتولى مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة المسؤولية المباشرة عن جميع جوانب تيسير وتنفيذ أوامر المحكمة وقراراتها، بما في ذلك العمليات المتصلة بالقبض على المشتبه فيهم وتقديمهم إلى المحكمة وتحميد أصولهم. وبالإضافة إلى تنسيق عمل كل من البرامج الفرعية لشعبة خدمات المحكمة والإشراف عليه، تشمل أنشطة مكتب مدير هذه الشعبة الإشراف على جميع الإجراءات بغية الإسهام في عقد محاكمات عادلة على نحو ناجح (بما في ذلك جلسات الاستماع ومثول الشهود). ويتولى هذا المكتب التنسيق مع مختلف الأجهزة وشتى الأقسام بشأن المسائل المتصلة بعمل شعبة خدمات المحكمة.

موارد الميزانية ٦٢٨,٠ ألف يورو

٤٤٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٩,٦ آلاف يورو (١,٥ في المئة).

الموارد من الموظفين ٥٥١,٢ ألف يورو

٤٤٣ - يتألف ملاك العاملين في مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة حالياً من خمس وظائف ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ٥٣١,٢ ألف يورو

٤٤٤ - يتألف ملاك موظفي مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة من خمسة موظفين: المدير (من الرتبة مد-١)، ومنسقين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٤٥ - ويسهر المدير على تقديم الخدمات القضائية إلى جميع أجهزة المحكمة، ويضطلع بالقيادة الاستراتيجية العامة في مختلف مجالات خدمات المحكمة. كما إنه يسدي المشورة إلى القضاة ويقدم إلى رئيس قلم المحكمة الدعم الاستراتيجي والمشورة بشأن تنفيذ القرارات القضائية، ويعمل بصفته جهة التنسيق فيما يخص جميع الشؤون القضائية.

٤٤٦ - كما إن مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة ينسق القيام في الوقت المناسب بتنفيذ شتى القرارات القضائية، بما في ذلك جوانبها المتعلقة بالتعاون مع الدول بشأن الأمور الاشتغالية. ويضطلع بهذا التنسيق بدعم ذي أهمية أساسية من المنسقين القانونيين، اللذين يتوليان، مع الموظف القانوني المعاون وبمساعدة منه، مهمات وقتية ويشاركان في مشاريع (قضائية) ويقودانها، مثل أعمال البحث والتحضير الجراة في عين المكان والمتعلقة بالنقل القضائي. ويقوم الموظف القانوني المعاون أيضاً بمساعدة المدير في إدارة شتى أقسام شعبة خدمات المحكمة وفي مشاريع قلم المحكمة والمشاريع التي تشمل بنطاقها شتى وحدات المحكمة. ويقدم المساعد الإداري إلى مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة دعماً في مجال السكرتاريا.

الخبراء الاستشاريون ٢٠,٠ ألف يورو

٤٤٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤,٩ آلاف يورو (٣٢,٥ في المئة). فتلزم الاستعانة أربع مرات في السنة بخبير استشاري يتمتع بالدراية التخصصية اللازمة لتقييم ما يرد من طلبات الإدراج في قائمة خبراء المحكمة. ويحتاج إلى الخبرة الاستشارية بغية تزويد مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة، وتزويد هذه الشعبة إلى حد أبعد، بالدراية التخصصية اللازمة (مثل تسهيل العمليات في الميدان والتحضير لبعض المهام المحددة في إطار ولاية الشعبة وتنفيذ هذه المهام، بما في ذلك الطلبات المتصلة بالاحتجاز، مع مراعاة خصائص وسمات بعض الحالات المعروضة حالياً على المحكمة، من قبيل الحالة في ليبيا والحالة في مالي والحالة في كوت ديفوار).

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٧٦,٨ ألف يورو

٤٤٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٣,٤ ألف يورو (٢٣,٤ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة.

## السفر

٣٦,٤ ألف يورو

٤٤٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٥,٧ آلاف يورو (١٣,٥ في المئة). وهو سيستخدم لسد تكاليف الاجتماعات العادية مع ممثلي شتى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بغية مواكبة أحدث المستجدات، ما يعتبر ضروريا من أجل سلامة إدارة الشعبة وما يستلزم الحضور الرفيع المستوى. كما يشمل ذلك الأسفار إلى حيث يمكن أن تقوم حالات جديدة والأسفار التي يستلزمها تنفيذ أوامر دوائر المحكمة والأسفار الضرورية لتنفيذ المهام التي تقضي بها ولاية قلم المحكمة ذاتها، من قبيل حماية الضحايا وفقا للمادة ٤٣(٦) من نظام روما الأساسي.

## التدريب

١,٧ ألف يورو

٤٥٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٠,٤ آلاف يورو (٨٦,٢ في المئة). ويستلزم بعض جوانب المهام الكثيرة الواقعة على عاتق مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة بوجه خاص وعلى عاتق هذه الشعبة بوجه عام تدريباً على تجميد الأصول محدد الطابع.

## النفقات التشغيلية العامة

٣٨,٧ ألف يورو

٤٥١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٧,٣ آلاف يورو (١٥,٨ في المئة)، وذلك مع أنه سيستخدم لسد نفس الاحتياجات التشغيلية التي ستكون قد سدت في عام ٢٠١٤. فالموارد المعنية تلزم لسد تكاليف جميع الجوانب التنفيذية التي تيسر مثول الأشخاص الصادرة بحقهم أوامر بالمثل (مثل تكاليف سفر الأشخاص المعنيين وتكاليف سكنهم).

## الجدول ٥٨: البرنامج الفرعي ٣٣١٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣٣١٠ مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة			
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع وما في ذلك
١,٥	٦,٧	٤٦٥,٢	٢٩٤,٦	١٧٠,٦	٤٥٨,٥	٢٨٨,٩	١٦٩,٦			الموظفون من الفئة الفنية	
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٣,٨					الموظفون من فئة الخدمات العامة	
١,٧	٨,٩	٥٣١,٢	٢٩٤,٦	٢٣٦,٦	٥٢٢,٣	٢٨٨,٩	٢٣٣,٤	٦١٥,٤	٣٧٢,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
							٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	المساعدة المؤقتة العامة	
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
										العمل الإضافي	
٣٢,٥	٤,٩	٢٠,٠	١٧,٥	٢,٥	١٥,١	١١,٣	٣,٨	٢,٠	٢,٠	الخبراء الاستشاريون	
٣٢,٥	٤,٩	٢٠,٠	١٧,٥	٢,٥	١٥,١	١١,٣	٣,٨	٤,٠٠	٦,٠٠	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
١٣,٥-	٥,٧-	٣٦,٤	١٦,٣	٢٠,١	٤٢,١	٢٢,٤	١٩,٧	٧٦,١	٥٢,٩	٢٣,٣	السفر
										الضيافة	
										الخدمات التعاقدية	
٨٦,٢-	١٠,٤-	١,٧		١,٧	١٢,١		١٢,١			التدريب	
١٥,٨-	٧,٣-	٣٨,٧	٣٨,٧		٤٦,٠	٤٦,٠				النفقات التشغيلية العامة	
										اللوازم والمواد	
										الأثاث والمعدات	
٢٣,٤-	٢٣,٤-	٧٦,٨	٥٥,١	٢١,٧	١٠٠,٢	٦٨,٤	٣١,٨	٧٦,١	٥٢,٩	٢٣,٣	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١,٥-	٩,٦-	٦٢٨,٠	٣٦٧,٢	٢٦٠,٨	٦٣٧,٦	٣٦٨,٦	٢٩٩,٠	٦٨٧,٥	٤١٩,٦	٢٦٨,٠	المجموع
٢٤,٠-	٣,٠-	٩,٥	١,٤	٨,٠	١٢,٥	٣,٣	٩,١	١٧,٢	١١,٦	٥,٦	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٥٩: البرنامج الفرعي ٣٣١٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	٣-م	٤-م	٥-م	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		
																		١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف
الملاك الأساسي																			١		١	
الملاك المتصل بالحالات																						
المجموع الفرعي																						
الملاك الأساسي																						
الملاك المتصل بالحالات																						
المجموع الفرعي																						
الملاك الأساسي																						
الملاك المتصل بالحالات																						
المجموع الفرعي																						
المجموع																						

## (ب) البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم إدارة المحكمة

## مقدمة

٤٥٢ - يتولى قسم إدارة المحكمة مسك التسجيلات السمعية والبصرية للإجراءات ومحاضرها بلغتي عمل المحكمة، ويستلم القرارات والأوامر والوثائق الصادرة عن دوائر المحكمة والأطراف والمشاركين في الحالات والقضايا، ويسجلها ويوزعها. ويسهر هذا القسم على إعداد الجداول الزمنية للإجراءات التي تنعقد في قاعة المحكمة وعلى إشهارها ويعمل بمثابة صلة وصل بين الأطراف والمشاركين والدوائر وأقسام قلم المحكمة ذات الصلة في جميع الشؤون المتصلة بتنظيم الجلسات. ويقوم هذا القسم بالتجهيز الإلكتروني للأدلة التي يحصل عليها قلم المحكمة، ما يستلزم استدامة ما يتوفر داخليا من المعارف في مجال التحقيق الجنائي الرقمي وتدبر مختبر يفني بالمعايير المهنية ذات الصلة.

٢٤٤٠,٢ ألف يورو

## موارد الميزانية

٤٥٣ - تنطوي الميزانية المطلوبة على انخفاض مقداره ١١٤,٧ ألف يورو (٤,٥ في المئة)، يعزى رئيسيا إلى عدم تجديد وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وإلى تخفيضات في التكاليف غير المتصلة بالموظفين. وعلى غرار عام ٢٠١٤ أُدرجت الموارد المخصصة لسد تكاليف الأسفار المتصلة بالتواصل بالوسائط الفيديوية ضمن ميزانية وحدة الضحايا والشهود، وهي مفردة لهذا الغرض.

٢٣٣١,٤ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٤٥٤ - يتألف ملاك العاملين في قسم إدارة المحكمة حاليا من ٢٦ وظيفة ثابتة وأربع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣,٧٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويقترح هذا القسم عدم تجديد وظيفة معد للمحاضر بالكتابة المختزلة باللغة الإنكليزية تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٢) (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٢٠٧٨,١ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤٥٥ - يدير قسم إدارة المحكمة رئيسه (من الرتبة ف-٥)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-٤-رأ)، ومساعد معني بتسيير نظم المحكمة الإلكترونية (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٥٦ - ويتألف ملاك العاملين في وحدة الخدمات القضائية الداخلية من موظف قانوني/منسق معني بنظم المعلومات (من الرتبة ف-٣)، وموظفين قانونيين معاونين/موظفين معنيين بجلسات المحكمة (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بملفات المحكمة (من الرتبة خ ع-رأ)، وأربعة مساعدين معنيين بملفات المحكمة (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنسق معني بالمحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، ومنسق رئيسي معني بالمحاضر (من الرتبة خ ع-رأ)، وكاتبين معنيين بجلسات المحكمة (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٥٧ - ويتألف ملاك العاملين في وحدة دعم الأعمال في قاعة المحكمة من رئيسها (من الرتبة ف-٣)، وأربعة معدي محاضر بالكتابة المختزلة (باللغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٢)، وأربعة معدي محاضر بالكتابة المختزلة (باللغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٢)، ومساعد رئيسي معني بالمواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-رر)، ومساعد معني بالمواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-رأ).

٢٣٨,٣ ألف يورو

## المساعدة المؤقتة العامة

٤٥٨ - يطلب قسم إدارة المحكمة ثلاث وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٢,٧٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٤٥٩ - موظف قانوني معاون/موظف معني بالأعمال في قاعة المحكمة (من الرتبة ف-٢)، لمدة تسعة أشهر (متطلب مستمر). توقعا لإمكان زيادة عدد الشهود الذين يدلون بشهادتهم بواسطة الوسائل

الفيديوية، يظل قسم إدارة المحكمة يطلب هذه الوظيفة من أجل التواصل المستمر عن طريق هذه الوسائل، لأن من المرتقب أن يتابع المتهمون في قضية كينياتا الجلسات بواسطتها.

٤٦٠ - معدّ محاضر بالكتابة المختزلة باللغة الفرنسية (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لتوفير فريق كامل من معدّي المحاضر بالكتابة المختزلة باللغة الفرنسية.

٤٦١ - مساعد معني بملفات المحكمة (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لأن عام ٢٠١٥ سيشهد بحسب افتراضات الميزانية زيادة في عبء العمل ذي الصلة بالقضايا ما سيستتبع زيادة في عدد ملفات المحكمة التي سيتعين تجهيزها.

العمل الإضافي ١٥,٠ ألف يورو

٤٦٢ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير. وتلزم مخصّصات لسد تكاليف العمل الإضافي الذي يقوم به الموظفون المعنيون بملفات المحكمة في حالات مجاوزة وقت المحكمة ساعات العمل المعتادة التي تقوم ظرفيا، وفي حالة العمليات المتصلة بإدلاء شهود بإفاداتهم عن بعد. ويلزم العمل الإضافي أيضا فيما يخص إيداع الوثائق العاجل بعد ساعات الدوام الرسمي. ولا يمكن تفادي الاستعانة بالعمل الإضافي عندما يتعين على قسم إدارة المحكمة أن يستجيب لطلبات المساعدة الفورية (مثل إيداع الوثائق المتأخر، وتوجيه الشهود ضمن قاعة المحكمة بعد ساعات الدوام الرسمي، وطلبات الاستنساخ السمعي البصري العاجل التي تتعين معاملتها على المنوال الآني). وقد ثابر قسم إدارة المحكمة على العمل للحيلولة دون الاستعانة بالعمل الإضافي، أو للحد من مقدار هذا العمل، عندما يمكن ترقبه، وذلك بوسائل منها، على سبيل المثال، تطبيق طريقة العمل على نوبات.

الموارد غير المتصلة بالموظفين ١٠٨,٨ آلاف يورو

٤٦٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٧٣,٤ ألف يورو (٤٠,٣ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف اللوازم والمواد.

الخدمات التعاقدية ٥٦,٣ ألف يورو

٤٦٤ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير، وهو يلزم لسد تكاليف صيانة نظام عمل المحكمة الإلكترونية (ECOS) وتحسينه.

التدريب ٥,٥ آلاف يورو

٤٦٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٣,٥ ألف يورو (٧١,٢ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف تدريب تخصصي يرمى منه إلى استدامة وتحديث القدرة الداخلية على تجهيز أدلة التحقيق الجنائي العلمي.

اللوازم والمواد ٤٧,٠ ألف يورو

٤٦٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٥٤,٠ ألف يورو (٥٣,٤ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف أشرطة تسجيل فيديوي من النوع المهني، وأقراص فيديو رقمية، وغير ذلك من اللوازم السمعية البصرية من أجل دعم جلسات المحكمة.



## الجدول ٦٠: البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)				٣٣٢٠ قسم إدارة المحكمة		
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	ذلك صندوق الطوارئ	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية
١,٦	١٩,٤	١٢٠٥,٧	٧٨٣,٩	٤٢١,٨	١١٨٦,٣	٧٦٩,١	٤١٧,٢					
٣,١	٢٦,٣	٨٧٢,٤	٧٤٠,٤	١٣٢,٠	٨٤٦,١	٧١٨,٤	١٢٧,٧					
٢,٢	٤٥,٧	٣٠٧٨,١	١٥٢٤,٣	٥٥٣,٨	٢٠٣٢,٤	١٤٨٧,٥	٥٤٤,٩	١٩٤٩,٨		١٩٤٩,٨	١٤٧٣,٧	٤٧٦,١
٢٦,٧-	٨٧,٠-	٢٣٨,٣	٢٣٨,٣		٣٢٥,٣	٣٢٥,٣		٢٤٣,٨		٢٤٣,٨	٢٤٣,٨	
		١٥,٠	١٥,٠		١٥,٠	١٥,٠						
٢٥,٦-	٨٧,٠-	٢٥٢,٣	٢٥٢,٣		٣٤٠,٣	٣٤٠,٣		٢٤٣,٨		٢٤٣,٨	٢٤٣,٨	
								٥٨,٠	٣,٦	٥٤,٤	٥٤,٤	
		٥٦,٣		٥٦,٣	٥٦,٣	٥٦,٣		١٦٠,٨		١٦٠,٨	١٦٠,٨	
٧١,٢-	١٣,٥-	٥,٥		٥,٥	١٩,٠	١٥,٠	٤,٠	٠,٩		٠,٩	٠,٩	
١٠٠,٠-	٥,٩-				٥,٩		٥,٩	٠,٣		٠,٣		٠,٣
٥٣,٤-	٥٤,٠-	٤٧,٠	٤٧,٠		١٠١,٠	٨٨,٠	١٣,٠	٠,٤		٠,٤	٠,٤	٠,٠
٤٠,٣-	٧٣,٤-	١٠٨,٨	٤٧,٠	٦١,٨	١٨٢,٢	١٥٩,٣	٢٢,٩	٢٢٠,٥	٣,٦	٢١٦,٨	٢١٦,٥	٠,٤
٤,٥-	١١٤,٧-	٢٤٤٠,٢	١٨٢٤,٦	٦١٥,٦	٢٥٥٤,٩	١٩٨٧,١	٥٦٧,٨	٢٤١٤,١	٣,٦	٢٤١٠,٤	١٩٣٤,٠	٤٧٦,٤
٣٢,٠-	١٥,٩-	٣٣,٦	٩,٥	٢٤,١	٤٩,٥	٢٢,٣	٢٧,٢	٩٦,٧		٩٦,٧	٧٧,٢	١٩,٥

## الجدول ٦١: البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم إدارة المحكمة	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مجموع موظفي الفئة موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين
			١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م	
الملاك الأساسي			٤	٢	١			٢	٦	
الملاك المتصل بالحالات			٩	٨	١			١١	٢٠	
المجموع الفرعي			١٣	١٠	٢			١٣	٢٦	
الملاك الأساسي										
الملاك المتصل بالحالات										
المجموع الفرعي										
الملاك الأساسي										
الملاك المتصل بالحالات										
المجموع الفرعي										
المجموع			١٣	١٠	٢			١٣	٢٦	

## (ج) البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز

## مقدمة

٤٦٧ - يوفر قسم الاحتجاز ظروفًا سالمة آمنة إنسانية للأشخاص المحتجزين لدى المحكمة ريثما تجري محاكمتهم أو ريثما يُبت في دعاوى الاستئناف في قضاياهم. ويسهر هذا القسم على التقيد بالمعايير والشروط الدولية للاحتجاز، ويسعى إلى أن يكون مثالاً يحتذى في مضممار الممارسة الجيدة. ويتمثل هدفه العام في تهيئة بيئة سليمة بدنياً وعقلياً للأشخاص المحتجزين في كل مرحلة من مراحل احتجازهم، بدءاً من نقلهم أول مرة إلى المحكمة حتى الإفراج عنهم بأمر من المحكمة أو تحويلهم إلى دولة تنفيذ العقوبة التي يُحكّمون بها.

## موارد الميزانية

٢ ٣٧٨,١ ألف يورو

٤٦٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٢٣,٨ ألف يورو (٢١,٧ في المئة). وتعزى هذه الزيادة إلى حد بعيد إلى زيادة في عدد الزنازين المستأجرة اللازمة.

## الموارد من الموظفين

٤٣٤,٣ ألف يورو

٤٦٩ - يتألف ملاك موظفي قسم الاحتجاز من خمس وظائف ثابتة.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤٢٨,٣ ألف يورو

٤٧٠ - يتألف ملاك موظفي قسم الاحتجاز من رئيسه (من الرتبة ف-٤)، ونائب لرئيسه (من الرتبة ف-٢)، ينوب عن رئيسه للتكفل بالإشراف المستمر على مدار الساعة؛ وموظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)؛ ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-٢)؛ ومساعد في مجال اللغات/مساعد إداري (من الرتبة خ ع-٢).

## الخبراء الاستشاريون

٦,٠ آلاف يورو

٤٧١ - لا ينطوي المبلغ المطلوب على أي تغيير، وهو يلزم لسد تكاليف خدمات نفساني و/أو مختص في التحليل النفسي من أجل رعاية المحتجزين، على أساس التدخل بحسب الحالة.

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

١ ٩٤٣,٨ ألف يورو

٤٧٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤١٦,٢ ألف يورو (٢٧,٢ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف النفقات التشغيلية العامة، واللوازم والمواد. أما تكاليف السفر والتدريب فقد حُفّضت إلى الصفر.

## النفقات التشغيلية العامة

١ ٩٣٦,٣ ألف يورو

٤٧٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٣٦,٩ ألف يورو (٢٩,١ في المئة)، تعزى إلى استئجار ١٢ زنزانا وإلى المزيد من تقليص قُد وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة - المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، الذي يوجب على المحكمة أن تتولى جانباً من المهام المتشاطرّة التي تضطلع بها هذه الوحدة. ومن التكاليف الأخرى تكاليف العناية الطبية وتكاليف عناصر تخص على وجه التحديد احترام الخلفية الدينية والثقافية للمحتجزين للتهيئة لرفاههم، وتكاليف مكاملة المحتجزين المعوزين لعائلاتهم والمكالمات الهاتفية المصونة الحرمه.

## اللوازم والمواد

٧,٥ آلاف يورو

٤٧٤ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير، وهو يلزم لسد تكاليف الألبسة الرسمية (ما يبلى من الألبسة الرسمية للموظفين وما يلزم من ملابس للموظفين البدلاء).

## الجدول ٦٢: البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاييس إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)			مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			قسم الاحتجاز ٣٣٣٠			
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ		الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	
١,١	٣,٢	٢٩٦,٣	٨٤,٩	٢١١,٤	٢٩٣,١	٨٣,٣	٢٠٩,٨			الموظفون من الفئة الفنية		
٣,٤	٤,٤	١٣٢,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	١٢٧,٦	٦٣,٨	٦٣,٨			الموظفون من فئة الخدمات العامة		
١,٨	٧,٦	٤٢٨,٣	١٥٠,٩	٢٧٧,٤	٤٢٠,٧	١٤٧,١	٢٧٣,٦	٤٣٤,١	١٥٧,٢	٢٧٧,٦	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
											المساعدة المؤقتة العامة	
											المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
											العمل الإضافي	
			٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	٢٥,٦	٩,٣	الخبراء الاستشاريون	
			٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	٢٥,٦	٩,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
١٠٠,٠٠	٣,٧-				٣,٧		٣,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٥	السفر	
											الضيافة	
							١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	الخدمات التعاقدية	
١٠٠,٠٠	١٧,٠-				١٧,٠	١٧,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	التدريب	
٢٩,١	٤٣٦,٩	١٩٣٦,٣	٤٦,٣	١٨٩٠,٠	١٤٩٩,٤	١١٩,٤	١٣٨٠,٠	١٥٦٣,٠	٣٥,٦	١٥٢٧,٥	النفقات التشغيلية العامة	
		٧,٥		٧,٥	٧,٥		٧,٥	٣,٤	٣,٤	٢,٩	اللوازم والمواد	
											الأثاث والمعدات	
٢٧,٢	٤١٦,٢	١٩٤٣,٨	٤٦,٣	١٨٩٧,٥	١٥٢٧,٦	١٣٦,٤	١٣٩١,٢	١٥٧١,٣	٣٩,٩	١٥٣١,٤	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
٢١,٧	٤٢٣,٨	٢٣٧٨,١	٢٠٣,٢	٢١٧٤,٩	١٩٥٤,٣	٢٨٩,٥	١٦٦٤,٨	٢٠٤١,١	٢٠٤١,١	٢٢٢,٧	١٨١٨,٤	المجموع
١٧,٩-	٢,٨-	١٣,٠	١,٠	١٢,١	١٥,٨	٢,٢	١٣,٦	١٦,١	١٦,١	٧,٧	٨,٣	تكاليف الصيانة المؤرعة

## الجدول ٦٣: البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		قسم الاحتجاز		
		خ-ع-رأ	خ-ع-رر	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م		وكيل أمين عام	أمين عام مساعد
٣	١	١		٢		١			١			الملاك الأساسي	الوظائف القائمة
٢	١	١		١		١						الملاك المتصل بالحالات	الجديدة/المتولدة
٥	٢	٢		٣		٢			١			المجموع الفرعي	
												الملاك الأساسي	الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة
												الملاك المتصل بالحالات	
												المجموع الفرعي	
٥	٢	٢		٣		٢			١			المجموع	

## (د) البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة

## المقدمة

٤٧٥ - يوفر قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة ("قسم الترجمة في المحكمة") خدمات في مجال اللغات من أجل نجاعة سير عمل المحكمة. إن هذا القسم يقدم الخدمات في مجال اللغات إلى الدوائر، وهيئة الرئاسة، وقلم المحكمة، وبما في ذلك ترجمة وثائق المحكمة ومراجعتها وتحريرها؛ والترجمة الشفوية التتبعية والفورية من أجل جلسات المحاكمة، والمؤتمرات الصحفية، والاجتماعات، وغيرها من الفعاليات، في مقر المحكمة وفي أماكن أخرى. وهو يسدي المساعدة والإرشاد في مجال المصطلحات والمراجع؛ وتدبر الأدوات اللغوية للتأكد من استعمال مصطلحات متسقة في جميع أجهزة المحكمة. كما يتكفل هذا القسم بمحشد الترجمة الميدانيين، وتدريبهم، واعتمادهم، وذلك بصورة مشتركة مع وحدة خدمات اللغات التابعة لمكتب المدعي العام. وبالإضافة إلى توفير الخدمات بلغتي العمل (الفرنسية والإنكليزية) وباللغات الرسمية (كما تُحدد في المادة ٥٠ من النظام الأساسي)، تعيّن على هذا القسم تدريب الترجمة على اللغات المستعملة في قضايا معينة والترجمة إلى هذه اللغات.

٢٤٣,٣ ألف يورو

## موارد الميزانية

٤٧٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٤٧,٤ ألف يورو (٣,٩ في المئة).

٥٨٨٧,٤ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٤٧٧ - يتألف ملاك موظفي قسم الترجمة في المحكمة من ٤٨ وظيفة ثابتة وإحدى عشرة وظيفة مشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٦,٧ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وثمة وظيفة مترجم معاون للغة الإنكليزية (من الرتبة ف-٢) لم تتطلب مخصصات لتمويلها في عام ٢٠١٥ ريثما تعرف نتائج مشروع المراجعة المسمى ReVision.

٤٧٩٥,١ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٤٧٨ - يدير قسم الترجمة في المحكمة رئيسه (من الرتبة ف-٥) يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٧٩ - وتتألف وحدة الترجمة الشفوية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، وترجمان (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٤)، وترجمان لجلسات المحكمة (بالإنكليزية/الفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، وترجمان لجلسات المحكمة (بالفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، وترجمان لجلسات المحكمة (لغة السواحلية/ لغة لنغالا) (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة تراجم لجلسات المحكمة (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة تراجم لجلسات المحكمة (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٣)، وترجمان لجلسات المحكمة (لغة السواحلية) (من الرتبة ف-٣)، وترجمان لجلسات المحكمة (لغة السواحلية/ لغة لنغالا) (من الرتبة ف-٢)، ومساعد إداري (معني بالترجمة الشفوية) (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٨٠ - وتتألف وحدة الترجمة الشفوية الميدانية والعملائية من منسّق للترجمة العملائية (من الرتبة ف-٣)، ومساعد إداري (معني بالترجمة الميدانية) (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٨١ - وتتألف وحدة المصطلحات والمراجع من مختص في المصطلحات (من الرتبة ف-٤)، ومختص مساعد في المصطلحات (من الرتبة ف-٢)، ومترجم معاون (لغة السواحلية/ لغة لنغالا) (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالمراجع (من الرتبة خ ع-رر)، ومساعد إداري (معني بالمصطلحات) (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٨٢ - وتتألف الوحدة المعنية ببرنامج الترجمة من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومساعد معني بتدبير المعلومات (من الرتبة خ ع-٤) ومساعدَيْن معنيين بتدبير الوثائق (من الرتبة خ ع-٤).

٤٨٣ - وتتألف وحدة الترجمة العربية من مراجع (لغة العربية) (من الرتبة ف-٤)، ومترجم معاون (لغة العربية) (من الرتبة ف-٢).

٤٨٤ - وتتألف وحدة الترجمة الفرنسية من مراجع رئيسي (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، ومراجعَيْن (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٤)، وثمانية مترجمين (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٣)، ومترجم معاون (لغة الفرنسية) (من الرتبة ف-٢).

٤٨٥ - وتتألف وحدة الترجمة الإنكليزية من مراجع رئيسي (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٤)، وثلاثة مترجمين (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة مترجمين معاونين (لغة الإنكليزية) (من الرتبة ف-٢).

المساعدة المؤقتة العامة ٥٩٨,٩ ألف يورو

٤٨٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٣٣,٢ ألف يورو (٣٥,٧ في المئة)، ويعوض عن هذا الانخفاض بزيادة في المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، التي يتوافق استخدامها توافقاً أفضل مع دينامية العمل القضائي. كما إن المتطلبات في مجال الترجمة الشفوية الميدانية مشمولة ببند الميزانية الخاص بالمساعدة المؤقتة العامة، الذي يُلجأ إلى اعتماداته لتوظيف مترجمين شفويين ميدانيين بعقود خدمات خاصة.

٤٨٧ - منسق معاون معني بالترجمة الشفوية الميدانية والعملائية (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لإيجاد وتدريب تراجمة ميدانيين وعمالنيين.

٤٨٨ - أربعة تراجمة شبه مهنيين للغة الزغاوة (من الرتبة ف-١)، لمدة ٦ أشهر لكل منهم (متطلب مستمر). تظل هذه الوظائف لازمة بالنظر إلى محاكمة بندا المتوقعة. فهذه اللغة هي لغة المتهم والعمل بما من هذا الباب متطلب أساسي من متطلبات إجراء المحاكمة. وتراجمة لغة الزغاوة سيترجمون منها إلى العربية وبالعكس.

٤٨٩ - تراجمة ميدانيين وعمالنيين معتمدون (من الرتبة خ ع-٣)، لمدة ٢٦,٦٥ شهراً من شهور العمل (متطلب مستمر). سيظل هؤلاء الموظفون لازمين وهم يندرجون ضمن إطار ميزانية المساعدة المؤقتة العامة لكن يستعان بهم في إطار عقود خدمات خاصة. ويجري إعمالهم لكي يضطلعوا بمهام في الميدان أو في المقر بناء على الطلبات الواردة من الأقسام المتعامل معها.

٤٩٠ - ثلاثة تراجمة لجلسات المحكمة للغة كِنْيِيُونَا (من الرتبة ف-٣) لمدة ٦ أشهر لكل منهم (متطلب جديد). تلزم هذه الوظائف الجديدة لسد الاحتياجات اللغوية في قضية أنتاغندا. إنها لغة المتهم وبالتالي فإن العمل بها متطلب أساسي من متطلبات إجراء المحاكمة.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ٤٧٨,٣ ألف يورو

٤٩١ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٧٤,٨ ألف يورو (٥٧,٦ في المئة)، وقد حسب بناء على طلبات الخدمة. ويتأتى معظم هذه الزيادة عن الحاجة إلى اللغة العربية في قضية بندا. ويُحتاج إلى تراجمة مستقلين لإكمال أفرقة التراجمة الموظفين من أجل الجلسات ومن أجل الاجتماعات السنوية، ولسات إطلاع الدبلوماسيين، وحلقة عمل المحامين، وندوة المائدة المستديرة للمنظمات غير الحكومية، والمؤتمرات الصحفية، والجلسات التأديبية، واجتماعات الصندوق الاستئماني للضحايا عندما تتزامن مع جلسات المحكمة. ويُعتبر توفير التراجمة المستقلين للغات غير الإنكليزية والفرنسية أمراً أساسياً عندما يطلب المتهمون أو الشهود الترجمة بهذه اللغات. ومن الضروري استقدام مترجمين مستقلين للعمل في مقر المحكمة

فيما يخص طلبات خدمة محددة الطابع متصلة بطلبات الترجمة القضائية والإدارية إلى الإنكليزية وإلى الفرنسية. وتلزم اعتمادات للاستعانة بترجمة مستقلين للغة الكِنْيِرُونْدَا وترجمان مستقل واحد للغة السواحلية. ويراد بهذه المتطلبات تكملة الترجمة العاملين في قسم الترجمة في المحكمة: ثلاثة تراجمة للغة السواحلية/لغة اللغالا، يعمل أحدهم أيضا ترجمان للغة الكِنْيِرُونْدَا. والكِنْيِرُونْدَا هي لغة المتهمين في قضية اثاغندا، وستلزم الترجمة للسواحلية في الحالات التي يدي بها الشهود بإفادتهم بها. كما تلزم اعتمادات لاستخدام مترجمين للغة الكِنْيِرُونْدَا إلى المقر لترجمة وثائق.

الخبراء الاستشاريون ١٥,١ ألف يورو

٤٩٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١,٠ ألف يورو (٦,٥ في المئة)، نتيجة لتغير في المعدل المطبق على أتعاب الخبراء، وهو يلزم لتوفير خبرة خارجية ومساعدة مشورية بشأن لغات الحالات/القضايا التي لا تتوفر فيما يخصها موارد أو مهارات داخلية. ومنذ عام ٢٠٠٤ تنظّم أفرقة خبراء في لغات معينة يجب تطوير المصطلحات القانونية والقضائية فيما يخصها لكي تُستعمل خلال أنشطة التحقيق والملاحقة وحلال المحاكمات.

الموارد غير المتصلة بالموظفين ٢٥٥,٩ ألف يورو

٤٩٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٧٠,٧ ألف يورو، (٢١,٧ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر ١١١,٦ ألف يورو

٤٩٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٢,٨ ألف يورو (٢٢,٧ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف السفر للمشاركة في الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات (IAMLADP)، والاجتماع السنوي المعني بالترجمة المستعان فيها بالحواسيب والمصطلحات (JIAMCATT)؛ وإيجاد وتوظيف تراجمة ميدانيين وعمالنيين لا بد منهم من أجل الإجراءات، والسفر في مهمات، بحسب طلبات الخدمة. وسيستعان بالترجمة الميدانيين محليا حيثما أمكن ذلك، وسيسافرون في مهمات عندما تتعذر الاستعانة بهم محليا.

الخدمات التعاقدية ١٢٣,٤ ألف يورو

٤٩٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٨,٠ ألف يورو (٢٣,٥ في المئة)، يعزى إلى حد كبير إلى التخفيضات في الترجمة الخارجية وفي تكاليف جهات خارجية بخدمات تحويل الوثائق وأعمال الطباعة الخارجية. وتلزم الموارد المعنية لتدبير وتحسين نماذج نظام عمل المحكمة الإلكترونية (ECOS) الخاصة بالترجمة، وبالترجمة الشفوية بما فيها الترجمة الشفوية الميدانية، ولتكاليف مترجمين خارجيين بترجمة الميزانية البرنامجية المعتمدة، وخدمات تحويل الوثائق التي لا تتوفر فيما يخصها قدرة داخلية (تحويل الوثائق التي تودع بنسق PDF إلى وثائق بنسق MS Word للتمكن من تحميلها في الأدوات اللغوية الإلكترونية)، وترجمة وثائق قضائية مطلوبة إلى الإنكليزية من أجل دائرة الاستئناف، وإلى الفرنسية من أجل الدفاع وإلى لغة الكِنْيِرُونْدَا.

التدريب ٢,٧ ألف يورو

٤٩٦ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير، وهو يلزم لسد تكاليف تدريب متصل بالمصطلحات يحتاج إليه العاملون في مجال اللغات على وجه التحديد.

## اللوازم والمواد

١٨,٢ ألف يورو

٤٩٧ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير، وهو يلزم لسد تكاليف اشتراكات في منشورات يُرجع إليها إلكترونيا على شبكة الإنترنت وتكاليف اشتراكات المكتبة واقتناء قواميس ومواد مرجعية محدّثة (بنسخ إلكترونية ونسخ ورقية) بلغتي العمل وباللغات الرسمية وبلغات الحالات والقضايا من أجل المختصين العاملين في مجال اللغات.

## الجدول ٦٤: البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاييس إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٣٣٤٠ قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة	
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ
٠,٨-	٣٢,٨-	٤ ٢٥٢,٧	٢ ٤٠٠,٦	١ ٨٥٢,١	٤ ٢٨٥,٥	٢ ٤٤٩,٣	١ ٨٣٦,٢		
٢,٩	١٥,٥	٥٤٢,٤	٢٧٨,٤	٢٦٤,٠	٥٢٦,٩	٢٧١,٦	٢٥٥,٣		
٠,٤-	١٧,٢-	٤ ٧٩٥,١	٢ ٦٧٩,٠	٢ ١١٦,١	٤ ٨١٢,٤	٢ ٧٢٠,٩	٢ ٠٩١,٥	٤ ٩٩٢,٥	٢ ٥٨٢,١
٣٥,٧-	٣٣٣,٢-	٥٩٨,٩	٥٩٨,٩	٩٣٢,١	٩٣٢,١	٧٨٥,٥	٢٣٣,٥	٥٥٢,٠	٥٥٢,٠
٥٧,٦	١٧٤,٨	٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	٣٠٣,٥	٦٨,٨	٢٣٤,٧	٠,٨	٤٤٢,٥
٦,٥-	١,٠-	١٥,١	١٥,١	١٦,١	١٦,١	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤
١٢,٧-	١٥٩,٤-	١ ٠٩٢,٣	٩٢٢,٤	١ ٦٩,٩	١ ٢٥١,٧	١ ٠١٧,٠	٢٣٤,٧	١ ٢٤٣,١	٢٣٤,٣
٢٢,٧-	٣٢,٨-	١١١,٦	١٠٨,٠	٣,٦	١٤٤,٤	١٣٩,٢	٥,٢	١٢٤,٦	٢١,٢
٢٣,٥-	٣٨,٠-	١٢٣,٤	٦٥,٩	٥٧,٥	١٦١,٣	١٠٨,٣	٥٣,٠	١٥٦,٢	١,٨
		٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	١,٠	١,٠	١,٠
		١٨,٢	٩,٥	٨,٧	١٨,٢	٩,٥	٨,٧	١٥,٠	١٥,٠
٢١,٧-	٧٠,٧-	٢٥٥,٩	١٨٦,١	٦٩,٨	٣٢٦,٦	٢٥٩,٧	٦٦,٩	٢٩٧,٩	٢٣,٠
٣,٩-	٢٤٧,٤-	٦ ١٤٣,٣	٣ ٧٨٧,٥	٢ ٣٥٥,٨	٦ ٣٩٠,٧	٣ ٩٩٧,٦	٢ ٣٩٣,١	٦ ٥٣٣,٥	٢ ٥٧,٣
٢٣,٢-	٢٨,٢-	٩٣,٧	١٣,٣	٨٠,٣	١٢١,٩	٣١,٢	٩٠,٧	١٦٧,٦	١٦٧,٦

## الجدول ٦٥: البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات		ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات		ملاك الأساس		ملاك المتصل بالحالات	
مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	م-١	م-٢	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	م-١	م-٢	م-٣	م-٤	م-٥
٢٠	٤	٤	١٦			١	٧	٧	١						
٢٨	٤	٣	٢٤			٧	١٢	٥							
٤٨	٨	٧	٤٠			٨	١٩	١٢	١						
٤٨	٨	٧	٤٠			٨	١٩	١٢	١						



## (هـ) البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: وحدة الضحايا والشهود

## مقدمة

٤٩٨ - إن وحدة الضحايا والشهود مكلفة بتوفير تدابير الحماية والترتيبات الأمنية، وخدمات المساعدة الاجتماعية والنفسية، وسائر أشكال المساعدة المناسبة، إلى الضحايا والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر بسبب إدلاء هؤلاء الشهود بإفاداتهم. إنها تنفذ برنامج المحكمة الخاص بالحماية وتسهر على أن يمثل أمام المحكمة الشهود والضحايا الذين تطلب منهم الدوائر ذلك. وهي، بصفتها جهة موقرة للخدمات، تعمل على أساس الإحالات التي تردها من الأطراف وغيرهم، وتحسب ميزانيتها السنوية وفقا لعدد ما يُتوقع أن تتلقاه من طلبات خدمات الحماية والدعم، أو الطلبات الخاصة بالشهود المراد أن يدلوا بإفاداتهم أمام المحكمة، وعدد ما يندرج تحت مسؤوليتها حاليا من حالات الإحالة التماسا للحماية. وتوفر وحدة الضحايا والشهود خدماتها المتخصصة للدوائر وللأطراف وللمشاركين في الإجراءات.

٨ ٨٠٨,٧ آلاف يورو

## موارد الميزانية

٤٩٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١ ٥٥٦,٥ ألف يورو (٢١,٨ في المئة). وسيستخدم معظم هذه الزيادة لسد تكاليف المساعدة المؤقتة العامة والنفقات التشغيلية العامة، وهي تعزى إلى استمرار دعم عدد كبير من الشهود المشمولين بالحماية وزيادة ذات شأن في عدد ما يُتوقع أن يستجد من إحالات الشهود التماسا لحمايتهم أو نقلهم إلى موطن آخر أو السهر على تنقلاتهم المشمولة بالمساعدة، كما يطلبه مكتب المدعي العام فيما يخص عام ٢٠١٥.

٤ ٣١٧,٦ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٥٠٠ - يتألف ملاك العاملين في وحدة الضحايا والشهود حاليا من ٥٠ وظيفة ثابتة وسبع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٥,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وتطلب وحدة الضحايا والشهود ثماني وظائف إضافية تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٨,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) لتدبر عبء العمل المتصل بزيادة مستمرة في عدد المحالين إليها التماسا لحمايتهم وفي نشاط تنظيم الملفات والنهوض بأود الإحالات والمحاكمات.

٣ ١٦٣,٨ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥٠١ - يدير وحدة الضحايا والشهود رئيسها (من الرتبة ف-٥)، يساعده موظف إداري (من الرتبة ف-٣)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ). كما يتلقى الرئيس دعما مباشرا من موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢).

٥٠٢ - ويتألف ملاك العاملين في وحدة الدعم من موظف معني بالدعم (من الرتبة ف-٣)، وموظف دعم معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد دعم رئيسي (من الرتبة خ ع-رر)، ومن فريق من ستة مساعدين معينين بالدعم (من الرتبة خ ع-رأ)، وموظف دعم معاون (من الرتبة ف-٢) في الميدان وثمانية مساعدين معينين بالدعم الميداني (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٠٣ - ويتألف ملاك العاملين في وحدة الحماية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، ومحلل (من الرتبة ف-٣)، وأربعة موظفين معاونين معينين بالحماية (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالحسابات السرية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعدين ميدانيين معينين بالحسابات السرية (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد معني بالحماية (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٠٤ - ويتألف ملاك العاملين في وحدة العمليات من موظف عمليات (من الرتبة ف-٤)، وموظف معني بالإدارة والعمليات (من الرتبة ف-٣)، وثلاثة موظفين ميدانيين معينين بالشهود (من الرتبة ف-٣)،

ومساعدتين معيّنين بالعمليات والتنسيق الميداني (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعد رئيسي معني بالعمليات (من الرتبة خ ع-رأ)، وعشرة مساعدين ميدانيين معيّنين بالحماية/العمليات (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٠٥ - وتتنوع الوظائف حاليا بالتساوي بين العاملين في المقر والعاملين في الميدان، مع العلم بأن معظم شاغلي وظائف المساعدة المؤقتة العامة يعملون في المقر. ولوحدة الضحايا والشهود حضور في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، مع إيفاد بعثات في مهمات جارية من هذه الدول ومن المقر إلى دول أفريقية أخرى لدعم عملياتها في مجال الحماية والمساندة ودعم المحاكمات في الميدان. وقد تتواجد وحدة الضحايا والشهود في كوت ديفوار أيضا في عام ٢٠١٥.

#### المساعدة المؤقتة العامة

١٥٣,٨ ألف يورو

٥٠٦ - يضم ملاك موظفي وحدة الضحايا والشهود سبع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وهي تطلب ثماني وظائف إضافية (٦,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويتوقع أن يعتمد مكتب المدعي العام في عام ٢٠١٥ على خدمات وحدة الضحايا والشهود فيما يخص ١٨ إحالة جديدة إلى برنامج المحكمة الخاص بالحماية، و٣٥ عملية نقل جديدة مشمولة بالمساعدة، و٢٢ إحالة من أجل الاشتغال بالدعم. إن الشهود المعيّنين بالدعم البالغ عددهم ٥٣ ومعاليهم المحالين من أجل الحماية والدعم يستلزمون تقييما للتهديدات المحيطة بهم ولوضعهم النفسي الاجتماعي، وعناية نفسانية اجتماعية بهم، وتدبرا لحالاتهم. ويتعين تدبير أمر المشمولين بالإحالات الجديدة وجميع الشهود المعهود بهم الآن إلى برنامج المحكمة الخاص بالحماية طالما بقوا مشمولين برعاية وحدة الضحايا والشهود.

٥٠٧ - نفساني/خبير في مجال الصدمات (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). يهيأ لاستمرار هذه الوظيفة في المادة ٤٣(٦) من نظام روما الأساسي، التي تقضي بأن "تضم الوحدة موظفين ذوي خبرة في مجال الصدمات النفسية، بما في ذلك الصدمات ذات الصلة بجرائم العنف الجنسي".

٥٠٨ - نفساني/خبير في مجال الصدمات معاون (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لكي يقدم شاغلها تقييمات نفسانية بشأن اشتغال الضحايا والشهود ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وتقييمات لضعف الحال النفسية للمحاكمة.

٥٠٩ - موظف قانوني مساعد (من الرتبة ف-١)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة للنهوض بأود العمل القانوني الذي يضطلع به القسم، الذي ظل على الدوام عاليا بسبب ضرورة إشراك الموظفين القانونيين في الشؤون المتصلة بالحماية.

٥١٠ - موظف مساعد معني بالحماية (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لكي يتولى شاغلها تنظيم ملفات الضحايا المشمولين ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية والتقييد بفضلي الممارسات الدولية في مجال حماية الشهود، ما يتطلب أن يعمل الموظفون دائما أزواجا للتكفل بسلامتهم وأمنهم وسلامة وأمن الشهود.

٥١١ - موظف معاون معني بالدعم (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة للاضطلاع بجميع المهام المتصلة بالدعم فيما يتعلق بمثل الشهود للمحاكمة، وتوفير الدعم للشهود المشمولين ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية وإجراء عمليات التقييم النفسي الاجتماعي في الحالة في كينيا وغيرها من الحالات كما تقضي به الحاجة.

٥١٢ - محلل أعمال (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة للمساعدة في التخطيط الاستراتيجي لوحدة الضحايا والشهود وتنظيم الملفات وإجراء مراجعة شاملة للسيرورات المتبعة في وحدة الضحايا والشهود تعزيزا لتدبير الأداء ضمنها.

٥١٣ - كاتب معني بإدخال البيانات وضمان الجودة (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لإدخال جميع المعلومات المتعلقة بالشهود المشمولين بالحماية إلى قاعدة المعلومات الإلكترونية (iBase)، وللمواظبة على تحديث السجلات وفحص عينات مأخوذة منها عشوائيا والتكفل بجودة الصلة بين الضحايا والشهود والعاملين في وحدة الضحايا والشهود.

٥١٤ - موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٨ أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة الجديدة للنهوض بأود عبء العمل القانوني المتزايد الذي يضطلع به الآن موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) وموظف قانوني مساعد (من الرتبة ف-١) وللاهتمام بالطلبات المتزايدة العدد المقدمة إلى الفريق القانوني طبقا للقرارات القضائية أو فيما يتعلق بالأشخاص المشمولين بالحماية.

٥١٥ - أربعة موظفين معاونين معنيين بالحماية (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٨ أشهر لكل منهم (متطلب جديد). تلزم هذه الوظائف الجديدة للمساعدة في النهوض بأود تزايد عبء العمل المتعلق بالحماية؛ أي حالات الحماية الحالية وما يستجد من حالات إحالة الأطراف للشهود التماسا لحمايتهم. ومن المهام الأساسية التي سيضطلع بها هؤلاء الموظفون إجراء عمليات تقييم التهديدات/المخاطر المحيطة بالضحايا والشهود من أجل اشتغالهم ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية، والتوصية بتدابير حماية الشهود، وإعداد المعلومات ذات الصلة من أجل الفريق القانوني لإعداد الوثائق المراد إيداعها لدى الدوائر، وإجراء عمليات حماية الشهود في الميدان، وتنسيق فرادى حالات اشتغال الشهود ببرنامج المحكمة الخاص بالحماية.

٥١٦ - محلل معاون (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٨ أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة الجديدة لدعم المحلل الحالي في مراقبة ومراجعة الوضع الأمني في المناطق التي تعمل فيها المحكمة والحوادث الأمنية التي تشمل الضحايا والشهود، وتسجيل المعلومات التي يتم جمعها أو يؤتيها الاستخبار، وتقديم دعم في مجال التحليل إلى رئيس وحدة الحماية عند غياب المحلل، وترجمة الوثائق، وتقديم تفسير تحليلي للشؤون المتعلقة بولاية وحدة الضحايا والشهود.

٥١٧ - موظف معاون معني بالإدارة والعمليات (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٨ أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة لمساعدة رئيس وحدة العمليات في تنسيق ممثل الضحايا والشهود أمام المحكمة مع جميع الأطراف والمشاركين، ومع الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة، وتدبير نقل الضحايا والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة والإشراف على ذلك.

٥١٨ - مساعد معني بالعمليات المتصلة بالمحاكمات (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٨ أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة الجديدة لتولي التسيير الإداري فيما يتعلق بمثل الشهود أمام المحكمة، مثل مسك سجلات كاملة بالشهود الذين يدلون بإفادتهم، ومسك جدول زمني بمثل الشهود، وتنظيم أسفار الشهود، ونقلهم، وسكنهم، وتأشيرات السفر الخاصة بهم. كما تلزم هذه الوظيفة لتقديم دعم كامل إلى المساعد المعني بالحسابات السرية في فريق الحماية، الذي يتدبر الآن الشؤون المالية السرية لأكثر من ٧٠٠ شخص مشمول بالحماية وجميع المسائل المالية المتعلقة باستدامة نظم الاستجابة الأولية في جميع بلدان الحالات.

٤٩١,١ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالموظفين

٥١٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨٤٣,٣ ألف يورو (٢٣,١ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد.

السفر ٩٧٢,٧ ألف يورو

٥٢٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣١,٣ ألف يورو (٣,١ في المئة)، يتصل مباشرة بالعدد المقدّر لما يرد من مكتب المدعي العام من الإحالات من أجل الاشتغال بالحماية.

٥٢١ - وتلزم موارد من أجل التفاوض بشأن اتفاقات النقل مع بلدان من خارج أوروبا ومن أجل أسفار الموظفين التنفيذية المتصلة بحماية الشهود وخدمات الدعم، وبما في ذلك: مرافقة الشهود خلال سفرهم إلى مقر المحكمة من أجل المحاكمات؛ وعمليات نقل الشهود المشمول بالحماية بما فيه نقلهم لكي يتخذوا موطناً في مكان آخر؛ والتقييم النفسي الاجتماعي؛ وتقييم الدعم؛ وتنفيذ إجراءات الحماية المحلية؛ وإقامة نظم التحرك الاستجابي الأول؛ والإشراف والاختبار. وتُطلب الموارد أيضاً من أجل توفير دعم التواصل الفيديوي عن بعد لأقسام قلم المحكمة التي يلزمها ذلك. وقد أُفرد لهذا الغرض مبلغ من الموارد مقداره ٤٠,٠ ألف يورو.

التدريب ٤٧,٠ ألف يورو

٥٢٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٤٧,٠ ألف يورو. ويلزم التدريب على حماية الشهود تلبيةً لتوصيات فريق المراجعة المستقل. ويرمى من الدورة المعنية البالغة مدتها ستة أيام، لتدريب جميع العاملين في وحدة الضحايا والشهود، بمن فيهم الموظفون المعنيون بالحماية والدعم والعمليات والشؤون الإدارية والتحليل النفسي والشؤون القانونية، تدريباً أساسياً في المقر وفي الميدان، إلى إطلاع الموظفين على مفاهيم حماية الشهود وتقييم المخاطر وتدبرها، والصدمات النفسية، وتنظيم ملفات الأشخاص المشمولين بالحماية، وتوطيد إحاطتهم بهذه المفاهيم.

النققات التشغيلية العامة ٣ ٤٦٦,٦ ألف يورو

٥٢٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨٢٨,٥ ألف يورو (٣١,٤ في المئة). وتعزى هذه الزيادة رئيسياً إلى '١' استمرار تنامي عدد الضحايا الذين يُنقلون ليتخذوا موطناً مؤقتاً في مكان آخر، والذين يبقون في ظل رعاية وحدة الضحايا والشهود وتدبرها لشؤونهم ريثما يتم نقلهم إلى حيث يتخذون موطناً دائماً، '٢' زيادة أخرى في عدد الشهود الذين يحيل مكتب المدعي العام حالاتهم بغية نقلهم إلى حيث يتخذون موطناً في مكان آخر في عام ٢٠١٥ (١٨ إحالة). وتُطلب الموارد من أجل الأنشطة التالية البيان: التكاليف المتصلة بالمحاكمات، الإحالات من أجل الدعم، إنشاء وإدارة نظام التحرك الاستجابي، الإحالات الرامية إلى حماية الشهود عن طريق نقلهم إلى مكان آخر، عمليات النقل المشمول بالمساعدة وتدبير الحماية المحلية.

اللوازم والمواد ٤,٨ آلاف يورو

٥٢٤ - يطرأ على المبلغ المطلوب انخفاض طفيف مقداره ٠,٩ ألف يورو (١٥,٨ في المئة). وتلزم الموارد المطلوبة لسد تكاليف لوازم ومواد يُحتاج إليها في قاعات الانتظار الخاصة بالشهود في المقر وتحديد الاشتراكات السنوية في النشرات الاخبارية الإلكترونية التي يستعين بها محلل وحدة الضحايا والشهود.

## الجدول ٦٦: البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٣٣٥٠ وحدة الضحايا والشهود			
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية		
١,٥	٢٥,٨	١٨٠٠,٩	١٠٨٦,٢	٧١٤,٧	١٧٧٥,١	١٠٦٦,٥	٧٠٨,٦		الموظفون من الفئة الفنية		
٧,٨	٩٨,١	١٣٦٢,٩	١٢٩٦,٩	٦٦,٠	١٢٦٤,٨	١٢٠١,٠	٦٣,٨		الموظفون من فئة الخدمات العامة		
٤,١	١٢٣,٩	٣١٦٣,٨	٢٣٨٣,١	٧٨٠,٧	٣٠٣٩,٩	٢٢٦٧,٥	٧٧٢,٤	٢٨٢٤,٦	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين		
١٢٤,٣	٦٣٩,٣	١١٥٣,٨	١١٥٣,٨		٥١٤,٥	٥١٤,٥	٤٤٧,٣	٤٤٧,٣	المساعدة المؤقتة العامة		
							٥٧,٢	٥٧,٢	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات		
									العمل الإضافي		
									الخبراء الاستشاريون		
١٢٤,٣	٦٣٩,٣	١١٥٣,٨	١١٥٣,٨	٥١٤,٥	٥١٤,٥	٥٠٤,٥	٥٠٤,٥	٥٠٤,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى		
٣,١-	٣١,٢-	٩٧٢,٧	٩٤٧,٥	٢٥,٣	١٠٠٤,٠	٩٧٧,٠	٢٧,٠	٧٢٣,٦	٧١٩,١	السفر	
										الضيافة	
										الخدمات التعاقدية	
	٤٧,٠	٤٧,٠	٤٧,٠							التدريب	
٣١,٤	٨٢٨,٥	٣٤٦٦,٦	٣٤٦٦,٦		٢٦٣٨,١	٢٦٣٨,١	١٧١٩,٣	١٧١٩,٣	١٧٠٩,٣	النفقات التشغيلية العامة	
١٥,٨-	٠,٩-	٤,٨	٤,٨		٥,٧	٥,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٢	اللوازم والمواد	
							١١,٢	١١,٢	١١,٢	الأثاث والمعدات	
٢٣,١	٨٤٣,٣	٤٤٩١,١	٤٤٦٥,٩	٢٥,٣	٣٦٤٧,٨	٣٦٢٠,٨	٢٧,٠	٢٤٥٦,٣	٢٤٤١,٨	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
٢٢,٣	١٦٠٦,٥	٨٨٠٨,٧	٨٠٠٢,٨	٨٠٥,٩	٧٢٠٢,٢	٦٤٠٢,٨	٧٩٩,٤	٥٧٨٥,٣	٥٠٥٤,٨	المجموع	
٣٩,٠-	٣١,٠-	٤٨,٦	٢٠,٥	٢٨,١	٧٩,٦	٤٧,٩	٣١,٧	١٨٥,٥	١٦٦,٠	١٩,٥	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٦٧: البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات بمجموع الموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع		وحدة الضحايا والشهود					وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	
		خ-ع-رر	خ-ع-رأ	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف			
٧	١	١	١	٦	١	٢	٢	١			الملاك الأساسي
٤٣	٣٢	٣١	١	١١	٦	٥					الملاك المتصل بالحالات
٥٠	٣٣	٣٢	١	١٧	٧	٧	٢	١			المجموع الفرعي
											الملاك الأساسي
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
											الملاك الأساسي
											الملاك المتصل بالحالات
											المجموع الفرعي
٥٠	٣٣	٣٢	١	١٧	٧	٧	٢	١			المجموع

## (و) البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم

## مقدمة

٥٢٥ - إن قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم هو القسم المتخصص ضمن قلم المحكمة المكلف بمساعدة الضحايا في المشاركة في مختلف مراحل الإجراءات وجبر الأضرار. وفي الميدان يعمل هذا القسم على تمكين الضحايا من تقديم طلباتهم بغية الاستفادة من التمثيل القانوني والمشاركة في الإجراءات فعليا. وفي مقر المحكمة يتناول هذا القسم طلبات المشاركة وجبر الأضرار وسائر الوثائق ذات الصلة التي يتلقاها من الضحايا فيحيلها إلى الجهات المنخرطة في الإجراءات ذات الصلة. ويقدم هذا القسم أيضا المساعدة إلى الدوائر من خلال تحليل الطلبات وفقا للمعايير المحددة قضائيا وتقديم تقارير بشأنها. كما يتولى هذا القسم المسؤولية عن توفير بيانات وتقارير وإحصائيات دقيقة متعلقة بمشاركة الضحايا وجبر أضرارهم ضمن المحكمة وخارجها.

موارد الميزانية ١ ٩٩٩,٤ ألف يورو

٥٢٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٠٥,٧ آلاف يورو (٣٥,٢ في المئة).

الموارد من الموظفين ١ ٨٠٤,٩ آلاف يورو

٥٢٧ - يتألف ملاك العاملين في قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم من ١٦ وظيفة ثابتة وتسع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٨,٥ من معادلات الموظف الواحد العمل بدوام كامل).

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ٢١٧,٤ ألف يورو

٥٢٨ - يدير قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم مديره (من الرتبة ف-٤)، يساعده مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٢٩ - ويتألف ملاك العاملين في وحدة البيانات من منسق معني بتدبير طلبات الضحايا (من الرتبة ف-٢)، ومسير معني بالوثائق وقواعد البيانات (من الرتبة ف-١)، ومساعدتين معنيين بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٣٠ - ويتألف ملاك العاملين في الوحدة القانونية من منسق قانوني (من الرتبة ف-٣)، وموظف قانوني مساعد (معني بالمشاركة) (من الرتبة ف-٢)، وموظف قانوني معاون (معني بجبر الأضرار) (من الرتبة ف-٢)، ومنسق معني بتدبير طلبات الضحايا (من الرتبة ف-١).

٥٣١ - ويتألف ملاك العاملين في وحدة شؤون العمل الميداني من منسق للعمل الميداني (من الرتبة ف-٣)، وموظفَين معنيين بالعمل الميداني (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة مساعدين إداريين معنيين بالعمل الميداني (من الرتبة خ ع-رأ).

المساعدة المؤقتة العامة ٥٧٧,٥ ألف يورو

٥٣٢ - بين وظائف المساعدة المؤقتة العامة الحالية التسع وظيفتا مساعدين معنيين بتجهيز البيانات في وحدة قاعدة البيانات وموظفان قانونيان معاونان في الوحدة القانونية. أما الوظائف الخمس الباقية فهي من ملاك وحدة العمل الميداني، ومنها وظائف يقيم شغلها في نيروبي وأبيجان ووظيفة يقيم شغلها في لاهاي. ويطلب القسم وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) للعمل فيما يتعلق بالقضية في كوت ديفوار.

٥٣٣ - مساعدان معنيان بتجهيز البيانات (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما (متطلب مستمر). تظل هاتان الوظيفتان لازمتين للاضطلاع بعبء العمل الذي ينطوي عليه تجهيز الطلبات التي يقدمها الضحايا من أجل المشاركة وجبر الأضرار (الاستنساخ الإلكتروني، والتسجيل، وإدخال البيانات،

وحجب نصوص في الوثائق)، بحيث يتسنى للدوائر اتخاذ القرارات في الوقت المناسب بشأن صفة الضحايا وتوفير معلومات محيئة عن طلبات جبر الأضرار.

٥٣٤ - موظفان قانونيان معاونان (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هاتانوظيفتان لازمتين للاضطلاع بعبء العمل المتأني عن تجهيز طلبات الضحايا، ولتمكين الدوائر من اتخاذ قرارات في الوقت المناسب بشأن صفة الضحايا.

٥٣٥ - موظف معني بالعمل الميداني في كينيا (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لتخطيط وتنفيذ الأنشطة وفقا للقرارات الصادرة عن الدائرة الابتدائية بشأن مشاركة الضحايا في المحاكمة، ما يعتبر عملا يتعين على قلم المحكمة أن يقوم به مع الممثلين القانونيين المشتركين للضحايا بغية تمييز الضحايا المرتبطين بالقضايا وإبلاغ الدائرة في هذا الصدد وتمكين الضحايا من التسجيل.

٥٣٦ - مساعدان معنيان بالعمل الميداني في كينيا (من الرتبة خ ع-٢)، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما (متطلب مستمر). تظل هاتانوظيفتان لازمتين للتكفل بتوفر الدراية بالسياق المحلي واللغات المحلية في كينيا، وإجراء أنشطة ميدانية في كينيا مع الموظف المعني بالعمل الميداني، والعمل بصورة خاصة على تيسير تسجيل الضحايا، ما سيستمر طيلة المحاكمات.

٥٣٧ - مساعد معني بالعمل الميداني في كوت ديفوار (من الرتبة خ ع-٢)، لمدة ٦ أشهر (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لتدبير مشاركة الضحايا في كل ما قد يقام من دعاوى الاستئناف في قضية غباغبو وقضية اثليه غوديه.

٥٣٨ - مساعد إداري معني بالدعم الميداني (من الرتبة خ ع-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لتقديم الدعم الإداري لجميع الأنشطة الميدانية التي يضطلع بها القسم، بما في ذلك تخطيط المهمات، وتجهيز الأسفار، والإبلاغ المالي، والدعم المقدم إلى الموظفين العاملين في الميدان فيما يخص جميع جوانب العمليات الميدانية.

٥٣٩ - مساعد معني بالعمل الميداني في كوت ديفوار (من الرتبة خ ع-٢)، لمدة ٦ أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة الجديدة للاضطلاع بالأنشطة الميدانية المتصلة بتنظيم وتدبير مشاركة الضحايا في مرحلة المحاكمة فيما يتعلق بالمستجدات القضائية في قضية غباغبو وقضية اثليه غوديه.

١٠,٠ آلاف يورو

الخبراء الاستشاريون

٥٤٠ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير، وهو يلزم لتكليف خبير محلي برسم سمات الضحايا، ما يمثل خطوة أولى لا بد منها في تنظيم مشاركة الضحايا في أي قضية معينة، كما يلزم لاستقدام القسم خبراء خارجيين متخصصين لتوفير التدريب والدعم للموظفين الذين يتعاملون بانتظام مع الضحايا.

١٩٤,٥ ألف يورو

الموارد غير المتصلة بالموظفين

٥٤١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٠٥,٧ ألف يورو (٣٥,٢ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، وتكاليف اللوازم والمواد.

١١٩,٧ ألف يورو

السفر

٥٤٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض ٣٧,٧ ألف يورو (٢٣,٩ في المئة)، وهو مرتبط مباشرة بالأنشطة الميدانية التي يضطلع بها القسم، والتي يشتمل معظمها على سفر الموظفين من أماكن عملهم فيها في الميدان إلى الأماكن التي تتجمع فيها جماعات الضحايا و/أو السفر بين لاهاي والميدان.

## الخدمات التعاقدية

٦٧,٥ ألف يورو

٥٤٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٦٠,٠ ألف يورو (٤٧,١ في المئة)، نتيجة لتخفيضات في أعمال الطبع الخارجي وفيما يتعلق بالأنشطة الميدانية. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف أعمال الطبع الخارجي (طبع الاستمارات القياسية لطلب المشاركة في الإجراءات وجبر الأضرار والكتيبات الإيضاحية والمواد الخاصة بالضحايا)، وتكاليف الخدمات التعاقدية الأخرى (التكاليف المتكبدة خلال الأنشطة الميدانية، وأهمها تكاليف اللقاءات مع الضحايا ومع الوسطاء لأغراض الانتقاء والتدريب والمراقبة والدعم)، وتطوير قاعدة البيانات (العمل المستمر لتحسين وتكييف نظم قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم من أجل حفظ وتبويب وتجهيز الوثائق المتصلة بالضحايا، وفقا للتعليمات الصادرة عن دوائر المحكمة).

## التدريب

٤,٣ آلاف يورو

٥٤٤ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير. إن العاملين في قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم يتفاعلون مع الضحايا والوسطاء في بيئات عالية درجة الحساسية ويحتاجون إلى تدريب ودعم مستمرين من خبراء مؤهلين لتمكينهم من تدبر هذا التفاعل على نحو ينهض برفاه الضحايا ورفاه الموظفين.

## اللوازم والمواد

٣,٠ ألف يورو

٥٤٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٨,٠ آلاف يورو (٧٢,٧ في المئة)، وهو يلزم لتجهيز وسطاء منتقنين بأدوات من قبيل (أ) وحدات الذاكرة المصونة الآمن (وحدات USB) ومغلفات قابلة للختم توضع فيها الوثائق والمعلومات السرية (ذلك أن معظم الوسطاء يفتقرون إلى هذه الوسائل، ما ينطوي على خطر المساس بأمن البيانات المتعلقة بالضحايا)، ما يتسق مع المبادئ التوجيهية بشأن الوسطاء التي تشمل بنطاقها المحكمة برمتها، (ب) لتبادة لتحرير الإبهام تمكينا للضحايا ممن يتعذر عليهم التوقيع بأسمائهم من أن يفعلوا ذلك ببصمة إبهامهم، وغير ذلك من المواد التي تمكّن الضحايا من تقديم طلباتهم وتوفير نسخ من الوثائق الداعمة لها.



## الجدول ٦٨: البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاييس إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣٣٦٠ قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم					
		الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صناديق الطوارئ	صناديق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية			
٢,١	١٩,٩	٩٥٣,٩	١٨٩,٥	٧٦٤,٤	٩٣٤,٠	١٨٥,٥	٧٤٨,٥			الموظفون من الفئة الفنية		
٦,٣	١٥,٦	٢٦٣,٥	١٩٧,٥	٦٦,٠	٢٤٧,٩	١٨٤,١	٦٣,٨			الموظفون من فئة الخدمات العامة		
٣,٠	٣٥,٥	١٢١٧,٤	٣٨٧,٠	٨٣٠,٤	١١٨١,٩	٣٦٩,٦	٨١٢,٣	١٠٩٠,٤	٣٨١,٦	٧٠٨,٨	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
٣,٨	٢١,١	٥٧٧,٥	٥٧٧,٥		٥٥٦,٤	٥٥٦,٤	٤٨٢,٨	٤٨٢,٨	٤٨٢,٨	٠,١-	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات العمل الإضافي الخبراء الاستشاريون	
		١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠	٩,٣	٩,٣	٩,٣		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
٣,٧	٢١,١	٥٨٧,٥	٥٨٧,٥		٥٦٦,٤	٥٦٦,٤	٤٩٢,١	٤٩٢,١	٤٩٢,١	٠,١-	السفر الضيافة	
٢٣,٩-	٣٧,٧-	١١٩,٧	١١٩,٧		١٥٧,٤	١٥٧,٤	١٣٨,٤	١٣٨,٤	١٣٨,٣	٠,١	الخدمات التعاقدية	
٤٧,١-	٦٠,٠-	٦٧,٥	٦٧,٥		١٢٧,٥	١٢٥,٥	٢,٠	٥٤,٤	٥٤,٤	٥٣,٨	٠,٧	التدريب
		٤,٣	٤,٣		٤,٣	٤,٣	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٠,٦	النفقات التشغيلية العامة
٧٢,٧-	٨,٠-	٣,٠	٣,٠		١١,٠	١١,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٦	اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
٣٥,٢-	١٠٥,٧-	١٩٤,٥	١٩٤,٥		٣٠٠,٢	٢٩٨,٢	٢,٠	٢٠٤,٢	٢٠٤,٢	٢٠٢,٩	١,٣	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٢,٤-	٤٩,١-	١٩٩٩,٤	١١٦٩,٠	٨٣٠,٤	٢٠٤٨,٥	١٢٣٤,٢	٨١٤,٣	١٧٨٦,٧	١٧٨٦,٧	١٠٧٦,٧	٧١٠,٠	المجموع
١٨,٨-	٩,١-	٣٩,٥	٣,٣	٣٦,٢	٤٨,٦	٧,٨	٤٠,٨	٨٧,٩	٨٧,٩	٦٥,٦	٢٢,٣	تكاليف الصيانة المؤقتة

## الجدول ٦٩: البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم
		خ-ع-رأ	خ-ع-زر	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف			
٩	١	١	٨	٢	٣	٢	١				الملاك الأساسي
٧	٥	٥	٢		٢						الملاك المتصل بالحالات القائمة
١٦	٦	٦	١٠	٢	٥	٢	١				المجموع الفرعي
											الملاك الأساسي
											الملاك المتصل بالحالات الجديدة/الهجرة
											المجموع الفرعي
											الملاك الأساسي
											الملاك المتصل بالحالات توزيعها/المستعادة
											المجموع الفرعي
١٦	٦	٦	١٠	٢	٥	٢	١				المجموع

## (ز) البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين

## مقدمة

٥٤٦ - يتولى قسم دعم المحامين التنظيم المركزي لكل المساعدة التي تقدمها المحكمة إلى المحامين وتنسيق هذه المساعدة. وهو يعمل في قلم المحكمة بمثابة المنسق فيما يخص مكتبي المحامي العمومي، اللذين لا يتبعان لقلم المحكمة إلا فيما يتعلق بالأغراض الإدارية، ويقدم أيضا مساعدة إمدادية وإدارية. كما يتدبر هذا القسم برنامج المحكمة للمساعدة القانونية التي تقدم للمعوزين من المدعى عليهم والضحايا ويهتم بجميع المخصصات لأنشطة الأجهزة التأديبية في المحكمة.

٥٤٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١ ٦٦١,١ ألف يورو (٢٤,٢ في المئة).

## موارد الميزانية

٥٤٨ - يتألف ملاك العاملين في هذا القسم حاليا من تسع وظائف ثابتة.

## الموارد من الموظفين

٥٤٩ - يتولى قيادة القسم رئيسه (من الرتبة ف-٥)، ويعمل فيه محقق مالي (من الرتبة ف-٤)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ) للأجهزة التأديبية المعنية بالمحامين. وينقسم هذا القسم إلى وحدتين: وحدة المساعدة القانونية ووحدة مساعدة المحامين.

٥٥٠ - وتتألف وحدة المساعدة القانونية من رئيسها (من الرتبة ف-٤)، واختصاصي لمراقبة صندوق المساعدة القانونية (من الرتبة ف-٢) يتناول مسائل الدفاع؛ وموظف مساعد معني بالمساعدة القانونية (من الرتبة ف-١)، يتناول مسائل الضحايا؛ ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٥١ - ويرأس وحدة مساعدة المحامين موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) وهي تضم أيضا مساعدا إداريا (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٥٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١ ٥٩٦,٧ ألف يورو (٢٦,٩ في المئة)، يتحقق على الأخص من خلال تخفيضات في ميزانية المساعدة القانونية وميزانية السفر. وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف محامي الدفاع، وتكاليف محامي الضحايا، والنفقات التشغيلية العامة.

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٥٥٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٥٢,٥ ألف يورو (٦٨,٨ في المئة)، متأت عن تقليص عدد المهمات المخطط لها. وتلزم الموارد المعنية لسد تكاليف ثلاثة اجتماعات للأجهزة التأديبية الخاصة بالمحامين وتكاليف مهمتي تحقيق.

## السفر

٥٥٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على تخفيض مقداره ٦٥٩,٢ ألف يورو (٢٣,٠ في المئة)، متأت عن تطبيق نظام المحكمة الخاص بالمساعدة القانونية على الافتراضات التي تقوم عليها الميزانية. فقد حُسبت تكاليف المساعدة القانونية لكل من المدعى عليهم المعوزين بتطبيق نظام المساعدة القانونية المعدل الذي أُقرَّ في عام ٢٠١٢، وذلك على أساس الافتراضات المأخوذ بها في ميزانية عام ٢٠١٥. وهُيئ مبلغ إضافي لسد تكاليف المحامين المناوبين والمحامين المخصوصين، اللذين عينهم رئيس قلم المحكمة ودوايرها، على

## مهام الدفاع

الترتيب، وفق الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة المحكمة. ولم تدرج في ميزانية المساعدة القانونية لعام ٢٠١٥ الموارد الخاصة بالدفاع عن السيد بمبا، وذلك وفقا للمقترح الوارد في المرفق الثامن. وإذا لم توافق الجمعية على هذا المقترح فسيُلزم لميزانية عام ٢٠١٥ مبلغ إضافي مقداره ٥٧٣,٨ ألف يورو.

محامو الضحايا ٢ ١١٤,٧ ألف يورو

٥٥٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٨٨٦,٠ ألف يورو (٢٩,٥ في المئة)، متأت عن تطبيق نظام المحكمة الخاص بالمساعدة القانونية على الافتراضات التي تقوم عليها الميزانية. فقد حُسبت تكاليف المساعدة القانونية لكل مجموعة من الضحايا، كما يظهر في الافتراضات ذات الصلة، على أساس نظام المساعدة القانونية المعدل الذي أقرَّ في عام ٢٠١٢. وقد حُصص مبلغ إضافي لدفع تكاليف المساعدة القانونية في المرحلة الاستهلاكية من مراحل الحالات.

النققات التشغيلية العامة ٢,٠ ألف يورو

٥٥٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١,٠ ألف يورو (١٠٠,٠ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف الاشتراك في قاعدة بيانات التحقيق.

## الجدول ٧٠: البرنامج الفرعي ٣١٩٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

قسم دعم المحامين ٣١٩٠	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤	
	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	النسبة المئوية	المبلغ
الموظفون من الفئة الفنية	٤٤٠,٨	٢٠٩,٨	٤٤٥,٤	٢٠٩,٨	٤٤٥,٤	٢١١,٤	١,٠	٦,٢
الموظفون من فئة الخدمات العامة	١٢٧,٧	٦٣,٨	١٩١,٥	٦٣,٨	١٣٢,٠	٦٦,٠	٣,٤	٦,٥
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	٦٩٣,٧	٥٦٨,٥	٦٣٦,٩	٢٧٣,٦	٥٧٧,٤	٢٧٧,٤	١,٥	١٢,٧
المساعدة المؤقتة العامة	١,٤-	١,٤-	٧٧,١	٧٧,١	٧٧,١	٧٧,١	١٠٠,٠-	٧٧,١-
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧		
العمل الإضافي	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧		
الخبراء الاستشاريون	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	١٠٠,٠-	٧٧,١-
السفر	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	١٧,١	٦٨,٨-	٥٢,٥-
الضيافة	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨		
الخدمات التعاقدية	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧		
التدريب	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧	٤٤,٧		
مخامو الدفاع	٣١٣٩,٥	٣١٣٩,٥	٣١٣٩,٥	٣١٣٩,٥	٣١٣٩,٥	٣١٣٩,٥	٢٣,٠-	٦٥٩,٢-
مخامو الضحايا	١٧٣٥,١	١٧٣٥,١	١٧٣٥,١	١٧٣٥,١	١٧٣٥,١	١٧٣٥,١	٢٩,٥-	٨٨٦,٠-
النفقات التشغيلية العامة	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	١٠٠,٠	١,٠
اللوازم والمواد	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨		
الأثاث والمعدات	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨		
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٤٩٤٩,٤	٤٩٤٩,٤	٤٩٤٩,٤	٤٩٤٩,٤	٤٩٤٩,٤	٤٩٤٩,٤	٢٦,٩-	١٥٩٦,٧-
المجموع	٥٠٥,٨	٥٠٥,٨	٥٠٥,٨	٥٠٥,٨	٥٠٥,٨	٥٠٥,٨	٢٤,٢-	١٦٦١,١-
تكاليف الصيانة المؤقتة	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٤-	٥,٠-

## الجدول ٧١: البرنامج الفرعي ٣١٩٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

قسم دعم المحامين	وكيل أمين عام		أمين عام مساعد		موظفي الفئة الفنية وما فوقها		موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع الموظفين	
	عام	مساعد	١-م	٢-م	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك المتصل بالحالات القائمة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المؤقتة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك الأساسي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الملاك المتصل بالحالات توزيعها/المستعادة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع الفرعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

## (ح) البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: مكتب المحامي العمومي للدفاع

## مقدمة

٥٥٧ - إن مكتب المحامي العمومي للدفاع يمثل جميع المشتبه فيهم والمتهمين في المراحل الأولية من القضايا المعنية ويحمي حقوقهم، وتدعوه الدوائر من حين إلى آخر إلى المثول أمام المحكمة أو إلى إعداد العمل فيما يخص حالة معيّنة أو مشتبه فيه معيّنا. وفي الوقت نفسه يساعد هذا المكتب أفرقة الدفاع في التقصي القانوني وتنظيم الملفات، ساهرا على تمكنهم من التقيد بالآجال القضائية والتركيز على المسائل القانونية ذات الصلة. ويتدبر مكتب المحامي العمومي للدفاع بجمعًا للسوابق القضائية للمحكمة من أجل الدفاع، يشتمل على مذكرات، وكتيبات، وقواعد بيانات، من أجل حل المسائل الهامة للدفاع سريعا. ثم إن مكتب المحامي العمومي للدفاع يقدم للدفاع إسهامات بشأن المسائل القانونية التي تقوم فيما يتعلق بأنشطة الأفرقة العاملة الداخلية والشراكات الخارجية.

## موارد الميزانية

٥٣٣,٩ ألف يورو

٥٥٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٥,٥ ألف يورو (٢,٨ في المئة)، تحقق بفضل جهود كبيرة لتحقيق وفورات في التكاليف غير المتصلة بالموظفين.

## الموارد من الموظفين

٥١١,٤ ألف يورو

٥٥٩ - يتألف ملاك العاملين في مكتب المحامي العمومي للدفاع حاليا من خمسة موظفين.

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥١١,٤ ألف يورو

٥٦٠ - محامي رئيسي (من الرتبة ف-٥) يؤدي الواجبات المتصلة بالمهام الرئيسية المنوطة بمكتب المحامي العمومي للدفاع كما تحدد في البند ٧٧ من لائحة المحكمة، بما في ذلك تمثيل المشتبه فيهم والمتهمين تمثيلا مباشرا عندما تدعوه المحكمة إلى القيام بذلك؛ ويتولى إدارة المكتب، بما فيها إسداء المساعدة القانونية إلى الأفرقة؛ ويمثل الدفاع داخليا وخارجيا. ومساعد قانوني (من الرتبة خ ع-رأ) يساعد المحامين مساعدة مباشرة فيما يتعلق بالمهمة الأساسية (بما في ذلك إعداد نصوص العرائض، وإعداد تقارير عن المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، وتقديم المساعدة خلال الاجتماعات، والارتباط بسائر الأجهزة والأقسام)، ويقوم بالتقصي القانوني التقني مساعداً لأفرقة الدفاع.

٥٦١ - مستشار قانوني/محام (من الرتبة ف-٤)، يعمل تحت إشراف المحامي الرئيسي، يتدبر الكتيبات ومشاريع البحث الجاري الخاصة بالدفاع؛ ويعد نصوص عرائض قانونية ويمثل أمام المحكمة عندما تطلب منه ذلك؛ ويؤدي مهمات إدارية و/أو متعلقة بالسياسات مع المحامي الرئيسي أو بالنيابة عنه عند غيابه. ومحام معاون (من الرتبة ف-٢) يجري بحثا قانونية متعلقة بالدفاع ويساعد على الاضطلاع بمهام المكتب المتصلة بالسياسات بخصوص دوره في السهر على تكافؤ الوسائل فيما يخص الدفاع (بما في ذلك المشاركة في بعض أفرقة العمل). ومنظم ملفات (من الرتبة ف-١) ينظم بيانات المكتب بغية التكفل بنجاعة سيرورات التقصي، ويجري البحث القانوني فيما يتعلق بطلبات الدفاع، ويساعد أفرقة الدفاع في تنظيم الملفات (بما في ذلك التدريب على البرامجيات التي تستخدمها المحكمة والمساعدة في شؤون الكشف عن المعلومات).

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٢٢,٦ ألف يورو

٥٦٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٢,١ ألف يورو (٤٩,٥ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية.

- السفر  
٥٦٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٤,٤ ألف يورو (٨٥,٠ في المئة). وتلزم الموارد للتمكين من مشاركة مكتب المحامي العمومي للدفاع في مؤتمر رئيسي معني بحقوق الدفاع أمام المحكمة.
- الخدمات التعاقدية  
٥٦٤ - لا يطرأ أي تغيير على بند الميزانية هذا. وتلزم الموارد لسد تكاليف حلقات تدارس تدريبية خاصة بالدفاع تنظم بالتشارك مع أقسام أخرى في البلدان المتأثرة لمن يمكن أن يصبحوا محامين/محامين مناوبين.

## الجدول ٧٢: البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بالآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بالآلاف اليورو)		المجموع وما في ذلك		٣٧٤٠ مكتب المحامي العمومي للدفاع				
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	النسبة المئوية		
١,٠	٤,٥	٤٤٥,٤	٢٩٨,٢	١٤٧,٢	٤٤٠,٩	٢٩٣,١	١٤٧,٨				الموظفون من الفئة الفنية		
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٣,٨		٦٣,٨				الموظفون من فئة الخدمات العامة		
١,٣	٦,٧	٥١١,٤	٢٩٨,٢	٢١٣,٢	٥٠٤,٧	٢٩٣,١	٢١١,٦	٤٧٨,٨	٤٧٨,٨	٢٦٠,٢	٢١٨,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
								٢٢,٩	١٨,٦	٤,٣	٤,٣	المساعدة المؤقتة العامة	
												المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
												العمل الإضافي	
								٧٩,٩	٧٩,٩		٧٩,٩	الخبراء الاستشاريون	
								١٠٢,٨	١٨,٦	٨٤,٢	٤,٣	٧٩,٩	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٨٥,٠-	١٤,٤-	٢,٦		٢,٦	١٧,٠	١٤,٥	٢,٥	٤,٠	٤,٠	٠,٤	٣,٦	السفر	
												الضيافة	
		٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠						الخدمات التعاقدية	
١٠٠,٠-	٤,٧-				٤,٧	٢,٢	٢,٥					التدريب	
١٠٠,٠-	٣,٠-				٣,٠	٣,٠						النفقات التشغيلية العامة	
												اللوازم والمواد	
												الأثاث والمعدات	
٤٩,٥-	٢٢,١-	٢٢,٦	٢٠,٠	٢,٦	٤٤,٧	٣٩,٧	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٤	٣,٦	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
٢,٨-	١٥,٥-	٥٣٣,٩	٣١٨,٢	٢١٥,٨	٥٤٩,٤	٣٣٢,٨	٢١٦,٦	٥٨٥,٥	١٨,٦	٥٦٦,٩	٢٦٤,٩	٣٠٢,٠	المجموع
٢٤,٠-	٣,٠-	٩,٥	١,٤	٨,٠	١٢,٥	٣,٣	٩,١	١٧,١	١٧,١	١١,٦	٥,٦		تكاليف الصيانة المؤقتة

## الجدول ٧٣: البرنامج الفرعي ٣٧٤٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مكتب المحامي العمومي للدفاع	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	
			١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-م	٢-م
الملاك الأساسي									
الملاك المتصل بالحالات									
المجموع الفرعي									
الملاك الأساسي									
الملاك المتصل بالحالات									
المجموع الفرعي									
الملاك الأساسي									
الملاك المتصل بالحالات									
المجموع الفرعي									
الملاك الأساسي									
الملاك المتصل بالحالات									
المجموع الفرعي									
المجموع									

## (ط) البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العمومي للضححايا

## مقدمة

٥٦٥ - إن مكتب المحامي العمومي للضححايا يساعد الضحايا على إسماع صوتهم في الإجراءات المعقودة أمام المحكمة ويوفر تمثيلهم القانوني العالي درجة الجودة، ويقوم بدعم المحامين الخارجيين ومساعدتهم، ويمثل أمام دوائر المحكمة فيما يتعلق بمسائل محددة الطابع. كما إنه يشهد الوعي بحقوق الضحايا في الإجراءات الجنائية الدولية.

٥٦٦ - وبحلول أيار/مايو ٢٠١٤ كان مكتب المحامي العمومي للضححايا قد عُيّن بصفته الممثل القانوني لرهاء ٥٠٠٠ ضحية في شتى الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة. كما إن هذا المكتب يمثل مصالح الضحايا الذين تواصلوا مع المحكمة في جميع دعاوى المقبولية بموجب المادة ١٩ من نظام روما الأساسي. ويقدم هذا المكتب الدعم والمساعدة لـ ٣٥ ممثلاً قانونياً خارجياً في جميع الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة من خلال إسداء المشورة القانونية وقيامه بأعمال التقصي.

## ١٥٢٧,٩ ألف يورو

## موارد الميزانية

٥٦٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٨٩,٢ ألف يورو (٣,٢٣ في المئة)، تعزى إلى حد بعيد إلى الوظيفة الجديدة المطلوبة في نطاق المساعدة المؤقتة العامة، وإلى الحاجة إلى مستشارين فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المتأتية عن تعيين مكتب المحامي العمومي للضححايا بصفته ممثلاً قانونياً مشتركاً في قضية غباغبو وقضية أوتاغندا.

## ١٣٨٥,٤ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٥٦٨ - يتألف ملاك العاملين في مكتب المحامي العمومي للضححايا حالياً من عشر وظائف ثابتة ووظيفة واحدة تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). وعلاوة على ذلك تمّول من ميزانية المساعدة القانونية، وفقاً لقرارات الدوائر بشأن التمثيل القانوني للضححايا، وظائف ثلاثة مساعدين قانونيين معينين بالعمل الميداني، واحدة في قضية غباغبو وأنتين في قضية أوتاغندا، وقد أدرجت الاعتمادات ذات الصلة في بند الميزانية الخاص بالخبراء الاستشاريين.

## ١٠١٩,٣ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥٦٩ - يخصّص الموظفون للعمل في الوقت نفسه على أكثر من حالة/قضية ويمكن أن يشكّلوا أفرقة تتابع الإجراءات (بما فيها الإجراءات في قاعة المحكمة)، بحسب المهام المتديين لها.

٥٧٠ - ويتألف ملاك العاملين في مكتب المحامي العمومي للضححايا من محام رئيسي (من الرتبة ف-٥)، ومحامين (من الرتبة ف-٤)، وموظفين قانونيين (من الرتبة ف-٣)، وموظفين قانونيين معاونين (من الرتبة ف-٢)، ومنظمين للملفات (من الرتبة ف-١)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر).

## ١٦٣,٧ ألف يورو

## المساعدة المؤقتة العامة

٥٧١ - يطلب مكتب المحامي العمومي للضححايا مواصلة توفير وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة ووظيفة جديدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٥,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) مرتبطة بالحالة في كوت ديفوار.

٥٧٢ - موظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الضحايا الممثلين في وقت واحد بينما فقد مكتب المحامي العمومي للضححايا موظفين، ملحقين بصورة دائمة بالممثلين القانونيين المشتركين الخارجيين المعيّنين في قضايا الحالة في كينيا. وعلاوة على ذلك يرجح أن يشهد عبء العمل زيادة أخرى بسبب المستجدات في الإجراءات في قضية



غباغبو وقضية أثناعندا وقضية إلبيه غوديه. فمواصلة توفير هذه الوظيفة أمر أساسي للاضطلاع بالمهام المنوطة بالمكتب على نحو مرض.

٥٧٣ - موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، لمدة ٦ أشهر (متطلب جديد). وفقا للممارسة السابقة للدوائر يُتوقع أن يظل المكتب يعيّن ليمثّل مصالح الضحايا في المرحلة الابتدائية من الإجراءات. وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه الوظيفة الجديدة تلزم لمساعدة المحامين في التحضير للمحاكمة ومساعدتهم خلال المحاكمة. فإذا أقرت هذه الوظيفة فإنها ستشغّل فورا بتعيين أحد المدرجين في قائمة المرشّحين الحالية.

الخبراء الاستشاريون ٢٠٢,٤ ألف يورو

٥٧٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢٠٢,٤ ألف يورو، وهو يلزم لإتاحة توظيف ثلاثة مساعدين قانونيين معيّنين بالعمل الميداني لمدة ١٢ شهرا من أجل الحالة في كوت ديفوار والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سبق أن أدرجت هذه الوظائف في بند الميزانية الخاص بقسم دعم المحامين.

٥٧٥ - لقد بينت التجربة أن المساعدين القانونيين في الميدان يؤدون دورا أساسيا لاستدامة التواصل المستمر مع الضحايا الذين يمثلهم المكتب، والمثابرة على إعلامهم بأخر المستجدات بشأن الإجراءات، واستبداء آرائهم ومباعث قلقهم، وجمع الأدلة. وعندما عيّنت الدوائر محامي مكتب المحامي العمومي للضحايا بصفة ممثلين قانونيين للضحايا فإنها قالت دائما إنه يجوز للمكتب أن يستعين بالموظفين المذكورين. ويلزم استمرار توفير خدمات المساعدين القانونيين المعيّنين بالعمل الميداني المعيّنين بالفعل في قضية غباغبو (وظيفة واحدة) وفي قضية أثناعندا (وظيفتان). وقد حُسبت التكاليف ذات الصلة على أساس المبلغ المدفوع فعلا للخبراء الاستشاريين بموجب نظام المساعدة القانونية (٦٢٢ ٥ يورو في الشهر لكل منهم).

الموارد غير المتصلة بالموظفين ١٤٢,٥ ألف يورو

٥٧٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢١,٤ ألف يورو (١٧,٧ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، والنفقات التشغيلية العامة.

السفر ٩٦,٥ ألف يورو

٥٧٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١١,٤ ألف يورو (١٣,٤ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف المهمات الميدانية، التي تُعتبر عنصرا أساسيا من عمل المكتب، واللقاءات الوجيهة مع الضحايا، التي لا بد منها لتقديم المساعدة إليهم على نحو مجد وتقديم الدعم خلال الإجراءات والتمثيل فيها.

الخدمات التعاقدية ٣٥,٠ ألف يورو

٥٧٨ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥,٠ آلاف يورو (١٦,٧ في المئة)، وهو يلزم لنقل الضحايا من أماكن إقامتهم إلى مكان آمن يقابلهم فيه محاموهم.

النفقات التشغيلية العامة ١١,٠ ألف يورو

٥٧٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥,٠ آلاف يورو (٨٣,٣ في المئة)، وهو يلزم لاستئجار محالٍ يمكن فيها اللقاء الآمن بالضحايا، على نحو يصون العلاقة المتميزة بين المحامي وموكله.

## الجدول ٧٤: البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		المجموع وما في ذلك		٣٧٥٠ مكتب المحامي العمومي للضحايا			
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الموظفون من الفئة الفنية	
١,٥	١٣,٧	٩٥٣,٣	٧٢١,٢	٢٣٢,١	٩٣٩,٦	٧٠٨,٥	٢٣١,١			الموظفون من فئة الخدمات العامة		
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٣,٨		٦٣,٨			الموظفون من فئة الخدمات العامة		
١,٦	١٥,٩	١٠١٩,٣	٧٢١,٢	٢٩٨,١	١٠٠٣,٤	٧٠٨,٥	٢٩٤,٩	٩٨٢,٧	٩٨٢,٧	٧١٣,٣	٢٦٩,٤	
٤٣,٣	٤٩,٥	١٦٣,٧	١٦٣,٧		١١٤,٢	١١٤,٢		٨٧,٩	٥٨,٦	٢٩,٤	٣,٦	٢٥,٧
	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤									
٢٣٠,٦	٢٥١,٩	٣٦٦,١	٣٦٦,١		١١٤,٢	١١٤,٢	٨٧,٩	٥٨,٦	٢٩,٤	٣,٦	٢٥,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
١٣,٤	١١,٤	٩٦,٥	٩٦,٥		٨٥,١	٨٠,٥	٤,٦	٦٠,١	٦٠,١	٥٨,٩	١,٣	السفر
												الضيافة
١٦,٧	٥,٠	٣٥,٠	٣٥,٠		٣٠,٠	٣٠,٠	٣٥,٢		٣٥,٢	٣٥,٢		الخدمات التعاقدية
												التدريب
٨٣,٣	٥,٠	١١,٠	١١,٠		٦,٠	٦,٠	٢,٦		٢,٦	٢,٦		النفقات التشغيلية العامة
							٣,٢		٣,٢		٣,٢	اللوازم والمواد
												الأثاث والمعدات
١٧,٧	٣١,٤	١٤٣,٥	١٤٣,٥		١٢١,١	١١٦,٥	٤,٦	١٠١,٢	١٠١,٢	٩٦,٧	٤,٥	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٢٣,٣	٢٨٩,٢	١٥٢٧,٩	١٢٢٩,٨	٢٩٨,١	١٢٣٨,٧	٩٣٩,٢	٢٩٩,٥	١١٧١,٩	٥٨,٦	١١١٣,٣	٨١٣,٦	٢٩٩,٧
٢٨,١-	٦,٠-	١٥,٤	٣,٣	١٢,١	٢١,٤	٧,٨	١٣,٦	٣٥,٣	٣٥,٣	٢٧,٠	٨,٣	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٧٥: البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	مكتب المحامي العمومي للضحايا					وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	أمين عام
				١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف			
٣	١	١	٢	١							
٧	٧		٢	١	٢	٢					
١٠	٩	١	٢	٢	٢	٢					
١٠	٩	١	٢	٢	٢	٢					

## مقدمة

٥٨٠ - يوفر قسم الإعلام والوثائق برامج توعية وإعلام تساعد على توسيع نطاق الإحاطة بولاية المحكمة وعملها، وذلك بصورة رئيسية بين المجموعات ذات الصلة في البلدان التي عانت من الجرائم المرتكبة في الحالات والقضايا المعروضة على المحكمة. كما إنه يتواصل مع أصحاب الشأن الرئيسيين، من قبيل الأوساط القانونية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والصحفيين، ومجموعات الجماهير في البلدان وعلى النطاق العالمي، بغية زيادة الدعم الدولي للمحكمة. وهو يسترشد في عمله باستراتيجية إعلام الجمهور<sup>٤٧</sup> والخطة الاستراتيجية للتوعية<sup>٤٨</sup>.

٥٨١ - ويضاف إلى ذلك أنه، من خلال هذه البرامج، تسهر المحكمة على إطلاع الجمهور على إجراءاتها، وتنتج مواد للإذاعة المسموعة والمرئية، وتعد منتجات أساسية وإعلامية بشأن الفعاليات الجديدة باهتمام الصحف، وتنشر المعلومات وتعممها بواسطة شتى المنصات. إنها تنظم زيارات وفعاليات تستضيفها وتستندم تنظيم المحفوظات ذات الطابع التاريخي.

٣٤٧٣,٣ ألف يورو

## موارد الميزانية

٥٨٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٠٣,٣ آلاف يورو (٨,٠ في المئة) ناجم عن وقف البث الساتلي؛ وتقليص في أعمال الطبع وفي ما يُقتنى للمكتبة من الكتب وما يُكْتَب لها من الاشتراكات في المنشورات؛ ووقف الأنشطة التوعوية في أوغندا؛ وتناقص العميات الجردية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتحقيق وفورات في الموارد من الموظفين.

٢٤٤٢,٩ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٥٨٣ - يتألف ملاك العاملين في قسم الإعلام والوثائق حالياً من ٣٥ وظيفة ثابتة (منها واحدة ستعاد إلى مكتب المدعي العام وخمس لن تمّوّل في عام ٢٠١٥)، وأربع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويطلب قسم الإعلام والوثائق وظيفة جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)

٢١٣٩,١ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٥٨٤ - يدير قسم الإعلام والوثائق رئيسه (من الرتبة ف-٥) ويسدي المشورة إلى رئيس قلم المحكمة بشأن مسائل الإعلام والتوعية. ويتلقى رئيس القسم مساعدة من رؤساء الوحدات ومن مساعد إداري (من الرتبة خ ع-رأ). ويتألف قسم الإعلام والوثائق من الوحدات التالية البيان:

٥٨٥ - وحدة المكتبة التي يترأسها أمينها (من الرتبة ف-٤)، وتضم موظفاً معنايا بالمكتبة (من الرتبة ف-٢) ومساعداً معنايا بالمكتبة (النظم) (من الرتبة خ ع-رأ)، ومساعداً معنايا بالمكتبة (المقتنيات) (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٨٦ - وحدة الشؤون العامة التي تتألف من الناطقة باسمها/رئيستها (من الرتبة ف-٤)، وموظف معاون معني بالشؤون العامة (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بإعلام الجمهور (من الرتبة خ ع-رأ)، ومصمّم تشكيلي (من الرتبة خ ع-رأ).

٤٧ الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20).

٤٨ الوثائق الرسمية ... الدورة الخامسة ... ٢٠٠٦ (ICC-ASP/5/32).

٥٨٧ - وحدة المراسم والمناسبات التي تتألف من موظف معني بالمراسم والمناسبات (من الرتبة ف-٣)، ومساعدَيْن معنيين بالمراسم والمناسبات (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٨٨ - وحدة التوعية التي تتألف من رئيسها (من الرتبة ف-٤)؛ وموظفَيْن قانونيين معاونين (من الرتبة ف-٢)، يتابعان الوثائق والقرارات الجديدة التي يجري إيداعها ويسهران على بقاء العاملين في قسم الإعلام والوثائق على اطلاع على المستجدات ذات الصلة؛ وموظف معاون معني بالتوعية (من الرتبة ف-٢)، ومنسق قانوني معاون معني بالتوعية (من الرتبة ف-٢)، وثلاثة منسقين للتوعية الميدانية (من الرتبة ف-٢)، ومعاون رئيسي للتوعية الميدانية (من الرتبة خ ع-رر)، ومساعد معني بالتوعية الميدانية (من الرتبة خ ع-رر)، وثمانية مساعدين معنيين بالتوعية الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٨٩ - فريق المواد السمعية البصرية الذي يتألف من منتج للمواد السمعية البصرية (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالإنتاج (من الرتبة خ ع-رر)، وتقني معني بالمواد السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-رأ).

٥٩٠ - وثمة خمس وظائف لن تمّول في عام ٢٠١٥: وظيفة مساعد معني بالتوعية الميدانية (من الرتبة خ ع-رر)، للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وموظفَيْن مساعدين معنيين بالتوعية الميدانية (من الرتبة خ ع-رأ)، للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في أوغندا؛ ووظيفة موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢)، ووظيفة منسق قانوني معني بالتوعية للحالة في السودان (من الرتبة ف-٢) يعمل في المقر. ويضاف إلى ذلك أنه ستعاد إلى مكتب المدعي العام وظيفة موظف معني بإعلام الجمهور (من الرتبة ف-٢).

المساعدة المؤقتة العامة ٣٠٣,٨ آلاف يورو

٥٩١ - يتألف ملاك العاملين في قسم الإعلام والوثائق حاليا من أربع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، وهو يطلب وظيفة جديدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، بسبب تزايد متطلبات الخدمات في المجال السمعي البصري.

٥٩٢ - موظف معني بالشؤون العامة (يتولى المسؤولية عن حضور المحكمة على الخط) (من الرتبة ف-٢)، لمدة ستة أشهر (متطلب مستمر). ستظل هذه الوظيفة لازمة لتعزيز حضور المحكمة على الخط. فلكي تستهل المحكمة موقعها الشبكي الجديد، سيقوم شاغل هذه الوظيفة بالمساعدة في تعزيز المضمون لزيادة الفعالية والملاءمة للمستعمل وفي تعزيز تواصل الفئات المستهدفة مع المحكمة على نحو مستدام. كما إنه سيوسّع مدى استعمال المحكمة للوسائط الاجتماعية وغيرها من المنصات على الخط وسيحسن هذا الاستعمال، ما يُعتبر ضروريا لشحذ الوعي بالمحكمة والإحاطة بها وحشد الدعم لها.

٥٩٣ - مصمم تشكيلي ومصمم مواقع شبكية (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ستة أشهر (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لإنتاج منتجات إعلامية مهنية التصميم وأدوات تواصل من أجل إعلام الجمهور، بما في ذلك المنشورات، والملصقات، والمنتجات الرقمية، للإعلام والتواصل مع شتى مجموعات الجمهور المستهدفة. إنَّها تلزم بصورة خاصة في عام ٢٠١٥، إذ ستنجز المحكمة موقعها الشبكي الجديد وستطبق الدليل الجديد المتعلق بالأساليب وستعمل على إبراز صورتها. فكل منتجات المعلومات الحالية يجب أن يعاد تصميمها بناء على ذلك.

٥٩٤ - مساعد معني بالمراسم والمناسبات (من الرتبة خ ع-رأ)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة لازمة لتمكين وحدة المراسم والمناسبات من استدامة القدرة على استقبال الزوار المزيدي العدد الذين يحضرون جلسات المحكمة والزيارات الإعلامية وتنظيم المزيد من زيارات الشخصيات المرموقة وأصحاب الشأن.

٥٩٥ - مساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). إن العمليات في الميدان تشتمل على عدد كبير من المهام الإدارية والمالية. وتظل هذه الوظيفة لازمة لتقديم الدعم الإداري والإمدادي العام، بما في ذلك إعداد خطط المهام والتقارير المحاسبية، وإجراء عمليات تحويل الأموال، ومراقبة تنفيذ ميزانية قسم الإعلام والوثائق.

٥٩٦ - تقني معني بالمواد والتجهيزات السمعية البصرية (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة الجديدة لتلبية طلبات الخدمة المزودة الواردة من الجهات الداخلية المتعامل معها ومتطلبات إعلام الجمهور لدعم عمليات التواصل مع وسائل الإعلام والتوعية على الصعيد الدولي وفي بلدان الحالات.

### الموارد غير المتصلة بالموظفين ١٠٣٠,٣ ألف يورو

٥٩٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٨٦,٧ ألف يورو (٢١,٨ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد.

### السفر ١٠٦,٨ آلاف يورو

٥٩٨ - يشهد المبلغ المطلوب زيادة مقدارها ٠,٤ ألف يورو (٠,٤ في المئة). وتلزم الموارد لسد تكاليف مشاركة الناطقة باسم القسم ورئيسه في الاجتماع السنوي لأمناء المكتبات الذي تنظمه الأمم المتحدة، والمشاركة في اجتماعات ومؤتمرات وفعاليات مماثلة، للتواصل الشبكي على المستوى المؤسسي وشحذ الوعي بالمحكمة.

٥٩٩ - ولما كان التركيز سينصب على بلدان الحالات والبلدان المجاورة لها فتطلب موارد إضافية من أجل المهام في مالي، التي ليس لقسم الإعلام والوثائق حضور فيها، والسفر إلى مناطق نائية في كينيا لا يمكن الوصول إليها إلا جوا.

### الخدمات التعاقدية ٧٤٢,٦ ألف يورو

٦٠٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٢٥٥,٥ ألف يورو (٢٥,٦ في المئة)، متأت عن وقف الأنشطة التوعوية في أوغندا، وتقليص الأنشطة التوعوية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والكف عن الاستعانة بخدمات الإذاعة الساتلية، وتحقيق وفورات في أعمال الطباعة وفي موارد المكتبة. وتطلب موارد من أجل إنتاج المنشورات والمعلومات المطبوعة الخاصة بالمجموعات المستهدفة؛ واستدامة وتعزيز قدرات المحكمة في مجال التواصل الرقمي بغية النهوض بدعم المحكمة على الخط؛ وتنظيم فعاليات لشحذ الوعي؛ وتمويل اشتراكات المكتبة، واقتنائها الكتب، وإعداد قوائم مقتنياتها وتجليدها؛ ودفع بدل المعيشة اليومي للموظفين الذين يقومون بمهمة بالسيارة (في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوت ديفوار)؛ واستئجار أماكن تنظيم الفعاليات؛ والترويج لحضور جلسات التوعية؛ وإذاعة الرسائل الصادرة عن المحكمة؛ وترجمة البرامج الإذاعية إلى اللغات المحلية؛ ورسم سمات الجماعات الرئيسية؛ وإجراء استقصاءات من أجل التخطيط الاستراتيجي والتقييم؛ وتوزيع البيانات الصحفية؛ والقيام بمراقبة وسائل الإعلام؛ وعقد جلسات إعلامية مع الصحفيين.

### التدريب ٧,٠ آلاف يورو

٦٠١ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير. إن قسم الإعلام والوثائق يحتاج إلى تدريب على تدبير الأزمات في مجال وسائل الإعلام، وعلى التقديم، وعلى التعامل مع المراسم، تعزيزا للمهارات في مجال التواصل الفعال مع الصحفيين وزوار المحكمة والجمهور العام.

## النفقات التشغيلية العامة

٦٨,٥ ألف يورو

٦٠٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٢,٠ ألف يورو (١٤,٩ في المئة)، متأت عن إنهاء اشتراكات للمكتبة في قواعد بيانات. وتُطلب الموارد لسد تكاليف اشتراك المكتبة في قواعد بيانات أساسية أخرى تتزايد كلفتها سنويا، ولإصلاح معدات تحرير وإعداد أفلام، ولشراء قطع غيار لها.

## اللوازم والمواد

١٠٥,٥ آلاف يورو

٦٠٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٩,٥ ألف يورو (١٥,٦ في المئة)، وهو يلزم رئيسيا لاقتناء كتب للمكتبة ودفع تكاليف اشتراكات لها، ويلزم إلى حد أقل لشراء معدات (مثل البرامج الحاسوبية، والكاميرات، وأجهزة التسجيل الصوتي) لإنشاء أدوات إعلامية من قبيل المواد السمعية البصرية السهلة التنزيل، والصور والملصقات.

## الجدول ٧٦: البرنامج ٣٤٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٣٤٠٠ قسم الإعلام والوثائق				
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية		
٤,٩-	٦٩,٨-	١٣٤١,٩	٢٧٠,٦	٩٧١,٣	١٤١١,٧	٣٦٥,١	١٠٤٦,٦				الموظفون من الفئة الفنية		
٤,٠-	٣٣,٠-	٧٩٧,٢	١٨٨,٨	٦٠٨,٤	٨٣٠,٢	٢٣٩,٥	٥٩٠,٧				الموظفون من فئة الخدمات العامة		
٤,٦-	١٠٢,٨-	٢١٣٩,١	٥٥٩,٥	١٥٧٩,٦	٢٢٤١,٩	٦٠٤,٦	١٦٣٧,٣	٢١٢١,٩	٢١٢١,٩	٥٠٧,٦	١٦١٤,٤	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
٣٩,٥	٨٦,١	٣٠٣,٨	١٤٦,٦	١٥٧,٢	٢١٧,٧	٧٠,٩	١٤٦,٨	١١٧,٩	١١٧,٩	١١٢,٥	٥,٤	المساعدة المؤقتة العامة	
								٢,٣	٢,٣		٢,٣	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
								٤٢,٩	٩,٠	٣٣,٩	٣٣,٩	العمل الإضافي	
												الخبراء الاستشاريون	
٢٩,٥	٨٦,١	٣٠٣,٨	١٤٦,٦	١٥٧,٢	٢١٧,٧	٧٠,٩	١٤٦,٨	١٦٣,٠	٩,٠	١٥٤,٠	١١٢,٥	٤١,٦	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٠,٤	٠,٤	١٠٦,٨	٩٦,١	١٠,٦	١٠٦,٤	٨٦,٦	١٩,٨	١١٢,١	١٨,١	٩٤,٠	٦٩,٠	٢٥,٠	تكاليف السفر
								٠,٣	٠,٣		٠,٣	٠,٣	تكاليف الضيافة
٢٥,٦-	٢٥٥,٥-	٧٤٢,٦	٥١٦,٥	٢٢٦,١	٩٩٨,١	٧٢٦,٦	٢٧١,٥	٩١٢,٢	٥,٨	٩٠٦,٤	٦٢٠,٨	٢٨٥,٦	تكاليف الخدمات التعاقدية
		٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠						تكاليف التدريب
١٤,٩-	١٢,٠-	٦٨,٥	١٣,٥	٥٥,٠	٨٠,٥	١٣,٥	٦٧,٠	٧٠,٩	٧٠,٩	١٠,١	٦٠,٨	٦٠,٨	النفقات التشغيلية العامة
١٥,٦-	١٩,٥-	١٠٥,٥	١٠٥,٥	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٤٦,٩	١٤٦,٩	١٤٦,٩	١٤٦,٩	١٤٦,٩	١٤٦,٩	اللوازم والمواد
													الأثاث والمعدات
٢١,٨-	٢٨٦,٧-	١٠٢٠,٣	٦٢٦,١	٤٠٤,٢	١٣١٧,٠	٨٢٦,٧	٤٩٠,٣	١٢٤٢,٤	٢٣,٩	١٢١٨,٥	٦٩٩,٩	٥١٨,٦	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٨,٠-	٣٠٣,٣-	٣٤٧٣,٣	١٣٣٢,٢	٢١٤١,١	٣٧٧٦,٦	١٥٠٢,٢	٢٢٧٤,٤	٣٥٢٧,٤	٣٢,٩	٣٤٩٤,٤	١٣٢٠,٠	٢١٧٤,٥	المجموع
٢٣,٢-	٢٤,١-	٧٩,٩	٧,٦	٧٢,٣	١٠٤,٠	١٧,٨	٨٦,٢	١١٦,٨	١١٦,٨	٦٩,٥	٤٧,٣	٤٧,٣	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٧٧: البرنامج ٣٤٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات مجموع الموظفين		مجموع موظفي الفئة الفنية وما تحتها		وكيل أمين عام					أمين عام مساعد		٣٤٠٠ قسم الإعلام والوثائق		
موظفين	العامة	خ-ع-رأ	خ-ع-رد	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	مساعد	عام	
١٩	٩	٨	١	١٠	٥	١	٣	١					الملاك الأساسي
١٦	١٠	٨	٢	٦	٦								الملاك المتصل بالحالات
٣٥	١٩	١٦	٣	١٦	١١	١	٣	١					المجموع الفرعي
													الملاك الأساسي
													الملاك المتصل بالحالات
													المجموع الفرعي
١-				١-	١-								الملاك الأساسي
١-				١-	١-								الملاك المتصل بالحالات
١-				١-	١-								المجموع الفرعي
٣٤	١٩	١٦	٣	١٥	١٠	١	٣	١					المجموع

## ٥ - البرنامج ٣٧٠٠: المكاتب المستقلة والمشاريع الخاصة

### مقدمة

٦٠٤ - أجريت إعادة تنظيم أخرى لقلم المحكمة في عام ٢٠١٤ فضُمَّ مكتب المحامي العمومي للدفاع ومكتب المحامي العمومي للضحايا مؤقتًا إلى البرنامج ٣٣٠٠ (شعبة خدمات المحكمة)، الذي يشرف عليه المدير مباشرة. وسيعاد النظر في هذا الترتيب على ضوء نتائج مشروع المراجعة التي يجريها قلم المحكمة المسمى *ReVision*. فالبرنامج ٣٧٠٠ لا يشمل إلا برنامجا فرعيا واحدا هو البرنامج الفرعي ٣٧٦٠ (مكتب المراجعة الداخلية).

٦٠٥ - ووفقا للبند ٨-١(ب) من نظام الموظفين الأساسي أنشئت هيئة ممثلة للموظفين، تتألف من وظيفة ثابتة واحدة من الرتبة ف-٤: الموظف المنتخب المعني بمجلس الموظفين. إن هذه الوظيفة مدرجة ضمن البرنامج ٣٧٠٠ - لأغراض الميزانية - لكن شاغلها لا يخدم قلم المحكمة. وتنبغي ملاحظة أنه ما من اعتمادات مخصّصة لهذه الوظيفة؛ إذ تتقاسم تكاليفها جميع الأجهزة الأربعة<sup>٤٩</sup>.

٤٩ إن هذه الوظيفة مدرجة في جدول الموظفين الوارد في المرفق الأول.



## الجدول ٧٨: البرنامج ٣٧٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٣٧٠٠		المكاتب المستقلة التابعة لقلم المحكمة
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الموظفون من الفئة الفنية	
٠,٨	٣,١	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٣٩٨,٩	٣٩٨,٩				الموظفون من فئة الخدمات العامة	
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٣,٨	٦٣,٨				الموظفون من فئة الخدمات العامة	
١,٢	٥,٣	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٤٦٢,٧	٤٦٢,٧	٤٤٥,٥	٤٤٥,٥	٤٤٥,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
٢,٠	٢,٣	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٤,٢	١١٤,٢	١٠٨,٧	١٠٨,٧	١٠٧,٥	المساعدة المؤقتة العامة	
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	
									العمل الإضافي	
									الخبراء الاستشاريون	
٢,٠	٢,٣	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٤,٢	١١٤,٢	١٠٨,٧	١٠٨,٧	١٠٧,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
٢,٥	٠,٣	١٢,٢	١٢,٢	١١,٩	١٠,٨	١,١	٩,٤	٩,٤	السفر	
									الضيافة	
									الخدمات التعاقدية	
١١,٦	٢,٢	٢١,٥	٢١,٥	١٩,٣	١٩,٣	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	التدريب	
						٢,٥	٢,٥	٢,٥	النفقات التشغيلية العامة	
									اللوازم والمواد	
									الأثاث والمعدات	
٨,١	٢,٥	٣٣,٧	٣٣,٧	٣١,٢	١٠,٨	٢٠,٤	٢٥,٥	٢٥,٥	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
١,٧	١٠,٢	٦١٨,٣	٦١٨,٣	٦٠٨,١	١٠,٨	٥٧٩,٣	٥٧٩,٦	٥٧٩,٦	المجموع	
١١,٢-	٢,٠-	١٦,١	١٦,١	١٨,١	١٨,١	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	تكاليف الصيانة المؤقتة	

## الجدول ٧٩: البرنامج ٣٧٠٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	موظفون	موظفون	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥					ملاك أساسي	ملاك متصل بالحالات	ملاك فرعي	المكاتب المستقلة التابعة لقلم المحكمة
				١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف				
٥	١	١	٤			١	٢		١			الملاك الأساسي
٥	١	١	٤			١	٢		١			الملاك المتصل بالحالات
												المجموع الفرعي
												الملاك الأساسي
												الملاك المتصل بالحالات
												الملاك الأساسي
												الملاك المتصل بالحالات
												المجموع الفرعي
٥	١	١	٤			١	٢		١			المجموع

## (أ) البرنامج الفرعي ٣٧٦٠: مكتب المراجعة الداخلية

## مقدمة

٦٠٦ - يساعد مكتب المراجعة الداخلية المحكمة في تحقيق أهدافها بمراجعتها المنتظمة للمنظم والعمليات في شتى وحدات المحكمة. وتهدف المراجعات التي يجريها إلى تبين مدى جودة تدبير التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، بما في ذلك ما إذا كان معمولاً بالسيروورات الصحيحة وما إذا كان يُتقيد بالإجراءات المتفق عليها. ويقدم هذا المكتب تقاريره إلى رؤساء الأجهزة الثلاثة وإلى الجمعية عن طريق اللجنة.

## ٦١٨,٣ ألف يورو

## موارد الميزانية

٦٠٧ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠,٧ آلاف يورو (١,٨ في المئة)، تعزى إلى زيادة طفيفة فيما يلزم من أسفار متصلة بإجراء عمليات المراجعة المخطط لها في عام ٢٠١٥ وتعيين موظف إضافي في عام ٢٠١٣، ما استلزم زيادة في النفقات على التدريب، الذي يُعتبر متطلباً إلزامياً فيما يخص المراجعين المعتمدة مهارتهم.

## ٥٨٤,٥ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٦٠٨ - يتألف ملاك العاملين في مكتب المراجعة الداخلية حالياً من أربع وظائف ثابتة ووظيفة واحدة تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

## ٤٦٨,٠ ألف يورو

## الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٦٠٩ - يعمل في مكتب المراجعة الداخلية أربعة موظفين: مدير مكتب المراجعة الداخلية (من الرتبة مد-١) المسؤول عن إدارة المكتب، وإعداد خطة المراجعة المستندة إلى تقييم المخاطر والإشراف على المراجعين. ويهيئ المدير ما يطمئن رؤساء الأجهزة الثلاثة إلى فعالية ونجاعة الحوكمة، وإدارة المخاطر، وضوابط المراقبة الداخلية. ويُجري مراجع رئيسي (من الرتبة ف-٤) ومراجع داخلي (من الرتبة ف-٣) عمليات مراجعة، ويقدمان خدمات مشورية ويضطلعان بمهام إضافية بناء على طلب المدير. ويقوم مساعد معني بالمراجعة (من الرتبة خ ع-رأ) بالمساعدة في إجراء المراجعات ويقدم دعماً إدارياً إلى المكتب (تستغرق مهمته الأخيرة الذكر نسبة من وقته تصل حتى ٢٠ إلى ٣٠ في المئة).

## ١١٦,٥ ألف يورو

## المساعدة المؤقتة العامة

٦١٠ - يشتمل مكتب المراجعة الداخلية حالياً على وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) تستمر من العام الماضي.

٦١١ - مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب مستمر). يعمل في مكتب المراجعة الداخلية حالياً مراجع معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (من الرتبة ف-٣)، هو خبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمراجعة في مجالها. ويظل المراجع المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لازماً للإسهام في إعداد خطة المراجعة فيما يخص الأنشطة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإجراء عمليات المراجعة في هذا المجال، وتقديم الدعم إلى زملائه في عملهم على صعيد مراجعة كل مسألة قد تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. فهذه التكنولوجيا تمثل نسبة متزايدة من عمليات المحكمة، ويجب تناول المخاطر المرتبطة بها من خلال خطة عمل على صعيد المراجعة ذات الصلة. وليس بين المراجعين الذين يشغلون الوظائف الثابتة من يتمتع بالكفاءة اللازمة في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تستلزم مهارات محددة الطابع. فتلزم وظيفة مخصصة للمراجعة في هذا المجال.

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٣٣,٧ ألف يورو

٦١٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٥ ألف يورو (٨,١ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف التدريب.

## السفر

١٢,٢ ألف يورو

٦١٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٠,٣ ألف يورو (٢,٥ في المئة) وهو يلزم لتمكين المكتب من إجراء مراجعة أمنية في المكاتب الميدانية مخطط لإجرائها في عام ٢٠١٥. وستستلزم هذه المراجعة زيارات إلى المكاتب الميدانية الرئيسية لتقييم العمليات الأمنية ومقابلة الموظفين المسؤولين عن الأمن أو الذين يتعين عليهم النظر في مسائل أمنية عندما يضطلعون بمهامهم.

## التدريب

٢١,٥ ألف يورو

٦١٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٢ ألف يورو (١١,٦ في المئة)، تمثل تكاليف متطلبات إضافية في مجال تدريب المراجع المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال الموظف في إطار المساعدة المؤقتة العامة الذي انضم إلى المحكمة في عام ٢٠١٣. ويُعتبر تدريب المراجعين بانتظام متطلباً إلزامياً. ويجب أن يتابع المراجعون المعتمدين مهاراتهم تدريباً مهنيًا مستمرًا لمدة ٤٠ ساعة في السنة لكي يُبقوا اعتماد مهاراتهم ناشطاً. وكل مراجعي مكتب المراجعة الداخلية معتمدون (بناءً على توصية قدمها مراجعو الحسابات الخارجيون في عام ٢٠١١). ويجب أن تكون دورات التدريب المعنية متصلة على وجه التحديد بعمل المراجعين المعيّنين وكفاءتهم وخبرتهم.

## الجدول ٨٠: البرنامج الفرعي ٣٧٦٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النموذج في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			مكتب المراجعة الداخلية ٣٧٦٠
						صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	مكتب المراجعة الداخلية
٠,٨	٣,١	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٣٩٨,٩	٣٩٨,٩				الموظفون من الفئة الفنية
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٣,٨	٦٣,٨				الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٢	٥,٣	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٤٦٢,٧	٤٦٢,٧	٤٤٥,٥	٤٤٥,٥	٤٤٥,٥	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
٢,٠	٢,٣	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٤,٢	١١٤,٢	١٠٨,٧	١٠٨,٧	١٠٨,٧	المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
									الخبراء الاستشاريون
٢,٠	٢,٣	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٤,٢	١١٤,٢	١٠٨,٧	١٠٨,٧	١٠٨,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٢,٥	٠,٣	١٢,٢	١٢,٢	١١,٩	١٠,٨	١,١	٩,٤	٩,٤	السفر
									الضيافة
							٠,١	٠,١	الخدمات التعاقدية
١١,٦	٢,٢	٢١,٥	٢١,٥	١٩,٣	١٩,٣	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	التدريب
							٢,٥	٢,٥	النفقات التشغيلية العامة
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
٨,١	٢,٥	٣٣,٧	٣٣,٧	٣١,٢	١٠,٨	٢٠,٤	٢٥,٥	٢٥,٥	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١,٧	١٠,٢	٦١٨,٣	٦١٨,٣	٦٠٨,١	١٠,٨	٥٩٧,٣	٥٧٩,٦	٥٧٩,٦	المجموع
١١,٢-	٢,٠-	١٦,١	١٦,١	١٨,١	١٨,١	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	تكاليف الصيانة المؤقتة

## الجدول ٨١: البرنامج الفرعي ٣٧٦٠: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مكتب المراجعة الداخلية	وكيل أمين عام	أمين مساعد	أمين عام	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها					مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين
				١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف		
الوظائف										
الملاك الأساسي										
القائمة										
الملاك المتصل بالحالات										
المجموع الفرعي										
الوظائف										
الملاك الأساسي										
الجديدة/المحوطة										
الملاك المتصل بالحالات										
المجموع الفرعي										
الوظائف المعاد توزيعها/المستعادة										
الملاك المتصل بالحالات										
المجموع الفرعي										
المجموع										

## دال - البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

### مقدمة

٦١٥ - تقدم أمانة جمعية الدول الأطراف إلى هذه الجمعية ومكتبها وهيئاتها الفرعية مساعدة إدارية وتقنية في اضطلاعها بمهامها بموجب النظام الأساسي. ومن المهام التي تضطلع بها هذه الأمانة في مجال خدمات المؤتمرات تخطيط وإعداد وتنسيق اجتماعات الجمعية وهيئاتها الفرعية، واستلام وثائقها وتقريرها وقراراتها، وترجمة هذه المواد واستنساخها وتوزيعها. وهي تقدم بالإضافة إلى ذلك خدمات تقنية للجمعية وهيئاتها الفرعية. ومن المهام التي تضطلع بها في مجال الخدمات التقنية تقديم الخدمات القانونية وخدمات السكرتاريا التقنية، مثل توفير الوثائق والتقارير والملخصات التحليلية، وإسداء المشورة ضمنها فيما يتعلق بالمسائل القانونية والتقنية المتصلة بعمل الجمعية.

٦١٦ - إن جميع موارد البرنامج الرئيسي الرابع (أمانة جمعية الدول الأطراف) هي موارد أساسية لا موارد متصلة بالحالات. ويشتمل هذا البرنامج على أربعة برامج فرعية: البرنامج الفرعي ٤١٠٠ (المؤتمر). والبرنامج الفرعي ٤٢٠٠ (أمانة الجمعية)، والبرنامج الفرعي ٤٤٠٠ (مكتب رئيس/رئيسة الجمعية)، والبرنامج الفرعي ٤٥٠٠ (لجنة الميزانية والمالية).

٦١٧ - وقد يكون هناك متسع لمراجعة بعض الطلبات في الميزانية، ولا سيّما الطلبات ذات الطابع التقني/الإداري، عندما تقدّم في إطار مشروع المراجعة التي يجريها قلم المحكمة المسمى ReVision مقترحات لتجميع الموارد. ثم إن الطلبات المتعلقة بمكتب رئيس/رئيسة الجمعية قد تتعين إعادة النظر فيها عندما يُتخذ القرار بتعيين الرئيس الجديد/الرئيسة الجديدة فتعرف هويته/هويتها.

### الجدول ٨٢: النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرمى فيما يخص عام ٢٠١٥

النتائج المتوخاة	مؤشرات الأداء	المرمى فيما يخص عام ٢٠١٥
١. الهدف ١ عقد المؤتمرات على النحو المخطط له	- عقد الاجتماعات دون عقبات، واختتامها في الوقت المحدد، واعتمادها التقارير اللازمة؛ - النظر في جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال؛ - تقديم الدعم التقني والإمدادي للمشاركين في الاجتماعات، وبما في ذلك تسجيلهم، وتزويدهم بالوثائق، وتقديم خدمات اللغات إليهم؛ - رضا المشاركين في الدورات عما يُجرى من ترتيبات لها وما يوفر من معلومات	غ م
٢. الهدف ٢ توفير وثائق مخررة و مترجمة على نحو جيد، تُصدر من أجل تجهيزها وطبعها وتوزيعها في الوقت المناسب	- تقديم خدمات مؤتمرات جيدة إلى الدول ورضاها عن هذه الخدمات، والاضطلاع من أجلها بتحرير الوثائق وترجمتها وإصدارها في الوقت المناسب بأربع لغات رسمية؛ - رضاها عن هذه الخدمات والأعمال التي تساندها كل المساندة في الاضطلاع بمهامها؛ - تقديم المساعدة إلى الدول على النحو المطلوب، ولا سيّما توفير المعلومات والوثائق المتعلقة بالجمعية والمحكمة	غ م
٣. الهدف ٣ إسداء المشورة القانونية الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية	- تقديم خدمات قانونية تقنية إلى الدول، ولا سيّما على شكل وثائق تيسّر عملها وتسانده؛ - رضا أعضاء الجمعية وهيئاتها المعنية عن الدورات وجلساتها	غ م
٤. الهدف ٤ تعميم الوثائق والمعلومات على الدول الأطراف بصورة فعالة بوسائل منها شبكة الإنترنت	- كثرة الرجوع إلى هذه المواد عن طريق الموقع الشبكي وشبكات الترابط الخارجي الخاصة بالجمعية، ولجنة الميزانية والمالية، والمكتب، ولجنة الرقابة؛ - إمكانية الاطلاع على المعلومات والوثائق دون تأخير	غ م

٥٠ اعتباراً من عام ٢٠٠٩ لا تُصدر الوثائق الرسمية للجمعية إلا بأربع لغات رسمية هي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

## موارد الميزانية

٣,٣٦٠ ألف يورو

٦١٨ - ينطوي المبلغ الإجمالي المطلوب في ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي الرابع على زيادة نسبتها ١٨,٢ في المئة، تعزى رئيسياً إلى ارتفاع التكاليف المتكبدة بسبب عقد الدورة السنوية للجمعية في لاهاي، وبسبب طلب ثلاث وظائف إضافية منها اثنتان ثابتتان وواحدة تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

## الموارد من الموظفين

٧,٠٨٢ ألف يورو

٦١٩ - يتألف ملاك العاملين في الأمانة من تسع وظائف ثابتة (خمس وظائف من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة)، وتُطلب لها وظيفتان إضافيتان من الفئة الفنية. ويهيأ لأربع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) (٤,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل)، وتُطلب وظيفة إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. وللأمانة أيضاً عدة وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لأجل قصير من أجل تقديم الخدمات للجمعية وهيئاتها الفرعية.

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١ ١٨٠,٠ ألف يورو

٦٢٠ - يتألف ملاك العاملين في الأمانة حالياً من مديرها (من الرتبة مد-١) والأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية (من الرتبة ف-٥)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-٤)، وموظف قانوني (من الرتبة ف-٣)، ومساعد شخصي للمدير (من الرتبة ف-٢)، ومساعدين إداريين (من فئة الخدمات العامة)، ومساعدين إداريين معني بالاجتماعات (من فئة الخدمات العامة)، وموظف معني بالوثائق/المحفوظات (من فئة الخدمات العامة). إن جميع العاملين في الأمانة يؤدون مهامهم تحت إشراف مديرها، باستثناء إشار إليه فيما يلي، ويقدم العاملون في الأمانة خدمات تخصصية (الخدمات التي يقدمها الموظفون القانونيون) وخدمات تقنية (الخدمات التي يقدمها الموظفون من أجل المؤتمر والموظفون الإداريون) إلى الجمعية وإلى هيئاتها الفرعية. ويرفع المساعد الشخصي لرئيس الجمعية تقاريره إلى الرئيس مباشرة. ويرفع الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية تقاريره إلى رئيس هذه اللجنة مباشرة. وبالإضافة إلى المهام التي يضطلع بها بصفته الأمين التنفيذي، يواصل هذا الموظف الاضطلاع بمهام ضمن الأمانة جمعاء، ولا سيما فيما يخص المالية وتسيير شؤون البرنامج الرئيسي الرابع.

٦٢١ - إن الأمانة تقترح الوظائف الثابتتين الجديتين التالي بيانهما.

٦٢٢ - موظف قانوني (من الرتبة ف-٤) (متطلب جديد). سيتعين أن يتمتع الموظف القانوني الجديد بالخبرة الكافية في تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما لمساعدة الميسر المعني بالميزانية البرنامجية المقترحة<sup>٥١</sup>. ويُفترض أن يسهم هذا الموظف القانوني أيضاً في النهوض بأود عبء العمل المزيد المتأتي عن مختلف عمليات التيسير.

٦٢٣ - مراجع (من الرتبة ف-٤) (متطلب جديد). يجب أن يكون بوسع هذا المراجع أن يعمل على ترجمات بلغتي عمل الجمعية طيلة السنة.

٧,٦٤٤ ألف يورو

## المساعدة المؤقتة العامة

٦٢٤ - يضم ملاك العاملين في الأمانة حالياً أربع وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة بدوام كامل، والعديد من الوظائف التي تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لأجل قصير بغية تقديم الخدمات

٥١ تضم أمانة الجمعية أميناً تنفيذياً للجنة الميزانية والمالية من الرتبة ف-٥، لكن دور هذا الموظف يتمثل في مساعدة اللجنة طيلة السنة. فليس بوسعه أن يؤدي في الوقت نفسه وظيفتين متميزتين يختلف تسلسل المسؤوليات فيما يخصهما.

إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية. وتُقدّم الأمانة وظيفة إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (١,٠) من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) وذلك بسبب زيادة في عبء العمل وفي طلبات اللجنة.

٦٢٥ - موظف قانوني معاون (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). شهد عبء العمل المتمثل في تقديم الخدمات التقنية زيادة كبيرة منذ إنشاء الأمانة في عام ٢٠٠٤. فقد أنشئت هيئات جديدة، وشهد عدد اجتماعات هذه الهيئات زيادة طائلة. ومن هذه الهيئات المكتب، وفريقه العاملان في لاهاي ونيويورك، ولجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة. وتقدم الأمانة، على الرغم من أنها قائمة في لاهاي، الخدمات التقنية لرئاسة الجمعية، ومكتبها، وفريقه العامل في نيويورك، عن طريق إعداد وثائق ما قبل الدورات ووثائق ما بعد الدورات. وتتيح الوظيفة المطلوبة للأمانة تقديم دعم أفضل إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية.

٦٢٦ - مساعد معني بالتصميم على الموقع الشبكي (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). إن وظيفة المساعد المعني بالتصميم على الموقع الشبكي ستتيح للأمانة مواصلة وضع الوثائق والورقات والمنشورات على هذا الموقع، واستدامة شبكة ارتباط خارجي خاصة بالجمعية، وبالمكتب، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة المراقبة، والتكفل بالقيام في الوقت المناسب بتحميل المعلومات المتعلقة بالانتخابات والمستجدات المتعلقة بالتكامل والبيانات الصحفية وما إلى ذلك على شبكة الإنترنت.

٦٢٧ - مساعد خاص للرئيسة/الرئيس (من الرتبة ف-٢) لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). يدعم شاغل هذه الوظيفة رئيسة/رئيس الجمعية والمكتب فيما يخص فترة ثلاث السنوات الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، لأن الرئيسة/الرئيس لا تستطيع/يستطيع الاعتماد على موارد بعثتها/بعثته لدى الأمم المتحدة. ويقوم المساعد الخاص بمساعدة الرئيسة/الرئيس في إعداد البلاغات الرسمية، والاهتمام بالمسائل المتصلة بالجمعية في مقر الأمم المتحدة؛ والتواصل المستمر مع الدول المتمتعة بصفة المراقب للترويج لعالمية نظام روما الأساسي. كما إن هذا الموظف يقدم خدمات تقنية إلى المكتب وإلى فريق نيويورك العامل، وإلى دورات الجمعية، وذلك بتوجيه من أمانة الجمعية. أما تقديم الخدمات التقنية فسيواصل مكتب الاتصال توليه.

٦٢٨ - مساعد خاص للمدير (من الرتبة ف-١)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). يساعد شاغل هذه الوظيفة مدير الأمانة في التحضير لدورة الجمعية وغير ذلك من الأنشطة على صعيد الدعم الإداري طيلة السنة. كما إنه ينظم اجتماعات المدير مع مسؤولي المحكمة ومثلي الدول الأطراف.

٦٢٩ - موظف معاون معني بالمالية والشؤون الإدارية (من الرتبة ف-٢)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب جديد). سيساعد شاغل هذه الوظيفة الأمين التنفيذي للجنة في التحضير لدورتي اللجنة، وفي متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمها اللجنة وغير ذلك من الشؤون ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك تهيب هذه الوظيفة الفرصة للأمين التنفيذي لكي يشمل نطاق عمله اجتماعات فريق لاهاي العامل وإبلاغ اللجنة بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بشؤون الميزانية والمالية والشؤون الإدارية.

٦٣٠ - مساعدون خاصون لمدة ٢٢,٩٥ شهرا (متطلب مستمر). ستحتاج الأمانة إلى مساعدين خاصين خلال الفترة الممتدة على مدى الأشهر السابقة للدورة السنوية للجمعية والمنتهية عند انتهاء تلك الدورة. وسيقوم المساعدون الخاصون بمساعدة المدير فيما يتعلق بكل الجوانب الإمدادية لجلسات الجمعية، وبما في ذلك تحديد المتطلبات من الأحياز والاحتياجات إلى المعدات، وتسجيل الوفود ومثلي المنظمات غير الحكومية، والتواصل مع المندوبين.

٦٣١ - موظف دعم في مجال تكنولوجيا المعلومات (من الرتبة خ ع-٢) لمدة ٥ أشهر (متطلب مستمر). يشمل الدعم المعني احتياجات أفرقة الترجمة التي تقدم الخدمات للدورة السنوية للجمعية إلى الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات، والسهر على تقديم الخدمات للدورة السنوية للجمعية على نحو

سليم فيما يتعلق بعتاد وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة، التي يجب تركيبها في مكان الدورة، وعلى توفر موظفين جاهزين للاستدعاء لتذليل كل مشكلة قد تقوم.

٦٣٢ - موظف قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) وموظف قانوني (من الرتبة ف-٤)، لمدة ٠,٥٥ شهر لكل منهما (متطلب مستمر). يقوم الموظف القانوني الرئيسي (من الرتبة ف-٥) والموظف القانوني (من الرتبة ف-٤) المعينان، خلال عدد محدود من الأيام، بتقديم الخدمات التقنية للجمعية وفريقيها العاملين (إعداد وثائق/أوراق ما قبل الدورة ووثائق الدورة، ومشاريع التقارير)؛ ويرفد هذان الموظفان الإضافيان الموظفَين القانونيَين اللذين تضمهما المجموعة الرئيسية لموظفي الأمانة.

المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات ٢٢٠,٠ ألف يورو

٦٣٣ - يبقى مقدار المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٦٣٤ - وتلزم المساعدة المؤقتة بصورة خاصة لترجمة الوثائق الرسمية للجمعية وهيئاتها الفرعية، وتسجيل المندوبين، وإصدار الشارات، واستنساخ الوثائق بأعداد كبيرة وتوزيعها، إلخ، وتيسير مشاركة المندوبين في الدورات.

العمل الإضافي ٣٨,٠ ألف يورو

٦٣٥ - يبقى مقدار العمل الإضافي كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٦٣٦ - ويُدفع تعويض عن العمل الإضافي للموظفين من فئة الخدمات العامة الذين تُستأجر خدماتهم لمدة قصيرة ويُطلب منهم تقديم المساعدة المذكورة أعلاه ويتوجب عليهم بالضرورة أن يعملوا لمدة تجاوز ساعات العمل المعتادة، وقد تمتد لتشمل عطل نهاية الأسبوع، خلال دورة الجمعية ودورات لجنة الميزانية والمالية، أو فيما يتعلق بدورة الجمعية ودورات هذه اللجنة.

الموارد غير المتصلة بالموظفين ١ ٢٧٧,٦ ألف يورو

٦٣٧ - تشمل الموارد غير المتصلة بالموظفين تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والمعدات، وينطوي مبلغها على زيادة مقدارها ١٣,٢ في المئة، تعزى إلى زيادة في الخدمات التعاقدية، كما يشار إليه أدناه.

السفر ٣٨٦,٥ ألف يورو

٦٣٨ - يبقى مقدار المخصصات للسفر كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة. وقد تتعين إعادة النظر في الطلب ذي الصلة، بحسب مكان إقامة الرئيس الجديد/الرئيسة الجديدة للجمعية.

٦٣٩ - وتهيئ ميزانية السفر لسد تكاليف أسفار أعضاء لجنة الميزانية والمالية للمشاركة في دوراتها، والرحلات المنتظر أن يقوم بها أعضاء اللجنة للمشاركة في جلسات مع فريق لاهاي العامل ومسؤولي المحكمة، والأسفار إلى المكاتب الميدانية. كما إن المخصص في إطار هذا البند من الميزانية يسد تكاليف سفر مكتب رئيس/رئيسة الجمعية، وبما في ذلك الزيارات المنتظمة لمقر المحكمة والرحلات إلى أفريقيا.

الضيافة ٥,٠ آلاف يورو

٦٤٠ - يبقى مقدار المخصصات للضيافة كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٦٤١ - وستستخدم المخصصات للضيافة فيما يخص دورتين للجنة وما يعقد من حين إلى آخر من لقاءات بين رئيس/رئيسة الجمعية وممثلي الدول الأطراف، والبرلمانيين، ومسؤولي المحكمة.



## الخدمات التعاقدية

٨٣٢,٠ ألف يورو

٦٤٢ - إن الزيادة الصافية في المخصصات لسد تكاليف الخدمات التعاقدية البالغة ١٤٩,٠ ألف يورو تمثل رئيسياً تكاليف تنظيم الدورة الرابعة عشرة للجمعية في لاهاي بدلا من نيويورك.

٦٤٣ - وتختلف بنية التكاليف في هذه السنة عنها في السنوات التي كانت فيها دورات الجمعية تعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث لا يلزم تكبد مصروفات لإيجار قاعات الاجتماع، والخدمات الأمنية، والخدمات المتعلقة بالشارات، وغيرها من خدمات المؤتمرات.

## التدريب

٩,٩ آلاف يورو

٦٤٤ - يبقى مقدار المخصصات للتدريب كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٦٤٥ - وتستخدم المخصصات للتدريب بغية استدامة مواكبة الموظفين للمستجدات في مجالات عملهم المحددة.

## النفقات التشغيلية العامة

٢٤,٤ ألف يورو

٦٤٦ - يبقى مقدار المخصصات للنفقات التشغيلية العامة كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٦٤٧ - وتسد بالمخصص للنفقات التشغيلية العامة المصروفات على إرسال الوثائق والمذكرات الشفوية والمطبوعات بالبريد إلى الدول الأطراف، وإلى أعضاء لجنة الميزانية والمالية، وإرسالها في بعض المناسبات إلى حلقات التدارس بغية النهوض بعملية نظام روما الأساسي، إما بالبريد العادي أو بالبريد المسجل أو بواسطة خدمات السعاة الخاصين.

## اللوازم والمواد

١٤,٧ ألف يورو

٦٤٨ - يبقى مقدار المخصصات لسد تكاليف اللوازم والمواد كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٦٤٩ - وتسد بالمخصص في إطار هذا البند تكاليف اللوازم المكتبية، وبما فيها لوازم الكتابة التي يستخدمها موظفو الأمانة (القرطاس، وخرطيش الحبر، وأقلام الحبر، ودفاتر المذكرات، والأضابير، إلخ)، ولوازم الكتابة لدورتين من دورات لجنة الميزانية والمالية، والدورة السنوية للجمعية، والاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل.

## الأثاث والمعدات

٥,٠ آلاف يورو

٦٥٠ - يبقى مقدار المخصصات لسد تكاليف الأثاث والمعدات كما كان في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٦٥١ - وقد تدرت الأمانة أمر زيادة النجاعة من خلال استعمال وحدات ذاكرة إلكترونية للحفاظ من نوع USB، وتوزع على المدوبين المشاركين في دورة الجمعية. وتحتوي وحدات الذاكرة هذه على الوثائق الرسمية لما قبل الدورة باللغات الرسمية، ما يؤتي وفورات في تكاليف طبع النسخ الورقية من هذه الوثائق، ونقلها، وحزمها، وتوزيعها. إن زيادة أتباع النهج القائم على "التقليل من استخدام الورق" والاستعانة بالموقع الشبكي للجمعية وشبكات الترابط الخارجي يمكن أن يقلصا الحاجة إلى المواد المطبوعة في الأجل المتوسط.

## الجدول ٨٣: البرنامج الرئيسي الرابع: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاييس إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	
٤٠,٨	٢٥٧,٢	٨٨٧,٢	٨٨٧,٢	٦٣٠,٠	٦٣٠,٠			الموظفون من الفئة الفنية
١,٧	٥,٠	٢٩٢,٨	٢٩٢,٨	٢٨٧,٨	٢٨٧,٨			الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢٨,٦	٢٦٢,٢	١ ١٨٠,٠	١ ١٨٠,٠	٩١٧,٨	٩١٧,٨	٧٢٩,٣	٧٢٩,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
١٩,٦	١٠٥,٦	٦٤٤,٧	٦٤٤,٧	٥٣٩,١	٥٣٩,١	٥١٣,٣	٥١٣,٣	المساعدة المؤقتة العامة
		٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٣٣٧,١	٣٣٧,١	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
		٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٢٦,٢	٢٦,٢	العمل الإضافي
						١٩,٨	١٩,٨	الخبراء الاستشاريون
١٣,٢	١٠٥,٦	٩٠٢,٧	٩٠٢,٧	٧٩٧,١	٧٩٧,١	١٩٦,٢	١٩٦,٢	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٠,٠	٠,٢	٣٨٦,٥	٣٨٦,٥	٣٨٦,٧	٣٨٦,٧	٣٠٨,٩	٣٠٨,٩	السفر
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٥	٦,٥	الضيافة
٢١,٨	١٤٩,٠	٨٣٢,٠	٨٣٢,٠	٦٨٣,٠	٦٨٣,٠	٩٠٣,٤	٩٠٣,٤	الخدمات التعاقدية
		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩			التدريب
		٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	١٧,٦	١٧,٦	النفقات التشغيلية العامة
		١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	٢١,٥	٢١,٥	اللوازم والمواد
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٧,٢	٧,٢	الأثاث والمعدات
١٣,٢	١٤٨,٩	١ ٢٧٧,٦	١ ٢٧٧,٦	١ ١٢٨,٧	١ ١٢٨,٧	١ ٢٦٥,١	١ ٢٦٥,١	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١٨,٢	٥١٦,٧	٣ ٣٦٠,٣	٣ ٣٦٠,٣	٢ ٨٤٣,٦	٢ ٨٤٣,٦	٢ ٨٩٠,٦	٢ ٨٩٠,٦	المجموع
٨,٣	٣,٤	٤٤,٢	٤٤,٢	٤٠,٨	٤٠,٨	٣٣,٤	٣٣,٤	تكاليف الصيانة المؤقتة

## الجدول ٨٤: البرنامج الرئيسي الرابع: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة	مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها	ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥										أمانة جمعية الدول الأطراف
		موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	موظفون	
٩	٥	٤	٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	الملاك الأساسي
												الملاك المتصل بالحالات القائمة
٩	٥	٤	٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	المجموع الفرعي
٢	٢											الملاك الأساسي
												الملاك المتصل بالحالات الجديدة/المحوّلة
٢	٢											المجموع الفرعي
												الملاك الأساسي
												الملاك المتصل بالحالات توزيعها/المستعانة
												المجموع الفرعي
١١	٧	٤	٢	٢	١	١	٣	١	١	١	١	المجموع

## الجدول ٨٥: البرنامج الفرعي ٤١٠٠: المؤتمر

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٤١٠٠ المؤتمر
	النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	
								الموظفون من فئة الفئة الفنية
								الموظفون من فئة الخدمات العامة
								المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
								المساعدة المؤقتة العامة
								المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
								العمل الإضافي
								الخبراء الاستشاريون
								المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
								السفر
								الضيافة
								الخدمات التعاقدية
								التدريب
								النفقات التشغيلية العامة
								اللوازم والمواد
								الأثاث والمعدات
								المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
								المجموع

٦٥٢ - أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤١٠٠ (المؤتمر) تكاليف المؤتمرات، التي تتألف من عناصر منها تكاليف الجمعية، وتكاليف دورتين للجنة الميزانية والمالية باستثناء التكاليف الكبيرة المدرجة في البرنامج الفرعي ٤٥٠٠ الخاص بهذه اللجنة، وتكاليف اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، وتكاليف الاجتماعات العادية لفريق لاهاي العامل. وتشمل هذه التكاليف أيضا تكاليف المساعدة المؤقتة العامة الخاصة بالاجتماعات وتكاليف السفر.

## الجدول ٨٦: البرنامج الفرعي ٤٢٠٠: أمانة الجمعية

النمو في موارد عام ٢٠١٥ المقترحة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بالآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بالآلاف اليورو)		٤٢٠٠ أمانة الجمعية	
النمو في موارد عام ٢٠١٥ المقترحة		الميزانية المتصلة		الميزانية المتصلة		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣		٤٢٠٠ أمانة الجمعية	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة	الميزانية الأساسية
٥٣,٩	٢٥٩,٣	٧٤٠,٠	٧٤٠,٠	٤٨٠,٧	٤٨٠,٧				
١,٧	٥,٠	٢٩٢,٨	٢٩٢,٨	٢٨٧,٨	٢٨٧,٨				
٣٤,٤	٢٦٤,٣	١٠٣٢,٨	١٠٣٢,٨	٧٦٨,٥	٧٦٨,٥	٧٢٩,٤	٧٢٩,٤	٧٢٩,٤	٧٢٩,٤
٣,٣	٥,٣	١٦٧,٦	١٦٧,٦	١٦٢,٣	١٦٢,٣	١٦٣,٦	١٦٣,٦	١٦٣,٦	١٦٣,٦
		١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤
						١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨	١٩,٨
٢,٩	٥,٣	١٨٥,٦	١٨٥,٦	١٨٠,٣	١٨٠,٣	١٩٠,٨	١٩٠,٨	١٩٠,٨	١٩٠,٨
٥٨,٩-	٥٣,٠-	٣٧,٠	٣٧,٠	٩٠,٠	٩٠,٠	١٠٣,٧	١٠٣,٧	١٠٣,٧	١٠٣,٧
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥
						٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩				
		٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
٤٦,٢-	٥٣,٠-	٦١,٦	٦١,٦	١١٤,٦	١١٤,٦	١١٩,٩	١١٩,٩	١١٩,٩	١١٩,٩
٢٠,٤	٢١٦,٦	١٢٨٠,٠	١٢٨٠,٠	١٠٦٣,٤	١٠٦٣,٤	١٠٤٠,١	١٠٤٠,١	١٠٤٠,١	١٠٤٠,١

٦٥٣ - أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤٢٠٠ (أمانة الجمعية) الموارد الخاصة بالأمانة بما فيها الموارد الخاصة بمكتب رئيسة الجمعية، والتكاليف المتصلة بالخدمات والعمل المؤديين من أجل مكتب الجمعية، والفريقين العاملين التابعين للمكتب (فريق لاهاي العامل وفريق نيويورك العامل)، ولجنة المراقبة المعنية بالمباني الدائمة، واللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة، ولجنة الميزانية والمالية باستثناء التكاليف الكبرى المدرجة في إطار البرنامج الفرعي ٤٥٠٠ الخاص بهذه اللجنة.

## الجدول ٨٧: البرنامج الفرعي ٤٤٠٠: مكتب رئيسة الجمعية

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٤٤٠٠ مكتب رئيسة الجمعية	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية
الموظفون من الفئة الفنية									
الموظفون من فئة الخدمات العامة									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين									
٣,٢-	٣,٤-	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠٤,٩	١٠٤,٩				
المساعدة المؤقتة العامة									
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات									
العمل الإضافي									
الخبراء الاستشاريون									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى									
٣,٢-	٣,٤-	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠٤,٩	١٠٤,٩				
١٥٧,٣	٥٣,٦	٨٧,٧	٨٧,٧	٣٤,١	٣٤,١				
السفر									
الضيافة									
الخدمات التعاقدية									
التدريب									
النفقات التشغيلية العامة									
اللوازم والمواد									
الأثاث والمعدات									
١١٦,٣	٥٣,٦	٩٩,٧	٩٩,٧	٤٦,١	٤٦,١				
المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين									
٣٣,٣	٥٠,٢	٢٠١,٢	٢٠١,٢	١٥١,٠	١٥١,٠				
المجموع									

٦٥٤ - أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤٤٠٠ (مكتب رئيسة الجمعية) التكاليف المباشرة المتصلة بمكتب رئيسة الجمعية، مثل تكاليف سفر الرئيسة إلى لاهاي وأوروبا وأفريقيا، وتكاليف وظيفة المساعد الخاص للرئيسة، وتكاليف الخدمات التعاقدية للنهوض بأود اللقاءات مع الدبلوماسيين والمسؤولين الرفيعي المستوى.

## الجدول ٨٨: البرنامج الفرعي ٤٥٠٠: لجنة الميزانية والمالية

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقريب إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٤٥٠٠ لجنة الميزانية والمالية	
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة	بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ
١,٤-	٢,١-	١٤٧,٢		١٤٧,٢	١٤٩,٣		١٤٩,٣		
									الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
١,٤-	٢,١-	١٤٧,٢		١٤٧,٢	١٤٩,٣		١٤٩,٣		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
	٩٤,٣	٩٤,٣		٩٤,٣					المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
			٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠		٦٠,٠		العمل الإضافي
									الخبراء الاستشاريون
١٠٧,٢	٩٤,٣	١٥٤,٣		١٥٤,٣	٦٠,٠		٦٠,٠		المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٠,٣-	٠,٨-	٢٦١,٨		٢٦١,٨	٢٦٢,٦		٢٦٢,٦		السفر
									الضيافة
		٨٠,٠		٨٠,٠	٨٠,٠		٨٠,٠		الخدمات التعاقدية
									التدريب
									النفقات التشغيلية العامة
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
٠,٢-	٠,٨-	٣٤١,٨		٣٤١,٨	٣٤٢,٦		٣٤٢,٦		المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١٦,٦	٩١,٤	٦٤٣,٣		٦٤٣,٣	٥٥١,٩		٥٥١,٩		المجموع

٦٥٥ - أدرجت في إطار البرنامج الفرعي ٤٥٠٠ (لجنة الميزانية والمالية) التكاليف المباشرة المتصلة بلجنة الميزانية والمالية، مثل تكاليف الترجمة الشفوية المدرجة في إطار بند المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات، وتكاليف الترجمة التحريرية المدرجة في إطار بند الخدمات التعاقدية، وتكاليف سفر أعضاء اللجنة ووظيفة الأمين التنفيذي للجنة، وتكاليف الوظيفة الجديدة المقترحة في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة. والحال أنه أدرجت في إطار البرنامج الفرعيين ٤١٠٠ و ٤٢٠٠ تكاليف أخرى ذات صلة، مثل تكاليف الموظفين المؤقتين المستأجرة خدماتهم خلال الدورات وتكاليف الطبع والإرسال وغيرها.



## واو - البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

### مقدمة

٦٥٩ - يدعم الصندوق الاستئماني للضحايا الأنشطة التي تتناول الأذى الناجم عن الجرائم المدرجة ضمن إطار اختصاص المحكمة وذلك بمساعدة الضحايا في العودة إلى حياتهم الكريمة في مجتمعاتهم وإسهامهم فيها. ويؤدي هذا الصندوق مهمتين: (١) تسيير شؤون جبر الأضرار الذي تأمر به المحكمة بحق الشخص المدان<sup>٥٢</sup>؛ (٢) تسخير موارد أخرى لصالح الضحايا وفقا لأحكام المادة ٧٩ من نظام روما الأساسي<sup>٥٣</sup>. ويقدم في إطار كلتا هاتين المهمتين الدعم إلى الضحايا في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة منذ الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢<sup>٥٤</sup>.

### الأهداف الاستراتيجية

٦٦٠ - لئن كانت استراتيجية المحكمة واستراتيجية الصندوق الاستئماني للضحايا متصلتين فإن غايات هذا الصندوق ترتبط على وجه التحديد بولايتيه المزدوجة المتمثلة في تقديم المساعدة إلى الضحايا وجبر أضرارهم ضمن إطار اختصاص المحكمة وفي إطار خاص للحكومة. كما إن مشاريع مساعدة الضحايا التي ينفذها هذا الصندوق لا تمول من الاشتراكات المقررة بل تمول رئيسيا عن طريق التبرعات والهبات التي تمولها جهات خاصة؛ وهي تمول في حالة جبر الأضرار بالمكافآت والغرامات والمصادرات، كما يمكن أن تأمر به المحكمة.

٦٦١ - وينص مشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، كما اعتمده مجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٤، على الغايات التالية:

- (أ) أن تُدعم البرامج الجيدة التي تعزز القدرة المحلية من خلال المشاركة المجدية، والنظم المعززة، والتعلم الحسّن، والابتكار، بحيث يتغلب الضحايا وعائلاتهم على ما لحق بهم من أذى، ويحيون حياة كريمة، ويسهمون في المصالحة وبناء السلام ضمن مجتمعاتهم؛
- (ب) أن تتوفر للصندوق الاستئماني للضحايا، بعبارة الجهات المانحة العامة والخاصة، وبمبالغ الغرامات وعمليات الحجز، موارد كافية لإعمال برامجه في مجال المساعدة وجبر الأضرار في الحالات التي تنظر فيها المحكمة؛
- (ج) أن يكون الصندوق الاستئماني للضحايا المنافع القوي عن حقوق الضحايا وعائلاتهم في النظام القضائي العالمي والقطاع الإنساني من خلال تقديم تعويضات جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة والمبادرات في مجال المساعدة؛
- (د) أن يتكفل الصندوق الاستئماني للضحايا، عاملا بالتشارك التعاوني مع المحكمة، برشاد الإدارة، والمساءلة، والشفافية، في جميع أنشطته وأن يفي في نفس الوقت بمقتضيات المهام المنوطة به في إطار ولايته؛ وأن تتكفل الدول الأطراف بتوفير الموارد الكافية لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لكي تضطلع بالمهام المنوطة بها في إطار ولايتها.

٥٢ القاعدة ٩٨(٢) و(٣) و(٤) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

٥٣ القاعدة ٩٨(٥) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وللاستزادة من المعلومات عن الأساس القانوني لهذا

الصندوق يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي <http://trustfundforvictims.org/legal-basis>.

٥٤ كما يرد تعريفها في المواد ٦ و٧ و٨ من نظام روما الأساسي.



٦٦٢ - فغايات الصندوق الاستثماري للضحايا تسلط الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي ينطويها بتنفيذ البرامج والأداء على صعيد الإدارة، والبروز للعيان والحظوظ بالاعتراف، والنمو التنظيمي الفعال والناجح، والاستدامة المالية سهرًا على اكتمال تطور الصندوق كما هيأت له الدول الأطراف.

٦٦٣ - وفيما يتعلق بالغايات الاستراتيجية للصندوق الاستثماري للضحايا ميّزت العناصر التالية البيان باعتبارها عوامل رئيسية في النمو التنظيمي لأمانة هذا الصندوق:

- (أ) تطوير الاجتهاد القضائي للمحكمة وإصدارها قرارات تقضي بجبر الأضرار في فرادى القضايا؛
- (ب) دعم الدول الأطراف للصندوق، كما يتجسد في مقدار الاشتراكات المقررة في الميزانية البرنامجية للمحكمة؛
- (ج) توسيع نطاق أنشطة الصندوق التي تندرج ضمن إطار مهمته المتمثلة في تقديم المساعدة، سواء في البرامج الحالية أم في الحالات الجديدة التي تعرض على المحكمة؛
- (د) إنشاء جهاز للصندوق من أجل عمليات جبر الأضرار، مع ما يستلزمه من قدرة مخصصة في الموقع في إطار الحالات على التكفل باتباع سيرورة مجدية وتشاورية ملائمة لتصميم تعويضات جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة، وتنفيذها ومراقبتها؛
- (هـ) ضرورة التنفيذية المتمثلة في تطوير الاتصال، والتوعية، ونظام المعلومات التدرجية، والقدرة على زيادة الموارد (جمع التبرعات) سهرًا على البروز للعيان، والاستدامة المالية، والمساءلة، والشفافية؛
- (و) الحاجة من حين إلى آخر إلى الاستعانة بخبرة خارجية فيما يتصل بالمهام المنوطة بالصندوق في إطار ولايته وعمله؛
- (ز) مواءمة نظم قلم المحكمة وبنية الدعم فيها ومتطلبات عمل الصندوق، فيما يتعلق بالعمليات الميدانية، وتنفيذ التزامات الشركاء، والأمن، والحصول على الخدمات، والمراقبة المالية، وإدارة الموارد البشرية.

٦٦٤ - وكما يشار إليه في مشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق (٢٠١٤-٢٠١٧)، التي سيقراها مجلس إدارة الصندوق بصيغتها النهائية في آب/أغسطس ٢٠١٤، سيتعين أن يتم خلال ٢٠١٥ وضع خطة تنفيذ البرنامج العام ذات الصلة، إثر مراجعة وافية وتحديد لما يُتوخى من الأنشطة القائمة في الميدان والأنشطة القائمة في لاهاي (نتائجها ونواتجها). ولذا فليس بوسع الصندوق الآن أن يقدم العرض العام النهائي المطلوب الذي يبين النتائج المتوخاة، ومؤشرات الأداء، والمرامي فيما يخص عام ٢٠١٥.

٦٦٥ - وفيما يخص ميزانية عام ٢٠١٥ يجدر أخذ الأولويات والأنشطة المرتقبة التالية بالاعتبار:

- (أ) العمل، ضمن إطار المهمة المتمثلة في المساعدة، لتعزيز الأنشطة المجرّاة في شمال أوغندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى (إذا سمح بذلك الوضع الأمني) وتوسيع نطاق هذه الأنشطة؛ والشروع في أنشطة في كينيا وكوت ديفوار؛
- (ب) فيما يتعلق بالمهمة المتمثلة بجبر الأضرار، يُنتظر صدور القرار النهائي بشأن التعويضات عن دائرة الاستئناف في قضية لوتنغا، ومن المقرر أن تبدأ إجراءات جبر الأضرار في قضية كاتنغا في النصف الثاني من عام ٢٠١٤. وبالنظر إلى هذه التطورات يتعين على الصندوق أن يضمن وجود بنية حد أدنى لتنفيذ الأوامر بدفع تعويضات جبر الأضرار بغية التهيئة لمتابعة أوامر المحكمة (النهائية) بشأن جبر الأضرار، المتوقع أن تصدر في

عام ٢٠١٥، متابعة استجابة تأتي في حينها. إن جهاز الصندوق المعني بتنفيذ الأوامر القضائية بجبر الأضرار قائم في الميدان وسيستلزم فريقاً مخصصاً للتنسيق في المكتب الميداني في بونيا للإشراف على تصميم وتنفيذ تعويضات جبر الأضرار المتسمين بالتعقيد، كما تأمر به المحكمة، مع تسيير الأنشطة المدرجة ضمن إطار مهمة المساعدة في نفس الوقت؛

(ج) فيما يخص جمع التبرعات والبروز للعيان، ينوي الصندوق تعزيز قدرته التنظيمية بغية ترسيخ التبرعات وزيادة تنوعها واستحداث مصدرٍ مجدٍ ومستدام للإيرادات من الجهات المانحة المؤسسية الخاصة في السوق الأوروبية وسوق الولايات المتحدة؛

(د) كما ستعزز أمانة الصندوق نظمها الخاصة بمراقبة وتقييم الأنشطة الممولة في إطار مهمتها، بما في ذلك إنشاء وإعمال نظام للمعلومات التدريبية يربط بين المدخلات والنتائج الاشتغالية وبين الغايات والأهداف الاستراتيجية.

#### موارد الميزانية ١ ٩٣١,٠ ألف يورو

٦٦٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٤٥,٢ ألف يورو (٢١,٨ في المئة). واستناداً إلى مشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا (٢٠١٤-٢٠١٧)، الذي أقره مجلس إدارة الصندوق، وإلى العوامل ذات الصلة التي تتحدد بها ميزانية الأمانة، ستشهد ميزانية البرنامج الرئيسي السادس زيادة في بند الموارد من الموظفين بما فيه تكاليف المساعدة المؤقتة العامة وتكاليف الخبراء الاستشاريين. أما المحصنات للموارد غير المتصلة بالموظفين فستشهد انخفاضاً.

#### الموارد من الموظفين ١ ٥٢٤,٤ ألف يورو

٦٦٧ - يتألف ملاك موظفي صندوق الضحايا من سبع وظائف ثابتة وخمس وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٥,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل). ويقترح الصندوق وظيفة ثابتة إضافية.

#### الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ١٨١٣,٦ ألف يورو

٦٦٨ - في لاهاي: مدير تنفيذي (من الرتبة مد-١)، وموظف رئيسي معني بالبرامج (من الرتبة ف-٥)، ومساعد إداري (من الرتبة خ ع-٣)، وموظف معني بالمراقبة والتقييم (من الرتبة ف-٣)، ومساعد معني بالبرامج (من الرتبة خ ع-٣).

٦٦٩ - المكاتب الميدانية: موظفان معنيان بالبرامج الميدانية (من الرتبة ف-٣). تلزم هاتان الوظيفتان من أجل أوغندا.

٦٧٠ - يحتاج الصندوق أيضاً إلى موظف جديد معني بالبرامج (من الرتبة ف-٣). سيقوم شاغل هذه الوظيفة في المكتب الميداني في بونيا. وسيتمتع على الصندوق أن يعمل استباقياً فينشئ بنية حد أدنى تلزم لتوفير متابعة تعويضات جبر الأضرار التي تأمر بها المحكمة متابعة استجابة وتأتي في حينها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإشراف على الأنشطة المضطلع بها في إطار مهمة المساعدة، ومراقبة جودة هذه الأنشطة.

#### المساعدة المؤقتة العامة ٤٩٥,٨ ألف يورو

٦٧١ - يتألف ملاك موظفي الصندوق حالياً من خمس وظائف تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة وهو يطلب خمس وظائف إضافية من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٣,٥ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل).

٦٧٢ - مستشار قانوني (من الرتبة ف-٤)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة ضرورية لإسداء المشورة القانونية التخصصية لمجلس الصندوق وأمانته. ويشمل ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، إعداد المذكرات القانونية التي تودع لدى المحكمة، وتمثيل الصندوق الاستئماني للضحايا خارجيا في مجال الشؤون القانونية، وإسداء المشورة بشأن الجانب القانوني لإعمال التعويضات الممنوحة جبرا للأضرار بناءً على أوامر صادرة عن المحكمة.

٦٧٣ - مساعدان معنيان بالبرامج الميدانية (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا لكل منهما (متطلب مستمر). يعمل شاغلا هاتين الوظيفتين انطلاقا من المكتب الميداني في بونيا، ويواصلان السهر على المراقبة والإرشاد الميدانيين لشركاء الصندوق في التنفيذ، وهما وظيفتان مهمتان لضمان جودة ووجاهة الأنشطة التي تنفذ باسم الصندوق.

٦٧٤ - مساعد إداري (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). تظل هذه الوظيفة ضرورية لتعزيز القدرة على الدعم ضمن الأمانة فيما يتعلق بعبء العمل المزيد المرتبط بالاحتياجات إلى دعم تسيير برنامج الصندوق وعملياته الميدانية.

٦٧٥ - مساعد معني بالبرامج الميدانية في بانغي (من الرتبة خ ع-ر)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب مستمر). ليست هذه الوظيفة مشغولة حاليا وذلك بسبب الوضع الأمني السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكن يُتقى عليها ريثما يتحسن الوضع فيتيح استئناف أنشطة الصندوق.

٦٧٦ - موظف معني بجمع التبرعات وبيروز الصندوق للعيان (من الرتبة ف-٣)، لمدة ١٢ شهرا (متطلب جديد). يتلزم شحذ الوعي وجمع التبرعات ليؤتي تظافرها أساسا سياسيا وماليا أقوى لإنجاز المهام المنوطة بالصندوق في إطار ولايته وتحقيق رسالته وغاياته. ولذا تلزم خبرة داخلية جديدة لتنوع مصادر إيرادات الصندوق تنوعا استراتيجيا، لكي تغدو في عدادها جهات مانحة خاصة إلى جانب الدول الأطراف المانحة المتزايدة العدد. إن سمة الصندوق المؤسسية يمكن أن تربطه بقدرات وشبكات المحكمة لكن تلزمه صفة مؤسسية متميزة لكي يقيم شراكات على أساس المواضيع ويحث اهتمام الجهات المانحة به. فشحذ الوعي وتنمية الموارد مهمتان أساسيتان مترابطتان من مهام الصندوق وستستلزمان قدرة متخصصة في مجال تدبر العلاقات الخارجية.

٦٧٧ - كاتب معني بإدخال البيانات (من الرتبة خ ع-ر) لمدة ٦ أشهر (متطلب جديد). تلزم هذه الوظيفة الجديدة لجمع البيانات المتعلقة بالبرامج المتلقاة في شتى التقارير عن المشاريع وترتيب هذه البيانات وإدخالها في نظام معلومات تدبر البرامج، والمساعدة في تحليل وإعداد التقارير الخاصة بالجهات المانحة وغيرها من التقارير بحسب اللزوم.

٦٧٨ - ثلاثة مساعدين ميدانيين معنيين بالبرنامج (من الرتبة خ ع-ر) في كمبالا لمدة ١٢ شهرا، ونيروبي لمدة ستة أشهر، وأبيجان لمدة ستة أشهر (متطلب جديد). على غرار المساعدين الميدانيين المعنيين بالبرنامج العاملين حاليا سيسهر شاغلو هذه الوظائف الجديدة في الميدان على مراقبة وإرشاد شركاء الصندوق الذين يتولون التنفيذ، وهي وظائف هامة لضمان جودة وملاءمة الأنشطة التي تنفذ بالنيابة عن الصندوق.

١٤٥,٠ ألف يورو

الخبراء الاستشاريون

٦٧٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٣٥,٠ ألف يورو (٣١,٨ في المئة)، تعزى إلى لزوم تحسين تواصل الصندوق وقدرته على حث الاهتمام. وسيلازم خبراء استشاريون للمساعدة في تنفيذ استراتيجية الصندوق الخاصة بالتواصل، ولاسيما فيما يخص التواصل المؤسسي، والترويج، والبروز للعيان على الصعيد الدولي (سفراء المساعي الحميدة). أما تفاصيل الاحتياجات على هذا الصعيد فستؤتيها استراتيجية الصندوق النهائية الخاصة بالتواصل. كما سيحتاج إلى خبراء استشاريين لإعداد نظام معلومات

تدبيرية خاص بالصندوق، كما يشار إليه في الخطة الاستراتيجية، وكتابة وتحرير تقارير عن البرامج، وكتابة مقترحات.

### الموارد غير المتصلة بالموظفين ٤٠٦,٦ آلاف يورو

٦٨٠ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٥٨,١ ألف يورو (١٢,٥ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد.

#### السفر ٢١٣,٤ ألف يورو

٦٨١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ١٩,٢ ألف يورو (٨,٢ في المئة)، وهو سيلزم بصورة أساسية فيما يتعلق بأنشطة الصندوق المتعلقة بالبرامج والبروز للعيان وجمع التبرعات. وستُسد به تكاليف سفر أعضاء مجلس إدارة الصندوق (سفرهم من أجل اجتماعه السنوي وأسفارهم إلى الميدان)، وتكاليف الاجتماعات مع الجهات المانحة وغيرها من أصحاب الشأن الخارجيين المعنيين بالصندوق (المدير التنفيذي والموظف الرئيسي المعني بالبرامج)، وتكاليف سفر الخبراء الاستشاريين (فيما يخص البروز للعيان وجمع التبرعات). وستُسد به أيضا تكاليف الزيارات الرامية إلى مراقبة البرامج والتواصل مع الشركاء في التنفيذ والسلطات وسائر أصحاب الشأن ذوي الصلة بالبرامج، وإعادة تخصيص الموظفين، والاجتماع السنوي لموظفي الصندوق.

#### الضيافة ٢,٥ ألف يورو

٦٨٢ - لا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب. وتلزم الموارد لسد تكاليف التواصل مع أطراف ثالثة في سياق الترويج وتدبر العلاقات الخارجية.

#### الخدمات التعاقدية ١٤٦,٠ ألف يورو

٦٨٣ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٣٤,٠ ألف يورو (١٨,٩ في المئة) وهو يلزم لدفع أتعاب المراجع الخارجي للحسابات، وتكاليف اجتماع مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، ودعم نميطة برمجيات SAP الخاصة بتدبر الإعانات، بما في ذلك خدمات دعم الأعمال، والترجمة الخارجية باللغتين الإنكليزية والفرنسية لوثائق الصندوق وموقعه على الإنترنت، واستئجار السيارات.

#### التدريب ٢١,٦ ألف يورو

٦٨٤ - لا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف احتياجات إلى التدريب في لاهاي، بما فيه تدريب إداري للموظف المعني بالبرامج والمساعد الإداري وتدريب متنوع متصل بالوظائف من أجل المساعدين الميدانيين.

#### النفقات التشغيلية العامة ٢٠,٠ ألف يورو

٦٨٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٥,٠ آلاف يورو، وهو يلزم لسد مصروفات الدعم الإمدادي، لأن موظفي الصندوق يعملون في أماكن نائية تعظم فيها درجة الخطر، حيث لا توجد بنية تحتية أساسية أو توجد بنية تحتية أساسية ليست بكافية.

#### اللوازم والمواد ٣,٠ آلاف يورو

٦٨٦ - لا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب وهو يلزم لسد تكاليف اللوازم المكتبية الأساسية وغيرها من المواد المكتبية غير المعمّرة.

## الجدول ٩٠: البرنامج الرئيسي السادس: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)		٦١٠٠ أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا				
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات المجموع	صندوق الطوارئ	ذلك صندوق الطوارئ المجموع وما في	الميزانية المتصلة بالحالات المجموع	الميزانية الأساسية			
٢١,٥	١٢٩,٨	٧٢٢,٧	٥٦٢,١	١٧٠,٦	٦٠٢,٩	٤٢٣,٢	١٦٩,٦		الموظفون من الفئة الفنية			
١٨,٢	٢٣,٣	١٥٠,٩	٨٤,٩	٦٦,٠	١٢٧,٦	٦٣,٨	٦٣,٨		الموظفون من فئة الخدمات العامة			
٢١,٠	١٥٣,١	٨٨٣,٦	٦٤٧,٠	٢٣٦,٦	٧٣٠,٥	٤٩٧,١	٢٣٣,٤	٧٧٦,٨	٥٢٢,٠	٢٥٤,٨	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	
٧٦,٧	٢١٥,٢	٤٩٥,٨	٢٣٨,٧	٢٥٧,١	٢٨٠,٦	٦٩,١	٢١١,٥	٢١٦,١	٥٦,٧	١٥٩,٤	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات العمل الإضافي	
٣١,٨	٣٥,٠	١٤٥,٠	١٠٠,٠	٤٥,٠	١١٠,٠	١١٠,٠	١٠٧,٤	١٠٧,٤	٢٤,٨	٨٢,٧	الخبراء الاستشاريون	
٦٤,١	٢٥٠,٢	٦٤٠,٨	٣٣٨,٧	٣٠٢,١	٣٩٠,٦	١٧٩,١	٢١١,٥	٣٢٢,٥	٨١,٥	٢٤٢,١	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	
٨,٢-	١٩,٢-	٢١٣,٤	١٤٦,١	٦٧,٣	٢٢٢,٦	١٢٦,٠	١٠٦,٦	١٥٢,٣	٦٣,٤	٨٨,٩	السفر	
		٢,٥		٢,٥	٢,٥		٢,٥			٠,٦	الضيافة	
١٨,٩-	٣٤,٠-	١٤٦,٠	٥٥,٥	٩٠,٥	١٨٠,٠	٨٠,٠	١٠٠,٠	١٧٢,٣	٦٦,٣	١٠٦,٠	الخدمات التعاقدية	
		٢١,٦	٢٠,١	١,٥	٢١,٦	١٥,٦	٦,٠	٣,٠	١,٦	١,٤	التدريب	
٣٣,٣	٥,٠	٢٠,٠	١٥,٠	٥,٠	١٥,٠	١٠,٠	٥,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	النفقات التشغيلية العامة	
		٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	اللوازم والمواد	
١٠٠,٠-	١٠,٠-				١٠,٠	٥,٠	٥,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤	الأثاث والمعدات	
١٢,٥-	٥٨,١-	٤٠٦,٦	٢٣٦,٨	١٦٩,٨	٤٦٤,٧	٢٣٦,٦	٢٢٨,١	٣٣١,٦	١٣١,٧	١٩٩,٩	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين	
٢١,٨	٣٤٥,٢	١٩٣١,٠	١٢٢٢,٥	٧٠٨,٥	١٥٨٥,٨	٩١٢,٨	٦٧٣,٠	١٤٣٢,٠	٧٣٥,١	٦٩٦,٨	المجموع	
٢٥,٨-	٣,٨-	١٠,٩	٢,٩	٨,٠	١٤,٧	٥,٦	٩,١	٢٤,٩	٢٤,٩	١٩,٣	٥,٦	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ٩١: البرنامج الرئيسي السادس: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا					وكيل أمين عام مساعد		
مجموع الموظفين	العامة	مخ-ع-رأ	مخ-ع-رر	فوقها	ف-١	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مد-١	مد-٢
٢	١	١		١						١	
٥	١	١		٤			٣		١		
٧	٢	٢		٦٥			٣		١	١	
١				١			١				
١				١			١				
٨	٢	٢		٧٦			٤		١	١	

## زاي - البرنامج الرئيسي السابع- ١ والبرنامج الرئيسي السابع- ٢: مشروع المباني الدائمة

### مقدمة

- ٦٨٧ - يتألف البرنامج الرئيسي السابع- ١ من برنامجين فرعيين هما البرنامج الفرعيان ٧١١٠ و ٧١٢٠.
- ٦٨٨ - ويتألف البرنامج الفرعي ٧١١٠ من مكتب مدير مشروع المباني الدائمة، وسيواصل في إطاره خلال عام ٢٠١٥ التركيز على إدارة وتدبير عقد المقاول العام والمهام المتصلة به. وسيستمر العمل في المشروع في طور الإنشاء حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مع العلم بأن الانتقال إلى المباني الجديدة سيجري في نهاية ذلك العام.
- ٦٨٩ - وعملا بالقرار المشترك الذي اتخذته المحكمة ولجنة الرقابة في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ بشأن الحوكمة المعدلة، أصبح هناك الآن مشروع موحد يشمل أنشطة الإنشاء والأنشطة الانتقالية بقيادة مدير المشروع. وتم توسيع نطاق مكتب مدير المشروع ليضم موظفي مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة سابقا (الذي كان يسمى "مكتب مشروع المباني الدائمة")، الذي ألغي فحذف من ميزانية قلم المحكمة (البرنامج الرئيسي الثالث- ٣٧٧٠ (٣١٦٠ سابقا)) لتبسيط بنية إدارة المشروع وقنوات الإبلاغ عنه، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بوقعه المالي على الدول الأطراف، والتهيئة لتحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة من خلال استبعاد كل ما قد يكون هناك من الازدواج في الموارد والتكاليف.
- ٦٩٠ - ويتصل البرنامج الفرعي ٧١٢٠ بالدعم الحاسم الأهمية الذي تقدمه أقسام المحكمة إلى المشروع. كما يوفر مدير مشروع المباني الدائمة الأموال للأقسام المنخرطة في دعم المشروع عن طريق إبرام اتفاقات بشأن مقادير الخدمات التي يقدمها موظفوها العاملون على المشروع لتعيين من يحل محلهم. وتم فيما يخص عام ٢٠١٤ توسيع نطاق هذا الدعم ليضم المتطلبات الضرورية للمشروع الانتقالي، وأُعملت اتفاقات مماثلة للنهوض بأود هذه الزيادة في الأنشطة على أجمع ما يمكن.
- ٦٩١ - ويجري في إطار البرنامج الرئيسي السابع- ٢ تدبير دفع الفوائد على قرض الدولة المضيفة، التي يتعين أن يتم في عام ٢٠١٥ استلام المساهمة في تحملها لدفعها إلى الدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٥.
- ٦٩٢ - إن مدير المشروع مسؤول أيضا عن التكفل بعدم مجاوزة ميزانية الإنشاء والانتقال الموحد، البالغة ١٩٥,٧ مليون يورو. ويفاد في البيانات المالية للمحكمة بالميزانية المجمعة للإنشاء والانتقال على حدة.

## الجدول ٩٢: البرنامج الرئيسي السابع-١: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف الجيرو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعممة (بالآلاف الجيرو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بالآلاف الجيرو)			٧١٠٠ مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع وما في ذلك
٢٧,٥-	١٤٥,٢-	٣٨٢,٠	٣٨٢,٠	٥٢٧,٢	٥٢٧,٢					الموظفون من الفئة الفنية
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٣,٨	٦٣,٨					الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢٤,٢-	١٤٣,٠-	٤٤٨,٠	٤٤٨,٠	٥٩١,٠	٥٩١,٠	٥٩٩,٠	٥٩٩,٠	٥٩٩,٠	٥٩٩,٠	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
	١٦٣,٦	١٦٣,٦	١٦٣,٦			٧٤,٧	٧٤,٧	٧٤,٧	٧٤,٧	المساعدة المؤقتة العامة
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
										العمل الإضافي
										الخبراء الاستشاريون
	١٦٣,٦	١٦٣,٦	١٦٣,٦			٧٤,٧	٧٤,٧	٧٤,٧	٧٤,٧	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٣٩,٠-	٧,٠-	١١,٠	١١,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	تكاليف السفر
		٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	تكاليف الضيافة
١٢,٣	٨١,٣	٧٤٢,٣	٧٤٢,٣	٦٦١,٠	٦٦١,٠	٣٠٩,٧	٣٠٩,٧	٣٠٩,٧	٣٠٩,٧	تكاليف الخدمات التعاقدية
٢١,٩-	٠,٧-	٢,٥	٢,٥	٣,٢	٣,٢					تكاليف التدريب
٣٧,٥-	١,٥-	٢,٥	٢,٥	٤,٠	٤,٠					النفقات التشغيلية العامة
٣٣,٣-	٠,٥-	١,٠	١,٠	١,٥	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	اللوازم والمواد
٢٥,٠-	٠,٥-	١,٥	١,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	الأثاث والمعدات
١٠,٣	٧١,١	٧٦٣,٣	٧٦٣,٣	٦٩٢,٢	٦٩٢,٢	٣٢٤,٨	٣٢٤,٨	٣٢٤,٨	٣٢٤,٨	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٧,١	٩١,٧	١ ٣٧٤,٩	١ ٣٧٤,٩	١ ٢٨٣,٢	١ ٢٨٣,٢	٩٩٨,٤	٩٩٨,٤	٩٩٨,٤	٩٩٨,٤	المجموع
٢٩,٢-	٦,٦-	١٦,١	١٦,١	٢٢,٧	٢٢,٧	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٩	تكاليف الصيانة المؤقتة

## الجدول ٩٣: البرنامج الرئيسي السابع-١: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات مجموع الموظفين		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		٧١٠٠ مكتب مدير مشروع المباني الدائمة					وكيل أمين أمين عام مساعد	
مجموع	فئة الخدمات العامة	مجموع	الفئة الفنية وما فوقها	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد
٥	١	١	٤		١		١	١	١	
٥	١	١	٤		١		١	١	١	
١-			١-					١-		
١-			١-					١-		
٤	١	١	٣		١		١		١	

## ١ - البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

## (أ) البرنامج الفرعي ٧١١٠: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

## مقدمة

٦٩٣ - يتمثل هدف مكتب مشروع المباني الدائمة في إتاحة المباني الدائمة اللازمة للمحكمة ناجزةً وجاهزةً للاستعمال. وقد بوشر في عام ٢٠٠٩ تنظيم تنافس لانتقاء الجهة التي تتولى التصميم المعماري، وانتقاء هذه الجهة من بين المتنافسين، وأنجز في عام ٢٠١٢ استدرج العروض لاختيار المقاول العام. وبدأت أعمال الإنشاء في عام ٢٠١٢، ومن المقرر إنجازها في عام ٢٠١٥. وقد اضطلع بما يلزم من أنشطة لضمان الانتقال دون عقبات إلى المباني الدائمة الجاهزة للاستعمال كلاً الجاهزة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وسيجري بعد ذلك اختبار جميع الأجهزة وتدريب الموظفين على استعمال المبنى. وستُنجز في عام ٢٠١٥ جميع المشاريع الفرعية ضمن إطار مشروع الانتقال، وستنتقل المحكمة إلى المباني الجديدة في كانون الأول/ديسمبر.

## موارد الميزانية

٦٦٨,١ ألف يورو

٦٩٤ - في الجدول التالي عرض عام للتكاليف المهيأ لها في الميزانيات منذ عام ٢٠١١ وذلك بحسب بنود الميزانية. ويتضمن الجدول أيضاً كل زيادة أو انخفاض.

## الجدول ٩٤: مكتب مدير المشروع - الميزانيات المقارنة\*

بند الميزانية	ميزانية عام ٢٠١١ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٢ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	الفرق	مئاتي الفرق المهيأ له
الموظفون من الفئة الفنية (العاملون في مكتب مدير المشروع الموحد)	٢٧٤,٨	٢٧٤,٨	٢٩٣,٨	٢٩٦,١	٣٨٢,٠		
الموظفون من الفئة الفنية (العاملون في مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	٢٢٠,٤	٢٢٠,٤	٢٢٣,٠	٢٣١,١			
المجموع الفرعي للموظفين من الفئة الفنية	٤٩٥,٢	٤٩٥,٢	٥١٦,٨	٥٢٧,٢	٣٨٢,٠	١٤٢,٩-	
الموظفون من فئة الخدمات العامة	٦٠,٦	٦٠,٦	٦٣,٢	٦٣,٨	٦٦,٠	٢,١+	
المساعدة المؤقتة العامة	١٦,٨	١٥,٥	٠,٠	٠,٠	١٦٣,٦	١٦٦,٥+	موظف من الرتبة ف-٥ (مستشار رئيسي معني بالشؤون القانونية وبالسياسات) يعيّن في إطار المساعدة المؤقتة العامة
السفر (للعاملين في مكتب مدير المشروع الموحد)	٢٦,٢	٩,٦	٩,٧	١٥,٢	١١,٠		
السفر (للعاملين في مكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	١٢,٤	٥,٢	٥,٨	٢,٨			
المجموع الفرعي للسفر	٣٨,٦	١٤,٨	١٥,٥	١٨,٠	١١,٠	٧,٠-	وفورات
الضيافة	٥,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٠,٠	غ م
الخدمات التعاقدية (لمكتب مدير المشروع الموحد)	٨١,٠	١١٠,٠	٨٠,٠	٦٥,٥	٣٥,٥		
الخدمات التعاقدية (لمكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)	١٧١,٨	١٩٤,٣	١٠٠,٠	٠,٠			
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	٢٥٢,٨	٣٠٤,٣	١٨٠,٠	٦٥,٥	٣٥,٥	٣٠,٠-	وفورات
التدريب	٦,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٢,٥	٠,٧-	وفورات



متأني الفرق المهيا له	ميزانية عام ٢٠١١ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٢ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٣ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	بند الميزانية
	٩,٨	١٠,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	النفقات التشغيلية العامة (لمكتب مدير المشروع الموحد)
	٥,٠	٥,٠	٣,٠	١,٥		النفقات التشغيلية العامة (لمكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)
وفورات	١٤,٨	١٥,٠	٥,٥	٤,٠	٢,٥	المجموع الفرعي للنفقات التشغيلية العامة
وفورات	١,٩	١,٩	١,٥	١,٥	١,٥	اللوازم والمواد (لمكتب مدير المشروع الموحد)
	١٠,٠	٥,٠	٤,٠	٢,٠	١,٥	الأثاث والمعدات
	١٠,٠					الأثاث والمعدات (لمكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)
وفورات	٢٠,٠	٥,٠	٤,٠	٢,٠	١,٥	المجموع الفرعي للأثاث والمعدات
	٤٩٢,٢	٤٩٣,١	٤٦٠,٤	٤٥٢,٣	٦٦٨,١	المجموع الفرعي (لمكتب مدير المشروع الموحد)
	٤١٩,٦	٤٢٤,٩	٣٤١,٨	٢٣٥,٤		المجموع الفرعي (لمكتب المباني الدائمة التابع لقلم المحكمة)
وفورات	٩١١,٨	٩١٨,٠	٨٠٢,٢	٦٨٧,٧	١٤,٥-	المجموع

\*يشتمل على أرقام مستقاة من البرنامج الرئيسي الثالث - ٣٧٧٠ السابق وذلك لأغراض المقارنة.

## ٦١١,٦ ألف يورو

## الموارد من الموظفين

٦٩٥ - لقد حدّدت مهام مكتب مدير المشروع في المرفق الرابع بالقرار ICC-ASP/6/Res.1<sup>٥٥</sup>. وتقضي ولاية هذا المكتب بأن يسهر على تشييد المباني الدائمة للمحكمة في الوقت المناسب، وضمن حدود مقدار التكاليف المقر، وبالمواصفات المطلوبة. وتعود لمدير المشروع المسؤولية النهائية عن الإدارة العامة للمشروع، وهو مسؤول عن تحقيق أهداف المشروع والتقيّد فيه بالأجال والتكاليف المحددة وبمقتضيات الجودة. وتبيّن الموارد من الموظفين لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة بمزيد من التفصيل في المرفق ٥ بالقرار الآنف الذكر.

٦٩٦ - إن المهام المضطلع بها في إطار وظيفة مدير دعم المستعملين (من الرتبة ف-٥)، المكلف بتوفير المزيد من الدعم لممثلي المستعملين النهائيين من بين وحدات المحكمة والتحقق من إسهامهم في تخطيط مشروع الانتقال وتدير هذا الإسهام، لن تعود لازمة في عام ٢٠١٥. وتعاد هذه الوظيفة إلى قلم المحكمة، الذي كانت ضمن ملاكته في بادئ الأمر، وستبقى دون تمويل في عام ٢٠١٥، ريثما تعرف نتائج مشروع المراجعة المسمى ReVision.

٦٩٧ - ويطلب المكتب وظيفة إضافية تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، هي وظيفة مستشار رئيسي معني بالشؤون القانونية والسياسات (من الرتبة ف-٥) لمدة ١٢ شهراً (١,٠ من معادلات الموظف الواحد العامل بدوام كامل) (متطلب جديد). وتلزم هذه الوظيفة لتوفير خدمات داخلية رفيعة المستوى في مجال المشورة القانونية ووضع السياسات وإعداد وثائق قانونية ووثائق متعلقة بالسياسات، وتقارير وملخصات عن أعمال الاجتماعات.

٤٤٨,٠ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٦٩٨ - بناء على قرار رئيس قلم المحكمة ولجنة الرقابة، الذي اتُّخذ في تموز/يوليو ٢٠١٣، القاضي بتعديل بنية حوكمة المشروع، تمت فيما يخص عام ٢٠١٤ إعادة تخصيص الموظفين من الفئة الفنية العاملين في مكتب المباني الدائمة السابق (البرنامج الرئيسي الثالث - ٣٧٧٠) بانتدابهما للعمل في مكتب مدير المشروع بقيادته المباشرة. وقد تم سهرًا على الإدارة المباشرة لجميع الأنشطة الانتقالية الضرورية للتكفل

٥٥ الوثائق الرسمية ... الدورة السادسة ... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث.

بإجراء انتقال المحكمة إلى مبانيها الجديدة على نحو ناجح، ويكون المباني الجديدة جاهزة للاستعمال كلَّ الجاهزية بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وعلى إدماج جميع هذه الأنشطة بصورة كاملة.

٦٩٩ - وسيظل مكتب مدير مشروع المباني الدائمة قائماً لأجل محدود، ينتهي عند إنجاز مشروع الإنشاء واستقرار المحكمة الناجح في مبانيها الجديدة واستعمالها إياها بصورة كاملة في أوائل عام ٢٠١٦. ويُتَّقب أن يُنجز المشروع الموحد ويُقفل بصورة كاملة خلال عام ٢٠١٦.

المساعدة المؤقتة العامة ١٦٣,٦ ألف يورو

٧٠٠ - مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥)، لمدة ١٢ شهراً (متطلب جديد). تُقترح وظيفة مستشار قانوني رئيسي (من الرتبة ف-٥) لكي يتكفل بإسداء المشورة القانونية والإجرائية والسياسية والدبلوماسية الدقيقة لمكتب مدير مشروع المباني الدائمة من أجل اتخاذ القرارات بصورة فعالة وعلى نحو جيد التبرير ضمن نطاق مشروع المباني الدائمة.

الموارد غير المتصلة بالموظفين ٥٦,٥ ألف يورو

٧٠١ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٤٠,٢ ألف يورو (٤١,٦ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الضيافة، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف اللوازم والمواد، وتكاليف الأثاث والمعدات.

السفر ١١,٠ ألف يورو

٧٠٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على انخفاض مقداره ٧,٠ آلاف يورو (٣٩,٠ في المئة). ولما كانت دورة عام ٢٠١٥ للجمعية ستعقد في لاهاي لا في نيويورك فإن تكاليف السفر أدرجت ضمن الميزانية.

٧٠٣ - كما تُهيئ لاستخدام ميزانية السفر لسد تكاليف زيارات المقاول العام وزيارة مشاريع مرجعية، ما يؤتي إمكانية تحقيق وفورات ذات شأن. ويشار على سبيل المثال إلى أن مكتب مدير المشروع أجرى زيارة لباريس لمدة يوم واحد بغية إيجاد حلول لمسألة واجهة برج مباني المحكمة المقترح إنشاؤه. وقد آتت هذه الزيارة نتيجة تتمثل في تحقيق وفورات في إطار المشروع مقدارها مليون يورو. كما ينوي مكتب مدير المشروع زيارة موردي مواد وموَفري خدمات بغية التيقن من ملاءمة اختيار المواد والمعدات (تشطيبات للأرضيات، آجر، إلخ) من أجل المباني الجديدة واختيار موردي الخدمات المناسبين. ويرد توزُّع التكاليف في الجدول أدناه. وهذا مع العلم بأن التكاليف تتوقف على عدد الزيارات ووجهاتها.

#### الجدول ٩٥: توزيع تكاليف أسفار العاملين في مكتب مدير المشروع

الغرض	الوجهة	عدد الزيارات/الأشخاص المسافرين	الكلفة (بالآلاف اليورو)
مشاريع مرجعية	أوروبا	٣ x يوم واحد	٣,٣
مورِّدو مواد/موَفرو خدمات	أوروبا	٣ x يوم واحد	٣,٣
مورِّدو مواد/موَفرو خدمات (للأنشطة الانتقالية)	أوروبا	٤ x يوم واحد	٤,٤
المجموع			١١,٠

الضيافة ٢,٥ ألف يورو

٧٠٤ - لا تغير في المبلغ المطلوب في إطار هذا البند. ويحتاج مكتب مدير المشروع إلى ميزانية للضيافة، لأن مدير المشروع والفريق المعني بالمشروع يلتقون بانتظام بشركاء خارجيين، لقاءات منها ما يجري في عين المكان، وبالتالي يتعين أن يكون بوسعهم، من باب الكياسة، أن يقدموا بعض المشروبات والمأكولات الخفيفة. ويستعان بمتعهد خدمات الإطعام ضمن المحكمة لتأدية هذه الخدمة.

## الخدمات التعاقدية

٣٥,٥ ألف يورو  
٧٠٥ - يشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند انخفاضاً مقداره ٣٠,٠ ألف يورو (٤٥,٨ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف الخدمات الأساسية التالية البيان:

(أ) الترجمة التحريرية: لما كانت قدرة المحكمة على الترجمة بمواردها الداخلية غير كافية لسد احتياجات مكتب مدير المشروع في مجال الترجمة فيلزم الحصول على خدمات ترجمة خارجية (للترجمة من الهولندية إلى الإنكليزية ومن الإنكليزية إلى الفرنسية). ويُختار لتقديم هذه الخدمات المترجمون الذين يوصي بالاستعانة بهم قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة؛

## الجدول ٩٦: ترجمة الوثائق

نوع الوثيقة	لغة النص الأصلي	اللغة المترجم إليها	عدد الصفحات	الكلفة (بالآلاف اليورو)
الوثائق التقنية (التقارير عن عمليات مسح الهولندية الأرض، التقارير عن فحص التربة، التقارير الإنكليزية عن متطلبات الترخيص، إلخ)	المولندية الإنكليزية	الإنكليزية الهولندية	١٠٠	٦,٠
النشرات الإخبارية، المناشير الإعلامية، نصوص شبكة الإنترنت وشبكة الترابط الإنكليزية الداخلي (إنترنت)، البيانات الصحفية، إلخ	الفرنسية	الفرنسية	٧٥	٤,٥
المراسلات الرسمية الواردة من الدولة المضيفة الهولندية	المولندية	الإنكليزية	٥٠	٣,٠
<b>المجموع</b>				<b>١٣,٥</b>

(ب) خدمات الطبع الخارجية: تلزم نسخ ورقية بغية تقييم ومراجعة الرسوم التقنية ومخططات الأرضيات والوثائق التي يقدمها المقاول. ويتعين لذلك الحصول على خدمات خارجية بسبب قُدِّ ومقاس المواد المعنية؛

(ج) مواد العروض البيانية: تلزم مواد بصرية بغية التكفل بالتواصل المناسب بشأن المشروع والتقدم في تنفيذه. ويشتمل ذلك على تحديث مواد مُعدَّة وعلى إعداد مواد جديدة (مثل العروض الفيديوية عن مراحل سير الأعمال، والعروض الفيديوية عن التقدم فيها، إلخ)؛

(د) الخدمات الهاتفية: سيكون لمكتب مدير المشروع أيضاً، خلال فترة الإنشاء، مكتب فرعي صغير في موقع التشييد. ولكي يتسنى لهذا المكتب أن يعمل عن بعد، لا بد له من إمكانية الاتصال عبر شبكة الإنترنت. لذا تلزم عقود متعلقة بخدمات البيانات النقالة.

## التدريب

٧٠٦ - يشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند انخفاضاً مقداره ٠,٧ ألف يورو (٢١,٩ في المئة)، وهو يلزم لكي تتوفر في مكتب مدير المشروع المعارف والأدوات المناسبة لمواكبة التغير البالغ السرعة في بيئة صناعة البناء. ومن التكاليف المعنية تكاليف دورة تدريب للمزيد من تطوير منهجية "عقود الأعمال الهندسية الجديدة" (NEC)، ودورة تدريب على إدارة المشاريع من أجل مشاريع البناء.

## النفقات التشغيلية العامة

٧٠٧ - يشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند انخفاضاً مقداره ١,٥ ألف يورو (٣٧,٥ في المئة)، وهو يلزم لسد التكاليف المتصلة بعرض تصميم المباني، وتكاليف النقل المتصلة بأحداث التواصل الخارجي.

## اللوازم والمواد

١,١ ألف يورو

٧٠٨ - يشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند انخفاضاً مقداره ٠,٥ ألف يورو (٣,٣ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف متصلة بشراء كتب تقنية، ومنشورات واشتراكات مثل الاشتراك في "عقود الأعمال الهندسية الجديدة" (NEC)، والاشتراك في خدمات المعلومات المتعلقة بالبناء. ويشمل ذلك الكتب المطبوعة والمواد الإلكترونية التي توفر في إطار اشتراكات.

## الأثاث والمعدات

١,٥ ألف يورو

٧٠٩ - يشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند انخفاضاً مقداره ٠,٥ ألف يورو (٢٥,٠ في المئة)، وهو يلزم لسد تكاليف برامج متخصصة متصلة بإدارة المشاريع مثل برامجيات Autocad و Indesign و Vector works و Photoshop، إلخ. كما إن المكتب النائي وضرورة أن يوجد بعض موظفي مكتب مدير المشروع هناك يستلزمان برامجيات وغيرها من الأجهزة المتفرقة لتلبية متطلبات المشروع بحسب الاقتضاء.

## الجدول ٩٧: البرنامج الرئيسي السابع-١: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاس إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٧١١٠
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات المجموع	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات المجموع	الميزانية المتصلة بالحالات الأساسية	المجموع وما في ذلك صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات المجموع	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
٢٧,٥٠	١٤٥,٢-	٣٨٢,٠	٣٨٢,٠	٥٢٧,٢	٥٢٧,٢				الموظفون من الفئة الفنية
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٣,٨	٦٣,٨				الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢٤,٢-	١٤٣,٠-	٤٤٨,٠	٤٤٨,٠	٥٩١,٠	٥٩١,٠	٥٩٦,٣	٥٩٦,٣	٥٩٦,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
	١٦٣,٦	١٦٣,٦	١٦٣,٦						المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
									الخبراء الاستشاريون
	١٦٣,٦	١٦٣,٦	١٦٣,٦						المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٣٩,٠٠	٧,٠٠	١١,٠	١١,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	السفر
		٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٥	الضيافة
٤٥,٨-	٣٠,٠-	٣٥,٥	٣٥,٥	٦٥,٥	٦٥,٥	١٧١,٣	١٧١,٣	١٧١,٣	الخدمات التعاقدية
٢١,٩-	٠,٧-	٢,٥	٢,٥	٣,٢	٣,٢				التدريب
٣٧,٥٠	١,٥-	٢,٥	٢,٥	٤,٠	٤,٠				النفقات التشغيلية العامة
٣٣,٣-	٠,٥-	١,٠	١,٠	١,٥	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	اللوازم والمواد
٢٥,٠٠	٠,٥-	١,٥	١,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٣	٣,٣	٣,٣	الأثاث والمعدات
٤١,٦-	٤٠,٢-	٥٦,٥	٥٦,٥	٩٦,٧	٩٦,٧	١٨٦,٣	١٨٦,٣	١٨٦,٣	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٢,٩-	١٩,٦-	٦٦٨,١	٦٦٨,١	٦٨٧,٧	٦٨٧,٧	٧٨٢,٦	٧٨٢,٦	٧٨٢,٦	المجموع
٣٠,٠٠	٦,٩-	١٦,١	١٦,١	٢٣,٠	٢٣,٠	١٤,٩	١٤,٩	١٤,٩	تكاليف الصيانة الموزعة

## (ب) البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الموارد من موظفي المحكمة

## مقدمة

٧١٠ - يتصل البرنامج الفرعي ٧١٢٠ بالدعم الحاسم الأهمية المطلوب أن تقدمه أقسام المحكمة إلى المشروع. وستستمر في عام ٢٠١٥ الحاجة إلى دعم مستمر لتدبير شؤون العقد الخاص بالمباني الجديدة على مدى عمر المشروع.

٧١١ - لقد اتسم هذا البرنامج الفرعي بأهمية أساسية لإنجاز كل مراحل المشروع الهامة على مدى بضعة السنوات الماضية. وتم في عام ٢٠١٤ توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل الأنشطة الانتقالية التي يستلزمها تحضير المحكمة للمباني الجديدة لكي تكون جاهزة تماما للاستعمال وإعادة المباني المؤقتة إلى عهدة الدولة المضيفة.

٧١٢ - وقام مكتب مدير المشروع بإضفاء الطابع الرسمي على اتفاقات الخدمة المبرمة مع أقسام المحكمة الرئيسية المنخرطة في مشروع الإنشاء وفي الأنشطة الانتقالية، حيث يُبيّن ما يُنتظر من هذه الأقسام إسهامها منها في المشروع، ويُحدد ما يجب أن تتقاضاه من البرنامج لقاء خدماتها، على أن تُترك للأقسام المشاركة حرية البت في كيفية استخدام المبالغ المدفوعة لسد تكاليف وقت عمل الموظفين الذي يستلزمه ذلك. وتمثل الممارسة المعتادة بهذا الصدد في إنشاء الأقسام المعنية ووظيفة مؤقتة يضطلع شاغلها بالأنشطة اليومية، بحيث يتمكن موظف ذو مراس من موظفي القسم من العمل على المشروع بدوام كامل. وبذلك تتوفر الخبرة اللازمة للتكفل بكون المباني الجديدة مصمّمة لكي تُستعمل في المستقبل على نحو متمم بأكبر قدر ممكن من النجاح والطابع الوظيفي.

٧٠٦,٨ آلاف يورو

## موارد الميزانية

٧١٣ - يشهد المبلغ المطلوب في إطار هذا البند زيادة مقدارها ١١١,٣ ألف يورو (١٨,٧ في المئة)، وهو يلزم لكل مدة مشروع المباني الدائمة ومدة انتقال المحكمة إلى المباني الجديدة. أما السيولة النقدية اللازمة المقدرة حاليا لفترة السنتين التاليتين فهي كما يلي:

## الجدول ٩٨: الموارد من موظفي المحكمة (بملايين اليورو)

المجموع	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤ (العام الحالي)	البرنامج الفرعي ٧١٢٠
١,٦	٠,٣	٠,٧	٠,٦	

٧٠٦,٨ آلاف يورو

## الموارد غير المتصلة بالموظفين

٧١٤ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١١١,٣ ألف يورو (١٨,٧ في المئة) متأتية عن تكتيف النشاط في إطار مشروع الانتقال في عام ٢٠١٥. وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف الخدمات التعاقدية.

٧٠٦,٨ آلاف يورو

## الخدمات التعاقدية

٧١٥ - إثر إعداد اتفاقات الخدمات مع أقسام المحكمة ذات الصلة، اتفق على أن يُدفع حتى غاية عام ٢٠١٥ مبلغ مقطوع لقاء ما يقدم من خدمات. وسيستخدم كل من الأقسام المعنية المبلغ المحدد الذي يتقاضاه الاستخدام الذي يستنسبه. وتوخيا للوضوح في الإبلاغ، أُخرجت المبالغ المعنية من بند

المساعدة المؤقتة العامة وحُذفت الإشارة إلى المكافئ المالي للوظيفة. ويظهر المبلغ المحدد المعني في بند الميزانية المتعلق بالخدمات التعاقدية.

٧١٦ - وترد في الجدول أدناه تفاصيل التكاليف المحددة الطابع المهيأ لها في الميزانية فيما يخص عام ٢٠١٥ لكل من اتفاقات الخدمات المذكورة.

#### الجدول ٩٩: تكاليف اتفاقات الخدمات (باليورو)

العناصر	المبلغ المطلوب في إطار ميزانية عام ٢٠١٥
الاتفاق الخاص بالخدمات التي تقدمها وحدة إدارة المرافق	١٨٣ ٦٠٠
الاتفاق الخاص بالخدمات التي يقدمها قسم الأمن والسلامة	١٨٣ ٦٠٠
الاتفاق الخاص بالخدمات التي يقدمها قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال	١٨٣ ٦٠٠
الخدمات التي تقدمها أقسام أخرى (مثل الوحدات المعنية بالمراجعة والشراء، وقسم إدارة المحكمة، وقسم الإعلام والوثائق، إلخ)	١٥٦ ٠٠٠
مجموع تكاليف الخدمات التي يقدمها موظفو المحكمة	٧٠٦ ٨٠٠

٧١٧ - إن الدعم الذي تقدمه أقسام المحكمة حاسم الأهمية فيما يخص مشروع الإنشاء وفيما يخص الأنشطة الانتقالية. وبغية إتاحة قدر كاف من المرونة للأقسام المعنية لكي تنظم المهام التي تدرج في إطار مسؤوليتها ضمن نطاق المشروع، يُقدّم إلى هذه الأقسام دعم مالي يمكنها أن تستخدمه، بحسب ما تستنسيه، للتعاقد بشأن خدمات تقدّم لها أو إنشاء وظائف دعم مؤقتة لتعويض وقت عمل الموظفين المطلوب.

## الجدول ١٠٠: البرنامج الفرعي ٧١٢٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٧١٢٠ الموارد من موظفي المحكمة
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	الميزانية المتصلة بالحالات	الميزانية الأساسية	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات	
									الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
						٧٧,٣		٧٧,٣	المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
									الخبراء الاستشاريون
						٧٧,٣		٧٧,٣	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
									السفر
									الضيافة
١٨,٧	١١١,٣	٧٠٦,٨	٧٠٦,٨	٥٩٥,٥	٥٩٥,٥	١٣٨,٥		١٣٨,٥	الخدمات التعاقدية
									التدريب
									النفقات التشغيلية العامة
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
١٨,٧	١١١,٣	٧٠٦,٨	٧٠٦,٨	٥٩٥,٥	٥٩٥,٥	١٣٨,٥		١٣٨,٥	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
١٨,٧	١١١,٣	٧٠٦,٨	٧٠٦,٨	٥٩٥,٥	٥٩٥,٥	٢١٥,٨		٢١٥,٨	المجموع



## ٢ - البرنامج الرئيسي السابع-٢: مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض

### مقدمة

٧١٨ - في عام ٢٠٠٨ قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة منحها قرضا خاصا بمشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ٢٠٠ مليون يورو كحد أقصى، يُرَدّ على مدى فترة مقدارها ٣٠ سنة بمعدّل فائدة يبلغ ٢,٥ في المئة<sup>٥٦</sup>.

٧١٩ - وتلبية لطلب اللجنة وطلب الجمعية<sup>٥٧</sup> أنشأت المحكمة، في إطار ميزانيتها المقترحة لعام ٢٠١١، البرنامج الرئيسي السابع-٢ للإبلاغ عن مبالغ الفائدة المتوقع أن تدفع على مبالغ القرض التي تتلقاها المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة.

٧٢٠ - ولا تترتب التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة<sup>٥٨</sup>.

٧٢١ - وينص العقد المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة بشأن القرض على وجوب أن تدفع المحكمة في أجل الاستحقاق (أي أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة تقويمية) مبلغ الفائدة المستحقة عليها للدولة المضيفة عن السنة التقويمية السابقة و/أو كل المبالغ التي قد تُسند إلى السنة التقويمية السابقة<sup>٥٩</sup>.

٧٢٢ - وتقدر المحكمة أنها ستحتاج في عام ٢٠١٤ إلى الحصول على مبلغ من القرض مقدار ٩١,٣ مليون يورو. وسيبلغ مقدار الفائدة عمّا لم يسدّد من القرض عن عام ٢٠١٤ مبلغا يقارب ٣٤٩ ٦٢٣ ١ يورو، يستحق دفعه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧٢٣ - وتقدر المحكمة أنه سيُسحب من القرض في عام ٢٠١٥ مبلغ آخر مقدار ٣٠,٩ مليون يورو. وستبلغ الفوائد عمّا لمّا يسدد من القرض عن عام ٢٠١٥ مبلغا يقارب ٣ ٢٨٢ ٥٧٩ يورو، يستحق دفعه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٧٢٤ - وبمساعدة من الدولة المضيفة تسنى فيما يخص المشروع التفاوض بشأن اتفاق مع مكتب الضرائب الهولندي يُعفى بموجبه المشروع من ضريبة القيمة المضافة على المشتريات من كبار الموردين الهولنديين. ولمّا كان المقاول العام الذي اختير لتنفيذ المشروع هو منشأة هولندية فتتحقق في إطار المشروع وفورات يقارب مبلغها ١٦٠ ٠٠٠ يورو في المدفوعات لتسديد الفوائد على القرض، لأنه لن يُحتاج إلى الحصول على مبالغ من القرض لتمويل دفع مبلغ ضريبة القيمة المضافة مسبقا.

٧٢٥ - وبغية تقليل مبلغ الفائدة الذي تدفعه الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة، تُسحب المبالغ من القرض بصورة شهرية. ففي أجل أقصاه اليوم العاشر من كل شهر تقويمية تقوم المحكمة بإعلام الدولة المعنية كتابيا باحتياجاتها إلى التمويل بالسحب من القرض فيما يخص الشهر التقويمية

٥٦ الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/7/Res.1، الفقرة ٢ والمرق الثاني.

٥٧ الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة ... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفرع زاي.

٥٨ الوثائق الرسمية ... الدورة السابعة ... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث.

٥٩ العقد المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرة ١-٦.

التالي<sup>٦٠</sup>. وسيقلص عدد الأيام التي تستحق عنها الفائدة إلى حده الأدنى من خلال تقييم دقيق للاحتياجات إلى السيولة النقدية.

٧٢٦ - ويؤصل إلى تخفيض آخر لمبلغ الفوائد المستحقة من خلال تمديد الفترة التي يمكن فيها للدول الأطراف أن تأخذ بخيار الدفعة الواحدة حتى نهاية مرحلة الإنشاء في منتصف عام ٢٠١٥.

٧٢٧ - ويبين في الجدول أدناه بمزيد من التفصيل أثر ذلك على السنوات المقبلة. ويُعتمد في إطار المشروع السحب من قرض الدولة المضيفة حتى عام ٢٠١٥، وإنهاء القرض عند ذلك. وبالتالي سيستحق على المحكمة دفع فوائد القرض للدولة المضيفة طيلة تلك الفترة.

#### الجدول ١٠١: المبالغ المستحقة وأثر تسديدها على مدى السنوات التالية (بال يورو)\*

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ (**)	...	٢٠٤٦
١ - الفائدة							
أ١ - المبالغ المستحقة	١١١٩٠٤	١٦٢٣٣٤٩	٣٢٨٢٥٧٩	-	-	-	-
ب١ - المبالغ المسددة (في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير)	-	١١١٩٠٤	١٦٢٣٣٤٩	٣٢٨٢٥٧٩	-	-	-
٢ - تسديد القرض							
أ٢ - المبالغ المستحقة	-	-	-	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥
ب٢ - المبالغ المسددة (في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير من كل سنة)	-	-	-	-	-	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥
مجموع المبالغ المستحقة	١١١٩٠٤	١٦٢٣٣٤٩	٣٢٨٢٥٧٩	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥
مجموع المبالغ المسددة (في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير)	-	١١١٩٠٤	١٦٢٣٣٤٩	٣٢٨٢٥٧٩	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥	٦٣٤١٣٠٥

(\*) أرقام مقدرة - قد تعدل.

(\*\*) بدءاً من عام ٢٠١٧ فصاعداً (٣٠ سنة) على افتراض البدء في تسديد مبلغ القرض عند إنهاء عقود استئجار المباني المؤقتة، المستهدف أن يجري في نهاية عام ٢٠١٥.

٧٢٨ - ويتعين على المحكمة، وفاءً بالتزاماتها القانونية تجاه الدولة المضيفة، أن تسدد فوائد القرض إثر عمليات سحبها منه. وبناءً على مشورة أسدتها لجنة الميزانية والمالية، فُرر أن لا تفرد أي مخصصات لتسديد الفوائد المستحقة عن القرض في الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٣. وسيجري التمويل تبعاً للسيولة النقدية، ما يجعل الأموال مستحقة الدفع للدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٤. ويستحق دفع الفوائد المستحقة عن عام ٢٠١٥ في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٦.

٧٢٩ - ويُعتمد أن ترسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مذكرة شفوية إلى كل من الدول الأطراف تبين فيها مساهمتها في تحمل الفوائد المستحقة في عام ٢٠١٤، والتي يجب على الدولة المعنية أن تسددها بحلول ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد تتعزز الاستعانة بصندوق رأس المال العامل لتسديد الفوائد المستحقة للدولة المضيفة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إذا لم تحصل مساهمات الدول تحملاً لها في الأجل المحدد. وينطبق ذلك على الفوائد المتجمعة في عام ٢٠١٦.

٧٣٠ - ويفترض أن يبدأ تسديد مبلغ القرض عند إنهاء عقود استئجار المباني المؤقتة، المستهدف أن يجري في نهاية عام ٢٠١٥. فإذا لم يُتقيد بهذا الموعد فسيتكبد مزيد من الفوائد على القرض في عام ٢٠١٦.

٦٠ العقد المبرم بين دولة هولندا (وزارة الشؤون الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية بشأن القرض، المؤرخ بـ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، الفقرة ٣-٢.

## الجدول ١٠٢: البرنامج ٧٢٠٠: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بالآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بالآلاف اليورو)		مضروقات ميزانية عام ٢٠١٣ (بالآلاف اليورو)		٧٢٠٠ مشروع المبانى الدائمة-فوائد القرض	
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية المتصلة		الميزانية المتصلة		الميزانية المتصلة		المجموع	صندوق الطوارئ صندوق الطوارئ المجموع
		الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية الأساسية	بالحالات	الميزانية الأساسية	بالحالات		
									الموظفون من الفئة الفنية
									الموظفون من فئة الخدمات العامة
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
									العمل الإضافي
									الخبراء الاستشاريون
									المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
									السفر
									الضيافة
									الخدمات التعاقدية
									التدريب
									النفقات التشغيلية العامة
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين
									المجموع

## حاء - البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

### مقدمة

٧٣١ - أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة<sup>٦١</sup> البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة) وفقا للمادة ١١٢(٤) من نظام روما الأساسي بغية توفير رقابة مستقلة فعالة ومجدية في المحكمة. وقد اعتمدت الجمعية في دورتها الثانية عشرة ولاية آلية الرقابة المستقلة المشتملة على التفتيش والتقييم والتحقيق وذلك في قرارها ICC-ASP/12/Res.6<sup>٦٢</sup>. كما أقرت الجمعية في قرارها هذا إكمال ملاك الموظفين الدائمين لآلية الرقابة المستقلة بإضافة ثلاث وظائف من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة.

٤٦٣,٠ ألف يورو

### موارد الميزانية

٧٣٢ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٨٩,٧ ألف يورو (٢٤,٠ في المئة) تعزى إلى افتراض أن أربع وظائف آلية الرقابة المستقلة ستشغل في عام ٢٠١٥. وتتضمن ميزانية عام ٢٠١٥ أيضا زيادة صغيرة في المخصصات لسد تكاليف الأسفار والنفقات التشغيلية العامة بسبب زيادة متوقعة في النشاط الميداني عندما يغدو المكتب مجهزا بكامل ملاكه من الموظفين وعاملا.

٣٧٨,٧ ألف يورو

### الموارد من الموظفين

٧٣٣ - يتألف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من أربع وظائف ثابتة.

٣٧٨,٧ ألف يورو

الوظائف الثابتة: من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة

٧٣٤ - يتألف ملاك موظفي آلية الرقابة المستقلة من رئيسها (من الرتبة ف-٥)، واختصاصي رئيسي معني بالتقييم (من الرتبة ف-٤)، ومحقق معاون (من الرتبة ف-٢)، ومساعد معني بالتحقيق/التقييم (من الرتبة خ ع-رأ). وبتاريخ تقديم الميزانية لم تكن أي من الوظائف المعنية قد شُغلت، وذلك ريثما يعيّن الرئيس الدائم لآلية الرقابة المستقلة. بيد أنه يُتوقع أن يتم تعيين رئيس آلية الرقابة المستقلة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٤ وتعيين من يشغل الوظيفة من الرتبة خ ع-رأ بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وقد حُسبت الموارد من الموظفين في إطار ميزانية عام ٢٠١٥ على أساس توقع أن المحقق المعاون (من الرتبة ف-٢) سيكون قد عُيّن وتولى مهام عمله بحلول آذار/مارس ٢٠١٥ وأن الاختصاصي الرئيسي المعني بالتقييم (من الرتبة ف-٤) سيكون قد عُيّن وتولى مهام عمله بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٨٤,٢ ألف يورو

### الموارد غير المتصلة بالموظفين

٧٣٥ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٩ ألف يورو (٣,٦ في المئة). وتلزم الموارد غير المتصلة بالموظفين لسد تكاليف السفر، وتكاليف الخدمات التعاقدية، وتكاليف التدريب، والنفقات التشغيلية العامة، وتكاليف الأثاث والمعدات.

٧,٧ آلاف يورو

### السفر

٧٣٦ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ٢,٩ ألف يورو (٦١,١ في المئة) استباقا لتجهيز المكتب بكامل ملاكه من الموظفين. وقد حُسبت الاعتمادات المطلوبة على افتراض أن تجرى خلال عام ٢٠١٥ مهمتان ميدانيتان لإجراء تفتيش أو تقييم أو تحقيق ورحلة إضافية يقوم بها أحد الموظفين.

٦١ الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة ... ٢٠٠٩، (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/8/Res.1.

٦٢ الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ... ٢٠١٣، (ICC-ASP/12/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-

ASP/12/Res.6.

وتلزم أيضا مخصصات لسد تكاليف السفر لتمكين رئيس آلية الرقابة المستقلة أو موظفيها من المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة بولايتها.

الخدمات التعاقدية ٤٠,٠ ألف يورو

٧٣٧ - لا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب، وهو يلزم لسد تكاليف خدمات دعم لأنشطة تحقيق محددة الطابع تستلزم الاستعانة بموارد خارجية. ويُرتقب أيضا تكبد المزيد من النفقات على خدمات تعاقدية إضافية خلال الأطوار الابتدائية من عمل آلية الرقابة المستقلة في إعداد نظام لمسارات تسلسل الأعمال المصونة الأمن ونظام لتدبير المحتوى ومحفوظات إلكترونية للقضايا.

التدريب ٦,٥ آلاف يورو

٧٣٨ - لا يطرأ على المبلغ المطلوب أي تغيير، وهو يلزم لسد تكاليف مشاركة موظفي مكتب الآلية من الفئة الفنية في تدريب رام إلى ترقية مهاراتهم التقنية والتكفل على نحو خاص بإلمامهم بأفضل الممارسات الدولية في مجال اختصاصهم.

النفقات التشغيلية العامة ١٠,٠ آلاف يورو

٧٣٩ - ينطوي المبلغ المطلوب على زيادة مقدارها ١٠,٠ آلاف يورو وهو يلزم لشراء لوازم ومواد لدعم أنشطة مكتب الآلية عندما يكون قد تم إنشاؤه.

اللوازم والمواد ٢٠,٠ ألف يورو

٧٤٠ - لا يطرأ أي تغيير على المبلغ المطلوب، وهو يلزم لشراء أثاث وعتاد في أوائل عام ٢٠١٥ استباقا لتجهيز مكتب الآلية بملاكه الكامل من الموظفين.

## الجدول ١٠٣: البرنامج الرئيسي السابع-٥: الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥

النمو في موارد عام ٢٠١٥ بالتقاسم إلى عام ٢٠١٤		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)		ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليورو)		مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			٧٥٠٠ آلية الرقابة المستقلة	
النسبة المئوية	المبلغ	المجموع	الميزانية الأساسية بالحالات المتصلة	المجموع	الميزانية الأساسية بالحالات المتصلة	صندوق الطوارئ	صندوق الطوارئ	الميزانية المتصلة بالحالات المتصلة	الميزانية الأساسية	
٣٧,١	٨٤,٦	٣١٢,٧	٣١٢,٧	٢٢٨,١	٢٢٨,١					الموظفون من الفئة الفنية
٣,٤	٢,٢	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٣,٨	٦٣,٨					الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢٩,٧	٨٦,٧	٣٧٨,٧	٣٧٨,٧	٢٩٢,٠	٢٩٢,٠	١٢٤,٠		١٢٤,٠	١٢٤,٠	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
										المساعدة المؤقتة العامة
										المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
										العمل الإضافي
										الخبراء الاستشاريون
										المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى
٦١,١	٢,٩	٧,٧	٧,٧	٤,٨	٤,٨					السفر
										الضيافة
		٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠					الخدمات التعاقدية
		٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٩		٧,٩	٧,٩	التدريب
	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٩		٠,٩	٠,٩	النفقات التشغيلية العامة
-١٠٠,٠	-١٠,٠									اللوازم والمواد
		٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠					الأثاث والمعدات
٣,٦	٢,٩	٨٤,٢	٨٤,٢	٨١,٣	٨١,٣	٨,٨		٨,٨	٨,٨	المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٢٤,٠	٨٩,٧	٤٦٣,٠	٤٦٣,٠	٣٧٣,٣	٣٧٣,٣	١٣٢,٩		١٣٢,٩	١٣٢,٩	المجموع
٧٤,٩	٦,٩	١٦,١	١٦,١	٩,٢	٩,٢	٥,٦		٥,٦	٥,٦	تكاليف الصيانة الموزعة

## الجدول ١٠٤: البرنامج الرئيسي السابع-٥: ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٥

مجموع موظفي فئة الخدمات العامة		مجموع موظفي الفئة الفنية وما فوقها		ملاك الموظفين المقترح					وكيل أمين عام أمين عام مساعد		آلية الرقابة المستقلة		
مجموع الموظفين	موظفي فئة الخدمات العامة	موظفي الفئة الفنية وما فوقها	١-ف	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	مساعد	أمين عام	الملاك الأساسي	الملاك المتصل بالحالات القائمة
٤	١	١	٣		١		١	١				الملاك الأساسي	الملاك المتصل بالحالات القائمة
٤	١	١	٣		١		١	١				المجموع الفرعي	الملاك المتصل بالحالات القائمة
												الملاك الأساسي	الملاك المتصل بالحالات القائمة
												الملاك المتصل بالحالات القائمة	الملاك المتصل بالحالات القائمة
												الملاك الأساسي	الملاك المتصل بالحالات القائمة
												الملاك المتصل بالحالات القائمة	الملاك المتصل بالحالات القائمة
٤	١	١	٣		١		١	١				المجموع	الملاك المتصل بالحالات القائمة

## المرفقات

المرفق الأول: مشروع قرار جمعية الدول الأطراف بشأن ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة، وصندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٥، وجدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة الجنائية الدولية، وتمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٥، وصندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ نظرت في ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذه الميزانية الواردة في تقرير لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") عن أعمال دورتها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين،

## ألف - الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٥

إن جمعية الدول الأطراف،

١- توافق على اعتمادات مجموعها ١٣٥ ٣٩١ ٧٠٠ يورو في أبواب الاعتمادات التالية البيان:

باب الاعتماد	بآلاف اليورو
البرنامج الرئيسي الأول - الهيئة القضائية	١٢ ٧١٤,٤
البرنامج الرئيسي الثاني - مكتب المدعي العام	٤١ ٦٦٧,٥
البرنامج الرئيسي الثالث - قلم المحكمة	٦٦ ٢٥٧,٣
البرنامج الرئيسي الرابع - أمانة جمعية الدول الأطراف	٣ ٣٦٠,٣
البرنامج الرئيسي الخامس - المباني المؤقتة	٦ ٠٠٠,٠
البرنامج الرئيسي السادس - أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	١ ٩٣١,٠
البرنامج الرئيسي السابع-١ - مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	١ ٣٧٤,٩
البرنامج الرئيسي السابع-٢ - فوائد قرض مشروع المباني الدائمة	١ ٦٢٣,٣
البرنامج الرئيسي السابع-٥ - آلية الرقابة المستقلة	٤٦٣,٠
<b>المجموع</b>	<b>١٣٥ ٣٩١,٧</b>

٢- تحيط علماً بأن الدولة المضيفة ستواصل الإسهام في تحمل تكاليف المحكمة فيما يتعلق بالبرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة) وأن مساهمتها في ذلك تبلغ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو كما يشار إليه في القسم جيم من هذا القرار؛

٣- تحيط علماً كذلك بأن الدول الأطراف التي أخذت بخيار الدفعة الواحدة فيما يتعلق بالمباني الدائمة، وسددت هذه الدفعات بكاملها، لن تُقرَّر عليها اشتراكات تقابل البرنامج الرئيسي السابع-٢ (مشروع المباني الدائمة - فوائد قرض الدولة المضيفة البالغة ٣ ٠٠٠ ٦٢٣ يورو)؛

٤- تأخذ علماً أيضاً بأن هذه المساهمات ستجعل مقدار اعتمادات ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية الذي يتعين توزيعه بمثابة أنصبة اشتراكات مقررة على الدول الأطراف ينخفض من ١٣٥ ٣٩١ ٧٠٠ يورو إلى ١٣٠ ٧٦٨ ٤٠٠ يورو، وأن هذا المبلغ سيوزع بمثابة حصص اشتراكات وفقاً للمبادئ المبينة في القسم دال؛

## ٥- توافق أيضا على الجداول التالية لملاك الموظفين لكل باب من أبواب الاعتمادات أعلاه:

المجموع	آلية الرقابة المستقلة	أمانة الصندوق				مكتب المدعى العام	المهينة القضائية	وكيل أمين عام
		مكتب مدير المشروع	مكتب مدير	أمانة جمعية الدول الأطراف	أمانة استثماني للضحايا			
١						١		وكيل أمين عام
٢					١	١		أمين عام مساعد
١٠		١		١	٤	٣		مد-٢
٣٥	١			١	١٧	١٢	٣	مد-١
٧٧	١	١		٣	٤٠	٢٩	٣	ف-٥
١٣٥			٤	١	٦٥	٤٤	٢١	ف-٤
١١٦	١	١		١	٦١	٤٧	٥	ف-٣
٢٣					٦	١٧		ف-٢
٣٩٩	٣	٣	٦	٧	١٩٤	١٥٤	٣٢	ف-١
٢٠				٢	١٦	١	١	المجموع الفرعي
٣٧٤	١	١	٢	٢	٢٩٠	٦٣	١٥	خ ع-ر ر
٣٩٤	١	١	٢	٤	٣٠٦	٦٤	١٦	خ ع-ر أ
٧٩٣	٤	٤	٨	١١	٥٠٠	٢١٨	٤٨	المجموع الفرعي
								المجموع

## باء-صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٥

إن جمعية الدول الأطراف،

تقرّر تحديد موارد صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠١٥ بمبلغ مقداره ٩٨٣ ٤٠٥ ٧ يورو، وتؤذن لرئيس قلم المحكمة بإجراء سُلّف من هذا الصندوق وفقا للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

## جيم- المباني المؤقتة للمحكمة

إن جمعية الدول الأطراف،

ترحب بمواصلة الدولة المضيفة الإسهام في تحمل إيجار المباني المؤقتة للمحكمة بمقدار ٥٠ في المئة، بحد أقصى يبلغ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو في السنة لفترة الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وفقا للأحكام والشروط المتفق عليها؛ مع العلم بأن مساهمتها عن عام ٢٠١٥ تبلغ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو.



## دال - جدول الأنصبة لتوزيع نفقات المحكمة

إن جمعية الدول الأطراف،

- ١- تقرّر فيما يخص عام ٢٠١٥ أن تُحسب الاشتراكات المقرّرة التي يتعين على الدول الأطراف أن تدفعها على أساس جدول أنصبة متفق عليه، مستند إلى جدول أنصبة الاشتراكات الذي اعتمده الأمم المتحدة لتطبيقه على ميزانيتها العادية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، معدّلاً وفق المبادئ القائمة عليها تحديدها؛
- ٢- تحيط علماً، فضلاً عن ذلك، بأنه ينبغي أن يطبّق على جدول أنصبة الاشتراكات المقرّرة الخاص بالمحكمة كل حد أقصى للاشتراكات التي تدفعها الدول ذات الاشتراكات الأكبر وأقل البلدان نمواً قد تقرّر الأمم المتحدة تطبيقه فيما يخص ميزانيتها العادية.

## هاء - تمويل الاعتمادات لعام ٢٠١٥

إن جمعية الدول الأطراف،

تحيط علماً بأن مساهمات الدولة المضيفة في تحمل تكاليف المباني المؤقتة والمدفوعات المناظرة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ (مشروع المباني الدائمة - فوائد القرض) ستجعل مبلغ اعتمادات الميزانية الذي يتعين توزيعه بمثابة أنصبة اشتراكات مقرّرة على الدول الأطراف ينخفض إلى ٤٠٠ ٧٦٨ ١٣٠ يورو؛

تقرّر أن يتم، فيما يتعلق بعام ٢٠١٥، تمويل اعتمادات الميزانية البالغ مقدارها ٤٠٠ ٧٦٨ ١٣٠ يورو، وموارد صندوق رأس المال العامل البالغ مقدارها ٩٨٣ ٤٠٥ ٧ يورو، التي وافقت عليها الجمعية بموجب القسم ألف (الفقرة ١) والقسم بء من هذا القرار، على الترتيب، وفقاً للبنود ١-٥ و ٢-٥ و ٦-٦ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

## واو - صندوق الطوارئ

إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تذكّر بقرارها ICC-ASP/3/Res.4 الذي أنشئ بموجبه صندوق الطوارئ بمبلغ مقدارها ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو، وقرارها ICC-ASP/7/Res.4 الذي طلبت فيه من المكتب النظر في الخيارات المتاحة لتجديد موارد صندوق الطوارئ وموارد صندوق رأس المال العامل،  
وإذ تحيط علماً بالمشورة التي أسدتها اللجنة في التقارير عن أعمال دوراتها الحادية عشرة والثالثة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرين،

تحيط علماً بأن مقدار موارد صندوق الطوارئ يبلغ حالياً ٧,٥ ملايين يورو؛

تقرّر إبقاء موارد هذا الصندوق عند مستوى يتوافق مع حدها الأدنى البالغ ٧ ملايين يورو فيما يخص عام ٢٠١٥؛

تقرّر أنه ينبغي لها، إذا انخفض مقدار موارد الصندوق بحلول نهاية السنة إلى أقل من ٧ ملايين يورو، أن تبت في شأن تجديد موارده بحيث يبلغ مقدارها المبلغ الذي تستنسبه، على أن لا يقل هذا المبلغ عن ٧ ملايين يورو؛

١ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١١٧.

تطلب من المكتب أن يُقيي قيد التدارس المقدار الأدنى لموارد صندوق الطوارئ البالغ ٧ ملايين يورو في ضوء المزيد من الخبرة بعمل هذا الصندوق.

## زاي - الحساب الخاص لتسليف تكاليف الدفاع عن السيد بمبا

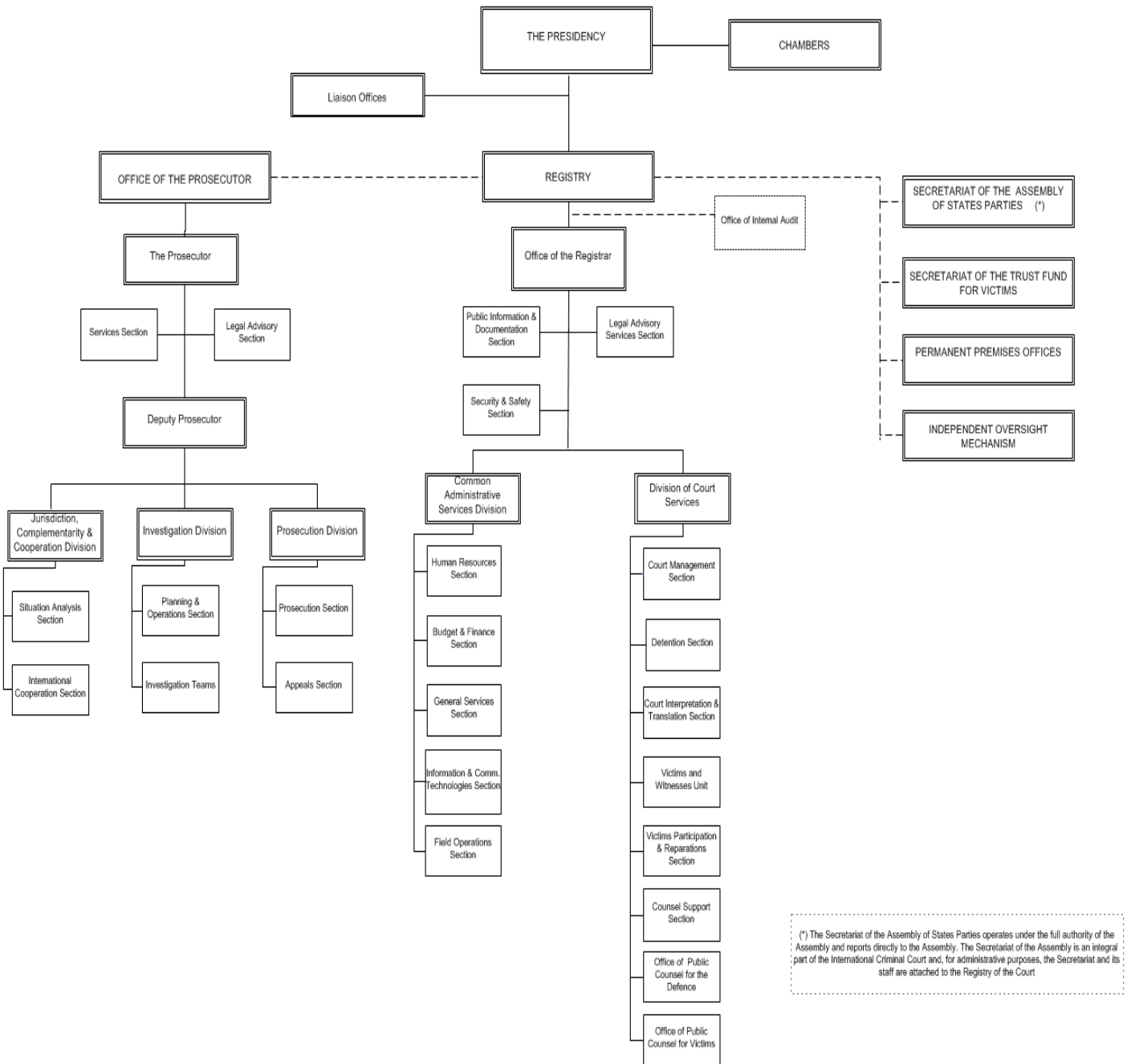
إن جمعية الدول الأطراف،

إذ تحيط علما بأن المحكمة تطلب إليها أن تنشئ صندوقا خاصا بمبلغ مقداره ٩٨٢ ٠٦٧ ٢ يورو، يمول بصورة استثنائية من الإيراد المتأتي عن دفع دين السيد بمبا للمحكمة لتسليفها أتعاب الدفاع عنه نتيجة تنفيذ دولة طرف لأمر بالحجز على أمواله، وأن تأذن لها باستخدام الأموال المتوفرة في الحساب الخاص لتمويل التسليف المستمر لتكاليف الدفاع عن السيد بمبا في إطار القضيتين ICC-01/05-01/08 (الدعوى الرئيسية بحق السيد بمبا) و ICC-01/05-01/13 (الدعوى على السيد بمبا بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي) اللتين تنظر فيهما المحكمة، وذلك اعتبارا من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

تقرر إنشاء الحساب الخاص وفقا لاقتراح المحكمة الآنف الذكر؛

تأذن لرئيس قلم المحكمة بأن يجري سلفا من الحساب الخاص لتمويل تكاليف الدفاع عن السيد بمبا وفقا لطلب المحكمة الآنف الذكر. وستشكل هذه السلف اعتمادات ممولة عن طريق الحساب الخاص؛  
تنوّه إلى أنه يبقى من الواجب أن يرد السيد بمبا جميع الأموال المسلفة من الحساب الخاص، وتحث الدول الأطراف لهذا الغرض على مواصلة التعاون مع المحكمة في تمييز أصول السيد بمبا وحجزها وتحويلها إلى المحكمة.

المرفق الثاني: الهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية



THE PRESIDENCY	هيئة الرئاسة
CHAMBERS	الدوائر
Liaison Offices	مكاتب الاتصال
OFFICE OF THE PROSECUTOR	مكتب المدعى العام
The Prosecutor	المدعى العام
Services Section	قسم الخدمات
Legal Advisory Section	قسم المشورة القانونية
Deputy Prosecutor	نائب المدعى العام
Jurisdiction, Complementarity and Cooperation Division	شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون
Situation Analysis Section	قسم تحليل الحالات
International Cooperation Section	قسم التعاون الدولي
Investigation Division	شعبة التحقيق
Planning and Operations Section	قسم التخطيط والعمليات
Investigation Teams	أفرقة التحقيق
Prosecution Division	شعبة الملاحقة
Prosecution Section	قسم الملاحقة
Appeals Section	قسم الاستئناف
REGISTRY	قلم المحكمة
Office of the Registrar	مكتب رئيس قلم المحكمة
Public Information & Documentation Section	قسم الإعلام والوثائق
Legal Advisory Services Section	قسم خدمات المشورة القانونية
Security & Safety Section	قسم الأمن والسلامة
Counsel Support Section	قسم دعم المحامين
Field Operations Section	قسم العمليات الميدانية
Common Administrative Services Division	شعبة الخدمات الإدارية المشتركة
Human Resources Section	قسم الموارد البشرية
Budget & Finance Section	قسم الميزانية والمالية
General Services Section	قسم الخدمات العامة
Information & Comm. Technologies Section	قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال
Division of Court Services	شعبة خدمات المحكمة
Court Management Section	قسم إدارة المحكمة
Detention Section	قسم الاحتجاز
Court Interpretation and Translation Section	قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية في المحكمة
Victims & Witnesses Unit	وحدة الضحايا والشهود
Victims Participation & Reparations Section	قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم
Office of Internal Audit	مكتب المراجعة الداخلية
Office of the Public Counsel for Victims	مكتب المحامي العمومي للضحايا
Office of the Public Counsel for the Defence	مكتب المحامي العمومي للدفاع
SECRETARIAT OF THE ASSEMBLY OF STATES PARTIES (*)	أمانة جمعية الدول الأطراف (*)
SECRETARY FOR THE TRUST FUND FOR VICTIMS	أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا
PERMANENT PREMISES PROJECT	مشروع المباني الدائمة
INDEPENDENT OVERSIGHT MECHANISM	آلية الرقابة المستقلة
(*) The Secretariat of the Assembly of States Parties operates under the full authority of the Assembly and reports directly to the Assembly. The Secretariat of the Assembly is an integral part of the International Criminal Court and, for administrative purposes, the Secretariat and its staff are attached to the Registry of the Court.	(*) تشرف جمعية الدول الأطراف إشرافاً كاملاً على عمل أمانتها، التي تكون مسؤولة أمامها مباشرة. وتعتبر أمانة جمعية الدول الأطراف جزءاً لا يتجزأ من المحكمة الجنائية الدولية، وتتبع هي والعاملون فيها لقلم المحكمة فيما يخص الأغراض الإدارية.

## المرفق الثالث: الافتراضات والمعطيات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة

المهمة	المجموع
١- عدد جلسات المحكمة المخطط لعقدتها خلال فترة ١٢ شهرا	١٢٠٠
٢- عدد الحالات الجاري التحقيق فيها	٨
٣- عدد عمليات التحقيق الناشط	٤
٤- عدد عمليات التحقيق بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي	٢
٥- عدد عمليات التحقيق الساكن	٩
٦- عدد الأفرقة المعنية بالمرحلة الابتدائية	٣٥
- الدوائر	٥
- مكتب المدعى العام	١
٧- عدد أفرقة الدعم التابعة لقلم المحكمة المعنية بجلسات المحكمة	١٣
٨- عدد اللغات المنهوض بأود تقديم الخدمات بها في جلسات المحكمة	٦
٩- عدد سائر اللغات المتصلة بالقضايا المنهوض بأود تقديم الخدمات بها	٢١
١٠- عدد اللغات المنهوض بأود تقديم الخدمات بها من أجل المراسلة مع الدول الأطراف	١(٢)
١١- عدد دعاوى الاستئناف النهائي	٤٣
١٢- عدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهادتهم	١٥
١٣- المدة القصوى المتوقعة لإقامة كل شاهد	٨٠٠
١٤- عدد الضحايا الذين يطلبون أن يشاركوا في الإجراءات/ أن يمثلوا فيها	١١٠
١٥- عدد الأشخاص المشمولين ببرنامج الحماية	١٢
١٦- عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين يمثلون أمام المحكمة <sup>أ</sup>	٨
١٧- عدد المشتبه فيهم/المتهمين المحتجزين	١٢
١٨- عدد الزنازين اللازمة	

- ١ ٣٦٥ - أيام ٥٢ عطلة من عُطل نهاية الأسبوع - ١٠ أيام هي أيام العُطل الرسمية - ١٢ يوماً هي أيام الصيانة - ٨ أسابيع العطلة القضائية = ٢٥١ يوماً معدّل ٨٠٪ = ٢٠٠ - \+ يوم.
- ٢ الحالة في كوت ديفوار والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في ليبيا والحالة في أوغندا والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في دارفور والحالة في كينيا والحالة في مالي.
- ٣ كينيا ١، كينيا ٢؛ بندا، أغبغو، اثناغندا.
- ٤ الفرنسية، الإنكليزية، سواحلية الكونغو، السواحلية، العربية، لغة الفور، لغة الكينيو، لغة الزاغوا، لغة الديولا، العربية بلهجة السودان، لغة اللغالا، لغة اللندو، لغة المندنكا.
- ٥ لغة البمبارة (مالي)، لغة السنغو، لغة اللو، لغة الكينجين.
- ٦ الإسبانية، الألمانية، الإيطالية، البرتغالية، البلغارية، البولندية، التشيكية، الجرجية، الداري، الروسية، السلوفاكية، السلوفينية، الصينية، العربية، الكرواتية، الكورية، التيفية، اليابانية، اليونانية.
- ٧ بما. بيد أنه تُتوقع حالة استئناف إضافية في قضية كاتنغا بشأن قرار الدائرة الابتدائية المتعلق بجبر الأضرار.
- ٨ يُتوقع أن تقدم استمارات لطلب المشاركة في الإجراءات و/أو لطلب جبر الأضرار (أو استمارات للتسجيل من أجل المشاركة) في الحالات والقضايا التالية البيان: الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (قضية كاتنغا/اثناغندا، ٢٥٠)، الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (قضية بما، ١٠٠٠)، الحالة في كوت ديفوار (قضية أغبغو/ابليه غوديه، ٥٠)، الحالة في كينيا (قضية روتو، ١٥٠٠).
- ٩ إن المصطلح "متهم" يشمل الأشخاص المدانين بموجب حكم ابتدائي ريثما يُبت في دعوى الاستئناف.
- ١٠ ثمانية في دعاوى رئيسية: اثناغندا، بما، أغبغو، ابليه غوديه، روتو، سنغ، كينياتا، بندا؛ أربعة في دعاوى مقامة بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي: كيلولو، بابالا، مَنغندا، أريدو.
- ١١ أربعة في دعاوى رئيسية: لوبنغا، أغبغو، اثناغندا، بما؛ أربعة في دعاوى مقامة بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي: كيلولو، بابالا، مَنغندا، أريدو.

المهمة	المجموع
١٩- عدد أفرقة الدفاع الممولة في إطار نظام المساعدة القانونية	١٢٥
٢٠- عدد الضحايا الممول تمثيلهم في إطار نظام المساعدة القانونية	١٣٧
٢١- عدد المكاتب الميدانية/محال الحضور الميداني	١٤٧
٢٢- عدد أيام العمل في الميدان	١٥٠.٢٧٧ <sup>1</sup>

- ١٢ أربعة في المرحلة الابتدائية: سنغ، بندا، اغبغو، اثاغندا؛ واحد في دعاوى استئناف: لوتنغا.
- ١٣ كينيا، روتو/سنغ، بندا، مباء، لوتنغا، اغبغو، اثاغندا.
- ١٤ في جمهورية الكونغو الديمقراطية: كنشاسا وبونيا؛ في أوغندا: كمبالا، في جمهورية أفريقيا الوسطى: بنغي؛ في كوت ديفوار: أبيجان؛ في كينيا: نيروي؛ في مالي: باماكو.
- <sup>1</sup> يقدم هذا الرقم مؤقتاً استناداً إلى تقديرات عام ٢٠١٤ وقد يعاد النظر فيه.

## المرفق الرابع: قائمة المستجدات الممكنة الحدوث التي قد تؤثر على ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة

### ألف- المستجدات الإجرائية المهيأ لها في نظام روما الأساسي لكنها لمّا تزل غير أكيدة الحدوث

- (أ) الإعداد لمحكمة/تلييه غوديه/محاكمته في عام ٢٠١٥ إثر اعتماد التهم في أواخر عام ٢٠١٤ (يمكن أن تترتب على ذلك تبعات مالية يتعين تحديدها)؛
- (ب) التحضير لمحكمة ممبا وآخرين في القضية المرفوعة عليهم بموجب المادة ٧٠ من النظام الأساسي/محاكمتهم فيها في عام ٢٠١٥ إثر اعتماد التهم في أواخر عام ٢٠١٤ (يمكن أن تترتب على ذلك تبعات مالية يتعين تحديدها).

### باء- المستجدات الإجرائية التي تفضي إلى تأخير في الدعاوى القائمة

- (أ) حالات تأخير في الإجراءات بسبب عوائق غير متوقعة متعلقة بالأدلة (مثل عدم توفر الشهود مؤقتاً)؛
- (ب) حالات تأخير في الإجراءات بسبب المشكلات الصحية التي يعاني منها المتهمون (مثل: الإجراءات التمهيدية في قضية غباغبو في عام ٢٠١٢)؛
- (ج) المسائل التي هي عرضة للطعن فيها بدعاوى استئناف تمهيدية أمام دائرة الاستئناف: فكل دعوى استئناف تمهيدية (يُطلب أن يكون له أثر إيجابي) في القضايا المحاكم فيها تؤخر سير الإجراءات فيما يخص جوهر القضايا المعنية.

### جيم- المستجدات الإجرائية غير المرتقبة حالياً

- (أ) إحالة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حالات إلى المحكمة؛
- (ب) إحالة الدول الأطراف حالات إلى المحكمة؛
- (ج) شروع المدعي العام من تلقاء نفسه في تحقيق في حالات جديدة (بعد أن يكون قد التمس إذنا بالقيام بذلك من الدائرة التمهيدية وتكون هذه الدائرة قد منحتة هذا الإذن)؛
- (د) إلقاء القبض على أشخاص مطلوبين لدى المحكمة بموجب أمر بإلقاء القبض عليهم أو تقديمهم إلى المحكمة (مثال: ما حصل مع بوسكو/أنتاغندا في وقت سابق من هذا العام)؛
- (هـ) تقديم أشخاص إلى المحكمة من المطلوبين لديها بموجب أمر بالقبض عليهم والمحتجزين في بلدان أخرى (أمثلة: سيمون غباغبو؛ سيف الإسلام القذافي؛ عبد الله السنوسي)؛
- (و) تعذر مشاركة قاض أو طرف رئيسي آخر في الإجراءات بسبب مرض خطير، تعذراً مؤقتاً.

## المرفق الخامس (أ): قائمة الغايات الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (للفترة الممتدة من

عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧)

الغاية ١:	الغاية ٢:	الغاية ٣:
في المجال القضائي ومجال الملاحقة	في مجال الإدارة والتدبير	في مجال التعاون والدعم
١-١ التكفل بالعدالة والشفافية والسرعة في الإجراءات القضائية، والمضي في الوقت نفسه في إضفاء المزيد من الدقة على المعايير القانونية من خلال إحسان تطوير الاجتهاد القضائي والتشجيع على إعداد سيرورات ناجعة موحدة.	١-٢ توفير المحكمة الفعالة الجيدة التخطيط والناجعة بالقياس إلى تكاليفها دعماً للمهام القضائية المنوطة بالمحكمة مع الحفاظ على القدرة على الاستجابة الفعالة للمستجدات غير المتوقعة.	١-٣ مساعدة جمعية الدول الأطراف في ممارسة رقابتها الإدارية مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة.
٢-١ إجراء عمليات تدارس أولي مستقل ونزيه ومواصلة زيادة أثرها فيما يتعلق بالتكامل الإيجابي والوقاية من الجرائم.	٢-٢ استدامة العمل بمعايير رفيعة للنزاهة والمراس المهني واحترام التنوع.	٢-٣ المضي في تنمية ما تحظى به المحكمة من دعم عالمي النطاق عن طريق تعزيز ثقة وتعاون والتزام الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الشركاء وأصحاب الشأن الرئيسيين.
٣-١ إجراء عمليات تحقيق وملاحقة بنزاهة وعمق وانفتاح.	٣-٢ التكفل بالدعم التقني الملائم للأنشطة القضائية والإدارية.	٣-٣ التشجيع على التقيد بالأوامر الصادرة عن المحكمة مثل الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم، والأوامر بتحديد الأصول وتتبعها وتجميدها.
٤-١ ضمان حقوق الدفاع في محاكمة عادلة ونزيهة.	٤-٢ توفير الموارد البشرية الكافية لتنفيذ المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها واحترام التمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني.	٤-٣ إبرام المزيد من الاتفاقات بشأن إنفاذ العقوبات، والاتفاقات بشأن نقل الشهود والمتهمين، والاتفاقات بشأن الإفراج المؤقت/التبرئة.
٥-١ التكفل بمشاركة الضحايا في الإجراءات وتمثيلهم فيها على نحو ملائم ومجدي.	٥-٢ تهيئة واستدامة بيئة صحية مشجعة وتكثفها العناية للموظفين وغيرهم من المشاركين في عمل المحكمة، والسعي إلى تهيئة فرص لتطوير مساهمهم المهني ولحراكتهم.	٥-٣ العمل بالتعاون مع الدول الأطراف لتشجيع المزيد من الدول على التصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالميته.
٦-١ السهر على جبر الأضرار بصورة مجدية والنجاح في تنفيذ الأوامر بجبر الأضرار، وبما في ذلك تطبيق مبادئ متسقة فيما يخص جبر أضرار الضحايا.	٦-٢ المضي في تقوية نظم المحكمة بغية التخطيط والميزنة على نحو استراتيجي، بما في ذلك تدبيرها للمخاطر وللأداء على نحو ناجع.	٦-٣ العمل بالتعاون مع الدول الأطراف لتشجيع وتيسير تنمية القدرات الوطنية على تحقيق الأهداف المبتغاة من نظام روما الأساسي.
٧-١ زيادة وعي الضحايا والجماعات المتضررة بالمحكمة والسيرورات المعمول بها فيها على وجه العموم، وتعزيز التواصل والتفاهم معهم بحسب مراحل الإجراءات أمامها.	٧-٢ الإسهام في العمل لكي تتاح للمحكمة في الوقت المناسب مبان دائمة تفي بمتطلبات عملها.	
	٨-٢ توفير الأمن المناسب للموظفين وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر بسبب تعاملهم مع المحكمة، وتوفير الأمن الملائم للمعلومات والممتلكات.	



المرفق الخامس (ب): قائمة الغايات الاستراتيجية المنشودة من الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام (للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥)

- ١- إجراء عمليات تدارس أولي وعمليات تحقيق وعمليات ملاحقة على نحو نزيه ومستقل وعالي درجة الجودة وناجع ومصون الأمن.
- ٢- المضي في تحسين جودة ونجاعة عمليات التدارس الأولي وعمليات التحقيق وعمليات الملاحقة.
- ٣- تحسين الأخذ بالمنظور الجنساني في جميع مجالات عمل المكتب ومواصلة إيلاء العناية الخاصة للجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطلق والجرائم ضد الأطفال.
- ٤- تحسين التكامل والتعاون عن طريق تعزيز منظومة روما، دعماً للمحكمة وللجهود الوطنية، في الحالات الخاضعة للتدارس الأولي أو للتحقيق.
- ٥- استدامة الطابع المهني للمكتب مع إيلاء عناية خاصة للتوازن بين الجنسين والتوازن بين رعايا مختلف البلدان، واستدامة كفاءة الموظفين وحماسهم، وتدبر الأداء وقياسه.
- ٦- التكفل بالإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية.

## المرفق السادس: معلومات عن ملاك موظفي المحكمة

## المرفق السادس (أ): ملاك موظفي المحكمة المقترح لعام ٢٠١٥ بحسب البرامج الرئيسية

المجموع للمحكمة جمعاء	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	ف-١	موظفي الفئة الفنية وما فوقها			موظفي فئة الخدمات العامة		
										خ-ع-رر	خ-ع-رأ	موظفون	موظفون	موظفون	
البرنامج الرئيسي الأول					٣	٣	٢١	٥		٣٢	١	١٥	١٦	٤٨	
البرنامج الرئيسي الثاني	١			٣	١٢	٢٩	٤٤	٤٧	١٧	١٥٤	١	٦٣	٦٤	٢١٨	
البرنامج الرئيسي الثالث		١		٤	١٧	٤٠	٦٥	٦١	٦	١٩٤	١٦	٢٩٠	٣٠٦	٥٠٠	
البرنامج الرئيسي الرابع				١	١	٣	١	١		٧	٢	٢	٤	١١	
البرنامج الرئيسي السادس				١			٤			٦			٢	٨	
البرنامج الرئيسي السابع-١				١		١		١		٣		١	١	٤	
البرنامج الرئيسي السابع-٥						١		١		٣		١	١	٤	
المجموع العام	١	٢		١٠	٣٥	٧٧	١٣٥	١١٦	٢٣	٣٩٩	٢٠	٣٧٤	٣٩٤	٧٩٣	

## المرفق السادس (ب): تعديلات جدول الموظفين

عدد الوظائف الرتبة	من ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	إلى ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة
مكتب المدعي العام		
الوظائف المتصلة بالحالات		
١ خ-ع-رأ	شعبة التحقيق - قسم التخطيط والعمليات	قسم الخدمات
١ خ-ع-رأ	شعبة التحقيق - قسم التخطيط والعمليات	قسم الخدمات
١ خ-ع-رأ	شعبة التحقيق - قسم التخطيط والعمليات	قسم الخدمات
١ خ-ع-رأ	شعبة التحقيق - قسم التخطيط والعمليات	قسم الخدمات
١ خ-ع-رأ	شعبة التحقيق - قسم التخطيط والعمليات	قسم الخدمات
١ خ-ع-رأ	شعبة التحقيق - قسم التخطيط والعمليات	قسم الخدمات
١ خ-ع-رأ	شعبة التحقيق - قسم التخطيط والعمليات	قسم الخدمات
٧		
قلم المحكمة		
الوظائف المتصلة بالحالات		
١ خ-ع-٣	قسم العمليات الميدانية - موظف ميداني - كينيا	قسم العمليات الميدانية - موظف ميداني - جمهورية الكونغو الديمقراطية (بونيا)
١ خ-ع-٣	قسم العمليات الميدانية - موظف ميداني - جمهورية الكونغو الديمقراطية (بونيا)	قسم العمليات الميدانية - موظف ميداني - جمهورية أفريقيا الوسطى
١ ف-٣	قسم العمليات الميدانية - موظف ميداني - كوت ديفوار	قسم العمليات الميدانية - موظف ميداني - مالي
٣		
المجموع العام = ١٠		

## المرفق السادس (ج): رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٥ (بآلاف اليورو)

التكاليف	هيئة الرئاسة:
٢٨,٠	الأبدال الخاصة للرئيس ونائبه
٢٨,٠	المجموع الفرعي لهيئة الرئاسة
	<b>الدوائر: ٢٤ قاضيا</b>
٢ ٩٩٨,٥	تكاليف الرواتب القياسية - ل ١٨ قاضيا
١٧٢,٥	تكاليف الرواتب القياسية - لخمسة قضاة، تنتهي فترة ولايتهم
٤٥,٠	تكاليف الرواتب القياسية - لقاضٍ مُددت فترة ولايته لثلاثة أشهر
٤,٢	البدل السنوي للقضاة غير المتفرغين
١ ٤١٥,٧	المعاشات التقاعدية للقضاة <sup>١</sup>
٤ ٦٣٥,٩	المجموع الفرعي للدوائر
٢٢٤,٠	المستحقات عن الإجازات السنوية المتجمّعة
١٨٢,٠	المستحقات عن عمليات النقل
٢٠٤,٣	مقدّر نفقات إجازات زيارة الوطن ومِنح التعليم
٧٠,١	التأمين على الإصابات بسبب الخدمة - متطلب المحكمة
٣٨٣,٣	مقدّر تكاليف تعيين سبعة قضاة
٠,٠	تكاليف انتهاء خدمة سبعة قضاة
١ ٠٦٣,٧	المجموع الفرعي للمتطلبات الأخرى
٥ ٧٢٧,٦	مجموع رواتب القضاة ومستحققاتهم لعام ٢٠١٥

١ تقدير وضعته شركة Allianz بناء على افتراضات مبدئية بشأن أعمار سبعة القضاة الذين يتعين على جمعية الدول الأطراف أن تنتخبهم وأحوالهم العائلية. وسيتم تحديث هذا التقدير عندما تتوفر البيانات الخاصة بالقضاة المنتخبين.

المرفق السادس (د): التكاليف القياسية لرواتب الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة  
العاملين في المقر لعام ٢٠١٥ (بالآلاف اليورو)

رتبة الوظيفة	صافي الراتب	تكاليف الموظفين العامة	بدل التمثيل	المجموع
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)+(٢)+(١)
وكيل أمين عام	١٧٠,٧	٧٣,١	٤	٢٤٧,٨
أمين عام مساعد	١٤٩,٢	٦٣,٨	٣	٢١٦,٠
مد-١	١٣٢,٧	٥٦,٨		١٨٩,٥
ف-٥	١١٤,٥	٤٩,٠		١٦٣,٦
ف-٤	٩٨,٥	٤٢,١		١٤٠,٦
ف-٣	٨١,٦	٣٤,٩		١١٦,٥
ف-٢	٦٦,٠	٢٨,٣		٩٤,٣
ف-١	٦٦,٠	٢٨,٣		٩٤,٣
خ-ع-رد	٦٢,٦	٢٦,٨		٨٩,٣
خ-ع-رأ	٥١,٤	٢٢,٠		٧٣,٣

التخفيض بسبب تأخير التوظيف:

- (أ) لما في البرنامج الرئيسي الأول من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٥%  
(ب) لما في البرنامج الرئيسي الثاني من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ٨%  
(ج) لما في البرامج الرئيسية الثالث والرابع والسادس والسابع-١ والسابع-٥ من الوظائف القائمة من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة: ١٠%.

رتبة الوظيفة	(%)	(%)	(%)	(%)
	(١٠%)	(٨%)	(٥%)	(١٠%)
وكيل أمين عام	٢٤٧,٨	٢٣٥,٤	٢٢٨,٠	٢٢٣,٠
أمين عام مساعد	٢١٦,٠	٢٠٥,٢	١٩٨,٧	١٩٤,٤
مد-١	١٨٩,٥	١٨٠,١	١٧٤,٤	١٧٠,٦
ف-٥	١٦٣,٦	١٥٥,٤	١٥٠,٥	١٤٧,٢
ف-٤	١٤٠,٦	١٣٣,٦	١٢٩,٤	١٢٦,٦
ف-٣	١١٦,٥	١١٠,٧	١٠٧,٢	١٠٤,٩
ف-٢	٩٤,٣	٨٩,٦	٨٦,٨	٨٤,٩
ف-١	٩٤,٣	٨٩,٦	٨٦,٨	٨٤,٩
خ-ع-رد	٨٩,٣	٨٤,٩	٨٢,٢	٨٠,٤
خ-ع-رأ	٧٣,٣	٦٩,٧	٦٧,٥	٦٦,٠



٢٥,٩٨٢,٦٧ ٢٠٦٧ يورو من دولة طرف نفذت أمرا بالحجز على حساب مصرفي يحوزه السيد بما. ووفقا لأوامر الدائرة الابتدائية الثالثة وهيئة الرئاسة، يجب أن يُستخدم هذا المبلغ لرد الأموال التي سلّقت للسيد بما. ويطلب رئيس قلم المحكمة، بدلا من إعادة هذه الأموال إلى الدول الأطراف باعتبارها أموالا فائضة، أن تنشئ جمعية الدول الأطراف حسابا خاصا بمبلغ مقداره ٩٨٢,٦٧ ٢٠٦٧ يورو بموّل بصفة استثنائية من الأموال التي يؤتيها تسديد السيد بما للدين المستحق عليه، وأن تأذن الجمعية للمحكمة باستخدام الأموال المتوفرة في الصندوق الخاص لتمويل استمرار تسليف الأموال للسيد بما في القضيتين المذكورتين اعتبارا من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ومن المتوقع حاليا أن تستعيد المحكمة عن طريق هذا الحساب الخاص جميع السلف المجرأة لدفع تكاليف الدفاع عن السيد بما من عام ٢٠١٥ فصاعدا. وبذلك لن تسلف أتعاب الدفاع عن السيد بما من ميزانية المساعدة القانونية. ويقتضى من الواجب أن يرد السيد بما كل الأموال المسلفة من الصندوق الخاص، وستواصل المحكمة لهذا الغرض نشدان تعاون الدول الأطراف لتحديد أصول السيد بما وحجزها ونقلها.

### المرفق التاسع: ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي

وفقا للقسم تاسعا من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/9/Res.4 لم تخصص موارد لمكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي في ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة. فإذا حدث أن وافق الاتحاد الأفريقي على طلب المحكمة فتح مكتب اتصال في أديس أبابا فإن المحكمة ستخطر اللجنة بالحاجة إلى استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ يصل حتى المقدار المدرج في ميزانية المحكمة المقترحة لعام ٢٠١٥ البالغ ٣٧٠,٧٠٠ يورو بغية القيام بإنشاء المكتب المعني.

ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليورو)			ميزانية عام ٢٠١٤ للتعنتمة (بآلاف اليورو)			مصرفات ميزانية عام ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)			١٣٢٠
الميزانية المتصلة			الميزانية المتصلة			الميزانية المتصلة			مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي
المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	المجموع	بالحالات	الميزانية الأساسية	
التقاضي									
١٧٠,٦		١٧٠,٦							الموظفون من الفئة الفنية
٦٦,٠		٦٦,٠							الموظفون من فئة الخدمات العامة
٢٣٦,٦		٢٣٦,٦							المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
المساعدة المؤقتة العامة									
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات									
العمل الإضافي									
الخبراء الاستشاريون									
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى									
١٥,٢		١٥,٢							السفر
١,٠		١,٠							الضيافة
١٥,٦		١٥,٦							الخدمات التعاقدية
التدريب									
٤٩,٦		٤٩,٦							النفقات التشغيلية العامة
٥,٠		٥,٠							اللوازم والمواد
٤٧,٧		٤٧,٧							الأثاث والمعدات
١٣٤,١		١٣٤,١							المجموع الفرعي لتكاليف غير المتصلة بالموظفين
٣٧٠,٧		٣٧٠,٧							المجموع

المرفق العاشر: الإيرادات المقدّرة للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ (بملايين اليورو)

الوصف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الاشتراكات المقرّرة	١٠٣,٦	١٠٨,٨	١١٥,١	١١٨,٦	١٣٠,٨
الفوائد المحقّقة	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣
المجموع	١٠٣,٩	١٠٩,٢	١١٥,٤	١١٨,٨	١٣١,١



المرفق الحادي عشر: بيانات الإيرادات المقدّرة لعام ٢٠١٥ للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا

البند	باليورو
مقدّر الإيرادات لعام ٢٠١٥	
تبرعات المانحين	٥٠.٠٠٠
المجموع الفرعي للإيرادات	٥٠.٠٠٠
مقدّر المصروفات لعام ٢٠١٥	
تكاليف السفر	٤٢٢٠٠
تكاليف الإدارة	٧٨٠٠
المجموع الفرعي للمصروفات	٥٠.٠٠٠
صافي الإيرادات لعام ٢٠١٥	٠

## المرفق الثاني عشر

### الميزانية التكميلية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥\*

#### أولاً- مقدمة

- ١- وفقا لممارسة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، لقد تم وضع افتراضات ميزانية عام ٢٠١٥ وتمت الموافقة عليها من قبل أجهزة المحكمة استنادا إلى خطط عمل القضاء والادعاء للسنة التالية، بقدر ما يمكن تقديرها بدقة اعتبارا من نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤<sup>(١)</sup>.
- ٢- لقد تم تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، لم تكن المحكمة في وضع لتشمل في ميزانيتها المقترحة الاحتياجات الإضافية للتطورات التي نشأت بعد تاريخ تقديمها.
- ٣- بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلنت المدعية العامة قرارها بفتح تحقيق ثان في جمهورية أفريقيا الوسطى يتعلق بالجرائم التي يُزعم بأنه تم ارتكابها منذ عام ٢٠١٢. وأشارت المدعية العامة إلى أن المعلومات المتوفرة لمكتبها توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن كلا مجموعة سيليكيا و مجموعة مناهضي حملت السواطير قد ارتكبتا جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب من بينها القتل العمد والاعتصاب والتشريد القسري والاضطهاد والنهب والهجمات ضد البعثات الإنسانية واستخدام أطفال دون سن الخامسة عشرة في القتال.
- ٤- بعد تصاعد العنف، فتحت المدعية العامة تحقيق أولي جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير ٢٠١٤. وبتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، قررت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الانتقالية إحالة الحالة إلى مكتب المدعي العام ("مكتب المدعي العام") وطلبت بذلك التحقيق في الجرائم المزعومة التي ارتكبت في البلاد منذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ والتي تقع ضمن اختصاص المحكمة.
- ٥- واستجابة إلى التطورات المذكورة أعلاه، ووفقا للوائح التنظيمية ٣,٦ و ٣,٧ من اللوائح والقواعد<sup>(٢)</sup> المالية للمحكمة، تقوم المحكمة بموجبه بتقديم الميزانية التكميلية المقترحة التي تحدد الآثار على الميزانية الناجمة عن التطورات الجديدة والمتطلبات الملائمة في الميزانية والتي تبلغ مجموعها ٨٠٠ ٦٢٩ ٣ يورو.
- ٦- وتجدر الإشارة إلى أن هذه الميزانية التكميلية تشمل الموارد المطلوبة من قبل المحكمة بعد المراحل الأولى من التقييم. وستواصل المحكمة مراقبة الوضع والتطورات على الأرض من أجل القيام بتحديث مستمر لتقديراتها، حسب الاقتضاء.

#### ثانياً- الافتراضات

- ٧- تستند هذه الميزانية على الافتراض أنه سيتم إجراء تحقيقين منفصلين نشطين في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل متوازٍ: واحد يتعلق بجرائم يعتقد بأنها ارتكبت من قبل مجموعة سيليكيا والآخر يتعلق بجرائم يعتقد أنها ارتكبت من قبل مجموعة مناهضي حملت السواطير. وبما أنه سيتم إجراء هذين التحقيقين في آن واحد وفي نفس المنطقة، فمن المتوقع أن يتم تحقيق بعض التآزر بين التحقيقين وبالتالي لن تتطلب

\* صدر سابقا بوصفه الوثيقة ICC-ASP/13/10/Add.1.

(١) الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء الأول، الفقرة ٢١.

(٢) أنظر اللوائح والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية.



موارد معادلة لفريقيين كاملين للتحقيق. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال إعادة تحديد الأولويات للموارد، تشير التقديرات إلى أن مكتب المدعي العام لن يحتاج ألا لموارد إضافية تعادل فريق واحد كامل ومتكامل. ترد مزيد من المعلومات حول هذه الافتراضات في تذييل هذا المرفق.

### ثالثا- الآثار المالية

٨- تسرد وثيقة الميزانية التكميلية هذه أفضل التقديرات الممكنة لتلك الآثار المالية التي يمكن التنبؤ بها في الوقت الراهن. وأي احتياجات إضافية للموارد، إذا كانت لازمة في ٢٠١٥، سوف تخضع إلى إخطار صندوق الطوارئ.

٩- لقد تم إعداد هذه الميزانية التكميلية مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المدرجة بالفعل من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى في الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة لعام ٢٠١٥. إن إعادة نشر الموارد المحتملة قد تم تقييمها بعناية وأخذها بعين الاعتبار أينما كان ذلك ممكنا.

١٠- إن احتياجات الميزانية الناجمة عن التطورات الأخيرة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تبلغ ما مجموعه ٦٢٩,٨ ألف يورو وقد تم توزيعها على النحو التالي:

(أ) ٧٣٠,٧ ألف يورو لمكتب المدعي العام؛ و

(ب) ٨٩٩,١ ألف يورو لقلم المحكمة.

١١- كما هو مبين في الجدول أدناه، إن التكاليف الإضافية الرئيسية تتعلق بالمساعدة العامة المؤقتة، وتكاليف السفر ونفقات التشغيل العامة (بما في ذلك إعادة توطين الشهود).

## الجدول ١: الميزانية التكميلية المقترحة (بالآلاف اليورو)

المجموع الفرعي للموظفين	البرنامج الرئيسي الثاني	البرنامج الرئيسي الثالث	المجموع
المساعدة العامة المؤقتة	٢ ٠٧٧,٣	١٥٠,٨	٢ ٢٢٨,١
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٢ ٠٧٧,٣	١٥٠,٨	٢ ٢٢٨,١
تكاليف السفر	٤٥٩,٦	١٩٠,٢	٦٤٩,٨
تكاليف الخدمات التعاقدية	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠
النفقات التشغيلية العامة	١٤٣,٨	٣٦٥,٧	٥٠٩,٥
اللوازم والمواد	١٨,٤	١٨,٤	١٨,٤
الأثاث والمعدات	١٧٤,٠	١٧٤,٠	١٧٤,٠
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	٦٥٣,٤	٧٤٨,٣	١ ٤٠١,٧
المجموع	٢ ٧٣٠,٧	٨٩٩,١	٣ ٦٢٩,٨

## رابعاً- وصف الموارد

## ألف- البرنامج الرئيسي الثاني - مكتب المدعي العام

١٢- إن الميزانية التكميلية للبرنامج الرئيسي الثاني لازمة لمدة اثني عشر شهراً من التحقيقات في عام ٢٠١٥. المبلغ الإجمالي المطلوب هو ٢ ٧٣٠,٧ ألف يورو.

٢ ٠٧٧,٣ ألف يورو

## موارد الموظفين

١٣- ليس مطلوباً أي وظيفة قائمة جديدة.

١٤- المبلغ الإجمالي المطلوب قدره ٢ ٠٧٧,٣ ألف يورو للمساعدة العامة المؤقتة. وسيحتاج قسم التحقيق إلى الموارد لفريق واحد كامل ومتكامل. وفيما يتعلق بما يعادل منصب بدوام كامل جديد، فهذا يعني ١٤,٣ موظف لشعبة التحقيقات و ٤,٩ موظف لشعبة الادعاء و ٠,٨ موظف لشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون. بالإضافة إلى ذلك، سوف تكون هناك حاجة إلى ٠,٣ لما يعادل موظف واحد عامل بدوام كامل محلي. يحدد الجدول ٢ المتطلبات الإضافية لمكتب المدعي العام.

## الجدول ٢: متطلبات المساعدة المؤقتة العامة لمكتب المدعي العام (باليورو)

العنوان	القسم	الرتبة	أشهر عمل	المجموع
<b>٢١٠٠ مكتب المدعي العام المباشر</b>				
الترجمة الشفوية الميدانية (متعددة)	قسم الخدمات	الخدمات العامة (رتبة أخرى)	٣,٠	١٠ ٢٣٠
<b>٢٢٠٠ شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون</b>				
مستشار التعاون الدولي	قسم التعاون الدولي	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
<b>٢٣٠٠ شعبة التحقيق</b>				
محلل	قسم التخطيط والعمليات	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
محلل	قسم التخطيط والعمليات	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
محلل معاون	قسم التخطيط والعمليات	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
موظف ميداني معني بالعمليات	قسم التخطيط والعمليات	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
موظفين ميدانيين (يوظفون محليا)	قسم التخطيط والعمليات	خ ع - رأ	٩,٠	٣٠ ٧٠٠
مساعد لإدارة المعلومات	قسم التخطيط والعمليات	خ ع - رأ	٩,٠	٥٤ ٩٧٥
محلل بيانات الوقائع	قسم التخطيط والعمليات	خ ع - رأ	٩,٠	٥٤ ٩٧٥
محقق رئيسي	أفرقة التحقيق	ف-٤	٩,٠	١٠٥ ٤٥٠
رئيس فريق	أفرقة التحقيق	ف-٤	٩,٠	١٠٥ ٤٥٠
محقق	أفرقة التحقيق	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
محقق	أفرقة التحقيق	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
محقق	أفرقة التحقيق	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
محقق	أفرقة التحقيق	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
محقق معاون	أفرقة التحقيق	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
محقق معاون	أفرقة التحقيق	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
محقق معاون	أفرقة التحقيق	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
محقق معاون	أفرقة التحقيق	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
محقق معاون	أفرقة التحقيق	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
محقق معاون	أفرقة التحقيق	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
<b>٢٤٠٠ شعبة الادعاء</b>				
محامي المحاكمة	قسم الادعاء	ف-٤	٩,٠	١٠٥ ٤٥٠
محامي المحاكمة	قسم الادعاء	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
محامي المحاكمة	قسم الادعاء	ف-٣	٩,٠	٨٧ ٣٧٥
معاون محامي المحاكمة	قسم الادعاء	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
معاون محامي المحاكمة	قسم الادعاء	ف-٢	٩,٠	٧٠ ٧٢٥
مدير قضية	قسم الادعاء	ف-١	٩,٠	٧٢ ٣٠٠
مساعد دعم المحاكمة	قسم الادعاء	خ ع - رأ	٤,٥	٢٧ ٤٨٧
<b>مجموع مكتب المدعي العام</b>				<b>٢ ٠٧٧ ٣٠٠</b>

**الموارد من غير الموظفين**

٦٥٣,٤ ألف يورو

**تكاليف السفر**

٤٥٩,٦ ألف يورو

١٥- يُطلب مبلغ ٤٥٩,٦ ألف يورو بشكل رئيسي لتغطية تكاليف بعثات المحققين وموظفي الدعم، مثل المترجمين الفوريين الميدانيين وأعمال الاتصال بالشهود لجمع الأدلة وللبعثات المتعلقة بالتعاون المتصلة بالقضية. سوف يوفر هذا المبلغ تكاليف ل ٩٩ رحلة.

**الخدمات التعاقدية**

٥٠,٠٠ ألف يورو

١٦- يُطلب مبلغ ٥٠,٠ ألف يورو للاستعانة بمصادر خارجية للنسخ والترجمة المتعلقة بمراجعة الأدلة والكشف عن المعلومات. إن أعمال الترجمة والنسخ هذه مطلوبة للغات التي قد تدعو الحاجة إليها للتحقيق والتي ليست متوفرة ضمن المحكمة. إن اللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية هو الحل الوحيد الجدير من الناحية الاقتصادية والسرعة.

**النفقات التشغيلية العامة**

١٤٣,٨ ألف يورو

١٧- يُطلب مبلغ ١٤٣,٨ ألف يورو. معظم هذا المبلغ يتعلق بنفقات التكاليف التشغيلية المرتبطة بتقديم المساعدة إلى الموظفين اللذين يتم نشرهم خلال البعثات والمقابلات مع الضحايا والشهود. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخصيص بعض الأموال للحصول على تراخيص البرمجيات والأجهزة المشفرة وغيرها من النفقات المتعلقة بالشهود.

**باء- البرنامج الرئيسي الثالث - قلم المحكمة**

١٨- نتيجة لتحقيقات جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيحتاج قلم المحكمة إلى موارد إضافية لهذه الحالة في عام ٢٠١٥ بمبلغ قدره ٨٩٩,١ ألف يورو. وبما أنه الجهاز المسؤول عن الجوانب غير القضائية من إدارة وتقديم الخدمات للمحكمة، فإن ميزانية قلم المحكمة يدفعها مستوى الدعم المطلوب.

١٩- بالإضافة إلى الخدمات المطلوبة من قبل موظفي مكتب المدعي العام الجدد المتوقعون في لاهاي، لقد تم التقدير أنه سيكون هناك حوالي ثمانية إلى تسعة محققين من مكتب المدعي العام في الميدان في آن واحد في أي وقت من الأوقات في عام ٢٠١٥.

٢٠- لقد بذل قلم المحكمة كل جهد ممكن للتيقن من أن خدماته المتعلقة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تستند على الافتراضات التي تقوم عليها الميزانية التكميلية، سيتم توفيرها من الموارد الموجودة. لقد تم أخذ جميع احتمالات إعادة نشر الموارد الممكنة في عين الاعتبار.

## الموارد من الموظفين

٨, ١٥٠ ألف يورو

٢١- نظرا إلى حجم العمليات المتوقعة في جمهورية أفريقيا الوسطى الناجمة عن التحقيقات الجديدة، فإن المقدرة الميدانية التي تم تقديرها أصلا لقلم المحكمة، سوف تحتاج إلى التعزيز وفقا لذلك. على سبيل المثال، كان الافتراض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥، أنه سوف يتم تقديم الخدمات الأمنية إلى المكتب الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى من موقع بعيد. ولكن نظرا للتطورات الأخيرة، من المتوقع أنه ستدعو الحاجة إلى توفير مورد مخصص لذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبشكل مماثل، سوف تدعو الحاجة إلى سائقين إضافيين والدعم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الخدمات للأعداد المتوقعة من المحققين والموظفين الآخرين في الميدان.

٢٢- إن قلم المحكمة بحاجة إلى أموال للمساعدة المؤقتة العامة على النحو الوارد في الجدول ٣.

## الجدول ٣: متطلبات المساعدة المؤقتة العامة لقلم المحكمة (باليورو)

العنوان	القسم	الرتبة	أشهر عمل	المجموع
٣١٠٠ مكتب قلم المحكمة				
ضابط أمن ميداني	قسم الأمن والسلامة	ف-٣	٨,٠	٨٣ ١٠٠
٣٢٠٠ شعبة الخدمات الإدارية المشتركة				
سائقين (٣)	قسم العمليات الميدانية	خ ع - رأ	١٢	٤٧ ٤٠٠
فني ميداني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	خ ع - رأ	١٢	٢٠ ٣٠٠
مجموع قلم المحكمة				١٥٠ ٨٠٠

## الموارد من غير الموظفين

٣, ٧٤٨ ألف يورو

٢, ١٩٠ ألف يورو

تكاليف السفر

٢٣- يُطلب مبلغ ١٩٠,٠ ألف يورو لتغطية تكاليف السفر لأقسام قلم المحكمة التالية:

(أ) قسم العمليات الميدانية: يُطلب مبلغ ١٣,٦ ألف يورو لبدل الإقامة اليومي للسائقين اللازمين لدعم البعثات في الميدان؛

(ب) وحدة الضحايا والشهود: يُطلب مبلغ ١٦٧,٢ ألف يورو لتنفيذ إحالات الحماية لإعادة التوطين والمساعدة في تكاليف الانتقال؛

(ج) قسم المعلومات والتوثيق العام: يُطلب مبلغ ٩,٤ ألف يورو للأنشطة المتعلقة بالتوعية.

٧, ٣٦٥ ألف يورو

النفقات التشغيلية العامة

٢٤- النفقات التشغيلية العامة مطلوبة من قبل الأقسام التالية:

(أ) قسم العمليات الميدانية: يُطلب مبلغ ٢,٤ ألف يورو للتأمين على المركبات؛

(ب) قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يُطلب مبلغ ١١,٥ ألف يورو لتكاليف الاتصال بالإنترنت لشبكة آمنة، بما في ذلك الصيانة؛

(ج) وحدة الضحايا والشهود: يُطلب مبلغ ٣٥١,٨ ألف يورو لتنفيذ إحالات الحماية لإعادة التوطين والمساعدة في تكاليف الانتقال المتوقعة من قبل مكتب المدعي العام.

٤, ١٨ ألف يورو

اللوازم والمواد

٢٥- يُطلب مبلغ ٣,٦ ألف يورو من قبل قسم العمليات الميدانية لتكاليف الوقود لدعم البعثات الميدانية. وبشكل مماثل، يُطلب مبلغ ١٤,٨ ألف يورو من قبل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكاليف اللوازم والمواد، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة، وحدات التخزين النقالة الآمنة (من نوع

(USB)، والطابعات وخرائط الحبر، وبطاقات الدخول عن بعد، وبطاقات احتياطية للشبكة والكابلات وصناديق توزيع الشبكة للمكتب.

الأثاث والمعدات ١٧٤,٠ ألف يورو

٢٦- يُطلب مبلغ ١٢٠,٠ ألف يورو من قبل قسم العمليات الميدانية لثلاثة مركبات لدعم البعثات إلى الميدان. ويشكل مماثل، يلزم لقسم الخدمات العامة مبلغ ٥٤,٠ ألف يورو لأجهزة العمل المكتبية والمعدات ذات الصلة لموظفي مكتب المدعي العام الجدد.

تذييل

#### افتراضات الميزانية التكميلية لعام ٢٠١٥ (جمهورية أفريقيا الوسطى)

المهام	المجموع
١ عدد التحقيقات	٢
٢ عدد الشهود المتوقعين	٨٠
٣ عدد الأشخاص في برنامج الحماية	٢٠
٤ عدد المكاتب الميدانية / التواجد	١

## الجزء باء

## التقريران المقدمان من لجنة الميزانية والمالية

## ١- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

الصفحة	الفقرات	المحتويات
٢٣٨	٧-١	أولاً- مقدمة
٢٣٨	٢-١	ألف- افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل
٢٣٨	٦-٣	باء- انتخاب أعضاء المكتب
٢٤٠	٧	جيم- مشاركة المراقبين
٢٤٠	١٠٥-٨	ثانياً- النظر في القضايا المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثانية والعشرين
٢٤٠	٣١-٨	ألف- المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية
٢٤٠	٩-٨	١- حالة تسديد الاشتراكات
٢٤١	١٠	٢- الدول المتأخرة في تسديد اشتراكاتها
٢٤١	١٥-١١	٣- صندوق الطوارئ: الإخطارات
٢٤٢	٢١-١٦	٤- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٣
٢٤٣	٢٢	٥- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٤: الربع الأول
٢٤٣	٢٣	٦- المشاريع المتعددة السنوات
٢٤٣	٢٥-٢٤	٧- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٤٤	٢٦	٨- المحاسبة التحليلية
٢٤٤	٣١-٢٧	٩- منهجية حساب المستحقات
٢٤٥	٣٧-٣٢	باء- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات
٢٤٥	٣٣-٣٢	١- لجنة مراجعة الحسابات
٢٤٥	٣٧-٣٤	٢- مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
٢٤٦	٥٠-٣٨	جيم- المسائل الإدارية
٢٤٦	٤٢-٣٨	١- إعادة تنظيم قلم المحكمة
٢٤٧	٤٧-٤٣	٢- استراتيجية مكتب المدعي العام
		إقرار الذمة المالية لموظفي المشتريات وموظفي مشروع المقر الدائم، والسياسات المتعلقة
٢٤٧	٤٨	٣- مكافحة الغش والمبلّغين عن الفساد
٢٤٨	٥٠-٤٩	٤- مخاطر أسعار صرف العملات التي تلحق بالصندوق الاستئماني للضحايا
٢٤٨	٦٩-٥١	دال- الموارد البشرية
٢٤٨	٥٥-٥٢	١- التعيينات
٢٤٨	٥٨-٥٦	٢- المساعدة المؤقتة العامة واستعراض إطار عمليات التعيين وإجراءات التعاقد
٢٤٩	٥٩	٣- الخبراء الاستشاريون
٢٤٩	٦٠	٤- معايير تصنيف وظائف الفئة الفنية
٢٤٩	٦٦-٦١	٥- المساءلة الإدارية ونظام تقييم أداء الموظفين
٢٥٠	٦٨-٦٧	٦- تنقل الموظفين وسن التعاقد
٢٥٠	٦٩	٧- برنامج موظفي الفئة الفنية المبتدئين
٢٥١	٧٧-٧٠	هاء- المساعدة القانونية

٢٥١	٧٧-٧٥	..... جبر الأضرار
٢٥٢	١٠١-٧٨	..... مياي المحكمة
٢٥٢	٧٨	..... ١- الحيز المكتبي لفرق الترجمة التحريرية
٢٥٢	٧٩	..... ٢- مياي المقر الدائم
٢٥٢	٨١-٨٠	..... ٣- حالة المشروع
٢٥٢	٨٢	..... ٤- الانتقال إلى مياي المقر الجديد
٢٥٣	٨٦-٨٣	..... ٥- المخاطر
٢٥٣	٩٠-٨٧	..... ٦- المدفوعات التي تُدفع مرة واحدة
٢٥٤	١٠١-٩١	..... ٧- التكلفة الكاملة للملكية
٢٥٦	١٠٥-١٠٢	..... زاي- مسائل أخرى
٢٥٦	١٠٣-١٠٢	..... ١- تنظيم الأمانة
٢٥٦	١٠٤	..... ٢- الوثائق المقدمة من المحكمة
٢٥٧	١٠٥	..... ٣- مواعيد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة
٢٥٧		..... المرفق الأول: حالة تسديد الاشتراكات لغاية ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤
٢٦٢		..... المرفق الثاني: جداول الموارد البشرية
٢٨٨		..... المرفق الثالث: قائمة الوثائق
٢٩٠		..... المرفق الرابع: أداء الميزانية المتعلقة بإخطارات صندوق الطوارئ لعام ٢٠١٣

## أولا - مقدمة

### ألف - افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل

- ١- عُقدت الدورة الثانية والعشرون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، التي شملت عشر جلسات، في مقر المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في لاهاي، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٤. وألقى رئيس المحكمة، السيد سانغ-هيون سونغ، كلمة ترحيب بمناسبة افتتاح الدورة.
- ٢- وقد دُعيت اللجنة إلى الانعقاد في دورتها الثانية والعشرين وفقا لقرار جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") الذي أُخذ في الجلسة العامة ١٢ من دورتها الثانية عشرة المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

### باء- انتخاب أعضاء المكتب

- ٣- انتخبت اللجنة السيدة 'كارولينا ماريا فيرنانديس-أوباسو' (المكسيك) رئيسة لدورتها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين، وانتخبت السيد 'غيرد ساوب' (ألمانيا) نائبا للرئيس بتوافق الآراء، وفقا للمادة ١٠ من نظامها الداخلي وعملا بالممارسة المتمثلة في التناوب السنوي في شغل منصب نائب الرئيس. وأعربت اللجنة عن تقديرها للنائب السابق لرئيسها، السيد 'جيل فينكيلستين' (فرنسا) وللنائب السابقة لرئيسها السيدة 'مونيكا سانتشيس' (إكوادور) لتفانيهما في العمل. وقامت اللجنة، وفقا للمادة ١٣ من نظامها الداخلي، بتعيين السيد 'هيو أديت' (كندا) مقررا.
- ٤- وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات الفنية للجنة، وعمل الأمين التنفيذي للجنة السيد فخري دجاني أمينا لها.
- ٥- وأقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال التالي (CBF/22/1/Rev.1):

- ١- افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، وتنظيم العمل.



- ٢- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣- مشاركة المراقبين.
- ٤- المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية.
- (أ) حالة تسديد الاشتراكات
- (ب) الدول المتأخرة في تسديد اشتراكاتها
- (ج) الأرصدة النقدية واستثمار الأموال السائلة
- (د) صندوق الطوارئ: الإخطارات
- (هـ) أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٣
- (و) أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٤: الربع الأول
- (ز) منهجية حساب الالتزامات المستحقة
- ٥- مسائل مراجعة الحسابات
- (أ) الخطة الأولية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥، وأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣
- (ب) لجنة مراجعة الحسابات
- ٦- المسائل الإدارية
- (أ) تدابير تحقيق الكفاءة
- (ب) المحاسبة التحليلية
- (ج) إعادة تنظيم قلم المحكمة
- (د) الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعى العام
- (هـ) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- (و) المشتريات
- إقرار الذمة المالية يتعلق بموظفي المشتريات وموظفي المقر الدائم، وسياسات مكافحة الغش وحماية المبلغين عن الأعمال غير القانونية
- (ز) إدارة مخاطر أسعار صرف العملات في حالة الصندوق الاستثماري للضحايا
- ٧- الموارد البشرية
- (أ) مقترح المحكمة المتعلق بمكافأة الموظفين عن أدائهم
- (ب) معايير تصنيف وظائف الفئة الفنية
- (ج) التعيينات
- (د) المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة وغير المعتمدة
- (هـ) الخبراء الاستشاريون
- (و) نظام تقييم أداء الموظفين
- (ز) سن التقاعد
- ٨- المساعدة القانونية
- (أ) التقرير المرحلي الربع سنوي لقلم المحكمة
- (ب) تحديد المواضيع المشتركة في الأحكام القضائية المختلفة
- (ج) جبر الأضرار
- ٩- مباني المحكمة
- (أ) المباني المؤقتة
- (ب) المباني الدائمة
- ١' البرنامج الانتقالي
- المشروع المتعدد السنوات
- ٢' المدفوعات التي تُدفع مرة واحدة

## ١٠ - مسائل أخرى

٦- وحضر أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم الدورة الثانية والعشرين للجنة:

- (١) هيو أديست (كندا)
- (٢) ديفيد بانيانكا (بورووندي)
- (٣) كارولينا ماريا فيرنانديس أوباسو (المكسيك)
- (٤) جيل فينكلستاين (فرنسا)
- (٥) فوزي غرايبة (الأردن)
- (٦) صمويل إيتام (سيراليون)
- (٧) جوهاني ليميك (إستونيا)
- (٨) مونيكا سانتشيس (إكوادور)
- (٩) غيرد ساوب (ألمانيا)
- (١٠) إيلينا سوبكوكوفا (سلوفاكيا)
- (١١) ماساتوشي سوغورا (اليابان)

**جيم - مشاركة المراقبين**

٧- دُعيت البرامج الرئيسية التالية التابعة للمحكمة إلى المشاركة في جلسات اللجنة بغية عرض التقارير: هيئة الرئاسة، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والصندوق الاستئماني للضحايا. وفضلا عن ذلك، قام رئيس لجنة الرقابة المعنية بالمقر الدائم ("لجنة الرقابة") السيد روبرتو بيلالي' بعرض الحالة على اللجنة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذا العرض. وقررت اللجنة أيضا قبول الطلب المقدم من الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية للإدلاء ببيان أمام اللجنة، وأدلى ممثل مجلس موظفي المحكمة ببيان أمام اللجنة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذين البيانيين.

**ثانيا- النظر في القضايا المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثانية والعشرين****ألف - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية****١ - حالة تسديد الاشتراكات**

٨- استعرضت اللجنة حالة تسديد الاشتراكات حتى تاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (المرفق الأول)، وأحاطت علما بأن الاشتراكات غير المسددة عن السنوات السابقة تبلغ ٢٦٢ ٦٠٤ ٦ يورو، بزيادة قدرها ١٨٢ ١١٣ ٦ يورو عن عام ٢٠١٣. وأعربت اللجنة عن قلقها من أن الاشتراكات غير المسددة من جانب دولتين اثنتين فقط من الدول الأطراف قد بلغت ٢٧٣ ١٦٤ ٦ يورو. وأوصت اللجنة بأن تستمر المحكمة في التواصل مع سفارتي الدولتين الطرفين المعنيتين بغية تشجيعهما على أن تسددا في أقرب وقت ممكن الاشتراكات المستحقة عليهما.

٩- ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٤ قد بلغت ٥٠٥ ٧١٨ ٦٢ يوروها، وهو ما يمثل ٥٢,٨ في المائة من مجموعة الاشتراكات المقررة البالغة ٨٥٠ ٧٠٥ ١١٨ يورو. وكانت النسبتان المئويتان المقابلتان بخصوص عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، في الوقت نفسه من العام، هما ٤٦,٧ و٤٧,٢ في المائة على التوالي. وأحاطت اللجنة علما مع القلق بالتأثير المحتمل للاشتراكات غير المسددة على التدفق النقدي الخاص بالمحكمة وحثت جميع الدول الأطراف على بذل قصارى جهدها

لضمان أن تتوافر لدى المحكمة الأموال الكافية طوال العام، وفقا للمادة ٥-٦ من النظام المالي والقواعد المالية.

## ٢- الدول المتأخرة في تسديد اشتراكاتها

١٠- تنص الفقرة ٨ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي على أنه "لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدة عنها". ولاحظت اللجنة أنه بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، كانت ١٣ دولة طرفا ما زال عليها متأخرات ولذلك فلن تتمكن من التصويت في المؤتمر، وفقا للفقرة ٨ من المادة ١١٢. ولاحظت اللجنة كذلك أن الأمانة قد قامت مرتين في عام ٢٠١٣ بإبلاغ الدول الأطراف التي عليها متأخرات بالحد الأدنى للمدفوعات المطلوب دفعه لتجنب تطبيق أحكام الفقرة ٨ من المادة ١١٢ من النظام الأساسي، كما أبلغتها بإجراءات طلب الإعفاء من فقدان حقوق التصويت. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تقوم مرة أخرى بإخطار الدول الأطراف التي عليها متأخرات. وأوصت اللجنة بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي عليها متأخرات بتسوية حساباتها مع المحكمة في أقرب وقت ممكن.

## ٣- صندوق الطوارئ: الإخطارات

١١- أحاطت اللجنة علما بالتقرير<sup>(١)</sup> المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام ٢٠١٣. وقد قررت الجمعية في دورتها الثانية عشرة،<sup>(٢)</sup> بناء على توصية من اللجنة، بأن يجري تحديث النظام المالي والقواعد المالية فيما يتعلق بصندوق الطوارئ لكي يعكس الخبرة المكتسبة، وأنه ينبغي وضع ضمانات لكفالة استخدام هذا النظام وهذه القواعد استخداما حقيقيا.

١٢- ولاحظت اللجنة مع الارتياح أن المحكمة، في ظل بلوغ معدل تنفيذ الميزانية ٩٩,١ في المائة، لم تكن لديها حاجة إلى الاعتماد على صندوق الطوارئ خلال السنة المالية ٢٠١٣.

١٣- وبحلول اليوم الختامي للدورة الثانية والعشرين للجنة، كانت المحكمة قد أصدرت إخطارين بطلبين محتملين لاستخدام صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤ بمبلغ مجموعه ٢٠٠ ٥٣٠ يورو.<sup>(٣)</sup>

١٤- وأوصت اللجنة مرة أخرى بأن تقدم إليها المحكمة في كل دورة من دوراتها (اللجنة) جدولاً تقسّم فيه الأموال المطلوبة حسب فئات الإنفاق.<sup>(٤)</sup> وأشارت اللجنة مجدداً إلى أنه يقع على عاتق المحكمة أن ترسل إليها (إلى اللجنة) تقريراً قبل نهاية مهلة ٦٠ يوماً تقويمياً بعد كل إخطار من إخطارات استخدام صندوق الطوارئ.

(١) الوثيقة ICC-ASP/13/19.

(٢) الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-

ASP/12/Res.1، الفرع ١، الفقرة ١ (د).

(٣) قدمت المحكمة إلى اللجنة في عام ٢٠١٤ إخطارين تكميليّين من إخطارات الميزانية باللجوء إلى استخدام صندوق الطوارئ في الحالتين التاليتين:

(أ) قدم رئيس قلم المحكمة في رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إخطاراً يتعلق بمبلغ ٢٤٥ ٩٠٠ يورو لتغطية تكاليف بخصوص الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أي تمديد ولاية قاضية بالدائرة الابتدائية الثالثة بعد انتهاء ولايتها الحالية، بالإضافة إلى عدد محدود من موظفي الدعم القضائي،

(ب) وقدم رئيس قلم المحكمة في رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٤ إخطاراً تكميليّاً من إخطارات الميزانية بتعلق بمبلغ ٢٨٤ ٣٠٠ يورو لتغطية تكاليف تمديد ولايتي قاضيين في الدائرة الابتدائية الثانية في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتكاليف موارد محدودة من موظفي الدعم القضائي.

(٤) القضاة، والموظفون المؤقتون، وتكاليف الاجتماعات، والسفر، ومكتب محامي الدفاع أو مكتب محامي الضحايا، ونفقات تشغيل أخرى، وما إلى ذلك.

١٥- ولا يمكن اللجوء إلى استخدام صندوق الطوارئ، بحكم تعريفه، إلا إذا كانت موارد الميزانية العادية للمحكمة قد استنفدت وكان الحدث الذي أدى إلى تقديم الطلب لم يكن يمكن التنبؤ به أو لم يكن يمكن تقدير تكلفته بدقة وقت إعداد الميزانية. وستنظر اللجنة أثناء دورتها الثالثة والعشرين في إمكانية إدخال تعديلات على النظام المالي والقواعد المالية في ضوء الخبرة ذات الصلة.

#### ٤- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٣

١٦- نظرت اللجنة في التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام ٢٠١٣.<sup>(٥)</sup> وكانت النفقات الفعلية للمحكمة، أي النفقات التي تضم الميزانية المعتمدة ومجموع مبلغ حالات اللجوء إلى استخدام صندوق الطوارئ، قد بلغت ١١٤,٠٧ مليون يورو بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة البالغة ١١٥,١٢ مليون يورو، وهو ما يمثل نقصاً في الإنفاق قدره ١,٠٥ مليون يورو ومعدل تنفيذ إجمالي قدره ٩٩,١ في المائة. وهكذا، توقعت المحكمة أن تقوم، رهنا بإتمام عملية اعتماد المراجعة الخارجية للحسابات، باستيعاب جميع مبالغ الإنفاق غير المنققة المذكورة في إخطارات اللجوء إلى استخدام صندوق الطوارئ.

١٧- وقد بلغ المعدل الإجمالي لتنفيذ الميزانية المعتمدة ٩٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، أو ما يعادل مبلغاً كلياً مقداره ١١٠,٣٣ ملايين يورو من الميزانية المعتمدة البالغة ١١٥,١٢ مليون يورو. وتُنفذت إخطارات اللجوء إلى استخدام صندوق الطوارئ بنسبة ٥١,٩ في المائة أي ما يعادل كلياً قدره ٣,٧٥ ملايين يورو مقابل المبلغ الكلي المنقح المذكور في الإخطارات وهو ٧,٢١ ملايين يورو.

١٨- ولاحظت اللجنة أن معدل تنفيذ الميزانية المعتمدة في عام ٢٠١٣ للهيئة القضائية للمحكمة كان هو ٨٨,١ في المائة وهو ما يمثل نقصاً في الإنفاق قدره ١,٢٨ مليون يورو، الأمر الذي جاء نتيجةً لكون قاضي من القضاة الثلاثة الذين كان يُتوقع أن يُستدعوا إلى العمل في أوائل عام ٢٠١٣ لم يُستدعَ إليه، مما نتج عنه انخفاض مقابل في تكاليف الموظفين وتكاليف السفر.

١٩- ولاحظت اللجنة أن النقص في إنفاق قلم المحكمة من ميزانيتها المعتمدة لعام ٢٠١٣ بمقدار ١,٧٤ مليون يورو كان ناجماً بصورة رئيسية عن نقص في الإنفاق على المساعدة القانونية للضحايا وهو ما يُعزى، في جملة أمور، إلى تأجيل أنشطة قانونية أو خفضها وتطبيق نظام مدفوعات على جميع الفرق المخصصة للضحايا يركز على الأنشطة المبذولة وليس على مبلغ إجمالي مقطوع. ولاحظت اللجنة أيضاً وجود نقص في الإنفاق في قسم الإعلام العام والوثائق نتيجةً لعدم القيام لأسباب أمنية بأنشطة توعية شتى تتعلق بالحالات في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وليبيا.

٢٠- وفي عام ٢٠١٣، تلقت اللجنة سبعة إخطارات بشأن صندوق الطوارئ تتعلق بالإجراءات التمهيدية في قضية المدعي العام ضد لوران غباغبو؛ وبتحقيق جديد في مالي؛ وبنقل السيد نتاغاندا إلى مقر المحكمة؛ وباحثيات الترجمة الشفوية في قضية المدعي العام ضد جان-بيير بيمبا غومبو؛ وبجهود تحقيق جديدة في قضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا؛ وإخطارين يتعلقان بتمديد ولاية قاضيين في قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا. ولاحظت اللجنة أن النقص الرئيسي في إنفاق الموارد المخاطر به كان يتعلق بتكاليف الموظفين وكان مقداره ١,٧٤ مليون يورو مقابل المبلغ المذكور في الإخطارات وقدره ٣,٨٧ ملايين يورو.

٢١- ولاحظت اللجنة أن رغم تمكن المحكمة من تحقيق مستوى معين من النضج في عملية الميزانية الخاصة بها وفي تحديد الافتراضات، فإن أنشطتها مازالت عرضةً للتأثر بالعوامل الخارجية، مثل الاعتبارات الأمنية في بلدان الحالات أو إلقاء القبض بشكل غير متوقع أحد المشتبه فيهم. ومن ثمّ سلمت اللجنة بقيمة صندوق الطوارئ في ضمان إيجاد تمويل مستقر لأنشطة المحكمة وفي ضمان الشفافية فيما بين مرحلة تنفيذ الميزانية المعتمدة ومرحلة تمويل الحالات والاحتياجات غير المتوقعة.

(٥) الوثيقة ICC-ASP/13/19.

## ٥- أداء البرامج في إطار ميزانية عام ٢٠١٤: الربع الأول

٢٢- كان معروضا على اللجنة تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.<sup>(٦)</sup> ولاحظت اللجنة أن معدل التنفيذ قد بلغ ٣٢,٦ في المائة، أي مبلغ ٣٩,٦١ مليون يورو مقابل ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة وقدرها ١٢١,٦٦ مليون يورو، ووافقت على أن تواصل في دورتها الثالثة والعشرين رصد الوضع. وشرحت المحكمة أن ارتفاع معدل تنفيذ الميزانية في السنة الحالية يرجع إلى اختلاف التوقيت في زيادة الالتزام البالغ ٥,٩ ملايين يورو المتعلق باستئجار المباني المؤقتة في الربع الأول من عام ٢٠١٤، وهو ما يصدق على جميع الالتزامات التي زادت، في حين أن هذا الالتزام في عام ٢٠١٣ كان قد زيد في الربع الأخير من العام نتيجة للمناقشات التي أجريت مع وزارة الإسكان والتشييد الهولندية (RGD)<sup>(٧)</sup> قبل الموافقة على الالتزام وتنفيذه.

## ٦- المشاريع المتعددة السنوات

٢٣- أحاطت اللجنة علما بتقرير المحكمة عن المشاريع المتعددة السنوات،<sup>(٨)</sup> والذي يحدد المعايير التي يجب استيفاؤها في أي مشروع لكي يُعد مشروعاً متعدد السنوات. وشعرت اللجنة عموماً بالرضا عن المعايير الموضوعية، ولاحظت أن من الممكن، في ظل النظام المالي والقواعد المالية الحالية، تنفيذ مشاريع متعددة السنوات في ضوء جميع المعايير المذكورة، فيما عدا أنه ينبغي أن تبت الجمعية، على أساس كل حالة على حدة، فيما إذا كان ينبغي ترحيل الأموال غير المنققة إلى السنة المالية التالية. وأكدت اللجنة على أنه يلزم الحصول على الإذن الصريح من الجمعية للبدء في أي مشروع متعدد السنوات يُصنّف رسمياً بهذه الصفة.

## ٧- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٤- لاحظت اللجنة أن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يسير كما هو مخطط له، في ضوء كل من الميزانية<sup>(٩)</sup> والجدول الزمني، وأن المحكمة قد بدأت في تطبيق جميع جوانب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المتوقع ألا ينتهي المشروع إلا بعد إتمام الأنشطة التدريبية والدمج في عمليات المحكمة بحلول نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٥. ومن المتوخى أن تصدر المحكمة أول بيانات مالية تحقق الامتثال لهذه المعايير وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٥- وطلب اللجنة إلى المحكمة أن تقدم إليها في دورتها الثالثة والعشرين، بعد التشاور مع المراجعين الخارجيين للحسابات، أي تعديلات قد يلزم إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية (صندوق الطوارئ، وسياسة حساب استهلاك الأصول، إلخ) فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.<sup>(١٠)</sup>

## ٨- المحاسبة التحليلية

٢٦- زودت المحكمة اللجنة باستعراض يتناول مشروع المحاسبة التحليلية.<sup>(١١)</sup> وأبلغت المحكمة اللجنة بأن هذا النموذج، الذي كان قد استُحدث للتمكين من تخصيص التكاليف للأنشطة ولمراحل الإجراءات

(٦) الوثيقة CBF/22/16.

(٧) Rijksgedebouwdienst (RGD) = وزارة الإسكان والتشييد الهولندية.

(٨) الوثيقة ICC-ASP/13/9.

(٩) في عام ٢٠١٣، نُفذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمعدل تنفيذ قدره ٥٠,٥ في المائة فقط؛ وُرُحِل مبلغ ٢٩٧ ٤٠٠ يورو إلى عام ٢٠١٤.

(١٠) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة،... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/11/Res.1، الفرع كاف.

(١١) الوثيقة CBF/22/8.

القضائية والقضايا المعروضة على المحكمة، قد جاء بأرقام تقريبية فيما يتعلق بمراحل الإجراءات القضائية والقضايا المعروضة على المحكمة وذلك باستخدام البيانات المالية لعام ٢٠١٢. ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز وشجعت المحكمة على إعداد الأرقام المماثلة المتعلقة بعام ٢٠١٣ لكي تُقدّمها إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين. وكررت اللجنة الإعراب عن وجهة نظرها القائلة بأنه يلزم في المرحلة الحالية استحداث حل قائم على المحاسبة التحليلية في الوقت الحقيقي.

#### ٩- منهجية حساب المستحقات

٢٧- طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تصدر تقريراً شاملاً عن منهجية حساب الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، أي الإجازة السنوية ومنحة الإعادة إلى الوطن وبدل الانتقال والتأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة<sup>(١٢)</sup>. ووجهت اللجنة أيضاً طلباً آخر ذا صلة بالموضوع للحصول على معلومات عن ممارسات المحكمة فيما يتعلق بتخصيص اعتمادات لعملية حساب هذه المستحقات لديها. وكان الدافع وراء هذا الطلب هو توصية المراجع الخارجي للحسابات<sup>(١٣)</sup> الداعية إلى وقف تمويل الالتزامات المتعلقة بالإجازة السنوية وبمنح الإعادة إلى الوطن إلى أن يتم إنشاء آلية تمويل مناسبة وإلى أن يتم استثمار الأموال وفقاً لاستراتيجية متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل، وإلى أن المبالغ المتراكمة حتى الآن وقدرها ١٠,٩ ملايين يورو، المودعة حالياً في الحسابات المصرفية للمحكمة، ينبغي إعادة النظر فيها من جانب الدول الأطراف، بالنظر إلى عدم وجود اشتراط قانوني بتمويل هذه الاستحقاقات تمويلًا كاملاً.

٢٨- ومن المحتمل أن يؤدي تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تركيز الانتباه على هذه المسألة. فالأسلوب المحاسبي المرتكز على المستحقات والمطلوب اتباعه بموجب هذه المعايير سيتيح معلومات أفضل عن تأثير الالتزامات القائمة المتعلقة باستحقاقات الموظفين على الموارد المستقبلية وسيجعل من الأسهل تقييم ما إذا كان يمكن للمحكمة أن تتحمل أنشطتها. ورغم أن تنفيذ هذه المعايير يتطلب الاعتراف بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين اعترافاً كاملاً في الميزانية، فإنه لا يوجد بموجب هذه المعايير (أو غيرها) التزام بتمويل هذه الالتزامات مسبقاً. ونتيجةً لذلك، سيلزم اتخاذ قرار على صعيد السياسة العامة بشأن درجة التمويل المسبق لهذه الالتزامات.

٢٩- وقد أبلغت المحكمة اللجنة أن معدل تمويل الالتزامات المستقبلية المتعلقة باستحقاقات الموظفين، في معظم المنظمات الدولية، يتراوح بين صفر إلى ٩٠ في المائة. واقترحت المحكمة تمويل الالتزامات طويلة الأجل من هذا القبيل تمويلًا كاملاً، بينما تمّول الالتزامات القصيرة الأجل منها (الإجازة السنوية) بمعدل ٥٠ في المائة. وأبلغت المحكمة اللجنة أيضاً بأنها ستستعرض سياستها الاستثمارية بغية تحقيق أقصى زيادة في عائدات الاستثمار على الأموال المحتفظ بها على ذمة الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين وفقاً لاستراتيجية استثمارية متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل.

٣٠- ولاحظت اللجنة أن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين قد بلغت ٤٠,٢ مليون يورو وأنها قد مُوِّلت بالكامل حتى عام ٢٠١٣، بما في ذلك نظام المعاشات التقاعدية للقضاة البالغ ٢١,٦ مليون يورو الذي كانت جمعية الدول الأطراف قد قررت أن يُموَّل بالكامل على أساس المستحقات.

٣١- ونظراً إلى أن الوضع المالي بخصوص الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين هو وضع صحي وأن المحكمة مازالت تستعرض سياساتها الاستثمارية، فإن اللجنة قد أوصت بالألا تنقذ المحكمة السياسة المقترحة بشأن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين قبل إتمام هذا الاستعراض وعرض نتائجه على اللجنة لكي تنظر فيها أثناء دورتها الثالثة والعشرين. وطلبت اللجنة موافقتها بمعلومات أكثر تفصيلاً في دورتها الثالثة والعشرين بشأن الطريقة التي حُسبت بها الاستحقاقات المستقبلية،

(١٢) الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة، ... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الثاني، الجزء ب-٢، الفقرتان

١٢٢ و٦٤.

(١٣) الوثيقة ICC-ASP/12/12، الفقرة ٣٠.

بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالانخفاض السنوي التدريجي المتوقع في السنوات القادمة بشأن استحقاقات الموظفين.

#### باء- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

##### ١- لجنة مراجعة الحسابات

٣٢- أشارت اللجنة إلى أن طلبها إجراء استعراض لاختصاصات لجنة مراجعة الحسابات وتكوينها وتعيين الأعضاء فيها قد بقي معلقاً دون تنفيذ لبعض الوقت،<sup>(١٤)</sup> وأن المحكمة لم تقدّم حتى الآن الاستعراض المطلوب. كما أن لجنة مراجعة الحسابات نفسها لم تجتمع في العامين الأخيرين.

٣٣- وأشارت اللجنة إلى أن لجنة مراجعة الحسابات تتألف من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من داخل المحكمة. وهذا هو السبب الجذري في افتقارها إلى الاستقلالية ومن ثم في عدم فعاليتها. وأوصت اللجنة بأن تفكر المحكمة لهذا السبب في مزايا وجود لجنة لمراجعة الحسابات تتألف برمتها من أعضاء خارجيين ويحضر اجتماعاتها ثلاثة ممثلين للأجهزة الرئيسية للمحكمة دون أن يكون لهم حق التصويت. وينبغي أن تتوافر لديهم خبرة عميقة في مسائل مراجعة الحسابات وأن يستوفوا متطلبات التوازن الإقليمي المطلوب. وتقوم لجنة مراجعة الحسابات بتقديم تقاريرها إلى جمعية الدول الأطراف عن طريق لجنة الميزانية والمالية. وأوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة إليها في دورتها الرابعة والعشرين تقريراً عن هذه المسائل. وينبغي أن يتناول التقرير خطوط المسؤولية والمكافآت وأسلوب التعيين.

##### ٢- مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

٣٤- رحبت اللجنة بتقارير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك خطة مراجعة الحسابات.<sup>(١٥)</sup>

٣٥- ولاحظت اللجنة أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ليست لديه إمكانية الحصول بسهولة على المعلومات من الدوائر العاملة في مجاله، أي مجال مراجعة الحسابات.

(١٤) كانت لجنة المالية والميزانية في دورتها الرابعة عشرة. قد "طلبت إلى المحكمة أن تقدّم إليها في دورتها القادمة الاختصاصات المنقّحة للجنة مراجعة الحسابات." وقد أوصت لجنة المالية والميزانية في دورتها السادسة عشرة "بأن تستعرض هيئة رئاسة المحكمة اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، آخذةً في الحسبان الشواغل التي أعربت عنها لجنة المالية والميزانية ونتائج الدراسة المتعلقة بالتقييم التحققي." ولم تجر متابعة هذه التوصية. وقد أوصت لجنة المالية والميزانية في دورتها الحادية والعشرين بأن تجري المحكمة استعراضاً معمقاً للجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك اختصاصاتها وتكوينها وتعيينات الأعضاء فيها على أن يُؤخذ في الاعتبار بصورة خاصة توازن التوزيع الإقليمي، فضلاً عن خطوط المسؤولية والمكافآت، وأن تقدم المحكمة إليها في دورتها الثانية والعشرين تقريراً عن ذلك.

(١٥) كان معروضاً على اللجنة التقارير التالية:

(أ) CBF/22/3: تقرير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن نشاطه السنوي لعام ٢٠١٣؛

(ب) CBF/22/4: التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات: الحالة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤؛

(ج) CBF/22/5: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، خطة العمل المؤقتة لعام ٢٠١٥؛

(د) CBF/22/12: تقرير المحكمة عن لجنة مراجعة الحسابات؛

(هـ) CBF/22/18: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، خطة المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٤؛

(و) CBF22/07P02 و CBF22/07P03: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، تقرير مراجعة الحسابات (النهائي)، مراجعة الحسابات المضطلع بها على سبيل المتابعة بشأن المساعدة المؤقتة العامة - التقرير السري، والمرفق ٥: الرد على تقرير المخاطر والتوصيات (Office of Internal Audit, Audit report (final), GTA follow-up audit - confidential report, and annex 5: Response to the Risk and Recommendations Report).

٣٦- وشددت اللجنة على أهمية تزويد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمعلومات كاملة مناسبة من حيث التوقيت أثناء عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها بغية تمكينه من الاضطلاع بأعماله في مجال مراجعة الحسابات والوفاء بولايته.

٣٧- وأحاطت اللجنة علما بالموافقة على ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات. وأوصت اللجنة بقيام المحكمة ببذل كل جهد لضمان وضع ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات في صورته النهائية وقيام مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بإصداره. وطلبت اللجنة تقديم تقرير عن ذلك إليها في دورتها الرابعة والعشرين.

## جيم- المسائل الإدارية

### ١- إعادة تنظيم قلم المحكمة

٣٨- كانت اللجنة قد أوصت، في دورتها الثامنة عشرة<sup>(١٦)</sup> والتاسعة عشرة<sup>(١٧)</sup> بأن تُجري المحكمة استعراضا دقيقا لهيكلها التنظيمي بغية ترشيد تنظيم أعمالها من أجل إضفاء الطابع الأمثل على أدائها المالي مع التخلص في الوقت نفسه من العمليات أو الهياكل غير الضرورية. كما أحاطت اللجنة علما، في دورتها الحادية والعشرين<sup>(١٨)</sup> بالتقارير التي تعرض نتائج هذا الاستعراض. وأوصت اللجنة، بعد إجرائها ما ينبغي من مداوات، بأن تقدم المحكمة إليها في دورتها الثانية والعشرين تقريرا موجزا يعرض بوضوح موقف جميع أجهزة المحكمة بشأن هذه المسائل، وتأثير الاستراتيجيات الجديدة على الموارد البشرية والمالية والإجراءات الداخلية.

٣٩- وكانت اللجنة قد أوصت، في دورتها الحادية والعشرين، بمنح رئيس قلم المحكمة الفرصة لإعادة تنظيم قلم المحكمة وترشيد شؤونه. وأقرت جمعية الدول الأطراف هذه التوصية، في دورتها الثانية عشرة، وطلبت إلى رئيس قلم المحكمة تقديم تقرير إليها في كل من دورتها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين، عن طريق لجنة الميزانية والمالية، عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك، بما في هذا عن الوفورات وأوجه الكفاءة وتضافر الطاقات المتحققة نتيجة لذلك.<sup>(١٩)</sup>

٤٠- وفي الدورة الحالية للجنة، قدم رئيس قلم المحكمة تقريرا عن مشروع إعادة التنظيم، المعروف باسم مشروع "الرؤية المنقحة" (ReVision project) الذي يضطلع به قلم المحكمة.

٤١- وقُدمت إلى اللجنة ورقة بعنوان "استعراض الأنشطة المخطط لها"،<sup>(٢٠)</sup> تعرض إعادة التنظيم المقترحة لقلم المحكمة. وقدمت هذه الوثيقة تفاصيل عن خطة العمل والأهداف المتوخاة والنطاق ونواتج جميع الأعمال التي تم القيام بها.

٤٢- وأحاطت اللجنة علما بالتفسير المقدم من رئيس قلم المحكمة ومفاده أن من غير الممكن في اللحظة الزمنية الحالية والمرحلة الراهنة من مشروع إعادة التنظيم تقديم مزيد من المعلومات من أجل الامتثال تماما للطلبات المقدمة من جمعية الدول الأطراف في الفقرة ٣ من الفرع 'حاء' من القرار ١/١٢ (ICC-ASP/12/Res.1). وتمشيا مع التأكيدات المقدمة من رئيس قلم المحكمة، طلبت اللجنة تلقي تقرير مؤقت عن الوفورات وأوجه الكفاءة وتضافر الطاقات المتحققة، وعن الوفورات البالغة ٣ في المائة المعتمز تحقيقها في عام ٢٠١٤ وذلك لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.

(١٦) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٢٩.

(١٧) المرجع نفسه، الجزء باء-٢، الفقرة ٧٢.

(١٨) الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ١٠٠.

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٨٢.

(٢٠) الوثيقة CBF22/11P01.



وأبلغت اللجنة أيضا بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ ستتناول الآثار المترتبة على بعض التغييرات الهيكلية المقترحة نتيجة لمشروع إعادة التنظيم.

## ٢- استراتيجية مكتب المدعي العام

٤٣- كجزء من النظر في الأداء الإجمالي للمحكمة، استمعت اللجنة إلى عرض عن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.<sup>(٢١)</sup>

٤٤- وسلط العرض الأضواء على التحولات الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة الأساسية الثلاثة لمكتب المدعي العام، وهي: الفحوص الأولية، والتحقيقات وعمليات المقاضاة. وجرى تحديث معلومات اللجنة أيضا بشأن التطورات التنظيمية والإدارية الحديثة التي حدثت في مكتب المدعي العام.

٤٥- وبينما لم توجد توصيات إضافية تُقدّم من اللجنة بشأن هذه النقطة بخلاف التوصية الواردة في الفقرة ٤٧ أدناه، فإن اللجنة لاحظت أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية<sup>(٢٢)</sup> سيستمر في إحداث آثار مالية وإدارة ليس فقط فيما يتعلق بمكتب المدعي العام ولكن أيضا فيما يتعلق بقلم المحكمة باعتباره الجهة مقدمة للخدمات إلى مكتب المدعي العام وأن هذه الآثار ستعكس في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥.

٤٦- ولاحظت اللجنة كذلك أن الموارد البشرية الإضافية في مكتب المدعي العام الناتجة عن الخطة الاستراتيجية يمكن أن تؤثر على الاحتياجات المتعلقة بجزء العمل في إطار مشروع المقر الدائم. وتشير اللجنة بصورة محددة إلى هذه المسألة في الفرع المتعلق بمباني المقر الدائم من هذا التقرير وذلك في الفقرة ٨٥ أدناه.

٤٧- ونظرا إلى الآثار المالية والإدارية المحتملة التي ستواجهها المحكمة نتيجة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، طلبت اللجنة تزويدها بمعلومات عن التأثيرات المالية المتوقعة المترتبة على المراحل التالية من الاستراتيجية وذلك قبل النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ بفترة كافية.

٣- إقرار الذمة المالية لموظفي المشتريات وموظفي مشروع المقر الدائم، والسياسات المتعلقة بمكافحة الغش والمبلّغين عن الفساد

٤٨- أحاطت اللجنة علما بالتقرير<sup>(٢٣)</sup> الذي أبلغت المحكمة فيه اللجنة بالمبادئ التوجيهية الصادرة. ورحبت اللجنة بالأعمال المضطلع بها حتى الآن وطلبت إلى المحكمة أن تقدم إليها في دورتها الرابعة والعشرين تقريرا تفصيليا.

## ٤- مخاطر أسعار صرف العملات التي تلحق بالصندوق الاستئماني للضحايا

٤٩- كان معروضا على اللجنة تقرير المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا عن إدارة مخاطر أسعار صرف العملات،<sup>(٢٤)</sup> الذي يعرض سياسة هذا الصندوق بشأن إدارة مخاطر أسعار صرف العملات على النحو الذي ناقشها به مجلس إدارة الصندوق وأقرها في اجتماعه السنوي الحادي عشر.

٥٠- وأعربت اللجنة عن تقديرها لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا لاتخاذها تدابير للتخفيف من المخاطر وللأخذ بالسياسة المتعلقة بمخاطر أسعار صرف العملات وذلك كجزء من سير عملها المعتاد؛ وشجعت اللجنة أمانة الصندوق على تضمين تقريرها السنوي تحديثا بشأن سياسة إدارة مخاطر أسعار الصرف وأن تقدم إليها تقريرا عن ذلك في دورتها الثالثة والعشرين.

## دال- الموارد البشرية

(٢١) الوثيقة CBF22/03P04.

(٢٢) الوثيقة CBF22/03P05.

(٢٣) الوثيقة ICC-ASP/13/9.

(٢٤) الوثيقة CBF/22/14.

٥١- نظرت اللجنة في تقرير المحكمة عن إدارة الموارد البشرية.<sup>(٢٥)</sup> ورحبت اللجنة ببعض التطورات الإيجابية، مثل زيادة التواصل مع موظفي المحكمة، بما في ذلك مجلس اتحاد الموظفين، والأخذ بنظام جديد لتقييم الأداء، ولكنها أعربت عن القلق بشأن حالة تنفيذ توصياتها. وكررت اللجنة الإشارة إلى قلقها بشأن استمرار عدم التوازن في التمثيل الجغرافي للموظفين في المحكمة الأمر الذي يُستدل عليه بالإحصاءات المقدمة إلى اللجنة بشأن الموارد البشرية (انظر المرفق الثاني).

#### ١- التعيينات

٥٢- رحبت اللجنة بإدراج أحكام خاصة تتعلق بوضع قائمة قصيرة بالمرشحين من البلدان غير الممثلة والبلدان الناقصة التمثيل وبتقديم معلومات بانتظام عن المرشحين من هذه البلدان بغية إجراء مقابلات لهم مع أعضاء أفرقة المقابلات. وأحاطت اللجنة علماً بالتزام المحكمة بمواصلة تحليل البيانات ذات الصلة من أجل تحديد المجال الرئيسي للتركيز وتحديد أهداف محددة لأنشطة التوعية. بيد أن اللجنة، وقد أخذت في الحسبان الاختلال المزمن في التمثيل الجغرافي، قد أوصت المحكمة ببذل مزيد من الجهود بغية تحسين الوضع وموافاتها في دورتها الرابعة والعشرين بتقرير عن التدابير المتخذة والنتائج المتحققة وبمقترحات في هذا الصدد كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

٥٣- ولاحظت اللجنة أن النسبة المئوية الإجمالية للنساء في المحكمة في وظائف الفئة الفنية (٦، ٤٨ في المائة حسب الوضع في ١ آذار/مارس ٢٠١٤) تتماشى بصورة جيدة مع الأرقام المماثلة في المنظمات الدولية الأخرى.

٥٤- ورحبت اللجنة بإتمام عملية التوجيه والتدريب القائمة على أساس الكفاءة من أجل المديرين والموظفين الآخرين المشاركين في إجراء مقابلات التعيين. وأوصت اللجنة بأن تولي المحكمة أولوية لتدريب موظفيها على الاستعداد لهذه المقابلات بقصد استخدام الموارد بفعالية وكفاءة، وبأن تقدم تقريراً إليها في دورتها الرابعة والعشرين كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

٥٥- ولاحظت اللجنة أنه قد جرى تحسين المبادئ التوجيهية لعمليات التعيين وأنه يجري وضع مشروع سياسة بشأن اختيار الموظفين. ولاحظت اللجنة بقلق تعليق عمل مجلس استعراض اختيار الموظفين. وأوصت اللجنة المحكمة بأن تُبقيها على علم بالتطورات في هذا الشأن لكي تمكّنها من تقديم أي اقتراحات قد تراها مناسبة، وأن توافيها في دورتها الرابعة والعشرين بما استجد كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

#### ٢- المساعدة المؤقتة العامة واستعراض إطار عمليات التعيين وإجراءات التعاقد

٥٥- أحاطت اللجنة علماً بعزم المحكمة إجراء استعراض شامل لطرائق التعاقد لديها وما يتصل بها من قواعد وإجراءات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة والموظفين العاملين لفترات قصيرة وذلك بقصد زيادة الكفاءة في استخدام الموارد إلى أقصى حد. وأوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة إليها تقريراً عن إعداد القواعد والإجراءات لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين بالنظر إلى أن أي تغيير في طرائق التعاقد يُحتمل أن يكون له تأثير كبير على المسائل المالية والميزانية والإدارية الداخلة ضمن اختصاص اللجنة وجمعية الدول الأطراف.

٥٧- وأحاطت اللجنة علماً بنهج المحكمة بشأن المساعدة المؤقتة العامة الممكنة المتعددة السنوات وتحويل الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة والقائمة منذ أمد طويل إلى وظائف ثابتة، وأوصت بأن تقدم المحكمة مقترحات لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين طبقاً لمبادئ وشروط التعيين التي وضعتها اللجنة وجمعية الدول الأطراف.

(٢٥) الوثيقة ICC-ASP/13/18.

٥٨- بيد أن اللجنة قد أعربت عن القلق بصورة خاصة إزاء الترتيبات التعاقدية الحالية للموظفين الأمنيين للمحكمة التي من الواضح أنه يلزم الاستعاضة عنها بوظائف ثابتة. وبعد أن أشارت اللجنة إلى أنها لم تتلق بعد "هيكل" المحكمة الذي طُلب من قبل وأن تلقي هذا "الهيكل" قد شكل شرطا لا بد منه لإنهاء التجميد المفروض على الوظائف، فإنها رأت أنه ينبغي مع ذلك تقرير استثناء في حالة موظفي الأمن. ولذلك طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تدرج في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ اعتمادا لتحويل المساعدة المؤقتة العامة إلى الوظائف الأمنية الثابتة التي تلزم لعمليات المحكمة.

### ٣- الخبراء الاستشاريون

٥٩- أحاطت اللجنة علما بالسياسات المتعلقة باتفاقات الخدمة الخاصة للخبراء الاستشاريين العاملين بدون مقابل وغيرهم من مكونات الموارد البشرية العاملين بدون مقابل. وكررت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء الاستمرار في استخدام هذه الفئات بدون وجود سياسات تتسم بالشفافية والوضوح. وأوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة إليها مقترحات عن السياسات المتعلقة باتفاقات الخدمة الخاصة والخبراء الاستشاريين وغيرهم من العاملين بدون مقابل وذلك لكي تنظر فيها اللجنة في موعد لا يتجاوز دورتها السادسة والعشرين.

### ٤- معايير تصنيف وظائف الفئة الفنية

٦٠- لاحظت اللجنة أنه يجري حاليا استعراض المبادئ الإطارية السياساتية للمحكمة وإجراءاتها المتعلقة بتصنيف الوظائف وإعادة تصنيفها، وأوضحت أنها تتطلع إلى تلقي نتيجة هذا الاستعراض بما يتمشى مع مبادئ التعيين التي وضعتها جمعية الدول الأطراف. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم إليها تقريرا عن ذلك في دورتها الرابعة والعشرين كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

### ٥- المساءلة الإدارية ونظام تقييم أداء الموظفين

٦١- رحبت اللجنة بإعداد السياسات والتعليمات الإدارية أو التعميمات الإعلامية في هذا الصدد، وشجعت المحكمة على مواصلة تنقيح سياسات الموارد البشرية وتحسين شفافيتها. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم إليها في دورتها الرابعة والعشرين تقريرا عن التقدم المحرز وذلك كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

٦٢- وأحاطت اللجنة علما بأنشطة المحكمة بشأن رفاه الموظفين وصحتهم، واتفقت مع المحكمة على أهمية التركيز على هذه المسألة.

٦٣- وأحاطت اللجنة علما باحتياجات المحكمة بشأن التدريب والتعلم، وأوصت بأن تكون الأولوية التي توليها المحكمة للبرامج مستندة إلى الخطط الاستراتيجية وقضايا السياسات المهمة. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم إليها في دورتها الرابعة والعشرين تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد وذلك كجزء من التقرير المتعلق بالموارد البشرية.

٦٤- ورحبت اللجنة بقيام المحكمة بإعداد وتنفيذ مشاريع التشغيل الذاتي بغية تحسين كفاءة وفعالية عملية إدارة الموارد البشرية.

٦٥- ولاحظت اللجنة أن المحكمة لم تعدّ بعد مقترحات لاستحداث ثقافة المحاسبة الشخصية، بما في ذلك تحديد مكافآت للأداء الجيد وجزاءات في حالة الأداء الرديء، على النحو الذي طلبته اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.<sup>(٢٦)</sup> وبينما اتفقت اللجنة مع رأي المحكمة القائل بأن التنفيذ الناجح للنظام الجديد

(٢٦) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٤٩.

لتقييم الأداء هو أمر لا بد منه لتحقيق الهدف المنشود، فإنها شددت مرة أخرى على أهمية توصيتها. وأعربت اللجنة عن القلق إزاء التقرير،<sup>(٢٧)</sup> الذي علقت فيه المحكمة أهمية على الاعتراف بجهود الموظفين ومكافأته، فضلا عن الدعم وتنمية قدرات الموظفين، ولكنها لم تنظر في تحديد جزاءات في حالة الأداء السيء. وأوصت اللجنة بأن تقدم المحكمة إليها في موعد لا يتجاوز دورتها السادسة والعشرين مقترحات لكي تنظر فيها وذلك كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

٦٦- ورحبت اللجنة بالأخذ بالنظام الجديد لتقييم الأداء الذي يشتمل على إجراءات أوضح وشكل مبسط سهل الاستعمال ومنطقي وعلى نظام تقييم متقدم. وكما سلّمت المحكمة في التقرير، فلا بد من تنفيذ النظام الجديد على نحو متسق ومنصف على نطاق المحكمة ككل عن طريق توفير التدريب والرصد المناسبين. وأوصت اللجنة بأن تُدرج المحكمة في تقريرها المتعلق بإدارة الموارد البشرية معلومات عن تنفيذ النظام الجديد لتقييم الأداء، وهو التقرير المقرر تقديمه إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين والسادسة والعشرين.

#### ٦- تنقل الموظفين وسن التقاعد

٦٧- أعربت اللجنة عن قلقها إزاء استبعاد المحكمة من آخر اتفاق بشأن تنقل الموظفين يُعقد فيما بين منظمات الأمم المتحدة، وأوصت بأن تحدد المحكمة الشروط التي ينبغي الوفاء بها وأن تحشد الدعم من الدول الأطراف في محاولة للانضمام إلى هذا الاتفاق. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم إليها في دورتها الرابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز وذلك كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

٦٨- ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتخذ أي قرار بشأن السن الإلزامية لانتهاء خدمة الموظفين الذين انضموا إلى المنظمة قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأوصت بأن تقدم المحكمة إليها في دورتها الثالثة والعشرين مقترحا بالمعلومات ذات الصلة لكي تنظر فيه في تلك الدورة.

#### ٧- برنامج موظفي الفئة الفنية المبتدئين

٦٩- أحاطت اللجنة علما بالأعمال التحضيرية الرامية إلى الأخذ ببرنامج لموظفي الفئة الفنية المبتدئين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأوصت بأن تقدم المحكمة إليها في دورتها الرابعة والعشرين تقريراً مرحلياً عن التقدم المحرز وذلك كجزء من التقرير المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

#### هـ- المساعدة القانونية

٧٠- نظرت اللجنة في التقرير الفصلي الرابع<sup>(٢٨)</sup> لعام ٢٠١٣ المقدم من قلم المحكمة بشأن المساعدة القانونية والتقرير الفصلي الأول<sup>(٢٩)</sup> لعام ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة مع الارتياح أن الآلية الجديدة للمساعدة القانونية تفي باحتياجات شتى المستعملين وترتكز على مبدأ إقامة توازن بين موارد وإمكانيات المتهمين وموارد وإمكانيات مكتب المدعي العام. ورغم أن من السابق لأوانه إجراء تقييم عام لهذا النظام قبل نهاية دورة قضائية كاملة، فإن اللجنة تشعر بأن النظام الجديد قد بدأ بالفعل في تحقيق وفورات، كما يشار إلى ذلك في التقارير.

٧١- ومازال قلم المحكمة يقوم بتقييم ورصد إجراءات المساعدة القانونية في ضوء القضايا الجارية، آخذاً في الحسبان اختصاص الدوائر. وستحقق من الآن فصاعداً وفورات في المراحل المختلفة للإجراءات

(٢٧) الوثيقة ICC-ASP/13/18.

(٢٨) الوثيقة ICC-ASP/13/2.

(٢٩) الوثيقة ICC-ASP/13/17.

وعمليات تمثيل المتهمين والضحايا ، مما يبرهن مرة أخرى على فوائد الإصلاح المضطلع به منذ عام ٢٠١٢. وقد تحققت، في الربع الأول من عام ٢٠١٤، وفورات تبلغ نحو ٣٠٠.٠٠٠ يورو.<sup>(٣٠)</sup>

٧٢- وتلقت اللجنة تقريراً من قلم المحكمة بشأن طرق تحسين إجراءات المساعدة القانونية.<sup>(٣١)</sup> وقد أُعد التقرير استجابةً لطلب مقدم من اللجنة<sup>(٣٢)</sup> في دورتها الحادية والعشرين. وحدد التقرير عدداً من المجالات التي يمكن فيها تحسين الإجراءات القائمة.

٧٣- وقد أعربت اللجنة عن تحفظات بشأن بعض المقترحات المتعلقة بترشيح إجراءات المساعدة القانونية، بما في ذلك على سبيل المثال الاقتراح الذي يدعو إلى أن تُدفع كمبلغ إجمالي مقطوع المخصصات الشهرية البالغة ٣٠٠٠ يورو. وفي حين أن مثل هذه الآلية قد تبسط معالجة عمليات رد التكاليف، فإن أنواعاً مختلفة من النفقات قد تتطلب مع ذلك اتباع نُهج مختلفة. وقد أُبلغت اللجنة سابقاً بأن المخصصات الشهرية يُحتفظ بها في قلم المحكمة على سبيل الأمانة لكي تُستخدم عندما تنشأ بشكل معقول مصروفات ضرورية فيما يتعلق بتمثيل قانوني فعال وكفء ويكون قلم المحكمة قد وافق مُسبقاً على هذه المصروفات.<sup>(٣٣)</sup> وإلى جانب حقيقة أنه بدهاءً لن توجد رقابة، فإن اللجنة لم تنجح في فهم كيف يمكن استرداد المبالغ التي دُفعت دون مبرر. وتوجد مسائل أخرى تثير مزيداً من الأسئلة، منها مثلاً أنه سيكون من الصعب تطبيق الرسوم المقترحة على أفرقة الضحايا التي لا تُدفع مكافآت أعضائها على أساس عدد ساعات العمل.

٧٤- وعلى الرغم من ذلك، اضطلع بأعمال تحضيرية فهمت اللجنة أنها ستكون موضوع مناقشات استكشافية مع ممثلي هيئة الدفاع. وأوصت اللجنة بأن تبلغها المحكمة في دورتها الثالثة والعشرين بالتقدم المحرز في هذه المناقشات. كما أنها أوصت بالألا تتلقى بعد الآن تقارير ربع سنوية (فصلية) عن تطور آلية المساعدة القانونية بل تقارير نصف سنوية من أجل النظر فيها في دورتيها السنويتين.

### جبر الأضرار

٧٥- كان معروضا على اللجنة تقرير مقدم من المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا عن القواعد التي ينبغي التقيّد بها لدفع الجبر.<sup>(٣٤)</sup> ولوحظ أن الدائرة الابتدائية الأولى قد حددت عدداً من المبادئ في قرارها الصادر في قضية لوبانغا ولكن هذه القضية مازالت قيد النظر في الاستئناف. ولوحظ أيضاً أن مسألة جبر الأضرار يمكن أن يكون لها تأثير مهم على سمعة المحكمة وعملياتها.

٧٦- ولاحظ أعضاء اللجنة أنه مازال يتعين تناول عدد من المسائل، بما في ذلك مسألة ما إذا كان ينبغي إيلاء أولوية في دفع الأموال المصادرة من الأشخاص المدانين لسداد التكاليف المتكبدة من جانب المحكمة (مثل المساعدة القانونية) أو في دفع تعويضات جبر للضحايا؛ وكيف ينبغي دفع التكاليف المتكبدة في تنفيذ أحكام جبر الأضرار، ومن أي أموال؛ وكيف ينبغي تناول توقعات الضحايا .

٧٧- وأبلغت اللجنة بأن فريق لاهاي العامل ما فتئ يبحث هذه المسائل ومسائل أخرى تتعلق بحبر الأضرار. وقد طلبت اللجنة أن تقدم المحكمة إليها في دورتها الرابعة والعشرين موجزا للأعمال المضطلع بها في فريق لاهاي العامل حتى الآن ومعلومات عن أي تطورات أخرى تكون قد حدثت حتى ذلك الحين لكي يمكن للجنة أن توالي النظر في التأثيرات المالية والإدارية المحتملة وأن تقدم توصيات بهذا الشأن.

(٣٠) المرجع نفسه، الجزء خامساً، الجدول.

(٣١) الوثيقة ICC-ASP/13/6.

(٣٢) الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ١٣٧.

(٣٣) الوثيقة ICC-ASP/12/3، الفقرة ١٣٩.

(٣٤) الوثيقة ICC-ASP/13/7.

## واو- مباني المحكمة

### ١- الحيز المكتبي لفرق الترجمة التحريرية

٧٨- أشارت اللجنة إلى توصيتها السابقة بأن تواصل المحكمة توفير الحيز المكتبي اللازم لفرق الترجمة التحريرية التابعة للأمانة في مبنى "هاجسي فيسته" (Haagse Veste) أو في المبني آرك (Arc building)، وهو ما كان ممكناً خلال السنوات السابقة، مما يدرأ أي آثار يمكن أن تلحق بالميزانية نتيجةً لاستئجار حيز مكتبي.<sup>(٣٥)</sup>

### ٢- مباني المقر الدائم

٧٩- قدم رئيس لجنة الرقابة إحاطة إعلامية إلى اللجنة بشأن حالة مباني المقر الدائم الموحد والمشروع الانتقالي. وقدم مدير المشروع تفسيرات إضافية. وقام السيد 'بيتر تيمرمانز'، من المؤسسة الاستشارية الهولندية 'برينك غروب' (Brink Groep) بتقديم عرض عن التكلفة الكلية للملكية. وكان معروضاً على اللجنة تقرير مؤقت عن أنشطة لجنة الرقابة.<sup>(٣٦)</sup>

### ٣- حالة المشروع

٨٠- قال رئيس لجنة الرقابة إنه يسرّه ملاحظة أن المشروع مازال في حدود الميزانية المعتمدة وذلك بعد عام من بدء التشييد الفعلي في آذار/مارس ٢٠١٣. وبينما أدت صعوبات غير متوقعة في موقع التشييد إلى التسبب في تأخيرات وفي زيادة التكاليف، فإنه يجري بذل جهود للتخفيف من ذلك. ومن المتوقع، كما كان الأمر من قبل، تسليم مباني المقر إلى المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومن المنتظر أن يسمح ذلك للمحكمة بأن تصبح قيد التشغيل الكامل في المقر الجديد بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقدم رئيس لجنة الرقابة إضافةً تحديثية بشأن المدفوعات التي تُدفع مرة واحدة والسياسة المتعلقة بسمات التمثيل.

٨١- وأعربت اللجنة عن تقديرها للجنة الرقابة ومدير المشروع على تدير شؤون المشروع بنجاح وعلى الفوريات المتحققة التي يُعتد بها. أما وقد تبقي عام ونصف العام قبل اكتمال المشروع، فإن الحاجة إلى اتباع نهج مالي حثيف وإلى محاولة تحقيق كفاءات هي حاجة مازالت بنفس الإلحاح الذي ظلت عليه دائماً.

### ٤- الانتقال إلى مباني المقر الجديد

٨٢- أبلغ رئيس لجنة الرقابة اللجنة بأن المحكمة ومدير المشروع قد قاما، استجابةً منهما لتوصيات كلا اللجنتين، بالبدء في إجراء استعراض تكاليف معدات المستعملين غير المدعّجين (المعروفة سابقاً باسم: "معدات المجموعة الثانية"). وكان الهدف المنشود هو خفض تكلفة المشروع من المبلغ الموافق عليه وقدره ١٩٥,٧ مليون يورو إلى ما لا يزيد عن ١٩٣,٧ مليون يورو بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد أُبلغت لجنة الرقابة بأنه يجري وضع خطط المشتريات وتحديث احتياجات المستعملين وزيادة أمد الحياة المفيدة للأصول المعنية. وشجعت اللجنة مدير المشروع والمحكمة على المضي قدماً دون تأخير نظراً إلى اقتراب أجل الانتقال الفعلي. وقالت اللجنة إنها تتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة وإلى أن تتلقّى في دورتها الثالثة والعشرين تحديثاً بشأن برنامج الانتقال.

### ٥- المخاطر

(٣٥) الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٦١.

(٣٦) الوثيقة CBF/22/15.

٨٣- أبلغ رئيس لجنة الرقابة اللجنة بأنه قد جرى مؤخرًا إنفاق مبلغ ٣,٣ ملايين يورو من احتياطي المشروع، مما يزيد من معدل تنفيذ الاحتياطي في سجل المخاطر من ٢٣ في المائة إلى ٤٩ في المائة.<sup>(٣٧)</sup>

٨٤- وطلبت اللجنة إلى لجنة الرقابة أن تقدّم إليها في دورتها الثالثة والعشرين، امتثالًا منها امتثالًا تامًا للمرفق الثاني للقرار ١/٦ (ICC-ASP/6/Res.1)، معلومات محدّثة عن استخدام سجل المخاطر وعن المخاطر المستقبلية المحتملة.

٨٥- وأشار رئيس لجنة الرقابة إلى أن قدرات ملاك الموظفين المعتمدة في ظل التصميم الحالي يمكن أن تتعرض للإجهاد. وهذا يرجع إلى الزيادات في الموظفين في مكتب المدعي العام، وربما في قلم المحكمة، في أعقاب الأخذ باستراتيجية الادعاء المنقّحة. وحثّت اللجنة المحكمة ومدير المشروع على استكشاف حلول تحقق الكفاءة في التكاليف وتتيح الفرص للتعويض عن الوفورات، وعلى أن يقدمًا تحليلًا في أقرب وقت ملائم لهما. وقالت اللجنة إنها تتطلع إلى تلقي تحديث بهذا الشأن في دورتها الثالثة والعشرين.

٨٦- ووجه رئيس لجنة الرقابة الانتباه إلى المخاطر المالية التي يمكن أن تنشأ إذا لم يكن من الممكن عمليًا انتقال المحكمة إلى مباني المقر الجديد مباشرة عقب انتهاء عقد إيجار المباني المؤقتة. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم إليها تحديثًا عن هذه المسألة في دورتها الثالثة والعشرين.

#### ٦- المدفوعات التي تُدفع مرة واحدة

٨٧- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير المؤقت للجنة الرقابة،<sup>(٣٨)</sup> بما في ذلك المدفوعات التي تُدفع مرة واحدة، ووجهت الانتباه في هذا الصدد إلى المرفق الثاني من قرار جمعية الدول الأطراف ١/٧ (ICC-ASP/7/Res.1)، والفقرة ٢ (ج) من المرفق الثاني للقرار ٣/١١ (ICC-ASP/11/Res.3)؛ والمرفق الثاني من التقرير المتعلق بأنشطة لجنة الرقابة الوارد في الوثيقة ICC-ASP/8/34، فيما يتعلق بالمدفوعات التي تُدفع مرة واحدة وتوزيع مجموع الفائدة المصرفية السنوية المستحقة الدفع من جانب الدول الأطراف. وذكّرت اللجنة أيضًا بأنه "لاحتذاب أكبر عدد ممكن من الدول الأطراف، اعتمدت لجنة الرقابة نهجًا منفتحًا. وستقوم الدول الأطراف الجديدة التي تختار قبول هذا النهج بدفع مدفوعاتها بموجب جدول الأنصبة المقررة لعام ٢٠١٣ وليس بموجب جدول عام ٢٠٠٩".<sup>(٣٩)</sup>

٨٨- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة تنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة حساب مساهمات الدول الأطراف والفائدة المصرفية المحسوبة على مشروع مباني المقر الدائم، وطلبت إلى لجنة الرقابة وإلى مكتب مدير المشروع تقديم مزيد من المبررات لنهجهما بشأن إعادة حساب المساهمات والفائدة المصرفية المتلقاة والمدفوعة، وأن يقدمًا إليها في دورتها الثالثة والعشرين تقريرًا عن هذه المسائل.

#### (أ) خلفية الموضوع

٨٩- يمكن للدول الأطراف أن تدفع مساهماتها في تكلفة تشييد المباني الجديدة بطريقتين اثنتين، هما: (أ) عن طريق مدفوعات تُدفع مرة واحدة مُسبقًا أو، كبديل عن ذلك، (ب) عن طريق نصيب متناسب من قرض الدولة المضيفة الذي يُسدّد خلال فترة ٣٠ عامًا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مددت جمعية الدول الأطراف الموعد النهائي لاختيار الخيار المتمثل في الدفع مرة واحدة وذلك حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأبلغت لجنة الرقابة اللجنة بأنه في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ تعهدت ٥٤ دولة من

(٣٧) خلال فترة الإبلاغ الشهرية من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠١٤.

(٣٨) الوثيقة CBF/22/15.

(٣٩) الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ١١٠..

الدول الأطراف بالدفع مرة واحدة بما تصل قيمته الكلية إلى ٥٤,٣ مليون يورو. وكانت دول أطراف أخرى تنظر في الانضمام إلى هذا الخيار.

(ب) ملاحظات اللجنة

٩٠- كررت اللجنة الإعراب عن رأيها القائل بأن اجتذاب المدفوعات التي تُدفع مرة واحدة هو إجراء جيد لزيادة التيقن المالي للمشروع. وأشارت إلى أن مدفوعات المرة الواحدة ستخضع لتسوية نهائية متى أمكن، عند إتمام المشروع، معرفة التكلفة النهائية للمشروع والمبلغ المسحوب على الإعانة المقدمة من الدولة المضيفة. وهذا من شأنه ضمان أن تدفع جميع الدول الأطراف المبلغ الصحيح.

## ٧- التكلفة الكاملة للملكية

(أ) خلفية الموضوع

٩١- في عام ٢٠١٥، أصبحت المحكمة هي مالكة المباني الدائمة وسيتمتع عليها أن تتعامل مع التكاليف المتصلة بالمالك، المعروفة باسم 'التكلفة الكلية للملكية' والتي تتألف من (أ) تكاليف الصيانة، و(ب) التكاليف المالية (تكاليف خدمة القرض المقدم من الدولة المضيفة في حالة الدول الأطراف التي لم تقبل بختيار الدفع مرة واحدة)، و(ج) تكاليف التشغيل المتصلة بالمباني. وتتألف تكاليف الصيانة من جميع نفقات الصيانة الوقائية والتصلحية والاختبارات وعمليات التفتيش وعمليات استبدال الأصول (أي تكاليف الإصلاح الرئيسية وتكاليف الاستبدال المطلوبة مستقبلاً عند تدهور حالة مكونات المباني).

٩٢- وفي آيار/مايو ٢٠١٣، أنشأت لجنة الرقابة فريقاً عاملاً يرأسه مدير المشروع وكُلف بمهمة إجراء تقييم تقني للخيارات الممكنة لتمويل تكاليف الصيانة، بما في ذلك أي خيارات تتاح للدول التي تصحح أطرافاً في المستقبل لكي تسهم في تكاليف المشروع.

(ب) المشورة المقدمة من الفريق العامل المعني بالتكلفة الكلية للملكية

'١' التمويل

٩٣- توقع الفريق العامل أن يصل مجموع المساهمات السنوية من أجل صيانة المباني إلى ٢٠٩ ملايين يورو في فترة الثلاثين سنة الأولى وحدها (٢٠١٦-٢٠٤٥)، استناداً إلى النهج الدينامي في حين أن اتباع نهج المبلغ المقطوع سيؤدي إلى تقديم مساهمات يبلغ مجموعها ١٨٦ مليون يورو (بنسبة عائد قدرها ٢,٢٩ في المائة). وهذا يشمل الصيانة المستقبلية الوقائية والتصلحية والاختبارات وعمليات التفتيش والاعتماد وإحلال رأس المال. ولا تدخل ضمنه نفقات التشغيل المتصلة بالمباني مثل تكاليف التأمين والطاقة. وتأتي على رأس هذه التكاليف التكلفة المالية لخدمة قرض الدولة المضيفة في حالة الدول الأطراف التي لم تقم باختيار طريقة الدفع بالكامل مرة واحدة.

٩٤- ونظراً إلى طبيعة الصيانة، فإن التكاليف السنوية الفعلية ستختلف عن ذلك. فالصيانة الوقائية والتصلحية ستتبع منحى المبلغ المقطوع تقريباً على مر الوقت. بيد أن إحلال رأس المال سيؤدي إلى حدوث "طفرة" كبيرة ومتباينة في نمط التكاليف، وخاصة عند الاقتراب من الجزء الأخير من فترة الثلاثين عاماً إذ يمكن عندئذٍ أن ترتفع التكاليف الكلية للصيانة، وفقاً للفريق العامل، إلى ٥٣ مليون يورو في عام ٢٠٣٦ و٧٤ مليون يورو في عام ٢٠٤١.

٩٥- ولتمويل تكاليف الصيانة، عرض الفريق العامل نموذجين اثنين، هما:

(أ) في ظل النهج "الدينامي"، تموّل احتياجات الصيانة من الميزانية السنوية. وتبدأ المساهمات السنوية بمعدلات معتدلة نسبياً، تكون في العادة أقل من ٢ مليون يورو في السنوات الأولى التي لا يُتوقع أثناءها حدوث أعمال صيانة رئيسية.



(ب) بيد أنه في ظل نُهج "المبلغ المقطوع"، تُحدد المساهمات بمعدل ثابت فتُدفع مقدّمًا توقعًا لأعمال الصيانة الرئيسية في وقت لاحق. وتبدأ المساهمات السنوية بمقدار تقريبي قدره نحو ٥ ملايين يورو في السنوات الأولى، حتى بافتراض عائد استثمارات قدره ٢,٢٩ في المائة أو ٤,٥٠ في المائة، بينما ترتفع علاوة على ذلك على مر الوقت بسبب الربط بالأرقام القياسية (المقاييس). وسيجري إنشاء صندوق يمكن أن تُسحب منه تكاليف الصيانة على أساس برامج صيانة متعددة السنوات.

## ٢' الإدارة

٩٦- نظر الفريق العامل في نُهج شتى بشأن تنظيم مهمة الصيانة. وحبذ الفريق "النموذج التعاقدية الرئيسي": أي أن تكون الأنشطة الاستراتيجية من مسؤولية المحكمة، بينما تُنقل الأنشطة التشغيلية والتكتيكية إلى المفاوض الرئيسي، مدعوماً بوحدة إدارة المرافق التابعة للمحكمة. ويُعمل بهذا النموذج على مراحل تمتد لـ(خمس) سنوات.

## (ج) ملاحظات اللجنة

٩٧- أعربت اللجنة عن تقديرها لما قام به الفريق العامل من عرض لخيارات التمويل والإدارة، والتي قدمت فكرة عن مدى اتساع المسائل التي يتعين حسمها. ويبد أنه كما أشار الفريق العامل وأكدت عليه لجنة الرقابة، يلزم إجراء مزيد من البحث لإعداد مخطط تنفيذي لكي تنظر فيه جمعية الدول الأطراف.

٩٨- وشاركت اللجنة لجنة الرقابة قلقها إزاء إمكانية، وفي الواقع ضرورة، تقديم مساهمات سنوية بمبلغ مقطوع مرتفع تبدأ في السنة الأولى مباشرة من أجل تقليل حدة الزيادات التي تنشأ بعد عقود من الزمن.

٩٩- ووافقت اللجنة أيضا على أن نماذج التمويل والإدارة تستحق مزيدا من التمحيص. وبصورة أكثر تحديدا، واقتباسا من التقرير المؤقت المتعلق بأنشطة لجنة الرقابة،<sup>(٤٠)</sup> وافقت لجنة الميزانية والمالية على أنه ينبغي تقديم خيارات تحقق ما يلي:

(أ) تورد بالتفصيل آثار التكاليف المتعددة السنوات طوال فترة العمر المجدي للمباني وأن تشمل تحليلا لجميع التكاليف ذات الصلة (مثلا الصيانة على جميع المستويات، وخدمات المرافق، وإحلال رأس المال، والآثار المتعلقة بالموظفين)، مع التمييز بوضوح بين فئات التكاليف (مثلا الصيانة وإحلال رأس المال) وإيراد أرقام تفصيلية مبنية لكل سنة من السنوات المشمولة بالفترة؛

(ب) النظر في آلية تمويل هجينة، وكذلك في نماذج بديلة بشأن الصيانة والإدارة، بما في ذلك تضمينها فترات انتقالية ملائمة إذا كان سيُعهد بالأنشطة إلى جهات خارجية؛

(ج) النظر مجددا في الممارسة التي تسير عليها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك لأغراض فترات العمر ذات الصلة والمقاييس المرجعية ومستويات الصيانة.

١٠٠- وإقرارا من اللجنة لتوصيات لجنة الرقابة، وبناءً منها عليها، فإنها أكدت على الحاجة إلى إبلاغها عما يلي في دورتها الثالثة والعشرين:

(أ) الخيارات المتعلقة بالتمويل "الهجين" لتكاليف الصيانة، بما يعني جعل دفع المساهمات المسبقة لعمليات الصيانة الرئيسية التي تحدث لاحقا عملية مركزة في البداية، بالنظر إلى أن احتياجات المحكمة المتعلقة بالمرافق مستقبلا هي في جوهرها غير متيقن منها، الأمر الذي يتوقف على مستوى نشاطها الذي سيتباين بل ويمكن أن ينخفض على مر الوقت؛

(ب) بحث مزايا ومثالب إيجاد مرفق للقروض من أجل ضمان التمويل الانتقالي القصير الأجل لأعمال الصيانة غير المتوقعة أو من أجل التخفيف من تأثير طفرات التكاليف؛

(٤٠) الوثيقة CBF/22/15، الفقرة ٧٠.

(ج) تقديم مزيد من التفاصيل عن الصندوق المقترح لتكاليف الصيانة: من حيث حجمه وإطاره الزمني؛ وتقديم افتراضات بشأن أنواع ومخاطر الأدوات الاستثمارية اللازمة لتوليد عائدات متوقعة تبلغ ٢,٢٩ و ٤,٥٠ في المائة؛ وتكلفة الاستثمار الاحترافي وإدارة المخاطر، سواء كان ذلك من داخل المحكمة أو عن طريق دراية فنية خارجية؛ وحجم المساهمات السنوية المقدمة كمبلغ إجمالي مقطوع إذا حدث أن كانت عائدات الاستثمار أدنى من المستويات المتوقعة؛

(د) تقديم تقدير بتكاليف الصيانة بعد الفترة الزمنية المحددة بثلاثين عاما التي تقوم عليها المشورة المقدمة من الفريق العامل؛

(هـ) توضيح دور جمعية الدول الأطراف ولجنة الرقابة في هيكل الإدارة (تحديد الاستراتيجية والرقابة المالية وخطوط المسؤولية).

١٠١- وأعربت اللجنة عن اعتقادها بأنه ينبغي أن تنظر بعين الاعتبار في الخيار الذي أشارت إليه لجنة الرقابة والفريق العامل:

"[...] أن تُمدد لسنة ثانية (تموز/يوليه ٢٠١٦ - تموز/يوليه ٢٠١٧) أنشطة الصيانة التي ستقدمها شركة "كورتيس": " [أي المقاول العام الحالي] أثناء فترة الضمان الممتدة عاما واحدا (تموز/يوليه ٢٠١٥ - تموز/يوليه ٢٠١٦)، بأسعار السوق، بغية تجنب إجهاد موارد المحكمة ومكتب مدير المشروع في وقت خرج أثناء إتمام الانتقال إلى المباني الجديدة وكذلك بغية التمكين من البت على نحو أكثر حذرا في النموذج الذي يتعين اعتماده بخصوص التكلفة الكلية للملكية."<sup>(٤١)</sup>

زاي- مسائل أخرى

#### ١- تنظيم الأمانة

١٠٢- مع نضج المحكمة كمؤسسة دولية، يتعين إعادة النظر في هيكلها وينبغي إجراء تعديلات من أجل تلبية توقعات الدول الأطراف. ولا تشكل أمانة جمعية الدول الأطراف استثناءً من ذلك.

١٠٣- وقد لاحظت اللجنة الطلبات المتزايدة من جانب الدول الأطراف على خدمات الأمانة والأمين التنفيذي للجنة من حيث حضورهما والمساعدة المقدمة منهما ولذلك فإنها قررت أن تسعى، بالتشاور الوثيق مع مدير الأمانة، إلى تقديم توصيات دقيقة بشأن أساليب العمل والموارد البشرية وهيكل الأمانة لكي تنظر فيها الدول الأطراف، وذلك كجزء من مناقشات اللجنة أثناء دورتها الثالثة والعشرين بشأن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥.

#### ٢- الوثائق المقدمة من المحكمة

١٠٤- أحاطت اللجنة علما بالسياسة الجديدة للمحكمة المتمثلة في تجميع تقارير تُقدّم إلى اللجنة بشأن المواضيع المتبادلة الصلة مجمعة في وثيقة واحدة. وبينما أعربت اللجنة عن تقديرها للمجهود الرامي إلى تحقيق كفاءة أكبر، فإنها ترى أن المعلومات المقدمة إليها من أجل النظر فيها لم تكن كافية نتيجة لذلك، ولذا طلبت اللجنة إلى المحكمة أن تعيد النظر في سياساتها هذه بغية تحقيق التوازن بين تقديم عدد أقل من التقارير وتقديم معلومات كافية.

#### ٣- مواعيد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة

١٠٥- قررت اللجنة عقد دورتها الثالثة والعشرين في لاهاي في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

المرفق الأول

(٤١) المرجع نفسه، الفقرة ٧١.

## حالة تسديد الاشتراكات لغاية ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

	٢٠١٤				السنوات السابقة				
	الاشتراكات غير	المسددة	الاشتراكات غير	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	الاشتراكات غير	المحصّلات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	الدول الأطراف
١-	٣٧٠,٩	-	٣٧٠,٩	١١	٣٨١,٩	-	٤٤٩,٤٠	٤٤٩,٤٠	أفغانستان
٢-	٨٥٧,١٨	-	٨٥٧,١٨	١٧	٨٧٤,١٨	-	٣٩٨,١١٢	٣٩٨,١١٢	ألبانيا
٣-	-	-	-	٠,٦٣,١٥	٠,٦٣,١٥	-	٩٣٦,١٠٤	٩٣٦,١٠٤	أندورا
٤-	٧٩٨,٣	-	٧٩٨,٣	-	٧٩٨,٣	-	١٨٧,٣٥	١٨٧,٣٥	أنتيغوا وبربودا
٥-	٥٥٧,٨١٣	-	٥٥٧,٨١٣	٩٠,٢	٤٥٩,٨١٤	-	٣٧٥,٠٦٦,٨	٣٧٥,٠٦٦,٨	الأرجنتين
٦-	-	-	-	٩٧٩,٩٠٩,٣	٩٧٩,٩٠٩,٣	-	٣١٩,٠٨٠,٢٨	٣١٩,٠٨٠,٢٨	أستراليا
٧-	-	-	-	٨٨٨,٥٠٥,١	٨٨٨,٥٠٥,١	-	٢١١,٣٨٤,١٣	٢١١,٣٨٤,١٣	النمسا
٨-	٠,٩٠,٦	-	٠,٩٠,٦	٧٨٥,٥	٨٧٥,١١	-	٦٧٧,٥١	٦٧٧,٥١	بنغلاديش
٩-	٠,٨١,١٥	-	٠,٨١,١٥	-	٠,٨١,١٥	-	٣٧١,١٣٥	٣٧١,١٣٥	بربادوس
١٠-	-	-	-	٢٥١,٨٨٣,١	٢٥١,٨٨٣,١	-	٠,٩٦,٧٠١,١٦	٠,٩٦,٧٠١,١٦	بليجيكا
١١-	٠,٢٢,٢	٨	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	١١٤	٤٤١,١٥	٥٥٥,١٥	بيليز
١٢-	٨٩٩,١٥	٢٤	٧٠٠,٥	-	٧٠٠,٥	١٧٥,١٠	٠,٣٥,٢٣	٢١٠,٣٣	بنين
١٣-	-	-	-	٩٦٧,١٦	٩٦٧,١٦	-	٧٦٢,١١٦	٧٦٢,١١٦	بوليفيا (دولة المتعددة القوميات)
١٤-	٠,٢٣,٣٢	-	٠,٢٣,٣٢	٣٨	٠,٦١,٣٢	-	٨٦١,١٣٦	٨٦١,١٣٦	البوسنة والهرسك
١٥-	٣٧٤,٣٢	١٣٥	٠,٦١,٣٢	-	٠,٦١,٣٢	١٧٨	٨٨٤,٢٣٠	٠,٦٢,٢٣١	بوتسوانا
١٦-	٥٤٦,٧٨٤,١٠	٣١٦,٢٣	٧١١,٥٣٦,٥	-	٧١١,٥٣٦,٥	٥١٩,٢٢٤,٥	٢٨٨,٠٣٠,١٩	٨٠٧,٢٥٤,٢٤	البرازيل
١٧-	-	-	-	٧٠٠,٨٨	٧٠٠,٨٨	-	٧٨٢,٤٢٦	٧٨٢,٤٢٦	بلغاريا
١٨-	٢٧٥,١	-	٢٧٥,١	٤٢١,٤	٦٩٦,٥	-	٢٥٤,٣٥	٢٥٤,٣٥	بوركينافاسو
١٩-	٠,١٧,٢	٨	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	١٠٩	٨٢٢,١٣	٩٣١,١٣	بوروندي
٢٠-	٥٩٧,٧	-	٥٩٧,٧	-	٥٩٧,٧	-	٠,٠٣,٣٥	٠,٠٣,٣٥	كمبوديا
٢١-	-	-	-	٥٢٤,٦٢٤,٥	٥٢٤,٦٢٤,٥	-	٤٦٣,٤٤٠,٤٦	٤٦٣,٤٤٠,٤٦	كندا
٢٢-	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	-	٤٠٣,٣	٤٠٣,٣	الرأس الأخضر

الدول الأطراف	السنوات السابقة		٢٠١٤				الاشتراكات	
	الاشتراكات المقررة	المخصَّلات والائتمانات	الاشتراكات		غير		المسَددة	مجموع الاشتراكات غير المسَددة
			المقررة	المخصَّلات والائتمانات	غير	المسَددة		
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٥٥,١٥	٧٤٤,١١	٨١١,٣	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٤٦	٧٥٧,٥
تشاد	٣٣٥,١٧	١١٥,١٧	٢٢٠	٨٠٠,٣	-	٨٠٠,٣	١٦	٠٣٦,٤
شيلي	٨٢٤,٧٧٧,١	٨٢٤,٧٧٧,١	-	٩٣٤,٦٢٩	-	٩٣٤,٦٢٩	-	٩٣٤,٦٢٩
كولومبيا	١٢٨,٣٣٤,٢	١٢٨,٣٣٤,٢	-	٥١٥,٤٨٨	٢٠٣,٤٠٢	٣١٢,٨٦	-	٣١٢,٨٦
جزر القمر	١٢٥,١١	٦٠٥	٥٢٠,١٠	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٤٦	٤٦٦,١٢
الكونغو	٧٢٨,٣٠	٠٤٦,١٧	٦٨٢,١٣	٣٨١,٩	-	٣٨١,٩	٧٣	١٣٦,٢٣
جزر كوك	٢٤٥,٨	٢٤٥,٨	-	٩٠٠,١	٩٠٠,١	-	-	-
كوستاريكا	٨٩٦,٥٠١	٨٩٦,٥٠١	-	٦٥٠,٧١	٦٥٠,٧١	-	-	-
كوت ديفوار	٤٣٦,١٢	٤٣٦,١٢	-	٧٨٠,٢٠	٤٥٧,١	٣٢٣,١٩	-	٣٢٣,١٩
كرواتيا	٠٨٩,٠٧٣,١	٠٨٩,٠٧٣,١	-	٧٢٢,٢٣٧	٧٢٢,٢٣٧	-	-	-
قبرص	٥٤٦,٦٧٤	٥٤٦,٦٧٤	-	٧٠٠,٨٨	٧٠٠,٨٨	-	-	-
الجمهورية التشيكية	٩٤٦,٤٢٣,٢	٩٤٦,٤٢٣,٢	-	٧٥٤,٧٢٧	٩٤٩	٨٠٥,٧٢٦	-	٨٠٥,٧٢٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٨٢,٤٧	٩٦٩,٤١	٣١٣,٥	٦٩٤,٥	-	٦٩٤,٥	٢٤	٠٣١,١١
الدانمرك	٤٢٠,٢٨٠,١١	٤٢٠,٢٨٠,١١	-	٧٤٨,٢٧٣,١	١١٢,٢	٦٣٦,٢٧١,١	-	٦٣٦,٢٧١,١
جيبوتي	٣٥٩,١٥	٢٤٥,٥	١١٤,١٠	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٤٦	٠٦٠,١٢
دومينيكا	٥٥٥,١٥	٦١٥,١٠	٩٤٠,٤	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٤٦	٨٨٦,٦
الجمهورية الدومينيكية	٢٠٧,٤٥٨	٠٩٣,٢٥٠	١١٤,٢٠٨	٩٠٠,٨٤	-	٩٠٠,٨٤	٩٥٥,١	٩٦٩,٢٩٤
إكوادور	٧٢٨,٤٥٠	١٧٣,٤٥٠	٥٥٥	٠٠١,٨٣	-	٠٠١,٨٣	٣٥٠	٩٠٦,٨٣
إستونيا	٩٥٩,٣٨٣	٩٥٩,٣٨٣	-	٥٢٠,٧٥	٥٢٠,٧٥	-	-	-
فيجي	٠٥٧,٥٦	٠٤٢,٥٦	١٥	٧٠٠,٥	-	٧٠٠,٥	٢٤	٧٣٩,٥
فنلندا	٢٩٧,٥٤٤,٨	٢٩٧,٥٤٤,٨	-	١٧٢,٩٧٨	١٧٢,٩٧٨	-	-	-
فرنسا	٥٦٥,٨٥١,٩٤	٥٦٥,٨٥١,٩٤	-	٣٩٩,٥٥٤,١٠	٣٩٩,٥٥٤,١٠	-	-	-

الاشتراكات غير		٢٠١٤			السنوات السابقة				
مجموع الاشتراكات غير المسددة	المسددة	الاشتراكات غير المسددة	المخصّصات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	الاشتراكات غير المسددة	المخصّصات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	الدول الأطراف	
٧٤٤,٣٧	-	٧٤٤,٣٧	١٦	٧٦٠,٣٧	-	٦٤٧,١٨١	٦٤٧,١٨١	غابون	-٤٥
٨٩٨,١	-	٨٩٨,١	٢	٩٠٠,١	-	٥٥٥,١٥	٥٥٥,١٥	غامبيا	-٤٦
-	-	-	١٧٤,١٣	١٧٤,١٣	-	١٢٩,٦٦	١٢٩,٦٦	جورجيا	-٤٧
٤٩٦,٧٢٩,٦	-	٤٩٦,٧٢٩,٦	١٩٩,٧٤٦,٦	٦٩٥,٤٧٥,١٣	-	٠٧٢,٢٣٨,١٢٩	٠٧٢,٢٣٨,١٢٩	ألمانيا	-٤٨
٣٣٧,٢٦	-	٣٣٧,٢٦	٢٤	٣٦١,٢٦	-	٠٣٣,٩٠	٠٣٣,٩٠	غانا	-٤٩
٩٢٧,٢٠٣,١	-	٩٢٧,٢٠٣,١	-	٩٢٧,٢٠٣,١	-	٥٤٢,٤٨٠,٩	٥٤٢,٤٨٠,٩	اليونان	-٥٠
٩٦٨,٥	٢٤	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٠٤٤,٤	-	٠٤٤,٤	غرينادا	-٥١
٥٢٩,٥٣	٢١٥	٩٤٠,٥٠	-	٩٤٠,٥٠	٣٧٤,٢	-	٦٣٠,٧٠	غواتيمالا	-٥٢
٨١٤,٩	٨٤	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٨٣٠,٧	١٠٠,٢١	٩٣٠,٢٨	غينيا	-٥٣
-	-	-	٩٠٠,١	٩٠٠,١	-	٩٣١,١٣	٩٣١,١٣	غيانا	-٥٤
٨٨٦,١٩	٦٤	٠٨١,١٥	-	٠٨١,١٥	٧٤١,٤	٢٠٩,٩٢	٩٥٠,٩٦	هندوراس	-٥٥
-	-	-	٣٩٣,٥٠١	٣٩٣,٥٠١	-	٤٤٥,٤٩٤,٣	٤٤٥,٤٩٤,٣	هنغاريا	-٥٦
-	-	-	٨٧٧,٥٠	٨٧٧,٥٠	-	٠٤١,٥٦٦	٠٤١,٥٦٦	أيسلندا	-٥٧
-	-	-	٨٠٥,٧٨٨	٨٠٥,٧٨٨	-	٠٣٥,٦٣٧,٦	٠٣٥,٦٣٧,٦	أيرلندا	-٥٨
٨٩٥,٣٦٨,٨	-	٨٩٥,٣٦٨,٨	٤٦٨,١٤	٣٦٣,٣٨٣,٨	-	٠٥٤,٦٥٥,٧٦	٠٥٤,٦٥٥,٧٦	إيطاليا	-٥٩
٥٠٩,٩١٠,١٥	-	٥٠٩,٩١٠,١٥	٢٦٥,٥٣٢,٤	٧٧٤,٤٤٢,٢٠	-	٨٠٣,٩٧٥,١٢٣	٨٠٣,٩٧٥,١٢٣	اليابان	-٦٠
-	-	-	٥٣٣,٤١	٥٣٣,٤١	-	١٩٩,٢٠٧	١٩٩,٢٠٧	الأردن	-٦١
٥٤٦,٢٤	-	٥٤٦,٢٤	٣٣	٥٧٩,٢٤	-	٨٨٠,١٤٤	٨٨٠,١٤٤	كينيا	-٦٢
-	-	-	٧٠٠,٨٨	٧٠٠,٨٨	-	٠١٥,٤٠٨	٠١٥,٤٠٨	لاتفيا	-٦٣
-	-	-	٩٠٠,١	٩٠٠,١	-	٥٥٥,١٥	٥٥٥,١٥	ليسوتو	-٦٤
٤٤٤,٥	٤٦	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٤٩٨,٣	٤٣٣,١٠	٩٣١,١٣	ليبيريا	-٦٥
-	-	-	٩٥٩,١٦	٩٥٩,١٦	-	٠٩٣,١٢٦	٠٩٣,١٢٦	ليختنشتاين	-٦٦
٦٠٧,١١	-	٦٠٧,١١	٠٦٦,١٢٦	٦٧٣,١٣٧	-	٥٦٧,٦٧١	٥٦٧,٦٧١	ليتوانيا	-٦٧
٨٧٥,١٤٦	-	٨٧٥,١٤٦	٧٦٢,٥	٦٣٧,١٥٢	-	٧٨٧,٣٠١,١	٧٨٧,٣٠١,١	لكسمبورغ	-٦٨
٨٠٤,١١	٢٤	٧٠٠,٥	-	٧٠٠,٥	٠٨٠,٦	٧٨٦,١٧	٨٦٦,٢٣	مدغشقر	-٦٩
٠٢١,٩	٢٦	٨٠٠,٣	-	٨٠٠,٣	١٩٥,٥	٥٣٣,١٢	٧٢٨,١٧	ملاوي	-٧٠

	٢٠١٤				السنوات السابقة			
	الاشتراكات غير	المسدة	الاشتراكات غير	المسدة	الاشتراكات غير	المسدة	الاشتراكات غير	المسدة
مجموع	الاشتراكات	المسدة	الاشتراكات	المسدة	الاشتراكات	المسدة	الاشتراكات	المسدة
الاشتراكات	المسدة	الاشتراكات	المسدة	الاشتراكات	المسدة	الاشتراكات	المسدة	الاشتراكات
غير المسددة	لصندوق الطوارئ	المسدة	المسدة	المقررة	المسدة	المقررة	المقررة	الدول الأطراف
١٦٩	-	١٦٩	٧٣١,١	٩٠٠,١	-	٥٣١,٣	٥٣١,٣	ملديف -٧١
٥٩٩,٧	-	٥٩٩,٧	-	٥٩٩,٧	-	٠٠٣,٣٥	٠٠٣,٣٥	مالي -٧٢
-	-	-	١٦٠,٣٠	١٦٠,٣٠	-	٠١١,٢٤٦	٠١١,٢٤٦	مالطة -٧٣
٠٥٦,٩	٤٦	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	١١٠,٧	٤٤٥,٨	٥٥٥,١٥	جزر مارشال -٧٤
٥٥٦,٢٤	-	٥٥٦,٢٤	-	٥٥٦,٢٤	-	٥٩٢,١٧٤	٥٩٢,١٧٤	موريشيوس -٧٥
-	-	-	٧٥١,٤٧١,٣	٧٥١,٤٧١,٣	-	١٥٨,٢١٧,٢٧	١٥٨,٢١٧,٢٧	ملكسيك -٧٦
٦٩٩,٥	-	٦٩٩,٥	١	٧٠٠,٥	-	٨٢٥,٢٣	٨٢٥,٢٣	منغوليا -٧٧
٣٧٧,٩	-	٣٧٧,٩	١	٣٧٨,٩	-	٩١٨,٣٢	٩١٨,٣٢	الجزيرة السود -٧٨
٨٨٠,١٨	-	٨٨٠,١٨	-	٨٨٠,١٨	-	٣٨٥,١١٠	٣٨٥,١١٠	تاميبيا -٧٩
٩٩٣,١	٨	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٨٥	٤٧٠,١٥	٥٥٥,١٥	تاور -٨٠
-	-	-	٢٥٨,١٢١,٣	٢٥٨,١٢١,٣	-	٥٢٧,٨١١,٢٧	٥٢٧,٨١١,٢٧	هولندا -٨١
-	-	-	٤٦٣,٤٧٧	٤٦٣,٤٧٧	-	٨٧٠,٩٠١,٣	٨٧٠,٩٠١,٣	نيوزيلندا -٨٢
٩٨١,١٧	٩٢	٨٠٠,٣	-	٨٠٠,٣	٠٨٩,١٤	٩٤٣,٧	٠٣٢,٢٢	النيجر -٨٣
٠٥١,٩٨	-	٠٥١,٩٨	٧٥٠,٧١	٨٠١,١٦٩	-	٤٧٣,٩٤٧	٤٧٣,٩٤٧	تيجيريا -٨٤
-	-	-	٨٦٩,٦٠٥,١	٨٦٩,٦٠٥,١	-	٢٠٥,١٩٢,١٢	٢٠٥,١٩٢,١٢	النرويج -٨٥
٢٤٢	-	٢٤٢	٧٥٠,٤٨	٩٩٢,٤٨	-	٧٣٨,٣٣٨	٧٣٨,٣٣٨	بنما -٨٦
٠٦١,١٩	٨٠	٨٨٠,١٨	-	٨٨٠,١٨	١٠١	٢٥٨,١٣١	٣٥٩,١٣١	باراغواي -٨٧
٧٤٢,٢٢٠	-	٧٤٢,٢٢٠	-	٧٤٢,٢٢٠	-	١٧٠,٤٢٠,١	١٧٠,٤٢٠,١	بيرو -٨٨
-	-	-	٣٩٣,٢٩٠	٣٩٣,٢٩٠	-	٤١١,٤٤٢	٤١١,٤٤٢	الفلبين -٨٩
-	-	-	٠٢٩,٧٣٨,١	٠٢٩,٧٣٨,١	-	٩٥٦,٨١٩,٩	٩٥٦,٨١٩,٩	بولندا -٩٠
٣٧٦,٨٩٣	-	٣٧٦,٨٩٣	-	٣٧٦,٨٩٣	-	١٦٩,٧٥٠,٧	١٦٩,٧٥٠,٧	البرتغال -٩١
٥٩٩,٧٦٢,٣	-	٥٩٩,٧٦٢,٣	-	٥٩٩,٧٦٢,٣	-	٠٢٨,٧٦٥,٣١	٠٢٨,٧٦٥,٣١	جمهورية كوريا -٩٢
٦٩٤,٥	-	٦٩٤,٥	٦	٧٠٠,٥	-	٦٧٣,١١	٦٧٣,١١	جمهورية مولدوفا -٩٣
٥٢٢,٤٢٦	-	٥٢٢,٤٢٦	-	٥٢٢,٤٢٦	-	٤٦٠,٨١٩,١	٤٦٠,٨١٩,١	رومانيا -٩٤
-	-	-	٩٠٠,١	٩٠٠,١	-	١٢٥,١١	١٢٥,١١	سانت كيتس ونيفيس -٩٥

الدول الأطراف	السنوات السابقة		٢٠١٤				الاشتراكات	
	الاشتراكات المقررة	المخصّلات والائتمانات	الاشتراكات غير المسددة		الاشتراكات غير المسددة		مجموع الاشتراكات غير المسددة	
			المقررة	المخصّلات والائتمانات	المقررة	المخصّلات والائتمانات		
سانت لوسيا	١٩٧,٥	-	١٩٧,٥	-	٩٠٠,١	-	١٤٣,٧	
سانت فينسينت وجزر غرينادين	٣٥٩,١٥	٩٥٦,١١	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	-	٣١٤,٥	
ساموا	٤٣٧,١٥	٤٣٧,١٥	٢٣٧	٦٦١,١	٨٩٨,١	-	٢٣٧	
سان مارينو	٠٤٦,٤٦	٠٤٦,٤٦	-	٦٩٤,٥	٦٩٤,٥	-	-	
السنغال	٧٧٢,٧٩	٧٧٢,٧٩	٢٨١,١١	-	٢٨١,١١	-	٢٨١,١١	
صربيا	٥٢١,٤٢٦	٥٢١,٤٢٦	٣٧٤,٧٥	١٠٠	٤٧٤,٧٥	-	٣٧٤,٧٥	
سيشيل	٦٠١,٨	٦٠١,٨	٨٩٤,١	٦	٩٠٠,١	-	٨٩٤,١	
سيراليون	٥٥٥,١٥	٣٦٧,٩	١٣٤,٨	-	٩٠٠,١	١٨٨,٦	٤٦	
سلوفاكيا	٦٧١,٤٨٠,١	٦٧١,٤٨٠,١	-	٦٠٤,٣٢٢	٦٠٤,٣٢٢	-	-	
سلوفاكيا	٧٣٨,٤٦٥,١	٧٣٨,٤٦٥,١	٢٨٣,١٨٨	٣٩٨	٦٨١,١٨٨	-	-	
جنوب أفريقيا	٦٤٦,١٨٠,٥	٦٤٦,١٨٠,٥	٢١٥,٧٠٠	١٥٩,١	٣٧٤,٧٠١	-	-	
إسبانيا	٢٤٥,٠٢١,٤٥	٢٤٥,٠٢١,٤٥	١٤٥,٦٠١,٥	١٨٧,٩	٣٣٢,٦١٠,٥	-	-	
سورينام	٩٩٦,٢٢	٩٩٦,٢٢	-	٥٩٧,٧	٥٩٧,٧	-	-	
السويد	٣٢٦,٠٩٣,١٦	٣٢٦,٠٩٣,١٦	-	٤٠٤,٨٠٩,١	٤٠٤,٨٠٩,١	-	-	
سويسرا	٦٣٢,١٥٥,١٨	٦٣٢,١٥٥,١٨	-	٣٠٣,٩٧٣,١	٣٠٣,٩٧٣,١	-	-	
طاجيكستان	٨٢٥,٢٣	٨٢٥,٢٣	٠٨٩,٣	٦١١,٢	٧٠٠,٥	-	-	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١١٨,٩٧	٤٣٨,٩٤	٨٢٥,١٧	-	٠٨١,١٥	٦٨٠,٢	٦٤	
تيمور-ليشتي	٢٢٩,١٧	٢١٥,١٧	٨٢٨,٣	-	٧٩٨,٣	١٤	١٦	
ترينيداد وتوباغو	٤٣٠,٥٠٢	٤٣٠,٥٠٢	-	٩٤٢,٨٢	٩٤٢,٨٢	-	-	
تونس	٨٢٥,١٢٧	٨٢٥,١٢٧	-	٩٢٠,٦٧	٩٢٠,٦٧	-	-	
أوغندا	٤٧٣,٧٩	٨٨٠,٦٨	٩٢٢,٢١	-	٢٨١,١١	٥٩٣,١٠	٤٨	

الاشتراكات		٢٠١٤				السنوات السابقة			
مجموع	غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	المخصّلات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	غير المسددة	المخصّلات والائتمانات	الاشتراكات المقررة	الدول الأطراف	
٨٩٦,٣٢٩,٧	-	٨٩٦,٣٢٩,٧	٢٩٩,٤٤٣,٢	١٩٥,٧٧٣,٩	-	١٧٥,٦٨٢,٩٧	١٧٥,٦٨٢,٩٧	المملكة المتحدة	١١٧-
٨٦٨,٤٧	٣٥٤	٨٧٥,١١	-	٨٧٥,١١	٦٣٩,٣٥	٩٦٦,٦٥	٦٠٥,١٠١	جمهورية تنزانيا المتحدة	١١٨-
٤٨٩,١٤٨	٤١٣	٠٨١,٩٨	-	٠٨١,٩٨	٩٩٥,٤٩	٧٣٠,٥٣٢	٧٢٥,٥٨٢	أوروغواي	١١٩-
١٨١,٥	٨	٩٠٠,١	-	٩٠٠,١	٢٧٣,٣	-	٢٧٣,٣	قانوناتو	١٢٠-
٨٨٤,١٢٧,٢	٩٨٣,٤	١٤٧,١٨٣,١	-	١٤٧,١٨٣,١	٧٥٤,٩٣٩	٧٨٣,٣٥٠,٣	٥٣٧,٢٩٠,٤	فنزويلا (جمهورية البوليفارية)	١٢١-
٢٨١,١١	-	٢٨١,١١	-	٢٨١,١١	-	٧٧٨,٤٢	٧٧٨,٤٢	زامبيا	١٢٢-
٥٨٢,٣٥٥,٦٩	٨١٥,٣٢٥,٠٥,٧١٨,٦٢٣,٥٣,٩٨٧,٥٥٨٥,٠,٧٠٥,١١٨٢٦٢,٦٠٤,٦٨٠,٢,١٥٥,٩٢٨٣٢٠,٨٢٨,٩٣٤							المجموع	



## المرفق الثاني

## جداول الموارد البشرية

## التمثيل الجغرافي لموظفي المحكمة من الفئة الفنية

الحالة لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤

مجموع موظفي الفئة الفنية: ٣١٦<sup>(١)</sup>

مجموع جنسياتهم: ٧٥

## التوزيع بحسب المنطقة:

المنطقة	الجنسية	المجموع
أفريقيا	الجزائر	١
	بنين	١
	بوركينا فاسو	١
	الكاميرون	٢
	كوت ديفوار	١
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢
	مصر	٣
	غامبيا	٣
	غانا	٢
	غينيا	١
	كينيا	٣
	ليسوتو	١
	ملاوي	٢
	مالي	٢
	موريشيوس	١
	النيجر	٢
	نيجيريا	٣
	رواندا	١
	السنغال	٣
	سيراليون	٣
	جنوب أفريقيا	١٠
	توغو	١
	أوغندا	٢
	جمهورية تنزانيا المتحدة	٢
	زيمبابوي	١
<b>مجموع أفريقيا</b>		<b>٥٤</b>
المنطقة	الجنسية	المجموع

(١) عدا المسؤولين المنتخبين و٣٨ موظف لغات.

١	الصين	آسيا
١	قبرص	
٤	إيران (جمهورية - الإسلامية)	
٣	اليابان	
١	الأردن	
١	لبنان	
١	منغوليا	
١	الأرض الفلسطينية المحتلة	
١	جمهورية كوريا	
٢	الفلبين	
٢	سنغافورة	
١٧	مجموع آسيا	
		أوروبا الشرقية
١	ألبانيا	
١	البوسنة والهرسك	
١	بلغاريا	
٤	كرواتيا	
١	جورجيا	
٢	بولندا	
٦	رومانيا	
١	الاتحاد الروسي	
٤	صربيا	
١	أوكرانيا	
٢٢	مجموع أوروبا الشرقية	
٤	أمريكا اللاتينية الأرجنتين	أمريكا والكاربي
١	البرازيل	
١	شيلي	
٦	كولومبيا	
١	كوستاريكا	
٢	إكوادور	
٣	المكسيك	
٣	بيرو	
٢	ترينيداد وتوباغو	
٣	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	
٢٦	مجموع أمريكا اللاتينية والكاربي	
		المنطقة
	الجنسية	أوروبا الغربية
	المجموع	ودول أخرى
١٣	أستراليا	

٢	النمسا
١٠	بلجيكا
١٣	كندا
٢	الدانمرك
٣	فنلندا
٤٦	فرنسا
١١	ألمانيا
٣	اليونان
٧	آيرلندا
١٢	إيطاليا
٢٠	هولندا
٢	نيوزيلندا
٣	البرتغال
١٠	إسبانيا
١	السويد
٢	سويسرا
٢٩	المملكة المتحدة
٨	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٧	مجموع أوروبا الغربية ودول أخرى

التمثيل الجغرافي للموظفين من الفئة الفنية لكل رتبة، بحسب المنطقة  
عدد الموظفين لكل رتبة، بحسب المنطقة<sup>(٢)</sup>

الرتبة	المنطقة	الجنسية	المجموع
مد-١	أفريقيا	ليسوتو	١
		<b>المجموع لأفريقيا</b>	<b>١</b>
	أمريكا اللاتينية والكاريبى	إكوادور	١
		<b>المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبى</b>	<b>١</b>
	أوروبا الغربية ودول أخرى	بلجيكا	٢
		فرنسا	١
		إيطاليا	١
		هولندا	١
		المملكة المتحدة	١
		<b>المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى</b>	<b>٦</b>
	<b>المجموع للرتبة مد-١</b>		<b>٨</b>
ف-٥	أفريقيا	كينيا	١
		مالي	١
		السنغال	١
		جنوب أفريقيا	٣
		<b>المجموع لأفريقيا</b>	<b>٦</b>
	آسيا	الأردن	١
		سنغافورة	١
		<b>المجموع لآسيا</b>	<b>٢</b>
	أوروبا الشرقية	الاتحاد الروسى	١
		صربيا	١
		<b>المجموع لأوروبا الشرقية</b>	<b>٢</b>
	أمريكا اللاتينية والكاريبى	الأرجنتين	١
		<b>المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبى</b>	<b>١</b>
	أوروبا الغربية ودول أخرى	أستراليا	٢
		كندا	١
		الدانمرك	١
		فنلندا	١

(٢) عدا المسؤولين المنتخبين و ٣٨ موظف لغات.

٤	فرنسا		
٢	ألمانيا		
١	آيرلندا		
٢	إيطاليا		
١	البرتغال		
٢	إسبانيا		
٣	المملكة المتحدة		
١	الولايات المتحدة الأمريكية		
<b>المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى</b>			
٢١			
<b>المجموع للرتبة ف-٥</b>			
٣٢			
١	بوركينافاسو	أفريقيا	ف-٤
١	كوت ديفوار		
١	جمهورية الكونغو الديمقراطية		
١	غانا		
١	نيجيريا		
١	سيراليون		
١	جنوب أفريقيا		
١	جمهورية تنزانيا المتحدة		
<b>المجموع لأفريقيا</b>			
٨			
٣	إيران (جمهورية - الإسلامية)	آسيا	
١	لبنان		
<b>المجموع لآسيا</b>			
٤			
١	كرواتيا	أوروبا الشرقية	
١	رومانيا		
١	أوكرانيا		
<b>المجموع لأوروبا الشرقية</b>			
٣			
		أمريكا اللاتينية والكاريبى	
١	كولومبيا		
٢	ترينيداد وتوباغو		
١	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)		
<b>المجموع لأمريكا اللاتينية والكاريبى</b>			
٤			
		أوروبا الغربية ودول أخرى	
٢	أستراليا		
١	بلجيكا		
١	كندا		
١	الدايمرك		
١	فنلندا		
٦	فرنسا		
٣	ألمانيا		

١	آيرلندا		
٣	إيطاليا		
٥	هولندا		
١	نيوزيلندا		
١	البرتغال		
١	إسبانيا		
٩	المملكة المتحدة		
<hr/>			
<b>المجموع لأوروبا الغربية ودول</b>			
<b>٣٦</b>	<b>أخرى</b>		
<hr/>			
<b>٥٥</b>		<b>المجموع للرتبة ف-٤</b>	
<hr/>			
١	الجزائر	٣- أفريقيا	
١	بنن		
١	الكاميرون		
١	مصر		
١	كينيا		
١	ملاوي		
١	مالي		
٢	النيجر		
١	نيجيريا		
٦	جنوب أفريقيا		
١	جمهورية تنزانيا المتحدة		
<hr/>			
<b>١٧</b>	<b>المجموع لأفريقيا</b>		
<hr/>			
١	إيران (جمهورية - الإسلامية)	آسيا	
١	منغوليا		
١	الأرض الفلسطينية المحتلة		
١	الفلبين		
١	سنغافورة		
<hr/>			
<b>٥</b>	<b>المجموع لآسيا</b>		
<hr/>			
١	ألبانيا	أوروبا الشرقية	
١	جورجيا		
١	بولندا		
١	رومانيا		
١	صربيا		
<hr/>			
<b>٥</b>	<b>المجموع لأوروبا الشرقية</b>		
<hr/>			
		أمريكا اللاتينية	
		والكاريبى	
<hr/>			
١	الأرجنتين		
١	شيلي		
٤	كولومبيا		
١	كوستاريكا		
١	إكوادور		
١	المكسيك		

١	بيرو		
١	فنزويلا (جمهورية - البولييفارية)		
<hr/>			
<b>المجموع لأمريكا اللاتينية</b>			
١١	<b>والكاريبى</b>		
<hr/>			
<b>أوروبا الغربية ودول</b>			
		أخرى	
٦	أستراليا		
٢	النمسا		
٦	بلجيكا		
٤	كندا		
١	فنلندا		
١٢	فرنسا		
٤	ألمانيا		
١	اليونان		
٤	آيرلندا		
٤	إيطاليا		
٦	هولندا		
١	البرتغال		
٢	إسبانيا		
٢	سويسرا		
٧	المملكة المتحدة		
٥	الولايات المتحدة الأمريكية		
<hr/>			
<b>المجموع لأوروبا الغربية ودول</b>			
٦٦	<b>أخرى</b>		
<hr/>			
١٠٤	<b>المجموع للرتبة ف-٣</b>		
<hr/>			
		أفريقيا	ف-٢
١	الكاميرون		
١	جمهورية الكونغو الديمقراطية		
٢	مصر		
٢	غامبيا		
١	غانا		
١	كينيا		
١	ملاوي		
١	رواندا		
٢	السنغال		
٢	سيراليون		
١	توغو		
١	أوغندا		
١	زمبابوي		
<hr/>			
١٧	<b>المجموع لأفريقيا</b>		
<hr/>			
		آسيا	
١	الصين		
١	قبرص		
٣	اليابان		
١	جمهورية كوريا		

٦	المجموع لآسيا	
١	بلغاريا	أوروبا الشرقية
٢	كرواتيا	
٣	رومانيا	
٢	صربيا	
٨	المجموع لأوروبا الشرقية	
		أمريكا اللاتينية والكاربي
٢	الأرجنتين	
١	البرازيل	
١	كولومبيا	
١	المكسيك	
٢	بيرو	
	المجموع لأمريكا اللاتينية والكاربي	
٨		
		أوروبا الغربية ودول أخرى
٣	أستراليا	
٦	كندا	
٢١	فرنسا	
٢	ألمانيا	
٢	اليونان	
٣	إيطاليا	
٧	هولندا	
١	نيوزيلندا	
٣	إسبانيا	
١	السويد	
٨	المملكة المتحدة	
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	
	المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى	
٥٩		
٩٧	المجموع للرتبة ف-٢	
١	غامبيا	ف-١ أفريقيا
١	غينيا	
١	موريشيوس	
١	نيجيريا	
١	أوغندا	
٥	المجموع لأفريقيا	
١	البوسنة والهرسك	أوروبا الشرقية
١	كرواتيا	
١	بولندا	
١	رومانيا	
٤	المجموع لأوروبا الشرقية	



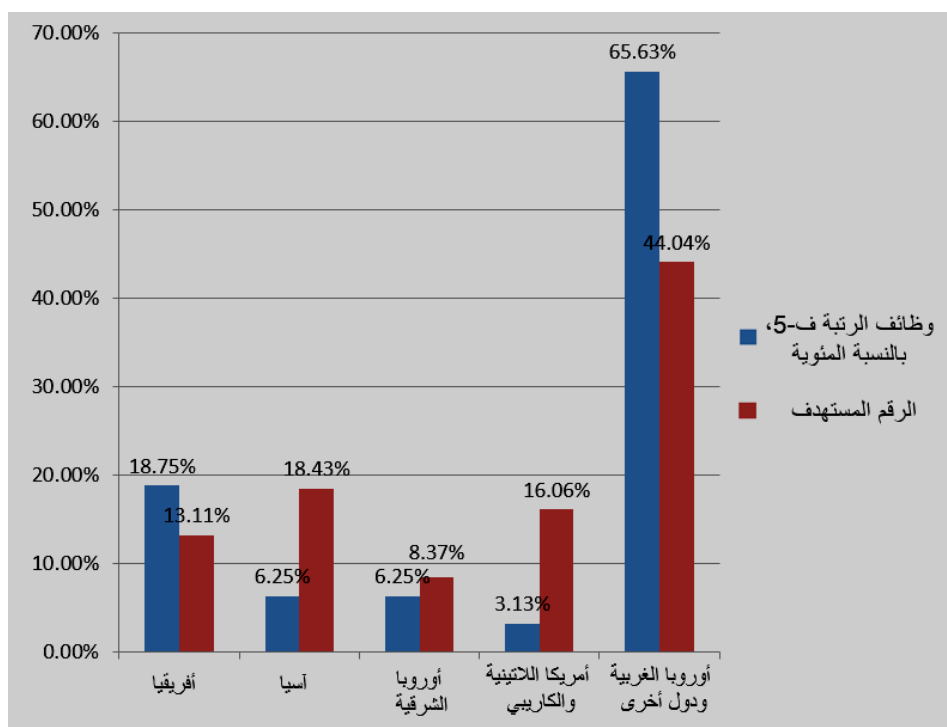
	أمريكا اللاتينية والكاربي	
١	الكسيك	
١	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	
	<b>المجموع لأمريكا اللاتينية والكاربي</b>	
٢		
	أوروبا الغربية ودول أخرى	
١	بلجيكا	
١	كندا	
٢	فرنسا	
١	آيرلندا	
١	هولندا	
٢	إسبانيا	
١	المملكة المتحدة	
	<b>المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى</b>	
٩		
٢٠		<b>المجموع للرتبة ف-١</b>
٣١٦		<b>المجموع الكلي</b>

توزيع الموظفين على المناطق، بالنسبة المئوية بحسب الرتبة

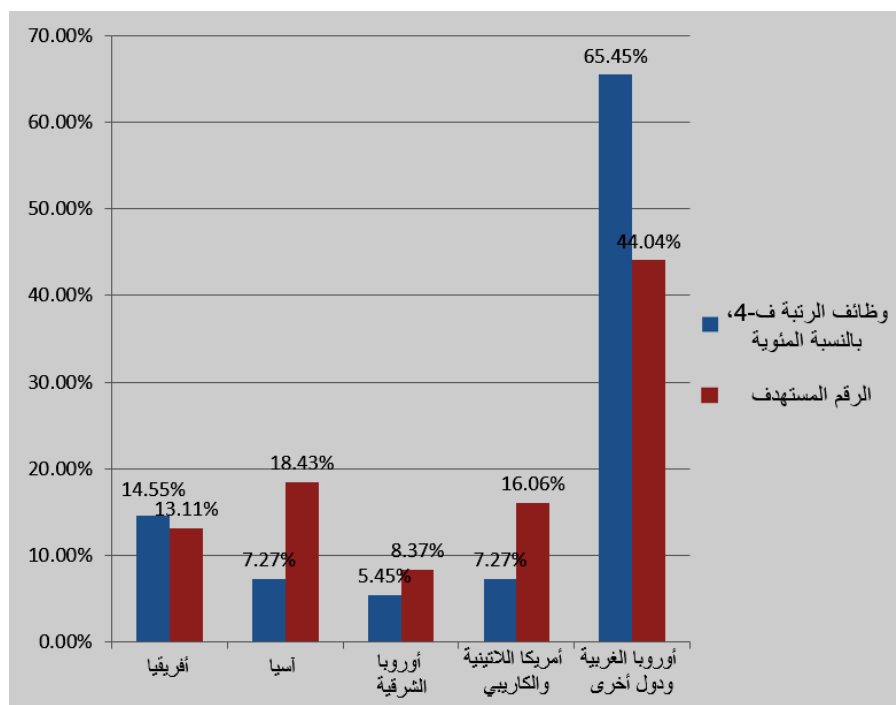
توزيع الموظفين من الرتبة مد-١ على المناطق، بالنسبة المئوية

بالنظر إلى محدودية عدد الوظائف من هذه الرتبة (ثمانى وظائف فقط) فإن عرضها الإحصائي في شكل بياني قد يكون مضللاً. فيرجى الرجوع إلى توزيعها العددي الدقيق المعروض في الجدول الوارد أعلاه.

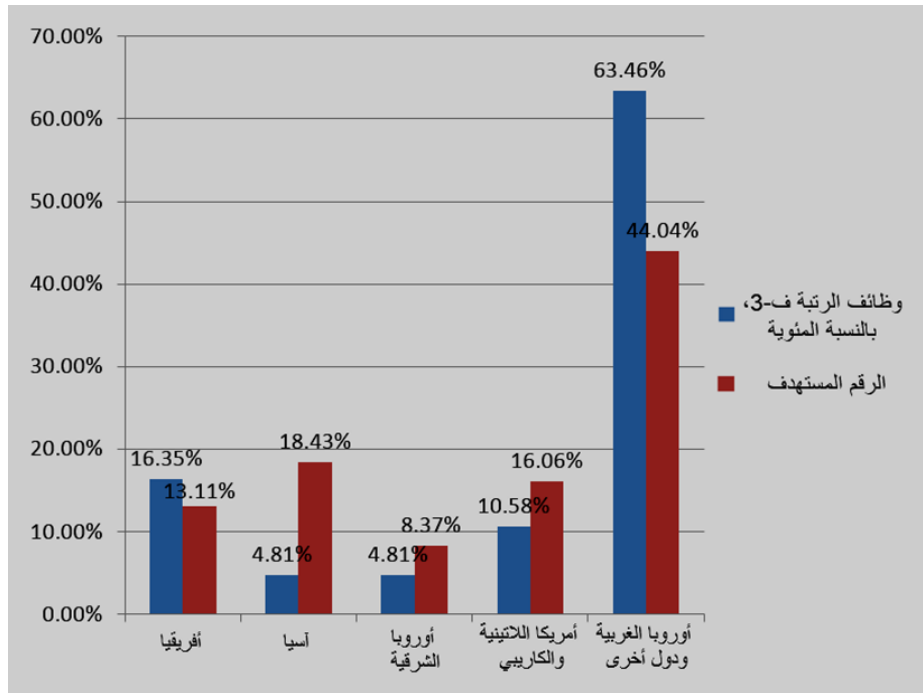
## توزيع الموظفين من الفئة ف-5، بالنسبة المئوية



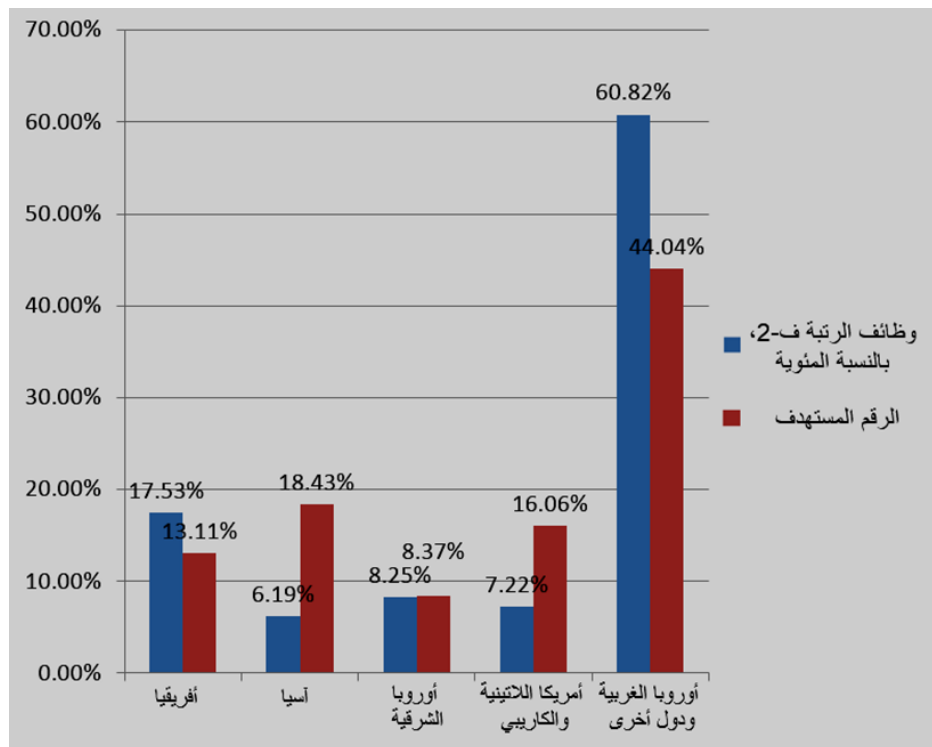
## توزيع الموظفين من الفئة ف-4، بالنسبة المئوية



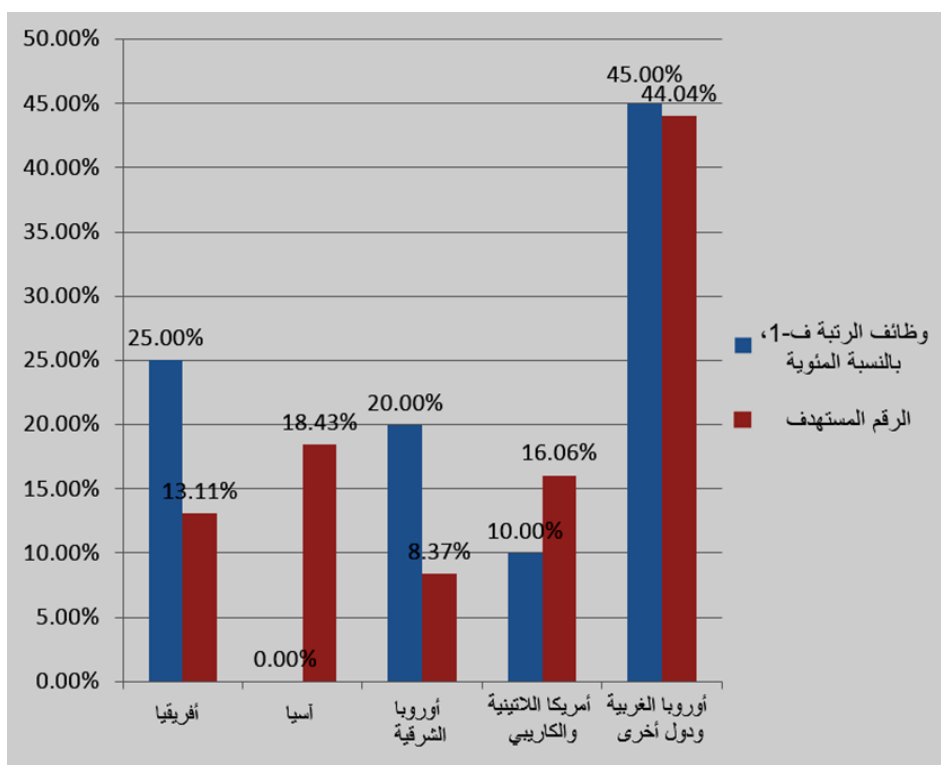
## توزيع الموظفين من الفئة ف-3، بالنسبة المئوية



## توزيع الموظفين من الفئة ف-2، بالنسبة المئوية



## توزيع الموظفين من الفئة ف-١، بالنسبة المئوية



## النطاق المستصوب بحسب البلد:

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٤	النطاق المستحسن	منتصف عدد الموظفين <sup>(٣)</sup>
أفريقيا	أوغندا	٠,٠٠٩٥٠%	١,٢٢ - ١,٦٥	٢ ١,٤٤
	بنين	٠,٠٠٤٨٠%	١,٠٥ - ١,٤٢	١ ١,٢٤
	بوتسوانا	٠,٠٢٧٠٠%	١,٠٤ - ١,٤١	٠ ١,٢٣
	بوركينافاسو	٠,٠٠٤٨٠%	١,١٠ - ١,٤٩	١ ١,٢٩
	بوروندي	٠,٠٠١٦٠%	١,٠٤ - ١,٤١	٠ ١,٢٣
	تشاد	٠,٠٠٣٢٠%	١,٠٦ - ١,٤٤	٠ ١,٢٥
	تونس	٠,٠٥٧٢٠%	١,١٥ - ١,٥٥	٠ ١,٣٥
	جزر القمر	٠,٠٠١٦٠%	٠,٩٩ - ١,٣٤	٠ ١,١٧
	جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠٠١٦٠%	١,٠٢ - ١,٣٧	٠ ١,٢٠
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠٠٤٨٠%	١,٤٤ - ١,٩٥	٢ ١,٦٩
جمهورية تنزانيا المتحدة	٠,٠١٠٠٠%	١,٣٠ - ١,٧٥	٢ ١,٥٣	

(٣) الحالة بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. والوظائف الثابتة من الفئة الفنية، عدا الموظفين المنتخبين وموظفي اللغات. و٣٤ موظفاً آخرين من الفئة الفنية من رعايا دول ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي.

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٤	النطاق المستحسن	متنصف عدد الموظفين <sup>(٣)</sup>
	جنوب أفريقيا	٠,٥٩١٢٠٪	٢,٢٩ - ٣,١٠	٢,٧٠
	جيبوتي	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٧
	الرأس الأخضر	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	زامبيا	٠,٠٠٩٥٠٪	١,٠٩ - ١,٤٧	١,٢٨
	السنغال	٠,٠٠٩٥٠٪	١,٠٨ - ١,٤٧	١,٢٨
	سيراليون	٠,٠٠١٦٠٪	١,٠٢ - ١,٣٩	١,٢١
	سيشيل	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	غابون	٠,٠٣١٨٠٪	١,٠٥ - ١,٤٢	١,٢٣
	غامبيا	٠,٠٠١٦٠٪	١,٠٠ - ١,٣٥	١,١٧
	غانا	٠,٠٢٢٢٠٪	١,١٨ - ١,٦٠	١,٣٩
	غينيا	٠,٠٠١٦٠٪	١,٠٥ - ١,٤٣	١,٢٤
	كوت ديفوار	٠,٠١٧٥٠٪	١,١٥ - ١,٥٦	١,٣٦
	الكونغو	٠,٠٠٧٩٠٪	١,٠٢ - ١,٣٨	١,٢٠
	كينيا	٠,٠٢٠٧٠٪	١,٢٩ - ١,٧٤	١,٥١
	ليبيريا	٠,٠٠١٦٠٪	١,٠١ - ١,٣٧	١,١٩
	ليسوتو	٠,٠٠١٦٠٪	١,٠٠ - ١,٣٥	١,١٨
	مالي	٠,٠٠٦٤٠٪	١,٠٨ - ١,٤٦	١,٢٧
	مدغشقر	٠,٠٠٤٨٠٪	١,١٢ - ١,٥٢	١,٣٢
	ملاوي	٠,٠٠٣٢٠٪	١,٠٩ - ١,٤٨	١,٢٩
	موريشيوس	٠,٠٢٠٧٠٪	١,٠٣ - ١,٣٩	١,٢١
	ناميبيا	٠,٠١٥٩٠٪	١,٠٢ - ١,٣٩	١,٢١
	النيجر	٠,٠٠٣٢٠٪	١,٠٩ - ١,٤٨	١,٢٩
	نيجيريا	٠,١٤٣٠٠٪	٢,٢٦ - ٣,٠٦	٢,٦٦
آسيا	الأردن	٠,٠٣٥٠٠٪	١,٠٨ - ١,٤٧	١,٢٨
	أفغانستان	٠,٠٠٧٩٠٪	١,١٩ - ١,٦١	١,٤٠
	بنغلاديش	٠,٠١٠٠٠٪	٢,٠٨ - ٢,٨٢	٢,٤٥
	تيمور - ليشتي	٠,٠٠٣٢٠٪	١,٠٠ - ١,٣٥	١,١٧
	جزر كوك	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٣	١,١٦
	جزر مارشال	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	جمهورية كوريا	٣,١٦٨٩٠٪	٦,٥٣ - ٨,٨٤	٧,٦٩
	ساموا	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	طاجيكستان	٠,٠٠٤٨٠٪	١,٠٤ - ١,٤٠	١,٢٢
	فانواتو	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	الفلبين	٠,٢٤٤٧٠٪	٢,٠٠ - ٢,٧١	٢,٣٦
	فيجي	٠,٠٠٤٨٠٪	١,٠٠ - ١,٣٥	١,١٧
	قبرص	٠,٠٧٤٧٠٪	١,١١ - ١,٥١	١,٣١
	كمبوديا	٠,٠٠٦٤٠٪	١,٠٩ - ١,٤٨	١,٢٩
	ملديف	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٤	النطاق المستحسن	المنطقة المتصرف عدد الموظفين <sup>(٣)</sup>	
	منغوليا	٠,٠٠٤٨٠٪	١,٠١ - ١,٣٧	١ ١,١٩	
	ناورو	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٣	٠ ١,١٦	
	اليابان	١٧,٢١٦١٠٪	٣٠,٢٣ - ٣٥,٥٧٤٠,٩٠	٣٣٥,٥٧٤٠,٩٠	
أوروبا الشرقية	إستونيا	٠,٠٦٣٦٠٪	١,١٠ - ١,٤٨	٠ ١,٢٩	
	ألبانيا	٠,٠١٥٩٠٪	١,٠٣ - ١,٣٩	١ ١,٢١	
	بلغاريا	٠,٠٧٤٧٠٪	١,١٦ - ١,٥٦	١ ١,٣٦	
	البوسنة والمهرسك	٠,٠٢٧٠٠٪	١,٠٥ - ١,٤٢	١ ١,٢٤	
	بولندا	١,٤٦٣٧٠٪	٣,٦٥ - ٤,٩٤	٢ ٤,٢٩	
	الجزيل الأسود	٠,٠٠٧٩٠٪	١,٠٠ - ١,٣٥	٠ ١,١٨	
	الجمهورية التشيكية	٠,٦١٣٤٠٪	٢,٠٦ - ٢,٧٩	٠ ٢,٤٣	
	جمهورية مقدونيا				
	اليوغوسلافية السابقة	٠,٠١٢٧٠٪	١,٠٢ - ١,٣٨	٠ ١,٢٠	
	جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤٨٠٪	١,٠٢ - ١,٣٧	٠ ١,١٩	
	جورجيا	٠,٠١١١٠٪	١,٠٣ - ١,٣٩	١ ١,٢١	
	رومانيا	٠,٣٥٩٢٠٪	١,٧٢ - ٢,٣٢	٦ ٢,٠٢	
	سلوفاكيا	٠,٢٧١٨٠٪	١,٤٧ - ١,٩٩	٠ ١,٧٣	
	سلوفينيا	٠,١٥٨٩٠٪	١,٢٦ - ١,٧٠	٠ ١,٤٨	
	صربيا	٠,٠٦٣٦٠٪	١,١٥ - ١,٥٦	٤ ١,٣٦	
	كرواتيا	٠,٢٠٠٢٠٪	١,٣٤ - ١,٨٢	٤ ١,٥٨	
	لاتفيا	٠,٠٧٤٧٠٪	١,١٢ - ١,٥٢	٠ ١,٣٢	
ليتوانيا	٠,١١٦٠٠٪	١,٢٠ - ١,٦٢	٠ ١,٤١		
هنغاريا	٠,٤٢٢٧٠٪	١,٧٥ - ٢,٣٦	٠ ٢,٠٦		
أمريكا اللاتينية والكاريبي	الأرجنتين	٠,٦٨٦٥٠٪	٢,٣٨ - ٣,٢٣	٤ ٢,٨١٩	
	إكوادور	٠,٠٦٩٩٠٪	١,١٩ - ١,٦١	٢ ١,٤٠	
	أنتيغوا وباربودا	٠,٠٠٣٢٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	٠ ١,١٦	
	أوروغواي	٠,٠٨٢٦٠٪	١,١٤ - ١,٥٥	٠ ١,٣٤	
	باراغواي	٠,٠١٥٩٠٪	١,٠٥ - ١,٤٢	٠ ١,٢٤	
	البرازيل	٤,٦٦٢٨٠٪	٩,٩٦ - ١١,٧٢١٣,٤٨	١١١,٧٢١٣,٤٨	
	بربادوس	٠,٠١٢٧٠٪	١,٠١ - ١,٣٦	٠ ١,١٨	
	بليز	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	٠ ١,١٦	
	بنما	٠,٠٤١٣٠٪	١,٠٨ - ١,٤٥	٠ ١,٢٦	
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٠,٠١٤٣٠٪	١,٠٧ - ١,٤٥	٠ ١,٢٦	
	بيرو	٠,١٨٥٩٠٪	١,٤٨ - ٢,٠١	٣ ١,٧٥	
	ترينيداد وتوباغو	٠,٠٦٩٩٠٪	١,١١ - ١,٥٠	٢ ١,٣٠	
	الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٧١٥٠٪	١,١٧ - ١,٥٨	٠ ١,٣٨	

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٤	النطاق المستحسن	المنطقة المتصرف عدد الموظفين <sup>(٣)</sup>
	دومينيكا	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	سان فنسنت وغرينادين	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	سانت كيتس ونيفيس	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	سانت لوسيا	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	سورينام	٠,٠٠٦٤٠٪	١,٠٠ - ١,٣٥	١,١٧
	شيلي	٠,٥٣٠٨٠٪	١,٩٧ - ٢,٦٧	٢,٣٢
	غرينادا	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٦
	غواتيمالا	٠,٤٢٩٠٪	١,١٥ - ١,٥٥	١,٣٥
	غيانا	٠,٠٠١٦٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٧
	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٠,٩٩٦٤٠٪	٢,٨٢ - ٣,٨١	٣,٣٢
	كوستاريكا	٠,٠٦٠٤٠٪	١,١١ - ١,٥١	١,٣١
	كولومبيا	٠,٤١١٦٠٪	١,٩٧ - ٢,٦٦	٢,٣١
	المكسيك	٢,٩٢٧٤٠٪	٦,٥٤ - ٨,٨٥	٧,٧٠
	هندوراس	٠,٠١٢٧٠٪	١,٠٥ - ١,٤٣	١,٢٤
أوروبا الغربية ودول أخرى				
	إسبانيا	٤,٧٢٤٨٠٪	٩,٠٨ - ١٢,٢٨	١٠,٦٨
	أستراليا	٣,٢٩٦١٠٪	٦,٥٦ - ٨,٨٨	٧,٧٢
	ألمانيا	١١,٣٤٨٧٠٪	٢٠,٢٥ - ٢٣,٨٣	٢٣,٨٣
	أندورا	٠,٠١٢٧٠٪	١,٠١ - ١,٣٦	١,١٨
	آيرلندا	٠,٦٦٤٣٠٪	٢,١١ - ٢,٨٦	٢,٤٨
	آيسلندا	٠,٠٤٢٩٠٪	١,٠٦ - ١,٤٣	١,٢٤
	إيطاليا	٧,٠٦٨٩٠٪	١٣,٠٤ - ١٥,٣٥	١٥,٣٥
	البرتغال	٠,٧٥٣٣٠٪	٢,٣٠ - ٣,١١	٢,٧٠
	بلجيكا	١,٥٨٦٠٠٪	٣,٦٧ - ٤,٩٧	٤,٣٢
	الدايمرك	١,٠٧٢٧٠٪	٢,٧٩ - ٣,٧٨	٣,٢٨
	سان مارينو	٠,٠٠٤٨٠٪	٠,٩٩ - ١,٣٤	١,١٧
	السويد	١,٥٢٥٧٠٪	٣,٥٦ - ٤,٨٢	٤,١٩
	سويسرا	١,٦٦٣٩٠٪	٣,٧٨ - ٥,١١	٤,٤٥
	فرنسا	٨,٨٨٨٥٠٪	١٦,٠٨ - ١٨,٩٢	١٨,٩٢
	فنلندا	٠,٨٢٤٨٠٪	٢,٣٨ - ٣,٢٢	٢,٨٠
	كندا	٤,٧٤٢٢٠٪	٩,٠٣ - ١٠,٦٣	١٠,٦٣
	لكسمبرغ	٠,١٢٨٧٠٪	١,٢٠ - ١,٦٢	١,٤١
	ليختنشتاين	٠,٠١٤٣٠٪	١,٠١ - ١,٣٦	١,١٩
	مالطة	٠,٠٢٥٤٠٪	١,٠٣ - ١,٣٩	١,٢١
	المملكة المتحدة	٨,٢٣٠٦٠٪	١٤,٩٨ - ١٧,٦٢	١٧,٦٢
	النرويج	١,٣٥٢٤٠٪	٣,٢٥ - ٤,٣٩	٣,٨٢
	النمسا	١,٢٦٨٢٠٪	٣,١٣ - ٤,٢٤	٣,٦٨

المنطقة	البلد	النصيب لعام ٢٠١٤	النطاق المستحسن	النطاق الموظفين (٣)	متصف عدد
	نيوزيلندا	٠,٤٠٢١٠ %	١,٦٨ - ٢,٢٧	١,٩٧	٢
	هولندا	٢,٦٢٨٦٠ %	٥,٤٣ - ٧,٣٥	٦,٣٩	٢٠
	اليونان	١,٠١٣٩٠ %	٢,٧٣ - ٣,٦٩	٣,٢١	٣
المجموع		١٠٠,٠٠ %		٣٥٣	٢٨٨



## حالة التوازن بين الجنسين في وظائف موظفي الفئة الفنية بالمحكمة

الحالة بتاريخ ٣١ مارس/آذار ٢٠١٤

عدد موظفي الفئة الفنية، بحسب نوع الجنس: (٤)

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
ف-٥	١	١	٣
ف-٤	١	٢	٣
ف-٣	١٢	٩	٢١
ف-٢	٢	٠	٢

## مكتب المدعي العام

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
وكيل أمين عام	١	٠	١
أمين عام مساعد	٠	١	١
مد-١	٠	٢	٢
ف-٥	٣	٩	١٢
ف-٤	٦	٢١	٢٧
ف-٣	١٢	٢٥	٣٧
ف-٢	٣٠	١٦	٤٦
ف-١	١١	٤	١٥

## قلم المحكمة

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
أمين عام مساعد	٠	١	١
مد-١	١	٢	٣
ف-٥	٦	٨	١٤
ف-٤	١٤	٢١	٣٥
ف-٣	٢٦	٣٥	٦١
ف-٢	٣٩	١٧	٥٦
ف-١	٣	٢	٥

## أمانة جمعية الدول الأطراف

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
مد-١	٠	١	١
ف-٥	٠	١	١

(٤) بمن فيهم المسؤولون المنتخبون وموظفو اللغات.

١	٠	١	٤-ف
١	٠	١	٣-ف

## أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
مد-١	٠	١	١
ف-٥	١	٠	١
ف-٣	١	١	٢

## مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع
مد-١	٠	١	١
ف-٥	٠	١	١
ف-٤	١	٠	١
ف-٢	١	٠	١

## المجموع الكلي

المجموع الكلي	الإناث	الذكور	المجموع الكلي
٣٥٧	١٧٤	١٨٣	٣٥٧

المحكمة الجنائية الدولية: أعداد الموظفين - الأرقام الفعلية  
في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ كانت أعداد موظفي المحكمة كما يلي:

أعداد الموظفين	
٦٨١	الوظائف الثابتة
	الوظائف الموافق على شغلها في إطار
١٨٣	المساعدة المؤقتة العامة
٧٠	المتدربون داخليا
١٢	الزائرون من الفئة الفنية
	المتعاقدون على أساس اتفاقات الخدمة
٩١	الخاصة
٢٢	المسؤولون المنتخبون/القضاة
١٠٥٢	المجموع

المحكمة الجنائية الدولية: أعداد الموظفين - أرقام تقديرية

بالاستناد إلى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، وإلى متوسطات أعداد المتدربين داخليا والزائرين من الفئة الفنية والمتعاقدين على أساس اتفاقات الخدمة الخاصة كما حدث في عام ٢٠١٣، يُتوقع أن تكون أعداد موظفي بحلول نهاية عام ٢٠١٤ كما يلي:

أعداد الموظفين	
٧٦٤	الوظائف الثابتة <sup>(٥)</sup>
	الوظائف الموافق على شغلها في إطار
٢٨٦	المساعدة المؤقتة العامة <sup>(٦)</sup>
٧٨	المتدربون داخليا
١٢	الزائرون من الفئة الفنية
	المتعاقدون على أساس اتفاقات
٨١	الخدمة الخاصة
٢٠	المسؤولون المنتخبون/القضاة
١٢٤١	المجموع

(٥) لم يُؤخذ معدل شغور الوظائف في الحسبان في وضع التقدير.

(٦) المرجع نفسه.

## الوظائف الشاغرة - الوظائف الثابتة بالمحكمة

الحالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤

البرنامج الرئيسي	البرنامج الفرعي	رتبة الوظيفة	تسمية الوظيفة	المجموع	الملاحظات
البرنامج الرئيسي الثاني	شعبة التحقيقات	خ ع - رأ	مساعد تنسيق عمليات ميدانية	٢	وظيفتان ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤.
	فِرق التحقيقات	ف-١	محقق مساعد	١	وظيفة ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤
	شعبة الادعاء	مد-١	رئيس شعبة الادعاء	١	وظيفة ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤
البرنامج الرئيسي الثالث	مكتب رئيس قلم المحكمة	خ ع - رأ	موظف أمن شخصي	١	وظيفة ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤.
		خ ع - رأ	مساعد أمن محلي (كينيا)	١	وظيفة ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤
	قسم العمليات الميدانية	خ ع - رأ	كبير سائقين (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	١	وظيفة ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤
		خ ع - رأ	سائق (مراكز عمل مختلفة)	٢	وظيفتان ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤
		خ ع - رأ	سائق (مراكز عمل مختلفة)	٤	وظائف ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤
	قسم دعم محامي الدفاع	ف-٤	رئيس وحدة المساعدة القانونية	١	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت في انتظار إعادة تنظيم قلم المحكمة
		ف-٢	أخصائي رصد لصندوق المساعدة القانونية	١	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت في انتظار إعادة تنظيم قلم المحكمة
	شعبة الخدمات الإدارية المشتركة	ف-٣	موظف حسابات	١	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت في انتظار إعادة تنظيم قلم المحكمة
	شعبة خدمات المحكمة	خ ع - ر ر	كبير مساعدين معني بالمسائل السمعية-البصرية	١	وظيفة شغرت بسبب عملية نقل داخلي
	وحدة الضحايا والشهود	خ ع - رأ	مساعد ميداني معني بالحماية/العمليات (مراكز عمل مختلفة)	٦	وظائف يتعين نقلها إلى مراكز عمل أخرى تبعا للأنشطة القضائية في عام ٢٠١٤.

مساعد ميداني معني بالحسابات السرية (جمهورية أفريقيا الوسطى)	خ ع - رأ	من الوظائف التي يتعين نقلها إلى إلى مراكز عمل أخرى تبعا للأنشطة القضائية في عام ٢٠١٤. ١		
مساعد معني بالدعم الميداني (مراكز عمل مختلفة)	خ ع - رأ	وظائف يتعين نقلها إلى مراكز عمل أخرى تبعا للأنشطة القضائية في عام ٢٠١٤. ١		
مساعد ميداني معني بالحماية/العمليات (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	ف-٢	وظيفة يُرَمَع نقلها إلى أوغندا ويعاد تصنيفها إلى مساعد دعم ميداني. وظيفة ينبغي شغلها في عام ٢٠١٤. ١		
مدير لشؤون طلبات الضحايا	ف-١	وظيفة شُغلت على أساس مؤقت في انتظار إعادة تنظيم قلم المحكمة. وظيفة جُمِدت في عام ٢٠١٤ بسبب قيود الميزانية. ١	قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم	
موظف مساعد للشؤون القانونية	ف-٢	منسق معاون ميداني لشؤون التوعية القانونية من أجل السودان ١	قسم الإعلام والوثائق	
مساعد ميداني لشؤون التوعية (كينيا)	خ ع - رأ	مساعد ميداني لشؤون التوعية (كوت ديفوار) ١		
مساعد ميداني لشؤون الإعلام العام والتوعية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	خ ع - رأ	مساعد ميداني لشؤون التوعية (كوت ديفوار) ١		
مساعد لشؤون مراجعة الحسابات	خ ع - رأ	مساعد ميداني لشؤون الإعلام العام والتوعية (جمهورية الكونغو الديمقراطية) ١	مكتب المراجعة الداخلية للحسابات	
رئيس آلية الرقابة المستقلة	انتظار التأكيد	وظيفة يتعين شغلها في عام ٢٠١٤. ١	البرنامج الرئيسي السابع-٥	آلية الرقابة المستقلة
موظف تقييم (في)	ف-٤	وظيفة يتعين شغلها في عام ٢٠١٤. ١		
محقق معاون	ف-٢	وظيفة يتعين شغلها في عام ٢٠١٤. ١		

مساعد إداري/مساعد تحقيقات (في انتظار التأكيد)	خ ع - ر أ	وظيفة يتعين شغلها في عام ٢٠١٤.	١	٤٣ (١) (٧)
<b>المجموع الكلي</b>				

### ملاك الموظفين: الوظائف المعتمدة مقابل الوظائف المشغولة<sup>(٨)</sup>

الحالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤

الوظائف التي تم توظيف من يشغلها <sup>(٩)</sup>	الوظائف التي لا يتم توظيف من يشغلها <sup>(٩)</sup>	المعلن عنها الوظائف التي لا يتم توظيف من يشغلها	النسبة المئوية المعلن عنها الوظائف الثابتة (بالنسبة المئوية)	معدل شغور الوظائف الثابتة (بالنسبة المئوية)	الوظائف المعتمدة	الوظائف المشغولة	البرنامج الرئيسي
[٤]	[٥]	[٦]	[٧]	[٢]	[٣]	[١]	
٤٣	٠	٤	١٠,٤٢٪	١٠,٤٢٪	٤٨	٤٣	الهيئة القضائية البرنامج الرئيسي الأول
١٩٨	١	١٢	٧,٩١٪	٧,٩١٪	٢١٥	١٩٨	مكتب المدعى العام البرنامج الرئيسي الثاني
٤٢٣	٢	١٥	١١,١٣٪	١١,٣٦٪	٤٧٦	٤٢٣	قلم المحكمة البرنامج الرئيسي الثالث <sup>(١٠)</sup>
٦	٠	٣	٣٣,٣٣٪	٣٣,٣٣٪	٩	٦	أمانة جمعية الدول الأطراف البرنامج الرئيسي الرابع
٦	٠	١	١٤,٢٩٪	١٤,٢٩٪	٧	٦	أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا البرنامج الرئيسي السادس
٥	٠	٠	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٥	٥	مكتب مدير مشروع المباني الدائمة البرنامج الرئيسي السابع-١
٠	٠	٠	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	٤	٠	آلية المراقبة المستقلة البرنامج الرئيسي السابع-٥

(٧) في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ كانت توجد ٣٩ وظيفة يجري التوظيف لشغلها/تم توظيف من يشغلها (٣٨ وظيفة) أو معلنة (١). وتوجد وظيفة (موظف لمجلس الموظفين)، لتمويل التكاليف المتعلقة بممثل مجلس الموظفين، لم تعد تُذكر على أنها شاغرة.

(٨) عدا المسؤولين المنتخبين.

(٩) "الوظائف التي تم توظيف من يشغلها" هي الوظائف التي قبل المرشح المنتقى لشغلها عرض توظيفه. وهذا يعني أن عملية التوظيف قد أُجريت وأن الوظيفة محجوزة حتى قدوم شاغلها.

(١٠) توجد في البرنامج الرئيسي الثالث وظيفة ليست شاغرة بالمعنى الدقيق للكلمة لكن تُمول بالاعتمادات المخصصة لها تكاليف ممثل في مجلس الموظفين.

المجموع للمحكمة	٧٦١	٦٨١	٣	٣٥	١	٤٤	١٠,٨٦	١٠,٨٦
-----------------	-----	-----	---	----	---	----	-------	-------

الوظائف المستهدَفَ توظيف من يشغلها	٨٣
الوظائف التي تم توظيف من يشغلها أو الجاري توظيف من يشغلها	٣٨
النسبة المئوية للوظائف التي تم توظيف من يشغلها أو الجاري توظيف من يشغلها إلى ٤٥,٨	٤٥,٨
الوظائف المستهدَفَ توظيف من يشغلها	%

التمثيل الجغرافي لموظفي المحكمة من الفئة الفنية العاملين على أساس المساعدة المؤقتة العامة

الحالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤

عدد الموظفين من الفئة الفنية: ١٠٣

مجموع عدد الجنسيات: ٤٥

التوزيع بحسب المنطقة:

المجموع	الجنسية	المنطقة
١	إثيوبيا	أفريقيا
١	أوغندا	
١	جمهورية تنزانيا المتحدة	
٢	رواندا	
١	السنغال	
١	السودان	
١	غانا	
٣	الكاميرون	
١	كينيا	
٢	مصر	
١	نيجيريا	
<b>١٥</b>		<b>المجموع لأفريقيا</b>
١	إندونيسيا	آسيا
١	باكستان	
١	سري لانكا	
١	سنغافورة	
١	الهند	
١	اليابان	
<b>٦</b>		<b>المجموع لآسيا</b>
١	الاتحاد الروسي	أوروبا الشرقية
١	بلغاريا	
١	البوسنة والهرسك	
١	بولندا	
٢	جمهورية مولدوفا	
١	رومانيا	
١	سلوفينيا	
١	صربيا	
٣	كرواتيا	
<b>١٢</b>		<b>المجموع لأوروبا الشرقية</b>
١	اللاتينية	أمريكا
	بيزو	والكاربي
١	المكسيك	
		<b>المجموع لأمريكا</b>
<b>٢</b>		<b>اللاتينية والكاربي</b>



	أوروبا الغربية ودول أخرى
٣	إسبانيا
١	إسرائيل
٥	أستراليا
٧	ألمانيا
٣	آيرلندا
١	آيسلندا
٢	إيطاليا
٤	بلجيكا
١	السويد
٢	سويسرا
١٠	فرنسا
١	فنلندا
٤	كندا
٩	المملكة المتحدة
١	نيوزيلندا
٨	هولندا
٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٨	المجموع لأوروبا الغربية ودول أخرى

## المرفق الثالث

## قائمة الوثائق

الميزانية والمالية إلى الرمز	العنوان	رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية
	جدول الأعمال المؤقت	CBF/22/1/Rev.1
	القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	CBF/22/1/Add.1/Rev.1
ICC-ASP/13/2	التقرير الفصلي الرابع لقلم المحكمة عن المساعدة القانونية	CBF/22/2
	تقرير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن أنشطته السنوية لعام ٢٠١٣	CBF/22/3
	التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات - تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات: الحالة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤	CBF/22/4
	مكتب المراجعة الداخلية للحسابات - خطة العمل المؤقتة لعام ٢٠١٥	CBF/22/5
ICC-ASP/13/6	تقرير قلم المحكمة عن طرق تحسين إجراءات المساعدة القانونية	CBF/22/6
	تقرير المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا عن القواعد التي ينبغي التقيّد بها بشأن دفع تعويضات جبر الأضرار	CBF/22/7
ICC-ASP/13/7	تقرير المحكمة عن تنفيذ مشاريعها (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإدارة الأصول، والمحاسبة التحليلية)	CBF/22/8
	تقرير المحكمة عن مسائل السياسة العامة (الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، ومكافحة الغش والإبلاغ عن الفساد، والمشروع المتعدد السنوات)	CBF/22/9
ICC-ASP/13/9	تقرير المحكمة عن الهيكل التنظيمي (بما في ذلك موقف المحكمة من توصيات الخبراء الاستشاريين الخارجيين، والتغيير المدخل على استراتيجية التحقيقات التي يتبعها مكتب المدعي العام، وتحديث بشأن التدابير التي نفذها قلم المحكمة)	CBF/22/10
ICC-ASP/13/16	تقرير المحكمة عن إدارة الموارد البشرية	CBF/22/11
ICC-ASP/13/18	تقرير المحكمة عن لجنة مراجعة الحسابات	CBF/22/12

رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية	العنوان	حؤول رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية إلى الرمز
CBF/22/13	التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام ٢٠١٣	ICC-ASP/13/19
CBF/22/14	تقرير المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا عن إدارة مخاطر أسعار صرف العملات	
CBF/22/15	تقرير مؤقت عن أنشطة لجنة الرقابة	
CBF/22/16	تقرير عن أداء الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤	
CBF/22/17	التقرير الفصلي الأول لقلم المحكمة عن المساعدة القانونية	ICC-ASP/13/17
CBF/22/18	مكتب المراجعة الداخلية للحسابات - خطة المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٤	
CBF/22/19	تقرير المحكمة عن أنشطة مكتب الاتصال في نيويورك لعام ٢٠١٣	

## المرفق الرابع

أداء الميزانية بخصوص الإخطارات المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ في  
عام ٢٠١٣<sup>(١)</sup>

## ألف- أداء الميزانية بخصوص الإخطارات المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ

١- في عام ٢٠١٣، قدمت المحكمة أصلاً الإخطارات السبعة التالية إلى اللجنة، بما يصل مجموعه إلى مبلغ ٨ ٤٥٧ ٥٤١ ملايين يورو. وقامت المحكمة بإخطار اللجنة في ٢٥ نيسان/أبريل و٦ حزيران/يونيه بإجراء تنقيحات على تقديرات الموارد المطلوبة في ثلاثة إخطارات، ألا وهي الإخطارات (أ) و(ب) و(ج)، نتج عنها أن أصبح مجموع مبلغ الإخطارات المنقح هو ٧ ٢١١ ٠٥٤ يورو، بانخفاض قدره ٤٨٧ ٤٤٦ ١ يورو. وأثناء السنة المعنية، ظلت المحكمة تبذل جهوداً كبيرة لإضفاء الطابع الأمثل على استخدام الموارد المتاحة من أجل خفض احتياجاتها المالية. وهذه الإخطارات هي كما يلي:<sup>(٢)</sup>

(أ) الإخطار المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بمبلغ ٣١١ ٠٨٧ يورو والإخطار اللاحق بالتقدير المنقح للموارد المطلوبة والمحدد بمبلغ ٢٤٤ ٨٠٠ يورو بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل من أجل تمديد ولاية اثنين من القضاة وموظفي دعم ومساعدة قانونية إضافية لفرق الدفاع في قضية السيد 'جيرمان كاتانغا' والسيد 'ماتيو نغودجولو تشوي' في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ب) الإخطار المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بمبلغ ٥٠٩ ١٠٠ يورو والإخطار اللاحق بالتقدير المنقح للموارد المطلوبة والمحدد بمبلغ ٣٦٦ ٩٠٠ يورو بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل من أجل تلبية الحاجة إلى تدبير احتياجات مواصلة الإجراءات التمهيدية في قضية السيد 'لوران غباغبو' في إطار الحالة في كوت ديفوار؛

(ج) الإخطار المؤرخ ٩ و١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بمبلغ ٤ ٢٧٩ ٢٠٠ يورو والإخطاران اللاحقان بالتقديرين المنقحين للموارد المطلوبة والمحددين بمبلغ ٣ ٧٩١ ٢٠٠ يورو بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل وبمبلغ ٣ ٢٤١ ٢٠٠ في ٦ حزيران/يونيه في إطار الحالة في مالي، التي فتح بشأنها مكتب المدعي العام تحقيقاته في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

(د) الإخطار المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بمبلغ ٤١٤ ٥٠٠ يورو من أجل إجراء تمديد آخر لولاية اثنين من القضاة وموظفي دعم ومساعدة قانونية إضافية لفرق الدفاع في قضية السيد 'جيرمان كاتانغا' في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(هـ) الإخطار المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بمبلغ ١٢٤ ٥٥٤ يورو من أجل نقل السيد 'بوسكو نتانغاندا' من كيغالي في رواندا إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في هولندا في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(و) الإخطار المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بمبلغ ٢٣٠ ٥٠٠ يورو من أجل مواصلة عمل فرق الترجمة الشفوية فيما يتصل بقضية السيد 'جان-بيير بيمبا غومبو' في إطار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(١) الوثيقة ICC-ASP/13/19، الفرع "رابعاً"، الجزآن "او" و"زاي".

(٢) أصبح الإخطاران (أ) و(ب) نافذي المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(ز) الإخطار المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بمبلغ ٦٠٠ ٥٨٨ يورو من أجل تلبية الحاجة إلى القيام بجهود تحقيقات جديدة وتوفير احتياجات جلسات إقرار التُّهم في قضية السيد 'بوسكو نتاغاندا' في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

#### باء- أداء الميزانية فيما يتعلق بمجموع الإخطارات المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ

٢- يعرض الجدول ١ الوارد أدناه موجزا لأداء الميزانية الإجمالي بشأن ما مجموعه سبعة من الإخطارات المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ قُدمت إلى اللجنة. وقد بلغ معدل التنفيذ الفعلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٣ نسبة ٥,٩ في المائة، أي ٣,٧٥ ملايين يورو مقابل المجموع المنقح للإخطارات المتعلقة باستخدام صندوق الطوارئ والبالغ ٧,٢١ ملايين يورو.

الجدول ١: أداء الميزانية من حيث مجموع الإخطارات السبعة لصندوق الطوارئ في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	بصندوق الطوارئ	مجموع الإنفاق الفعلي*	معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المتوية)	المجموع المنقح للإخطارات المتعلقة بصندوق الطوارئ
[١]	[٢]	[٣]	[١]/[٢] = [٣]	
تكاليف القضاة	٢٩٧,٩	٢٧٥,٢	٩٢,٤	
تكاليف الموظفين				
المساعدة المؤقتة العامة	٣ ٦٩٤,٢	١ ٧٢١,٣	٤٦,٦	
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	١٤٥,٩	٠,٨	٠,٥	
الخبراء الاستشاريون	٣٤,٨	١٨,٩	٥٤,٤	
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٣ ١٧٤,٩	١ ٧٤١,٠	٤٤,٩	
السفر	٨١٦,٩	٥٠٦,٣	٦٢,٠	
التدريب		٢,٩		
الترجمة التحريرية				
الخارجية	٣٩٣,٩	١٩,٧	٥,٠	
المستشار القانوني للدفاع	٨١٩,٧	٤٩٣,٦	٦٠,٢	
المستشار القانوني للضحايا	٣٩,٣	٢١,٨	٥٥,٤	
الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات	٧٩,٨	٠,٨	١,٠	
خدمات تعاقدية أخرى	١٥١,٠	١١٣,٨	٧٥,٤	
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	١ ٥٠٥,٣	٦٥٨,٤	٤٣,٧	
إيجار المباني	٢٥,٠	١٠,٧	٤٢,٧	
صيانة المباني		١٦,٨		
استئجار أثاث ومعدات		٢,٧		
اتصالات	٢٨,٩			
صيانة المعدات والأثاث	٦٢,٠	٤٣,٥	٧٠,١	

بند الإنفاق	المجموع المنقح للإخطارات المتعلقة بصندوق الطوارئ	مجموع الإنفاق الفعلي*	معدل التنفيذ الفعلي (بالنسبة المئوية)
تكاليف تشغيل متنوعة أخرى	٣٥٢,٣	٩٧,٣	٢٧,٦
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة	٤٦٨,٢	١٧١,٠	٣٦,٥
اللوازم والمواد	٢٥,٠	٣١,٧	١٢٦,٩
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث	٢٢٢,٩	٣٦١,٥	١٦٢,٢
<b>المجموع</b>	<b>٧٢١١,١</b>	<b>٣٧٤٥,٢</b>	<b>٥١,٩</b>

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

٣- يُعرض أدناه بالتفصيل أداء الميزانية بشأن كل إخطار من الإخطارات المتعلقة بصندوق الطوارئ والتي قُدمت إلى اللجنة.

٤- ويبين الجدول ٢ الوارد أدناه أداء الميزانية بخصوص إخطارات صندوق الطوارئ الرامية إلى تمديد ولاية اثنين من القضاة، فضلا عن عدد محدود من موظفي الدعم والمساعدة القانونية الإضافية من أجل فِرَق الدفاع بشأن السيد 'جيرمان كاتانغا' والسيد ماثيو نغودجولو تشوي' وذلك لمدة أربعة أشهر (من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل) في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُتبع هذا الإخطار بإخطار آخر (د) من أجل تمديد هذه الولاية لمدة خمسة أشهر أخرى. ومعدل التنفيذ الفعلي هو ٦٩,١ في المائة أي ٠,١٧ مليون يورو مقابل مبلغ الإخطار المنقح وقدره ٠,٢٤ مليون يورو. وقام قسم دعم محامي الدفاع بدفع الأتعاب القانونية لمحامي الدفاع عن شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٣ من ميزانيته المعتمدة مما نتج عنه نقص الإنفاق المتعلق بمحامي الدفاع.

الجدول ٢: أداء الميزانية بخصوص إخطار صندوق الطوارئ فيما يتعلق بإجراء تمديد آخر لولاية قاضيين وموظفي دعم ومساعدة قانونية إضافية من أجل فِرَق الدفاع بشأن السيد 'جيرمان كاتانغا' والسيد 'ماثيو نغودجولو تشوي' في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بالآلاف اليورو)

بند الإنفاق	المبلغ المنقح للإخطار المتعلق باستخدام صندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي*	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)
تكاليف القضاة	١٢٩,٩	١٢٢,٠	$[122]/[129.9] = [94]$
تكاليف الموظفين	٣١,١	٢٦,٤	$[26.4]/[31.1] = [85]$
المساعدة المؤقتة العامة	٣١,١	٢٦,٤	$[26.4]/[31.1] = [85]$
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	٣١,١	٢٦,٤	$[26.4]/[31.1] = [85]$
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٣١,١	٢٦,٤	$[26.4]/[31.1] = [85]$

السفر			
محامو الدفاع	٢٤,٩	٢٠,٨	٨٣,٩
محامو الضحايا			
المجموع الفرعي			
للخدمات التعاقدية	٢٤,٩	٢٠,٨	٨٣,٩
تكاليف تشغيل متنوعة			
أخرى			
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة			
اللوازم والمواد			
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث			
المجموع	٦٩,١	١٦٩,٣	٢٤٤,٨

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

٥- ويظهر الجدول ٣ الوارد أدناه أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بالأموال المطلوبة لمواصلة الإجراءات التمهيدية في قضية السيد 'لوران غباغبو' في إطار الحالة في كوت ديفوار. وفي نهاية العام، كان قد تم تنفيذ مبلغ الإخطار المنقح البالغ ٠,٣٧ مليون يورو تنفيذا تاما تقريبا، بمعدل تنفيذ بلغ ٩٩,٣ في المائة.

الجدول ٣: أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بالحاجة إلى توفير احتياجات مواصلة الإجراءات التمهيدية في قضية السيد 'لوران غباغبو' في إطار الحالة في كوت ديفوار في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	المبلغ المنقح	
	للإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	للإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ
معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)	الإنفاق الفعلي*	الإنفاق
	[٢]	[١]
	[٣]	[١] / [٢] = [٣]
تكاليف القضاة		
تكاليف الموظفين		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين		
المساعدة المؤقتة العامة	٧٤,٩	٧٨,٦
المساعدة المؤقتة للاجتماعات		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٧٤,٩	٧٨,٦
السفر		
محامو الدفاع	٢٥٢,٧	٢٦٣,٨
محامو الضحايا	٣٩,٣	٢١,٨
خدمات تعاقدية أخرى		
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	٢٩٢,٠	٢٨٥,٦

بند الإنفاق	المبلغ المنقح	
	للإخطار المتعلق	للإنفاق
بند الإنفاق	بصندوق الطوارئ	الفعلي*
تكاليف تشغيل متنوعة أخرى		معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة		
اللوازم والمواد		
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث		
المجموع	٣٦٦,٩	٣٦٤,٢
		٩٩,٣

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

٦- ويُظهر الجدول ٤ الوارد أدناه أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بالحالة الجديدة في مالي التي فتح بشأنها مكتب المدعي العام تحقيقاته في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وكان الإنفاق من هذا الصندوق ناقصا إذا بلغ ٥٠,٩ في المائة، أي ١,٦٥ مليون يورو مقابل مبلغ الإخطار المنقح البالغ ٣,٢٤ ملايين يورو.

٧- ويرجع النقص في الإنفاق في فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى ما يلي: (أ) التأخير في التعيين الناشئ عن فجوة زمنية داخلية بين وقت تحديد الاحتياجات ووقت الموافقة الفعلية؛ و(ب) نقص عمليات التعيين التي تمت إجراءاتها وذلك بسبب افتقار المرشحين إلى السمات المناسبة للفوز بالعقود القصيرة الأجل المعروضة من المحكمة؛ و(ج) حدوث تغييرات إضافية في السمات المطلوب توافرها في الموظفين في أعقاب التشاور مع خبراء خارجيين في الفترة بين آيار/مايو وآب/أغسطس. وفي قلم المحكمة، فإن أوجه الإنفاق الرئيسية - غير المساعدة المؤقتة العامة - التي حدث فيها نقص في الإنفاق، مثل المساعدة المؤقتة للاجتماعات والسفر ومحامي الدفاع ونفقات التشغيل العامة، يرجع نقص الإنفاق فيها إلى أوجه عدم تيقن بخصوص الأنشطة وعدم وجود إحالات لأنشطة توفير الحماية للشهود في إطار الحالة في مالي.

الجدول ٤: أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بالحالة في مالي في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بالآلاف اليورو)

بند الإنفاق	المبلغ المنقح للإخطار	
	المتعلق بصندوق الطوارئ	المتعلق بالإنفاق
بند الإنفاق	المتعلق بصندوق الطوارئ	الفعلي*
تكاليف القضاة		معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)
تكاليف الموظفين		
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين		
	[١]	[٢]
		[٣]
		[١]/[٢] = [٣]



بند الإنفاق	المبلغ المنقح للإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي*	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٩٣٣,٥	١ ٠٢٨,٢	٥٣,٢
المساعدة المؤقتة للاجتماعات		١٠٠,٠	
الخبراء الاستشاريون	٣٤,٨	١٠,٠	٢٨,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٢ ٠٦٨,٣	١ ٠٣٨,٢	٥٠,٢
السفر	٥٣٦,٣	٢٨٤,٤	٥٣,٠
التزجمة التحريرية الخارجية		٢٠,٠	
مهام الدفاع		٥٦,٥	
الطباعة الخارجية		٢,٠	
تكاليف الإعلام العام والإنتاج	٢٠,٠	٥,٨	٢٩,٠
الاستعانة بمصادر خارجية في تقديم الخدمات	٦٧,٨		
خدمات تعاقدية أخرى	٣٨,٠	٠,٨	٢,٢
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	٢٠٤,٣	٦,٦	٣,٣
إيجار المباني	٢٥,٠	١٠,٧	٤٢,٧
صيانة المباني		٣,٥	
صيانة المعدات والأجهزة والأثاث		٢١,٤	
تكاليف تشغيل متنوعة أخرى	٢٦٤,٢	٤٨,٦	١٨,٤
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة	٢٨٩,٢	٨٤,٢	٢٩,١
اللوازم والمواد		٩,٥	
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث	١٤٣,١	٢٢٥,٧	١٥٧,٧
<b>المجموع</b>	<b>٣ ٢٤١,٢</b>	<b>١ ٦٤٨,٦</b>	<b>٥٠,٩</b>

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

٨- ويظهر الجدول ٥ الوارد أدناه أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بإجراء تمديد آخر لولاية اثنين من القضاة وعدد محدود من موظفي الدعم ومساعدة قانونية إضافية من أجل فِرَق الدفاع عن السيد 'جيرمان كاتانغا' لمدة خمسة أشهر أخرى (من آيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر) في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبلغ معدل التنفيذ الفعلي ٦٤ في المائة أي مبلغ ٠,٤١ مليون يورو. وقد واجهت الهيئة القضائية صعوبات في مجال التوظيف، مما أسفر عن نقص في الإنفاق في فئة المساعدة المؤقتة العامة. كما حدث نقص في الإنفاق في مجال محامي الدفاع لأن الخفض في الموارد قد طُبِق على قلم المحكمة بعد تقديم البيانات الختامية.

الجدول ٥: أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بإجراء تمديد آخر لولاية اثنين من القضاة وموظفي دعم ومساعدة قانونية إضافية من أجل فريق الدفاع بشأن السيد 'جيرمان كاتانغا' في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بالآلاف اليورو)

بند الإنفاق	المبلغ المذكور في الإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي* المتوىة	معدل التنفيذ (بالنسبة إلى)
	[١]	[٢]	[٣] = [١]/[٢]
تكاليف القضاة	١٦٨,٠	١٥٣,٢	٩١,٢
تكاليف الموظفين			
المساعدة المؤقتة العامة	١١٦,٥	٤١,٨	٣٥,٨
المساعدة المؤقتة للاجتماعات			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١١٦,٥	٤١,٨	٣٥,٨
السفر			
مهام الدفاع	١٣٠,٠	٧٠,١	٥٣,٩
خدمات تعاقدية أخرى			
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	١٣٠,٠	٧٠,١	٥٣,٩
تكاليف تشغيل متنوعة أخرى			
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة			
اللوازم والمواد			
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث			
<b>المجموع</b>	<b>٤١٤,٥</b>	<b>٢٦٥,١</b>	<b>٦٤,٠</b>

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

٩- ويظهر الجدول ٦ الوارد أدناه أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل نقل السيد 'بوسكو نتاغاندا' من كيغالي في رواندا إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في هولندا. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وجهت المحكمة رسالة إلى اللجنة تتعلق بتطورات وبعمليات سرية غير متوقعة بخصوص إخطارات تتصل بإمكانية اللجوء إلى صندوق الطوارئ بغية تغطية نفقات تتعلق بنقل أشخاص مشتبه فيهم. وحدثت عملية النقل في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٠- وقد استُخدم المبلغ المذكور في الإخطار استخداما كاملا وبلغ معدل التنفيذ ٩٤,٣ في المائة. وكان بند التكلفة الرئيسي ضمن فئة الخدمات التعاقدية الأخرى هو لرحلة طيران مستأجرة خاصة من رواندا إلى هولندا.

الجدول ٦: أداء الميزانية بخصوص إخطار صندوق الطوارئ في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل نقل السيد 'بوسكو نتاغاندا' من كيغالي في رواندا إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في هولندا في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بالآلاف اليورو)

بند الإنفاق	المبلغ المذكور في الإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي* [٢]	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية) [١]/[٢] = [٣]
تكاليف القضاة			
تكاليف الموظفين			
المساعدة المؤقتة العامة			
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	٧,٣	٠,٨	١٠,٨
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٧,٣	٠,٨	١٠,٨
السفر	٤,٢	٣,٦	٨٦,١
خدمات تعاقدية أخرى	١١٣٠,٠	١١٣,٠	١٠٠,٠
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	١١٣٠,٠	١١٣,٠	١٠٠,٠
تكاليف تشغيل متنوعة أخرى			
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة			
اللوازم والمواد			
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث			
<b>المجموع</b>	<b>١٢٤,٦</b>	<b>١١٧,٤</b>	<b>٩٤,٣</b>

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

١١- ويُظهر الجدول ٧ الوارد أدناه أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بمواصلة عمل فرق الترجمة الشفوية في قضية السيد 'جان-بيير بيمبا غومبو' في إطار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الجزء الأخير من السنة. وقد قام قسم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية بالمحكمة، كما كان متوقعا من قبل، باستخدام المبلغ موضوع الإخطار وقدره ٠,٣٣ مليون يورو استخداما كاملا تقريبا وبلغ معدل التنفيذ ٩٨,٩ في المائة.

الجدول ٧: أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بمواصلة عمل فرق الترجمة الشفوية في قضية السيد 'جان-بيير بيمبا غومبو' في إطار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بالآلاف اليورو)

بند الإنفاق	المبلغ المذكور في الإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي* [٢]	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية) [١]/[٢] = [٣]
تكاليف القضاة			
تكاليف الموظفين			
المساعدة المؤقتة العامة	٢٣٠,٥	٢٢٧,٩	٩٨,٩
المساعدة المؤقتة للاجتماعات			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	٢٣٠,٥	٢٢٧,٩	٩٨,٩
السفر			

بند الإنفاق	المبلغ المذكور في الإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي* (المئوية)	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)
خدمات تعاقدية أخرى			
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية			
تكاليف تشغيل متنوعة أخرى			
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة			
اللوازم والمواد			
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث			
<b>المجموع</b>	<b>٢٣٠,٥</b>	<b>٢٢٧,٩</b>	<b>٩٨,٩</b>

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

١٢- ويُظهر الجدول ٨ الوارد أدناه أداء الميزانية بخصوص إخطار استخدام صندوق الطوارئ فيما يتعلق بالقيام بجهود تحقيقات جديدة وتلبية احتياجات مواصلة إقرار التُّهم في قضية السيد 'بوسكو نتاغاندا' في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد نُفذ إنفاق هذا المبلغ تنفيذًا ناقصًا فبلغ معدل التنفيذ ٣٦,٨ في المائة، أي ٠,٩٥ مليون يورو مقابل المبلغ موضوع الإخطار وقدره ٢,٥٩ مليون يورو. وكان نقص الإنفاق في هذه الفئة وهي المساعدة المؤقتة العامة في مكتب المدعي العام يرجع إلى ما يلي: (أ) التأخير في التعيين الناشئ عن فجوة زمنية داخلية بين وقت تحديد الاحتياجات ووقت الموافقة الفعلية؛ و(ب) نقص عمليات التعيين التي تمت إجراءاتها وذلك بسبب افتقار المرشحين إلى السمات المناسبة للفوز بالعقود القصيرة الأجل المعروضة من المحكمة؛ و(ج) حدوث تغييرات إضافية في السمات المطلوب توافرها في الموظفين في أعقاب التشاور مع خبراء خارجيين في الفترة بين آيار/مايو وآب/أغسطس. وفي قلم المحكمة، يرجع نقص الإنفاق في بنود السفر ونفقات التشغيل العامة إلى عدم وجود إحالات إلى أنشطة توفير الحماية للشهود، أما نقص الإنفاق في أنشطة محامي الدفاع فيرجع إلى أن المحامين لم يطالبوا بالتكاليف المعنية مثل الأتعاب المهنية، كما أن المساعد القانوني، نتيجةً لامتلاكه ولاية العمل في أكثر من قضية واحدة، لم يتلق سوى نصف الأتعاب المتعلقة بالولاية الإضافية.

الجدول ٨: أداء الميزانية بخصوص إخطار صندوق الطوارئ فيما يتعلق بالحاجة إلى القيام بجهود تحقيقات جديدة وتلبية الاحتياجات المتعلقة بجلسة إقرار التُّهم في قضية السيد 'بوسكو نتاغاندا' في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، بحسب بند الإنفاق (بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	المبلغ المذكور في الإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي* (المئوية)	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)
تكاليف القضاة	[١]	[٢]	[١]/[٢] = [٣]
تكاليف الموظفين			
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٣٠٧,٧	٣١٨,٥	٢٤,٤
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	٣٨,٦		
الخبراء الاستشاريون		٨,٩	

بند الإنفاق	المبلغ المذكور في الإخطار المتعلق بصندوق الطوارئ	الإنفاق الفعلي*	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية)
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين الأخرى	١ ٣٤٦,٣	٣٢٧,٤	٢٤,٤
السفر	٢٧٦,٤	٢١٨,٣	٧٩,٠
التدريب		٢,٩	
الترجمة التحريرية الخارجية	٣٧٣,٥	١٩,٧	٥,٣
محامو الدفاع	٢٩٦,٧	١٣٨,٧	٤٦,٨
الاستعانة بمصادر خارجية في تقديم الخدمات	١٢,٠	٠,٨	٦,٩
خدمات تعاقدية أخرى			
المجموع الفرعي للخدمات التعاقدية	٦٨٢,٢	١٦٢,٢	٢٣,٨
صيانة المباني		١٣,٣	
إيجار المعدات والأجهزة والأثاث		٢,٧	
الاتصالات	٢٨,٩		
صيانة الأثاث والمعدات والأجهزة	٦٢,٠	٢٢,٠	٣٥,٦
تكاليف تشغيل متنوعة أخرى	٨٨,١	٤٨,٧	٥٥,٣
المجموع الفرعي لنفقات التشغيل العامة	١٧٩,٠	١٦,٨	٤٨,٥
اللوازم والمواد	٢٥,٠	٢٢,٢	٨٩,٠
المعدات والأجهزة، بما في ذلك الأثاث	٧٩,٧	١٣٥,٨	١٧٠,٣
<b>المجموع</b>	<b>٢ ٥٨٨,٦</b>	<b>٩٥٢,٧</b>	<b>٣٦,٨</b>

\* تستند نفقات عام ٢٠١٣ إلى أرقام أولية غير مراجعة محاسبيا وقابلة للتغيير.

## ٢- تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤\*

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣٠٢	٧-١	أولاً- مقدمة .....
٣٠٢	٤-١	ألف- افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل .....
٣٠٣	٧-٥	باء- مشاركة المسؤولين والمراقبين .....
٣٠٤	١٧٤-٨	ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين .....
٣٠٤	١٠٢-٨	ألف- المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية .....
٣٠٤	١٤-٨	١- مقدمة .....
٣٠٥	١٦-١٥	٢- حالة الاشتراكات .....
٣٠٥	١٨-١٧	٣- الدول التي عليها متأخرات .....
٣٠٥	٧٢-١٩	٤- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ .....
٣٠٥	٢٣-١٩	(أ) الافتراضات والأنشطة لعام ٢٠١٥ .....
٣٠٦	٢٧-٢٤	(ب) العرض والتحليل الكلي .....
٣٠٧	٢٨	(ج) معدل دوران وظائف المساعدة المؤقتة العامة بتعيينات مستمرة لمدة ١٢ شهراً .....
٣٠٧	٧٢-٢٩	(د) البرامج الرئيسية .....
٣٠٧	٢٣-٢٩	'١' البرنامج الرئيسي الأول: القضاء .....
٣٠٨	٥٤-٣٤	'٢' البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام .....
٣٠٨	٣٨-٣٤	أ- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٥-٢٠١٣ .....
٣٠٩	٤٦-٣٩	ب- المساعدة المؤقتة العامة .....
٣١٠	٥٢-٤٧	ج- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ .....
٣١١	٥٤-٥٣	د- الجودة والكفاءة .....
٣١٢	٥٧-٥٥	'٣' البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة .....
٣١٢	٦٤-٥٨	'٤' البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف .....
٣١٣	٦٥	'٥' البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة .....
٣١٣	٧١-٦٦	'٦' البرنامج الرئيسي السادس: الصندوق الاستثماري للضحايا .....
٣١٤	٧٢	'٧' البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة ("الآلية") .....
٣١٤	٧٦-٧٣	٥- استثمار الأموال السائلة .....
٣١٤	٧٣	(أ) تفسيرات المحكمة .....
٣١٥	٧٦-٧٤	(ب) ملاحظات اللجنة .....
٣١٥	٧٧	٦- المحاسبة التحليلية .....
٣١٥	٩٠-٧٨	٧- بيانات الأداء المالي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ .....
٣١٧	٩٥-٩١	٨- تحقيق وفورات في قلم المحكمة ومكتب المدعي العام .....
٣١٨	١٠٠-٩٦	٩- صندوق الطوارئ .....
٣١٨	١٠٢-١٠١	١٠- أوجه التآزر .....
٣١٩	١٢٨-١٠٣	باء- المسائل الإدارية .....

\* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/13/15.

الصفحة	الفقرات	
٣١٩	١٠٥-١٠٣	١- الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة .....
٣١٩	١١٤-١٠٦	٢- السياسة المتعلقة بالتزامات استحقاقات الموظفين .....
٣١٩	١٠٧-١٠٦	(أ) معلومات أساسية .....
٣٢٠	١٠٨	(ب) منهجية حساب المستحقات .....
٣٢٠	١١٢-١٠٩	(ج) ملاحظات اللجنة .....
٣٢١	١١٤-١١٣	(د) مستحقات القضاة .....
٣٢١	١٢٠-١١٥	٣- تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .....
٣٢٢	١٢٣-١٢١	٤- المساعدة المؤقتة العامة .....
٣٢٢	١٢٤	٥- سن التقاعد .....
٣٢٣	١٢٥	٦- التمثيل الجغرافي للموظفين في المحكمة .....
٣٢٣	١٢٦	٧- الاستشاريون .....
٣٢٣	١٢٧	٨- إدارة الأصول .....
٣٢٤	١٢٨	٩- الضيافة .....
٣٢٤	١٣٦-١٢٩	جيم- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات .....
		١- البيانات المالية للمحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ .....
٣٢٤	١٣١-١٢٩	٢- لجنة مراجعة الحسابات .....
٣٢٤	١٣٦-١٣٢	دال- المساعدة القانونية .....
٣٢٥	١٤٤-١٣٧	قضية ييمبا .....
٣٢٦	١٤٤-١٣٩	هاء- مشروع المبادئ الدائمة .....
٣٢٧	١٦٦-١٤٥	١- لمحة عامة .....
٣٢٧	١٤٩-١٤٦	٢- المخاطر المالية .....
٣٢٨	١٥٨-١٥٠	٣- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ .....
٣٣٠	١٦٦-١٥٩	واو- الصندوق الاستئماني للضحايا .....
٣٣١	١٦٧	زاي- مسائل أخرى .....
٣٣١	١٧٤-١٦٨	١- حالة القاضيين كوت وانسيريكو .....
٣٣٢	١٧١-١٧٠	٢- إعادة تصنيف الوظائف .....
٣٣٢	١٧٣-١٧٢	٣- التسلسل الإداري .....
٣٣٣	١٧٤	٤- الاجتماعات المقبلة للجنة .....
٣٣٤		المرفق الأول: قائمة الوثائق .....
٣٣٥		المرفق الثاني: حالة الاشتراكات في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (باليورو) .....
٣٣٨		المرفق الثالث: قائمة التطورات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ .....
٣٣٩		المرفق الرابع: طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ - ٢٠١٤ .....
٣٤٠		المرفق الخامس: الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة تنفيذ توصيات لجنة الميزانية والمالية .....

## أولاً - مقدمة

## ألف - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١- عُقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") وفقاً لقرار جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") المتخذ في الجلسة العامة الثانية عشرة، المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد عقدت دورة دورتها الثانية عشرة، المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ونياية عن اللجنة، التي تألفت من ٢٠ جلسة، في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ونياية عن رئيس المحكمة، ألقى الكلمة الترحيبية النائب الأول لرئيس المحكمة، القاضي سانجي ماسينونو موناغينغ، خلال افتتاح الدورة.

٢- ووفقاً للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجنة، عينت اللجنة السيد هيو أديت (كندا) مقرراً لها. وقدمت الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات الفنية للجنة، وقام الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري دجاني، بمهام أمين اللجنة.

٣- وحضر الأعضاء الآتية أسماؤهم الدورة الثالثة والعشرين للجنة:

(١) هيو أديت (كندا)

(٢) ديفيد بانيانكا (بوروندي)

(٣) كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك)

(٤) فوزي غرايبة (الأردن)

(٥) ساميول بي. أو. ايتام (سيراليون)

(٦) يوهاني لميك (إستونيا)

(٧) مونيكا سانشيز (إكوادور)

(٨) غيرد ساوبه (ألمانيا)

(٩) إلينا سوبكيفا (سلوفاكيا)

(١٠) ماساتوشي سوغورا (اليابان)

٤- واعتمدت اللجنة في اجتماعها الأول جدول الأعمال التالي (CBF/23/1/Rev.1):

(١) افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(٢) مشاركة المراقبين

(٣) المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية:

أ) حالة الاشتراكات؛

ب) الدول التي عليها متأخرات؛

ج) النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة ٢٠١٥؛

د) استثمار الأموال السائلة؛

هـ) المحاسبة التحليلية؛

و) الأثر المالي للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام؛

ز) بيانات الأداء المالي في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤؛

ح) صندوق الطوارئ.

٤- المسائل الإدارية:

أ) الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة؛



- (ب) السياسة المتعلقة بالتزامات استحقاقات الموظفين؛
- (ج) تعديلات النظام المالي حسب المعايير المحاسبية الدولية؛
- (د) المساعدة المؤقتة العامة؛
- (هـ) سن التقاعد؛
- (و) الاستشاريون؛
- (ز) إدارة الأصول.
- (٥) المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات:
- (أ) البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛
- (ب) البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- (٦) المساعدة القانونية
- (٧) مباني المحكمة:
- (أ) البرنامج الانتقالي؛
- (ب) الاحتياطي المخصص للمخاطر؛
- (ج) تقدم الأعمال في المباني الجديدة؛
- (د) التكلفة الإجمالية للملكية والإدارة؛
- (هـ) عقد إيجار المباني المؤقتة؛
- (و) إعادة حساب اشتراكات الدول الأطراف.
- (٨) الصندوق الاستئماني للضحايا:
- مشاريع وأنشطة مجلس الإدارة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.
- (٩) مسائل أخرى
- (أ) حالة القاضيين كوت وانسيريكو؛
- (ب) إعادة تصنيف الوظائف.

## باء- مشاركة المسؤولين والمراقبين

- ٥- تنطبق على الدورة المواد ٤٢ و ٩٢ و ٩٣ من القواعد الإجرائية للجمعية، المتعلقة بالمراقبين والمشاركين الآخرين. وبناء على دعوة الرئيس ورهنا بموافقة اللجنة، يجوز للمراقبين أن يشاركوا في اجتماعات اللجنة.
- ٦- وتمت دعوة الهيئات التالية التي تشكل المحكمة إلى المشاركة في اجتماعات اللجنة لتقديم التقارير: الرئاسة، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وعلاوة على ذلك، قدم عروضاً إلى اللجنة كل من منسق الميزانية، السفير فيرنر درومل (النمسا) عن الفريق العامل في لاهاي، التابع لمكتب الجمعية، والصندوق الاستئماني للضحايا، ورئيس لجنة الرقابة على المباني الدائمة ("لجنة الرقابة").
- ٧- وقررت اللجنة أن تقبل طلب الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية بتقديم عرض أمام اللجنة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذا العرض .

## ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين

### ألف- المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية

#### ١- مقدمة

٨- أجرت اللجنة فحصها للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ على أساس المبدأ العام لنزاهة عملية الميزنة.

٩- وأشارت اللجنة إلى أن بالنسبة لميزانية عام ٢٠١٤، وافقت الجمعية في دورتها الثانية عشرة على اعتمادات بلغ مجموعها ٢٠٠ ٦٥٦ ١٢١ يورو، على أن يقرر منها ٠٠٠ ٥٩٥ ١١٨ يورو لاشتراكات الدول الأطراف، وهو ما يعزى إلى مساهمة الدولة المضيفة في تكاليف المباني المؤقتة بما قدره ٣٥٠ ٩٥٠ ٢ يورو، والفائدة على قرض الدولة المضيفة البالغة ٨٢٩ ١١٠ يورو.

١٠- ولاحظت اللجنة أنها، إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تلقت ستة إخطارات من المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") باللجوء إلى صندوق الطوارئ من أجل مبالغ مجموعها ٩٠٠ ١١٤ ٥ يورو.

١١- ولاحظت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ التي قدمتها المحكمة تتضمن زيادة قدرها ١٣,٧٤ مليون يورو (١١,٣ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المحكمة ميزانية تكميلية قدرها ٣,٦٣ مليون يورو، مما جعل إجمالي طلبات المحكمة يبلغ ١٣٩,٠٢ مليون يورو، أي بزيادة إجمالية قدرها ١٧,٣٦ مليون يورو (أو ١٤,٣ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤. وفيما يلي توضيح للصورة العامة الأولية للطلبات قبل أن تقدم اللجنة اقتراحاتها:

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥: ١٣٥,٣٩ مليون يورو

الميزانية التكميلية: ٣,٦٣ مليون يورو

مجموع الميزانية المطلوبة: ١٣٩,٠٢ مليون يورو

١٢- وعلاوة على ذلك، بما أن الدول الأطراف التي اختارت تسديد اشتراكاتها للمباني الدائمة "مرة واحدة" ودفعت تلك المساهمات لن تقرّر عليها اشتراكات تقابل البرنامج الرئيسي السابع-٢ (مشروع المباني الدائمة - الفائدة عن قرض الدولة المضيفة)، والتي تبلغ ١,٦٢ مليون يورو، وبما أنه، كما كان الحال في العام الماضي، ستزيد مساهمة من الدولة المضيفة لتغطية تكاليف استئجار المباني المؤقتة في تخفيض المبالغ المقررة للدول الأطراف بما يصل إلى حد أقصى قدره ٣ ملايين يورو، فستخفض بالتالي الميزانية الإجمالية المطلوبة من الاشتراكات على النحو التالي:

الميزانية الإجمالية المطلوبة: ١٣٩,٠٢ مليون يورو

ناقص: الفائدة عن مشروع المباني الدائمة: (١,٦٢ مليون يورو)

ناقص: مساهمة الدولة المضيفة في تأجير المباني المؤقتة: (٣ ملايين يورو)

المبلغ المعدل للاشتراكات المقررة: ١٣٤,٤٠ مليون يورو

١٣- وبعد استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ والمبررات المقدمة بشأنها، خلصت اللجنة إلى أنه يمكن تحقيق وفورات إجمالية إضافية تبلغ ٣,٣٨ مليون يورو من الميزانية المطلوبة، وأن الميزانية البرنامجية المعدلة المقترحة لعام ٢٠١٥، إذا تمت الموافقة عليها، ستبلغ بذلك ١٣٢,٦٤ مليون يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠,٩٨ مليون يورو (أو ٩ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤.

١٤- وقد أضافت اللجنة موجزا شاملا لتوصياتها يرد في المرفق الخامس.

#### ٢- حالة الاشتراكات

١٥- استعرضت اللجنة حالة الاشتراكات إلى غاية ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (المرفق الثاني)، ولاحظت أن مبلغ ٦٩٨ ٧٥٤ ١٠٩ يورو قد سُدد للميزانية العادية عملاً بالقرار ICC-ASP/12/RES.1، الفرع هاء. وفي نفس التاريخ، بلغت الاشتراكات غير المسددة عن السنوات السابقة ما قدره ٢٣٥ ٥٩١ ٦ يورو، وبلغت الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٤ ما قدره ١٥٢ ٩٥١ ٨ يورو، مما يجعل مجموع الاشتراكات غير المسددة يبلغ ٣٨٧ ٥٤٢ ١٥ يورو.

١٦- ولاحظت اللجنة أن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سُددت نسبة ٩٢,٤٦ في المائة من الاشتراكات المستحقة في عام ٢٠١٤، وأن دولة دفعت اشتراكاتها بالكامل، وأشارت اللجنة إلى أن في نفس التاريخ من عام ٢٠١٣، كانت نسبة ٩١,٨٤ في المائة قد سُددت وكانت ٧١ دولة قد دفعت اشتراكاتها بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة مع القلق أن الاشتراكات غير المسددة لعام ٢٠١٣، وبالغلة ٨٢٠ ٤٠٣ ٦ يورو، شهدت زيادة حادة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت آنذاك ٤١٥ ١٨٧ يورو في المجموع. ولاحظت اللجنة أيضاً مع قلق عميق أن مجموع الاشتراكات غير المسددة البالغ ٢٣٦ ٦٩٤ ١٥ يورو في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ قد وصل إلى مستوى يفوق ضعف المبلغ الإجمالي لصندوق رأس المال العامل البالغ ٧,٤ مليون يورو. وحثت اللجنة جميع الدول الأطراف على تسديد اشتراكاتها عند استحقاقها وعلى بذل قصارى جهودها لضمان أن المحكمة تتوفر على الأموال الكافية طوال العام، وفقاً للمادة ٥-٦ من النظام المالي والقواعد المالية ("النظام المالي").

### ٣- الدول التي عليها متأخرات

١٧- تنص الفقرة ٨ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي على ما يلي: "لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها."

١٨- وأقرت اللجنة أن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت على ١٢ من الدول الأطراف متأخرات تساوي اشتراكاتها عن سنتين كاملتين أو تزيد عنها، وهي بالتالي غير مؤهلة للتصويت. ولاحظت اللجنة أن الأمانة أبلغت الدول الأطراف التي عليها متأخرات في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بالحد الأدنى اللازم سداده لتجنب تطبيق الفقرة ٨ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي، وبإجراءات طلب الإعفاء من فقدان حقوق التصويت. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تعيد إخطار الدول الأطراف التي عليها متأخرات. وأوصت اللجنة بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي عليها متأخرات بتسوية حساباتها مع المحكمة في أقرب وقت ممكن.

### ٤- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥

#### (أ) الافتراضات والأنشطة لعام ٢٠١٥

١٩- أُبلغت اللجنة أن من المتوقع أن تكون أنشطة المحكمة في مجالي القضاء والادعاء (بما في ذلك التحقيقات) أنشطة واسعة النطاق في عام ٢٠١٥. وأُبلغت الرئاسة اللجنة أن خمس حالات على الأقل ستكون في مرحلة المحاكمة أو مرحلة التحضير للمحاكمة. وستنظر دائرة الاستئناف في دعوى الاستئناف النهائي في حالة واحدة، في حين أن من المتوقع أن تتواصل الأنشطة القضائية فيما يتعلق بالتعويضات سواء على مستوى المحاكمة والاستئناف. وقد أعدت المحكمة ميزانية لمحاكمات متتالية، ولكن من المحتمل

أن تدعو الضرورة إلى اللجوء إلى جلسات متزامنة تترتب عنها آثار أخرى على الميزانية، وهي آثار لم تخصص لها اعتمادات في الوقت الحالي.

٢٠- وأبلغت اللجنة أن المدعية العامة تتوقع أن تقوم بأربعة تحقيقات جارية وتحقيين في إطار المادة ٧٠، وبأعمال الحفاظ على الأدلة في تسعة تحقيقات موقوفة، وأن تكون لها أنشطة في جلسات المحاكمة والاستئناف. وأبلغت اللجنة أيضا أن المدعية العامة فتحت تحقيا ثانيا في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مما سيرفع عدد التحقيقات الجارية إلى خمسة تحقيقات. ونتيجة لذلك، قدمت المحكمة ميزانية مقترحة تكميلية للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥<sup>١</sup>.

٢١- ولاحظت اللجنة أن المحكمة طلبت موارد يبلغ مجموعها ٢٤٠ ١٨١ ٦٤ يورو للدعم التشغيلي والعمليات الميدانية. وقد حُصصت هذه الموارد لثماني حالات و ٢١ قضية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥<sup>٢</sup>.

٢٢- ولاحظت اللجنة أن المراحل المختلفة من الإجراءات تتطلب مستويات مختلفة من الموارد لكل قضية. وبما أن الموارد اللازمة ترتبط مباشرة بالإجراءات، تتطلب التحقيقات الجارية موارد إضافية. ولاحظت اللجنة أن من المتوقع ألا يتم القيام بأية أنشطة قضائية في العديد من القضايا في عام ٢٠١٥<sup>٣</sup>. وسوف تنتج عن ذلك حاجة محدودة من الموارد لتلك القضايا.

٢٣- ومن أجل زيادة الشفافية في مقترحات الميزانية المقبلة، أوصت اللجنة بتقديم المعلومات المتعلقة بالموارد التي تطلبها المحكمة لكل قضية أو حالة من القضايا أو الحالات الجارية، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة في الوقت الراهن بشأن الموارد اللازمة لجميع القضايا<sup>٤</sup>، وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بتقديم نفس المعلومات بشكل منفصل بشأن البرنامج الرئيسي الثاني.

#### (ب) العرض والتحليل الكلي

٢٤- لاحظت اللجنة مع التقدير أن عناصر سرد الميزانية مستمرة في التحسن ورحبت بهذه التحسينات. وفي السنوات السابقة، استفادت اللجنة من موافقتها بمؤشرات عبء العمل لكل قسم أو وحدة في الميزانية. وبما أن تلك المؤشرات لم تدرج في ميزانية هذا العام، طلبت اللجنة إدراجها في ميزانية العام المقبل، وذلك للتمكن من القيام بمقارنة ذات مغزى لعبء العمل بما يُطلب من الموارد، والتغييرات التي تحدث في كل منهما مع مرور الزمن، وللمتمكن من استكشاف العلاقة بين عبء عمل مختلف البرامج، مثل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام.

٢٥- ومثلما حدث في السنوات السابقة، ونظرا لبدء عملية إعداد الميزانية في وقت مبكر في المحكمة، فقد تغيرت بعض الافتراضات، مما أدى بالتالي إلى تغيرات في الحاجة إلى الموارد بالمقارنة مع الميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة أصلا لعام ٢٠١٥. وتتعلق هذه التغييرات على وجه الخصوص بأنشطة الادعاء وإجراءات المحاكمة، ولها آثار مالية كبيرة محتملة. وكانت المحكمة قد وافقت اللجنة بقائمة التطورات المحتملة مع آثارها المحتملة على الميزانية في المرفق الرابع للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥<sup>٥</sup>.

٢٦- وتلقت اللجنة من المحكمة وثيقة بعنوان "الميزانية التكميلية المقترحة للمحكمة لعام ٢٠١٥"، تتعلق بقرار المدعية العامة فتح تحقيق ثان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبلغ مجموع المبلغ المطلوب ٨٠٠ ٦٢٩ ٣ يورو.

١ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، المرفق الثاني عشر.

٢ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الجدول ١.

٣ على سبيل المثال، بخصوص ثلاث حالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و حالة واحدة في أوغندا، وحالتين في ليبيا.

٤ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الجدول ١.

٥ المرجع نفسه، المرفق الرابع، الصفحة ١٥٨.

٢٧- غير أن اللجنة رأت أن بموجب النظام المالي، لا يمكن تقديم مقترح ميزانية تكميلية قبل بداية السنة المالية التي يتعلق بها المقترح. ولاحظت اللجنة أن في عام ٢٠١١، قدمت المحكمة أيضا ما سمته ميزانية تكميلية قبل انعقاد دورة الجمعية. وأوصت اللجنة بأن تنظر المحكمة فيما إذا كانت الحاجة تدعو إلى تعديل النظام المالي من أجل استيعاب الحالات التي تنشأ فيها احتياجات جديدة بعد تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة، ولكن قبل بداية السنة المالية التي تتعلق بها. وفي مثل هذه الحالة، يجب تقديم طلب تكميلي مفصل إلى اللجنة والجمعية، فضلا عن الميزانية البرنامجية المقترحة الموحدة، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

#### (ج) معدل دوران وظائف المساعدة المؤقتة العامة بتعيينات مستمرة لمدة ١٢ شهرا

٢٨- لاحظت اللجنة أن المحكمة اقترحت استمرار تعيينات ١٧٢ وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهرا في عام ٢٠١٥ ("التعيينات المستمرة"). وذكرت اللجنة أنها تلقت معلومات من المحكمة بشأن معدل دوران التعيينات المستمرة في عام ٢٠١٣. وعلى أساس معدل الدوران في كل برنامج رئيسي، أوصت اللجنة بإجراء تخفيضات في رصد الاعتمادات بنسبة ١,٥ في المائة للبرنامج الرئيسي الثاني، و ٢,٥ في المائة للبرنامج الرئيسي الثالث من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بتعيينات لمدة ١٢ المقترح استمرارها في عام ٢٠١٥.

#### (د) البرامج الرئيسية

##### '١' البرنامج الرئيسي الأول: القضاء

٢٩- بلغت الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول لعام ٢٠١٥، بما في ذلك التعديلات التي تلقتها اللجنة أثناء اجتماعها ١٢,٧١ مليون يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢,٦٧ مليون يورو، أو ٢٦,٦ في المائة بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤ (من ١٠,٠٥ مليون يورو في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٧١ مليون يورو في عام ٢٠١٥). ويرجع السبب الرئيسي لهذا الارتفاع الكبير إلى زيادة مقترحة في ميزانية القضاء مقدارها ١,٨٩ مليون يورو.<sup>٦</sup>

٣٠- ولاحظت اللجنة أن في حين طلبت اعتمادات لرواتب ستة عشر قاضيا فقط في عام ٢٠١٤، طلبت في عام ٢٠١٥ موارد لجميع القضاة الثمانية عشر العاملين بالمحكمة بدوام كامل عادي. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يُطلب من المحكمة في عام ٢٠١٥ دفع اشتراكات المعاش التقاعدي لجميع القضاة الثمانية عشر مقارنة بعام ٢٠١٤، حينما كان على المحكمة القيام بذلك لفائدة ١٢ قاضيا فقط، إذ ليس عليها دفع أي اشتراكات إضافية عن القضاة الذين أكملوا بالفعل تسع سنوات من الخدمة.<sup>٧</sup>

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، أدى تجديد عقد المعاش التقاعدي الذي مدته خمس سنوات مع شركة التأمين أليانز المتعاقدة مع المحكمة (Allianz Nederland Levensverzekering NV) إلى زيادة في تكلفة نظام المعاشات التقاعدية بسبب انخفاض عوائد الاستثمار في ظروف السوق المالية الحالية، على الرغم من أن المعاشات التقاعدية الواجب دفعها للقضاة ظلت في نفس المستوى. ويصل المبلغ المتوقع دفعه إلى شركة التأمين المذكورة عن معاشات القضاة في عام ٢٠١٥ ما قدره ٧٠٠ ٤١٥ ١ يورو، مما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ١٤١ يورو عن الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، والبالغة ٤١١ ٠٠٠ يورو. ولاحظت اللجنة أن الزيادة في الموارد اللازمة لرواتب القضاة ومعاشاتهم التقاعدية لعام ٢٠١٥ زيادة ضرورية للوفاء

٦ المادة ١٠٣-٤ من النظام المالي والقواعد المالية: "نشر الميزانية البرنامجية المعتمدة".

٧ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الجدول ٨. المرجع نفسه.

٨ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة... ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، المرفق.

بالالتزامات القانونية للمحكمة. ولاحظت اللجنة أيضا أن موعد انتخاب قاض واحد لم يحدد بعد، مما قد يؤثر على الموعد المحدد لطلب بعض الموارد.

٣٢- ونظرت اللجنة في طلب إضافة وظيفة أخرى من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٣ إلى ملاك موظفي رئاسة المحكمة للتعامل مع عبء العمل الإضافي الناجم عن مبادرة المحكمة المتعلقة "بالدروس المستفادة". وأمّنت اللجنة النظر في طلب المحكمة مع مراعاة الموارد البشرية المتاحة للرئاسة (١١ وظيفة بدوام كامل، ووظيفة واحدة لمنسق التخطيط الاستراتيجي، الذي يؤدي مهامها على صعيد المحكمة برمتها)، وأوصت بأن تتم الموافقة على الموارد اللازمة لمدة ستة أشهر للوظيفة المطلوبة من فئة المساعدة العامة المؤقتة برتبة ف-٣ من أجل تسريع المشروع. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بأن تبحث الرئاسة عن مزيد من أوجه التآزر بين الوظائف المتوفرة لديها، بما في ذلك وظيفة منسق التخطيط الاستراتيجي، وذكرت اللجنة أنها تتطلع إلى أن يقدم إليها تقرير "الدروس المستفادة" في دورتها الرابعة والعشرين.

٣٣- وأشارت اللجنة إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ تتضمن طلب إضافة أربع وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهرا في الشعبة الابتدائية، ووظيفتين من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهرا في شعبة الاستئناف. وبعد فحص دقيق لافتراضات التطورات القضائية المتوقعة في عام ٢٠١٥، أوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على الموارد المطلوبة لتمويل وظيفتين من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهرا في الشعبة الابتدائية، ووظيفة واحدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهرا في شعبة الاستئناف فقط. وأشارت اللجنة إلى توصيتها المقدمّة في دورتها الحادية والعشرين بأن تقوم الهيئة القضائية بمواجهة متطلبات عبء عملها عن طريق إعادة توزيع الموارد المعتمدة فيما بين الشعب قدر المستطاع.

٢' البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

أ- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

٣٤- لاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ حددت، كواحد من أهدافها، نتائج متوقعةا يتمثل على الأقل في سبعة تحقيقات تمهيدية علنية، وخمسة تحقيقات جارية، وثمانية تحقيقات موقوفة، وثلاث محاكمات ابتدائية، وأربعة دعاوى استئناف، وعددا سريا من الحالات المدرجة في إطار المادة ٧٠. وحددت الخطة زيادة متوقعة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ بما قدره ٧,٤٧ مليون يورو، وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ بما قدره ٥,٥١ مليون يورو.

٣٥- وبلغت الميزانية المعتمدة في عام ٢٠١٣ للبرنامج الرئيسي الثاني ٧٠٠ ٢٦٥ ٢٨ يورو، أنفق منها ٦٠٠ ١٠١ ٢٧ يورو، أي نسبة ٩٥,٩ في المائة. وبلغت الميزانية المعتمدة في عام ٢٠١٤ للبرنامج الرئيسي الثاني ٣٣ ٢٢٠ ٠٠٠ يورو. وبلغت الميزانية المقترحة أصلا لعام ٢٠١٥ للبرنامج الرئيسي الثاني ٤١ ٦٦٧ ٥٠٠ يورو. وبالإضافة إلى ذلك، شملت "الميزانية التكميلية" المقترحة لفتح تحقيق ثان في جمهورية أفريقيا الوسطى مبلغا إضافيا للبرنامج الرئيسي الثاني قدره ٧٠٠ ٧٣٠ ٢ يورو، حيث يبلغ المجموع ٤٤ ٣٩٨ ٤٠٠ يورو.

٣٦- ولاحظت اللجنة أن الافتراضات المقدمة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل إدراج "الميزانية التكميلية" تتعلق بتسعة تحقيقات تمهيدية، وأربعة تحقيقات جارية، وتسعة تحقيقات موقوفة،

١٠ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، المرفق الثاني عشر.

وخمس محاكمات، ودعوى استئناف واحدة، وقضيتين مندرجتين في إطار المادة ٧٠. ومع إضافة الميزانية التكميلية، يصبح عدد التحقيقات الجارية خمسة تحقيقات، بما في ذلك تحقيقات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٧- وكما ورد في الفقرة ٣٤ أعلاه، تصل الزيادة الإجمالية المتوقعة في ميزانية الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ ما قدره ١٢,٩٨ مليون يورو. وهذا يعني أن استنادا إلى النفقات الفعلية في عام ٢٠١٣، ينبغي أن تصل ميزانية مكتب المدعي العام المتوقعة لعام ٢٠١٥ إلى ٦٠٠ ٠٨١ ٤٠ يورو. وأشارت المحكمة ذاتها إلى أن العوامل الرئيسية المسببة للتكاليف هي التحقيقات الجارية، وأن الموارد المطلوبة للتحقيقات التمهيدية والتحقيقات الموقوفة مؤقتا موارد محدودة نسبيا. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ في "الميزانية التكميلية" المقترحة لعام ٢٠١٥ أن سير تحقيقات جاريين في نفس البلد من شأنه أن يفضي إلى بعض أوجه التأزر، وأنه لن تكون هنا حاجة لموارد تعادل احتياجات فريقين كاملين من المحققين. وبالتالي، رأت اللجنة أن مبلغ ٦٠٠ ٠٨١ ٤٠ يورو مبلغ مناسب للمقارنة، استنادا إلى الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، من أجل تحقيق الناتج المتوقع أصلا، والمتمثل في إجراء ما لا يقل عن سبعة تحقيقات تمهيدية، وخمسة تحقيقات جارية، ودعم سبع من المحاكمات ودعوى الاستئناف، وبعض القضايا المدرجة في إطار المادة ٧٠. ولاحظت اللجنة أن هذا يساوي تقريبا الأنشطة المتوقعة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك تلك الأنشطة التي تضمنتها "الميزانية التكميلية" المقترحة. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة الموحدة لعام ٢٠١٥ تتجاوز مبلغ المقارنة بما قدره ٤ ٣١٦ ٨٠٠ يورو (٤٠٠ ٣٩٨ ٤٤ يورو - ٤٠ ٠٨١ ٦٠٠ يورو).

٣٨- وقدم مكتب المدعي العام نموذجا لتحقيق جار يتضمن ما يعادل ٢٥,٥ وظيفة بدوام كامل وتكاليف السفر والدعم، ويتطلب موارد مالية قدرها ٣,٢٧ مليون يورو. وبناء على التحليل الكلي، ومبررات الموارد التي طلبتها الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وتطورات بعض التحقيقات الجارية، رأت اللجنة أن بوسع مكتب المدعي العام أن يستوعب بعض الارتفاع في التكاليف، وأوصت بنقص قدره ٢,٧٨ مليون يورو من ميزانية مكتب المدعي العام. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بنقص آخر قدره ١,٥٥ مليون يورو من موارد المساعدة المؤقتة العامة المخصصة لمكتب المدعي العام، على النحو المبين في الفقرات من ٣٩ إلى ٤٢ أدناه.

#### ب- المساعدة المؤقتة العامة

٣٩- نظرت اللجنة أيضا في جميع الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥، مع مراعاة الافتراضات الموضوعية للإجراءات القضائية، وكذلك وظائف المساعدة المؤقتة العامة الموجودة إلى غاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤٠- وذكرت اللجنة أن بعض وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لعام ٢٠١٥ قد سبق تمويلها في إطار اعتمادات ميزانية عام ٢٠١٤، استنادا إلى المعلومات المقدم ة إلى اللجنة بشأن وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي لم تتم الموافقة عليها.

٤١- وفيما يتعلق بالوظائف الجديدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لعام ٢٠١٥ لأداء المهام ذات الصلة بالموارد البشرية، رأت اللجنة أن مكتب المدعي العام يتوفر على موارد كافية متاحة وأن من الممكن تحقيق الكفاءة من خلال التأزر مع قلم المحكمة. وخلصت اللجنة أيضا إلى أن من الممكن تحقيق وفورات إضافية في إطار طلبات وظائف المساعدة المؤقتة العامة المخصصة للمحاكمات ودعوى الاستئناف، استنادا إلى الافتراضات القضائية المقدم ة إلى اللجنة.

٤٢- ونتيجة لذلك، رأت اللجنة أن من الممكن تعديل الموارد من المساعدة المؤقتة العامة الواردة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥، وبالتالي، باعتبار أن في حالة مكتب المدعي العام، لن

يكون نهج الإدارة التفصيلية أفضل سبيل للمضي قدما، أوصت اللجنة بنقص قدره ١,٥٥ مليون يورو.

٤٣- ولاحظت اللجنة أنه، على الرغم من أن هذا من شأنه أن ينطوي على نقص قدره ٤,٣٣ مليون يورو من المبلغ الذي طلبه مكتب المدعي العام في الميزانية المقترحة أصلا وفي الميزانية "التكميلية" المقترحة، فإن من شأن الجمعية أن توافق مع ذلك على مبالغ تُقارب المبالغ المتوقعة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ إذا تم اعتماد توصيات اللجنة.

٤٤- وأوصت اللجنة أيضا بأن تنظر الدول الأطراف فيما إذا كان ينبغي تحديد هدف أو غلاف مالي في كل اجتماع من اجتماعات الجمعية، يرسم الحدود القصوى المتوقعة لميزانية السنة التي تتلو ذلك الاجتماع مباشرة. ورأت اللجنة أن من شأن ذلك أن يعزز تخطيط الميزانية وشفافيتها، وأن يمكن المحكمة من تحديد الأولويات بشكل أكثر وضوحا.

٤٥- ولاحظت اللجنة أيضا أن نسبة الميزانية التي طلبها مكتب المدعي العام لتلبية احتياجات حالة جديدة مقارنة بنسبة الميزانية التي طلبها قلم المحكمة في "الميزانية التكميلية" المقترحة لعام ٢٠١٥ تعادل حوالي ٣ مقابل ١ (مكتب المدعي العام مقابل قلم المحكمة).

٤٦- ونتيجة لاستيعاب تكاليف قدرها ٢,٧٨ مليون يورو في شعب مكتب المدعي العام وقسم الخدمات، أوصت اللجنة أيضا بنقص ما قدره ٠,٩٣ مليون يورو من ميزانية البرنامج الرئيسي الثالث، استنادا إلى نسبة تعادل ٣ مقابل ١.

#### ج- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

٤٧- أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية ICC-ASP/12/Res.1، ولا سيما الفقرة ٢ من الفرع حاء منه،<sup>١١</sup> والذي رحبت فيه الجمعية بالخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام، ولاحظت تأثيرها المحتمل على الطلبات المدرجة في الميزانية المقترحة حتى عام ٢٠١٧، ودعت مكتب المدعي العام إلى استعراض هيكله باستمرار، بالتشاور مع الأجهزة الأخرى، من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة واعتماد أفضل الممارسات، وطلبت إلى المدعية العامة أن تقدم إلى الجمعية، عن طريق اللجنة، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى زيادة الجودة والكفاءة، وخاصة في مجالات التوظيف والقدرة على الاستيعاب وإدارة التغيير.

٤٨- وقد توقعت الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ زيادة في الاحتياجات المتعلقة بميزانية المكتب بما قدره ١٢,٩٨ مليون يورو في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ومن ثم في أجزاء أخرى من المحكمة. وأشار إلى احتمال أن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام التي ستوضع في السنة المقبلة لتغطية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ستؤدي إلى ظهور عوامل تسبب تكاليف كبيرة ومتعددة السنوات. وأحاطت اللجنة علما أيضا باقتراح مكتب المدعي العام بإمكانية تمديد فترة التنفيذ التدريجي إلى ما بعد التاريخ المحدد في أول الأمر.<sup>١٢</sup> كما لاحظت اللجنة باهتمام أن مكتب المدعي العام يتوقع أن الخطة

١١ الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-

ASP/13/Res.1.

١٢ تقرير عن الآثار المالية المتوقعة من الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام (ICC-ASP/13/25)، الفقرة ٢٤، ونصها [التشديد مضاف]: "وفيما يتعلق بالمراحل الأخرى من نمو مكتب المدعي العام، فإن التغييرات ستوقف على السرعة التي تلبي بها طلبات تدخل المحكمة. ويمكن تغيير الترتيب الأصلي للمراحل وتحقيق المستوى النهائي "الأمثل" في مرحلة تأتي بعد التاريخ المحدد في أول الأمر (أي نهاية عام ٢٠١٧)".



الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ستشمل اعتبارات تتعلق باستراتيجية للخروج من كل حالة من الحالات.<sup>١٣</sup>

٤٩- ولاحظت اللجنة الآثار الكبيرة التي يمكن أن تحدثها الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام على تخطيط الميزانية. وعلى الرغم من أن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ لم تقدم معلومات من قبيل ما قد تحتاجه الدول الأطراف لتحديد المستوى الفعلي للموارد المطلوبة من سنة إلى أخرى، فقد حددت الاستراتيجية اتجاهها للسياسات يمكن اعتبار أن آثارا مالية ستترتب عليه، بما في ذلك الآثار على الأجهزة الأخرى للمحكمة، وبخاصة قلم المحكمة.

٥٠- وعلاوة على ذلك، لوحظ أن موعد عرض الخطة الاستراتيجية المقبلة لمكتب المدعي العام سيكون قُبل الانتهاء من تشييد المباني الدائمة للمحكمة، وسيتيح فرصة هامة للدول الأطراف لتحديد عبء عمل المحكمة. وعلى الرغم من أن احتمال مشاركة المحكمة في معالجة عدد من الحالات يعرف تزايداً مطرداً، فإن قدرة المحكمة ليست قدرة لا حدود لها، وسيتم تحديدها بحكم الضرورة نظراً لعدة عوامل، منها المساحة المتاحة في المباني الدائمة، وعدد القضاة، والوتيرة التي تسير عليها المحاكمات، و"القابلية للتوسع" التي تتسم بها عمليات المحكمة، والأهم من ذلك، الموارد التي توجد لدى الدول الأطراف إرادة إتاحتها للمحكمة.

٥١- وبالتالي أوصت اللجنة بأن يتم تحديد تكلفة الخطة الاستراتيجية المقترحة لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بشكل سليم، وذلك باستخدام أفضل المعارف والخبرات (مثل نتائج عملية تحديد التكلفة على أساس الأنشطة، ومؤشرات عبء العمل) المتاحة في المحكمة.

٥٢- وبسبب الأهمية المحتملة للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام بالنسبة لعمليات المحكمة ككل، طلبت اللجنة أن تقدم أجهزة المحكمة الأخرى المتأثرة بهذه الخطة الاستراتيجية تحليلاً لتأثيرها على عمليات تلك الأجهزة إلى اللجنة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

#### د- الجودة والكفاءة

٥٣- وفي القرار حاء، طلبت جمعية الدول الأطراف من المدعية العامة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ الاستراتيجية "مع التركيز بشكل خاص على التدابير الرامية إلى زيادة الجودة والكفاءة [...]".<sup>١٤</sup> وأبلغت اللجنة أن الهدف من الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ يتمثل في الوفاء بشرطين هما: تحقيق أعلى معايير الإثبات، والاستعداد للمحاكمات في وقت مبكر. وأوضحت المدعية العامة أن نوعية عملها (والمسببات الرئيسية لتكاليفه) تتوقف على ثلاثة عناصر جوهرية هي: حجم فرق التحقيق والادعاء وتشكيلها، وكفاءات الموظفين (مما دعا إلى اقتراح برنامج لإصدار الشهادات للموظفين)، ونطاق تنوع أشكال الأدلة ومصادرها، بالإضافة إلى التعاون من جانب الدول.

٥٤- ورحبت اللجنة بالمعلومات الواردة من المدعية العامة، لكنها خلصت إلى أنها ليست في وضع يمكنها من الإعراب عن وجهة نظرها بشأن جودة عمل مكتب المدعي العام. وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية في أفضل السبل لتقييم التدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام لزيادة جودة عمله.

<sup>١٣</sup> البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

<sup>١٣</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٢٧.

<sup>١٤</sup> الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-

ASP/13/Res.1.

٥٥- لاحظت اللجنة أن الزيادة المتوقعة في أنشطة البرنامج الرئيسي الثاني في عام ٢٠١٥ لها تأثير مباشر على مقترح ميزانية البرنامج الثالث. ولاحظت اللجنة زيادة كبيرة في الموارد البالغة ٥٠٠ ٨٢٨ يورو المطلوبة لوحدة الضحايا والشهود، والناجمة أساساً عن عدد الشهود المحميين المتزايد باستمرار، وزيادة أخرى في عدد الإحالات الواردة من مكتب المدعي العام لحماية الشهود وإعادة توطينهم. ولاحظت اللجنة بالمثل زيادة قدرها ١٠٦ في المائة، أو ٤٦٨ ٤٠٠ يورو، في قسم العمليات الميدانية تحسباً لاحتياجات الدعم التشغيلي في جميع بلدان الحالات وفي الدعم التشغيلي الميداني. ويتمثل ثالث مسبب رئيسي للتكاليف في تكاليف الإيجار المدرجة في طلب ميزانية قسم الاحتجاز. فقد زاد المبلغ المطلوب بما قدره ٩٠٠ ٤٣٦ يورو، ويعزى ذلك أساساً إلى استئجار ١٢ زنزانه كانت من قَبْل مشتركة مع وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٥٦- ولاحظت اللجنة أن قلم المحكمة اقترح في أول الأمر ميزانية دون أية زيادة قبل أن يقدم الميزانية التكميلية المقترحة الإضافية. ومع ذلك، لاحظت اللجنة الانخفاض البالغ ٢٠٠ ٥٤٥ يورو الذي طلبه قسم دعم الدفاع لتغطية المساعدة القانونية نتيجة لتطبيق نظام المحكمة الجديد لتقديم المساعدة القانونية إلى الدفاع والضحايا. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الموارد اللازمة لتقديم المساعدة القانونية للسيد بيمبا بما قدره حوالي ٨٠٠ ٥٧٣ يورو لم تدرج في ميزانية المساعدة القانونية لعام ٢٠١٥. ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها قلم المحكمة، لكنها لاحظت، مع مراعاة ما سبق، أن الميزانية لا تزال تتجه نحو التزايد، وأن قلم المحكمة أدرج في الواقع زيادة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ التي قدمها في أول الأمر.

٥٧- وفيما يخص مبلغ ٨٠٠ ٥٧٣ يورو المخصص للمساعدة القانونية للسيد بيمبا، أوصت اللجنة بزيادة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ بمقدار ذلك المبلغ، وذلك تمشياً مع توصيتها بأن تعاد الأموال المستردة إلى الدول الأطراف بوصفها فائضاً<sup>١</sup> (انظر الفقرتين ١٤٢ و١٤٣ أدناه).

#### ٤' البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٥٨- عند النظر في البرنامج الرئيسي الرابع، أتاحت للجنة فرصة استعراض عبء العمل المتوقع في الأمانة العامة للجمعية، واحتياجات الدول الأطراف، والموارد المالية المقدرة للدورة الرابعة عشرة للجمعية، مع مراعاة إمكانية إيجاد أوجه تآزر وتحقيق مزيد من الوفورات.

٥٩- وفيما يخص الدورة الرابعة عشرة للجمعية، كررت اللجنة المزايا المالية المتأتية من عقد دورة الجمعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لستين من كل ثلاث سنوات، وهو ما أشارت إليه اللجنة بالفعل في واحد من تقاريرها السابقة على الأقل (ICC-ASP/11/15<sup>١</sup>). وتبلغ الوفورات المحتمل تحقيقها بعقد دورة الجمعية في نيويورك في عام ٢٠١٥ ما يتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ يورو بكثير.

٦٠- وتم النظر في طلبات إنشاء وظيفتين ثابتتين برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ على أساس مزاياها الفردية، وخلصت اللجنة إلى أنه ينبغي ألا تتم الموافقة على أي من هذه الطلبات الجديدة.

٦١- ورأت اللجنة أن الحاجة إلى مراجع واحد برتبة ف-٤ يمكن تلبيتها بالقدرات الداخلية المتاحة في قلم المحكمة، ورأت أن يتم وضع ترتيبات رسمية مع قلم المحكمة لضمان تسليم المواد في الوقت المناسب.

١٥ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرة ٢٧١.

١٦ الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢، (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، المرفق الخامس.

٦٢- وفيما يتعلق باستقدام موظف قانوني برتبة ف-٤ وموظف مساعد للشؤون المالية والإدارية برتبة ف-٢، فقد طلبتوظيفتان كلتاهما جزئياً للمساعدة في المسائل المتعلقة بالفريق العامل في لاهاي. ورأت اللجنة أن دمج الطلبين من شأنه أن يفضي إلى استخدام أفضل للموارد. وبالتالي أوصت اللجنة بالموافقة على استقدام موظف قانوني/موظف للشؤون المالية والإدارية برتبة ف-٣ في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة سبعة أشهر وخمسة أشهر على التوالي، أي ما مجموعه ١٢ شهراً. وسيقدم هذا الموظف تقارير إلى كل من الأمانة العامة واللجنة حول المسائل الرئيسية المتعلقة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والإدارية، فضلاً عن مساعدة المنسق في الميزانية البرنامجية المقترحة. ولن تمّول الموارد الإضافية اللازمة لهذه الوظيفة خلال عام ٢٠١٥، وإذا دعت الضرورة، يتعين على الأمانة أن تنقل مواردها لتمويل الوظيفة في حدود مستوى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥.

٦٣- وتلقت اللجنة تفسيراً مرضياً لاستخدام الموارد المخصصة أصلاً لوظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تمت الموافقة عليها سابقاً ولكنها ظلت شاغرة. غير أن اللجنة أشارت إلى ضرورة التحلي بمزيد من الانضباط في الميزانية، وإلى أن عمليات النقل بين بنود الميزانية يجب أن تكون الاستثناء وليس القاعدة.

٦٤- ولاحظت اللجنة أن الجمعية ستنتخب رئيسها الجديد في دورتها الثالثة عشرة، وأن صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ تمت استناداً إلى الافتراضات المتاحة قبل الانتخاب، وبالتالي لا تتضمن أية تغييرات محتملة قد تنشأ نتيجة لاختلاف احتياجات الرئيس الجديد. وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة بأن لا بد من بعض المرونة لمعالجة التغييرات المحتملة في احتياجات الرئيس الجديد أثناء تنفيذ الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥، وعلى وجه الخصوص، مكان تعيين المساعد الخاص للرئيس، ونفقات الأسفار الممكنة. وأوصت اللجنة بأن تأذن الجمعية للأمانة بمواجهة هذا التحدي في حدود موارد الميزانية المعتمدة.

#### ٥' البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة

٦٥- أحاطت اللجنة علماً بالزيادة المقترحة البالغة ٩٩,٣ ألف يورو (١,٧ في المائة) بسبب تطبيق الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة على تكاليف استئجار وصيانة المرافق في هولندا. وأبلغت اللجنة أن قلم المحكمة قد أخطر صاحب العقارات رسمياً أن عقد إيجار المباني المؤقتة سيتم إجماعه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ورحبت اللجنة بهذا التطور، لأنه سوف يخفف من مخاطر تمديد عقد إيجار المباني المؤقتة إلى ما بعد التاريخ المقرر لانتقال المحكمة إلى المباني الدائمة.

#### ٦' البرنامج الرئيسي السادس: الصندوق الاستئماني للضحايا

٦٦- أحاطت اللجنة علماً بالخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني") للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بالصيغة التي اعتمدها مجلس إدارة الصندوق الاستئماني؛ وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علماً بالميزانية المطلوبة لمساعدة الضحايا ودفع التعويضات.

٦٧- وأبلغت اللجنة أن من المتوقع أن القرارات المتخذة في قضيتي لوبانغا وكاتانغا ستلقي مسؤوليات كبيرة على عاتق الصندوق الاستئماني، وهي مسؤوليات تتعلق بتحديد أحكام الجبر المناسبة وتنفيذها، وخاصة في مجال برامج المكاتب الميدانية وأنشطتها.

٦٨- لذا نظرت اللجنة في طلب تعيين موظف برامج جديد (ف-٣) للعمل في المكتب الميداني في بونبا، ليقوم بإعداد وإنشاء الحد الأدنى من الهيكل اللازم لمتابعة ما تصدره المحكمة من أحكام الجبر في شرق

١٧ الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي وافق عليها مجلس إدارة الصندوق، لاهاي، آب/أغسطس ٢٠١٤.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع حُسن التوقيت والتجاوب، وليقوم، في ضوء ذلك، بمراقبة الأنشطة المضطلع بها في إطار ولاية المساعدة ويضمن جودتها. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة أنه لم تصدر أي أحكام بالجبر بعد. وأشارت اللجنة أيضا إلى مبدأ التجميد المفروض على إنشاء وظائف جديدة إلى حين الانتهاء من استعراض هيكل المحكمة. ولذلك أوصت اللجنة بالموافقة على استقدام موظف برامج برتبة ف-٣ في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ومع مراعاة إجراءات التوظيف، أوصت اللجنة بأن يتم تمويل هذه الوظيفة لمدة تسعة أشهر.

٦٩- ولاحظت اللجنة طلب تعيين موظف جديد برتبة ف-٣ معني بجمع التبرعات وإبراز مكانة المحكمة. وأشارت اللجنة إلى أن جمع التبرعات ليس من الوظائف الأساسية للمحكمة. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة أيضا أن الغرض من الوظيفة هو تشجيع تقديم التبرعات الخاصة إلى الصندوق الاستئماني. وأقرت اللجنة بالعمل الذي يقوم به الصندوق الاستئماني، لكنها أشارت أيضا إلى ضرورة إيجاد وسيلة للأخذ بمفهوم الاستدامة الذاتية في المستقبل. وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية في الخيارات التي من شأنها ضمان أن أنشطة الصندوق الاستئماني في المستقبل، بما فيها جمع التبرعات، أنشطة تتسم بالاستدامة الذاتية من أجل الحد من الاعتماد على اشتراكات الدول الأطراف. وفي غضون ذلك، أوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على الوظيفة المطلوبة، وذلك لمدة تسعة أشهر في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وأوصت بتقييم الوظيفة في ضوء النتائج التي تحققت في التوعية واستقطاب موارد إضافية. وأوصت اللجنة أيضا بأن يستكشف الصندوق الاستئماني إمكانية قيام الجهات المانحة بتقديم تبرعات لدعم هذه الوظيفة من خلال برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين.

٧٠- وفيما يتعلق بإنشاء وظيفة جديدة لكاتب إدخال البيانات (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى)، رأت اللجنة أن الميزانية التي تم تخصيصها للاستشاريين من أجل صياغة نظام المعلومات الإدارية للصندوق الاستئماني يمكن أن تلبى هذه الاحتياجات. وبالتالي أوصت اللجنة بعدم الموافقة على هذا الطلب.

٧١- ونظرت اللجنة أيضا في الطلب المتعلق بثلاثة من مساعدي البرامج الميدانية من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى في كمبالا ونيروبي وأيدجان، وأوصت بالموافقة على هذه الوظائف لمدة ستة أشهر.

<sup>٧</sup> البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة ("الآلية")

٧٢- إذ أخذت اللجنة في الاعتبار أنه سيتم تعيين رئيس آلية الرقابة المستقلة (ف-٥) وموظف من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٤ أو أوائل عام ٢٠١٥، وأن إجراءات توظيف أخصائي أقدم لشؤون التقييم (ف-٤) ومحقق معاون (ف-٢) لا يمكن أن تبدأ إلا في ذلك الحين، أوصت اللجنة بالموافقة على الوظيفتين كليهما، على أن يتم تمويل وظيفة ف-٢ لمدة ستة أشهر، وألا يتم تخصيص موارد لوظيفة ف-٤ في ميزانية عام ٢٠١٥، نظرا لعدم طلب إجراء أي تقييم محدد وقت نظر اللجنة في الموضوع.

٥- استثمار الأموال السائلة

(أ) تفسيرات المحكمة

٧٣- قدمت المحكمة نتائج استعراض سياستها الاستثمارية،<sup>١٨</sup> الذي دفعت إلى إجرائه توصية المراجع الخارجي للحسابات القائلة بوقف التمويل المسبق للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين إلى حين إنشاء آلية تمويل مناسبة، واستثمار تلك الأموال وفقاً لاستراتيجية تتوخى الأجل المتوسط أو الطويل. وأوضحت المحكمة أنه سيكون من الضروري تعديل المادة ٩ من النظام المالي والتعليمات الإدارية المتعلقة باستثمار الأموال الفائضة لكي تتمكن المحكمة من القيام باستثمارات في الأجل المتوسط أو الطويل. وتحتفظ المحكمة بما قدره ١١,٦ مليون يورو من الأموال غير المطلوبة للاحتياجات الفورية في نهاية العام ٢٠١٣، والتي يمكن استثمارها وفق استراتيجية متوسطة الأجل.

#### (ب) ملاحظات اللجنة

٧٤- لاحظت اللجنة أن بموجب النظام المالي الحالي، لا يجوز لقلم المحكمة أن يستثمر الأموال السائلة إلا لمدة تقل عن ١٢ شهراً. واتفقت اللجنة مع المحكمة على أن يتاح لقلم المحكمة خيار الاستثمار لفترات أطول. ومع مراعاة ظروف السوق، قد يكون ذلك وسيلة لتحسين عائدات الاستثمار، شريطة ألا يزيد تمديد الفترة في حدة المخاطر. وأحاطت اللجنة علماً بمقترح المحكمة لتعديل النظام المالي وفقاً لذلك. ولم يتم بعد تدقيق ما يترتب عن ذلك من التعديلات اللازمة لإجرائها في التعليمات الإدارية. ودعت اللجنة المحكمة إلى تقديم مجموعة كاملة من تعديلات النظام المالي لتتضمن فيها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٧٥- وفيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية التي ستتبعها المحكمة في المستقبل، أدركت اللجنة جوانب القلق التي تساور المحكمة من حيث أنها ستكون في وضع أفضل لتحديد حافظتها الاستثمارية واستراتيجيتها عندما تتم الموافقة على سياسة تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

٧٦- وفي غضون ذلك، دعت اللجنة المحكمة إلى صياغة موجز للمعايير والضمانات المتعلقة بالأخذ بخيار الاستثمار الطويل الأجل، يشمل المزيد من التوضيحات بشأن ما قد يترتب عن هذا الخيار في النظام المالي والتعليمات الإدارية، على أن يقدم الموجز إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

#### ٦- المحاسبة التحليلية

٧٧- أحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز بفضل تطبيق أداة تحديد التكلفة على أساس الأنشطة، وهي أحد أشكال نموذج المحاسبة التحليلية، على البيانات المالية لعام ٢٠١٣. وذكرت المحكمة في تقريرها إلى اللجنة أنه يجري حالياً تحسين هذه الأداة. وبناء على ذلك، دعت اللجنة المحكمة إلى تقديم عرض لنتائج تطبيق الأداة على البيانات المالية لعام ٢٠١٣ في الدورة الرابعة والعشرين للجنة، وتضمينه التكلفة المقدرة لإنشاء هذا النظام وإدارته. وأشارت اللجنة إلى الحاجة الملحة إلى التوفر على تقديرات التكلفة المتعلقة بالإجراءات والقضايا المعروضة على المحكمة لأغراض تعزيز فعالية تحليل الميزانية الذي تقوم به اللجنة.

٧- بيانات الأداء المالي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٧٨- كان معروضا على اللجنة تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أداء ميزانيتها إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤،<sup>١٩</sup> فضلا عن توقعات الأداء إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة أن معدل التنفيذ في منتصف العام بلغ ٥٢,٠ في المائة، أو ٦٣,٢٣ مليون يورو من الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، والبالغة ١٢١,٦٦ مليون يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤,٩ في المائة مقارنة بمعدل التنفيذ في العام الماضي، الذي بلغ ٤٧,١ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتتوقع المحكمة معدل تنفيذ يبلغ ٩٨,٠ في المائة، أو ١١٩,٢٤ مليون يورو في نهاية العام بالنسبة للميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤. وإذا صحّت توقعات المحكمة، فإنها ستكون في وضع يمكنها من استيعاب نفقات إضافية تصل إلى ٢,٤٢ مليون يورو مقابل طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ المقدمة حتى الآن ضمن ميزانيتها العادية.

٧٩- وفيما يخص النفقات المتوقعة لنهاية العام ٢٠١٤ لكل بند من بنود الإنفاق، تقدر المحكمة أن يبلغ معدل التنفيذ ٩٧,٨ في المائة من تكاليف الموظفين و ٩٦,٦ في المائة من التكاليف غير المتعلقة بالموظفين. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التنفيذ المتعلق بالقضاء ١١٥,٠ في المائة، نظرا لزيادة تكلفة نظام المعاشات التقاعدية وعدم استلام الأقساط المستردة. ولاحظت اللجنة أن معدل التنفيذ الفعلي للوظائف الثابتة بلغ ٤٦,٨ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٤. وإذ بلغ معدل شغور الوظائف ١١,٥٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، فقد تم شغل ٦٧٦ من أصل ٧٦٤ من الوظائف المعتمدة.

٨٠- أما فيما يخص حالة تنفيذ الميزانية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتوقعات الإنفاق لنهاية العام ٢٠١٤ لكل برنامج رئيسي، بلغ معدل التنفيذ في جهاز القضاء ٤٥,٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يبلغ ١٠٠ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.

٨١- وبلغ معدل التنفيذ في مكتب المدعي العام ٤٦,٨ في المائة ومن المتوقع أن يبلغ ٩٨,٨ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.

٨٢- ونفذ قلم المحكمة ٥٣,٠ في المائة من ميزانيته المعتمدة لعام ٢٠١٤ ويتوقع تحقيق معدل تنفيذ قدره ٩٧,٥ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.

٨٣- وتوقعت أمانة الجمعية تنفيذ ٩٥,٨ في المائة من ميزانيتها في نهاية العام ٢٠١٤، على الرغم من أنها لم تنفذ سوى ٢٦,٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٨٤- ونفذت أمانة الصندوق الاستئماني ٣٨,٩ في المائة من ميزانيتها المعتمدة لعام ٢٠١٤ وتتوقع تنفيذ ١٠٠ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.

٨٥- ويتوقع مكتب مدير مشروع المباني الدائمة تنفيذ ١٠٠ في المائة من ميزانيته، مقابل معدل التنفيذ البالغ ٤٢,٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه.

٨٦- وأخيرا، بلغ التنفيذ المتوقع في آلية الرقابة المستقلة في نهاية العام ٢٠١٤ معدل ٣٣,٥ في المائة نظرا لأن معظم مخصصات التكاليف غير المتعلقة بالموظفين لن تستخدم، إذ ليس من المتوقع أن تبدأ الآلية عملها بالكامل قبل العام المقبل.

٨٧- أما البرنامجان الجديان، وهما البرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة) والبرنامج الفرعي السابع-٢ (المباني الدائمة - الفوائد)، فمن المتوقع أن يحققا معدل تنفيذ يبلغ ١٠٠ في المائة و ١٠١ في المائة على التوالي.

٨٨- وفيما يخص أداء ميزانية إخطارات صندوق الطوارئ، كانت اللجنة قد تلقت أربعة إخطارات باللجوء إلى صندوق الطوارئ بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغ مجموعها ٥٠٠ ١٦١ يورو. وأبلغ قلم المحكمة اللجنة بأن نهجه تجاه إخطارات صندوق الطوارئ يتمثل في اتخاذ إجراءات لتأجيل الإخطارات ورصد مستوى التنفيذ الفعلي بعناية.

٨٩- وإلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت المحكمة قد نفذت ١٢,٥ في المائة، أو ٠,٢٧ مليون يورو من مجموع أربعة إخطارات قدرها ٢,١٦ مليون يورو (مقارنة مع ٧,٢١ مليون يورو في ٣٠ حزيران/يونيه من العام الماضي). وأشارت المحكمة إلى أن معدل التنفيذ المتوقع في نهاية العام ٢٠١٤ سيبلغ ٩٧ في المائة، أو ٢,١ مليون يورو (مقارنة بتوقعات العام الماضي، التي بلغت ٨٦,٦ في المائة، أو ٦,٢٤ مليون يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر).

٩٠- وكررت اللجنة توصيتها بأن تقتصر المحكمة في طلباتها للاستفادة من صندوق الطوارئ على ما تدعو له الضرورة القصوى فقط. وطلبت اللجنة من المحكمة أن تقدم إلى الجمعية توقعات مستكملة تشمل الإنفاق الفعلي من كل من الميزانية العادية وإخطارات صندوق الطوارئ حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

#### ٨- تحقيق وفورات في قلم المحكمة ومكتب المدعي العام

٩١- طلبت الجمعية إلى المسجل، كجزء من خطته لإعادة التنظيم، تحقيق وفورات لا تقل على ثلاثة في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة، على أن يتم إيجاد تلك الوفورات خلال عام ٢٠١٤، وطلبت إلى المسجل أن يقدم تقريراً إلى الجمعية عن التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالوفورات وأوجه الكفاءة والتأزر.

٩٢- وحدد تقرير المسجل عن الوفورات المحققة في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٤ وفورات بقيمة ٢,٢ مليون يورو، أو ٣,٤ في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة لعام ٢٠١٤، والتي بلغت ٦٦,٣ مليون يورو. ولاحظت اللجنة أن أكبر الوفورات تحققت في مجالات تكاليف الموظفين (٤٨٨ ٧٠٠ يورو)، والمساعدة المؤقتة العامة (٨٠٠ ٢١٤ يورو)، ومعظمها عن طريق تأخير التوظيف، ومكتب المستشار القانوني للضحايا (٤٥٦ ٦٠٠ يورو)، نتيجة تنفيذ نظام صارم لدفع الأتعاب لأفرقة دفاع الضحايا على أساس الأنشطة، والاستعانة إلى أقصى حد ممكن بمكتب المستشار القانوني العام للضحايا بدل المحامين الخارجيين، والسفر (٦٠٠ ٢٠٢ يورو) من خلال تحديد أولويات خطط السفر وتعديلها، ونفقات التشغيل العامة (٦٠٠ ٢٧١ يورو) بالمزج بين عدة تدابير منها اتخاذ معايير أدنى في تحديد المباني المؤقتة وفي الخدمات التعاقدية (٢٠٠ ٢٨٧ يورو)، نتيجة لاستعراض الخدمات الخارجية، ومن التدريب (٩٠٠ ١١٥ يورو) من خلال مراجعة خطط التدريب وتعليق بعض الدورات التدريبية.

٩٣- ولاحظت اللجنة أن العديد من تدابير الكفاءة التي تم اتخاذها أثمرت وفورات حقيقية يمكن أن تستمر على مدى العديد من سنوات الميزانية، وأشارت أيضاً إلى أن بعض هذه الوفورات تحققت من خلال تأجيل الأنشطة، مما يحتمل أن يؤدي بالتالي إلى ارتفاع النفقات في الميزانيات المقبلة. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن التقرير لم يحدد إلا الوفورات الأولية، التي قد يكون من الضروري التصحية بها إذا تغيرت الظروف خلال السنة المالية. وأفاد المسجل أيضاً أن المزيد من أوجه الكفاءة والتأزر يمكن أن يتحقق باستكمال مشروع إعادة تنظيم قلم المحكمة، وبتجنب الازدواجية بعناية وتجميع موارد كافة أجهزة المحكمة ووحداًها الأخرى.

٩٤- وأوصت اللجنة بأن يواصل قلم المحكمة تحديد وفورات طوال عام ٢٠١٤ وبعده، وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين عن النتائج النهائية للوفورات التي تم تحديدها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وعن أوجه الكفاءة والتأزر الإضافية التي تم تحديدها بعد الانتهاء من مشروع إعادة التنظيم.

٢٠ من خلال اللجنة، وفقاً للمادتين ٦-٧ و ٦-٨ من النظام المالي والقواعد المالية.

٩٥- وقد رحبت الجمعية أيضا بهدف الكفاءة المحدد للمدعية العامة في اثنين في المائة من الوفورات، والذي تم حسابه على أساس الأموال المخصصة لموارد التحقيق في عام ٢٠١٤، وطلبت إلى المدعية العامة أن تقدم إلى الجمعية، عن طريق اللجنة في دورتها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين، تقريرا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى زيادة الجودة والكفاءة، وخاصة في مجالات التوظيف والقدرة على الاستيعاب وإدارة التغيير. ولم تُبلغ اللجنة عما إذا كانت تدابير تحقيق نسبة اثنين في المائة من الوفورات في الأموال المخصصة لموارد التحقيق في عام ٢٠١٤ قد تم تطبيقها أو كيفية القيام بذلك، وبالتالي أوصت بأن تقدم المدعية العامة إلى اللجنة، في دورتها الرابعة والعشرين، تقريرا بشأن تطبيق تلك التدابير.

#### ٩- صندوق الطوارئ

٩٦- في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ الرصيد الافتتاحي لصندوق الطوارئ ما قدره ٧,٤٦ مليون يورو.

٩٧- وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كانت المحكمة قد قدمت ستة إخطارات باللجوء إلى صندوق الطوارئ لتغطية النفقات في حالات مختلفة، كما هو موضح في المرفق الرابع، بمبلغ إجمالي منقح قدره ٣ ٨١٥ ١٠٠ يورو.

٩٨- وأظهرت لحة عامة عن الطلبات المقدمة في عام ٢٠١٤ أن من أصل المبلغ المطلوب الذي قدره ٣ ٨١٥ ١٠٠ يورو، أنفق ما قدره ١ ٧٨٩ ٧٠٠ يورو، أو ٤٦,٩ في المائة، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٩٩- ولاحظت اللجنة بارتياح أن المحكمة قدمت إليها في كل دورة من دوراتها جدولاً يبين توزيع الأموال المطلوبة على فترات الإنفاق، وأن المحكمة استمرت في إرسال تقارير إلى اللجنة في غضون ٦٠ يوماً بعد كل إخطار.<sup>٢١</sup>

١٠٠- وأكدت اللجنة مرة أخرى أنه يجب التفكير في استخدام صندوق الطوارئ فقط عندما لا يكون من الممكن التنبؤ بالحدث الذي ينشأ عنه الطلب، أو لا يمكن تقديره بدقة عند وضع الميزانية. ومن هذه الأحداث نشوء حالة جديدة أو حدوث تطورات غير متوقعة في قضية جارية. وحثت اللجنة المحكمة على مواصلة التحلي بالانضباط الصارم جدا بشأن الميزانية عند تقديم طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة المحكمة على مواصلة بذل كل جهد ممكن لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة في الميزانية العادية.

#### ١٠- أوجه التآزر

١٠١- لاحظت اللجنة مع التقدير تركيز مكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني وأمانة الجمعية على مسألة تحقيق أوجه التآزر.<sup>٢٢</sup> وبدلاً من مواصلة السير قدماً في عزلة في حين أن لكل هذه الأجهزة العديد من الوظائف المماثلة، أوصت اللجنة بقوة بأن تتشاور الأجهزة فيما بينها، تمشياً مع التقدم المحرز في مشروع إعادة التنظيم وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، من أجل الاستفادة من أوجه التآزر الممكنة في المجالات التالية، مع احترام الاستقلال والسرية المطلوبين لتمكين مكتب المدعي العام من أداء واجباته:

(أ) خدمات اللغات؛

٢١ الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء ب-٢، الفقرة ٢٩.

٢٢ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرة ١٤٠ (ب).



- (ب) الموارد البشرية؛  
 (ج) العمليات الميدانية؛  
 (د) شعبة الخدمات الإدارية المشتركة وشعبة خدمات المحكمة؛  
 (هـ) حضور الضحايا في المحكمة؛  
 (و) الإعلام والتوثيق.
- ١٠٢- وطلبت اللجنة أن يتم تضمين نتائج أوجه التآزر المذكورة في الفقرة ٥٢ أعلاه في التقرير المطلوب تقديمه إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

## باء- المسائل الإدارية

### ١- الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة

١٠٣- نظرت اللجنة في التقرير المتعلق باستعراض الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة، ولاحظت أن الجدول الزمني لإنجاز المشروع ينتهي في آخر تموز/يوليه ٢٠١٥، وسيتم تنفيذه على أربع مراحل هي: أساس قلم المحكمة وتصميمه التنظيمي، وتدابير التغيير الفوري، واستعراض الأداء الوظيفي، وإفقال المشروع.

١٠٤- وأبلغت اللجنة بالهيكل الجديد وإنشاء فريق إدارة قلم المحكمة، المؤلف من المسجل وثلاثة من مدراء الشعب، وبإحداث قسم للخدمات القانونية بقلم المحكمة لإضفاء المركزية على وظيفته القانونية الجزأة حالياً. وعلاوة على ذلك، يتوخى مشروع إعادة التنظيم توحيد جميع الوظائف المتعلقة بالضحايا في مكتب جديد معني بالضحايا، وتوحيد جميع وظائف دعم الدفاع في مكتب جديد معني بالدفاع. كما إن من المقترح إعادة تصميم المكاتب الميدانية لتعزيز تأثيرها وتمكينها من تولي مزيد من المسؤوليات الفنية.

١٠٥- ولاحظت اللجنة أن على الرغم من سهولة تنفيذ الهيكل المتوخى، فإن إنشاء المكتب المعني بالضحايا والمكتب المعني بالدفاع يتطلبان تعديل النظام الأساسي للمحكمة، وبالتالي الحصول على موافقة القضاة بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ولذلك، لن يُعرف التأثير الكامل لمشروع إعادة التنظيم على عدد الوظائف ومجموع اعتمادات الميزانية ذات الصلة إلا في نهاية المرحلة الحالية من المشروع في آذار/مارس ٢٠١٥. وأوصت اللجنة بأن يتم تضمين التأثير الكامل لمشروع إعادة التنظيم في التقرير المطلوب في الفقرة ٥٢ أعلاه، ليقدم إليها في دورتها الرابعة والعشرين، وألا تتم الموافقة على وظيفة المساعدة العامة المؤقتة في قسم الموارد البشرية إلا بعد الانتهاء من إنجاز المشروع.

### ٢- السياسة المتعلقة بالتزامات استحقاقات الموظفين

#### (أ) معلومات أساسية

١٠٦- أقرت اللجنة في اجتماعها الأخيرين مناقشة أولية حول الطريقة التي تتبعها المحكمة في حساب التزامات مستحقات الموظفين، مثل الإجازات السنوية، ومنح العودة إلى الوطن، وبدلات الانتقال، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين. وكان الدافع لهذه المناقشة هو توصية المراجع الخارجي للحسابات في تقريره عن البيانات المالية لعام ٢٠١٢ بوقف تمويل التزامات مستحقات الموظفين إلى أن يتم إنشاء آلية تمويل مناسبة، وباستثمار الأموال وفقاً لاستراتيجية تتوخى الأجل المتوسط أو الطويل. وعلاوة على ذلك، أوصى المراجع الخارجي بأن تعيد الجمعية النظر في المبالغ المتراكمة (البالغة ١٠,٩ مليون يورو في ذلك الوقت)، إذ لا يوجد شرط قانوني يفرض تمويل هذه الاستحقاقات بكاملها.

١٠٧- وردا على ذلك، اقترحت اللجنة بعدم الموافقة على الاعتماد البالغ ٠,٨ مليون يورو في ميزانية عام ٢٠١٤ إلى حين وضع سياسة بشأن المستحقات المقبلة. وذكرت المحكمة عندئذ أن التزامات استحقاقات

الموظفين الطويلة الأجل ينبغي، كقاعدة عامة، تمويلها بالكامل بينما يتم تمويل الالتزامات القصيرة الأجل، مثل الإجازات السنوية، بنسبة ٥٠ في المائة. غير أن اللجنة طلبت من المحكمة معلومات أكثر تفصيلاً عن الطريقة التي تحسب بها الالتزامات، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالسحب السنوي المتوقع من استحقاقات الموظفين في السنوات المقبلة.

### (ب) منهجية حساب المستحقات

١٠٨- كان معروضا على اللجنة التقرير الذي طلبته بشأن المنهجية.<sup>٢٢</sup> ويبيّن التقرير الطريقة التي تصنف بها التزامات استحقاقات الموظفين بوصفها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، أوضح التقرير أن حساب الاستحقاقات القصيرة الأجل حساب واضح ومباشر، في حين أن حساب الاستحقاقات الطويلة الأجل معقد ويقوم به خبراء أكتواريون معتمدون. وقدم التقرير أيضا مثالا توضيحيا عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات القائمة على أساس الاستحقاق والالتزام، ونظرة عامة على التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة في المستقبل.

### (ج) ملاحظات اللجنة

١٠٩- رأت اللجنة أن ضرورة تمويل التزامات استحقاقات الموظفين مقدّما، ونطاق ذلك التمويل، سواء كان كليا أو جزئيا، يتطلب تحليلا أعمق.

١١٠- وبغية وضع هذه المسائل في إطارها الصحيح، تود اللجنة أن تذكّر بما يلي:

١- أن من الآن فصاعدا، سيتم ضمان شفافية التزامات مستحقات الموظفين من خلال الإبلاغ بها في البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف تتطلب المحاسبة عن التزامات استحقاقات الموظفين، فلا يوجد في هذه المعايير (أو غيرها) ما يُلزم بتمويل تلك الالتزامات مقدّما. ويعد تحديد نطاق تمويل الالتزامات مقدما قرارا سياسيا يتعين على الجمعية اتخاذه؛

٢- أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن جزءا كبيرا من ميزانية المحكمة كانت دائما مخصصا للوفاء بالتزامات ذات طبيعة طويلة الأجل (مثل استحقاقات القضاة عن خدمتهم لمدة تسع سنوات)،<sup>٢٤</sup> وأن الميزة السنوية للالتزامات الطويلة الأجل عند استحقاقها أدت وظيفتها بشكل جيد؛

٣- أن الوضع المالي للمحكمة فيما يتعلق بتمويل التزامات استحقاقات الموظفين يظل وضعاً مريحا. ويبيّن أحدث تقييم ائتماني متاح، وهو الذي أجرته شركة ديلويت (Deloitte) إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن الجزء الأكبر من التزامات استحقاقات الموظفين ممول بنسبة ١٠٠ في المائة. وينطبق ذلك على منح العودة إلى الوطن/بدلات الانتقال، وتكاليف نقل الأمتعة، والسفر عند إنهاء الخدمة، وغير ذلك من المستحقات الطويلة الأجل البالغ مجموعها ١١,٦ مليون يورو والمغطاة بالكامل بأصول سائلة بنفس المقدار. ولا يشمل ذلك الإعانة التي تمت الموافقة عليها مؤخرا لدعم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين، التي قدرت شركة ديلويت أن قيمته تبلغ ٦,٧ مليون يورو. ومع ذلك، وبما أن المحكمة مؤسسة في بداية تاريخها، فإن هذه الاستحقاقات تتراكم تدريجيا مع تأثير محدود في الميزانية خلال السنوات القليلة القادمة. وبالنظر

٢٢ CBF/23/4/Rev.1

٢٤ يغطي التأمين في شركة أليانز استحقاقات المعاش التقاعدي للقضاة (٢١,٦ مليون يورو) بكاملها.

إلى نسبة تغطية تمويلها الحالية، فأن المحكمة في وضع جيد مقارنة مع منظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.<sup>٢٥</sup>

١١١- ومع ذلك، اتفقت اللجنة مع المحكمة بألا يسمح للالتزامات غير الممولة بأن تسبب عبئا ماليا قد تعاني منه المؤسسة في المستقبل، مما قد ينتج عنه ضغط لا داعي له على أعمالها الأساسية. ويجب ألا تصبح نسبة حجم التزامات استحقاقات الموظفين ومدى نضجها في مقابل الميزانية أمرا لا يمكن تحمله. وبغية إجراء تقييم أفضل لأية مخاطر في الأجل الطويل وتحديد الاستجابة السياسية المناسبة، دعت اللجنة المحكمة إلى إعداد سيناريوهات طويلة الأجل للتنبؤ بحجم الميزانية في ظل افتراضات مختلفة، إلى جانب ما يماثل ذلك من حجم التزامات استحقاقات الموظفين ومدى نضجها، موزعة حسب فئات تلك الالتزامات. وينبغي إدراج مستحقات القضاة في تلك التنبؤات. وطلبت اللجنة تقديم تقرير إليها عن ذلك في دورتها الرابعة والعشرين.

١١٢- وفي ضوء المناقشة الجارية بشأن السياسات، رحبت اللجنة بكون المحكمة لم تقدم طلبا في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ بإضافة تمويل مقدم إلى المستحقات القائمة بالفعل. وقد أفضى ذلك إلى تخفيف عبء الميزانية بمقدار ١,٢ مليون يورو.

#### (د) مستحقات القضاة

١١٣- لاحظت اللجنة أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ لمرتبات واستحقاقات القضاة تشمل مستحقات الإجازة السنوية وبدلات انتقال القضاة، وقدرها ٤٠٦ ٠٠٠ يورو. وهذا المبلغ يمثل ١٠٠ في المائة من السوية اللازمة لتغطية الالتزامات المتعلقة بالقضاة.

١١٤- وبما أن المرتبات والاستحقاقات تخضع للوائح تنظيمية مختلفة وافقت عليها الجمعية في دورتها الثالثة،<sup>٢٦</sup> أوصت اللجنة بالموافقة على ٥٠ في المائة من الموارد المطلوبة لهذا الغرض والبالغة ٤٠٦ ٠٠٠ يورو، إلى حين موافقة الجمعية على سياسة شاملة بشأن المستحقات، بما في ذلك مستحقات القضاة.

### ٣- تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١١٥- قررت الجمعية في دورتها السابعة أن تعمل المحكمة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.<sup>٢٧</sup>

١١٦- وبلغ إجمالي المبلغ المعتمد لهذا المشروع المتعدد السنوات ١ ٩١٧ ٥٥٠ يورو. وتم توزيع التمويل العام للمشروع طوال مدته على أساس سنوي، استنادا إلى الأنشطة المقرر القيام بها في كل سنة من تلك السنوات. وكان من المتوقع أن يبلغ الإنفاق التراكمي للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ ما قدره ١ ٧٣٦ ٥٠٠ يورو وكان من المقرر الانتهاء من المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١١٧- ورحبت اللجنة بأن مشروع المعايير المحاسبية الدولية يسير على النحو المخطط له، سواء من حيث ميزانيته أو جدولته الزمني. وقد أكد المراجعون الخارجيون للجنة أن المحكمة في وضع جيد لإقفال نهاية السنة وإعداد أول بياناتها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة أن المراجعين الخارجيين سيُجرون تقييما نهائيا إضافيا خلال مهام المراجعة الخارجية المؤقتة في عام ٢٠١٥.

٢٥ للاطلاع على تفاصيل تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في المنظمات التابعة للأمم المتحدة، انظر المرفق الأول لتقرير المحكمة عن المسائل المتعلقة بالسياسات (CBF/22/9).

٢٦ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة... ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، المرفق.

٢٧ الوثائق الرسمية... الدورة السابعة... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الأول، الفقرة ٣٤.

- ١١٨- وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥، طلبت المحكمة مبلغ ٦٠٠ ١٧٣ يورو للأنشطة المقرر القيام بها في عام ٢٠١٥. وبالتالي من المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع مع تحقيق وفورات صغيرة قدرها ٤٠٠ ٧ يورو بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة أصلاً، والبالغة ٥٥٠ ٩١٧ يورو.
- ١١٩- وأبلغت اللجنة أنه لم تحدد أي تعديلات جديدة على النظام المالي فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، سواء من جانب المحكمة أو من جانب المراجعين الخارجيين.
- ١٢٠- وطلبت اللجنة مدها في دورتها الرابعة والعشرين بمعلومات حول التنفيذ الفعلي للمعايير المحاسبية الدولية، وعن التقدم المحرز في التحضير لنقل جميع الأنشطة إلى موظفي قسم الميزانية والمالية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

#### ٤- المساعدة المؤقتة العامة

- ١٢١- أوصت اللجنة بأن تعزز المحكمة الشفافية والمساءلة بشأن سياساتها المتعلقة باستخدام المساعدة المؤقتة العامة، وأن تبلغ اللجنة عن ذلك في دورتها الرابعة والعشرين، ضمن تقرير المحكمة عن إدارة الموارد البشرية. ولاحظت اللجنة أن المراجع الخارجي أوصى بوضع بندين مستقلين في الميزانية، وهما بند المساعدة الطويلة الأجل وبند المساعدة المؤقتة القصيرة الأجل، وذلك استناداً إلى فترات الاحتياج. وكررت اللجنة توصياتها السابقة فيما يتعلق بسياسات المحكمة في استخدام وظائف المساعدة المؤقتة العامة. وتتطلع اللجنة إلى النظر في مقترحات المحكمة في دورتها الرابعة والعشرين، بما في ذلك إمكانية استخدام عقود المساعدة المؤقتة العامة المتعددة السنوات.
- ١٢٢- ولاحظت اللجنة عزم المحكمة على تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، بالإضافة إلى تحويل وظائف أفراد الأمن الذي أوصت به كاستثناء من توصيتها السابقة<sup>٢٨</sup> بتجميد إنشاء الوظائف في انتظار عرض "هيكل" المحكمة. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة لا تتفق مع المحكمة على أن معايير تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة التي قُدمت إلى اللجنة ستكون أساساً جيداً لطلبات التحويل في عروض الميزانيات المقبلة. وعلى وجه الخصوص، فإن المعيار القائل "يجب أن يكون شاغل الوظيفة قد قضى فيها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ويجب أن يكون أداؤه مُرضياً على الأقل" معيار يحتاج إلى إعادة النظر، حيث أن مدة ثلاث سنوات لا تكفي لتبرير أن للمحكمة حاجة "دائمة" لتلك المهام، نظراً لطول الإجراءات القضائية حتى الآن، ونظراً لأن تقييمات أداء شاغل الوظيفة لن توفر أدلة على أن هناك حاجة للمهام المذكورة على أساس دائم.
- ١٢٣- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء تكرار ممارسة المحكمة المتمثلة في اللجوء إلى الاستعانة بالعديد من "وظائف المساعدة المؤقتة العامة غير الموافق عليها". وفي حين أشارت اللجنة إلى ضرورة توخي بعض المرونة لمواجهة الظروف المتغيرة أثناء تنفيذ الميزانية المعتمدة، فإن الإفراط في استخدام "وظائف المساعدة المؤقتة العامة غير الموافق عليها" من شأنه أن يمس بالانضباط في تنفيذ الميزانية، وبسلطة الرقابة الإدارية المناسبة التي تمارسها الجمعية من خلال الموافقة على الميزانية المقترحة.

#### ٥- سن التقاعد

- ١٢٤- لاحظت اللجنة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتخذ أي قرار بشأن السن الإلزامية لانتهاء خدمة الموظفين الذين التحقوا بالعمل في المنظمة قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأن منظمات دولية أخرى في منظومة الأمم المتحدة اتبعت نهجاً مختلفاً. وأوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة تطبيق الحل

٢٨ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٥٨.

المؤقت في انتظار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، على نحو ما أوصت به اللجنة في دورتها الحادية والعشرين. ويتمثل الحل المؤقت في منح تمديدات تصل إلى نهاية عام ٢٠١٥ للموظفين الذين يبلغون سن الثانية والستين في عام ٢٠١٤ والذين سيبلغونه في عام ٢٠١٥ إذا يرغبون في مواصلة الخدمة في المحكمة، ما لم يكن الموظف يخضع للفصل لأسباب أخرى غير السن، وذلك وفقا للنظامين الأساسي والمالي لموظفي المحكمة. وطلبت اللجنة من المحكمة أن تقدم تقريرا عن القرارات المحتمل أن تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن النهج المتبعة في المنظمات الدولية الأخرى، لتنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

#### ٦- التمثيل الجغرافي للموظفين في المحكمة

١٢٥- كررت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء استمرار عدم التوازن في التمثيل الجغرافي للموظفين في المحكمة، وتوصيتها بأن تبذل المحكمة مزيدا من الجهود لتحسين هذا الوضع، وبأن تقدم تقريرا عن التدابير المتخذة والنتائج والمقترحات إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين، كجزء من تقرير المحكمة عن إدارة الموارد البشرية. ولاحظت اللجنة أن التغييرات الهيكلية الكبيرة الجارية التي تهتم العديد من الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة، مثل إعادة تنظيم قلم المحكمة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، سوف تتيح للمحكمة فرصة فريدة لمعالجة الاختلال المزمن في التمثيل الجغرافي، وأوصت اللجنة بأن تُدرج المحكمة إفادة عن أثر هذه المشاريع على التمثيل الجغرافي للموظفين في سياق تقريرها عن إدارة الموارد البشرية الذي ستقدمه إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

#### ٧- الاستشاريون

١٢٦- اتفقت اللجنة مع رأي المراجع الخارجي بإزالة بنود الميزانية المتعلقة بالاستشاريين من جزء "الموظفين الآخرين" في جداول الميزانية وإدراجها في جزء "غير الموظفين" في تلك الجداول، إذ لا يفترض أن ينجز الاستشاريون مهامًا بصفتهم يقومون مقام موظفي المحكمة أو يعادلونهم. وأوصت اللجنة بأن تنفذ المحكمة هذا التعديل اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. كما كررت اللجنة توصياتها السابقة بشأن الاستشاريين واتفاقات الخدمات الخاصة، وتتطلع إلى النظر في مقترحات المحكمة في دوراتها المقبلة وفق طلبها.

#### ٨- إدارة الأصول

١٢٧- أحاطت اللجنة علما بأن المحكمة عملت على استعراض وتعزيز إجراءات إدارة أصولها، وأن قسم الخدمات العامة واصل عملية تنقية سجلات الأصول على مدى العامين الماضيين، تمهيدا لتنفيذ وحدة إدارة الأصول الجديدة في نظام ساب (SAP) لإدارة موارد المؤسسة. ونصحت اللجنة المحكمة بأن تختتم هذه الفرصة، وأوصت بما يلي:

(أ) من أجل تحديد أماكن وجود المعدات المفقودة وتقليص مقدارها، ينبغي لقسم الخدمات العامة تطبيق نظام الشفرة الشريطية على كل قطعة من المعدات والأثاث،

وإسنادها للموظفين الذين يستخدمونها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن وضع قائمة بالمعدات والأثاث ليقوم الموظفون بتوقيعها وفق الأصول. ويمكن إسناد المعدات العامة، مثل الطابعات الكبيرة الموجودة في الممرات، إلى الموظف/المساعد الإداري في ذلك القسم أو الوحدة. وينبغي تطبيق هذا الإجراء في المباني الدائمة والمكاتب الميدانية؛

(ب) ينبغي الحفاظ على جميع المعدات، بما في ذلك القطع الجذابة بطبيعتها، وذكرها بشكل صحيح في البيانات المالية من خلال تعزيز ضوابط تتبع الأصول؛

(ج) ينبغي لقسم الخدمات العامة أن يقوم بتحديث قوائم المعدات والأثاث مرة واحدة في السنة على الأقل؛

(د) اغتنمت اللجنة هذه الفرصة للتشديد على أنه، استعداداً للانتقال إلى المباني الدائمة الجديدة، وبالنظر للكمية الكبيرة من المعدات والأثاث التي سيتم نقلها من المباني الحالية أو شرائها، يجب على المحكمة أن تعزز إجراءات سيطرتها على أصولها.

## ٩- الضيافة

١٢٨- أوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على اعتمادات الضيافة في عام ٢٠١٥ لجميع الأجهزة في نفس مستوى الميزانية المعتمدة ٢٠١٤.

## جيم- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

١- البيانات المالية للمحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

١٢٩- رحبت اللجنة بالعرض الذي قدمه المراجع الخارجي وأعربت عن تقديرها لنوعية العمل الذي أجزه.

١٣٠- وعرض المراجع الخارجي تقريره عن البيانات المالية للمحكمة<sup>٢٩</sup> والصندوق الاستئماني<sup>٣٠</sup>، وأبلغ اللجنة بأن البيانات خالية من الأخطاء المادية وبينت الوضع المالي للمحكمة والصندوق الاستئماني بشكل نزيه، وأنه قادر على الإدلاء برأي غير مشفوع بتحفظات.

١٣١- وتمشيا مع التوصية الثانية التي قدمها المراجع الخارجي بخصوص لجنة مراجعة الحسابات ومكتب المراجعة الداخلية، أوصت اللجنة بنقل ميزانية مكتب المراجعة الداخلية إلى البرنامج الرئيسي السابع-٦ من أجل ضمان الاستقلال التام للمكتب. ويتشاور مدير مكتب المراجعة الداخلية مع المسجل بشأن المسائل الإدارية التي يتلقى فيها المكتب مساعدة قلم المحكمة.

## ٢- لجنة مراجعة الحسابات

١٣٢- أشارت اللجنة إلى أن طلباتها بإعادة النظر في اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات وتشكيلها وتعييناتها ظلت معلقة لفترة طويلة. ولم تعقد لجنة مراجعة الحسابات أي اجتماع منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٩ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء جيم-١.

٣٠ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء جيم-٢.

١٣٣- وافقت اللجنة مع رأي المراجع الخارجي بأن النظام الحالي - حيث تتكون لجنة مراجعة الحسابات من أعضاء داخليين وخارجيين وتعمل تحت إشراف رئاسة المحكمة - ليس نظاما مُرضيا، ووافقت على أن لجنة مراجعة الحسابات يجب حلُّها وإعادة إنشائها وفقا لأفضل الممارسات الدولية، لمساعدة الجمعية في الاضطلاع بمسؤولياتها في الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وعملية المراجعة الداخلية والخارجية.

١٣٤- وأوصت اللجنة بأن يتم تشكيل لجنة جديدة لمراجعة الحسابات، وبأن تتألف تلك اللجنة من أربعة أو خمسة أعضاء خارجيين ممن يتوفرون على مزيج مناسب من المهارات والخبرات في مجال المالية والمحاسبة، ومعارف مخصصة للمحكمة تشمل مجموع نطاق أعمال قطاع المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وإدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي والقانوني، وتكنولوجيا المعلومات وأمنها. وسيتم تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات لمدة ثلاث سنوات، وينبغي أن تكون مُدّد الخدمة متداخلة لأغراض الاستمرارية. ويمكن لأعضاء معيّنين من اللجنة تنظيم اختيار أعضاء مستقلين للجنة مراجعة الحسابات.

١٣٥- وأوصت اللجنة أيضا بأن يتم حل لجنة المراجعة الحالية على الفور، وكتدبير انتقالي في انتظار إنشاء لجنة المراجعة الجديدة، أن يتم تعيين لجنة خاصة لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥، تتألف من اثنين من أعضاء لجنة الميزانية والمالية ممن لهم الخبرة اللازمة في مراجعة الحسابات، ونائب رئيس الجمعية في لاهاي، وممثل عن المراجع الخارجي، ومدير ديوان رئيس المحكمة بصفة مراقب. وسيكون هذا الترتيب المؤقت هو الترتيب الأكثر فعالية من حيث التكلفة، إذ لم توضع أية ميزانية للجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥.

١٣٦- وفي إطار هذه الترتيبات المؤقتة، سيعمل مدير مكتب المراجعة الداخلية تحت إشراف رئيس لجنة الميزانية والمالية؛ أما بعد إنشاء لجنة مراجعة الحسابات، فسيعمل مدير مكتب المراجعة الداخلية تحت إشراف رئيسها مباشرة. وسيطلب هذا الترتيب المؤقت الموافقة على خطة المراجعة التي يضعها مكتب المراجعة الداخلية ورصد تنفيذها لاحقا.

## دال - المساعدة القانونية

١٣٧- أوصت اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بالكف عن تقديم تقارير فضلية إليها عن تطورات آلية المساعدة القانونية، وأوصت بأن يقدم لها بدل ذلك تقرير نصف سنوي في كل دورة من الدورتين اللتين تعقدتهما كل عام. ورحبت المحكمة بهذه التوصية وأبلغت اللجنة بأن أول تقرير نصف سنوي سيقدّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، تلقت اللجنة تقريرا من قلم المحكمة عن الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (تقرير قلم المحكمة الفصلي السادس عن المساعدة القانونية). وتضمن هذا التقرير تفاصيل الوفورات التي تحققت في هذه الفترة من خلال تنفيذ الآلية الجديدة لتقديم المساعدة القانونية لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين، استنادا إلى مبدأ التوازن بين الموارد والوسائل المتاحة للمتهمين ومكتب المدعي العام. وخلال فترة ربع السنة قيد الاستعراض، بلغت الوفورات ٤٠٦ ٩٦٤ يورو، ليصل المجموع في النصف الأول من عام ٢٠١٤ إلى ٧١٢ ٥٢٦ يورو (أو ١٢,١٤ في المائة من الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤). واعتبرت اللجنة هذا التقدم مشجعا وحثت قلم المحكمة على الحفاظ على هذا الزخم من أجل تحقيق أقصى قدر من الوفورات في المستقبل.

١٣٨- ومع ذلك، فإن اللجنة أعربت، أثناء دورتها الثانية والعشرين، عن بعض التحفظات حول جوانب من مقترحات تبسيط إجراءات المساعدة القانونية وأوصت بأن تبلغها المحكمة في دورتها الثالثة والعشرين بالتقدم المحرز في المناقشات التمهيديّة مع ممثلي مكتب المستشار القانوني. ويفتقر التقرير الفصلي

السادس الذي قدمه قلم المحكمة عن المساعدة القانونية إلى عنصر "مقترحات تبسيط إجراءات المساعدة القانونية"، وتتوقع اللجنة أن تتم تغطيته بالكامل في التقرير النصف سنوي الأول الذي سيقدم إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، حثت اللجنة بقوة على بذل كل الجهود لاسترداد المدفوعات الزائدة البالغة ٨٧٥ ٢٢ يورو المتعلقة بفريق الدفاع المعني بحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

#### قضية بيمبا

١٣٩- أبلغت اللجنة أن المدعى عليه السيد جان بيير بيمبا غومبو ليس مؤهلاً للحصول على المساعدة القانونية لأنه ليس من المعوزين، وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، بدأت المحكمة في تقفي أثر أمواله ومصادرتها. ومع ذلك، وبما أنه على ما يبدو يواجه صعوبات مؤقتة في الحصول على الأموال لدفع الأتعاب القانونية الواجبة عليه، أمرت الدائرة الابتدائية الثالثة قلم المحكمة بدفع الأموال المطلوبة مقدماً، رهناً باستردادها من السيد بيمبا، الذي وقع على وثيقة يوافق فيها على تسديد دينه إلى المحكمة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستكون المحكمة قد دفعت مقدماً ما مجموعه ٣٨٠,٩٤ ٢٧٩٩ يورو لدفاع السيد بيمبا.

١٤٠- وفي الوقت الحالي، سبق للمحكمة أن تلقت مبلغاً مجموعه ١٢٠,٧٤ ١٦٤ يورو،<sup>٣١</sup> وتلقت في أيار/مايو ٢٠١٤ مبلغ ٩٨٢,٢٥ ٢٠٦٧ يورو من دولة طرف نفذت أمر مصادرة رصيد حساب مصري يملكه السيد بيمبا. واقترح قلم المحكمة أن تقوم الجمعية بإنشاء حساب خاص، وبدلاً من إعادة هذه الأموال إلى الدول الأطراف بصفتها أموالاً فائضة، أن تأذن للمحكمة باستخدامها لتمويل المدفوعات المستمرة المقدمة عن السيد بيمبا في القضيتين كليهما اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٤١- وبموجب المادة ٦-٥ من النظام المالي، يتم تمويل الحسابات الخاصة إما من خلال التبرعات الطوعية أو عن طريق الاشتراكات المقررة، في حين أن الإيرادات المعنية بالأمر توصف بأنها "إيرادات متنوعة" بموجب المادة ٧-١ من النظام المالي، لأنها تمثل ديناً مستحقاً للمحكمة من السيد بيمبا.

١٤٢- وأوصت اللجنة بأن تُعامل الأموال المستردة من السيد بيمبا بوصفها إيرادات متنوعة وفقاً للمادتين ٦-٥ و ٧-١ من النظام المالي، وأن تعاد إلى الدول الأطراف كجزء من الفائض المتوقع في عام ٢٠١٤.

١٤٣- ومع ذلك، لاحظت اللجنة أن الجمعية قد تنظر في إمكانية تعديل اشتراكات الدول الأطراف في مقابل الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٥ على أساس الأموال الفائضة في عام ٢٠١٤، والناشئة عن هذه الإيرادات المتنوعة، بدلاً من اتباع الإجراءات المعتادة المعمول بها بضم الإيرادات المتنوعة إلى الفائض النقدي الذي يتم تسليمه إلى الدول الأطراف اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي يتم فيها الانتهاء من مراجعة حسابات الفترة المالية.<sup>٣٢</sup> وهذا يعني انخفاضاً في الاشتراكات لعام ٢٠١٥ بما قدره ٢,٠١ مليون يورو.

١٤٤- ومن أجل تجنب النهج المخصص أو النهج القائم على فرادى الحالات في المستقبل، أوصت اللجنة بأن تحدد المحكمة إجراءات للتعامل مع قضايا تسديد الديون الناشئة عن دفع أتعاب المساعدة القانونية مقدماً وتمويل المساعدة القانونية عندما تتلقى المحكمة أموالاً من

٣١ خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، استردت المحكمة المبالغ التالية من السيد بيمبا: ٥٧,٥٧ ٦٩ يورو + ٦٨٩,٨٥ ٢٥ يورو + ٦٨ ٨٥٢,٣٢ يورو، أي ما مجموعه ١٢٠,٧٤ ١٦٤ يورو. واستخدمت المحكمة هذه الأموال لتسديد جزء من أتعاب المساعدة القانونية المقدمة للسيد بيمبا. وبالتالي، لم تُحمّل ميزانية المحكمة خلال تلك السنوات مبلغاً مجموعه ١٢٠,٧٤ ١٦٤ يورو. وقد أعيدت تلك الأموال إلى الدول بوصفها أموالاً فائضة عن السنوات التي تطابقتها. ٣٢ في هذه الحالة، سيكون التاريخ هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.



المدعى عليهم أثناء إجرائها القضائية، مع مراعاة اللوائح والقواعد التنظيمية المعمول بها في المحكمة، والاعتبارات القانونية والقضائية التي قد تكون ذات صلة، والدروس المستفادة من قضية بيمبا.

## هاء- مشروع المباني الدائمة

١٤٥- أطلع رئيس لجنة الرقابة للجنة على حالة المشروع، مع التركيز على رصد المخاطر المالية ومراقبتها. وقدم كل من مدير المشروع، والمحكمة، وخبير لجنة الرقابة المستقل تفسيرات إضافية. وكان معروضا على اللجنة التقرير المؤقت الأخير عن أنشطة لجنة الرقابة.<sup>٣٣</sup>

### ١- لمحة عامة

١٤٦- أبلغت اللجنة بما يلي:<sup>٣٤</sup>

- (أ) يستمر المشروع أساسا في التقدم وفقا لجدوله الزمني. ومن المتوقع أن تكتمل المباني وتكون جاهزة لانتقال المحكمة إليها اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛
- (ب) لا تزال التكاليف حتى الآن في حدود ميزانية المشروع الموحدة التي وضعتها الجمعية، والبالغة ١٩٥,٧ مليون يورو، والمؤلفة من ميزانية البناء التي تم تخفيضها (١٨٤,٤ مليون يورو) وميزانية الانتقال (١١,٣ مليون يورو). ومع ذلك، توجد حاليا ضغوط على الميزانيتين الفرعيتين كليهما. ومن الضروري اتخاذ تدابير لتوفير الأمن المالي للمشروع في حالة تجاوز التكاليف؛
- (ج) فيما يتعلق بميزانية الانتقال، تواصل استعراض جميع عناصرها خلال عام ٢٠١٤. وفي حين تم تحديد مزيد من الوفورات، فقد تم استيعابها في بنود الميزانية الأخرى التي تواجه تلك الضغوط. ولم تبقى أية مخصصات لمخاطر أنشطة الانتقال في الميزانية المنقحة البالغة ١١,٣ مليون يورو.
- ١٤٧- وقد أعيد تصميم الحيز المكتبي لاستيعاب الزيادة المتوقعة في عدد موظفي مكتب المدعي العام بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ومن شأن ذلك أن يتيح حيزا فارغا لتلبية الاحتياجات الإضافية في المستقبل. كما إن المحكمة تدرس حاليا سبل الاستفادة من الحيز المكتبي المتوفر بشكل أكثر كفاءة.
- ١٤٨- ومدير المشروع والمحكمة واثقان من أن الانتقال إلى المباني الجديدة في الموعد المحدد لم يعد يواجه أي مخاطر. وأبلغ المسجل للجنة أن بناء على ذلك، فقد أخطر أصحاب العقارات رسميا أن المحكمة تود إنهاء عقود إيجار المباني المؤقتة الحالية اعتبارا من نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد استحسننت اللجنة هذه المبادرة نظرا لمخاطر الاضطرار إلى تسديد مدفوعات إيجار إضافية تصل إلى ٣ ملايين يورو لو أن عقود الإيجار استمرت حتى مواعيد الإنهاء الأصلية في عام ٢٠١٦.
- ١٤٩- ويقوم الفريق العامل المعني بالتكلفة الإجمالية للملكية بتدقيق تحليله للمسائل والخيارات المطروحة. وإذ أشارت اللجنة إلى التوصيات التي قدمتها في الاجتماع المعقود في نيسان/أبريل، تنطلع اللجنة إلى استكمال معلوماتها في دورتها الرابعة والعشرين.<sup>٣٥</sup>

٣٣ CBF/23/10.

٣٤ تتضمن ميزانية الانتقال تكاليف من قبيل معدات المستخدمين غير المدججة، والتكاليف المتبقية المتعلقة بتسليم المباني المؤقتة إلى أصحابها، وتكاليف النقل.

٣٥ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرات من ٩١ إلى ١٠١.

## ٢- المخاطر المالية

## (أ) التوقعات

١٥٠- كما ذكر آنفاً، تبين التوقعات المالية الحالية وجود مخاطر تتجاوز الميزانية المعتمدة للمشروع. وأوضح مدير المشروع أن استناداً إلى افتراضات أفضل الحالات، لا يزال هناك احتمال نقص في الإنفاق قدره حوالي ٠,٨ مليون يورو. ومع ذلك، ومن أجل توفير الأمن المالي للمشروع في أسوأ الحالات، ينبغي أن يؤذن مدير المشروع بالالتزام بأموال تتجاوز الحد الأقصى الحالي البالغ ١٩٥,٧ مليون يورو. وبالتالي فإن مدير المشروع والمحكمة يقترحان أن يُطلب إلى الجمعية الزيادة في مقدار ميزانية المشروع الموحدة من ١٩٥,٧ مليون يورو إلى ٢٠٠ مليون يورو، أي الإذن بإنفاق إضافي يصل قدره إلى ٤,٣ مليون يورو إذا دعت الضرورة لذلك.<sup>٣٦</sup>

١٥١- وأكدت لجنة الرقابة أن في أسوأ الحالات، إذا استمر العجز في المشروع، فمن المتوقع أن توفر له أدواته المالية تغطية كافية. وليست هناك حاجة لتخصيص أي اعتمادات إضافية في ميزانية المحكمة لعام ٢٠١٥ أو لتغيير الاستراتيجية المالية المعتمدة في العام الماضي.<sup>٣٧</sup>

## (ب) توصيات لجنة الرقابة

١٥٢- طلبت لجنة الرقابة مشورة اللجنة بشأن مختلف الخيارات المتاحة في هذه المرحلة لمواجهة عدم اليقين على الصعيد المالي. وعلى وجه الخصوص، قدمت لجنة الرقابة الخيارات التالية للنظر فيها:

(أ) الخيار الأول: عدم الزيادة في الميزانية في الوقت الحالي في أي ظرف من الظروف. غير أن ذلك يمكنه الإخلال بإنجاز المشروع في الوقت المناسب.<sup>٣٨</sup>

(ب) الخيار الثاني: الزيادة في الميزانية دون وضع أي شروط. وتكمن المخاطر في هذه الحالة في عدم كفاية ضبط الميزانية.<sup>٣٩</sup>

(ج) الخيار الثالث: عدم الزيادة في الميزانية، ولكن مع تفويض السلطة للجنة الرقابة لتحقيق الأمن المالي تحت سيطرتها. وحسب هذا الخيار، لن يطلب من الجمعية الزيادة في الميزانية أكثر من حدها الأقصى الحالي البالغ ١٩٥,٧ مليون يورو. وبدلاً من ذلك، تأذن الجمعية للجنة الرقابة بتنقيح ميزانية المشروع بما يصل إلى ٤,٣ مليون يورو، إذا كان ذلك ضرورياً ومناسباً. وتسيطر لجنة الرقابة

٣٦ بالنظر إلى مخاطر مطالبات إضافية من متعاقد التشييد العام كورتيس (Courtys)، يقدر خبير لجنة الرقابة المستقل أن العجز يمكن أن يصل إلى ٥ ملايين يورو. ومع مراعاة ملاحظة الخبير، لا يزال مدير المشروع يرى أن مبلغاً إضافياً قدره ٤,٣ مليون يورو سيكون كافياً في ضوء سيناريو الحالة الأسوأ الذي وضعه في نهاية شهر آب/أغسطس. CBF/23/10، الفقرتان ٧٠ و ٧٣.

٣٨ المرجع نفسه، الفقرة ٧٨.

٣٩ يرد في نص التوصية رقم ٢ التي قدمها المراجع، والتي تشير إليها لجنة الرقابة، ما يلي: "يوصي المراجع الخارجي بما يلي: '١' دون التشكيك في المسؤولية المفوضة لمدير المشروع فيما يخص الالتزام بالأموال، ينبغي أن يُطلب منه أن يحدد بمزيد من التفصيل المعلومات المتعلقة باستخدام الميزانية التي يقدمها بأثر رجعي إلى لجنة الرقابة، مع الاقتصار بالفعل في استخدام احتياطي المشروع لتمويل التعديلات الطفيفة؛ '٢' إذا دعت الضرورة، ينبغي التفكير في إنشاء احتياطي إضافي خاص، يتمثل في مبلغ إجمالي، لتمويل أي تغييرات كبيرة في برنامج البناء، التي سيجب تقديمها رسمياً قبل اعتمادها إلى لجنة الرقابة للموافقة عليها [...]". ICC-ASP/13/12 و Corr.1، تقرير عن الإدارة المالية لمشروع المباني الدائمة والإبلاغ بها (السنة المالية ٢٠١٣)، التوصية رقم ٢.

على استخدام تلك الموارد الإضافية. وبناء على توصية المراجع الخارجي بشأن إدارة احتياطي المشروع، يمكن إنشاء احتياطي استراتيجي منفصل تحت المسؤولية والسيطرة المباشرة والحصرية للجنة الرقابة.

### (ج) ملاحظات اللجنة

١٥٣- حصل الاتفاق بين كل من لجنة الرقابة ومدير المشروع والمحكمة على أن المشروع يحتاج للأمن المالي لضمان الانتهاء من إنجازها بسلاسة، وأيدت اللجنة ذلك الاتفاق. وفي الواقع، يعد الانتهاء من إنجاز المشروع بسلاسة شرطا أساسيا لتحقيق النتيجة المالية المثلى، وهي ١٩٥,٧ مليون يورو. وبما أن الخيار الأول (عدم الزيادة في الميزانية في أي ظرف من الظروف) من شأنه أن يعرض الانتهاء من إنجاز المشروع بسلاسة للمخاطر، أوصت اللجنة بأن يترك هذا الخيار جانبا.

١٥٤- أما بخصوص إدارة الزيادة في الموارد والسيطرة عليها (على سبيل المثال، في ظل الخيارين الثاني والثالث)، لا تزال وجهات النظر تختلف حول وضع الخط الفاصل بدقة بين مسؤوليات كل جهة على حدة.

١٥٥- ومن المتفق عليه مع ذلك أن أي ترتيبات يجب أن تمثل لإجراءات حوكمة المشروع مثلما وضعتها الجمعية. ووفقا لذلك، تتمثل ولاية مدير المشروع في ضمان تشييد المباني في الوقت المحدد وضمن حدود الميزانية. وبالعامل تحت إشراف كل من لجنة الرقابة والمحكمة، يتحمل مدير المشروع المسؤولية النهائية عن الإدارة العامة للمشروع ويكون مسؤولا عن تحقيق أهدافه وامتثاله للجدول الزمني وشروط التكلفة والجودة. وبالتالي، يحتاج مدير المشروع إلى مرونة الاستجابة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب. ومع ذلك، فقد كُلفت لجنة الرقابة في نفس الوقت بالإشراف الاستراتيجي لضمان تحقيق أهداف المشروع في حدود الميزانية وتحديد المخاطر والمشاكل وإدارتها.<sup>٤٠</sup>

١٥٦- ويتعين الآن على لجنة الرقابة ومدير المشروع والمحكمة وضع ترتيب متفق عليه وقابل للتنفيذ. وإذ نظرت اللجنة أيضا في خيار وسيط بناء على الخيار الثاني، أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) أن يطلب من الجمعية الزيادة في الميزانية من حدها الأقصى الحالي البالغ ١٩٥,٧ مليون يورو إلى ٢٠٠ مليون يورو. وسيكون القدر الإضافي البالغ ٤,٣ يورو مورد الملاذ الأخير. وستبذل كل الجهود الممكنة لتخفيف المخاطر، والبحث عن فرص لتحقيق وفورات إضافية، وتسليم المشروع ضمن حدود ميزانيته الحالية.

(ب) ونظرا للطبيعة الاستثنائية للجوء إلى هذه الزيادة في الميزانية، سيكون هناك ما يبرر تعزيز الرقابة الاستراتيجية. وينبغي للأطراف المعنية أن تنظر في الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك. وتود اللجنة أن تذكر أنه استجابة لسحب مبالغ كبيرة من أموال احتياطي المشروع، اتفقت لجنة الرقابة مع مدير المشروع بالفعل في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤ على تعزيز السيطرة على الاحتياطي المتبقي. وهذا يشمل، في جملة أمور، تقديم معلومات مفصلة بما فيه الكفاية في الوقت المناسب إلى لجنة الرقابة بشأن المسائل ذات الأثر الكبير على الصعيد الاستراتيجي والسياسي والمالي. وفي سياق مماثل، فيما يخص مشروع البناء بصفة عامة، أوصى المراجع الخارجي بالحرص على عرض أية تعديلات جوهرية قبل

٤٠ الوثائق الرسمية... الدورة السادسة... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC/ASP/6/Res.1،

المرفقان الثاني والرابع.

اعتمادها وتمويلها على لجنة الرقابة للموافقة عليها مسبقا. ومن شأن هذه الترتيبات والتوصيات أن تساعد على إيجاد حل للزيادة في الميزانية.<sup>٤١</sup>

١٥٧- ونظرا لعدم اليقين الكامن في تقدير المخاطر المالية الحالية، يتعين على مدير المشروع والمحكمة تحديث تقييمهما للمخاطر في وقت مناسب لدورة الجمعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وينبغي أن يشمل ذلك استراتيجية للتخفيف من حدة المخاطر، تبين الخيارات المحددة الممكنة والقابلة للتنفيذ خلال فترة البناء المتبقية، لتحقيق المزيد من الوفورات واحتواء التكاليف. ١٥٨- ولاحظت اللجنة أن اعتماد هذا الخيار لا يتطلب تخصيص موارد إضافية في الوقت الحاضر.

### ٣- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥

١٥٩- نظرت اللجنة في طلب الموارد للمساعدة المؤقتة العامة للبرنامج الرئيسي السابع-١. وفي ضوء حقيقة أنه من المتوقع أن يصل مشروع المباني الدائمة إلى المرحلة النهائية في عام ٢٠١٥، ضمن الجداول الزمنية المتوقعة، ومع مراعاة الوظائف الشاغرة حاليا في مكتب مدير المشروع وأوجه التأزر الممكن تحقيقها بين مكتب مدير المشروع وقلم المحكمة ولجنة الرقابة، أوصت اللجنة بعدم الموافقة على الموارد المطلوبة لتمويل وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٥ لمدة ١٢ شهرا. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة قلم المحكمة إلى أن يكفل توفّر مكتب مدير المشروع على الموارد الكافية لإنجاز المشروع في الموعد المحدد.

١٦٠- وبعد تعديل جدول الاشتراكات المعمول به في المحكمة ليتناسب مع جدول الأنصبة الجديد المعمول به في الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، أمرت لجنة الرقابة مدير المشروع بحساب الاشتراكات المعدلة لمشروع المباني على أساس الجدول الجديد لعام ٢٠١٣. وقد أثر الجدول الجديد سلبا على ٤٤ من الدول الأطراف التي اختارت دفع اشتراكاتها مرة واحدة وفقا للجدول السابق المعمول به في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢. وأعربت اللجنة في اجتماعها الأخير المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن قلقها إزاء الآثار المترتبة عن إعادة الحساب.

١٦١- وأوضح مدير المشروع ولجنة الرقابة أن إعادة الحساب تمت لأغراض الشفافية ولتمكين الدول الأطراف من أن تعرف مسبقا تأثير تغيير جدول الاشتراكات المقررة، فضلا عن ضمان معاملة عادلة لجميع الدول الأطراف، وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية. وقد تم إرسال مجموعة جديدة من المذكرات الشفوية الإعلامية إلى الدول الأطراف المعنية.<sup>٤٢</sup>

١٦٢- ولاحظت اللجنة أن للدول الأطراف أن تختار التسديد مرة واحدة قبل موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وستستند هذه المدفوعات إلى جدول الاشتراكات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ويجوز أن تتم في قسط واحد أو أكثر، طالما يتم استلام جميع المدفوعات مرة واحدة قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويجوز للدول الأطراف أيضا أن تختار الدفع الكامل مرة واحدة أو الدفع الجزئي مع حصة في القرض.

١٦٣- ولاحظت اللجنة أن من المقرر تسليم المباني الدائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولاحظت اللجنة أيضا أنه سيتم تعديل المدفوعات فور معرفة التكلفة النهائية للمشروع ومبلغ الإعانة المقدمة من الدولة المضيفة. وسيتم تحديد موعد التسليم النهائي للمشروع في تاريخ لاحق خلال السنة المالية ٢٠١٦ أو بعدها.

٤١ الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة عشرة... ٢٠١٤، (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء جيم-١، تقرير عن الإدارة المالية لمشروع المباني الدائمة والإبلاغ بها (السنة المالية ٢٠١٣)، قائمة التوصيات.  
٤٢ المرجع نفسه، الفقرات من ٨٠ إلى ٩٣.

١٦٤- ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستعتمد جدولاً جديداً للأُنصبة المقررة للدول الأعضاء سينطبق على ميزانيات المحكمة للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ولتفادي أي غموض، أوصت اللجنة بأن يتم تحديد تاريخ حساب الاشتراكات لمشروع المباني الدائمة بوصفه التاريخ الذي تحوز فيه المحكمة المباني. وعلى افتراض أن ذلك سيكون في الموعد المقرر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أو حوالياً، فإن هذا يعني أن تصفية الاشتراكات ستتم على أساس جدول الاشتراكات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

١٦٥- وفي الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥، طلب مكتب مدير المشروع مبلغ ٨٠٠ ٧٠٦ يورو لتسوية مستحقات الأقسام ذات الصلة في قلم المحكمة عن الخدمات المقدمة لمشروع المباني الدائمة. ولاحظت اللجنة أنه سيتعين شغل ثلاث وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة خ ع-٧ أو ف-٢ في عام ٢٠١٥ للمساعدة في الانتقال خلال عام ٢٠١٥، وبالتالي، نظراً للحاجة إلى عملية التوظيف، أوصت اللجنة بأن يتم تخفيض المبلغ المطلوب بنسبة ١٠ في المائة.

١٦٦- ورحبت اللجنة بالاستعانة بالخبرات الداخلية في إطار اتفاقات داخلية لتبادل الخدمات. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية في المستقبل، طلبت اللجنة أن تقدم إليها ضمن التقرير السنوي عن أداء الميزانية، معلومات مفصلة عن استخدام هذه الموارد.

## واو- الصندوق الاستثماري للضحايا

مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٦٧- أوجز المدير التنفيذي للصندوق الاستثماري للضحايا الملاحم الرئيسية للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي اعتمدها مجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٤. ورحبت اللجنة بالاهتمام الذي حظيت به فعالية المشاريع واستدامتها. وإذ أشارت اللجنة إلى حصة الأموال الموجودة في الأرصدة المصرفية للصندوق بعملات من غير اليورو، دعت الصندوق إلى مواصلة جهوده الرامية إلى إدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف ومراقبتها. وتتطلع اللجنة إلى الاطلاع على معلومات مستكملة في دورتها الرابعة والعشرين عن التدابير المتخذة والنتائج المحققة.

## زاي- مسائل أخرى

### ١- حالة القاضيين كوت وانسيريكو

١٦٨- كان معروضاً على اللجنة مذكرة إعلامية بشأن مسألة المعاش التقاعدي للقاضيين كوت وانسيريكو. وأشارت المذكرة الإعلامية إلى أن القاضيين كوت وانسيريكو قد رفعوا دعوى إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ("المحكمة الإدارية") في عام ٢٠١٢ بشأن ما يعتبرانه قراراً ضمناً من الجمعية بعدم استكمال إعادة النظر في مسألة ما إذا كان ينطبق عليهما نظام المعاشات التقاعدية الأصلي أو المعدل. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدرت المحكمة الإدارية قراراً بأن القاضيين كوت وانسيريكو "يحق لهما أن تستكمل جمعية [الدول الأطراف] إعادة النظر" في قرارها بتطبيق نظام المعاشات التقاعدية المعدل.

١٦٩- ولاحظت اللجنة أنه وفقاً للمعلومات الواردة، فإن تكاليف تغيير أحكام المعاش التقاعدي للقاضيين كوت وانسيريكو بحيث يتم تطبيق النظام الأصلي ستمثل مبلغاً إضافياً قدره ١,٧٧ مليون يورو،

وأن هذا المبلغ يجب أن يضاف إلى ميزانية عام ٢٠١٥ إذا خلصت الجمعية إلى قرار تطبيق نظام التقاعد الأصلي في حالة القاضيين كوت وانسيريكو.

## ٢- إعادة تصنيف الوظائف

١٧٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير المحكمة عن إعادة تصنيف الوظائف.<sup>٤٣</sup> ولاحظت اللجنة اعتراف المحكمة المضي قدماً في سياسة إعادة التصنيف لكي تكون قادرة على إدراج نتائج عملية إعادة التصنيف في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦. غير أن اللجنة أعربت عن تحفظات بشأن هذا النهج، لأن نتيجته ستتمثل في تجاوز سلطة اللجنة والجمعية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إصدار التعليمات الإدارية دون الاستفادة من مشورة اللجنة، مما يوحي بإمكانية تجاهل سلطة الموافقة النهائية التي تتمتع بها الجمعية فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف في المستقبل.

١٧١- وكررت اللجنة طلبها للمحكمة بأن تقدم معلومات للجنة في دورتها الرابعة والعشرين عن نتائج استعراض سياسة إعادة التصنيف ضمن تقريرها عن إدارة الموارد البشرية. وشددت اللجنة على أن السياسة الجديدة ينبغي أن تعرض على نظرها قبل صدور تعليمات إدارية بشأن إعادة التصنيف، وذلك من أجل ضمان امتثالها لمبادئ التوظيف التي وضعتها الجمعية. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بمواصلة مراجعة التقرير المتعلق بإعادة تصنيف الوظائف وتقديمه إليها في دورتها الرابعة والعشرين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلطة الجمعية ومبادئ التوظيف، بما في ذلك مبدأ عدم المعاملة التفضيلية لشاغل وظيفة يعاد تصنيفها.

## ٣- التسلسل الإداري

١٧٢- تم توجيه انتباه اللجنة إلى ضرورة زيادة توضيح العلاقة الإدارية بين خمس وظائف تشرف عليها الجمعية وهيئاتها الفرعية (من خلال رئيس الجمعية، ورئيس اللجنة، ورئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني) و/أو قلم المحكمة، وهي:

(أ) مدير أمانة جمعية الدول الأطراف؛

(ب) المساعد الخاص لرئيس جمعية الدول الأطراف؛

(ج) رئيس آلية الرقابة المستقلة؛

(د) الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية؛

(هـ) المدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

١٧٣- وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من المحكمة أن تستكشف هذه المسألة في المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأن تقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين مقترحا مفصلا بشأن كيفية تحسين العلاقة الإدارية المشار إليها أعلاه، واطاعة نصب عينيها الطبيعة الخاصة لتلك الهيئات والوظائف الثابتة.

## ٤- الاجتماعات المقبلة للجنة

١٧٤- قررت اللجنة مبدئياً عقد دورتها الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين في لاهاي، في الفترتين من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ومن ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على التوالي.

## المرفق الأول

## قائمة الوثائق

رموز وثائق اللجنة	عناوينها	الرموز التي تم التحويل إليها
CBF/23/1/Rev.1	جدول الأعمال المؤقت	
CBF/23/1/Add.1	القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	
CBF/23/2	تقرير قلم المحكمة على تحقيق وفورات في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٤	
CBF/23/3	التقرير الفصلي السادس لقلم المحكمة عن المساعدة القانونية	ICC-ASP/13/24
CBF/23/4/Rev.1	تقرير المحكمة عن منهجية حساب المستحقات واستعراض سياسة الاستثمار	
CBF/23/5	تقرير المحكمة عن تنفيذ مشاريعها (المعايير المحاسبية والمحاسبة التحليلية)	
CBF/23/6	تقرير عن الأثر المالي المتوقع من الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام	ICC-ASP/13/25
CBF/23/7/Rev.1	تقرير المحكمة بشأن مسائل محددة تتعلق بإدارة الموارد البشرية (السن الإلزامية لإنهاء الخدمة، وتحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، و عقود المساعدة المؤقتة العامة المتعددة السنوات)	
CBF/23/8	تقرير عن استعراض الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة	ICC-ASP/13/26
CBF/23/9	تقرير المحكمة بشأن مسائل محددة تتعلق بإدارة الموارد البشرية: إعادة تصنيف الوظائف	
CBF/23/10	التقرير المؤقت الثاني عن أنشطة لجنة الرقابة	
ICC-ASP/13/5	تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثانية والعشرين	
ICC-ASP/13/8	تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤	
ICC-ASP/13/10	الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥	
ICC-ASP/13/10/ADD.1	الميزانية التكميلية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥	
ICC-ASP/13/11	الميزانية البرمجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥ - ملخص تنفيذي - ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤	
ICC-ASP/13/12	البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	
ICC-ASP/13/12/Corr.1	البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ - تصويب (بالإنجليزية فقط)	
ICC-ASP/13/13	البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	
ICC-ASP/13/14	تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤	



## المرفق الثاني

## حالة الاشتراكات في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (باليورو)

الدول الأطراف	السنوات السابقة							مجموع الاشتراكات غير المسددة
	٢٠١٤							
	الاشتراكات المقررة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات المقررة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات غير المسددة	غير المسددة للاستحقاق	
١ أفغانستان	٤٠ ٤٤٩	٤٠ ٤٤٩	-	٩ ٣٨١	٩ ٣٨١	-	-	
٢ ألبانيا	١١٢ ٣٩٨	١١٢ ٣٩٨	-	١٨ ٨٧٤	١٨ ٨٧٤	-	-	
٣ أندورا	١٠٤ ٩٣٦	١٠٤ ٩٣٦	-	١٥ ٠٦٣	١٥ ٠٦٣	-	-	
٤ أنتيغوا وبربودا	٣٥ ١٨٧	٣٥ ١٨٧	-	٣ ٧٩٨	٣ ٧٩٨	-	٣ ٧٩٨	
٥ الأرجنتين	٨ ٠٦٦ ٣٧٥	٨ ٠٦٦ ٣٧٥	-	٩٠٢	٨١٤ ٤٥٩	-	٨١٣ ٥٥٧	
٦ أستراليا	٢٨ ٠٨٠ ٣١٩	٢٨ ٠٨٠ ٣١٩	-	٣ ٩٠٩ ٩٧٩	٣ ٩٠٩ ٩٧٩	-	-	
٧ النمسا	١٣ ٣٨٤ ٢١١	١٣ ٣٨٤ ٢١١	-	١ ٥٠٥ ٨٨٨	١ ٥٠٥ ٨٨٨	-	-	
٨ بنغلاديش	٥١ ٦٧٧	٥١ ٦٧٧	-	١١ ٨٧٥	١١ ٨٧٥	-	-	
٩ باربادوس	١٣٥ ٣٧١	١٣٥ ٣٧١	-	١٥ ٠٨١	١٥ ٠٨١	-	-	
١٠ بلجيكا	١٦ ٧٠١ ٠٩٦	١٦ ٧٠١ ٠٩٦	-	١ ٨٨٣ ٢٥١	١ ٨٨٣ ٢٥١	-	-	
١١ بليز	١٥ ٥٥٥	١٥ ٤٤١	١١٤	-	١ ٩٠٠	٨	٢٠ ٢٢	
١٢ بنين	٣٣ ٢١٠	٢٣ ٣٨٠	٩ ٨٣٠	-	٥ ٧٠٠	٢٤	١٥ ٥٥٤	
١٣ بوليفيا	١١٦ ٧٦٢	١١٦ ٧٦٢	-	١٦ ٩٦٧	١٦ ٩٦٧	-	-	
١٤ البوسنة والهرسك	١٣٦ ٨٦١	١٣٦ ٨٦١	-	٣٢ ٠٦١	٣٢ ٠٦١	-	-	
١٥ بوتسوانا	٢٣١ ٠٦٢	٢٣٠ ٨٨٤	١٧٨	-	٣٢ ٠٦١	١٣٥	٣٢ ٣٧٤	
١٦ البرازيل	٢٤ ٢٥٤ ٨٠٧	١٩ ٠٣٠ ٢٨٨	٥ ٢٢٤ ٥١٩	-	٥ ٥٣٦ ٧١١	٥ ٥٣٦ ٧١١	١٠ ٧٨٤ ٥٤٦	
١٧ بلغاريا	٤٢٦ ٧٨٢	٤٢٦ ٧٨٢	-	٨٨ ٧٠٠	٨٨ ٧٠٠	-	-	
١٨ بوركينا فاسو	٣٥ ٢٥٤	٣٥ ٢٥٤	-	٥ ٦٩٦	٥ ٦٩٦	-	-	
١٩ بوروندي	١٣ ٩٣١	١٣ ٨٢٢	١٠٩	-	١ ٩٠٠	٨	٢٠ ١٧	
٢٠ كمبوديا	٣٥ ٠٠٣	٣٥ ٠٠٣	-	-	٧ ٥٩٧	-	٧ ٥٩٧	
٢١ كندا	٤٦ ٤٤٠ ٤٦٣	٤٦ ٤٤٠ ٤٦٣	-	٥ ٦٢٤ ٥٢٤	٥ ٦٢٤ ٥٢٤	-	-	
٢٢ الرأس الأخضر	٣ ٤٠٣	٣ ٤٠٣	-	-	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	
٢٣ جمهورية إفريقيا الوسطى	١٥ ٥٥٥	١١ ٧٤٤	٣ ٨١١	-	١ ٩٠٠	٤٦	٥ ٧٥٧	
٢٤ تشاد	١٧ ٣٣٥	١٧ ١١٥	٢٢٠	-	٣ ٨٠٠	١٦	٤ ٠٣٦	
٢٥ شيلي	١ ٧٧٧ ٨٢٤	١ ٧٧٧ ٨٢٤	-	٦٢٩ ٩٣٤	٦٢٩ ٩٣٤	-	-	
٢٦ كولومبيا	٢ ٣٣٤ ١٢٨	٢ ٣٣٤ ١٢٨	-	٤٨٨ ٥١٥	٤٨٨ ٥١٥	-	-	
٢٧ جزر القمر	١١ ١٢٥	٦٠٥	١٠ ٥٢٠	-	١ ٩٠٠	٤٦	١٢ ٤٦٦	
٢٨ الكونغو	٣٠ ٧٢٨	١٧ ٠٤٦	١٣ ٦٨٢	-	٩ ٣٨١	٧٣	٢٣ ١٣٦	
٢٩ جزر كوك	٨ ٢٤٥	٨ ٢٤٥	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	-	
٣٠ كوستاريكا	٥٠١ ٨٩٦	٥٠١ ٨٩٦	-	٧١ ٦٥٠	٧١ ٦٥٠	-	-	
٣١ كوت ديفوار	١٢ ٤٣٦	١٢ ٤٣٦	-	١ ٤٥٧	٢٠ ٧٨٠	-	١٩ ٣٢٣	
٣٢ كرواتيا	١ ٠٧٣ ٠٨٩	١ ٠٧٣ ٠٨٩	-	٢٣٧ ٧٢٢	٢٣٧ ٧٢٢	-	-	
٣٣ قبرص	٦٧٤ ٥٤٦	٦٧٤ ٥٤٦	-	٨٨ ٧٠٠	٨٨ ٧٠٠	-	-	
٣٤ جمهورية التشيك	٢ ٤٢٣ ٩٤٦	٢ ٤٢٣ ٩٤٦	-	٧٢٧ ٧٥٤	٧٢٧ ٧٥٤	-	-	
٣٥ جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٧ ٢٨٢	٤١ ٩٦٩	٥ ٣١٣	-	٥ ٦٩٤	٢٤	١١ ٠٣١	
٣٦ الدانمرك	١١ ٢٨٠ ٤٢٠	١١ ٢٨٠ ٤٢٠	-	١ ٢٧٣ ٧٤٨	١ ٢٧٣ ٧٤٨	-	-	
٣٧ جيبوتي	١٥ ٣٥٩	٥ ٢٤٥	١٠ ١١٤	-	١ ٩٠٠	٤٦	١٢ ٠٦٠	
٣٨ دومينيكا	١٥ ٥٥٥	١٠ ٦١٥	٤ ٩٤٠	-	١ ٩٠٠	٤٦	٦ ٨٨٦	
٣٩ الجمهورية الدومينيكية	٤٥٨ ٢٠٧	٢٥٠ ٠٩٣	٢٠٨ ١١٤	-	٨٤ ٩٠٠	٨٤ ٩٠٠	٢٩٤ ٩٦٩	
٤٠ إكوادور	٤٥٠ ٧٢٨	٤٥٠ ٧٢٨	-	٨٢ ٧٨٤	٨٣ ٠٠١	-	٢١٧	
٤١ إستونيا	٣٨٣ ٩٥٩	٣٨٣ ٩٥٩	-	٧٥ ٥٢٠	٧٥ ٥٢٠	-	-	
٤٢ فيجي	٥٦ ٠٥٧	٥٦ ٠٤٢	١٥	-	٥ ٧٠٠	٢٤	٥ ٧٣٩	
٤٣ فنلندا	٨ ٥٤٤ ٢٩٧	٨ ٥٤٤ ٢٩٧	-	٩٧٨ ١٧٢	٩٧٨ ١٧٢	-	-	

الدول الأطراف	السنوات السابقة							مجموع الاشتراكات غير المسددة
	٢٠١٤							
	الاشتراكات المقررة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	غير المسددة للاشتراكات غير المستعاني	
٤٤ فرنسا	٩٤ ٨٥١ ٥٦٥	٩٤ ٨٥١ ٥٦٥	-	١٠ ٥٥٤ ٣٩٩	١٠ ٥٥٤ ٣٩٩	-	-	
٤٥ غابون	١٨١ ٦٤٧	١٨١ ٦٤٧	-	٣٧ ٧٦٠	٣٧ ٧٦٠	-	٣٧ ٧٤٤	
٤٦ غامبيا	١٥ ٥٥٥	١٥ ٥٥٥	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	١ ٨٩٨	
٤٧ جورجيا	٦٦ ١٢٩	٦٦ ١٢٩	-	١٣ ١٧٤	١٣ ١٧٤	-	-	
٤٨ ألمانيا	١٢٩ ٢٣٨ ٠٧٢	١٢٩ ٢٣٨ ٠٧٢	-	١٣ ٤٧٥ ٦٩٥	١٣ ٤٧٥ ٦٩٥	-	-	
٤٩ غانا	٩٠ ٠٣٣	٩٠ ٠٣٣	-	١٩ ٦١٣	٢٦ ٣٦١	-	٦ ٧٤٨	
٥٠ اليونان	٩ ٤٨٠ ٥٤٢	٩ ٤٨٠ ٥٤٢	-	١ ٢٠٣ ٩٢٧	١ ٢٠٣ ٩٢٧	-	-	
٥١ غرينادا	٤ ٠٤٤	٤ ٠٤٤	-	-	١ ٩٠٠	٢٤	٥ ٩٦٨	
٥٢ غواتيمالا	٧٠ ٦٣٠	٧٠ ٦٣٠	-	-	٢ ٣٧٤	٢١٥	٥٣ ٥٢٩	
٥٣ غينيا	٢٨ ٩٣٠	٢٨ ٩٣٠	-	-	٧ ٨٣٠	٨٤	٩ ٨١٤	
٥٤ غيانا	١٣ ٩٣١	١٣ ٩٣١	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	-	
٥٥ هندوراس	٩٦ ٩٥٠	٩٦ ٩٥٠	-	١٣ ١٦٣	١٥ ٠٨١	-	١ ٩١٨	
٥٦ هنغاريا	٣ ٤٩٤ ٤٤٥	٣ ٤٩٤ ٤٤٥	-	٥٠١ ٣٩٣	٥٠١ ٣٩٣	-	-	
٥٧ أيسلندا	٥٦٦ ٠٤١	٥٦٦ ٠٤١	-	٥٠ ٨٧٧	٥٠ ٨٧٧	-	-	
٥٨ أيرلندا	٦ ٦٣٧ ٠٣٥	٦ ٦٣٧ ٠٣٥	-	٧٨٨ ٨٠٥	٧٨٨ ٨٠٥	-	-	
٥٩ إيطاليا	٧٦ ٦٥٥ ٠٥٤	٧٦ ٦٥٥ ٠٥٤	-	٨ ٣٨٣ ٣٦٣	٨ ٣٨٣ ٣٦٣	-	-	
٦٠ اليابان	١٢٣ ٩٧٥ ٨٠٣	١٢٣ ٩٧٥ ٨٠٣	-	٢٠ ٤٤٢ ٧٧٤	٢٠ ٤٤٢ ٧٧٤	-	-	
٦١ الأردن	٢٠٧ ١٩٩	٢٠٧ ١٩٩	-	٤١ ٥٣٣	٤١ ٥٣٣	-	-	
٦٢ كينيا	١٤٤ ٨٨٠	١٤٤ ٨٨٠	-	٢٤ ٥٧٩	٢٤ ٥٧٩	-	-	
٦٣ لاوس	٤٠٨ ٠١٥	٤٠٨ ٠١٥	-	٨٨ ٧٠٠	٨٨ ٧٠٠	-	-	
٦٤ ليسوتو	١٥ ٥٥٥	١٥ ٥٥٥	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	-	
٦٥ ليبيريا	١٣ ٩٣١	١٣ ٩٣١	-	-	١ ٩٠٠	٤٦	٥ ٤٤٤	
٦٦ ليختنشتاين	١٢٦ ٠٩٣	١٢٦ ٠٩٣	-	١٦ ٩٥٩	١٦ ٩٥٩	-	-	
٦٧ لتوانيا	٦٧١ ٥٦٧	٦٧١ ٥٦٧	-	١٣٧ ٦٧٣	١٣٧ ٦٧٣	-	-	
٦٨ لكسمبرغ	١ ٣٠١ ٧٨٧	١ ٣٠١ ٧٨٧	-	١٥٢ ٦٣٧	١٥٢ ٦٣٧	-	-	
٦٩ مدغشقر	٢٣ ٨٦٦	٢٣ ٨٦٦	-	-	٥ ٧٠٠	٢٤	١١ ٨٠٤	
٧٠ ملاوي	١٧ ٧٢٨	١٧ ٧٢٨	-	-	٣ ٨٠٠	٢٦	٩ ٠٢١	
٧١ ملديف	٣ ٥٣١	٣ ٥٣١	-	١ ٧٣١	١ ٩٠٠	-	١٦٩	
٧٢ مالي	٣٥ ٠٠٣	٣٥ ٠٠٣	-	-	٧ ٥٩٩	-	٧ ٥٩٩	
٧٣ مالطا	٢٤٦ ٠١١	٢٤٦ ٠١١	-	٣٠ ١٦٠	٣٠ ١٦٠	-	-	
٧٤ جزر مارشال	١٥ ٥٥٥	١٥ ٥٥٥	-	-	١ ٩٠٠	٤٦	٩ ٠٥٦	
٧٥ موريشيوس	١٧٤ ٥٩٢	١٧٤ ٥٩٢	-	٢٤ ٥٥٦	٢٤ ٥٥٦	-	-	
٧٦ المكسيك	٢٧ ٢١٧ ١٥٨	٢٧ ٢١٧ ١٥٨	-	٣ ٤٧١ ٧٥١	٣ ٤٧١ ٧٥١	-	-	
٧٧ منغوليا	٢٣ ٨٢٥	٢٣ ٨٢٥	-	٥ ٧٠٠	٥ ٧٠٠	-	-	
٧٨ الجبل الأسود	٣٢ ٩١٨	٣٢ ٩١٨	-	٩ ٣٧٨	٩ ٣٧٨	-	-	
٧٩ ناميبيا	١١٠ ٣٨٥	١١٠ ٣٨٥	-	-	١٨ ٨٨٠	-	١٨ ٨٨٠	
٨٠ ناورو	١٥ ٥٥٥	١٥ ٥٥٥	-	-	١ ٩٠٠	٨	١ ٩٩٣	
٨١ هولندا	٢٧ ٨١١ ٥٢٧	٢٧ ٨١١ ٥٢٧	-	٣ ١٢١ ٢٥٨	٣ ١٢١ ٢٥٨	-	-	
٨٢ نيوزيلندا	٣ ٩٠١ ٨٧٠	٣ ٩٠١ ٨٧٠	-	٤٧٧ ٤٦٣	٤٧٧ ٤٦٣	-	-	
٨٣ النيجر	٢٢ ٠٣٢	٢٢ ٠٣٢	-	-	٣ ٨٠٠	٩٢	١٧ ٩٨١	
٨٤ نيجيريا	٩٤٧ ٤٧٣	٩٤٧ ٤٧٣	-	١٦٩ ٨٠١	١٦٩ ٨٠١	-	٩٨ ٠٥١	
٨٥ النرويج	١٢ ١٩٢ ٢٠٥	١٢ ١٩٢ ٢٠٥	-	١ ٦٠٥ ٨٦٩	١ ٦٠٥ ٨٦٩	-	-	
٨٦ بنما	٣٢٨ ٧٣٨	٣٢٨ ٧٣٨	-	٤٨ ٩٩٢	٤٨ ٩٩٢	-	-	
٨٧ باراغواي	١٣١ ٣٥٩	١٣١ ٣٥٩	-	-	١٨ ٨٨٠	٨٠	١٩ ٠٦١	
٨٨ بيرو	١ ٤٢٠ ١٧٠	١ ٤٢٠ ١٧٠	-	٢٠٥ ٤٥٥	٢٢٠ ٧٤٢	-	١٥ ٢٨٧	
٨٩ الفلبين	٤٤٢ ٤١١	٤٤٢ ٤١١	-	٢٩٠ ٣٩٣	٢٩٠ ٣٩٣	-	-	
٩٠ بولندا	٩ ٨١٩ ٩٥٦	٩ ٨١٩ ٩٥٦	-	١ ٧٣٨ ٠٢٩	١ ٧٣٨ ٠٢٩	-	-	
٩١ البرتغال	٧ ٧٥٠ ١٦٩	٧ ٧٥٠ ١٦٩	-	٨٩٣ ٣٧٦	٨٩٣ ٣٧٦	-	-	
٩٢ جمهورية كوريا	٣١ ٧٦٥ ٠٢٨	٣١ ٧٦٥ ٠٢٨	-	٣ ٧٦٢ ٥٩٩	٣ ٧٦٢ ٥٩٩	-	-	

الدول الأطراف	السنوات السابقة							
	٢٠١٤				السنوات السابقة			
	مجموع الاشتراكات غير المسددة	الاشتراكات غير المسددة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة	الاشتراكات غير المسددة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة	مجموع الاشتراكات غير المسددة
٩٣	جمهورية مولدوفا	١١ ٦٧٣	١١ ٦٧٣	٥ ٧٠٠	٥ ٧٠٠	-	-	-
٩٤	رومانيا	١ ٨١٩ ٤٦٠	١ ٨١٩ ٤٦٠	٣٢٦ ٥٢٢	٤٢٦ ٥٢٢	-	-	١٠٠ ٠٠٠
٩٥	سانت كيتس ونيفيس	١١ ١٢٥	١١ ١٢٥	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	-	-
٩٦	سانت لوسيا	٥ ١٩٧	٥ ١٩٧	١ ٨٧٠	١ ٩٠٠	-	-	٣٠
٩٧	سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٥ ٣٥٩	١١ ٩٥٦	-	١ ٩٠٠	٣ ٤٠٣	-	٥ ٣١٤
٩٨	ساموا	١٥ ٤٣٧	١٥ ٤٣٧	١ ٨٩٨	١ ٨٩٨	-	-	-
٩٩	سان مارينو	٤٦ ٠٤٦	٤٦ ٠٤٦	٥ ٦٩٤	٥ ٦٩٤	-	-	-
١٠٠	السنغال	٧٩ ٧٧٢	٧٩ ٧٧٢	١١ ٢٨١	١١ ٢٨١	-	-	-
١٠١	صربيا	٤٢٦ ٥٢١	٤٢٦ ٥٢١	٧٥ ٤٧٤	٧٥ ٤٧٤	-	-	-
١٠٢	سيشيل	٨ ٦٠١	٨ ٦٠١	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	-	-
١٠٣	سيراليون	١٥ ٥٥٥	١١ ٥٤٢	-	١ ٩٠٠	٤ ٠١٣	-	٥ ٩٥٩
١٠٤	سلوفاكيا	١ ٤٨٠ ٦٧١	١ ٤٨٠ ٦٧١	٣٢٢ ٦٠٤	٣٢٢ ٦٠٤	-	-	-
١٠٥	سلوفينيا	١ ٤٦٥ ٧٣٨	١ ٤٦٥ ٧٣٨	١٨٨ ٦٨١	١٨٨ ٦٨١	-	-	-
١٠٦	جنوب أفريقيا	٥ ١٨٠ ٦٤٦	٥ ١٨٠ ٦٤٦	١ ١٥٩	٧٠١ ٣٧٤	-	-	٧٠٠ ٢١٥
١٠٧	إسبانيا	٤٥ ٠٢١ ٢٤٥	٤٥ ٠٢١ ٢٤٥	٥ ٦١٠ ٣٣٢	٥ ٦١٠ ٣٣٢	-	-	-
١٠٨	سورينام	٢٢ ٩٩٦	٢٢ ٩٩٦	٧ ٥٩٧	٧ ٥٩٧	-	-	-
١٠٩	السويد	١٦ ٠٩٣ ٣٢٦	١٦ ٠٩٣ ٣٢٦	١ ٨٠٩ ٤٠٤	١ ٨٠٩ ٤٠٤	-	-	-
١١٠	سويسرا	١٨ ١٥٥ ٦٣٢	١٨ ١٥٥ ٦٣٢	١ ٩٧٣ ٣٠٣	١ ٩٧٣ ٣٠٣	-	-	-
١١١	طاجيكستان	٢٣ ٨٢٥	٢٣ ٨٢٥	٢ ٦١١	٥ ٧٠٠	-	-	٣ ٠٨٩
١١٢	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	٩٧ ١١٨	٩٤ ٤٣٨	-	١٥ ٠٨١	٢ ٦٨٠	-	١٧ ٨٢٥
١١٣	تيمور-ليشتي	١٧ ٢٢٩	١٧ ٢٢٩	٣ ٧٩٨	٣ ٧٩٨	-	-	-
١١٤	ترينيداد وتوباغو	٥٠٢ ٤٣٠	٥٠٢ ٤٣٠	٨٢ ٩٤٢	٨٢ ٩٤٢	-	-	-
١١٥	تونس	١٢٧ ٨٢٥	١٢٧ ٨٢٥	٦٧ ٩٢٠	٦٧ ٩٢٠	-	-	-
١١٦	أوغندا	٧٩ ٤٧٣	٦٨ ٨٨٠	-	١١ ٢٨١	١٠ ٥٩٣	-	٢١ ٩٢٢
١١٧	المملكة المتحدة	٩٧ ٦٨٢ ١٧٥	٩٧ ٦٨٢ ١٧٥	٩ ٧٧٣ ١٩٥	٩ ٧٧٣ ١٩٥	-	-	-
١١٨	جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠١ ٦٠٥	٦٥ ٩٦٦	-	١١ ٨٧٥	٣٥ ٦٣٩	-	٤٧ ٨٦٨
١١٩	أوروغواي	٥٨٢ ٧٢٥	٥٣٢ ٧٣٠	-	٩٨ ٠٨١	٤٩ ٩٩٥	-	١٤٨ ٤٨٩
١٢٠	فانواتو	٣ ٢٧٣	-	-	١ ٩٠٠	٣ ٢٧٣	-	٥ ١٨١
١٢١	فنزويلا	٤ ٢٩٠ ٥٣٧	٣ ٣٥٠ ٧٨٣	-	١ ١٨٣ ١٤٧	٩٣٩ ٧٥٤	-	٢ ١٢٧ ٨٨٤
١٢٢	زامبيا	٤٢ ٧٧٨	٤٢ ٧٧٨	١١ ٢٨١	١١ ٢٨١	-	-	-
	فروق تقريب الحساب	٢٦	٢٦	-٨	-٨			
	المجموع	٩٣٤ ٨٢٨ ٣٤٦	٩٣٤ ٨٢٨ ٣٤٦	١١٨ ٧٠٥ ٨٥٠	١١٨ ٧٠٥ ٨٥٠	٦ ٥٩١ ٢٣٥	٩٢٨ ٢٣٧ ١١١	١٥ ٥٧٤ ٧٢٦ ٣٢ ٣٣٩

ملاحظة: هذا الجدول يتعلق بالاشتراكات المقررة وغير المسددة للميزانية البرنامجية و اشتراكات تجديد موارد صندوق الطوارئ، ولكنه لا يشمل السلف غير المسددة لصندوق رأس المال العامل.

## المرفق الثالث

### قائمة التطورات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام

٢٠١٥

#### ألف- التطورات الإجرائية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والتي لم تتأكد بعد

- ١- التحضير لمحاكمة بلي غودي/محاكمة بلي غودي في عام ٢٠١٥ بعد إقرار التهم في أواخر عام ٢٠١٤ (يجب تحديد الآثار المالية المحتملة)؛
- ٢- التحضير لمحاكمة مبا وآخرون/محاكمة مبا وآخرون في إطار المادة ٧٠ في عام ٢٠١٥ بعد إقرار التهم في أواخر عام ٢٠١٤ (يجب تحديد الآثار المالية المحتملة).

#### باء- التطورات الإجرائية التي تؤدي إلى التأخير في الإجراءات الحالية

- ١- التأخير في الإجراءات بسبب العقبات غير المتوقعة المتعلقة بالأدلة (على سبيل المثال: عدم حضور الشهود (بصورة مؤقتة))؛
- ٢- التأخير في الإجراءات بسبب المشاكل الصحية للمتهمين (على سبيل المثال: الإجراءات التمهيديّة في عام ٢٠١٢ في قضية غباغبو)؛
- ٣ المسائل الخاضعة لطعون عارضة أمام دائرة الاستئناف: جميع الطعون العارضة (التي تتطلب الأثر الإيقافي) في القضايا التي بدأت فيها المحاكمات، وتأخير التقدم في الإجراءات على أساس الجوهر.

#### جيم- التطورات الإجرائية التي لا يمكن التنبؤ بها حالياً

- ١- قيام مجلس الأمن بإحالة حالة ما إلى المحكمة؛
- ٢- إحالة من إحدى الدول الأطراف؛
- ٣- قيام المدعية العامة من تلقاء نفسها بفتح تحقيق في حالة جديدة (بعد طلب موافقة الدائرة التمهيديّة على ذلك والحصول عليها)؛
- ٤- اعتقال أشخاص صدرت أوامر بالقبض عليهم أو استسلامهم للمحكمة (على سبيل المثال: بوسكو نتاغاندا في وقت سابق من هذا العام)؛
- ٥- تسليم أشخاص إلى المحكمة، ممن صدرت أوامر بالقبض عليهم ويحتجزون بالفعل في بلدان أخرى (على سبيل المثال: سيمون غباغبو، سيف الإسلام القذافي، عبد الله السنوسي)؛
- ٦- (مؤقتاً) غياب أحد القضاة أو أحد الأطراف الرئيسية الأخرى في الدعوى بسبب مرض خطير.

## المرفق الرابع

## طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ - ٢٠١٤

الرقم	التاريخ	وصف الطلب	المبلغ الأصلي (باليورو)	التعديلات (باليورو)	المبلغ المطلوب بعد تحديثه (باليورو)
١	١ نيسان/أبريل ٢٠١٤	التكاليف التي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد جان بيير بيمبا كومبو في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الحاجة إلى تمديد ولاية قاضية واحدة من الدائرة الابتدائية الثالثة بعد نهاية ولايتها الممددة الحالية، فضلا عن عدد محدود من موظفي الدعم القضائي.	٢٤٥ ٩٠٠		٢٤٥ ٩٠٠
٢	١ أيار/مايو ٢٠١٤	مزيد من التكاليف غير المتوقعة والتي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الحاجة إلى تمديد ولاية اثنين من قضاة الدائرة الابتدائية الثانية بعد نهاية ولايتهما الممددة سابقا، فضلا عن عدد محدود من الموظفين القضائيين.	٢٨٤ ٣٠٠		٢٨٤ ٣٠٠
٣	٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الحاجة إلى إعادة فتح المكتب الميداني للمحكمة في بانغي.	٢٦١ ٤٠٠		٢٦١ ٤٠٠
٤	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد وليام ساموي روتو وجوشوا أراب سانغ في حالة كينيا، وهي الحاجة لتلبية احتياجات أنشطة الادعاء المتعلقة بالجرائم المخلة بإقامة العدل بموجب المادة ٧٠ وإعادة توطين الشهود والمساعدة على الانتقال.	١ ٣٦٩ ٩٠٠	٥٨٧ ٠٠٠	٥٨٧ ٩٠٠
٥	٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤	مزيد من التكاليف غير المتوقعة والتي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد جان بيير بيمبا كومبو في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الحاجة لتلبية احتياجات أنشطة الادعاء المتعلقة بالجرائم المخلة بإقامة العدل بموجب المادة ٧٠، وتوفير الخدمات ذات الصلة بالتطورات غير المتوقعة، بما في ذلك المساعدة القانونية، والاحتجاز، وإعادة توطين الشهود والمساعدة على الانتقال.	٢ ٥٩٣ ٤٠٠	٧١٣ ٠٠٠	١ ٨٨٠ ٤٠٠
٦	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	تكاليف غير متوقعة والتي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد شارل بلي غودي في حالة كوت ديفوار، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية، ونقل المتهم إلى مقر المحكمة وموظفي الدعم القضائي.	٣٦٠ ٠٠٠		٣٦٠ ٠٠٠
مجموع مبالغ الإخطارات			٥ ١١٤ ٩٠٠	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٣ ٨١٥ ١٠٠

## المرفق الخامس

الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة تنفيذ توصيات لجنة الميزانية والمالية  
مقارنة بين الميزانية المقترحة وتوصيات لجنة الميزانية والمالية (بآلاف اليورو)

## الجدول ١ إجمالي جميع البرامج الرئيسية

إجمالي برامج المحكمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
القضاة	٥ ٧٢٧,٦		٥ ٥٢٤,٦	٥ ٧٢٧,٦		٥ ٥٢٤,٦			
الموظفون الفنيون	٢١ ٢٣٤,١	٢٢ ١٠٩,٨	٢٠ ٨٥٧,٩	٤٣ ٣٤٣,٨	٢٢ ١٠٩,٨	٢٠ ٨٥٧,٩			
موظفو الخدمات العامة	١٣ ١٤٦,١	٩ ٩١٦,٩	١٣ ١٤٦,١	٢٣ ٠٦٣,٠	٩ ٩١٦,٩	١٣ ١٤٦,١			
المجموع الفرعي للموظفين	٣٤ ٣٨٠,٢	٣٢ ٠٢٦,٦	٣٤ ٠٠٤,٠	٦٦ ٤٠٦,٨	٣٢ ٠٢٦,٦	٣٤ ٠٠٤,٠			
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٧٥٣,٨	٢٤ ٠٠٦,١	٢ ٣١٤,٠	٢٦ ٧٥٩,٩	٢٤ ٠٠٦,١	٢ ٣١٤,٠			
المساعدة العامة للاجتماعات	٣٩٩,٩	٣٠٨,٤	٣٩٩,٩	٧٠٨,٣	٣٠٨,٤	٣٩٩,٩			
العمل الإضافي	٢٧٣,٤	١١٩,٦	٢٧٣,٤	٣٩٢,٩	١١٩,٦	٢٧٣,٤			
الاستشاريون	٩٧,٥	٤٦٢,٨	٩٧,٥	٥٦٠,٣	٤٦٢,٨	٩٧,٥			
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٣ ٥٢٤,٦	٢٤ ٨٩١,٠	٣ ٠٨٤,٨	٢٨ ٤٢١,٥	٢٤ ٨٩١,٠	٣ ٠٨٤,٨			
السفر	١ ١٢٢,٨	٤ ٨٣٥,٨	١ ١٢٢,٨	٥ ٩٥٨,٦	٤ ٨٣٥,٨	١ ١٢٢,٨			
الضيافة	٣٠,٠	٨,٠	٣١,٠	٣٨,٠	٨,٠	٣١,٠			
الخدمات التعاقدية	٢ ٤٩١,٢	١ ٧٦٧,٥	٢ ٤٢٠,٥	٤ ٢٥٨,٧	١ ٧٦٧,٥	٢ ٤٢٠,٥			
التدريب	٤٠٦,٧	٣٩٤,٧	٤٠٦,٧	٨٠١,٥	٣٩٤,٧	٤٠٦,٧			
مهام الدفاع	٢ ٧٨١,٠	٢ ٧٨١,٠	٢ ٧٨١,٠	٢ ٢٠٧,٢	٢ ٢٠٧,٢	٢ ٧٨١,٠			
مهام الضحايا	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧			
النفقات العامة للتشغيل	١٣ ٩٠٨,٤	٧ ٠٤٩,٢	١٣ ٦٢٧,٤	٢٠ ٩٥٧,٦	٧ ٠٤٩,٢	١٣ ٦٢٧,٤			
اللوازم والمواد	٥٤٩,٢	٣٧٠,٨	٥٤٩,٢	٩١٩,٩	٣٧٠,٨	٥٤٩,٢			
الأثاث والمعدات	٣٣٥,٠	٨٧٤,٤	٣٣٥,٠	١ ٢٠٩,٤	٨٧٤,٤	٣٣٥,٠			
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١٨ ٨٤٣,٢	١٩ ٦٢٢,٤	١٨ ٤٩٢,٦	٢٨ ٤٦٥,٧	١٩ ٦٢٢,٤	١٨ ٤٩٢,٦			
المجموع	٦٢ ٤٧٥,٦	٧٦ ٥٤٦,٠	٦١ ١٠٥,٩	١٣٩ ٠٢١,٦	٧٦ ٥٤٦,٠	٦١ ١٠٥,٩			

## الجدول ٢ البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

الهيئة القضائية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
القضاة	٥ ٧٢٧,٦		٥ ٥٢٤,٦	٥ ٧٢٧,٦		٥ ٥٢٤,٦			
الموظفون الفنيون	٣ ١٣٩,٤	٥١٢,١	٣ ١٣٩,٤	٣ ٦٥١,٦	٥١٢,١	٣ ١٣٩,٤			
موظفو الخدمات العامة	٩١٤,٠	٢٠٩,٠	٩١٤,٠	١ ١٢٣,٠	٢٠٩,٠	٩١٤,٠			
المجموع الفرعي للموظفين	٤ ٠٥٣,٤	٧٢١,١	٤ ٠٥٣,٤	٤ ٧٧٤,٥	٧٢١,١	٤ ٠٥٣,٤			
المساعدة المؤقتة العامة	٢٣٣,٠	١ ٦٩٢,٠	١٧٤,٨	١ ٩٢٥,٠	١ ٦٩٢,٠	٢٣٣,٠			
المساعدة العامة للاجتماعات									
العمل الإضافي									
الاستشاريون									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٢٤٣,٠	١ ٦٩٢,٠	١٨٤,٨	١ ٩٣٥,٠	١ ٦٩٢,٠	٢٤٣,٠			
السفر	١٦١,٨		١٦١,٨	١٦١,٨		١٦١,٨			
الضيافة	١٦,٠		١٢,٠	١٦,٠		١٢,٠			
الخدمات التعاقدية	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠			
التدريب	٢٢,٠		٢٢,٠	٢٢,٠		٢٢,٠			
النفقات العامة للتشغيل	٦٧,٤		٦٧,٤	٦٧,٤		٦٧,٤			
اللوازم والمواد	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠			



الدوائر	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			١٢٠٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٢٠٠
المجموع	-٤٨٦,٠	-٢٨٣,٠	-٢٠٣,٠	١٠٣٧٣,٠	٢١٣٠,٢	٨٢٤٢,٨	١٠٨٥٨,٩

### الجدول ٥ البرنامج الفرعي ١٣١٠: مكتب الاتصال في نيويورك

مكتب الاتصال في نيويورك	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			١٣١٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
التقضاة							
الموظفون الفنيون	١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٧,٣
موظفو الخدمات العامة	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٢,٨
المجموع الفرعي للموظفين	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٢٣٠,١	٢٣٠,١
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦
السفر	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
الضيافة	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
النفقات العامة للتشغيل	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤
اللوازم والمواد	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠
المجموع	٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٦,١

### الجدول ٦ البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

مكتب المدعي العام	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			١٣١٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	٤٢٣٠,٥	٤٢٣٠,٥	٤٢٣٠,٥	٤٢٣٠,٥	٤٢٣٠,٥	٤٢٣٠,٥	٤٢٣٠,٥
موظفو الخدمات العامة	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢	١٠٩٤,٢
المجموع الفرعي للموظفين	٥٣٢٤,٧	٥٣٢٤,٧	٥٣٢٤,٧	٥٣٢٤,٧	٥٣٢٤,٧	٥٣٢٤,٧	٥٣٢٤,٧
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧
السفر	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩	١١١,٩
الضيافة	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧	٤٦٣,٧
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
النفقات العامة للتشغيل	٢٧٨,٨	٢٧٨,٨	٢٧٨,٨	٢٧٨,٨	٢٧٨,٨	٢٧٨,٨	٢٧٨,٨
اللوازم والمواد	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠
الأثاث والمعدات	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٥٠٢,٠	٥٠٢,٠	٥٠٢,٠	٥٠٢,٠	٥٠٢,٠	٥٠٢,٠	٥٠٢,٠
المجموع	٦٢٩٠,٣	٦٢٩٠,٣	٦٢٩٠,٣	٦٢٩٠,٣	٦٢٩٠,٣	٦٢٩٠,٣	٦٢٩٠,٣



## الجدول ٧ البرنامج ٢١٠٠: المدعية العامة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢١٠٠ المدعية العامة	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات		
الموظفون الفنيون			٢٧٨٤,٦	٤٦٠,٠	٢٣٢٤,٧	٢٧٨٤,٦	٤٦٠,٠	٢٣٢٤,٧
موظفو الخدمات العامة			١٩٠٣,٧	١٢١٤,٤	٦٨٩,٤	١٩٠٣,٧	١٢١٤,٤	٦٨٩,٤
المجموع الفرعي للموظفين			٤٦٨٨,٤	١٦٧٤,٣	٣٠١٤,٠	٤٦٨٨,٤	١٦٧٤,٣	٣٠١٤,٠
المساعدة المؤقتة العامة								
المساعدة العامة للاجتماعات								
العمل الإضافي								
الاستشاريون			١١١,٩	١١١,٩		١١١,٩	١١١,٩	
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين			٣٣٠٤,٩	٣٠٩٥,٦	٢٠٩,٤	٣٦٧٤,٦	٣٤٦٣,٨	٢١٠,٨
السفر			٤٦٨,٢	٣٦٦,٧	١٠١,٤	٤٨٤,٥	٣٨٣,١	١٠١,٤
الضيافة			٥,٠		٥,٠	٨,٠	٨,٠	
الخدمات التعاقدية		٥,٠	٥٠٩,٥	٤٥٩,٥	٥٠,٠	٥٥٩,٥	٥٠٩,٥	٥٠,٠
التدريب			٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢
النفقات العامة للتشغيل						٢٦,٠	٢٦,٠	
اللوازم والمواد			١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠	١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠
الأثاث والمعدات			١٤٠,٠	١٤٠,٠		١٤٠,٠	١٤٠,٠	
المجموع الفرعي لغير الموظفين			١٥٨١,٩	١٢٥٢,٢	٣٢٩,٦	١٦٧١,٢	١٣٥٢,٦	٣٢٤,٦
المجموع			٩٥٧٥,٢	٦٠٢٢,١	٣٥٥٣,٠	١٠٤٠٢,٢	٦٤٩٠,٧	٣٥٤٩,٥

## الجدول ٨ البرنامج الفرعي ٢١١٠: المكتب المباشر للمدعي العام

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢١١٠ المكتب المباشر للمدعي العام
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون			١١٨٠,١		١١٨٠,١	١١٨٠,١	١١٨٠,١
موظفو الخدمات العامة			٣٥٢,١		٣٥٢,١	٣٥٢,١	٣٥٢,١
المجموع الفرعي للموظفين			١٥٣٢,١		١٥٣٢,١	١٥٣٢,١	١٥٣٢,١
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون			١١١,٩	١١١,٩		١١١,٩	١١١,٩
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين			٥٥٥,٧	٣٤٦,٣	٢٠٩,٤	٥٥٩,٦	٣٤٨,٨
السفر			١٦٠,٩	٩٨,٧	٦٢,٢	١٦٠,٩	٩٨,٧
الضيافة			٥,٠		٥,٠	٨,٠	٨,٠
الخدمات التعاقدية		٥,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠
التدريب			٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	٣٥٠,٢	٢١٥,٠
النفقات العامة للتشغيل							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين			٥٦٦,١	٣٦٣,٧	٢٠٢,٤	٥٦٩,١	٣٧١,٧
المجموع			٢٦٥٤,٠	٧١٠,١	١٩٤٣,٩	٢٦٦٠,٩	٧٢٠,٥

## الجدول ٩ البرنامج الفرعي ٢٠٢٠: قسم الخدمات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٢٠٢٠ قسم الخدمات		
	بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة					
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع			
			١٦٠٤,٥	٤٦٠,٠	١١٤٤,٦	١٦٠٤,٥	١١٤٤,٦	الموظفون الفنيون	
			١٥٥١,٧	١٢١٤,٤	٣٣٧,٣	١٥٥١,٧	٣٣٧,٣	موظفو الخدمات العامة	
			٣١٥٦,٢	١٦٧٤,٣	١٤٨١,٩	٣١٥٦,٢	١٤٨١,٩	المجموع الفرعي للموظفين	
-٣٦٥,٨	-٣٦٥,٨		٢٧٤٩,٢	٢٧٤٩,٢		٣١١٥,٠	٣١١٥,٠	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي الاستشاريون	
-٣٦٥,٨	-٣٦٥,٨		٢٧٤٩,٢	٢٧٤٩,٢		٣١١٥,٠	٣١١٥,٠	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	
-١٦,٤	-١٦,٤		٣٠٧,٢	٢٦٨,٠	٣٩,٢	٣٢٣,٦	٢٨٤,٤	٣٩,٢	السفر الضيافة
-٥٠,٠	-٥٠,٠		٤٥٩,٥	٤٠٩,٥	٥٠,٠	٥٠٩,٥	٤٥٩,٥	٥٠,٠	الخدمات التعاقدية التدريب
-٢٦,٠	-٢٦,٠					٢٦,٠	٢٦,٠		النفقات العامة للتشغيل
			١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠	١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠	اللوازم والمواد
			١٤٠,٠	١٤٠,٠		١٤٠,٠	١٤٠,٠		الأثاث والمعدات
-٩٢,٤	-٩٢,٤		١٠١٥,٧	٨٨٨,٥	١٢٧,٢	١١٠٨,١	٩٨٠,٩	١٢٧,٢	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٤٥٨,١	-٤٥٨,١		٦٩٢١,٢	٥٣١٢,١	١٦٠٩,١	٧٣٧٩,٣	٥٧٧٠,٢	١٦٠٩,١	المجموع

## الجدول ١٠ البرنامج ٢٠٢٠: شعبة الاختصاص القضائي والتكامل والتعاون

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٢٠٢٠ شعبة الاختصاص والتعاون		
	بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة					
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع			
			١٧٠٥,٠	٩٢٧,٤	٧٧٧,٦	١٧٠٥,٠	٩٢٧,٤	٧٧٧,٦	الموظفون الفنيون
			١٣٤,٩		١٣٤,٩	١٣٤,٩		١٣٤,٩	موظفو الخدمات العامة
			١٨٣٩,٩	٩٢٧,٤	٩١٢,٥	١٨٣٩,٩	٩٢٧,٤	٩١٢,٥	المجموع الفرعي للموظفين
-١٠٧,٧	-١٠٧,٧		١٤٦٠,٤	١٤٦٠,٤		١٥٦٨,٠	١٥٦٨,٠		المساعدة المؤقتة العامة المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي الاستشاريون
-١٠٧,٧	-١٠٧,٧		١٤٦٠,٤	١٤٦٠,٤		١٥٦٨,٠	١٥٦٨,٠		المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-٢٠,٥	-٢٠,٥		٤٥٠,٥	٢٩٦,٤	١٥٤,١	٤٧٠,٩	٣١٦,٨	١٥٤,١	السفر الضيافة
									الخدمات التعاقدية التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
-٢٠,٥	-٢٠,٥		٤٥٠,٥	٢٩٦,٤	١٥٤,١	٤٧٠,٩	٣١٦,٨	١٥٤,١	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٢٨,١	-١٢٨,١		٣٧٥٠,٧	٢٦٨٤,٢	١٠٦٦,٦	٣٨٧٨,٨	٢٨١٢,٣	١٠٦٦,٦	المجموع

## الجدول ١١ البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيقات

شعبة التحقيقات	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	٣٠٣,٧	٧ ٦٩٣,٦	٧ ٩٩٧,٣	٣٠٣,٧	٧ ٨٢٣,٠	٨ ١٢٦,٧	١٢٩,٤
موظفو الخدمات العامة	١٣٤,٩	١ ٣٥٧,١	١ ٤٩٢,٠	١٣٤,٩	١ ٣٥٧,١	١ ٤٩٢,٠	١٢٩,٤
المجموع الفرعي للموظفين	٤٣٨,٦	٩ ٠٥٠,٧	٩ ٤٨٩,٤	٤٣٨,٦	٩ ١٨٠,١	٩ ٦١٨,١	٢٦٠,٣
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين		٧ ١٦٥,٨	٧ ١٦٥,٨		٤ ٥٦٥,٥	٤ ٥٦٥,٥	٢٦٠,٣
السفر							
الضيافة							
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
النفقات العامة للتشغيل							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين		٦٠٧,٨	٦٠٧,٨		٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	١١٧,٨
المجموع	٤٣٨,٧	١٨ ٥٣٩,١	١٨ ٩٧٧,٨	٤٣٨,٧	١٥ ٥٦٨,٤	١٦ ٠٠٧,١	٢٩٧,٧

## الجدول ١٢ البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: قسم التخطيط والعمليات

قسم التخطيط والعمليات	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	٣٠٣,٧	٣ ١٧٧,٢	٣ ٤٨٠,٩	٣٠٣,٧	٣ ١٧٧,٢	٣ ٤٨٠,٩	
موظفو الخدمات العامة	١٣٤,٩	١ ٠١٩,٨	١ ١٥٤,٧	١٣٤,٩	١ ٠١٩,٨	١ ١٥٤,٧	
المجموع الفرعي للموظفين	٤٣٨,٦	٤ ١٩٧,٠	٤ ٦٣٥,٦	٤٣٨,٦	٤ ١٩٧,٠	٤ ٦٣٥,٦	
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين		٣ ٠٧٣,٩	٣ ٠٧٣,٩		١ ٩٤٩,٥	١ ٩٤٩,٥	١ ١٢٤,٥
السفر							
الضيافة							
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
النفقات العامة للتشغيل							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين		٤٦٢,٨	٤٦٢,٨		٤٣٠,١	٤٣٠,١	٣٢,٧
المجموع	٤٣٨,٧	٧ ٨٣٦,٥	٨ ٢٧٥,٢	٤٣٨,٧	٦ ٥٧٦,٦	٧ ٠١٥,٢	٢٦٠,٣

## الجدول ١٣ البرنامج الفرعي ٢٣٣٠: أفرقة التحقيق

أفرقة التحقيق	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	٤ ٥١٦,٤	٤ ٥١٦,٤	٤ ٦٤٥,٨	٤ ٥١٦,٤	٤ ٥١٦,٤	٤ ٦٤٥,٨	١٢٩,٤
موظفو الخدمات العامة	٣٣٧,٣	٣٣٧,٣	٣٣٧,٣	٣٣٧,٣	٣٣٧,٣	٣٣٧,٣	١٢٩,٤
المجموع الفرعي للموظفين	٤ ٨٥٣,٧	٤ ٨٥٣,٧	٤ ٩٨٣,١	٤ ٨٥٣,٧	٤ ٨٥٣,٧	٤ ٩٨٣,١	١٢٩,٤
المساعدة المؤقتة العامة	٤ ٠٩١,٩	٤ ٠٩١,٩	٢ ٦١٦,٠	٤ ٠٩١,٩	٤ ٠٩١,٩	٢ ٦١٦,٠	-١ ٤٧٥,٩
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٤ ٠٩١,٩	٤ ٠٩١,٩	٢ ٦١٦,٠	٤ ٠٩١,٩	٤ ٠٩١,٩	٢ ٦١٦,٠	-١ ٤٧٥,٩
السفر	١ ٢٥١,٩	١ ٢٥١,٩	٩٠٢,٧	١ ٢٥١,٩	١ ٢٥١,٩	٩٠٢,٧	-٣٤٩,٢
الضيافة							
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
النفقات العامة للتشغيل	٥٠٥,٠	٥٠٥,٠	٤٩٠,٠	٥٠٥,٠	٥٠٥,٠	٤٩٠,٠	-١٥,٠
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١ ٧٥٦,٩	١ ٧٥٦,٩	١ ٣٩٢,٧	١ ٧٥٦,٩	١ ٧٥٦,٩	١ ٣٩٢,٧	-٣٦٤,٢
المجموع	١٠ ٧٠٢,٥	١٠ ٧٠٢,٥	٨ ٩٩١,٩	١٠ ٧٠٢,٥	١٠ ٧٠٢,٥	٨ ٩٩١,٩	-١ ٧١٠,٧

## الجدول ١٤ البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الادعاء

شعبة الادعاء	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	٨٢٤,٥	٣ ٥٢٧,٧	٣ ٣٩٨,٤	٨٢٤,٥	٣ ٥٢٧,٧	٣ ٣٩٨,٤	-١٢٩,٤
موظفو الخدمات العامة	١٣٤,٩	٤٧٢,٢	٤٧٢,٢	١٣٤,٩	٤٧٢,٢	٤٧٢,٢	-١٢٩,٤
المجموع الفرعي للموظفين	٩٥٩,٥	٤ ٠٠٠,٠	٣ ٨٧٠,٦	٩٥٩,٥	٤ ٠٠٠,٠	٣ ٨٧٠,٦	-١٢٩,٤
المساعدة المؤقتة العامة	٢٥٢,٩	٥ ٩٩٨,٨	٥ ٢٣١,٨	٢٥٠,٤	٥ ٩٩٨,٨	٥ ٢٣١,٨	-٧٦٩,٥
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٢٥٢,٩	٥ ٩٩٨,٨	٥ ٢٣١,٨	٢٥٠,٤	٥ ٩٩٨,٨	٥ ٢٣١,٨	-٧٦٩,٥
السفر	٢٣,٢	٢٦٧,٢	٢٢٦,٣	٢٣,٢	٢٦٧,٢	٢٢٦,٣	-٤٠,٩
الضيافة							
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
النفقات العامة للتشغيل	٢٣,٢	٢٦٧,٢	٢٢٦,٣	٢٣,٢	٢٦٧,٢	٢٢٦,٣	-٤٠,٩
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٢٣,٢	٢٦٧,٢	٢٢٦,٣	٢٣,٢	٢٦٧,٢	٢٢٦,٣	-٤٠,٩
المجموع	١٠ ٢٣٥,٦	١٠ ٢٦٦,٠	٩ ٣٢٨,٧	١٠ ٢٣٣,٢	١١ ٥٠١,٦	٩ ٣٢٨,٧	-٩٣٩,٨

## الجدول ١٥ البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

قلم المحكمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥	الفرق
	قبل توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها

المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	
			٢٠ ١٣٦,٣	٨ ٤٢٦,٨	١١ ٧٠٩,٥	٢٠ ١٣٦,٣	٨ ٤٢٦,٨	١١ ٧٠٩,٥	الموظفون الفنيون
			١٧ ١٦٠,٥	٦ ٥٧٩,٣	١٠ ٥٨١,٢	١٧ ١٦٠,٥	٦ ٥٧٩,٣	١٠ ٥٨١,٢	موظفو الخدمات العامة
			٣٧ ٢٩٦,٨	١٥ ٠٠٦,١	٢٢ ٢٩٠,٧	٣٧ ٢٩٦,٨	١٥ ٠٠٦,١	٢٢ ٢٩٠,٧	المجموع الفرعي للموظفين
-١٤٩,١	-٦١,٤	-٨٧,٧	٤ ٧١٧,٠	٣ ٩٢٩,٥	٧٨٧,٥	٤ ٨٦٦,١	٣ ٩٩٠,٩	٨٧٥,٢	المساعدة المؤقتة العامة
			٤٨٨,٣	٣٠٨,٤	١٧٩,٩	٤٨٨,٣	٣٠٨,٤	١٧٩,٩	المساعدة العامة للاجتماعات
			٣٥٤,٩	١١٩,٦	٢٣٥,٤	٣٥٤,٩	١١٩,٦	٢٣٥,٤	العمل الإضافي
			٢٩٣,٥	٢٥١,٠	٤٢,٥	٢٩٣,٥	٢٥١,٠	٤٢,٥	الاستشاريون
-١٤٩,١	-٦١,٤	-٨٧,٧	٥ ١٥٣,٧	٤ ٦٠١,٥	١ ٢٤٥,٢	٦ ٠٠٢,١	٤ ٦٦٩,٨	١ ٣٣٣,٠	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٢ ٢٠٥,٢	٢ ٠٠٧,٨	١٩٧,٥	٢ ٢٠٥,٢	٢ ٠٠٧,٨	١٩٧,٥	السفر
			٤,٠		٤,٠	٤,٠		٤,٠	الضيافة
			١ ٩٣٣,٩	١ ٢٠٢,٥	٧٣١,٤	١ ٩٣٣,٩	١ ٢٠٢,٥	٧٣١,٤	الخدمات التعاقدية
			٣٦٧,١	١٥٩,٦	٢٠٧,٥	٣٦٧,١	١٥٩,٦	٢٠٧,٥	التدريب
٥٧٣,٨	٥٧٣,٨		٢ ٧٨١,٠	٢ ٧٨١,٠		٢ ٢٠٧,٢	٢ ٢٠٧,٢		مهام الدفاع
			٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧		٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧		مهام الضحايا
-٦٤١,٠	-٣٦٠,٠	-٢٨١,٠	١١ ٩٣٥,٢	٦ ٤٠٠,٤	٥ ٨٩٤,٨	١٢ ٥٧٦,٢	٦ ٤٠٠,٤	٦ ١٧٥,٨	النفقات العامة للتشغيل
			٧٨٧,٢	٢٩٩,٨	٤٨٧,٥	٧٨٧,٢	٢٩٩,٨	٤٨٧,٥	اللوازم والمواد
-٢٨٩,٠	-٢٨٩,٠		٧٥٣,٩	٤٤٥,٤	٣٠٨,٥	١ ٠٤٢,٩	٧٣٤,٤	٣٠٨,٥	الأثاث والمعدات
-٣٥٦,٢	-١٧٥,٢	-٢٨١,٠	٢٢ ١١٢,٣	١٥ ٠٥١,٢	٧ ١٣١,١	٢٣ ٢٣١,٦	١٥ ١٢٦,٥	١١ ١١٢,١	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٥٠٥,٣	-١٣٦,٦	-٣٦٨,٧	٦٦ ٠٣٢,٩	٣٤ ٦٦٥,٨	٣١ ٣٦٧,١	٦٦ ٥٣٨,٢	٣٤ ٨٠٢,٤	٣١ ٧٣٥,٨	المجموع

## الجدول ١٦ البرنامج ٣١٠٠: مكتب قلم المحكمة

الفرق			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١٠٠
ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة			
المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	مكتب قلم المحكمة
			٢ ٦٩٣,١	٥٥٨,٩	٢ ١٣٤,٢	٢ ٦٩٣,١	٥٥٨,٩	٢ ١٣٤,٢	الموظفون الفنيون
			٥ ٠٣٧,١	١ ٤٦٠,٢	٣ ٥٧٦,٩	٥ ٠٣٧,١	١ ٤٦٠,٢	٣ ٥٧٦,٩	موظفو الخدمات العامة
			٧ ٧٣٠,٢	٢ ٠١٩,١	٥ ٧١١,١	٧ ٧٣٠,٢	٢ ٠١٩,١	٥ ٧١١,١	المجموع الفرعي للموظفين
-٥,٣	-٥,٣		٢٨٩,٥	٢٨٩,٥		٢٩٤,٨	٢٩٤,٨		المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
			١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	العمل الإضافي
									الاستشاريون
-٥,٣	-٥,٣		٤١٦,٧	٣٥١,٩	١٣٤,١	٤٩٢,٠	٣٥٧,٢	١٣٤,١	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٣٣٣,٣	٣١٥,٠	١٨,٣	٣٣٣,٣	٣١٥,٠	١٨,٣	السفر
			٤,٠		٤,٠	٤,٠		٤,٠	الضيافة
			٣٦١,٤	٢٤٤,٠	١١٧,٤	٣٦١,٤	٢٤٤,٠	١١٧,٤	الخدمات التعاقدية
			١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	التدريب
									مهام الدفاع
									مهام الضحايا
			٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	النفقات العامة للتشغيل
			٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	اللوازم والمواد
			١٦,٥	٨,٠	٨,٥	١٦,٥	٨,٠	٨,٥	الأثاث والمعدات
			١ ١٨١,٥	٧٩٢,٦	٣٩٥,٩	١ ١٨١,٥	٧٩٢,٦	٣٩٥,٩	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٥,٣	-٥,٣		٩ ٤٠٥,٤	٣ ١٦٣,٧	٦ ٢٤١,٨	٩ ٤١٠,٧	٣ ١٦٨,٩	٦ ٢٤١,٨	المجموع

## الجدول ١٧ البرنامج الفرعي ٣١١٠: المكتب المباشر لقلم المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١١٠ المكتب المباشر لقلم المحكمة
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			٩٥٤,٠		٩٥٤,٠	٩٥٤,٠	الموظفون الفنيون
			٢١٢,٤		٢١٢,٤	٢١٢,٤	موظفو الخدمات العامة
			١١٦٦,٥		١١٦٦,٥	١١٦٦,٥	المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٣٢,٨	٢٤,٤	٨,٤	٣٢,٨	السفر
			٤,٠		٤,٠	٤,٠	الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
			٣٦,٨	٢٤,٤	١٢,٤	٣٦,٨	المجموع الفرعي لغير الموظفين
			١٢٠٣,٢	٢٤٣,٤	١١٧٨,٩	١٢٠٣,٢	المجموع

## الجدول ١٨ البرنامج الفرعي ٣١٣٠: قسم الخدمات الاستشارية القانونية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١٣٠ قسم الخدمات الاستشارية القانونية
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			٥٩٠,١		٥٩٠,١	٥٩٠,١	الموظفون الفنيون
			١٣٢,٠		١٣٢,٠	١٣٢,٠	موظفو الخدمات العامة
			٧٢٢,١		٧٢٢,١	٧٢٢,١	المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
			١٧,٥		١٧,٥	١٧,٥	الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
			١٧,٥		١٧,٥	١٧,٥	المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٧٣٩,٦		٧٣٩,٦	٧٣٩,٦	المجموع

## الجدول ١٩ البرنامج الفرعي ٣١٤٠: قسم الأمن والسلامة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١٤٠ قسم الأمن والسلامة
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			١١٤٩,٠	٥٥٨,٩	٥٩٠,١	١١٤٩,٠	الموظفون الفنيون

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١٤٠ قسم الأمن والسلامة		
	بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة					
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع			
			٤ ٦٩٢,٧	١ ٤٦٠,٢	٣ ٢٣٢,٥	٤ ٦٩٢,٧	١ ٤٦٠,٢	٣ ٢٣٢,٥	موظفو الخدمات العامة
			٥ ١٤١,٧	٢ ٠١٩,١	٣ ١٢٢,٦	٥ ١٤١,٧	٢ ٠١٩,١	٣ ١٢٢,٦	المجموع الفرعي للموظفين
-٥,٣	-٥,٣		٢٨٩,٥	٢٨٩,٥		٢٩٤,٨	٢٩٤,٨		المساعدة المؤقتة العامة
			١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	المساعدة العامة للاجتماعات
			١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	العمل الإضافي
			٤٨٦,٧	٣٥١,٩	١٣٤,٨	٤٩٢,٠	٣٥٧,٢	١٣٤,٨	الاستشاريون
-٥,٣	-٥,٣		٣٠٠,٥	٢٩٠,٦	٩,٩	٣٠٠,٥	٢٩٠,٦	٩,٩	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٣٠٠,٥	٢٩٠,٦	٩,٩	٣٠٠,٥	٢٩٠,٦	٩,٩	السفر
			٣٤٣,٩	٢٤٤,٠	٩٩,٩	٣٤٣,٩	٢٤٤,٠	٩٩,٩	الضيافة
			١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	الخدمات التعاقدية
			٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	التدريب
			٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	النفقات العامة للتشغيل
			١٦,٥	٨,٥	٨,٥	١٦,٥	٨,٥	٨,٥	اللوازم والمواد
			١١٣٤,٣	٧٦٨,٣	٣٦٦,٠	١١٣٤,٣	٧٦٨,٣	٣٦٦,٠	الأثاث والمعدات
-٥,٣	-٥,٣		٧ ٤٦٢,٦	٣ ١٣٩,٣	٤ ٣٢٣,٣	٧ ٤٦٧,٩	٣ ١٤٤,٦	٤ ٣٢٣,٣	المجموع الفرعي لغير الموظفين
									المجموع

## الجدول ٢٠ البرنامج الفرعي ٣١٨٠: قسم العمليات الميدانية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١٨٠ قسم العمليات الميدانية		
	بعد توصيات اللجنة			قبل توصيات اللجنة					
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع			
			٨٥٨,٩	٨٥٨,٩		٨٥٨,٩	٨٥٨,٩		الموظفون الفنيون
			٧٠٨,٢	٧٠٨,٢		٧٠٨,٢	٧٠٨,٢		موظفو الخدمات العامة
			١ ٥٦٧,١	١ ٥٦٧,١		١ ٥٦٧,١	١ ٥٦٧,١		المجموع الفرعي للموظفين
-٧,٨	-٧,٨		٥٢٦,٨	٥٢٦,٨		٥٣٤,٦	٥٣٤,٦		المساعدة المؤقتة العامة
			٥٢٦,٨	٥٢٦,٨		٥٣٤,٦	٥٣٤,٦		المساعدة العامة للاجتماعات
			٥٢٦,٨	٥٢٦,٨		٥٣٤,٦	٥٣٤,٦		العمل الإضافي
			٥٢٦,٨	٥٢٦,٨		٥٣٤,٦	٥٣٤,٦		الاستشاريون
-٧,٨	-٧,٨		١٠٢,٩	١٠٢,٩		١٠٢,٩	١٠٢,٩		المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١٠٢,٩	١٠٢,٩		١٠٢,٩	١٠٢,٩		السفر
			١٦٦,٧	١٦٦,٧		١٦٦,٧	١٦٦,٧		الضيافة
			١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		الخدمات التعاقدية
			٩١٢,٧	٩١٢,٧		٩١٢,٧	٩١٢,٧		التدريب
			١٩٨,٥	١٩٨,٥		١٩٨,٥	١٩٨,٥		النفقات العامة للتشغيل
			٢٠٢,٤	٢٠٢,٤		٤٣٧,٤	٤٣٧,٤		اللوازم والمواد
-٢٣٥,٠	-٢٣٥,٠		١ ٥٦٣,٢	١ ٥٦٣,٢		١ ٨٢٨,٢	١ ٨٢٨,٢		الأثاث والمعدات
-٢٣٥,٠	-٢٣٥,٠		٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١		٣ ٩٢٩,٩	٣ ٩٢٩,٩		المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢٤٢,٨	-٢٤٢,٨								المجموع

## الجدول ٢١ البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣١٩٠ قسم دعم المحامين
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٦٥٦,٨	٢١١,٤	٤٤٥,٤	٦٥٦,٨	٤٤٥,٤
			١٩٨,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠	١٩٨,٠	١٣٢,٠
			٨٥٤,٨	٢٧٧,٤	٥٧٧,٤	٨٥٤,٨	٥٧٧,٤
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٢٣,٩	٤,٥	١٩,٣	٢٣,٩	٤,٥
							السفر
							الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
٥٧٣,٨	٥٧٣,٨		٢٧٨١,٠	٢٧٨١,٠		٢٢٠٧,٢	٢٢٠٧,٢
			٢١١٤,٧	٢١١٤,٧		٢١١٤,٧	٢١١٤,٧
			٢,٠		٢,٠	٢,٠	٢,٠
							مهام الدفاع
							مهام الضحايا
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
٥٧٣,٨	٥٧٣,٨		٤٩٢١,٦	٤٩٠٠,٢	٢١,٣	٤٣٢٦,٥	٢١,٣
٥٧٣,٨	٥٧٣,٨		٥٧٧٦,٤	٥١٧٧,٧	٥٩٨,٧	٤٦٠٣,٩	٥٩٨,٧

## الجدول ٢٢ البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٢٠٠ شعبة الخدمات الإدارية المشتركة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٥٠٧١,١	١٤٢٦,٧	٣٦٤٤,٤	٥٠٧١,١	٣٦٤٤,٤
			٧٧٥٧,٠	٢٢٨٥,١	٥٤٧١,٩	٧٧٥٧,٠	٥٤٧١,٩
			١٢٨٢٨,١	٣٧١١,٨	٩١١٦,٣	١٢٨٢٨,١	٩١١٦,٣
-١٠٠,٣	-١٤,٤	-٨٥,٩	١٤٣٥,٠	٨٠٢,٩	٦٢٢,١	١٥٣٥,٣	٧١٨,٠
			١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
			١٤٢,٨	٤٢,٢	١٠٠,٦	١٤٢,٨	٤٢,٢
			٤٠,٠		٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠
-١٠٠,٣	-١٤,٤	-٨٥,٩	١٦٢٧,٨	١٤٥٠,١	٧٨٢,٧	١٧٢٨,١	١٥٩٠,٥
			٢٢٥,٢	١٢٧,٥	٩٧,٧	٢٢٥,٢	١٢٧,٥
							السفر
							الضيافة
			٥٢٧,٨	٢٥٣,٧	٢٧٤,١	٥٢٧,٨	٢٧٤,١
			١٥٤,٩	٢٢,٠	١٣٢,٩	١٥٤,٩	٢٢,٠
-٢٠,٠		-٢٠,٠	٦٤٠٨,٣	٢٣٥٢,٦	٤٠٥٥,٨	٦٤٢٨,٣	٤٠٧٥,٨
			٥٤٤,٨	٢١٣,٣	٣٣١,٥	٥٤٤,٨	٢١٣,٣
-٢٨٩,٠	-٢٨٩,٠		٧٣٧,٤	٤٣٧,٤	٣٠٠,٠	١٠٢٦,٤	٣٠٠,٠
-٣٠٩,٠	-٢٨٩,٠	-٢٠,٠	١٥٩٨,٥	٣٤٠٦,٥	٥١٩٢,٠	١٩٠٧,٥	٣٦٩٥,٥
-٤٠٩,٣	-٣٠٣,٤	-١٠٥,٩	٢٣٠٥٤,٤	٧٩٦٣,٣	١٥٠٩١,٠	٢٣٤٦٣,٦	١٥١٩٦,٩

## الجدول ٢٣ البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٢١٠
---	---	--	--	---	--	--	------



المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة
			٣٨٠,٣		٣٨٠,٣	٣٨٠,٣		٣٨٠,٣	الموظفون الفنيون
			٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
			٤٤٦,٣		٤٤٦,٣	٤٤٦,٣		٤٤٦,٣	المجموع الفرعي للموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
									الاستشاريون
			١٧,٥		١٧,٥	١٧,٥		١٧,٥	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
									السفر
									الضيافة
									الخدمات التعاقدية
									التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
			١٧,٥		١٧,٥	١٧,٥		١٧,٥	المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٤٦٣,٨		٤٦٣,٨	٤٦٣,٨		٤٦٣,٨	المجموع

### الجدول ٢٤ البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية

المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			قسم الموارد البشرية ٣٢٢٠
			المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	
			٧٩٩,٨		٧٩٩,٨	٧٩٩,٨		٧٩٩,٨	الموظفون الفنيون
			١٠١٨,٨	١٩٨,٠	٨٢٠,٨	١٠١٨,٨	١٩٨,٠	٨٢٠,٨	موظفو الخدمات العامة
			١٨١٨,٦	١٩٨,٠	١٦٢٠,٦	١٨١٨,٦	١٩٨,٠	١٦٢٠,٦	المجموع الفرعي للموظفين
-٨٠,٦		-٨٠,٦	٢٨٥,٩		٢٨٥,٩	٣٦٦,٥		٣٦٦,٥	المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
			٣٥,٠		٣٥,٠	٣٥,٠		٣٥,٠	الاستشاريون
-٨٠,٦		-٨٠,٦	٣٢٠,٩		٣٢٠,٩	٤٠١,٥		٤٠١,٥	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١٤,٢		١٤,٢	١٤,٢		١٤,٢	السفر
									الضيافة
			٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠	الخدمات التعاقدية
			٥٨,٨	١٢,٠	٤٦,٨	٥٨,٨	١٢,٠	٤٦,٨	التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
			٩٣,٠	١٢,٠	٨١,٠	٩٣,٠	١٢,٠	٨١,٠	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٨٠,٦		-٨٠,٦	٢٢٣٢,٥	٢١٠,٠	٢٠٢٢,٥	٢٣١٣,١	٢١٠,٠	٢١٠٣,١	المجموع

## الجدول ٢٥ البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم الميزانية والمالية

قسم الميزانية والمالية ٣٢٤٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع
الموظفون الفنيون	٧٥٨,١		٧٥٨,١	٧٥٨,١		٧٥٨,١			
موظفو الخدمات العامة	٧٩٢,٠		٧٩٢,٠	٧٩٢,٠		٧٩٢,٠			
المجموع الفرعي للموظفين	١٥٥٠,١		١٥٥٠,١	١٥٥٠,١		١٥٥٠,١			
المساعدة المؤقتة العامة	١٣٧,٣		١٣٧,٣	١٣٣,٩		١٣٣,٩			-٣,٤
المساعدة العامة للاجتماعات									
العمل الإضافي	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠			
الاستشاريون									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٤٧,٣		١٤٧,٣	١٤٣,٩		١٤٣,٩			-٣,٤
السفر	٧,٥		٧,٥	٧,٥		٧,٥			
الضيافة									
الخدمات التعاقدية	٨٠,٥		٨٠,٥	٨٠,٥		٨٠,٥			
التدريب	٥,٧		٥,٧	٥,٧		٥,٧			
النفقات العامة للتشغيل	٥٥,٥		٥٥,٥	٥٥,٥		٥٥,٥			
اللوازم والمواد									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١٤٩,٢		١٤٩,٢	١٤٩,٢		١٤٩,٢			
المجموع	١٨٤٦,٦	٣٤٤,٤	٢١٩١,٠	١٨٤٣,٢	٣٤٤,٤	٢١٨٧,٦	١٧٣,٦	٣٤٤,٤	-٣,٤

## الجدول ٢٦ البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة

قسم الخدمات العامة ٣٢٥٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع
الموظفون الفنيون	٥٦٨,٤		٥٦٨,٤	٥٦٨,٤		٥٦٨,٤			
موظفو الخدمات العامة	٢٣٩٢,٨		٢٣٩٢,٨	٢٣٩٢,٨		٢٣٩٢,٨			
المجموع الفرعي للموظفين	٢٩٦١,٢		٢٩٦١,٢	٢٩٦١,٢		٢٩٦١,٢			
المساعدة المؤقتة العامة	٧٣,٣		٧٣,٣	٧١,٥		٧١,٥			-١,٨
المساعدة العامة للاجتماعات									
العمل الإضافي	٥٥,٦		٥٥,٦	٤٢,٢		٤٢,٢			-١٣,٤
الاستشاريون	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠			
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٣٣,٩		١٣٣,٩	١٣٣,٩		١٣٣,٩			
السفر	١٦,٠		١٦,٠	١٦,٠		١٦,٠			
الضيافة									
الخدمات التعاقدية	٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠			
التدريب	٩,٨		٩,٨	٩,٨		٩,٨			
النفقات العامة للتشغيل	١٩١٨,٦		١٩١٨,٦	١٨٩٨,٦		١٨٩٨,٦			-٢٠,٠
اللوازم والمواد	٢١١,٥		٢١١,٥	٢١١,٥		٢١١,٥			
الأثاث والمعدات	٥٤,٠		٥٤,٠	٥٤,٠		٥٤,٠			
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٢١٧٥,٩	٥٤,٠	٢٢٢٩,٩	٢١٥٥,٩	٥٤,٠	٢٢١٠,٩	٢٠,٠	٥٤,٠	-١٩,٠
المجموع	٥٢٧١,٠	٩٦,٢	٥٣٦٧,٢	٥٢٤٩,١	٩٦,٢	٥٣٤٥,٣	٢١٩,١	٩٦,٢	-٢١,٨

## الجدول ٢٧ البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٣٢٦٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع
المجموع									

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٢٦٠ قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع			
	المجموع			المجموع					
			١٧٠٥,٤	٥٦٧,٨	١١٣٧,٧	١٧٠٥,٤	٥٦٧,٨	١١٣٧,٧	الموظفون الفنيون
			٢٤٣٤,٩	١٠٣٤,٥	١٤٠٠,٤	٢٤٣٤,٩	١٠٣٤,٥	١٤٠٠,٤	موظفو الخدمات العامة
			٤١٤٠,٣	١٦٠٢,٣	٢٥٣٨,٠	٤١٤٠,٣	١٦٠٢,٣	٢٥٣٨,٠	المجموع الفرعي للموظفين
-٦,٦	-٦,٦		٢٧٦,١	٢٧٦,١		٢٨٢,٧	٢٨٢,٧		المساعدة المؤقتة العامة
			١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	المساعدة العامة للاجتماعات
			٣٥,٠		٣٥,٠	٣٥,٠		٣٥,٠	العمل الإضافي
									الاستشاريون
-٦,٦	-٦,٦		٣٢١,١	٣٢١,١	٤٥,٠	٣٢٧,٧	٣٨٢,٧	٤٥,٠	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٥٧,٨	٢٤,٦	٣٣,٣	٥٧,٨	٢٤,٦	٣٣,٣	السفر
									الضيافة
			٢٢٧,٢	٨٧,٠	١٤٠,٢	٢٢٧,٢	٨٧,٠	١٤٠,٢	الخدمات التعاقدية
			٦٠,٧		٦٠,٧	٦٠,٧		٦٠,٧	التدريب
			٣٥٤١,٦	١٤٣٩,٩	٢١٠١,٧	٣٥٤١,٦	١٤٣٩,٩	٢١٠١,٧	النفقات العامة للتشغيل
			١٣٤,٨	١٤,٨	١٢٠,٠	١٣٤,٨	١٤,٨	١٢٠,٠	اللوازم والمواد
			٥٣٥,٠	٢٣٥,٠	٣٠٠,٠	٥٣٥,٠	٢٣٥,٠	٣٠٠,٠	الأثاث والمعدات
			٤٥٥٧,١	١٨٠١,٣	٢٧٥٥,٨	٤٥٥٧,١	١٨٠١,٣	٢٧٥٥,٨	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٦,٦	-٦,٦		٩٠١٨,٦	٣٦٧٩,٧	٥٣٣٨,٨	٩٠٢٥,١	٣٦٨٦,٣	٥٣٣٨,٨	المجموع

## الجدول ٢٨ البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٠٠ شعبة خدمات المحكمة		
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع			
	المجموع			المجموع					
			١١٠٣٠,٢	٦٠٧٠,٥	٤٩٥٩,٧	١١٠٣٠,٢	٦٠٧٠,٥	٤٩٥٩,٧	الموظفون الفنيون
			٣٥٦٩,٢	٢٦٤٥,٢	٩٢٤,٠	٣٥٦٩,٢	٢٦٤٥,٢	٩٢٤,٠	موظفو الخدمات العامة
			١٤٥٩٩,٤	٨٧١٥,٧	٥٨٨٣,٧	١٤٥٩٩,٤	٨٧١٥,٧	٥٨٨٣,٧	المجموع الفرعي للموظفين
-٣٩,٩	-٣٩,٩		٢٦٩٢,٣	٢٦٩٢,٣		٢٧٣٢,٢	٢٧٣٢,٢		المساعدة المؤقتة العامة
			٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	المساعدة العامة للاجتماعات
			١٥,٠	١٥,٠		١٥,٠	١٥,٠		العمل الإضافي
			٢٥٣,٥	٢٥١,٠	٢,٥	٢٥٣,٥	٢٥١,٠	٢,٥	الاستشاريون
-٣٩,٩	-٣٩,٩		٣٤٣٩,١	٣٢٦٦,٧	١٧٢,٤	٣٤٧٩,٠	٣٣٠٦,٦	١٧٢,٤	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١٥٣٠,٥	١٤٥٩,٧	٧٠,٨	١٥٣٠,٥	١٤٥٩,٧	٧٠,٨	السفر
									الضيافة
			٣٠٢,٢	١٨٨,٤	١١٣,٨	٣٠٢,٢	١٨٨,٤	١١٣,٨	الخدمات التعاقدية
			٦١,٢	٥٤,١	٧,٢	٦١,٢	٥٤,١	٧,٢	التدريب
			٥٧٣,٨	٢٧٨١,٠	٢٧٨١,٠	٢٢٠٧,٢	٢٢٠٧,٢		مهام الدفاع
			٢١١٤,٧	٢١١٤,٧		٢١١٤,٧	٢١١٤,٧		مهام الضحايا
-٦٢١,٠	-٣٦٠,٠	-٢٦١,٠	٥١٨٥,٤	٣٥٥٤,٤	١٦٣١,٠	٥٨٠٦,٤	٣٩١٤,٤	١٨٩٢,٠	النفقات العامة للتشغيل
			٨٠,٥	٦٤,٣	١٦,٢	٨٠,٥	٦٤,٣	١٦,٢	اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
-٤٧,٢	٢١٣,٨	-٢٦١,٠	١٢٠٥٥,٥	١٠٢١٦,٦	١٨٣٩,٠	١٢١٠٢,٨	١٠٠٠٢,٨	٢١٠٠,٠	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٨٧,١	١٧٣,٩	-٢٦١,٠	٣٠٠٩٤,٠	٢٢١٩٩,٠	٧٨٩٥,٠	٣٠١٨١,١	٢٢٠٢٥,١	٨١٥٦,٠	المجموع

## الجدول ٢٩ البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣١٠ مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٤٦٥,٢	٢٩٤,٦	١٧٠,٦	٤٦٥,٢	الموظفون الفنيون
			٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
			٥٣١,٢	٢٩٤,٦	٢٣٦,٦	٥٣١,٢	المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
			٢٠,٠	١٧,٥	٢,٥	٢٠,٠	الاستشاريون
			٢,٠	١٧,٥	٢,٥	٢,٠	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٣٦,٤	١٦,٣	٢٠,١	٣٦,٤	السفر
							الضيافة
			١,٧		١,٧	١,٧	الخدمات التعاقدية
			٣٨,٧	٣٨,٧	٣٨,٧	٣٨,٧	التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
			٧٦,١	٥٥,١	٢١,٧	٧٦,١	المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٦٢٨,٠	٣٦٧,٢	٢٦٠,٨	٦٢٨,٠	المجموع

## الجدول ٣٠ البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم إدارة المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٢٠ قسم إدارة المحكمة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			١٢٠٥,٧	٧٨٣,٩	٤٢١,٨	١٢٠٥,٧	الموظفون الفنيون
			٨٧٢,٤	٧٤٠,٤	١٣٢,٠	٨٧٢,٤	موظفو الخدمات العامة
			٢٠٧٨,١	١٥٢٤,٣	٥٥٣,٨	٢٠٧٨,١	المجموع الفرعي للموظفين
-٤,٢	-٤,٢		٢٣٤,١	٢٣٤,١		٢٣٨,٣	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
			١٥,٠	١٥,٠		١٥,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
-٤,٢	-٤,٢		٢٤٩,١	٢٤٩,١		٢٥٣,٣	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
			٥٦,٣		٥٦,٣	٥٦,٣	الخدمات التعاقدية
			٥,٥		٥,٥	٥,٥	التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
			٤٧,٠	٤٧,٠		٤٧,٠	اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
			١٠٨,٨	٤٧,٠	٦١,٨	١٠٨,٨	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٤,٢	-٤,٢		٢٤٣٦,٠	١٨٢٠,٤	٦١٥,٦	٢٤٤٠,٢	المجموع

## الجدول ٣١ البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٣٠ قسم الاحتجاز
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٢٩٦,٣	٨٤,٩	٢١١,٤	٢٩٦,٣	الموظفون الفنيون

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			قسم الاحتجاز ٣٣٣٠	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
	٦٦,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠	موظفو الخدمات العامة	
	٢١٧,٤	١٥٠,٩	٤٢٨,٣	٢١٧,٤	١٥٠,٩	٤٢٨,٣	المجموع الفرعي للموظفين المساعدة المؤقتة العامة	
	٦,٠	٦,٠	١٢,٠	٦,٠	٦,٠	١٢,٠	المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي	
	٦,٠	٦,٠	١٢,٠	٦,٠	٦,٠	١٢,٠	الاستشاريون المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	
							السفر الضيافة	
							الخدمات التعاقدية التدريب	
-٢٦١,٠	-٢٦١,٠	١٦٧٥,٣	٤٦,٣	١٦٦٩,٠	١٩٣٦,٣	٤٦,٣	١٨٩٠,٠	النفقات العامة للتشغيل
		٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
-٢٦١,٠	-٢٦١,٠	١٦٨٢,٨	٤٦,٣	١٦٦٦,٥	١٩٤٣,٨	٤٦,٣	١٨٩٧,٥	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢٦١,٠	-٢٦١,٠	٢١١٧,١	٢٠٣,٢	١٩١٣,٩	٢٣٧٨,١	٢٠٣,٢	٢١٧٤,٩	المجموع

### الجدول ٣٢ البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الترجمة الفورية والتحريرية بالمحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			قسم الترجمة الفورية والتحريرية ٣٣٤٠	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
	١٨٥٢,١	٢٤٠٠,٦	٤٢٥٢,٧	١٨٥٢,١	٢٤٠٠,٦	٤٢٥٢,٧	الموظفون الفنيون	
	٢٦٤,٠	٢٧٨,٤	٥٤٢,٤	٢٦٤,٠	٢٧٨,٤	٥٤٢,٤	موظفو الخدمات العامة	
	٢١١٦,١	٢٦٧٩,٠	٤٧٩٥,١	٢١١٦,١	٢٦٧٩,٠	٤٧٩٥,١	المجموع الفرعي للموظفين	
-٢,٤	-٢,٤	٥٩٦,٥	٥٩٦,٥	٥٩٨,٩	٥٩٨,٩	٥٩٨,٩	المساعدة المؤقتة العامة	
	١٦٩,٩	٣٠٨,٤	٤٧٨,٣	١٦٩,٩	٣٠٨,٤	٤٧٨,٣	المساعدة العامة للاجتماعات	
							العمل الإضافي الاستشاريون	
-٢,٤	-٢,٤	١٠٨٩,٩	٩٢٠,٠	١٦٩,٩	١٠٩٢,٣	٩٢٢,٤	١٦٩,٩	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
	٣,٦	١٠٨,٠	١١١,٦	٣,٦	١٠٨,٠	١١١,٦	٣,٦	السفر الضيافة
	٥٧,٥	٦٥,٩	١٢٣,٤	٥٧,٥	٦٥,٩	١٢٣,٤	٥٧,٥	الخدمات التعاقدية التدريب
	٨,٧	٩,٥	١٨,٢	٨,٧	٩,٥	١٨,٢	٨,٧	النفقات العامة للتشغيل اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
	٢٦٩,٨	١١٢,١	٣٨١,٩	٢٦٩,٨	١١٢,١	٣٨١,٩	٢٦٩,٨	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢,٤	-٢,٤	٦١٤٠,٩	٣٧٨٥,١	٢٣٥٥,٨	٦١٤٣,٣	٣٧٨٧,٥	٢٣٥٥,٨	المجموع

## الجدول ٣٣ البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: وحدة الضحايا والشهود

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٥٠ وحدة الضحايا والشهود
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			١٨٠٠,٩	١٠٨٦,٢	٧١٤,٧	١٨٠٠,٩	الموظفون الفنيون
			١٣٦٢,٩	١٢٩٦,٩	٦٦,٠	١٣٦٢,٩	موظفو الخدمات العامة
			٣١٦٣,٨	٢٣٨٣,١	٧٨٠,٧	٣١٦٣,٨	المجموع الفرعي للموظفين
-١٦,٦	-١٦,٦		١١٣٧,٢	١١٣٧,٢		١١٥٣,٨	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي الاستشاريون
-١٦,٦	-١٦,٦		١١٣٧,٢	١١٣٧,٢		١١٥٣,٨	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١١٣٩,٩	١١١٤,٧	٢٥,٣	١١٣٩,٩	السفر الضيافة الخدمات التعاقدية
			٤٧,٠	٤٧,٠		٤٧,٠	التدريب
-٣٦٠,٠	-٣٦٠,٠		٣٤٥٨,٣	٣٤٥٨,٣		٣٨١٨,٣	النفقات العامة للتشغيل
			٤,٨	٤,٨		٤,٨	اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
-٣٦٠,٠	-٣٦٠,٠		٤٦٥٠,١	٤٦٢٤,٩	٢٥,٣	٥٠١٠,١	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣٧٦,٦	-٣٧٦,٦		٨٩٥١,١	٨١٤٥,٢	٨٠٥,٩	٩٣٢٧,٧	المجموع

## الجدول ٣٤ البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم التعويض ومشاركة الضحايا

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٦٠ قسم التعويض ومشاركة الضحايا
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			٩٥٣,٩	١٨٩,٥	٧٦٤,٤	٩٥٣,٩	الموظفون الفنيون
			٢٦٣,٥	١٩٧,٥	٦٦,٠	٢٦٣,٥	موظفو الخدمات العامة
			١٢١٧,٤	٣٨٧,٠	٨٣٠,٤	١٢١٧,٤	المجموع الفرعي للموظفين
-١٣,٨	-١٣,٨		٥٦٣,٧	٥٦٣,٧		٥٧٧,٥	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي الاستشاريون
-١٣,٨	-١٣,٨		٥٧٣,٧	٥٧٣,٧		٥٨١,٥	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١١٩,٧	١١٩,٧		١١٩,٧	السفر الضيافة الخدمات التعاقدية
			٦٧,٥	٦٧,٥		٦٧,٥	التدريب
			٤,٣	٤,٣		٤,٣	النفقات العامة للتشغيل
			٣,٠	٣,٠		٣,٠	اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
			١٩٤,٥	١٩٤,٥		١٩٤,٥	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٣,٨	-١٣,٨		١٩٨٥,٦	١١٥٥,٢	٨٣٠,٤	١٩٩٩,٤	المجموع

## الجدول ٣٥ البرنامج ٣٤٠٠: قسم الإعلام والتوثيق

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٤٠٠ قسم الإعلام والتوثيق
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			١٣٤١,٩	٣٧٠,٦	٩٧١,٣	١٣٤١,٩	الموظفون الفنيون

قسم الإعلام والتوثيق ٣٤٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع
موظفو الخدمات العامة	٦٠٨,٤	١٨٨,٨	٧٩٧,٢	٦٠٨,٤	١٨٨,٨	٧٩٧,٢			
المجموع الفرعي للموظفين	١٥٧٩,٦	٥٥٩,٥	٢١٣٩,١	١٥٧٩,٦	٥٥٩,٥	٢١٣٩,١			
المساعدة المؤقتة العامة	١٥٧,٢	١٤٦,٦	٣٠٣,٨	١٥٥,٤	١٤٤,٨	٣٠٠,١	-١,٨	-١,٨	-٣,٧
المساعدة العامة للاجتماعات									
العمل الإضافي									
الاستشاريون									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٥٧,٢	١٤٦,٦	٣٠٣,٨	١٥٥,٤	١٤٤,٨	٣٠٠,١	-١,٨	-١,٨	-٣,٧
السفر	١٠,٦	١٠٥,٦	١١٦,٢	١٠,٦	١٠٥,٦	١١٦,٢			
الضيافة									
الخدمات التعاقدية	٢٢٦,١	٥١٦,٥	٧٤٢,٦	٢٢٦,١	٥١٦,٥	٧٤٢,٦			
التدريب	٧,٠		٧,٠	٧,٠		٧,٠			
النفقات العامة للتشغيل	٥٥,٠	١٣,٥	٦٨,٥	٥٥,٠	١٣,٥	٦٨,٥			
اللوازم والمواد	١٠٥,٥		١٠٥,٥	١٠٥,٥		١٠٥,٥			
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٤٠٤,٢	٦٣٥,٥	١٠٣٩,١	٤٠٤,٢	٦٣٥,٥	١٠٣٩,١			
المجموع	٢١٤١,١	١٣٤١,٦	٣٤٨٢,٧	٢١٣٩,٢	١٣٣٩,٨	٣٤٧٩,٠	-١,٨	-١,٨	-٣,٧

### الجدول ٣٦ البرنامج ٣٧٤٠: مكتب المحامي العام للدفاع

مكتب المحامي العام للدفاع ٣٧٤٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع
الموظفون الفنيون	١٤٧,٢	٢٩٨,٢	٤٤٥,٤	١٤٧,٢	٢٩٨,٢	٤٤٥,٤			
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠			
المجموع الفرعي للموظفين	٢١٣,٢	٢٩٨,٢	٥١١,٤	٢١٣,٢	٢٩٨,٢	٥١١,٤			
المساعدة المؤقتة العامة									
المساعدة العامة للاجتماعات									
العمل الإضافي									
الاستشاريون									
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٢,٦		٢,٦	٢,٦		٢,٦			
السفر									
الضيافة									
الخدمات التعاقدية	٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠			
التدريب									
النفقات العامة للتشغيل									
اللوازم والمواد									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٢,٦		٢,٦	٢,٦		٢,٦			
المجموع	٢١٥,٨	٣١٨,٢	٥٣٣,٩	٢١٥,٨	٣١٨,٢	٥٣٣,٩			

## الجدول ٣٧ البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العام للضحايا

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٧٥٠ مكتب المحامي العام للضحايا
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٦٦,٠	٧٢١,٢	٩٥٣,٢	٦٦,٠	٧٢١,٢	٩٥٣,٢	الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
			١٠١٩,٣	٢٩٨,١	١٢١,٢	١٠١٩,٣	المجموع الفرعي للموظفين
-٢,٩	-٢,٩		١٦٠,٨	١٦٠,٨		١٦٣,٧	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي
			٢٠٢,٤	٢٠٢,٤		٢٠٢,٤	الاستشاريون
-٢,٩	-٢,٩		٣٦٣,٢	٣٦٣,٢		٣٦٦,١	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٩٦,٥	٩٦,٥		٩٦,٥	السفر
			٣٥,٠	٣٥,٠		٣٥,٠	الضيافة
							الخدمات التعاقدية
			١١,٠	١١,٠		١١,٠	التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
			١٤٢,٥	١٤٢,٥		١٤٢,٥	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢,٩	-٢,٩		١٥٢٥,٠	١٢٢٦,٩		١٥٢٧,٩	المجموع

## الجدول ٣٨ البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			أمانة جمعية الدول الأطراف
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٢٥٣,١		٦٣٤,١	٦٣٤,١		٨٨٧,٢	الموظفون الفنيون
			٢٩٢,٨	٢٩٢,٨		٢٩٢,٨	موظفو الخدمات العامة
			٩٢٦,٩	٩٢٦,٩		١١٨٠,٠	المجموع الفرعي للموظفين
-٢٥٣,١	-٢٥٣,١		٥٥٠,٣	٥٥٠,٣		٦٤٤,٧	المساعدة المؤقتة العامة
-٩٤,٤	-٩٤,٤		٢٢٠,٠	٢٢٠,٠		٢٢٠,٠	المساعدة العامة للاجتماعات
			٣٨,٠	٣٨,٠		٣٨,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
-٩٤,٤	-٩٤,٤		١٠٨,٣	١٠٨,٣		٩٠٢,٧	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٣٨٦,٥	٣٨٦,٥		٣٨٦,٥	السفر
			٥,٠	٥,٠		٥,٠	الضيافة
			٨٣٢,٠	٨٣٢,٠		٨٣٢,٠	الخدمات التعاقدية
			٩,٩	٩,٩		٩,٩	التدريب
			٢٤,٤	٢٤,٤		٢٤,٤	النفقات العامة للتشغيل
			١٤,٧	١٤,٧		١٤,٧	اللوازم والمواد
			٥,٠	٥,٠		٥,٠	الأثاث والمعدات
			١٢١٧,٦	١٢١٧,٦		١٢١٧,٦	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣٤٧,٥	-٣٤٧,٥		٣٠١٢,٨	٣٠١٢,٨		٣٣٦٠,٣	المجموع

## الجدول ٣٩ البرنامج الفرعي ٤١٠٠: المؤتمرات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٤١٠٠ المؤتمرات
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	



المؤتمرات ٤١٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها المجموع
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة							
المجموع الفرعي للموظفين	٢٨١,٣		٢٨١,٣	٢٨١,٣		٢٨١,٣	
المساعدة المؤقتة العامة	١٦٠,٠		١٦٠,٠	١٦٠,٠		١٦٠,٠	
المساعدة العامة للاجتماعات	٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠	
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٤٦١,٣		٤٦١,٣	٤٦١,٣		٤٦١,٣	
السفر							
الضيافة							
الخدمات التعاقدية	٧٤٠,٠		٧٤٠,٠	٧٤٠,٠		٧٤٠,٠	
التدريب							
النفقات العامة للتشغيل	٢٤,٤		٢٤,٤	٢٤,٤		٢٤,٤	
اللوازم والمواد	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٧٧٤,٤		٧٧٤,٤	٧٧٤,٤		٧٧٤,٤	
المجموع	١ ٢٣٥,٧		١ ٢٣٥,٧	١ ٢٣٥,٧		١ ٢٣٥,٧	

### الجدول ٤٠ البرنامج الفرعي ٤٢٠٠: أمانة جمعية الدول الأطراف

أمانة جمعية الدول الأطراف ٤٢٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها المجموع
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	٧٤٠,٠		٧٤٠,٠	٧٤٠,٠		٧٤٠,٠	
موظفو الخدمات العامة	٢٩٢,٨		٢٩٢,٨	٢٩٢,٨		٢٩٢,٨	
المجموع الفرعي للموظفين	١ ٠٣٢,٨		١ ٠٣٢,٨	١ ٠٣٢,٨		١ ٠٣٢,٨	
المساعدة المؤقتة العامة	١٦٧,٦		١٦٧,٦	١٦٧,٦		١٦٧,٦	
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي	١٨,٠		١٨,٠	١٨,٠		١٨,٠	
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٨٥,٦		١٨٥,٦	١٨٥,٦		١٨٥,٦	
السفر	٣٧,٠		٣٧,٠	٣٧,٠		٣٧,٠	
الضيافة	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠	
الخدمات التعاقدية							
التدريب	٩,٩		٩,٩	٩,٩		٩,٩	
النفقات العامة للتشغيل							
اللوازم والمواد	٤,٧		٤,٧	٤,٧		٤,٧	
الأثاث والمعدات	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠	
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٦١,٦		٦١,٦	٦١,٦		٦١,٦	
المجموع	١ ٢٨٠,٠		١ ٢٨٠,٠	١ ٢٨٠,٠		١ ٢٨٠,٠	

## الجدول ٤١ البرنامج الفرعي ٤٤٠٠: مكتب رئيس الجمعية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٤٤٠٠ مكتب رئيس الجمعية
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
							الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة
			١٠١,٥			١٠١,٥	المجموع الفرعي للموظفين المساعدة المؤقتة العامة المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي الاستشاريون
			١٠١,٥			١٠١,٥	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٨٧,٧			٨٧,٧	السفر الضيافة
			١٢,٠			١٢,٠	الخدمات التعاقدية التدريب النفقات العامة للتشغيل اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
			٩٩,٧			٩٩,٧	المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٢٠١,٢			٢٠١,٢	المجموع

## الجدول ٤٢ البرنامج الفرعي ٤٥٠٠: لجنة الميزانية والمالية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٤٥٠٠ لجنة الميزانية والمالية
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			١٤٧,٢			١٤٧,٢	الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة
			١٤٧,٢			١٤٧,٢	المجموع الفرعي للموظفين
			-٩٤,٣			٩٤,٣	المساعدة المؤقتة العامة المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي الاستشاريون
			٦٠,٠			٦٠,٠	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			-٩٤,٣			١٥٤,٣	السفر الضيافة
			٢٦١,٨			٢٦١,٨	الخدمات التعاقدية التدريب النفقات العامة للتشغيل اللوازم والمواد الأثاث والمعدات
			٨٠,٠			٨٠,٠	المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٣٤١,٨			٣٤١,٨	المجموع
			-٩٤,٣			٦٤٣,٣	

## الجدول ٤٣ البرنامج الرئيسي الخامس: الإيجار والصيانة (المباني المؤقتة)

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الإيجار والصيانة (المباني المؤقتة)
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
							الموظفون الفنيون

الإيجار والصيانة (المباني المؤقتة)	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
موظفو الخدمات العامة						
المجموع الفرعي للموظفين						
المساعدة المؤقتة العامة						
المساعدة العامة للاجتماعات						
العمل الإضافي						
الاستشاريون						
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين						
السفر						
الضيافة						
الخدمات التعاقدية						
التدريب						
النفقات العامة للتشغيل						
اللوازم والمواد						
الأثاث والمعدات						
المجموع الفرعي لغير الموظفين						
المجموع						

#### الجدول ٤٤ البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
الموظفون الفنيون	١٧٠,٦	٥٦٢,١	٧٣٢,٧	١٧٠,٦	٤٣٧,٦	٦٠٨,٢
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠	٨٤,٩	١٥٠,٩	٦٦,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠
المجموع الفرعي للموظفين	٢٣٦,٦	٦٤٧,٠	٨٨٣,٦	٢٣٦,٦	٥٠٣,٦	٧٤٠,٢
المساعدة المؤقتة العامة	٢٥٧,١	٢٣٨,٧	٤٩٥,٨	٢٢٨,٠	٢٩٥,٩	٥٢٣,٩
المساعدة العامة للاجتماعات						
العمل الإضافي	٤٥,٠	١٠٠,٠	١٤٥,٠	٤٥,٠	١٠٠,٠	١٤٥,٠
الاستشاريون	٣٠٢,١	٣٣٨,٧	٦٤٠,٨	٢٧٣,٠	٣٩٥,٩	٦٦٨,٩
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٦٧,٣	١٤٦,١	٢١٣,٤	٦٧,٣	١٤٦,١	٢١٣,٤
السفر	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
الضيافة	٩٠,٥	٥٥,٥	١٤٦,٠	٩٠,٥	٥٥,٥	١٤٦,٠
الخدمات التعاقدية	١,٥	٢٠,١	٢١,٦	١,٥	٢٠,١	٢١,٦
التدريب	٥,٠	١٥,٠	٢٠,٠	٥,٠	١٥,٠	٢٠,٠
النفقات العامة للتشغيل	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
اللوازم والمواد						
الأثاث والمعدات						
المجموع الفرعي لغير الموظفين	١٦٩,٨	٢٣٦,٨	٤٠٦,٦	١٦٩,٨	٢٣٦,٨	٤٠٦,٦
المجموع	٧٠٨,٥	١٢٢٢,٥	١٩٣١,٠	٦٧٩,٤	١١٣٦,٣	١٨١٥,٧

## الجدول ٤٥ البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير المشروع

مكتب مدير المشروع	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
الموظفون الفنيون	٣٨٢,٠		٣٨٢,٠	٣٨٢,٠		٣٨٢,٠	
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠	
المجموع الفرعي للموظفين	٤٤٨,٠		٤٤٨,٠	٤٤٨,٠		٤٤٨,٠	
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٦٣,٦		١٦٣,٦	١٦٣,٦		١٦٣,٦	
السفر	١١,٠		١١,٠	١١,٠		١١,٠	
الضيافة	٢,٥		٢,٥	٢,٥		٢,٥	
الخدمات التعاقدية	٧٤٢,٣		٧٤٢,٣	٧٤٢,٣		٧٤٢,٣	
التدريب	٢,٥		٢,٥	٢,٥		٢,٥	
النفقات العامة للتشغيل	٢,٥		٢,٥	٢,٥		٢,٥	
اللوازم والمواد	١,٠		١,٠	١,٠		١,٠	
الأثاث والمعدات	١,٥		١,٥	١,٥		١,٥	
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٧٦٣,٣		٧٦٣,٣	٧٦٣,٣		٧٦٣,٣	
المجموع	١ ٣٧٤,٩		١ ٣٧٤,٩	١ ٣٧٤,٩		١ ٣٧٤,٩	

## الجدول ٤٦ البرنامج ٧١١٠: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

مكتب مدير مشروع المباني الدائمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
الموظفون الفنيون	٣٨٢,٠		٣٨٢,٠	٣٨٢,٠		٣٨٢,٠	
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠	
المجموع الفرعي للموظفين	٤٤٨,٠		٤٤٨,٠	٤٤٨,٠		٤٤٨,٠	
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٦٣,٦		١٦٣,٦	١٦٣,٦		١٦٣,٦	
السفر	١١,٠		١١,٠	١١,٠		١١,٠	
الضيافة	٢,٥		٢,٥	٢,٥		٢,٥	
الخدمات التعاقدية	٣٥,٥		٣٥,٥	٣٥,٥		٣٥,٥	
التدريب	٢,٥		٢,٥	٢,٥		٢,٥	
النفقات العامة للتشغيل	٢,٥		٢,٥	٢,٥		٢,٥	
اللوازم والمواد	١,٠		١,٠	١,٠		١,٠	
الأثاث والمعدات	١,٥		١,٥	١,٥		١,٥	
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٥٦,٥		٥٦,٥	٥٦,٥		٥٦,٥	
المجموع	٦٦٨,١		٦٦٨,١	٦٦٨,١		٦٦٨,١	

## الجدول ٤٧ البرنامج ٧١٢٠: دعم موظفي المحكمة لموارد وإدارة المباني الدائمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٧١٢٠
المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	دعم موظفي المحكمة لموارد وإدارة المباني الدائمة
									الموظفون الفنيون
									موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
									الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
									السفر
									الضيافة
-٧٠,٧		-٧٠,٧	٦٣٦,١		٦٣٦,١	٧٠٦,٨		٧٠٦,٨	الخدمات التعاقدية
									التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
-٧٠,٧		-٧٠,٧	٦٣٦,١		٦٣٦,١	٧٠٦,٨		٧٠٦,٨	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٧٠,٧		-٧٠,٧	٦٣٦,١		٦٣٦,١	٧٠٦,٨		٧٠٦,٨	المجموع

## الجدول ٤٨ البرنامج الرئيسي السابع-٢: الفوائد المستحقة، الدولة المضيفة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٧٢٠٠
المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	الفوائد المستحقة، الدولة المضيفة
									الموظفون الفنيون
									موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
									الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
									السفر
									الضيافة
									الخدمات التعاقدية
									التدريب
			١ ٦٢٣,٣		١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣		١ ٦٢٣,٣	النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
			١ ٦٢٣,٣		١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣		١ ٦٢٣,٣	المجموع الفرعي لغير الموظفين
			١ ٦٢٣,٣		١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣		١ ٦٢٣,٣	المجموع

## الجدول ٤٩ البرنامج الرئيسي السابع-٥: الآلية المستقلة للرقابة

الآلية المستقلة للرقابة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المجموع	
الموظفون الفنيون	٣١٢,٧	١٨٩,٧	٣١٢,٧	١٨٩,٧	٣١٢,٧	٣١٢,٧	-١٢٣,١
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	-١٢٣,١
المجموع الفرعي للموظفين	٣٧٨,٧	٢٥٥,٧	٣٧٨,٧	٢٥٥,٧	٣٧٨,٧	٣٧٨,٧	-١٢٣,١
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	
السفر							
الضيافة	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	
الخدمات التعاقدية	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	
التدريب	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
النفقات العامة للتشغيل							
اللوازم والمواد	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	
الأثاث والمعدات	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٤٦٣,٠	٣٣٩,٩	٤٦٣,٠	٣٣٩,٩	٤٦٣,٠	٤٦٣,٠	-١٢٣,١
المجموع							

## الجدول ٥٠ البرنامج الرئيسي ٧٦٠٠: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

٧٦٠٠ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط	المجموع	
الموظفون الفنيون	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	٤٠٢,٠	
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	
المجموع الفرعي للموظفين	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	٤٦٨,٠	
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٦,٥	١١٦,٥	-٢,٩
السفر							
الضيافة	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	
الخدمات التعاقدية							
التدريب	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	
النفقات العامة للتشغيل							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٣,٧	
المجموع	٦١٨,٣	٦١٥,٣	٦١٨,٣	٦١٥,٣	٦١٨,٣	٦١٨,٣	-٢,٩

## الجزء جيم الوثائق ذات الصلة

### ١- البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣\*

#### المحتويات

الصفحة	
٣٦٦	..... خطاب الإحالة
٣٦٦	..... بيان المراقبة المالية الداخلية
٣٦٨	..... رأي المراجع الخارجي للحسابات
٣٦٨	..... تقرير مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للعام المنتهى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٣٨٢	..... تقرير مراجعة الحسابات بشأن التقارير المالية لمشروع المباني الدائمة وإدارة المشروع (السنة المالية ٢٠١٣)
٣٩٣	..... بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في أرصدة الصناديق للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٣٩٥	..... بيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٣٩٦	..... التدفق النقدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٣٩٧	..... بيان الاعتمادات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٣٩٧	..... بيان حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٣٩٨	..... حالة تسديد الاشتراكات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٤٠١	..... حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٤٠١	..... حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٤٠٤	..... حالة الفائض النقدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٤٠٥	..... أنصبة الدول الأطراف من الفائض النقدي لعام ٢٠١٢
٤٠٨	..... حالة التبرعات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٤٠٩	..... حالة الصناديق الاستثمارية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٤٠٩	..... أنصبة الدول الأطراف في تجديد موارد صندوق الطوارئ لعام ٢٠١٣
٤١٢	..... الملاحظات الملحق بالبيانات المالية
٤١٢	..... ١- المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها
٤١٤	..... ٢- التغيير في السياسة المحاسبية
٤١٥	..... ٣- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية
٤٢٠	..... ٤- المحكمة الجنائية الدولية (البيانات من الأول إلى الرابع)
٤٢٠	..... ٥- الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ
٤٢٠	..... الجدول ١: تفاصيل الإيرادات المتنوعة
٤٢١	..... الجدول ٢: تفاصيل النفقات من الميزانية البرنامجية المعتمدة
٤٢٣	..... الجدول ٣: تفاصيل الحسابات الأخرى قيد التحصيل
٤٢٤	..... الجدول ٤: تفاصيل الحسابات الأخرى مستحقة الدفع
٤٢٥	..... ٦- الصناديق الاستثمارية
٤٢٦	..... ٧- الممتلكات غير المستهلكة
٤٢٨	..... الجدول ٥: ملخص الممتلكات غير المستهلكة

\* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/13/12 و Corr.1.

الصفحة	
٤٢٨	الجدول ٦: ملخص الممتلكات غير المستهلكة الممولة من مصادر أخرى.....
٤٢٨	٨- شطب الخسائر المتصلة بالنقد والمبالغ قيد التحصيل والممتلكات .....
٤٢٨	٩- مدفوعات المحاملة .....
٤٢٨	١٠- الالتزامات المحتملة .....
٤٢٩	١١- الإصابات أثناء الخدمة .....
٤٢٩	١٢- التبرعات العينية .....
٤٢٩	١٣- التبرعات للصندوق الاستئماني للضحايا .....
٤٢٩	١٤- مشروع المباني الدائمة: وصف عام .....
٤٣٠	١٥- مشروع المباني الدائمة: ملاحظات على البيانات (من الأول إلى الثالث).....
٤٣٠	الجدول ٧: المبالغ التي تلقتها المحكمة من الدول الأطراف في إطار التسديد دفعة واحدة.....

## خطاب الإحالة

٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤

وفقا للبند ١١-١ من النظام المالي، أتشرف بأن أقدم البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(توقيع) هيرمان فون هيبيل

المسجل

M. Hervé-Adrien Metzger

Director

Cour des Comptes

13 rue Cambon,

75100 Paris Cedex 01

France

بيان المراقبة المالية الداخلية

نطاق المسؤولية



عملا بالقاعدة ١٠١-١ (ب) من القواعد المالية، المسجل بصفته الموظف الإداري الرئيسي للمحكمة "مسؤول ويسأل عن كفاءة إدارة هذه القواعد على نحو مترابط من جانب جميع الأجهزة بالمحكمة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالمهام التنظيمية والإدارية التي تندرج ضمن سلطة هذا المكتب بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي". وعملا بالبند ١١ من النظام المالي، والقاعدة ١١١-١، المسجل مسؤول، من بين أمور أخرى، عن الحسابات. وامتثالا لهذا البند وهذه القاعدة، قمت بتحديد ومتابعة السجلات المالية والفرعية، ووضع الإجراءات المحاسبية للمحكمة، وتعيين الموظفين المسؤولين عن أداء المهام المحاسبية.

ووفقا للبند ٤-١ من النظام المالي للمحكمة، "ينفذ هذا النظام المالي بما يتفق مع مسؤوليات المدعي العام والمسجل على النحو المحدد في الفقرة (٢) من المادة ٤٢ والفقرة (١) من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي. ويتعاون المدعي العام والمسجل، مع الأخذ في الاعتبار استقلالية المدعي العام في ممارسة مهامه بموجب النظام الأساسي".

وعلاوة على ذلك، وفقا للبند ١٠-١ من النظام المالي، تناط بي، بصفتي مسجلا للمحكمة، المسؤولية عن ممارسة "رقابة مالية داخلية تسمح بالقيام أولا بأول بفحص فعال و/أو استعراض المعاملات المالية لضمان ما يلي:

(أ) قانونية عمليات قبض جميع أموال المحكمة ومواردها المالية الأخرى، وحفظها والتصرف فيها؛

(ب) اتفاق الالتزامات والنفقات مع الاعتمادات أو الأحكام المالية لأخرى، التي تقرها جمعية الدول الأطراف، أو مع الأغراض والقواعد المتعلقة بالصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة؛

(ج) استخدام موارد المحكمة استخداما اقتصاديا.

وباتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة بالتعاون مع مكتب المدعي العام حسب ما نصت عليه القاعدة ١٠١-١ (ب)، أعرب عن ارتياحي لوجود نظم مناسبة للمراقبة المالية الداخلية طوال الفترة المالية ٢٠١٣.

### استعراض فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية

تعتمد المراجعة التي أقوم بها لفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على المديرين التنفيذيين (موظفي التصديق) بالمحكمة. ولتعزيز المراقبة المالية الداخلية في المحكمة، نُفذ التدريب المتكامل لموظفي التصديق، وهو تدريب إلزامي لجميع موظفي التصديق.

وتعتمد المراجعة التي أقوم بها لفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على معلومات مستقاة من العمل الذي قام به المراجعون الداخليون للحسابات حتى الآن، وعمل المديرين التنفيذيين بقلم المحكمة المسؤولين عن الحفاظ على إطار المراقبة الداخلية، والتعليقات التي قدمها المراجعون الخارجيون للحسابات حتى الآن في رسائلهم، وغير ذلك من التقارير الإدارية.

وأعرب عن ارتياحي للحصول على الضمانات وغير ذلك من التقارير الإدارية التي تؤكد وجود إطار مناسب للمراقبة المالية الداخلية خلال عام ٢٠١٣.

هيرمان فون هيبيل

المسجل

٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤

## رأي المراجع الخارجي للحسابات

قمنا بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بفترة الإثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتشمل هذه البيانات المالية البيان المتعلق بالإيرادات والنفقات والتغيرات في أرصدة الصناديق، وبيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق، وبيان التدفق النقدي، وبيان الاعتمادات، وبيان حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ والمعلومات والملاحظات الأخرى بشأن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

وبموجب المادة ١١ من النظام المالي، مسجل المحكمة الجنائية الدولية مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها. ويتم إعداد هذه البيانات وفق المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وتشمل هذه المسؤولية تحديد إجراءات المراقبة الداخلية وتنفيذها ورصدها لضمان الإعداد والعرض المتوازن للبيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية سواء بسبب الخطأ أو الاحتيال. وتشمل هذه المسؤولية أيضا تقديم تقديرات محاسبية متوازنة مكيفة للظروف.

وتكمن مسؤوليتنا في إبداء رأي بشأن هذه البيانات المالية بالاستناد إلى المراجعة التي نقوم بها. وقد أجرينا هذه المراجعة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير منا الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية المراجعة وأدائها للتوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من أي أخطاء جوهرية.

وتتضمن أي مراجعة للحسابات اتخاذ إجراءات للحصول على أدلة المراجعة بشأن المبالغ والمعلومات المشار إليها في البيانات المالية. ويخضع اختيار الإجراءات للتقدير المهني لمراجع الحسابات، بما في ذلك تقديره لاحتمال أن تؤدي البيانات إلى أخطاء جوهرية سواء كان مرجعها الخطأ أو الاحتيال. وعند تقدير هذه المخاطر، ينظر مراجع الحسابات في المراقبة الداخلية الموجودة المتعلقة بإعداد البيانات المالية وعرضها من أجل تحديد إجراءات المراجعة المناسبة وليس من أجل إبداء أي رأي في المراقبة الداخلية. وتشمل المراجعة أيضا تقييم ملاءمة الطريقة المحاسبية المطبقة وعرض البيانات المالية وما إذا كانت التقديرات المحاسبية معقولة.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس معقول لرأينا.

واستنادا إلى مراجعتنا فإن البيانات المالية تقدم نظرة متوازنة عن الإيرادات والنفقات الواردة والتغيرات في الأرصدة إلى جانب ما يتعلق بالمحكمة الجنائية من أصول، وخصوم، واحتياطات وأرصدة، وتدقيق نقدي، واعتمادات، وحالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ إلى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لفترة الإثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

ديديه ميغو

Cour des Comptes  
13 rue Cambon,  
75100 Paris Cedex 01  
France

تقرير مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للعام المنتهي في ٣١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠١٣

المحتويات

## الصفحة

٣٦٩	الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها.....
٣٧٠	ملخص التوصيات ٢٠١٣.....
٣٧١	متابعة توصيات عام ٢٠١٢.....
٣٧٣	الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.....
٣٧٣	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والأموال المتلقاة من المتهمين.....
٣٧٤	تعزيز استقلال مكتب المراجعة الداخلية للحسابات.....
٣٧٦	تعزيز قدرة وحدة الميزانية على الاعتراض على افتراضات الميزانية.....
٣٧٧	إدراج المساعدة المؤقتة ذات الطابع الطويل الأجل والمساعدة المؤقتة القصيرة الأجل في الميزانية.....
٣٧٨	وضع قواعد لتعيين الموظفين والأفراد المتعاقدين بعقود قصيرة الأجل.....
٣٧٩	تعزيز الرقابة على تتبع الأصول.....
٣٨٠	شكر وتقدير.....
٣٨١	مرفق: متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات.....

## الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها

١- قمنا بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وفقا للمعايير الدولية في مراجعة الحسابات وعملا بالبند ١٢ من قواعد المحكمة المالية ونظامها المالي، بما في ذلك الاختصاصات التي تحكم مراجعة الحسابات.

٢- والهدف العام لأي مراجعة للبيانات المالية هو التوصل إلى تأكيدات معقولة عما إذا كانت البيانات المالية تخلو من أي خطأ مادي سواء كان مرجعه الاحتيال أو الخطأ، مما يسمح للمراجع ببيان رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، في كل الجوانب، وفقا للإطار المالي المنطبق.

٣- وتبين الصلاحيات الإضافية التي تحكم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية الواردة في المرفق ٦ (ج) من القواعد المالية والنظام المالي المسائل الأخرى التي يرى مراجع الحسابات ضرورة إحاطة جمعية الدول الأطراف علما بها، مثل تبديد أموال المحكمة أو أصولها الأخرى أو إنفاقها في غير ما قصده جمعية الدول الأطراف.

٤- وتضمنت مهمة المراجعة مرحلتين:

(أ) مراجعة مؤقتة تركز على مسائل المراقبة الداخلية وإعداد الميزانية والإدارة، من ٢ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ب) مراجعة نهائية تركز على البيانات المالية ومتطلبات الكشف عموما، من ٢٦ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. واختتمت الأعمال التي بدأت بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية وإعداد الميزانية والإدارة أثناء المراجعة النهائية أيضا.

٥- وتم إيراد الاستنتاجات والتوصيات المستقاة من المراجعة في الملخص أدناه وتم التفصيل فيها في التقرير. وقد لاحظنا أن عددا كبيرا من التوصيات الناجمة عن المراجعة السابقة التي قام بها مكتب المملكة المتحدة الوطني للمراجعة في عام ٢٠١٢ قيد التنفيذ أو لم تعد قابلة للتنفيذ. ويرد بيان بهذه التوصيات في مرفق هذا التقرير.

٦- وتمت مناقشة الاستنتاجات والتوصيات مع المسجل وفريقه. وعقد الاجتماع النهائي مع المسجل ومدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة بشأن التوصيات الواردة في مشروع التقرير بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعقد الاجتماع النهائي مع مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة ورئيس قسم الميزانية والمالية ورؤساء الأقسام بشأن النقاط التي أثرت أثناء المراجعة بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧- وراجعنا مشروع الملاحظات مع أخذ التعليقات المكتوبة الواردة من المحكمة بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الاعتبار.

٨- وأصدرنا رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

## ملخص التوصيات لعام ٢٠١٣

### التوصية ١

من أجل توضيح عملية صنع القرار بشأن معاملة الأموال الواردة كجزء من الأصول المحجوزة، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تضع المحكمة مبادئ توجيهية رسمية تتناول بالتفصيل كيفية التعامل مع الأموال الواردة في المراحل المختلفة للعملية القضائية، وتحدد الأدوار والمسؤوليات في منظومة المحكمة. وستشكل هذه المبادئ التوجيهية الأساس لمعالجة المحاسبة ووضع الميزانية بوجه مناسب.

### التوصية ٢

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بإنهاء أعمال لجنة مراجعة الحسابات القائمة وإنشاء لجنة جديدة تتماشى مع أفضل الممارسات المهنية لمساعدة جمعية الدول الأطراف في أداء مسؤولياتها الرقابية لعملية إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وعملية المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. ولذلك ينبغي أن تنشأ هذه اللجنة كهيئة فرعية تابعة لجمعية الدول الأطراف. ويمكن إنشاؤها كلجنة فرعية تابعة للجنة الميزانية والمالية.

ولضمان اتفاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مع أفضل الممارسات المهنية، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن يكون مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مسؤولاً أمام رؤساء الأجهزة عن الأمور الإدارية وأمام لجنة مراجعة الحسابات عن تعيين وفصل وتقييم أداء مدير المكتب. وستقوم اللجنة بالموافقة على ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات وخطة المراجعة السنوية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، كما ستقوم بمراجعة فعالية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. ولتأكيد هذا الاستقلال في ميزانية المحكمة، يلزم خروج مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من البرنامج الرئيسي الثالث (قلم المحكمة) وإنشاؤه كبرنامج رئيسي منفصل، كما يلزم أن يكون تنفيذها تحت المسؤولية والسلطة والمسائلة الوحيدة لمدير المكتب.

### التوصية ٣

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتعزيز قدرة وحدة الميزانية على المراجعة التحليلية لاتباع أسلوب أكثر تحدياً في إعداد الميزانية، يتضمن إعداد اقتراحات مضادة لمواجهة جميع الطلبات المقدمة من آحاد الوحدات.

### التوصية ٤

لضمان تقديم الميزانية بطريقة تسمح للدول الأطراف بالموافقة على الوظائف المؤقتة المحددة على مدى فترات زمنية طويلة والتي تكون نتيجة لذلك أقرب إلى الوظائف الطويلة الأجل، واحتراماً للمرونة التي تتطلبها طبيعة عمليات المحكمة، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتعديل الطريقة التي يتم بها إدراج المساعدة المؤقتة العامة في

الميزانية بإنشاء عنوانين منفصلين بالميزانية أحدهما يتعلق بالوظائف المؤقتة الطويلة الأجل بطبيعتها (المساعدة الطويلة الأجل) والآخر يتعلق بالمساعدة المؤقتة القصيرة الأجل .

وستقدر الوظائف التي ستدرج تحت عنوان الوظائف المؤقتة الطويلة الأجل بوضع قائمة للوظائف المطلوبة والمبينة بالتفصيل في سرد الميزانية المعتمدة. وستقدر ميزانية المساعدة المؤقتة القصيرة الأجل، المرنة للغاية بطبيعتها، على أساس مبلغ مقطوع يحسب كنسبة مئوية من تكاليف الموظفين، مقارنة مع النفقات الفعلية السابقة على أساس سنوي.

وعلاوة على ذلك، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تعد المحكمة قائمة مختصرة لجميع وظائف المساعدة الطويلة الأجل المشار إليها في سرد الميزانية المعتمدة كما هو الحال بالنسبة للوظائف الثابتة. وسيتاح للدول الأطراف نتيجة لذلك الموافقة على مجموعة أساسية من الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة ووظائف مساعدة طويلة الأجل.

وأخيراً، نظراً لعدم قيام الخبراء الاستشاريين بأنشطة مماثلة لأنشطة الموظفين، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بنقلهم من فئة "الرتب الأخرى" إلى فئة "غير الموظفين".

## التوصية ٥

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بوضع سياسة تتضمن مجموعة من القواعد لجميع العقود القصيرة الأجل. وينبغي أن تغطي هذه القواعد التعيينات القصيرة الأجل والأفراد العاملين باتفاقيات الخدمات الخاصة الذين يقومون بأعمال مماثلة لأعمال الموظفين.

وينبغي أن تسمح هذه القواعد بأقل قدر من التدخل من جانب قسم الموارد البشرية، من أجل تقليل المخاطر المحتملة للمحابة وتجنب أي محسوبة في عملية التوظيف.

## التوصية ٦

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تتأكد المحكمة من ادراج جميع بنود المعدات، بما في ذلك الأنواع الجذابة بطبيعتها، والإبلاغ عنها بشكل صحيح في البيانات المالية عن طريق تعزيز الرقابة على تتبع الأصول والامتثال للتعليمات الإدارية التي تحدد إطار إدارة الممتلكات والأصول .

وفي حالة فقدان أي بند من البنود، ينبغي تحديد مهلة زمنية معقولة للبحث عنها، وفي حالة عدم معرفة مكانها بعد انقضاء هذه المهلة، ينبغي شطبها.

## متابعة توصيات عام ٢٠١٢

٩- بعد مراجعة لحال تنفيذ توصيات السنة الماضية، لوحظ أن من بين ما بلغ مجموعه ست توصيات، نفذت توصيتان تنفيذاً كاملاً، ونفذت توصيتان تنفيذاً جزئياً، ولم تنفذ توصيتان بعد. ويبين الجدول التالي ما سلف بالتفصيل:

الرقم الموضوع	التوصيات	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً	لم تنفذ بعد
---------------	----------	--------------	-------------	-------------

الرقم الموضوع	التوصيات	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً	لم تنفذ بعد
١	القضايا العامة المتعلقة بمهمة المحاسبة والقيام بمراجعة الحسابات			X
	يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتحسين تنظيم قسم الميزانية والمالية لضمان قدرة المهمة المحاسبية على الاستجابة في الوقت المناسب للطلبات المعقولة من المراجع الخارجي. وينبغي لهذا أن يجعل من تلبية متطلبات التنفيذ القادم للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام أولوية رئيسية للمهمة المحاسبية.			
٢	تعزير دور كل من المدعي العام والمسجل وتوضيحه			X
	يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتعزيز دور كل من المدعي العام والمسجل وتوضيحه وتعديل ما يلزم تعديله في القواعد المالية والنظام المالي على النحو الآتي: - إعداد دليل إداري مفصل (غير موجود حالياً) بصورة جماعية يضع المجموعة الكاملة من القواعد التي تمثل لها كل أجهزة المحكمة، وذلك استناداً إلى نظرة قائمة على الخدمة. وينبغي أن تحذف هذه القواعد بوجه خاص إلى الحد من الازدواجية وتتصدى للحالات التي يمكن أن يخضع فيها الامتثال للقواعد إلى تفسيرات متباينة، لا سيما بين المسجل والمدعي العام. ويمكن أن تغطي هذه القواعد الأمن وتجهيزات الإعلام الآلي، والاتصالات وأعمال الترجمة وإجراءات التوظيف وطريقة عمل المحكمة في الميدان وتأجير المكاتب في الميدان والقواعد الخاصة بوثائق الالتزام المتنوعة. - إعادة تأكيد دور المسجل ومسؤوليته عن قانونية كل نفقات المحكمة بما في ذلك نفقات مكتب المدعي العام وامتثالها للقواعد المالية والنظام المالي للمحكمة وقواعد الدليل الإداري. وكجزء من معالجة المدفوعات وتصفية وثائق الالتزام المتنوعة ينبغي لقسم المالية لدى المسجل التحقق من قانونية وامتثال كل بنود الإنفاق وعمليات تصفية وثائق الالتزام المتنوعة. - الإشارة في القواعد المالية والنظام المالي إلى قائمة الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تدعم قرارات المسجل في رفض بند إنفاقي (والأمثلة لتوضيح ذلك: عدم الامتثال للقواعد، عدم دقة شهادات التصديق التي يصدرها موظفو التصديق، خطأ في إبراد بنود الميزانية...) - ينبغي أن يكون المسجل قادراً على رفض هذه النفقات إذا ما وجد أنها لا تمثل للقواعد المالية والنظام المالي للمحكمة والقواعد الإدارية المفصلة في الدليل. وينبغي للمدعي العام من جهته أن يكون قادراً على إلغاء قرار المسجل إذا لم يكن يتفق وتفسير المسجل لبند الإنفاق. وفي هذه الحالة عندما يلغي المدعي العام قرار المسجل برفض بند في الإنفاق فإنه يقع في الواقع تحويل كل المسؤولية إلى المدعي العام ويخلى مسؤولية المسجل. - ينبغي أن يتم تسجيل كل "استثناء" وعرضه في تقرير سنوي إلى الدول الأطراف وسيقوم المراجع الخارجي للحسابات باستعراضه من أجل الإدلاء برأي بشأن تفسيرات الأطراف ذات الصلة.			
٣	تمويل الالتزامات المتعلقة بمنح الإجازة السنوية والإعادة إلى الوطن		X	
	يوصي المراجع الخارجي للحسابات بوضع حد لتمويل الالتزامات المتعلقة بمنح الإجازة السنوية والإعادة إلى الوطن إلى غاية وضع آلية تمويل ملائمة واستثمار الأموال طبقاً لاستراتيجية متوسطة إلى بعيدة المدى. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تعيد الدول الأطراف النظر في مبلغ ١٠,٩ ملايين يورو المتراكم إلى اليوم والمودع حالياً في حسابات المحكمة المصرفية لعدم وجود مسوغات قانونية لتمويل هذه المزايا بالكامل.			
٤	تحسين شفافية عملية الميزنة		X	
	بالنظر إلى الرصيد المرتفع للفائض الذي يبلغ ١,٧ مليون يورو بين تكاليف الموظفين العادية الفعلية في عام ٢٠١٢ وبين تلك المقدرة في الميزانية، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتحسين شفافية عملية ميزنة تكاليف الموظفين بالتأكد من أنه تم تبليغ الدول الأطراف بوضوح بالرصيد الفائض وكيفية صرفه.			

الرقم الموضوع	التوصيات	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً	لم تنفذ بعد
٥	الدخول إلى نظام ساب المحاسبي ومراقبته		X	
	يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتنفيذ إجراءات المحكمة الداخلية المتعلقة بحقوق الدخول نظام "ساب" المحاسبي، وذلك بأن يتم بوجه خاص منح حقوق الدخول تبعاً لمهمة الموظفين ووفقاً للتمييز الملائم بين الواجبات. ويجب على المحكمة أن تعدل طريقة تصميم تطبيقات نظام "ساب" المحاسبي للمواءمة بين نظام وضع كلمات السر وبين التتبع وفقاً لسياسة المحكمة الأمنية.			
٦	تقليص إلغاء الالتزامات في المستقبل		X	
	يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة بتحسين رصدها للالتزامات غير المصفاة من أجل تقليص مستوى إلغاء التزامات الفترة السابقة. وينبغي دعم كل التزام غير مصفى بوثيقة التزام صحيحة ينبغي مراجعتها صحتها على أساس منتظم على يد موظفي التصديق وخلال التقرير المالي الذي يقدمه قسم المالية والميزانية. ويوصي المراجع الخارجي للحسابات بزيادة رصد الالتزامات غير المصفاة لدى الأقسام التي تعرف مستويات مرتفعة من الإلغاءات من قبيل قسم دعم المحامي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والموارد البشرية والحجز.			
	مجموع عدد التوصيات	٢	٢	٢

١٠- ولم تنفذ التوصية ١ لعدم تعديل تنظيم قسم الميزانية والمالية منذ ذلك الحين. ويكرر مراجع الحسابات الخارجي لذلك هذه التوصية.

١١- وتطالب التوصية ٢ بتعزيز وتوضيح دور كل من المدعي العام والمسجل وعند الضرورة تعديل النظام المالي والقواعد المالية لتبين بالتفصيل مضمون هذا التعزيز والتوضيح. ويوافق المسجل على هذه التوصية وسيقوم بتنفيذها بما يتماشى مع قرار الجمعية ICC-ASP/12/Res.1 المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ الذي "يأذن للمسجل بإعادة تنظيم وتبسيط الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة ويرحب بالتزام المسجل بالمشاركة في حوار استراتيجي مشترك بين الأجهزة". وتعتبر هذه التوصية غير قابلة للتنفيذ لعدم توضيح دور كل من المدعي العام والمسجل حتى الآن بشكل رسمي وعدم استكمال التعديلات اللازمة على النظام المالي والقواعد المالية لبيان مضمون هذا التعزيز والتوضيح بالتفصيل. ويكرر مراجع الحسابات الخارجي لذلك هذه التوصية.

١٢- ونفذت التوصية ٥ جزئياً حيث تم تحديد حقوق الوصول وفقاً لمهام الموظفين وبما يتفق مع الفصل المناسب بين الواجبات. ولكن لم يتم بعد تعديل نظام ساب.

١٣- ونفذت التوصية ٦ جزئياً لأنه يلزم، على الرغم من اعتراف المراجع الخارجي للحسابات بوجود تحسن في نظام رصد الالتزامات غير المصفاة بالمحكمة، مراجعة صلاحية هذه الالتزامات بمزيد من الانتظام. ولذلك يشجع المراجع الخارجي للحسابات المحكمة على مواصلة تعزيز مراجعة الالتزامات غير المصفاة عن طريق موظفي التصديق، على وجه الخصوص من خلال تقارير الأداء التي يقدمونها.

## الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والأموال المتلقاة من المتهمين

١٤- تولد مهام المحاكمة والاحتجاز والتعويض في النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية التزامات مالية بين المحكمة والمتهمين، وقد تكون هذه الالتزامات لصالح المحكمة (حجز الأموال) أو لصالح المتهمين (أتعاب المساعدة القانونية، الإعانات الأسرية). وتتطلب هذه الإيرادات والالتزامات أو السلف إجراءات تفصيلية ومتسقة بالحكمة.

١٥- وشرعت المحكمة في أيار/مايو ٢٠٠٨ في تتبع ممتلكات أحد المتهمين وتوقيع الحجز عليها لاعتقادها أنه يملك قدرا كبيرا من الأموال. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أمرت الدائرة الابتدائية الثالثة المسجل بتقديم سلفة مالية للمتهم لتغطية أتعاب المساعدة القانونية على أساس أن الحجز على أمواله لم يكتمل بعد وأنه لا يستوفي شروط العوز للحصول على الأتعاب من المحكمة. ولتحقيق ذلك، حصلت الدائرة الابتدائية على وثيقة موقعا عليها وقابلة للتنفيذ قانونيا أيضا من أجل استرداد هذه السلفة من أموال المتهم. وبلغت السلفة المالية المقدمة من المحكمة ٢٠٠٠ ٠٤٦ يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٦- ونظرا لطول المدة التي تستغرقها إجراءات الحجز وعدم التأكد منها، توقعت المحكمة في مخصصاتها السنوية طوال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ أنها لن تتمكن من استرداد الأتعاب المدفوعة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، استردت المحكمة المبلغ المذكور والبالغ قدره مبلغ ٢٠٦٨ ٠٠٠ يورو من الأموال المحجوزة للمتهم.

١٧- وبالنظر إلى عدم وجود إجراءات لمثل هذه الحالة، لم تقرر المحكمة لحين إجراء المراجعة الحالية للحسابات كيفية احتساب هذا المبلغ، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان لا بد من تسديد أتعاب المساعدة القانونية أم يجوز استخدامها لأغراض أخرى (التعويضات، الخ). وسيؤدي ذلك إلى آثار محاسبية وآثار على الميزانية في عام ٢٠١٤.

## ١ التوصية

من أجل توضيح عملية صنع القرار بشأن معاملة الأموال الواردة كجزء من الأصول المحجوزة، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تضع المحكمة مبادئ توجيهية رسمية تتناول بالتفصيل كيفية التعامل مع الأموال الواردة في المراحل المختلفة للعملية القضائية، وتحدد الأدوار والمسؤوليات في منظومة المحكمة. وستشكل هذه المبادئ التوجيهية الأساس لمعالجة المحاسبة ووضع الميزانية بوجه مناسب.

## تعزيز استقلال مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

١٨- يجري مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، المنشأ بموجب القاعدة ١١٠-١ من النظام المالي والقواعد المالية "عمليات مستقلة لمراجعة حسابات المعاملات المالية والنظم الإدارية التي تشكل أساس هذه المعاملات، وفقا لمعايير مراجعة الحسابات المتعارف عليها والمقبولة عموما، ولاسيما تقييم امتثال جميع المعاملات للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات والتعليمات الإدارية المعمول بها. ونتيجة لمراجعة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات يقدم تعليقات وتوصيات إلى المسجل، وإلى المدعي العام، في المجالات التي تدرج لسلطته، بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي".

١٩- ويخضع المكتب من الناحية الإدارية للمسجل. وتشكل ميزانيته برنامجا فرعيا من البرنامج الرئيسي الثالث الخاص بقلم المحكمة وتنفذ تحت السلطة الكاملة والنهائية للمسجل. ووظيفة رئيس المكتب محددة المدة، ويقوم المسجل بتعيينه وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٤ من نظام روما الأساسي.



٢٠- ووضع رئيس المكتب في عام ٢٠٠٨ ميثاقا يحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات النشاط الذي تقوم به المراجعة الداخلية للحسابات، ونقح هذا الميثاق في عام ٢٠١١، ولكن لم تتم الموافقة عليه حتى الآن.

٢١- ووفقا لمعايير المراجعة المتعلقة بأفضل الممارسات المهنية، مثل المعايير التي نشرها معهد المراجعين الداخليين للحسابات، ينبغي أن يكون نشاط مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مستقلا "بلوغ درجة الاستقلالية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليات المراجعة الداخلية للحسابات بصورة فعالة، وينبغي أن يتمتع مدير المكتب بحق الوصول المباشر وغير المقيد إلى الإدارة العليا والهيئة الإدارية" (أي مجلس الإدارة).

٢٢- وعلاوة على ذلك، ينص المعيار ١٠٠٠ لمعهد المراجعين الداخليين للحسابات على أنه "ينبغي أن تكون أهداف وصلاحيات ومسؤوليات النشاط الذي تقوم به المراجعة الداخلية للحسابات محددة رسميا في ميثاق للمراجعة الداخلية للحسابات، بما يتفق مع تعريف المراجعة الداخلية، ومدونة قواعد السلوك، والمعايير. وينبغي أن يستعرض الرئيس التنفيذي لمكتب المراجعة هذا الميثاق بصفة دورية وأن يقدمه إلى الإدارة العليا والهيئة الإدارية للموافقة عليه".

٢٣- وتنص القاعدة ١١٠-١ من النظام المالي والقواعد المالية أيضا على أن "تتلقى لجنة الميزانية والمالية التقارير السنوية، وعلى أساس محدد حيثما يقتضي الحال، من المراجع الداخلي للحسابات، عن طريق رئيس لجنة مراجعة الحسابات".

٢٤- وقد أنشئت لجنة مراجعة الحسابات بموجب التوجيه الرئاسي ICC/PRES/D/2009/1 لتقديم المشورة لرؤساء الأجهزة بشأن المسائل التنظيمية ومساعدتهم في أداء مسؤولياتهم الرقابية المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، ونظام إدارة المخاطر، وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وأعمال المحكمة لرصد الامتثال للأنظمة والقواعد المعتمدة من قبل جمعية الدول الأطراف". وتضم اللجنة رئيس المحكمة والمدعي العام والمسجل، فضلا عن أربعة أعضاء خارجيين يقوم رئيس المحكمة بتعيينهم بعد التشاور مع المدعي العام وأخذ رأي المسجل.

٢٥- ونظرا لإنشاء لجنة الرقابة بتوجيه رئاسي وليس بقرار من جمعية الدول الأطراف، فإنها ليست هيئة فرعية تابعة للجمعية وليست بالتالي مسؤولة أمامها. ولا يمكن القول بأنها لجنة مستقلة لأنها تتضمن، بالإضافة إلى رؤساء الهيئات، أربعة أعضاء يعينهم رئيس المحكمة. وتعمل هذه اللجنة في الواقع كلجنة استشارية داخلية ولم تجتمع منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مما يعكس وضعها الضعيف في الوقت الحالي وغياب على الأرجح قيمتها المضافة.

٢٦- ولجنة المراجعة، التي ينبغي أن تمثل لأفضل الممارسات المهنية، ينبغي أن تتكون من أعضاء مستقلين لا علاقة لهم بإدارة المحكمة، يقوم مجلس الإدارة بتعيين ما لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على ستة منهم. وينبغي أن يكون كل عضو مستقلا وملما بالمسائل المالية. وينبغي أن تجتمع اللجنة مرتين على الأقل سنويا وأن تكون مسؤولة عن مراقبة عملية إعداد التقارير المالية والميزانية، ونظام الرقابة الداخلية، ونظام إدارة المخاطر، وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. وينبغي أن توافق على ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات، وخطة المراجعة الداخلية للحسابات، والقرارات المتعلقة بتعيين واستبدال وفصل المدير التنفيذي لمراجعة الحسابات.

٢٧- ولن يتمكن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من تحسين فعالية أعمال وعمليات المحكمة دون تعزيز استقلاله والموافقة على ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب المراجعة الداخلي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للجنة مراجعة الحسابات التي تعمل كلجنة استشارية داخلية أن تساعد الهيئة الإدارية (أي جمعية الدول الأطراف) في أداء مسؤولياتها الرقابية.

## التوصية ٢

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بإنهاء أعمال لجنة مراجعة الحسابات القائمة وإنشاء لجنة جديدة تتماشى مع أفضل الممارسات المهنية لمساعدة جمعية الدول الأطراف في أداء مسؤولياتها الرقابية لعملية إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وعملية المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. ولذلك ينبغي أن تنشأ هذه اللجنة كهيئة فرعية تابعة لجمعية الدول الأطراف. ويمكن إنشاؤها كلجنة فرعية تابعة للجنة الميزانية والمالية.

ولضمان اتفاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مع أفضل الممارسات المهنية، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن يكون مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مسؤولاً أمام رؤساء الأجهزة عن الأمور الإدارية وأمام لجنة مراجعة الحسابات عن تعيين وفصل وتقييم أداء مدير المكتب. وستقوم اللجنة بالموافقة على ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات وخطة المراجعة السنوية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، كما ستقوم بمراجعة فعالية أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. ولتأكيد هذا الاستقلال في ميزانية المحكمة، يلزم خروج مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من البرنامج الرئيسي الثالث (قلم المحكمة) وإنشاؤه كبرنامج رئيسي منفصل، كما يلزم أن يكون تنفيذها تحت المسؤولية والسلطة والمسئولة الوحيدة لمدير المكتب.

### تعزيز قدرة وحدة الميزانية على الاعتراض على افتراضات الميزانية

٢٨- تطالب لجنة الميزانية والمالية المحكمة بتقليل الاستخفاف بالميزانية وتحسين الكفاءة بإعطاء الأولوية للميزانية. وأفضل وسيلة لتحقيق هذين الهدفين هي رفع مستوى القدرة على المراجعة التحليلية في وحدة الميزانية لتمكينها من التشكيك في جميع الطلبات المقدمة من آحاد الوحدات (التي تطلق عليها كلمة السرد) ومن إبداء اقتراحات مضادة خاصة بها.

٢٩- ولا تملك وحدة الميزانية حالياً القدرة على إبداء اقتراحات مضادة للرد على هذه الطلبات. وينبغي أن تكون الموارد اللازمة لتنفيذ الأعمال التي تقررها الهيئات القضائية (الموظفون المؤقتون، وعدد الرحلات وتكلفتها، والنفقات العامة، واللوازم، وتكاليف التدريب) موضعاً لتقديرين متقابلين، الأول تعدده وحدة الميزانية، والآخر تعدده الجهة صاحبة الطلب. وللقيام بذلك، ينبغي أن تستخدم وحدة الميزانية أدوات الرقابة الإدارية ومحاسبة التكاليف (مثل تحليل تكاليف محددة، وتسجيل التحويلات بين الأقسام، والمقارنة بين بنود الإنفاق) لتحسين مراقبة الإنفاق على مدار السنة، الذي يسمح بالتالي بانتقاد الاقتراحات المقدمة من وحدات أخرى على أسس سليمة.

٣٠- ولا تسمح عملية الميزنة، دون تمتع وحدة الميزانية بالقدرة على المراجعة التحليلية المذكورة، بتجنب ما يلي:

(أ) "اللاتراجع" عن النفقات السابقة (عدم إمكان التشكيك في النفقات المقررة من قبل)؛ و

(ب) عدم تحديد أولويات للأهداف أو المشاريع الاستراتيجية، الذي قد يؤدي إلى ارتفاع في ميزانية أحد الأقسام وانخفاض في ميزانية قسم آخر. وعلى سبيل المثال، لن يتمكن النظام التقليدي لإعداد الميزانية من تقليل آثار الطلب الجديد المقدم من مكتب المدعي العام لزيادة الموارد بقدر كبير في السنوات الأربع القادمة على التكلفة.

٣١- والعيب الوحيد للاعتراض على الميزانية عن طريق تقسيم اقتراحات مضادة هو أنه أكثر تعقيداً، وأكثر استهلاكاً للوقت والموارد، الأمر الذي يتطلب المزيد من الوقت والجهد والموظفين.

٣٢- وبالنظر إلى حجم المحكمة الجنائية الدولية والمعدلات المرصودة في منظمات مماثلة أخرى، قد يتطلب تنفيذ هذه الوسيلة تعزيز الموظفين في وحدة الميزانية. بيد أنه استناداً إلى خبرة المراجع الخارجي للحسابات وتقديره، تفوق مزايا هذه الوسيلة بكثير ما تنطوي عليه من تكاليف.

### التوصية ٣

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتعزيز قدرة وحدة الميزانية على المراجعة التحليلية لاتباع أسلوب أكثر تحدياً في إعداد الميزانية، يتضمن إعداد اقتراحات مضادة لمواجهة جميع الطلبات المقدمة من آحاد الوحدات.

## إدراج المساعدة المؤقتة ذات الطابع الطويل الأجل والمساعدة المؤقتة القصيرة الأجل في الميزانية

٣٣- لا تسمح الطريقة التي يتم بها إدراج تكاليف الموظفين في الميزانية للدول الأطراف بالموافقة على الوظائف المؤقتة المحددة منذ فترات طويلة والتي تكون نتيجة لذلك أطول أجلاً بطبيعتها.

٣٤- وترد تكاليف الموظفين في الميزانية تحت عنوانين: "الموظفون" و"الموظفون الآخرون". ويتعلق عنوان "الموظفون" بالموظفين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة. ويشمل عنوان "الموظفون الآخرون" المساعدة المؤقتة العامة، والمساعدة المؤقتة للاجتماعات، والعمل الإضافي، والخبراء الاستشاريين. ويستخدم عنوان المساعدة المؤقتة العامة في الميزانية لتمويل تكاليف المساعدة المؤقتة بطريقة مرنة، وفقاً لما تتطلبه طبيعة عمليات المحكمة.

٣٥- ويرد الموظفون المدرجون في الميزانية تحت عنوان "موظفو الفئة الفنية" و"موظفو الخدمات العامة" أيضاً في المرفق الخامس بالميزانية المتعلقة بالوظائف المعتمدة في المحكمة والذي يخص الوظائف الثابتة والتعيينات المحددة المدة فقط.

٣٦- ويعمل الموظفون المدرجون في الميزانية تحت عنوان "الموظفون الآخرون" بثلاثة أنواع من العقود: التعيينات المحددة المدة، أو التعيينات القصيرة الأجل، أو اتفاقات الخدمات الخاصة.

٣٧- والموظفون العاملون بتعيينات محددة المدة أو تعيينات قصيرة الأجل موظفون بالمحكمة وينطبق عليهم النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين.

٣٨- والموظفون العاملون باتفاقات الخدمات الخاصة ليسوا موظفين بالمحكمة ولكنهم يقومون بأعمال مماثلة للأعمال التي يقوم بها الموظفون ويدرجون لذلك ضمن المساعدة المؤقتة العامة. ومن ناحية أخرى، لا يقوم الخبراء الاستشاريون العاملون باتفاقات الخدمات الخاصة بمهام الموظفين، ولذلك من الخطأ أن يتم إدراجهم تحت عنوان "الموظفون الآخرون" في الميزانية.

٣٩- ويرد الوصف الخاص بالموظفين الممولين من ميزانية المساعدة المؤقتة العامة في جميع أنحاء الميزانية على أساس كل برنامج على حدة مع بيان ما إذا كانت الوظيفة جديدة أو معادة، ولكن دون تقديم جدول موجز لذلك. ولا تكشف هذه المعلومات عن الفترة الكاملة التي فتحت فيها هذه الوظيفة لتمكين صانعي القرار من تحديد ما إذا أصبحت ذات طابع طويل الأجل أم لا. ونتيجة لذلك، لا يتم الإفصاح عن الوظائف ذات الطابع الطويل الأجل الممولة من ميزانية المساعدة المؤقتة، ولا تتم مراقبتها بنفس الطريقة التي تتم بها مراقبة الوظائف الثابتة.

٤٠- ونظراً للطريقة التي يتم بها تركيب الميزانية والتي يتم بموجبها الفصل بين الموظفين والموظفين الآخرين، يشمل العنوان الفرعي المتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة الذي يرد تحت عنوان "الموظفون الآخرون" كلا من

الموظفين الذين يشغلون وظائف مؤقتة ذات طابع طويل الأجل والموظفين الذين يشغلون وظائف مؤقتة قصيرة الأجل.

٤١- وتنص القاعدة ١٠٣-٣ من النظام المالي والقواعد المالية على أنه تتضمن الميزانية البرنامجية "الجدول والأرقام ذات الصلة بشأن تقديرات الميزانية والوظائف". وعلى الرغم من الكشف عن هذه المعلومات فيما يتعلق بالوظائف الثابتة، فإن التفاصيل المتعلقة بالوظائف المعادة الممولة تحت عنوان المساعدة المؤقتة العامة ليست مبيّنة في الميزانية بوضوح.

#### التوصية ٤

يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة بتعديل الطريقة التي يتم بها إدراج المساعدة المؤقتة العامة في الميزانية بإنشاء عنوانين لضمان تقديم الميزانية بطريقة تسمح للدول الأطراف بالموافقة على الوظائف المؤقتة المحددة على مدى فترات زمنية طويلة والتي تكون نتيجة لذلك أقرب إلى الوظائف الطويلة الأجل، واحتراما للمرونة التي تتطلبها طبيعة عمليات منفصلين بالميزانية أحدهما يتعلق بالوظائف المؤقتة الطويلة الأجل بطبيعتها (المساعدة الطويل الأجل) والآخر يتعلق بالمساعدة المؤقتة القصيرة الأجل.

وستقدر الوظائف التي ستدرج تحت عنوان الوظائف المؤقتة الطويلة الأجل بوضع قائمة للوظائف المطلوبة والمبينة بالتفصيل في سرد الميزانية المعتمدة. وستقدر ميزانية المساعدة المؤقتة القصيرة الأجل، المرنة للغاية بطبيعتها، على أساس مبلغ مقطوع بحسب كنسبة مئوية من تكاليف الموظفين، مقارنة مع النفقات الفعلية السابقة على أساس سنوي.

وعلاوة على ذلك، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تعد المحكمة قائمة مختصرة لجميع وظائف المساعدة الطويلة الأجل المشار إليها في سرد الميزانية المعتمدة كما هو الحال بالنسبة للوظائف الثابتة. وسيتاح للدول الأطراف نتيجة لذلك الموافقة على مجموعة أساسية من الموظفين الذين يشغلون وظائف ثابتة ووظائف مساعدة طويلة الأجل.

وأخيراً، نظراً لعدم قيام الخبراء الاستشاريين بأنشطة مماثلة لأنشطة الموظفين، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بنقلهم من فئة "الرتب الأخرى" إلى فئة "غير الموظفين".

#### وضع قواعد لتعيين الموظفين والأفراد المتعاقدين بعقود قصيرة الأجل

٤٢- لا توجد في المحكمة الجنائية الدولية حالياً مجموعة منفصلة من القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والأفراد المتعاقدين بعقود قصيرة الأجل. ومن الملاحظ، كما ذكرت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثانية والعشرين، أن قسم الموارد البشرية هو الذي يقوم حالياً بإعداد المقترحات المتعلقة بالتوظيف المؤقت والتعاقد مع الموردين للقيام بمهام ذات طبيعة مؤقتة. وفي حالة الموافقة، من المقرر أن تعد التعليمات الإدارية ذات الصلة في غضون عام ٢٠١٤.

٤٣- وينص النظام الإداري للموظفين في نطاقه والغرض منه صراحة على أن التعيينات القصيرة الأجل تخضع لقواعد منفصلة يضعها المسجل. ومن نفس المنطلق، من الأفضل أن توضع مجموعة من القواعد للأفراد المتعاقدين بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة.

٤٤- ولا بد من وجود قواعد لتعيين الموظفين والأفراد المتعاقدين بعقود قصيرة الأجل، لاسيما للتصدي لحالات المحاباة أو المحسوبية في عملية التوظيف.

#### التوصية ٥

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بوضع سياسة تتضمن مجموعة من القواعد لجميع العقود القصيرة الأجل. وينبغي أن تغطي هذه القواعد التعيينات القصيرة الأجل والأفراد العاملين باتفاقات الخدمات الخاصة الذين يقومون بأعمال مماثلة لأعمال الموظفين.

وينبغي أن تسمح هذه القواعد بأقل قدر من التدخل من جانب قسم الموارد البشرية، من أجل تقليل المخاطر المحتملة للمحاسبة وتجنب أي محسوبة في عملية التوظيف.

### تعزيز الرقابة على تتبع الأصول

٤٥- تتضمن قائمة الجرد التي قدمتها وحدة الخدمات اللوجستية والنقل ٣٣٠ بندا للمعدات التي لم تتمكن الوحدة من معرفة مكانها أثناء الجرد المادي الذي قامت به مؤخرا ولم تتمكن من العثور على ٩٨٪ من هذه المعدات منذ مدة طويلة.

٤٦- وتتصل هذه البنود، التي بلغت قيمتها عند الشراء ٣٨٠.٠٠٠ يورو، بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال أساسا التي تكون بعضها جذابة بطبيعتها مثل الحواسيب المحمولة، وأجهزة المساعدة الرقمية الشخصية، والهواتف النقالة، والهواتف الساتلية.

٤٧- ولم تشطب هذه المعدات من تقرير الجرد ولا تزال مدرجة في البند ٧ من الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية المتعلقة بالمتلكات غير المستهلكة لعدم قيام موظفي التصديق بتقديم الاقتراح اللازم لشطبها حتى الآن وعدم تصريح المسجل بالشطب.

٤٨- وأولا، ستكفل عملية تتبع الأصول بصورة فعالة تسجيل جميع الحركات المادية للأصول (الاستلام، التحويل بين الوحدات التنظيمية، التصرف) من أجل تحديد المكان الذي يمكن العثور عليها فيه .

٤٩- وثانيا، وجود نظام كامل للإبلاغ عن سلسلة المسؤوليات فيما يتعلق بجميع الموجودات عملية مجددة تماما حيث سيتم اسناد كل بند من بنود المعدات لمستخدم نهائي معين وسيكون هذا المستخدم مسؤولا عن الحفاظ عليه. وسيتم تسجيل هذه المعلومات في قاعدة بيانات عامة ومشاركة بين الوحدات المعنية.

٥٠- وأخيرا، عندما سيتعذر تحديد مكان أي بند عند القيام بالجرد المادي السنوي، سيتم التحقيق في هذا الشأن وسيتم بعد ذلك شطب البند في نهاية المطاف.

٥١- وسيساعد احترام الرقابة الداخلية المذكورة أعلاه على تقليل مخاطر الاحتيال أو اختلاس الموجودات وسيعطي صورة حقيقية للبيانات المالية.

٥٢- ويدل عدم الاستدلال على مكان ٣٣٠ بند من المعدات المتراكم على مدى عدة سنوات المشار إليه أعلاه والذي كان لا يزال قائما في تقرير الجرد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على أن الإجراءات ليست فعالة بما فيه الكفاية.

٥٣- ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اتخذت المحكمة إجراءات محددة لضمان السيطرة الكافية على ممتلكاتها، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات بنظام ساب (برمجياتها للتخطيط المركزي للموارد) الذي يوفر قاعدة بيانات مشتركة للوحدات التنظيمية.

### التوصية ٦

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تتأكد المحكمة من ادراج جميع بنود المعدات، بما في ذلك الأنواع الجذابة بطبيعتها، والإبلاغ عنها بشكل صحيح في البيانات المالية عن طريق تعزيز الرقابة على تتبع الأصول والامتثال للتعليمات الإدارية التي تحدد إطار إدارة الممتلكات والأصول .

وفي حالة فقدان أي بند من البنود، ينبغي تحديد مهلة زمنية معقولة للبحث عنها، وفي حالة عدم معرفة مكانها بعد انقضاء هذه المهلة، ينبغي شطبها.

## شكر وتقدير

٥٤- يود المراجع الخارجي للحسابات أن يعرب عن شكره لموظفي المحكمة، لا سيما أعضاء قلم المحكمة على التعاون والدعم العام المقدم لفرق مراجعة الحسابات أثناء المراجعة.

## متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات

١- بعد مراجعة دقيقة لحال تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات، لوحظ أن من بين ما بلغ مجموعه أربع توصيات لم يتم تنفيذها، نفذت إحدى التوصيات جزئياً، ولم تعد التوصيات الثلاث الأخرى قابلة للتنفيذ. ويبين الجدول التالي ما سلف بالتفصيل:

الرقم	الموضوع	التوصيات	نفذت جزئياً	نفذت	لم تنفذ بعد	لم تعد قابلة للتنفيذ
٤	المباني الدائمة - إدارة الميزانية وإدارة المخاطر	نوصي بطلب نصائح مختصين في شؤون التمويل لتوفير معلومات لاستراتيجية إدارة الأصول.	X			
١٠	ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات	نوصي بأن يتم استعراض ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات على نحو دوري من قبل رئيس مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وأن يتم تحديثه عند الاقتضاء. وينبغي تقديم نتائج الاستعراض إلى الإدارة العليا ولجنة مراجعة الحسابات في أقرب وقت ممكن.				X
١١	التخطيط للمراجعة وإعداد التقارير	نوصي بما يلي: (أ) أن تتم موازنة فترات التخطيط للمراجعة الداخلية للحسابات وإعداد التقارير المتعلقة بها بالسنة المالية، وقد يستلزم ذلك إعداد تقرير مؤقت يغطي ستة أشهر فقط قبل البدء في العمل بدورة سنوية؛ (ب) ينبغي إعداد تقرير المراجعة الداخلية للحسابات بعد انتهاء الدورة السنوية بوقت قصير وينبغي له أن يقدم لمحة عامة عن أهم استنتاجاته؛ (ج) ينبغي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات أن يدرج في تقريره النتائج المحصل عليها مقارنة بما حددته الخطة المتفق عليها، بما في ذلك استخدام الموارد؛ و (د) ينبغي أن تقدم المراجعة الداخلية للحسابات تقييماً ورأياً موضوعيين بخصوص مدى كفاية وفعالية الإطار الإداري للمؤسسة وكيفية إدارتها وضبطها للمخاطر.				X
١٢	استنتاجات المراجعة الداخلية للحسابات	نوصي بأن ينظر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في اعتماد تعريفات متناسقة تشير إلى المخاطر الشديدة والمتوسطة والمنخفضة وترتبط بإطار إدارة المخاطر بالمحكمة.				X
مجموع عدد التوصيات:						
			١	٠	٠	٣

٢- ولا يزال تنفيذ التوصية الرابعة التي تطلب إلى المحكمة الحصول على نصائح مختصين في شؤون التمويل لتوفير معلومات لاستراتيجية إدارة الأصول الخاصة بالمباني الدائمة جارياً. وأنشئ الفريق العامل وتمت الموافقة على اختصاصاته وجدوله الزمني. وعقد الفريق العامل عدة اجتماعات. والهدف هو تقديم اقتراح متفق عليه من خلال لجنة المراقبة ولجنة المالية والميزانية إلى جمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣- وتتعلق التوصيات ١٠ و ١١ و ١٢ بنشاطات المراجعة الداخلية للحسابات، ولم تعد قابلة للتنفيذ لعدم امتثال مهمة المراجعة الداخلية للحسابات الحالية للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات، وجاري معالجة هذه المسألة في إطار الاستعراض الذي يقوم به المراجع الخارجي للحسابات للحكومة في مهمة المراجعة الداخلية للحسابات ونشاطاتها (توصية السنة المالية ٢٠١٣ رقم ٢).

## تقرير مراجعة الحسابات بشأن التقارير المالية لمشروع المباني الدائمة وإدارة المشروع (السنة المالية ٢٠١٣)

### المحتويات

الصفحة	
٣٨٢	الهدف من المراجعة ونطاقها .....
٣٨٢	معلومات أساسية .....
٣٨٣	قائمة التوصيات .....
٣٨٥	متابعة التوصيات السابقة .....
٣٨٦	التقارير المالية المتعلقة بمشروع المباني الدائمة .....
٣٨٦	١- تمويل مشروع تشييد المباني .....
٣٨٨	٢- استخدام احتياطي المشروع .....
٣٨٩	٣- نفقات التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية .....
٣٩٠	الملاحظات والتوصيات المتعلقة بإدارة المشروع .....
٣٩٠	١- إدارة المشروع .....
٣٩١	٢- مشروع الانتقال .....
٣٩١	٣- تحليل الطلب .....
٣٩٢	٤- السيطرة على التكاليف التشغيلية للمباني الجديدة .....
٣٩٣	شكر وتقدير .....

### الهدف من المراجعة ونطاقها

- ١- قام فريق يتكون من ثلاثة مراجعين خارجيين بالمراجعة السنوية للتقرير المتعلق بإعداد التقارير المالية لمشروع المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية وإدارة المشروع للسنة المالية ٢٠١٣. وكان الهدف من المراجعة هو التحقق من ملاءمة التقارير المالية وصحتها واكتمالها فيما يتعلق بمشروع المباني الدائمة، وإجراء مراجعة لإدارة المشروع. وتحققت مراجعة الإدارة بالتحديد من الإطار القانوني، والترتيبات المالية، والحوكمة، وأجل تنفيذ المشروع، ونطاق المخاطر والنزاعات، والامتثال لقرارات الدول الأطراف.
- ٢- واشترك في فريق المراجعة خبير في إدارة مشاريع البناء قام بعمله وفقاً للمعيار ISA 620 (باستخدام أعمال أحد الخبراء في مراجعة الحسابات).
- ٣- وجررت المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة<sup>(١)</sup>، بما في ذلك المعيار ٣٠٠٠ المتعلق بمراجعات الأداء والمعيار ٤٠٠٠ المتعلق بمراجعات الامتثال، عملاً بالبند ١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة وخطاب الالتزام المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
- ٤- وتمت مناقشة جميع الملاحظات والتوصيات مع الموظفين المعنيين وهيئات الرقابة المعنية بالمحكمة. وعُقد الاجتماع الختامي للمراجعة مع المسؤولين عن المشروع في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وكان مشروع التقرير موضعاً لمناقشات رسمية مع مراجعي حسابات الجهات المعنية. وتعكس النسخة النهائية لهذا التقرير تعليقات هؤلاء المراجعين بالكامل.

### معلومات أساسية

(١) المعايير الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة (ISSAI).



٥- في عام ٢٠٠٥، قررت جمعية الدول الأطراف تزويد المحكمة الجنائية الدولية بمباني دائمة. وفي عام ٢٠٠٧، وافقت جمعية الدول الأطراف على الموقع الذي اقترحت السلطات الهولندية. ووافقت على البناء بميزانية يبلغ أقصاها ١٩٠ مليون يورو، وتوقعت الانتقال إلى المباني الجديدة في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠٠٩، أجلت الجمعية الموعد المحدد لانتهاؤ البناء إلى عام ٢٠١٥ وموعد الانتقال إلى المباني الجديدة إلى عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٣، قدرت تكاليف البناء بمبلغ ١٨٤,٤ مليون يورو. وبإضافة ميزانية الانتقال (الأثاث، والتجهيزات الأخرى اللازمة للمستخدمين غير المدرجة في التصميم، والدعم، والمراقبة) البالغ قدرها ١١,٣ مليون يورو إلى ميزانية البناء، يبلغ مجموع تكاليف المشروع الموحد ١٩٥,٧ مليون يورو.

٦- وسيتم بناء المقر الدائم المقبل للمحكمة، الذي وضع حجر أساسه في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، شمال مدينة لاهاي، قرب شفيغينينغن، على بعد كيلومترين من البحر بجانب منطقة من الكثبان الرملية، على قطعة من الأرض قدمتها الدولة الهولندية وستبقى ملكا لها. وكانت هذه الأرض تشغلها قبل ذلك ثكنات عسكرية تم الانتهاء من هدمها بتمويل من الحكومة الهولندية.

٧- ويتكون التصميم الذي قدمته الشركة الدانمركية Schmidt Hammer Lassen (التي فازت بالمسابقة) من ست بنايات مترابطة تحتل أرضية مساحتها الإجمالية ٤٥٠ ٥٢ مترا مربعا، وتشمل ثلاث قاعات للمحكمة مع إمكانية وجود قاعة رابعة، و ٢٠٠ ١ مكان عمل التي يمكن زيادتها إلى ١ ٥٠٠ مكان. ولا تشمل التصميمات مركزا للاحتجاز وستواصل المحكمة استخدام السجن الهولندي الموجود على بعد كيلومتر واحد من مقرها المقبل.

٨- وبعد العطاء الذي أُطلق في نهاية عام ٢٠١١، منح دور المقاول العام للشركة الهولندية Courtys التي وقعت اتفاقا مع المحكمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأودعت المحكمة طلب رخصة البناء لدى سلطات مدينة لاهاي بعد التاريخ المقرر ببضعة أسابيع، وأدخلت تعديلات طفيفة على مخططات المهندس لأخذ تعليقات السكان المحليين في الاعتبار. ومدد أجل النظر في النسخة المعدلة من طلب الرخصة للنظر في التظلمات. ومن المقرر الآن أن يتم تسليم المباني في صيف عام ٢٠١٥. وستشغل المحكمة بالتالي مبانيها الجديدة في نهاية عام ٢٠١٥.

٩- وقامت الدولة الهولندية بتمويل إجراءات العطاء للمهندس المعماري. أما مشروع البناء فتموّله الدول الأطراف التي يمكنها الاختيار بين طريقتين للدفع والتي ينبغي أن تقدم إشعارا باختيارها قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤:

(أ) إما بدفع مبلغ مقطوع (التسديد دفعة واحدة) في قسط واحد أو عدة أقساط سنوية في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

(ب) وإما بالمشاركة، وفق نسبة مساهمتها في ميزانية المحكمة العادية، في تسديد القرض الذي تقدمه الدولة الهولندية للمحكمة حتى ينطلق البناء.

١٠- ويسعى الإطار المؤسسي الذي وضع لمراقبة المشروع إلى التوفيق بين شرطين:

(أ) الفعالية، من خلال تعيين فريق صغير لإدارة المشروع يكون مسؤولا عن المراقبة اليومية للمشروع بالاتصال مع المهندس المعماري والمقاول العام،

(ب) المشاركة الكافية من كل أصحاب المصلحة: الدول الأطراف، وأجهزة وأقسام المحكمة، والدولة المضيفة ومدينة لاهاي.

١١- ولهذا الغرض، عينت جمعية الدول الأطراف مديراً للمشروع يقدم على أساس منتظم تقارير إلى لجنة المراقبة التي أنشأتها الجمعية<sup>(٢)</sup>. وللمحكمة والدولة المضيفة ودول أطراف أخرى الحق في الحضور في الجلسات العامة للجنة المراقبة. وتقدم لجنة المراقبة تقاريرها السنوية إلى جمعية الدول الأطراف كما تقدم تقارير مرحلية إلى لجنة الميزانية والمالية قبل انعقادها.

١٢- وفي الوقت الحالي، مدير مشروع المباني الدائمة هو المسؤول عن إدارة مشروع التشييد بمساعدة إحدى الشركات المتخصصة في تقديم الدعم لإدارة المشاريع (Brink Group). وكلفت جمعية الدول الأطراف مدير المشروع بإدارة مشروع الانتقال. ومنحت أعمال المقاولات والبناء لشركة Courtys للمقاولات العامة التي تقدم الخدمات للمهندسين المعماريين الذين قاموا بتصميم المشروع الفائز.

## قائمة التوصيات

### التوصية ١

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن يكون التاريخ المرجعي الذي تحدده المحكمة ولجنة المراقبة لتصفية اشتراكات الدول الأطراف هو يوم تسليم المباني للمحكمة، حتى إذا كان سابقاً لتاريخ انتهاء الاتفاق الذي عقدته المحكمة بشأن الإسكان المؤقت الحالي، لإمكان الاستناد في عملية تصفية الاشتراكات إلى جدول الأنصبة المقررة المعمول به في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

### التوصية ٢

يوصي المراجع الخارجي للحسابات '١' دون الإخلال بمسؤولية مدير المشروع في الالتزام بمصادر التمويل، بأن يُطلب إلى مدير المشروع أن يحدد مزيد من التفصيل المعلومات المستعادة المعروضة على لجنة المراقبة بشأن استخدام الميزانية من أجل الحد على نحو فعال من استخدام احتياطي المشروع لتمويل التعديلات التقنية الطفيفة؛ و'٢' عند الاقتضاء، بالنظر في انشاء احتياطي خاص إضافي، بمبلغ مناسب، لتمويل أي تعديلات جوهرية على برنامج البناء، على أن يعرض اعتماد وتمويل هذا الاحتياطي أولاً رسمياً على لجنة المراقبة للموافقة عليه (انظر التوصية ٦).

### التوصية ٣

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تبحث المحكمة ولجنة المراقبة، في الفترة من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٤، إمكانية التعاقد من الباطن كلياً أو جزئياً على إدارة المباني، التي ستصبح من ممتلكات المحكمة، وتوفير بند في ميزانية عام ٢٠١٥ للنفقات المتعلقة بالشركة المتعاقد معها من الباطن المختارة، والاستعداد لتنفيذ هذا الاختيار اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

### التوصية ٤

لتقليل المخاطر المتصلة بإدارة المشروع، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بالالتزام بدقة بتوزيع المسؤوليات بين لجنة المراقبة ومدير المشروع، أي: '١' بأن يحتوي التقرير الذي يقدمه مدير المشروع إلى لجنة المراقبة على مزيد من المعلومات المفصلة والدقيقة بشأن المسائل الاستراتيجية والمالية (بما في ذلك

(٢) أنشئت هذه اللجنة كهيئة فرعية في عام ٢٠٠٥ وتضم ممثلين لعشر دول أعضاء.

المخاطر) لتمكينها من ممارسة مسؤولياتها في مجال المراجعة الاستراتيجية؛ و'٢' بأن تحترم حرية مدير المشروع في التصرف في المسائل الإدارية المتصلة بالجوانب التقنية.

#### التوصية ٥

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تعد المحكمة خطة عمل وبأن تنفذ هذه الخطة بغية تشجيع جميع الأقسام في قلم المحكمة، ولا سيما قسم الموارد البشرية، على المشاركة بشكل استباقي على جميع مستويات المسؤولية في ضمان تنفيذ مشروع الانتقال بنجاح.

#### التوصية ٦

يوصي المراجع الخارجي للحسابات: '١' بالابقاء على الولاية الأولية، المتعلقة بنقل الملكية في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، من حيث التكاليف والإطار الزمني والبرنامج العام؛ و'٢' بأن تضع المحكمة، عند الاقتضاء، ولاية إضافية لتوسيع البرنامج الأصلي، بعد القيام أولاً بتحديد التكلفة (الميزانية والتمويل)، والترتيبات القانونية (الحصول على ترخيص جديد للبناء، إضافة متسابق لعقد البناء)، والمضمون (المواصفات الوظيفية والتقنية).

#### التوصية ٧

يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة بتحديد وقياس المخاطر المتصلة بتكاليف التشغيل المكررة، وعلى وجه الخصوص المخاطر المعروفة المتصلة بالبركة العاكسة وتغطية "الشبكة العمارية الفولاذية" بواجهة خضراء، وبأن تنظر في احتمال المطالبة بالامتثال لمعايير الجودة البيئية العالية في المستقبل.

### متابعة التوصيات السابقة

١٣- بعد مراجعة لحال تنفيذ التوصيات السابقة، لوحظ أن من بين ما بلغ مجموعه خمس توصيات، نفذت توصية واحدة تنفيذًا كاملاً، ونفذت أربع توصيات جزئياً. ويبين الجدول التالي ما سلف بالتفصيل:

التوصيات	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً
١ يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تعد المحكمة تقريراً مالياً فيما يتعلق بكل الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢") تبين المبالغ السنوية التي يجب إدراجها في الميزانيات التشغيلية السنوية للمحكمة. وسيؤدي هذا التقرير المالي إلى تحسُّن إدارة المشروع بتقديم نظرة عن هذه التكاليف إلى الدول الأطراف.	X	
٢ يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تؤيد لجنة الميزانية والمالية ابتداءً من ٢٠١٣ إعداد ميزانية، من أول يورو، ثلاثية السنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وستؤدي هذه العملية إلى (أ) تيسير التقدير الاستراتيجي للميزانية بالنظر إلى إدراج المقر في أصول المحكمة، و(ب) السماح للمحكمة بتحديد احتياجاتها المالية بدقة أكبر لا سيما فيما يتعلق بطريقة العمل الجديدة للمحكمة مقارنة بالسنوات السابقة.	X	
٣ يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة ولجنة المراقبة بأن تعلن، ابتداءً من صيف ٢٠١٣، بأن مشروع المباني الدائمة قيد البناء نهائيًا بغض النظر عن التعديلات التي التزم المقاول أصلاً بالقيام بها. وينبغي غلق استطلاع طلبات التكييف التي تأتي من مستخدمى المحكمة، إلا إذا انعدم الأثر على الموارد البشرية والميزانية، رهناً بموافقة مدير المشروع.	X	
٤ يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة وجمعية الدول الأطراف بما يلي: - إنشاء لجنة توجيهية تتكون من مدير المشروع، وممثل عن لجنة المراقبة، وممثل عن لجنة الميزانية والمالية، وممثل عن لجنة المراجعة الداخلية للحسابات. ويمكن أيضاً وجود ممثل عن رئيس المحكمة، والمدعي العام، والمسجل في هذه اللجنة. ويوصي المراجع الخارجي للحسابات بما يلي: - تقديم كل القرارات المتعلقة بالانتقال إلى المباني الجديدة وكل المقترحات المتعلقة بالتنظيم الاستراتيجي للمباني الدائمة	X	

					وطريقة العمل الجديدة للمحكمة إلى هذه اللجنة. - وأن يُعهد بوظيفة الأمانة المتعلقة بهذه اللجنة لمدير المشروع.
					يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة ولجنة المراقبة بتعزيز أدوار ومسؤوليات مدير المشروع والمسجل وتوضيحها، ويتضمن هذا: - تفويض مدير المشروع سلطة تكبُّد نفقات تتعلق بالحصة المحددة لميزانية مشروع المباني الدائمة لتمويلها من الميزانية التشغيلية للمحكمة. وتنطبق هذه السلطة بوجه خاص على الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢")، وتكاليف الانتقال وتجهيزات الإعلام الآلي؛ - وضع إجراء إداري يبين القواعد الداخلية بتفصيل دقيق. ويجب أن تسمح هذه القواعد بالتمييز الواضح بين نطاق سلطة مدير المشروع ونطاق دور المسجل في التحقق من صحة بنود الإنفاق، لا سيما فيما يتعلق بالإنفاق الذي تمّوله ميزانية المسجل. - وحيثما لا تكون القاعدة واضحة بما يكفي، يمكن للمسجل رفض الإنفاق على أساس أن تكبد الإنفاق أو سداده ليس مرخصا به. ويمكن لمدير المشروع أن يطلب تكبد الإنفاق أو سداده بالنظر إلى حاجات المشروع. - ويتم تفصيل كل واحد من هذه الاستثناءات في تقرير يُرفع إلى لجنة المراقبة للموافقة عليه لاحقا.
X					٥
					مجموع عدد التوصيات
٤	١				

١٤- وقد نفذت التوصية ١ بالكامل وسجلت جميع قطع الأثاث والتجهيزات غير المدرجة في التصميم ("المجموعة ٢") في التقرير المتعلق بمشروع الانتقال وسيتم تمويلها من البنود المعنية.

١٥- ونفذت التوصية ٢، التي تؤيدها لجنة الميزانية والمالية، جزئيا فقط: فلم يتم إعداد ميزانية ثلاثية السنوات شاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، على الرغم من اكتمال الدراسة بشأن التكلفة الإجمالية لامتلاك المباني الجديدة. ولذلك يكرر المراجع الخارجي للحسابات توصيته بإعداد ميزانية ثلاثية السنوات شاملة ولكن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وذلك لتمكين المحكمة من تحديد تكاليف التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية للمباني وطلب الاعتمادات اللازمة من الدول الأطراف.

١٦- ونفذت التوصية ٣ جزئيا فقط حيث لم يتم إدخال تعديلات كبيرة وشاملة على المشروع ودفعت التعديلات البسيطة من الميزانية الاحتياطية للمشروع. ولذلك لا تزال التوصية صالحة حتى الآن إذ سيتكلف أي تعديل للمشروع أثناء البناء ما يفوق كثيرا التكلفة عند تحميلها على البند ذي الصلة من المواصفات الأصلية، وسيؤدي ذلك إلى مزيد من التأخير في البناء وبالتالي من التأخير في الانتهاء من العمل، وزيادة كبيرة في النفقات.

١٧- ونفذت التوصية ٤ جزئيا فقط حيث أنشئت اللجنة التوجيهية (المجلس المشترك لمشروع المباني الدائمة) واجتمعت للمرة الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ولكنها لم تحرر أي محضر أو مذكرة للقرارات وتبدو بالتالي أقرب إلى وكالة إعلامية من هيئة لصنع القرار. ولا يوجد سجل للمشاركين أو المناقشات أو القرارات.

١٨- ونفذت التوصية ٥ جزئيا فقط حيث تم توضيح دور ومسؤوليات مدير المشروع والمسجل وتم تعزيز سلطات مدير المشروع لتمكينه من اتخاذ قرارات سريعة وتحمل النفقات ذات الصلة. وتم أيضا توسيع نطاق مسؤوليات مدير المشروع لتشمل إدارة مشروع الانتقال. بيد أن التقارير التي قدمها مدير المشروع للجنة المراقبة بشأن الالتزام بالنفقات ليست مفصلة بما فيه الكفاية لتمكين اللجنة من القيام بمراجعة مستعادة فعالة.

١٩- كذلك، وعلى الرغم من أهمية بقاء فريق إدارة المشروع لحين "الانتهاء من المشروع"، لم تتخذ خطوات لتحقيق ذلك. ومفهوم "الانتهاء من المشروع"، سواء كان عند انتهاء البناء (تموز/يوليه ٢٠١٥ +/- ثلاثة أشهر)، أو الاستكمال النهائي لخطة التمويل (غالبا في نهاية عام ٢٠١٥/بداية عام ٢٠١٦)، أو التسليم النهائي (أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٦)، لا يزال غامضا للغاية.

## التقارير المالية المتعلقة بمشروع المباني الدائمة

### ١- تمويل مشروع تشييد المباني

٢٠- تقوم الدولة المضيفة بتمويل مشروع تشييد المباني بقرض لا يتجاوز مقداره ٢٠٠ مليون يورو، يسدّد على مدى ٣٠ عاما، بمعدل فائدة يبلغ قدره ٢,٥ في المائة سنويا، وتسدد المحكمة أصل الدين والفائدة من حصص الدول الأطراف. وإذا لم يُستخدم مبلغ ٢٠٠ مليون يورو بأكمله مع نهاية المشروع، تخصم الدولة المضيفة ١٧,٥ في المائة من المبلغ الذي يتعين سداده من القرض الذي لم يتم استخدامه.

٢١- ومنحت الدول الأطراف أجلا ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لاختيار التسديد دفعة واحدة. وقد يتم هذا التسديد بقرض واحد أو عدة أقساط سنوية، على أن يتم استلام المبلغ بالكامل في موعد غايته ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وستخضع المبالغ المدفوعة للتسوية حالما تعرف التكلفة النهائية للمشروع ومقدار الدعم المقدم من الدولة المضيفة. ويجوز للدول أيضا أن تختار بين تسديد حصتها بالكامل دفعة واحدة أو تسديد جزء من حصتها دفعة واحدة والجزء الآخر من نصيبها في القرض.

٢٢- وبموجب شروط وأحكام القرض المقدم من الدولة المضيفة، تُستحق الفائدة سنويا من تاريخ الاستخدام الأول للقرض، ويبدأ سداد القرض بأقساط سنوية منتظمة بعد الانتهاء من سداد الإجراءات الحالية أو المستقبلية للمباني المؤقتة. ولا توجد على ما يبدو أحكام للسداد المبكر للقرض.

٢٣- واستخدم الدين لأول مرة في عام ٢٠١٣. ووفرت الأموال المسحوبة من القرض التدفقات النقدية اللازمة لدفع مستحقات الموردين إلى حين استلام المدفوعات التي ستسدد دفعة واحدة من الدول الأطراف التي اتخذت هذا الخيار. وإذا وردت مدفوعات الدول الأطراف في وقت متأخر، قد تتجاوز المسحوبات من القرض احتياجات التمويل، وفي هذه الحالة ستثار مسألة احتمال السداد المبكر للقرض إلى الدولة المضيفة.

٢٤- وسيلبغ المبلغ الواجب الدفع من القرض والفوائد المستحقة (من الدول التي لم تشارك في خيار تسديد اشتراكاتها المقررة دفعة واحدة) ما يقرب من ٦,١ ملايين يورو في السنة في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٤٧. وستتوقف التكلفة النهائية على عدد الدول الأطراف التي ستختار التسديد دفعة واحدة. وكلما زاد عدد الدول التي ستختار ذلك، سيقبل المبلغ الذي سيلزم سحبه من قرض الدولة المضيفة، وستزيد الإعانة المالية التي سيتم الحصول عليها من الدولة المضيفة.

٢٥- ومن المقرر تسليم المباني الدائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وسيكون يوم التسليم هو التاريخ المرجعي لتسليم المباني للمحكمة. وسيحدد تاريخ التصفية النهائية للمشروع في وقت لاحق، خلال السنة المالية ٢٠١٦. وسيتيح ذلك معرفة التكلفة النهائية للمشروع ومقدار الإعانة التي سيتم الحصول عليها من الدولة المضيفة.

٢٦- وستعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة جدولا جديدا للأنصبة المقررة للدول الأعضاء، وسيطبق هذا الجدول على ميزانية المحكمة الجنائية الدولية للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨. بيد أن التصفية النهائية للمشروع ستربط، بغض النظر عن تاريخ التصفية، بمحدث معين هو تاريخ تسليم المباني للمحكمة، عندما كان جدول الأنصبة السابق هو الجاري تطبيقه. وسيؤدي ذلك إلى اللبس. ومن الأفضل أن تحدد الأنصبة بأثر رجعي، بناء على تاريخ الحدث (البناء) المتصل بها.

## التوصية ١

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن يكون التاريخ المرجعي الذي تحدده المحكمة ولجنة المراقبة لتصفية اشتراكات الدول الأطراف هو يوم تسليم المباني للمحكمة، حتى إذا كان سابقا لتاريخ انتهاء الاتفاق الذي

عقدته المحكمة بشأن الإسكان المؤقت الحالي، لإمكان الاستناد في عملية تصفية الاشتراكات إلى جدول الأنصبة المقررة المعمول به في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

## ٢- استخدام احتياطي المشروع

٢٧- بعد العطاء ومشروع تقييم المخاطر، أنشئ احتياطي للمشروع ضمن ميزانية البناء يبلغ مقداره ١٢,٨٩ مليون يورو، أي ما يعادل ٨,٧ ٪ من قيمة العقد مع شركة المقاولات العامة (Courtys).

٢٨- وحتى أواخر آذار/مارس ٢٠١٤، استخدم ٤٩ ٪ أو ٦,٢٨ مليون يورو من احتياطي المشروع. وزاد اللجوء إلى الاحتياطي بين شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٤ بشكل حاد، من ٢٣ ٪ إلى ٤٩ ٪. واستنادا إلى دراسات أجريت لحالات مماثلة، يقدر فريق المشروع أنه سيلزم ما يقرب من ٤,٥ ملايين يورو إضافية لاستكمال المشروع. وفي نهاية المشروع، طبقا للتقديرات الحالية، سيبلغ رصيد الاحتياطي على الأرجح مليوني يورو تقريبا.

٢٩- ومع ذلك، هناك العديد من المخاطر التي قد تدخل في نطاق الاحتياطي، ويلزم لذلك الاحتفاظ برصيد كاف:

(أ) نتيجة النزاع القائم مع شركة المقاولات العامة (Courtys) بخصوص دفع تكاليف إضافية تتعلق بتصميم وحدات البناء. ويُدعى أن التأخير الذي وقع في بدء أعمال الخرسانة السابقة للتجهيز يرجع إلى سوء تقدير الصعوبات المتصلة بإنتاج ما يكفي من حديد التسليح (على الرغم من عدم موافقة شركة المقاولات والمهندس المعماري على ذلك)، فضلا عن إهمال المهندسين الاستشاريين. وتم حل المشكلة بتكلفة بلغت عدة ملايين من اليورو، تتحملها شركة المقاولات العامة في الوقت الحاضر. والنزاع معروض على القضاء حاليا.

(ب) المخاطر التي ينطوي عليها تنفيذ برنامج الانتقال (النقل، وتقديم الدعم للموظفين، وشراء الأثاث وتجهيزات أخرى غير مدرجة في التصميم)، ولا توجد حتى الآن في احتياطي المشروع ميزانية لهذا الجزء من المشروع (١١,٣ مليون يورو). وفي المستقبل، قد يلزم اللجوء إلى احتياطي المشروع في ميزانية البناء لتغطية النفقات غير المتوقعة، بموجب ترتيبات لم تحدد بعد.

٣٠- ولا يتضمن احتياطي المشروع مخصصات للتعديلات الرئيسية على البرنامج الأولي للبناء الأساسي مثل توسيع المباني أو إقامة طوابق إضافية. وفي جميع الأحوال، لا يمكن استخدام احتياطي مشروع لتمويل مثل هذه التعديلات، التي تخرج عن نطاق أهدافه وإمكاناته المالية.

٣١- وترتيبات اللجوء إلى احتياطي المشروع ليست واضحة بما فيه الكفاية وأدت إلى عدد من النزاعات المتعلقة بتعيين الحدود، لاسيما فيما يتعلق بما يلي:

(أ) تكلفة الملامح التمثيلية للمباني (الأعمال الفنية، الحديقة، منطقة الاستقبال، الخ...): ونظرا للطبيعة الرمزية والحساسية لهذه النفقات، تم احتجاز مبلغ ١,٢ مليون يورو بميزانية احتياطي المشروع ووضع تحت السيطرة المباشرة للجنة المراقبة؛

(ب) التعديلات في تصميم المباني: قرر مدير المشروع إدخال تعديلات طفيفة على المشروع الأساسي دون الرجوع إلى لجنة المراقبة، وتم تمويل هذه التعديلات من احتياطي المشروع في حين أنها ليست تعديلات تقنية، مما أدى إلى تقليل الأموال المتاحة للطوارئ الجديدة.

## التوصية ٢

يوصي المراجع الخارجي للحسابات '١' دون الإخلال بالمسؤولية الملقاة على عاتق مدير المشروع في الالتزام بمصادر التمويل، بأن يُطلب إليه أن يحدد مزيد من التفصيل المعلومات المتعلقة باستخدام الميزانية التي قدمها للجنة المراقبة بأثر رجعي من أجل الحد على نحو فعال من استخدام احتياطي المشروع لتمويل التعديلات التقنية الطفيفة؛ و'٢' عند الاقتضاء، بالنظر في انشاء احتياطي خاص إضافي، بمبلغ مناسب، لتمويل أي تعديلات جوهرية على برنامج البناء، على أن يعرض اعتماد وتمويل هذا الاحتياطي أولاً رسمياً على لجنة المراقبة للموافقة عليه (انظر التوصية ٦).

### ٣- نفقات التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية

٣٢- وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام<sup>(٣)</sup>، ينبغي أن تبادر المحكمة، عند استلام المباني، بتسجيل الانخفاض في قيمة كل عنصر من عناصر الملكية على حدة. وقام الفريق المعني بتقديم الدعم لإدارة المشروع بدراسة تبين نفقات التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية اللازمة لتشغيل المباني والمحافظة على قيمتها.

٣٣- وتشمل نفقات التشغيل والصيانة تكاليف الصيانة والطاقة والخدمات والتأمين. وقدرت حتى الآن هذه النفقات للمباني الجديدة بما يقرب من ٠,٧٣ مليون يورو لعام ٢٠١٥، و٢,٢٢ مليون يورو لعام ٢٠١٦، و٢,٩٨ مليون يورو لعام ٢٠١٧ والأعوام التالية. واعتباراً من عام ٢٠١٥، ستسد جميع الدول الأطراف هذه النفقات من خلال الميزانية السنوية للمحكمة.

٣٤- وعلى سبيل المقارنة، بلغت تكاليف التشغيل والصيانة للمباني المؤقتة الحالية في عام ٢٠١٤ ما يقرب من ٢,٤٧ مليون يورو. وستدرج تكلفة ماثلة في ميزانية عام ٢٠١٥، ولكن سيتم تخفيضها إلى ٠,٦٢ مليون يورو في ميزانية عام ٢٠١٦، وهو العام الذي ستنتهي فيه إنجازات جميع المباني والأراضي المتصلة بها التي تشكل المباني المؤقتة للمحكمة. وربما تم التقليل من تكاليف صيانة المباني الدائمة في المستقبل (انظر التوصية ٧).

٣٥- وتمثل المخصصات المتعلقة باستبدال الأصول الرأسمالية الاستثمارات اللازمة لاستبدال الأصول، أي لاستبدال المكونات التي تبلى مع مرور الزمن، وذلك لمنع التقادم الوظيفي للمباني. ولما كانت المحكمة هي المالكة للمباني فإنها ينبغي أن تدرج هذه النفقات في ميزانيتها اعتباراً من عام ٢٠١٦.

٣٦- وإجمالاً، وفقاً للتقديرات المتاحة حالياً، من المتوقع أن تبلغ نفقات التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية ٥,٦٨٧ ملايين يورو في عام ٢٠١٦، و ٥,٨٥٢ ملايين يورو في عام ٢٠١٧، و ٦,١٢ ملايين يورو في عام ٢٠١٨. وبإضافة النفقات المتعلقة بتسديد القرض المقدم من الدولة المضيفة والفائدة المستحقة على الدول الأطراف التي لم تختَر تسديد أنصبتها المقررة بالكامل دفعة واحدة، تقدر تكاليف الملكية بنحو ٨,٦٩٧ ملايين يورو في عام ٢٠١٦، و ١١,٩٥٢ مليون يورو في عام ٢٠١٧، و ١٢,٢٢ مليون يورو في عام ٢٠١٨.

٣٧- ويمكن أن تتم إدارة المباني، التي تشمل التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية بوحدة من الطريقتين التاليتين: الإدارة الداخلية أو الاستعانة بمصادر خارجية بالكامل.

٣٨- ونظراً للتغير في حجم وطبيعة المباني التي تلزم إدارتها، إذا تم اختيار الخيار الأول، سيلزم توسيع نطاق الفريق المعني بتشغيل وإدارة المباني الحالي، وإنشاء صندوق خاص وتحديد موارده سنوياً باشتراكات محددة

(٣) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

من الدول الأطراف، من أجل تمويل الاستثمارات واستبدال الأصول الرأسمالية حسب الاقتضاء وعندما سيكون ذلك لازماً.

٣٩- وسيؤدي النهج الثاني إلى تكليف شركة متخصصة بإدارة المباني بالكامل، وستكون هذه الشركة مسؤولة عن التشغيل والصيانة واستبدال الأصول الرأسمالية. ولتنفيذ هذا الحل، سيلزم أن تعلم المحكمة بدقة ما هي احتياجاتها، ولذلك هناك ما يبرر وجود فترة للتكيف أو التعديل. وفي هذه الحالة، يمكن إسناد إدارة المباني في السنة الأولى للشركة المسؤولة عن التشييد.

٤٠- وسيلزم أن تقرر المحكمة نوعية الإدارة التي تفضلها لمبانيها وأن تستعد لتنفيذ العملي لهذا القرار قبل استلام المباني المقرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

### التوصية ٣

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تبحث المحكمة ولجنة المراقبة، في الفترة من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١٤، إمكانية التعاقد من الباطن كلياً أو جزئياً على إدارة المباني، التي ستصبح من ممتلكات المحكمة، وتوفير بند في ميزانية عام ٢٠١٥ للنفقات المتعلقة بالشركة المتعاقد معها من الباطن المختارة، والاستعداد لتنفيذ هذا الاختيار اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

## الملاحظات والتوصيات المتعلقة بإدارة المشروع

### ١- إدارة المشروع

٤١- ترد الترتيبات التي وضعتها جمعية الدول الأطراف لإدارة المشروع في عدة قرارات<sup>(٤)</sup>. وأسندت الجمعية إدارة المشروع أساساً إلى لجنة المراقبة، وهي هيئة فرعية تابعة لجمعية الدول الأطراف مسؤولة عن المراقبة الإستراتيجية، وإلى مدير المشروع المسؤول عن الإدارة اليومية للمشروع.

٤٢- وبلغ المشروع الآن، على الرغم من تنظيمه في عام ٢٠٠٧، مرحلة كافية من التقدم تسمح بإجراء تقييم عملي للترتيبات الإدارية التي اتخذت من حيث كيفية توزيع الاختصاصات بين هاتين المسألتين الفاعلتين الأساسيتين: الإدارة الاستراتيجية والمالية من ناحية، والإدارة التشغيلية من ناحية أخرى، لتحقيق المرونة والتفاعل اللازمين. وعلى الرغم من توزيع الاختصاصات بطريقة صحيحة في الوقت الحالي، أدى أحياناً العدد الكبير من القرارات التنفيذية التي يلزم اتخاذها، والحاجة المتزايدة إلى التفاعل والتركيز على المعالم الرئيسية، إلى إهمال المتطلبات الإجرائية والحاجة إلى تبادل المعلومات.

٤٣- وهكذا، بينما تم تزويد قاعدة البيانات المتعلقة بمشروع البناء (المسماة "٤- المشروع") بقدر لا بأس به من المعلومات في السنة المالية ٢٠١٣، تأخر تحديث البيانات في الربع الأول من عام ٢٠١٤، وأدى ذلك إلى عدم الاستفادة بالكامل من هذه الأداة. وعلاوة على ذلك، هناك بعض القصور في تسجيل

(٤) الوثائق الرسمية... الدورة السادسة... ٢٠٠٧، (ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ICC-ASP/6/Res.1 والقرارات التالية.



القرارات: ولم تسجل القرارات التي اتخذتها الأفرقة العاملة وهيئات صنع القرار المختلفة (على وجه الخصوص المجلس المشترك للمباني الدائمة) بطريقة صحيحة في محاضر الجلسات المتاحة للجهات الفاعلة المختلفة.

#### التوصية ٤

لتقليل المخاطر المتصلة بإدارة المشروع، يوصي المراجع الخارجي للحسابات بالالتزام بدقة بتوزيع المسؤوليات بين لجنة المراقبة ومدير المشروع، أي: '١' بأن يحتوي التقرير الذي يقدمه مدير المشروع إلى لجنة المراقبة على مزيد من المعلومات المفصلة والدقيقة بشأن المسائل الاستراتيجية والمالية (بما في ذلك المخاطر) لتمكينها من ممارسة مسؤولياتها في مجال المراجعة الاسترجاعية؛ و'٢' بأن تحترم حرية مدير المشروع في التصرف في المسائل الإدارية المتصلة بالجوانب التقنية.

#### ٢- مشروع الانتقال

٤٤- كان التطور الرئيسي في السنة المالية ٢٠١٣ هو وضع مشروع الانتقال والبناء تحت إدارة واحدة. واتسعت المسؤوليات التقنية لفريق مدير المشروع لتشمل إدارة مشروع الانتقال. واضطر فريق مدير المشروع، الذي ظل عدده محدوداً، إلى اللجوء إلى المساعدة الخارجية المقدمة من الشركة المسؤولة عن تقديم الدعم لإدارة المشروع. بيد أن العمل المطلوب للانتقال من اختصاص المحكمة والأقسام التابعة لقلم المحكمة وأجهزة أخرى أساساً، ويتطلب معرفة متعمقة بممارسات الموظفين، وهو مجال ليس لفريق المدير دراية كافية به. ولذلك يجد فريق المدير صعوبة في إشراك موظفي المحكمة في مشروع الانتقال. وينبغي بالتالي الإشارة إلى نوعين من المخاطر:

- (أ) احتمال أن يتحول مشروع الانتقال إلى عملية تقنية فحسب، بدون مشاركة بشرية داعمة، لا تركز بشكل كاف على البعد الاستراتيجي، ذات نطاق محدود لتعزيز أداء الموظفين؛
- (ب) احتمال أن يرفض أو يفشل الموظفون، بمجرد مغادرة الخبراء الاستشاريين، تنفيذ مشروع الانتقال.
- ٤٥- ومن المحتمل بالتالي أن يصعب التصدي لبعض التغيرات في السلوكيات- التي تعد ضرورية للقضاء على الصعوبات المتأصلة في العديد من المنظمات (حفظ السجلات، وتعزيز اللجوء إلى الأدوات الإلكترونية، والإدارة المشتركة لأماكن العمل) - على مستوى القاعدة.
- ٤٦- ويفتقر الانتقال إلى هدف محدد بوضوح. ويقل في الميزانية الحالية تقدير تكلفة العمل المطلوب لمشاركة الموظفين في العملية، والوقت الذي سيستغرقه تعديل المشروع لتلبية توقعات أجهزة المحكمة وموظفيها.
- ٤٧- وينبغي أن توضع القرارات المتعلقة بالمواضيع التقنية في السياق والمنظور. ويلزم توضيحها وتبريرها ومواءمتها. وينبغي دعم التدابير التقنية بمجهود رئيسي ومتواصل "للإعلام والتوعية والتدريب". وينبغي بالفعل مشاركة مديري الموارد البشرية، وإبداء قدر أكبر من روح المبادرة في هذه العملية.

#### التوصية ٥

يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن تعد المحكمة خطة عمل وبأن تنفذ هذه الخطة بغية تشجيع جميع الأقسام في قلم المحكمة، ولا سيما قسم الموارد البشرية، على المشاركة بشكل استباقي على جميع مستويات المسؤولية في ضمان تنفيذ مشروع الانتقال بنجاح.

#### ٣- تحليل الطلب

٤٨- نظرا للظروف المتغيرة للمحكمة، تم الاعتراف منذ البداية بصعوبة معرفة حدود المشروع بدقة. وأدت الصعوبة في التوصل إلى رؤية استراتيجية تشارك فيها أجهزة المحكمة وجمعية الدول الأطراف بانتظام إلى طلب موارد جديدة من الموظفين.

٤٩- واعترفت جمعية الدول الأطراف، بعد الإحاطة علما بالرأي المواثي للجنة الميزانية والمالية، بحاجة مكتب المدعي العام إلى تعزيز قدراته في مجال التحقيق، وبالتالي إلى تعزيز موارد البشرية في الأجل المتوسط.

٥٠- وينبغي أن يؤخذ تأثير الزيادات في الموظفين على عدد محطات العمل المطلوبة في الاعتبار، بينما ينبغي في نفس الوقت إيلاء الاعتبار اللازم للتحسينات الممكنة في أساليب العمل والطرق البديلة المتاحة لاستخدام هذه المحطات.

٥١- وينبغي للمؤسسة بالتالي أن تعد اسقاطات لمعالجة مسألتين :

(أ) ما هي الآثار الحقيقية لاحتياجات الدوائر وقلم المحكمة من حيث الموظفين والمجالات المحددة والتكنولوجيا المناسبة، وبالتالي من الأمتار المربعة؟

(ب) كيف يمكن وضع إطار لتطور النشاط القضائي: هل تحكمه القيود الناتجة عن عدد القضايا المتعلقة فقط، أم تحدده أساسا الموارد البشرية والمالية المتاحة، أم مزيج من الإثنين؟

٥٢- وإذا أسفر هذا التحليل عن الاحتياج إلى مساحات إضافية، سيلزم عندئذ، بدلا من تعديل المشروع في منتصف البناء، أن تبحث المحكمة، بالتعاون مع المهندس المعماري المسؤول عن تصميم المباني الدائمة، عن حلول.

٥٣- وتبين التجربة أنه يصعب كثيرا التعديل في منتصف البناء، وأنه يكون مدمرا جدا للمشروع الأصلي. ولأسباب فنية وقانونية ومالية، لا يمكن الحصول على رد لهذه المسألة قبل كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، ومن المنطقي أن تنتهي الأعمال الجارية قبل النظر في أي توسيع.

## التوصية ٦

يوصي المراجع الخارجي للحسابات: '١' بالابقاء على الولاية الأولية، المتعلقة بنقل الملكية في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، من حيث التكاليف والإطار الزمني والبرنامج العام؛ و'٢' بأن تضع المحكمة، عند الاقتضاء، ولاية إضافية لتوسيع البرنامج الأصلي، بعد القيام أولا بتحديد التكلفة (الميزانية والتمويل)، والترتيبات القانونية (الحصول على ترخيص جديد للبناء، إضافة متسابق لعقد البناء)، والمضمون (المواصفات الوظيفية والتقنية).

## ٤- السيطرة على التكاليف التشغيلية للمباني الجديدة

٥٤- تؤثر ثلاثة قرارات تقنية بدرجة كبيرة على تكاليف التشغيل المتكررة للمباني الجديدة. وقد حُددت المخاطر، ولكن لم تتم دائما دراسة نتائجها المالية بدقة.

٥٥- فأولا، قد يؤدي القرار المتعلق بتطوير المباني ببركة عاكسة إلى تكاليف كبيرة، وجاري التخلي عن مثل هذه البركة على نطاق واسع الآن في أوروبا بسبب تسرب المياه، والسلوك المعادي للمجتمع، وارتفاع تكاليف التنظيف المستمر. وعلاوة على ذلك، يثير قرب الموقع من الكثبان الرملية احتمال انسداد البركة وشبكة الإمداد بالمياه والمرشحات بالرمال.

٥٦- وثانيا، قد يؤدي خيار تغطية "الشبكة المعمارية الفولاذية" بواجهة خضراء إلى تكاليف كبيرة بسبب صعوبة الصيانة وعدم ضمان جودة اليد العاملة والحماية من التآكل (الفولاذ، والدهان، والوصلات، الخ).

٥٧- وأخيراً، أن تنحية الطموحات البيئية واختفاء التطلع إلى تصنيف بيئي مرتفع تماماً يعين أن المحكمة قد تواجه في المدى المتوسط تكاليف كبيرة بعد اعتماد لوائح جديدة في هذا المجال تطالب المحكمة باتخاذ تدابير معينة. بيد أن التحسينات التقنية لا تزال ممكنة، وبعض التحسينات الجديدة للمشروع ذات أهمية كبيرة للمستخدمين النهائيين، كما يدل على ذلك اختيار الإضاءة بالصمامات الثنائية الباعثة للضوء<sup>(٥)</sup>.

٥٨- ولإمكان السيطرة على تكاليف تشغيل المباني الجديدة، يجب تحديد وتقييم المخاطر التي تؤثر على تكاليف التشغيل المتكررة.

## التوصية ٧

يوصي المراجع الخارجي للحسابات المحكمة بتحديد وقياس المخاطر المتصلة بتكاليف التشغيل المتكررة، وعلى وجه الخصوص المخاطر المعروفة المتصلة بالبركة العاكسة وتغطية "الشبكة المعمارية الفولاذية" بواجهة خضراء، وبأن تنظر في احتمال المطالبة بالامتثال لمعايير الجودة البيئية العالية في المستقبل.

## شكر وتقدير

٥٩- يود المراجع الخارجي للحسابات أن يشكر جميع ممثلي المحكمة الجنائية الدولية على استقبائهم واستعدادهم للمساعدة والدعم الكبير الغالية المقدم له لأداء مهمته بسلاسة. انتهت ملاحظات المراجعة.

## البيان الأول

### المحكمة الجنائية الدولية

بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في أرصدة الصناديق للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)

الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل		الصناديق الاستثمارية		الصناديق الاحتياطية		المجموع	
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
<b>الإيرادات</b>							
١١٢٠٤٠	١٠٨٨٠٠	٥٠١	-	١٤١٣٩	٨٧٠٦	١٥٤	١١٧٥٠٦
٣٣٤٣	-	٥٠٢	١١٧٨	٦٠٢	١٥٠٠	٤٥٢١	٣٠٠٥
٣٠٢	٤١١	٥٠٣	١١	٦٠٣	١٩٥	٣٧٩	٦١٠
٨٥٩	٣٥١	٥٠٤	-	-	-	٨٥٩	٣٥١
١١٦٥٤٤	١٠٩٥٦٢	١١٨٩	١٥٠٩	١٤٢٠٥	١٠٤٠١	١٣١٩٣٨	١٢١٤٧٢
<b>النفقات</b>							
١٠٦٤٠٩	٩٧٨٤١	٥٠٥	١٤٥٤	٦٤٢	٣٧١٤٠	١٥٥	١٠٦٩٥٨

(٥) الصمامات الثنائية الباعثة للضوء (LED).



## البيان الثاني

## المحكمة الجنائية الدولية

بيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣  
(بآلاف اليورو)

المجموع	رقم الملاحظة	المباني الدائمة		رقم الملاحظة	الصناديق الاستثمارية		الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل			
		٢٠١٢	٢٠١٣		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣		
<b>الأصول</b>										
٥٥ ٦٥٠	٥٨ ٩٤١	١٨ ٩٠٩	١٥ ٩٠١	٢ ٣١٦	١ ٩٧٧	٣.٢١	٣٤ ٤٢٥	٤١ ٠٦٣	النقد والودائع بأجل	
٦ ٥٦٩	٦ ٩٨٠	-	-	-	-	٥.١٠	٦ ٥٦٩	٦ ٩٨٠	الاشتراكات المقررة قيد التحصيل من الدول الأطراف	
-	٤٦٢	-	-	٦.٩	-	١٤١	-	٣٢١	التبرعات قيد التحصيل	
٢٥	١٥٨	-	-	-	-	٥.١٢	٢٥	١٥٨	المساهمات الأخرى قيد التحصيل	
٥٧	٤٧٣	-	٣٤	-	-	٥.١٣	٥٧	٤٣٩	الأرصدة بين الصناديق قيد التحصيل	
٣٠٧٢	٤٠٢٥	١٥.٧	٤٣٣	٦.٦	١	٩٢	٢ ٦٣٨	٣ ٨٩٩	الحسابات الأخرى قيد التحصيل	
١ ٢٣٨	٦٨٣	-	-	-	-	٥.١٥	١ ٢٣٨	٦٨٣	النفقات المدفوعة مقدما - منح التعليم	
٦٦ ٦١١	٧١ ٧٢٢	١٩ ٣٤٢	١٥ ٩٦٩	٢ ٣١٧	٢ ٢١٠		٤٤ ٩٥٢	٥٣ ٥٤٣	<b>مجموع الأصول</b>	
<b>الخصوم</b>										
٧٣٩	٥ ٢٥٦	-	-	-	-	٥.١٦	٧٣٩	٥ ٢٥٦	الاشتراكات الواردة مقدما	
٧ ٤٢٢	٦ ٧٩٣	١٥.٥	١٠.٧	٧١٥	١٦٤	١٩٩	٣.١٩	٧ ١٥١	الالتزامات غير المصفاة	
٨ ١٣١	٨ ٩٧٢	١٥.٨	١ ٤٧٩	٦٣٣	٦.٧	-	٢٤٢	٨ ٠٩٧	الحسابات الأخرى مستحقة الدفع	
-	٢٠ ٥٠٠	١٥.١٠	-	٢٠ ٥٠٠	-	-	-	-	القرض المقدم من الدولة المضيفة	
١٠.١	٥٧٤	-	-	٦.٨	٧٢	٤٣٩	٢٩	١٣٥	الأرصدة المستحقة بين الصناديق	
٥٠	٦٦	-	-	-	-	-	٥.٧	٥٠	المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة	
١٧٤	٢٤٢	-	-	-	-	-	٥.٧	١٧٤	الالتزامات المتعلقة بقضايا منظمة العمل الدولية	
١٦٢	-	-	-	-	-	-	٥.٧	١٦٢	التزامات أخرى	
٥ ٧٨٠	٦ ٣٤٣	-	-	-	-	-	٥.٦	٥ ٧٨٠	المجموع التراكمي لمنحة الإعادة إلى الوطن	
٥ ١٢٧	٥ ٣٠٣	-	-	-	-	-	٥.٦	٥ ١٢٧	المجموع التراكمي للإجازات السنوية	
١٥٠	-	-	-	-	٢٠	-	-	١٣٠	تبرعات مؤجلة	
٢٧ ٨٣٦	٥٤ ٠٤٩	١ ٥٨٦	٢١ ٨٤٨	٢٥٦	٨٨٠		٢٥ ٩٩٤	٣١ ٣٢١	<b>مجموع الخصوم</b>	
<b>الاحتياطي وأرصدة الصناديق</b>										
٧ ٤٠٦	٧ ٤٠٦	-	-	-	-	٥.١٠	٧ ٤٠٦	٧ ٤٠٦	صندوق رأس المال العامل	
٧ ٠٠٠	٧ ٥٠٠	-	-	-	-	٥.١٨	٧ ٠٠٠	٧ ٥٠٠	صندوق الطوارئ	
٤٠٩	٣٢١	-	-	-	-	٥.١٩	٤٠٩	٣٢١	احتياطي الاشتراكات غير المدفوعة	
٢٣ ٩٦٠	٢ ٤٤٦	١٧ ٧٥٦	(٥ ٨٧٩)	٢ ٠٦١	١ ٣٣٠	٥٤	٤ ١٤٣	٦ ٩٩٥	الفائض التراكمي	
٣٨ ١٧٥	١٧ ٦٧٣	١٧ ٧٥٦	(٥ ٨٧٩)	٢ ٠٦١	١ ٣٣٠		١٨ ٩٥٨	٢٢ ٢٢٢	<b>مجموع الاحتياطي وأرصدة الصناديق</b>	
٦٦ ٦١١	٧١ ٧٢٢	١٩ ٣٤٢	١٥ ٩٦٩	٢ ٣١٧	٢ ٢١٠		٤٤ ٩٥٢	٥٣ ٥٤٣	<b>مجموع الخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق</b>	

التوقيع: رئيس قسم المالية والميزانية.....

التاريخ:

## البيان الثالث

## المحكمة الجنائية الدولية

## بيان التدفق النقدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)

الجموع	الميزانية الدائمة		الصناديق الاستثمارية		الصندوق العام		وصندوق رأس المال العامل	٢٠١٢	٢٠١٣	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣				
<b>التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية</b>										
٤ ٦٢٣	(٢١ ٥٨٦)	١ ٨١٩	(٢٣ ٦٥٠)	٧٠٣	(٤٦٤)	٢ ١٠١	٢ ٥٢٨	٢ ٥٢٨	(٤٦٤)	صافي فائض/عجز الإيرادات عن النفقات (البيان الأول)
(٣ ٧٥٢)	(١ ٠٠٦)	-	-	٤١	(١٤١)	(٣ ٧٩٣)	(٨٦٥)	(٨٦٥)	(١٤١)	زيادة/نقص الاشتراكات قيد التحصيل
٩٥	(٤١٦)	٢١	(٣٤)	-	-	٧٤	(٣٨٢)	(٣٨٢)	-	زيادة/نقص الأرصدة قيد التحصيل
(٦٧٦)	(٩٥٤)	(٣٩)	٣٩٩	٣	(٩٢)	(٦٤٠)	(١ ٢٦١)	(١ ٢٦١)	(٩٢)	زيادة/نقص الحسابات الأخرى قيد التحصيل
(١٩٥)	٥٥٥	-	-	-	-	(١٩٥)	٥٥٥	٥٥٥	-	زيادة/نقص الاستحقاقات المدفوعة مقدما
٥١	٤ ٥١٧	-	-	(٢٠٠)	-	٢٥١	٤ ٥١٧	٤ ٥١٧	-	زيادة/نقص (نقص) الاشتراكات الواردة مقدما
١ ٤٦٥	(٦٢٩)	(٢١٣)	٦٠٨	٦٣	٣٥	١ ٦١٥	(١ ٢٧٢)	(١ ٢٧٢)	٣٥	زيادة/نقص (نقص) الالتزامات غير المصفاة
(١١٥)	٤٧٣	-	-	(٨٠)	٣٦٧	(٣٥)	١٠٦	١٠٦	(٣٥)	زيادة/نقص (نقص) الأرصدة المستحقة بين الصناديق
١٥٠	(١٥٠)	-	-	٢٠	(٢٠)	١٣٠	(١٣٠)	(١٣٠)	(٢٠)	التبرعات المؤجلة
٢١٢	١٧٦	-	-	-	-	٢١٢	١٧٦	١٧٦	-	زيادة/نقص (نقص) المجموع التراكمي للإجازات السنوية
(٣٥)	١٦	-	-	-	-	(٣٥)	١٦	١٦	-	زيادة/نقص (نقص) المحصنات المتعلقة بالالتزامات الضريبية
٧٦	٦٨	-	-	-	-	٧٦	٦٨	٦٨	-	للولايات المتحدة
٥٦٢	٥٦٣	-	-	١	-	٥٦١	٥٦٣	٥٦٣	-	زيادة/نقص (نقص) الالتزامات المتعلقة بقضايا منظمة العمل الدولية
١٦٢	(١٦٢)	-	-	-	-	١٦٢	(١٦٢)	(١٦٢)	-	مستحقات منحة الإعادة إلى الوطن
٣ ٦٣٧	٨٤١	(٣٥)	(٨٤٦)	-	٢٤٢	٣ ٦٧٢	١ ٤٤٥	١ ٤٤٥	٢٤٢	مخصصات أخرى
(٦١٠)	(٣٧٩)	(١٩٥)	(٦٦)	(٤)	(١١)	(٤١١)	(٣٠٢)	(٣٠٢)	(١١)	زيادة/نقص (نقص) الحسابات مستحقة الدفع
٥ ٦٥٠	(١٨ ٠٧٣)	١ ٣٥٨	(٢٣ ٥٨٩)	٥٤٧	(٨٤)	٣ ٧٤٥	٥ ٦٥٠	٥ ٦٥٠	(٨٤)	مخصوما منها: إيرادات الفائدة المصرفية
<b>التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية</b>										
٦١٠	٣٧٩	١٩٥	٦٦	٤	١١	٤١١	٣٠٢	٣٠٢	١١	مضافا إليه: إيرادات الفائدة المصرفية
-	٢٠ ٥٠٠	-	٢٠ ٥٠٠	-	-	-	-	-	-	زيادة/نقص (نقص) القرض المقدم من الدولة المضيفة
٦١٠	٢٠ ٨٧٩	١٩٥	٢٠ ٥٦٦	٤	١١	٤١١	٣٠٢	٣٠٢	١١	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية
<b>التدفق النقدي من مصادر أخرى</b>										
٢ ٥٦٢	٥٠٠	-	-	-	-	٢ ٥٦٢	٥٠٠	٥٠٠	-	صافي الزيادة/النقص في صندوق رأس المال العامل
١ ٢٣٠	٢ ٣٠٧	٤٢	١٥	١٠	١٤	١ ١٧٨	٢ ٢٧٨	٢ ٢٧٨	١٤	الوفورات في التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها
(٥٥)	-	-	-	(٥٥)	-	-	-	-	-	تسوية رصيد الصندوق
(١ ٦٨٩)	(٢ ٠٤٢)	-	-	-	-	(١ ٦٨٩)	(٢ ٠٤٢)	(٢ ٠٤٢)	-	قروض للدول الأطراف
(١٧)	(٢٨١)	-	-	(١٧)	(٢٨١)	-	-	-	(١٧)	المبالغ المعادة إلى الجهات المانحة
٢ ٠٣١	٤٨٤	٤٢	١٥	(٦٢)	(٢٦٧)	٢ ٠٥١	٧٣٧	٧٣٧	(٢٦٧)	صافي النقد من مصادر أخرى
٨ ٢٩١	٣ ٢٩٠	١ ٥٩٥	(٣ ٠٠٨)	٤٨٩	(٣٤٠)	٦ ٢٠٧	٦ ٦٣٨	٦ ٦٣٨	(٣٤٠)	صافي الزيادة/النقص في النقد والودائع بأجل
٤٧ ٣٥٩	٥٥ ٦٥٠	١٧ ٣١٤	١٨ ٩٠٩	١ ٨٢٧	٢ ٣١٦	٢٨ ٢١٨	٣٤ ٤٢٥	٣٤ ٤٢٥	٢ ٣١٦	النقد والودائع بأجل في بداية الفترة المالية
٥٥ ٦٥٠	٥٨ ٩٤١	١٨ ٩٠٩	١٥ ٩٠١	٢ ٣١٦	١ ٩٧٧	٣٤ ٤٢٥	٤١ ٠٦٣	٤١ ٠٦٣	١ ٩٧٧	النقد والودائع بأجل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
(البيان الثاني)										

## البيان الرابع

## المحكمة الجنائية الدولية

بيان الاعتمادات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي	الاعتمادات التي تمت الموافقة عليها	المصرفات	المستحقات، الاحتياطيات	الالتزامات غير المصفاة	مجموع النفقات المخصصة من	
					الصندوق العام وصندوق الطوارئ (البيان الأول)	الرصيد غير المربوط لصندوق العام/ الخصوم من صندوق الطوارئ الخامس=الثاني + السادس = الأول -
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الثالث + الرابع	الخامس
الهيئة القضائية	١٠٦٩٨	٨٩٥٢	٢٧٦	١٩٣	٩٤٢١	١٢٧٧
مكتب المدعي العام	٢٨٢٦٥	٢٥٩٢٦	٤٣٩	٧٣٨	٢٧١٠٣	١١٦٢
قلم المحكمة	٦٤٥٢١	٥٧٨٤٥	٩٦٤	٣٩٠٩	٦٢٧١٨	١٨٠٣
أمانة جمعية الدول الأطراف	٢٩٥٢	٢٥٦٦	٢٢	٣٠٣	٢٨٩١	٦١
المباني المؤقتة	٥٩٠١	٥٧٧٤	-	١٢٧	٥٩٠١	-
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	١٥٨٠	١٢٨٨	٢٢	١٢٢	١٤٣٢	١٤٨
مكتب مشروع المباني الدائمة	٩٩٧	٥٩٤	٥	٧٥	٦٧٤	٣٢٣
آلية الرقابة المستقلة	٢٠٦	١٢٣	-	١٠	١٣٣	٧٣
مجموع الميزانية البرنامجية المعتمدة	١١٥١٢٠	١٠٣٠٦٨	١٧٢٨	٥٤٧٧	١١٠٢٧٣	٤٨٤٧
مجموع حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ	-	٣٣٤١	-	٤٠٢	٣٧٤٣	(٣٧٤٣)
المجموع	١١٥١٢٠	١٠٦٤٠٩	١٧٢٨	٥٨٧٩	١١٤٠١٦	١١٠٤

## المحكمة الجنائية الدولية

بيان حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي	حالات اللجوء إلى صندوق الطوارئ	المصرفات	المستحقات، الاحتياطيات	الالتزامات غير المصفاة	الأرصدة غير المربوطة	
					مجموع النفقات	الأرصدة غير المربوطة
الهيئة القضائية	٦١٤	٤٥٣	-	-	٤٥٣	١٦١
مكتب المدعي العام	٣٨٩٣	١٥٥٨	-	٢٦٤	١٨٢٢	٢٠٧١
قلم المحكمة	٢٧٠٤	١٣٣٠	-	١٣٨	١٤٦٨	١٢٣٦
المجموع	٧٢١١	٣٣٤١	-	٤٠٢	٣٧٤٣	٣٤٦٨

## الجدول ١

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة تسديد الاشتراكات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

الدول الأطراف	حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	التحصيلات (أ)	المبلغ الباقي	الاشتراكات المقررة	إلتزامات من ٢٠١٢	التحصيلات (ب)	المبلغ الباقي	مجموع المبالغ الباقية	متعلقة بعام ٢٠١٤	منحصلات
		السنوات السابقة					٢٠١٣			
أفغانستان	٦٤٥٢	٦٤٥٢	-	٨٨٥١	-	٨٨٥١	-	-	١١	
ألبانيا	٦	٦	-	١٧٨١٤	-	١٧٨١٤	-	-	١٧	
أندورا	١	١	-	١٤٢٢٩	-	١٤٢٢٩	-	-	١٩	
أنتيغوا وباربودا الأرجنتين	٨٦٦٦	٨٦٦٦	-	٣٥٨٥	-	٣٥٨٥	-	-	-	
	-	-	-	٧٦٩٢٦٤	-	٧٦٩٢٦٤	-	-	٩٠٢	
أستراليا	-	-	-	٣٦٩٣١٦١	-	٣٦٩٣١٦١	-	-	٣٩٢٤١٦٦	
النمسا	-	-	-	١٤٢٠٩٩٨	٣	١٤٢٠٩٩٨	-	-	٢٤٢١	
بنغلاديش	٤٠٤٧٣	٤٠٤٧٣	-	١١٢٠٤	-	١١٢٠٤	-	-	٥٧٨٥	
بربادوس	-	-	-	١٤٢٢٩	-	١٤٢٢٩	-	-	-	
بلجيكا	-	-	-	١٧٧٧٠٦٠	٧٢٦	١٧٧٧٠٦٠	-	-	٣١٤٥	
بليز	٢	٢	-	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	-	
بنن	٤٨٣١	٤٨٣١	٤٧٩٧	٥٣٧٨	-	٥٣٧٨	-	-	-	
بوليفيا	-	-	-	١٦٠٢٢	-	١٦٠٢٢	-	-	-	
البوسنة والهرسك	-	-	-	٣٠٢٥١	-	٣٠٢٥١	-	-	٣٨	
بوتسوانا	٢٩٠١٧	٢٩٠١٧	-	٣٠٠٧٣	-	٣٠٠٧٣	-	-	-	
البرازيل	-	-	-	٥٢٢٤٥١٩	-	٥٢٢٤٥١٩	-	-	-	
بلغاريا	-	-	-	٨٣٦٩٤	-	٨٣٦٩٤	-	-	١٠٢	
بوركينافاسو	٤٨٣١	٤٨٣١	٤٤٢	٥٣٧٨	-	٥٣٧٨	-	-	-	
بوروندي	-	-	-	١٦٨٤	-	١٦٨٤	-	-	-	
كمبوديا	٩٣٢٤	٩٣٢٤	-	٧١٧١	-	٧١٧١	-	-	-	
كندا	-	-	-	٥٣١٣٤٧٨	٢١٦٩	٥٣١٣٤٧٨	-	-	١٨٢٥٧	
الرأس الأخضر	١٦١٠	١٦١٠	-	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	-	
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٠٤٠	٢٢	٢٠١٨	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	-	
تشاد	-	-	-	٣٥٨٥	-	٣٥٨٥	-	-	-	
شيلي	-	-	-	٥٩٤٧٠٦	-	٥٩٤٧٠٦	-	-	-	
كولومبيا	-	-	-	٤٦١١٥٥	-	٤٦١١٥٥	-	-	٥٠٨	
جزر القمر	٨٧٤٩	٨٧٤٩	٢٢	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	-	
الكونغو	٤٨٣١	٤٨٣١	-	٨٨٥١	-	٨٨٥١	-	-	-	
جزر كوك	٣١٣٩	٣١٣٩	-	١٦٦٤	-	١٦٦٤	-	-	-	
كوستاريكا	٤	٤	-	٦٧٦٧٢	-	٦٧٦٧٢	-	-	١٥٧	
كوت ديفوار	-	-	-	١٢٤٣٦	-	١٢٤٣٦	-	-	١٤٥٧	
كرواتيا	٢	٢	-	٢٢٤٤١٥	-	٢٢٤٤١٥	-	-	٢٦٩	
قبرص	-	-	-	٨٣٦٩٤	-	٨٣٦٩٤	-	-	١٢٤	
الجمهورية التشيكية	-	-	-	٦٨٧٣٦٣	-	٦٨٧٣٦٣	-	-	٩٤٩	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	٥٣٧٨	-	٥٣٧٨	-	-	-	
الدانمرك	-	-	-	١٢٠١٩٦١	٥٠٠	١٢٠١٩٦١	-	-	٢١١٢	
جيبوتي	٨٣٤٣	٨٣٤٣	٢٢	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	-	
دومينيكا	٤٤١٦	٤٤١٦	١٢٦٩	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	-	
الجمهورية الدومينيكية	١٢٨٥٩٠	١٢٨٥٩٠	٥٨٤	٨٠١٠٨	-	٨٠١٠٨	-	-	-	



الدول الأطراف	حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	التحصيلات (أ)	المبلغ الباقي	الإتعمانات من ٢٠١٢	التحصيلات (ب)	المبلغ الباقي	مجموع المبالغ الباقية	متعلقة بعام ٢٠١٤	متحصلات
إكوادور	-	-	-	-	٧٧ ٧٦١	٥٥٥	٥٥٥	-	-
استونيا	-	-	-	-	٧١ ٢٥٧	-	-	١٠٨	-
السنوات السابقة									
فيجي	٢ ٦١٦	٢ ٦١٦	-	-	٥ ٣٧٨	١٥	١٥	-	-
فنلندا	-	-	-	٣٩٢	٩٢٤ ٢١٥	-	-	-	-
فرنسا	-	-	-	٤ ١٥٣	٩ ٩٥٥ ١٥٩	-	-	١٧ ٧٥٣	-
غابون	٧٢ ٠٩٠	٧٢ ٠٩٠	-	-	٣٥ ٦٢٩	٣٥ ٦٢٩	١٠٧ ٧١٩	-	-
غامبيا	١ ٦١٠	١ ٦١٠	-	-	١ ٧٩٣	-	-	٢	-
جورجيا	-	-	-	-	١٢ ٤٣٦	-	-	١٦	-
ألمانيا	٧	٧	-	-	١٢ ٧١٥ ٨٢٢	-	-	-	-
غانا	٩ ٦٧٢	٩ ٦٧٢	-	-	٢٤ ٩٨٥	٢٤ ٩٨٥	٣٤ ٦٥٧	-	-
اليونان	١ ١١٣ ٨٧٣	١ ١١٣ ٨٧٣	-	-	١ ١٣٦ ٠٨٢	-	-	-	-
غرينادا	٢ ٢٥١	٢ ٢٥١	-	-	١ ٧٩٣	١ ٧٩٣	٤ ٠٤٤	-	-
غواتيمالا	٢٢ ٥٦٥	٢٢ ٥٦٥	-	-	٤٥ ٦٩١	٢ ٣٧٤	٢ ٣٧٤	-	-
غينيا	٦ ١٩٩	٦ ١٩٩	-	-	١ ٧٩٣	١ ٧٩٣	٧ ٨٣٠	-	-
غيانا	-	-	-	١ ٧٩٣	١ ٧٩٣	-	-	٢ ١٣٢	-
هندوراس	-	-	-	٥٢٣	١٤ ٢٢٩	٤ ٧٤١	٤ ٧٤١	-	-
هنغاريا	-	-	-	٢٠٦	٤٧٣ ٧٠٣	-	-	٧٩١	-
أيسلندا	-	-	-	٢٦	٤٨ ٠٦٥	-	-	١١٣	-
آيرلندا	-	-	-	٣٤٧	٧٤٤ ٢٧٩	-	-	٨٩ ٣٨١	-
إيطاليا	-	-	-	٣ ٣٨٩	٧ ٩٢٠ ٤١٥	-	-	١٤ ٤٦٨	-
اليابان	-	-	-	٨ ٤٩٨	١٩ ٢٩٠ ٠٨٢	-	-	٣٦ ١٤٨	-
الأردن	-	-	-	-	٣٩ ٢١٤	-	-	-	-
كينيا	٢٩٣	٢٩٣	-	-	٢٣ ١٩٢	-	-	٣٣	-
لاتفيا	-	-	-	-	٨٣ ٦٩٤	-	-	-	-
ليسوتو	١ ٦١٠	١ ٦١٠	-	-	١ ٧٩٣	-	-	٣ ١٦٨	-
ليبيريا	٥ ٦٣٣	٥ ٦٣٣	-	-	١ ٧٩٣	٣ ٤٩٨	١ ٧٩٣	-	-
ليختنشتاين	-	-	-	-	١٦ ٠٢٢	-	-	٢٥	-
ليتوانيا	-	-	-	-	١٢٩ ٩٦٦	-	-	١٧٥	-
لكسمبورغ	-	-	-	٦٢	١٤٤ ١٩٥	-	-	٥ ٧٦٢	-
مدغشقر	٧ ٣٨٩	٧ ٣٨٩	-	-	٥ ٣٧٨	١٠ ٢٩٢	٥ ٣٧٨	-	-
ملاوي	١ ٦١٠	١ ٦١٠	-	-	٣ ٥٨٥	٥ ١٩٥	٥ ١٩٥	-	-
ملديف	-	-	-	-	١ ٧٩٣	-	-	١ ٧٣١	-
مالي	٧ ٣٦٥	٧ ٣٦٥	-	-	٧ ١٧١	٢ ٣٥١	٢ ٣٥١	-	-
مالطة	-	-	-	-	٢٨ ٤٥٨	-	-	٤٦	-
جزر مارشال	٥ ٣٣٩	٥ ٣٣٩	-	-	١ ٧٩٣	٧ ١١٠	١ ٧٩٣	-	-
موريشيوس	-	-	-	-	٢٣ ١٩٢	٥ ١٤٧	٥ ١٤٧	-	-
المكسيك	٥	٥	-	-	٣ ٢٧٩ ٩٥٩	-	-	٦ ٨٣٩	-
منغوليا	-	-	-	-	٥ ٣٧٨	-	-	١	-
الجيل الأسود	٦ ٤٥٢	٦ ٤٥٢	-	-	٨ ٨٥١	-	-	١	-
ناميبيا	-	-	-	-	١٧ ٨١٤	-	-	-	-
ناورو	-	-	-	-	١ ٧٩٣	٨٥	٨٥	-	-
هولندا	-	-	-	١ ٢٤٧	٢ ٩٤٣ ٩٣٨	-	-	١٤٧ ٨٥٦	-
نيوزيلندا	-	-	-	٤٤٧ ٥٢٦	٢ ٩٨٥	-	-	٤٧٧ ٤٦٣	-
النيجر	١٠ ٥٠٤	١٠ ٥٠٤	-	-	٣ ٥٨٥	١٤ ٠٨٩	٣ ٥٨٥	-	-
نيجيريا	-	-	-	٤٠ ٣١٠	١٦٠ ٢١٧	-	-	٧١ ٧٥٠	-
النرويج	-	-	-	-	١ ٥١٥ ٣٣٦	-	-	٢ ٥٩٦	-
بنما	-	-	-	٢ ٤٨٢	٤٦ ٢٧٢	٤٣ ٧٩٠	-	٢٩٤	-
باراغواي	٢١ ٦٦٥	٢١ ٦٦٥	-	-	١٧ ٨١٤	١٠١	١٠١	-	-

الدول الأطراف	حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	التخصيلات (أ)	المبلغ الباقي	الإشتراكات المقررة	إلتحانات من ٢٠١٢	التخصيلات (ب)	المبلغ الباقي	مجموع المبالغ الباقية	متعلقة بعام ٢٠١٤	منحصلات
بيرو	٣٠٥٣٢٠	٣٠٥٣٢٠	-	٢٠٨٣٩٤	-	١٦٣٣١١	٤٥٠٨٣	-	-	
الفلبين	-	-	-	٢٧٤٢٧٣	-	٢٧٤٢٧٣	-	-	-	
بولندا	-	-	-	١٦٤٠٠٣٦	-	١٦٤٠٠٣٦	-	٢٣٦١	-	
البرتغال	-	-	-	١٤٣٩٩٤	٣٥٢	١٤٣٦٤٢	-	-	-	
السنوات السابقة										
جمهورية كوريا	-	-	-	٣٥٥٠٦٤٧	١٥٣٥	٣٥٤٩١١٢	-	-	-	
جمهورية مولدوفا	-	-	-	٥٣٧٨	-	٥٣٧٨	-	-	٦	
رومانيا	-	-	-	٤٠٢٤٤٦	-	٣١٩٧٤٢	٨٢٧٠٤	-	-	
سانت كيتس ونيفيس	-	-	-	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	١٥١٨	
سانت لوسيا	٣٤٠٤	-	٣٤٠٤	١٧٩٣	-	-	١٧٩٣	٥١٩٧	-	
سانت فنسنت وجوز غرينادين	١٦١٠	-	١٦١٠	١٧٩٣	-	-	١٧٩٣	٣٤٠٣	-	
ساموا	-	-	-	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	١٦٦١	
سان مارينو	-	-	-	٥٣٧٨	-	٥٣٧٨	-	-	٨	
السنغال	٩٦٧٢	٦٨	٩٦٠٤	١٠٦٤٤	-	-	١٠٦٤٤	٢٠٢٤٨	-	
صربيا	-	-	-	٧١٢٥٧	-	٧١٢٥٧	-	-	١٠٠	
سيشيل	-	-	-	١٧٩٣	-	١٧٩٣	-	-	٦	
سيراليون	٤٤١٧	٢٢	٤٣٩٥	١٧٩٣	-	-	١٧٩٣	٦١٨٨	-	
سلوفاكيا	-	-	-	٣٠٤٥٢٤	-	٣٠٤٥٢٤	-	-	٣٢٢٦٠٤	
سلوفينيا	١٦٦٠٢٩	-	١٦٦٠٢٩	١٧٨٠٣١	-	١٧٨٠٣١	-	-	٣٩٨	
جنوب أفريقيا	-	-	-	٦٦٢٣٧٨	-	٦٦٢٣٧٨	-	-	١١٥٩	
ألبانيا	٤٣٤٩٨٤٣	-	٤٣٤٩٨٤٣	٥٢٩٣٩٨٣	-	٥٢٩٣٩٨٣	-	-	٩١٨٧	
سورينام	-	-	-	٧١٧١	-	٧١٧١	-	-	-	
السويد	-	-	-	١٧٠٩٥٠٠	٧١٠	١٧٠٨٧٩٠	-	-	٦٣٢٠٥	
سويسرا	-	-	-	١٨٦٤٣٣٩	٧٦٥	١٨٦٣٥٧٤	-	-	١٤٩٢٤	
طاجيكستان	-	-	-	٥٣٧٨	-	٥٣٧٨	٢١٦٥	-	-	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٣١٢٢٢	-	٣١٢٢٢	١٤٢٢٩	-	١١٥٤٩	٢٦٨٠	-	-	
تيمور ليشتي	٤١	-	٤١	٣٥٨٥	-	-	٣٦٢٦	-	-	
ترينيداد وتوباغو	-	-	-	٧٨٣١٦	-	٧٨٣١٦	-	-	١١٩	
تونس	٦٣٧٣٨	-	٦٣٧٣٨	٦٤٠٨٧	-	٤٩٦٠٢	١٤٤٨٥	-	-	
أوغندا	٨٥	-	٨٥	١٠٦٤٤	-	٥١	١٠٥٩٣	-	-	
المملكة المتحدة	-	-	-	٩٢٢٢٠٩٢	٤٤٧٢	٩٢١٧٦٢٠	-	-	-	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٤٨١٤	٣٧٩	٢٤٤٣٥	١١٢٠٤	-	-	١١٢٠٤	٣٥٦٣٩	-	
أوروغواي	٤٣٥٢٠	-	٤١٧٩٩	٩٢٥٤٥	-	-	٩٢٥٤٥	٩٤٢٦٦	-	
فانواتو	١٤٨٠	-	١٤٨٠	١٧٩٣	-	-	١٧٩٣	٣٢٧٣	-	
فنزويلا	-	-	-	١١١٦٤٧٥	١٦٧٢٠٨	٩٥١٣	٩٣٩٧٥٤	٩٣٩٧٥٤	-	
زامبيا	-	-	-	١٠٦٤٤	-	١٠٦٤٤	-	-	-	
تقريب العدد				(١٢٤)		(١٢٤)				
المجموع (١٢٢) دولة طرفاً	٦٥٦٩٢٧٠	٦٢٤٨١٩١	٣٢١٠٧٩	١١٢٠٣٩٦٠٠	٦٨٩٣٩٤	١٠٤٦٩١٢٢٥	٦٦٥٩١٠٥	٦٩٨٠١٨٤	٥٢٥٦٣٤٧	

## الجدول ٢

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

٢٠١٢	٢٠١٣	حالة صندوق رأس المال العامل
٧٣٩٦٩٥٧	٧٣٩٨١٨٠	الرصيد في بداية الفترة المالية
١٢٢٣	(١١٣٠٨٧)	المتحصلات (التسديدات)
-	-	المتحصلات من الدول الأطراف
-	-	المسحوبات
٧٣٩٨١٨٠	٧٢٨٥٠٩٣	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٧٤٠٥٩٨٣	٧٤٠٥٩٨٣	المستوى المحدد
٧٨٠٣	١٢٠٨٩٠	مخصوماً منه: مستحق من الدول الأطراف (الجدول ٣)
٧٣٩٨١٨٠	٧٢٨٥٠٩٣	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٢	٢٠١٣	حالة صندوق الطوارئ
٤٤٣٨٢٩١	٦٩٨٢٥٦٩	الرصيد في بداية الفترة المالية
٢٥٤٤٢٧٨	٤٨٠٣٨١	المتحصلات (التسديدات)
-	-	المتحصلات من الدول الأطراف
-	-	المسحوبات
٦٩٨٢٥٦٩	٧٤٦٢٩٥٠	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٧٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	المستوى المحدد
١٧٤٣١	٣٧٠٥٠	المستحق من الدول الأطراف (الجدول ٨)

## الجدول ٣

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

الدول الأطراف	جدول الأنصبة لعام ٢٠١٣	صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
أفغانستان	٠,٠٠٧٩	٥٨٥	٥٨٥	-
ألبانيا	٠,٠١٥٩	١١٧٨	١١٧٨	-
أندورا	٠,٠١٢٧	٩٤١	٩٤١	-
أنغيوا وباربودا	٠,٠٠٣٢	٢٣٧	٢٣٧	-
الأرجنتين	٠,٦٨٦٥	٥٠٨٤٢	٥٠٨٤٢	-
أستراليا	٣,٢٩٦١	٢٤٤١٠٩	٢٤٤١٠٩	-
النمسا	١,٢٦٨٢	٩٣٩٢٣	٩٣٩٢٣	-
بنغلاديش	٠,٠١٠٠	٧٤١	٧٤١	-
بربادوس	٠,٠١٢٧	٩٤١	٩٤١	-
بلجيكا	١,٥٨٦٠	١١٧٤٥٩	١١٧٤٥٩	-
بليز	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
بنن	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
بوليفيا	٠,٠١٤٣	١٠٥٩	١٠٥٩	-
البوسنة والهرسك	٠,٠٢٧٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	-
بوتسوانا	٠,٠٢٧٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	-
البرازيل	٤,٦٦٢٨	٣٤٥٣٢٦	٣٤٥٣٢٦	١١٩٩١٩
بلغاريا	٠,٠٧٤٧	٥٥٣٢	٥٥٣٢	-
بوركينا فاسو	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-

الدول الأطراف	جدول الأنصبة لعام ٢٠١٣	صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
بوروندي	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
كمبوديا	٠,٠٠٦٤	٤٧٤	٤٧٤	-
كندا	٤,٧٤٢٢	٣٥١ ٢٠٧	٣٥١ ٢٠٧	-
الرأس الأخضر	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
تشاد	٠,٠٠٣٢	٢٣٧	٢٣٧	-
شيلي	٠,٥٣٠٨	٣٩ ٣١١	٣٩ ٣١١	-
كولومبيا	٠,٤١١٦	٣٠ ٤٨٣	٣٠ ٤٨٣	-
جزر القمر	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
الكونغو	٠,٠٠٧٩	٥٨٥	٤٢٠	١٦٥
جزر كوك	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
كوستاريكا	٠,٠٦٠٤	٤ ٤٧٣	٤ ٤٧٣	-
كوت ديفوار	٠,٠١٧٥	١ ٢٩٦	١ ٢٩٦	-
كرواتيا	٠,٢٠٠٢	١٤ ٨٢٧	١٤ ٨٢٧	-
قبرص	٠,٠٧٤٧	٥ ٥٣٢	٥ ٥٣٢	-
الجمهورية التشيكية	٠,٦١٣٤	٤٥ ٤٢٨	٤٥ ٤٢٨	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
الدانمرك	١,٠٧٢٧	٧٩ ٤٤٤	٧٩ ٤٤٤	-
جيبوتي	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
دومينيكا	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٧١٥	٥ ٢٩٥	٥ ٢٩٥	-
إكوادور	٠,٠٦٩٩	٥ ١٧٧	٥ ١٧٧	-
استونيا	٠,٠٦٣٦	٤ ٧١٠	٤ ٧١٠	-
فيجي	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
فنلندا	٠,٨٢٤٨	٦١ ٠٨٥	٦١ ٠٨٥	-
فرنسا	٨,٨٨٨٥	٦٥٨ ٢٨١	٦٥٨ ٢٨١	-
غابون	٠,٠٣١٨	٢ ٣٥٥	١ ٩٦٠	٣٩٥
غامبيا	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
جورجيا	٠,٠١١١	٨٢٢	٨٢٢	-
ألمانيا	١١,٣٤٨٧	٨٤٠ ٤٨٣	٨٤٠ ٤٨٣	-
غانا	٠,٠٢٢٢	١ ٦٤٤	٨٤٠	٨٠٤
اليونان	١,٠١٣٩	٧٥ ٠٨٩	٧٥ ٠٨٩	-
غرينادا	٠,٠٠١٦	١١٨	١٣	١٠٥
غواتيمالا	٠,٠٤٢٩	٣ ١٧٧	٣ ١٧٧	-
غينيا	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
غيانا	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
هندوراس	٠,٠١٢٧	٩٤١	٩٤١	-
هنغاريا	٠,٤٢٢٧	٣١ ٣٠٥	٣١ ٣٠٥	-
أيسلندا	٠,٠٤٢٩	٣ ١٧٧	٣ ١٧٧	-
أيرلندا	٠,٦٦٤٣	٤٩ ١٩٨	٤٩ ١٩٨	-
إيطاليا	٧,٠٦٨٩	٥٢٣ ٥٢٢	٥٢٣ ٥٢٢	-
اليابان	١٧,٢١٦١	١ ٢٧٥ ٠٢١	١ ٢٧٥ ٠٢١	-
الأردن	٠,٠٣٥٠	٢ ٥٩٢	٢ ٥٩٢	-
كينيا	٠,٠٢٠٧	١ ٥٣٣	١ ٥٣٣	-
لاتفيا	٠,٠٧٤٧	٥ ٥٣٢	٥ ٥٣٢	-
ليسوتو	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
ليبيريا	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
ليختنشتاين	٠,٠١٤٣	١ ٠٥٩	١ ٠٥٩	-
ليتوانيا	٠,١١٦٠	٨ ٥٩١	٨ ٥٩١	-
لكسمبورغ	٠,١٢٨٧	٩ ٥٣٢	٩ ٥٣٢	-

الدول الأطراف	جدول الأنصبة لعام ٢٠١٣	صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	الباقى
مدغشقر	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
ملاوي	٠,٠٠٣٢	٢٣٧	١٤٠	٩٧
جزر المالديف	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
مالي	٠,٠٠٦٤	٤٧٤	٤٧٤	-
مالطة	٠,٠٢٥٤	١٨٨١	١٨٨١	-
جزر مارشال	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
موريشيوس	٠,٠٢٠٧	١٥٣٣	١٥٣٣	-
المكسيك	٢,٩٢٧٤	٢١٦٨٠٣	٢١٦٨٠٣	-
منغوليا	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
الجيل الأسود	٠,٠٠٧٩	٥٨٥	٥٨٥	-
ناميبيا	٠,٠١٥٩	١١٧٨	١١٧٨	-
ناورو	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
هولندا	٢,٦٢٨٦	١٩٤٦٧٤	١٩٤٦٧٤	-
نيوزيلندا	٠,٤٠٢١	٢٩٧٧٩	٢٩٧٧٩	-
النيجر	٠,٠٠٣٢	٢٣٧	٢٢٢	١٥
نيجيريا	٠,١٤٣٠	١٠٥٩١	١٠٥٩١	-
التروبيج	١,٣٥٢٤	١٠٠١٥٩	١٠٠١٥٩	-
بنما	٠,٠٤١٣	٣٠٥٩	٣٠٥٩	-
باراغواي	٠,٠١٥٩	١١٧٨	١١٧٨	-
بيرو	٠,١٨٥٩	١٣٧٦٨	١٣٧٦٨	-
الفلبين	٠,٢٤٤٧	١٨١٢٢	١٨١٢٢	-
بولندا	١,٤٦٣٧	١٠٨٤٠١	١٠٨٤٠١	-
البرتغال	٠,٧٥٣٣	٥٥٧٨٩	٥٥٧٨٩	-
جمهورية كوريا	٣,١٦٨٩	٢٣٤٦٨٨	٢٣٤٦٨٨	-
جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
رومانيا	٠,٣٥٩٢	٢٦٦٠٢	٢٦٦٠٢	-
سانت كيتس ونيفيس	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
سانت لوسيا	٠,٠٠١٦	١١٨	٣٤	٨٤
سانت فنسنت وغرينادين	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
ساموا	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
سان مارينو	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
السنغال	٠,٠٠٩٥	٧٠٤	٧٠٤	-
صربيا	٠,٠٦٣٦	٤٧١٠	٤٧١٠	-
سيشل	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
سيراليون	٠,٠٠١٦	١١٨	١١٨	-
سلوفاكيا	٠,٢٧١٨	٢٠١٢٩	٢٠١٢٩	-
سلوفينيا	٠,١٥٨٩	١١٧٦٨	١١٧٦٨	-
جنوب أفريقيا	٠,٥٩١٢	٤٣٧٨٤	٤٣٧٨٤	-
أسبانيا	٤,٧٢٤٨	٣٤٩٩١٨	٣٤٩٩١٨	-
سورينام	٠,٠٠٦٤	٤٧٤	٤٧٤	-
السويد	١,٥٢٥٧	١١٢٩٩٣	١١٢٩٩٣	-
سويسرا	١,٦٦٣٩	١٢٣٢٢٨	١٢٣٢٢٨	-
طاجيكستان	٠,٠٠٤٨	٣٥٥	٣٥٥	-
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٠١٢٧	٩٤١	٩٤١	-
تيمور ليشتي	٠,٠٠٣٢	٢٣٧	١٤٠	٩٧
ترينيداد وتوباغو	٠,٠٦٩٩	٥١٧٧	٥١٧٧	-
تونس	٠,٠٥٧٢	٤٢٣٦	٤٢٣٦	-
أوغندا	٠,٠٠٩٥	٧٠٤	٧٠٤	-
المملكة المتحدة	٨,٢٣٠٦	٦٠٩٥٥٧	٦٠٩٥٥٧	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	٠,٠١٠٠	٧٤١	٧٤١	-

الدول الأطراف	جدول الأرصدة لعام ٢٠١٣	صندوق رأس المال العامل	المدفوعات التراكمية	البالغي
أوروغواي	٠,٠٨٢٦	٦١١٧	٦١١٧	-
فانواتو	٠,٠٠١٦	١١٨	-	١١٨
فنزويلا	٠,٩٩٦٤	٧٣٧٩٣	٧٣٧٩٣	-
زامبيا	٠,٠٠٩٥	٧٠٤	٧٠٤	-
تقريب العائد		١٢	١٢	
المجموع (١٢٢ دولة طرفاً)	١٠٠٠٠٠	٧١٠٥٩٨٣	٧٢٨٥٠٩٣	١٢٠٨٩٠

## الجدول ٤

### المحكمة الجنائية الدولية

#### حالة الفائض النقدي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

السنة الجارية	٢٠١٣	٢٠١٢
<b>الائتمانات</b>		
متحصلات الاشتراكات المقررة	١٠٥٣٨٠٤٩٥	١٠٢٦٤٠٢٧٧
متحصلات التبرعات	٣٠٢٢٢٥٨	-
إيرادات متنوعة	٩٦٨٤٩٧	٧٦١٩٩٠
	١٠٩٣٧١٢٥٠	١٠٣٤٠٢٢٦٧
<b>الأعباء</b>		
نفقات مصروفة	١٠٦٤٠٨٩٠٩	٩٧٨٤١٥٠٨
التزامات غير مصنفة	٥٨٧٩٤٠٦	٧١٥١٢٣٤
المخصصات المتعلقة بالتزامات الضريبة للولايات المتحدة	٥٦٣٠٠	٥٠٠٠٠
المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها	٤٧٧١٧٣	٦٠١٦٢٣
المخصصات المتعلقة بقضايا منظمة العمل الدولية	٦٨٧٧٩	١٧٣٦٨١
المجموع التراكمي للإجازات السنوية	١٧٣٠٦٠	٣٣٨٠٨١
المجموع التراكمي لمنحة الإعادة إلى الوطن	٩٥٢٣٤٧	١١٤٢٩٤٥
مخصصات أخرى	-	١٦١٨٨٠
	١١٤٠١٥٩٧٤	١٠٧٤٦٠٩٥٢
<b>الفائض/(العجز) النقدي المؤقت</b>	<b>(٤٦٤٤٧٢٤)</b>	<b>(٤٠٥٨٦٨٥)</b>
الاشتراكات قيد التحصيل	٦٦٥٩١٠٥	٦١٥٩٧٢٣
التبرعات والإيرادات المتنوعة قيد التحصيل	٥١٣١٨٤	-
<b>تسوية الفائض/(العجز) النقدي المؤقت من الاشتراكات قيد التحصيل</b>	<b>٢٥٢٧٥٦٥</b>	<b>٢١٠١٠٣٨</b>
منه فائض مشروع لمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي تم ترحيله	٢٦٠٠٠٠	-
<b>التصرف في الفائض/(العجز) المؤقت للسنة الماضية</b>		
الفائض/(العجز) المؤقت للسنة الماضية	(٤٠٥٨٦٨٥)	(١٠١٩١٩٩)
تسوية العجز النقدي المؤقت للسنة الماضية	٢٠٣	-
مضافاً إليه: متحصلات الاشتراكات المقررة للفترات الماضية	٦٢٤٨١٩١	٢٣٨٢٠٥٦
الوفورات من التزامات الفترات الماضية أو إلغاؤها	٢٢٧٨٠٦٧	١١٧٨٦٢٢
<b>الفائض/(العجز) النقدي للسنة الماضية</b>	<b>٤٤٦٧٧٦٦</b>	<b>٢٠٤١٤٧٩</b>
<b>مجموع الفائض التراكمي (البيان الثاني)</b>	<b>٦٩٩٥٣٤١</b>	<b>٤١٤٢٥١٧</b>

## الجدول ٥

## المحكمة الجنائية الدولية

## أنصبة الدول الأطراف من الفائض النقدي لعام ٢٠١٢ (باليورو)

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	جدول الأنصبة المقررة في عام ٢٠١٢	الفائض
أفغانستان	أيار/مايو ٢٠٠٣	٠,٠٠٥٩٣	٢٦٥
ألبانيا	أيار/مايو ٢٠٠٣	٠,٠١٤٨٢	٦٦٢
أندورا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠١٠٣٧	٤٦٣
أنغيوا وباربودا الأرجنتين	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢
أستراليا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٤٢٥٢٢	١٨٩٩٨
النمسا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٢,٨٦٣٩٢	١٢٧٩٥٤
بنغلاديش	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١,٢٦٠٨٤	٥٦٣٣٢
بربادوس	حزيران/يونيه ٢٠١٠	٠,٠١٤٨٢	٦٦٢
بلجيكا	آذار/مارس ٢٠٠٣	٠,٠١١٨٥	٥٢٩
بلينز	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١,٥٩٢٧١	٧١١٥٩
بنن	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
بوليفيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
البوسنة والهرسك	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٠,٠١٠٣٧	٤٦٣
بوتسوانا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٢٠٧٤	٩٢٧
البرازيل	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٢٦٦٧	١١٩٢
بلغاريا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٢,٣٨٦٨٥	١٠٦٦٣٩
بوركينا فاسو	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٥٦٣٠	٢٥١٥
بوروندي	تموز/يوليه ٢٠٠٤	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
كمبوديا	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	٠,٠٠١٤٨	٦٦
كندا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
الرأس الأخضر	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٤,٧٥١٤٧	٢١٢٢٨٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	كانون الأول/يناير ٢٠١٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
تشاد	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
شيلي	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢
كولومبيا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	٠,٣٤٩٦٦	١٥٦٢٢
جزر القمر	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	٠,٢١٣٣٥	٩٥٢٢
الكونغو	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	٠,٠٠١٤٨	٦٦
جزر كوك	آب/أغسطس ٢٠٠٤	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
كوستاريكا	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	٠,٠٠١٤٨	٦٦
كوت ديفوار	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٥٠٣٧	٢٢٥٠
كرواتيا	أيار/مايو ٢٠١٣	-	-
قبرص	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,١٤٣٧١	٦٤٢١
الجمهورية التشيكية	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٦٨١٥	٣٠٤٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	٠,٥١٧٠٨	٢٣١٠٢
الدانمرك	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
جيبوتي	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١,٠٩٠٤٥	٤٨٧١٩
دومينيكا	شباط/فبراير ٢٠٠٣	٠,٠٠١٤٨	٦٦
الجمهورية الدومينيكية	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
إكوادور	آب/أغسطس ٢٠٠٥	٠,٠٦٢٢٣	٢٧٨٠
استونيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٥٩٢٦	٢٦٤٨
فيجي	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
فنلندا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٥٩٢٦	٢٦٤٨
	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٥٩٣	٢٦٥
	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٨٣٨٥٨	٣٧٤٦٦

الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	جدول الأفضية المقررة في عام ٢٠١٢	الفاصل
فرنسا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٩,٠٧١٧٩	٤٠٥ ٣٠٧
غابون	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٢٠٧٤	٩٢٧
غامبيا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
جورجيا	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٠,٠٠٨٨٩	٣٩٧
ألمانيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١١,٨٧٩٤١	٥٣٠ ٧٤٥
غانا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٨٨٩	٣٩٧
اليونان	آب/أغسطس ٢٠٠٢	١,٠٢٣٧٨	٤٥٧٤٠
غرانادا	آب/أغسطس ٢٠١١	٠,٠٠١٤٨	٦٦
غواتيمالا	تموز/يوليه ٢٠١٢	٠,٠٢٠٧٤	٩٢٧
غينيا	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢
غيانا	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	٠,٠٠١٤٨	٦٦
هندوراس	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٠,٠١١٨٥	٥٢٩
هنغاريا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٤٣١١٤	١٩ ٢٦٢
أيسلندا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٦٢٢٣	٢٧٨٠
أيرلندا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٧٣٧٨٣	٣٢ ٩٦٥
إيطاليا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٧,٤٠٦٤٨	٣٣٠ ٩٠٥
اليابان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	١٨,٥٦٤٣٦	٨٢٩ ٤١٤
الأردن	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٢٠٧٤	٩٢٧
كينيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٥	٠,٠١٧٧٨	٧٩٤
لاتفيا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٠,٠٥٦٣٠	٢ ٥١٥
ليسوتو	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
ليبيريا	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	٠,٠٠١٤٨	٦٦
ليختنشتاين	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠١٣٣٣	٥٩٦
ليتوانيا	آب/أغسطس ٢٠٠٣	٠,٠٩٦٣٠	٤ ٣٠٢
لكسمبورغ	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,١٣٣٣٤	٥ ٩٥٧
مدغشقر	حزيران/يونيه ٢٠٠٨	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
ملدوفا	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
مالديف	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	٠,٠٠١٤٨	٦٦
مالي	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
مالطة	شباط/فبراير ٢٠٠٣	٠,٠٢٥١٩	١ ١٢٥
جزر مارشال	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
موريشيوس	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠١٦٣٠	٧٢٨
المكسيك	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	٣,٤٩٠٦٣	١٥٥ ٩٥٤
منغوليا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢
الجزيل الأسود	حزيران/يونيه ٢٠٠٦	٠,٠٠٥٩٣	٢٦٥
ناميبيا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٠,٠١١٨٥	٥٢٩
ناورو	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
هولندا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٢,٧٤٨٣٦	١٢٢ ٧٩١
نيوزيلندا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٤٠٤٤٧	١٨ ٠٧١
النيجر	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢
نيجيريا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,١١٥٥٦	٥ ١٦٣
النرويج	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١,٢٩٠٤٧	٥٧ ٦٥٥
بنما	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٣٢٦٠	١ ٤٥٦
باراغواي	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠١٠٣٧	٤٦٣
بيرو	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,١٣٣٣٤	٥ ٩٥٧
الفلبين	تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١	٠,١٣٣٣٤	٥ ٩٥٧
بولندا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١,٢٢٦٧٦	٥٤ ٨٠٩
البرتغال	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٧٥٧٠٩	٣٣ ٨١٥
جمهورية كوريا	شباط/فبراير ٢٠٠٣	٣,٣٤٨٤٠	١٤٩ ٥٩٩
جمهورية مولدوفا	كانون الثاني/يناير ٢٠١١	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢



الدول الأطراف	تاريخ الانضمام	جدول الأفضية المقررة في عام ٢٠١٢	الفائض
رومانيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٢٦٢٢٢٤	١١ ٧١٦
سانت كيتس ونيفيس	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	٠,٠٠١٤٨	٦٦
سانت لوسيا	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	٠,٠٠١٤٨	٦٦
سانت فنسنت وغرينادين	آذار/مارس ٢٠٠٣	٠,٠٠١٤٨	٦٦
ساموا	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
سان مارينو	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
السنغال	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٨٨٩	٣٩٧
صربيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٥٤٨٢	٢ ٤٤٩
سيشيل	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢
سيراليون	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
سلوفاكيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٢١٠٣٩	٩ ٤٠٠
سلوفينيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,١٥٢٦٠	٦ ٨١٨
جنوب أفريقيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٥٧٠٤١	٢٥ ٤٨٥
أسبانيا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٤,٧٠٧٠٢	٢١٠ ٢٩٩
سورينام	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	٠,٠٠٤٤٤	١٩٨
السويد	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١,٥٧٦٤٢	٧٠ ٤٣١
سويسرا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	١,٦٧٤٢٠	٧٤ ٨٠٠
طاجيكستان	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٠٢٩٦	١٣٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠١٠٣٧	٤٦٣
تيمور ليشتي	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢	٠,٠٠١٤٨	٦٦
ترينيداد وتوباغو	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٠٦٥١٩	٢ ٩١٣
تونس	أيلول/سبتمبر ٢٠١١	٠,٠٤٤٤٥	١ ٩٨٦
أوغندا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٠,٠٠٨٨٩	٣٩٧
المملكة المتحدة	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٩,٧٨٤٤٤	٤٣٧ ١٤٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	٠,٠١١٨٥	٥٢٩
أوروغواي	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	٠,٠٤٠٠٠	١ ٧٨٧
فانواتو	شباط/فبراير ٢٠١٢	٠,٠٠١٣٦	٦١
فنزويلا	تموز/يوليه ٢٠٠٢	٠,٤٦٥٢٢	٢٠ ٧٨٥
زامبيا	شباط/فبراير ٢٠٠٣	٠,٠٠٥٩٣	٢٦٥
تقريب العدد			١٦
المجموع (١٢٢ دولة طرفا)		١٠٠,٠٠٠	٤ ٤٦٧ ٧٧٦

## الجدول ٦

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة التبرعات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

المبالغ المعادة للمتبرعين	التبرعات		الجهة صاحبة التبرع	المشروع
	غير المدفوعة	الواردة		
(٣٥ ٤٧٥)	-	-		الصندوق الاستئماني العام
(٣٥ ٤٧٥)	-	-		المجموع الفرعي
-	-	٨٥٠ ٠٠٠	المفوضية الأوروبية	بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون (٢٠١٣-٢٠١٤)
-	-	٩ ٠٠٠	بلدية لاهاي	
-	-	٨٥٩ ٠٠٠		المجموع الفرعي
-	١٣٨ ٣٨٦	-	المفوضية الأوروبية	بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون (٢٠١٢-٢٠١٣)
-	-	٧٦ ٠٠٠	مدينة نورمبرغ	
-	٣ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	منظمة البلدان الناطقة بالفرنسية	
-	-	٣ ٧٢٣	جهات أخرى	
-	١٤١ ٣٨٦	٨٦ ٧٢٣		المجموع الفرعي
(٢١٢ ٠٠٠)	-	-	المفوضية الأوروبية	تعزيز المحكمة الجنائية الدولية
(٧ ٠٤٩)	-	-	فنلندا	
(٢١٩ ٠٤٩)	-	-		المجموع الفرعي
-	-	٢٤ ٩٣٥	فنلندا	أقل البلدان نموا
-	-	٥ ٠٠٠	أيرلندا	
-	-	٥ ٠٠٠	بولندا	
-	-	٣٤ ٩٣٥		المجموع الفرعي
-	-	٣٠ ٠٠٠	المفوضية الأوروبية	مشروع الأدوات القانونية
-	-	٣٠ ٠٠٠		المجموع الفرعي
(٥٧٤٢)	-	-	فرنسا	الحلقة الدراسية الإقليمية في تونس
(٥٧٤٢)	-	-		المجموع الفرعي
(١٤ ٣٨٧)	-	-	منظمة البلدان الناطقة بالفرنسية	الحلقة الدراسية المشتركة مع الاتحاد الأفريقي
(٣ ٨٥٣)	-	-	وزارة الشؤون الخارجية الهولندية	
(١ ٩٢٦)	-	-	وزارة الشؤون الخارجية النمساوية	
(٢٠ ١٦٦)	-	-		المجموع الفرعي
-	-	٢٥ ٧١٠	فرنسا	الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ
-	-	٢٥ ٧١٠		المجموع الفرعي
٢٨٠ ٤٣٢	١٤١ ٣٨٦	١ ٣٦٨ ٠٣٦		مجموع التبرعات

## الجدول ٧

## المحكمة الجنائية الدولية

حالة الصناديق الاستثمارية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

الصفحة	المرحلة في المرحلة في المرحلة في	الأرصدة المرحلة في المرحلة في	الوفورات في التزامات الفترة				الالتزامات غير المصفاة	المصروفات	المتحصلات	الثاني/يناير	الصندوق الاستثماري العام
			إيرادات الفائدة	السابقة أو إلغاؤها	المبالغ المعادة	الأرصدة غير المربوطة					
١٣٧٥٢	٣٥٤٧٥	-	١٩٩	٧١١	-	٧١١	-	٤٩٧٣٩	-	٤٩٧٣٩	
٣٦٠٠٩١	-	-	٢٧١٤	٥٠١٦٢٣	٩٧٣٥٢	٤٠٤٢٧١	٨٥٩٠٠٠	-	-	٤٠٤٢٧١	
-	-	١٠٢٧٦	٣٧٥	٧٥٨٤٢١	-	٧٥٨٤٢١	٢٢٨١٠٩	٥١٩٦٦١	-	٥١٩٦٦١	
-	٢١٩٠٤٩	-	١٢٠٥	١٢٥٤٦	-	١٢٥٤٦	-	٢٣٠٣٩٠	-	٢٣٠٣٩٠	
١٢٤١٥٢	-	٢٥٨٤	١١٩٢	١٢٠٠٣١	٩٨٢٦٢	٢١٧٦٩	٣٤٩٣٥	٢٠٥٤٧٢	-	٢٠٥٤٧٢	
-	-	-	-	٦٥٦٨	-	٦٥٦٨	٣٠٠٠٠	(٢٣٤٣٢)	-	(٢٣٤٣٢)	
٢٧٥٤	-	-	٢١	-	-	-	-	٢٧٣٣	-	٢٧٣٣	
-	-	-	-	٢٣٦٤	-	٢٣٦٤	-	٢٣٦٤	-	٢٣٦٤	
٨٣٩١	-	-	٦٥	-	-	-	-	٨٣٢٦	-	٨٣٢٦	
-	٥٧٤٢	-	-	-	-	-	-	٥٧٤٢	-	٥٧٤٢	
-	٢٠١٦٦	-	-	-	-	-	-	٢٠١٦٦	-	٢٠١٦٦	
٢٥٨٥٦	-	-	١٤٦	-	-	-	-	٢٥٧١٠	-	٢٥٧١٠	
-	٩٤٤٣٨٩	٤٨٥٨	١٩٨١١٦	-	١٩٨١١٦	-	٩٤٤٣٨٩	-	-	٩٤٤٣٨٩	
٤٣٣٥٥	٧٣٦	٣٥٨	٥٢٤٦٠	٣٢٥٤	٤٩٢٠٦	-	٩٤٧٢١	-	-	٩٤٧٢١	
١٣٢٩٤٨٢	٣٨٠٤٣٢	١٣٥٩٦	١١١٣٣١	٦٥٢٨٤٠	١٩٨٨٦٨	١٤٥٣٩٧٣	١١٧٧٧٥٤	٢٠٦٠٢٧١	-	١١٧٧٧٥٤	

## الجدول ٨

## المحكمة الجنائية الدولية

أنصبة الدول الأطراف في تجديد موارد صندوق الطوارئ لعام ٢٠١٣ (باليورو)

الدول الأطراف	جدول الأفضية المقررة في		تجديد موارد		الباقى في ٢٠١٣/١/١
	عام ٢٠١٣	الباقى في ٢٠١٣/١/١	صندوق الطوارئ	التخصيلات	
	٢٠١٣/١٢/٣١				
أفغانستان	٠,٠٠٧٩	٤٢	٤٠	٨٢	-
ألبانيا	٠,٠١٥٩	-	٨٠	٨٠	-
أندورا	٠,٠١٢٧	-	٦٤	٦٤	-
أنتيغوا وباربودا	٠,٠٠٣٢	٧٦	١٦	٩٢	-
الأرجنتين	٠,٦٨٦٦	-	٣ ٤٣٣	٣ ٤٣٣	-
أستراليا	٣,٢٩٦٣	-	١٦ ٤٨٢	١٦ ٤٨٢	-
النمسا	١,٢٦٨٣	-	٦ ٣٤٢	٦ ٣٤٢	-
بنغلاديش	٠,٠١٠٠	٣٨٠	٥٠	٤٣٠	-
بربادوس	٠,٠١٢٧	-	٦٤	٦٤	-
بلجيكا	١,٥٨٦١	-	٧ ٩٣١	٧ ٩٣١	-
بليز	٠,٠٠١٦	-	٨	-	٨
بنن	٠,٠٠٤٨	٣١	٢٤	٣١	٢٤
بوليفيا	٠,٠١٤٣	-	٧٢	٧٢	-
البوسنة والهرسك	٠,٠٢٧٠	-	١٣٥	١٣٥	-
بوتسوانا	٠,٠٢٧٠	١٩٢	١٣٥	١٩٢	١٣٥
البرازيل	٤,٦٦٣١	-	٢٣ ٣١٦	-	٢٣ ٣١٦
بلغاريا	٠,٠٧٤٧	-	٣٧٤	٣٧٤	-
بوركينا فاسو	٠,٠٠٤٨	٩٧	٢٤	٩٧	٢٤
بوروندي	٠,٠٠١٦	-	٨	-	٨
كمبوديا	٠,٠٠٦٤	١١٤	٣٢	١٤٦	-
كندا	٤,٧٤٢٥	-	٢٣ ٧١٣	٢٣ ٧١٣	-
الرأس الأخضر	٠,٠٠١٦	-	٨	٨	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
تشاد	٠,٠٠٣٢	-	١٦	-	١٦
شيلي	٠,٥٣٠٨	-	٢ ٦٥٤	٢ ٦٥٤	-
كولومبيا	٠,٤١١٦	-	٢ ٠٥٨	٢ ٠٥٨	-
جزر القمر	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
الكونغو	٠,٠٠٧٩	٣٣	٤٠	-	٧٣
جزر كوك	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	٣٨	٨
كوستاريكا	٠,٠٦٠٤	-	٣٠٢	٣٠٢	-
كوت ديفوار	٠,٠١١١	-	٥٦	٥٦	-
كرواتيا	٠,٢٠٠٣	-	١ ٠٠٢	١ ٠٠٢	-
قبرص	٠,٠٧٤٧	-	٣٧٤	٣٧٤	-
الجمهورية التشيكية	٠,٦١٣٥	-	٣ ٠٦٨	٣ ٠٦٨	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠٠٤٨	-	٢٤	-	٢٤
الدانمرك	١,٠٧٢٨	-	٥ ٣٦٤	٥ ٣٦٤	-
جيبوتي	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
دومينيكا	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٧١٥	١ ٥٩٧	٣٥٨	-	١ ٩٥٥
إكوادور	٠,٠٦٩٩	-	٣٥٠	-	٣٥٠
استونيا	٠,٠٦٣٦	-	٣١٨	٣١٨	-
فيجي	٠,٠٠٤٨	-	٢٤	-	٢٤
فنلندا	٠,٨٢٤٩	-	٤ ١٢٥	٤ ١٢٥	-
فرنسا	٨,٨٨٩١	-	٤٤ ٤٤٦	٤٤ ٤٤٦	-
غابون	٠,٠٣١٨	٥٣٢	١٥٩	-	٦٩١
غامبيا	٠,٠٠١٦	١٢	٨	-	٢٠
جورجيا	٠,٠١١١	-	٥٦	٥٦	-
ألمانيا	١١,٣٤٩٤	-	٥٦ ٧٤٧	٥٦ ٧٤٧	-
غانا	٠,٠٢٢٣	٦٦	١١٢	-	١٧٨
اليونان	١,٠١٤٠	٧ ٣٢٥	٥ ٠٧٠	-	١٢ ٣٩٥

الدول الأطراف	جدول الأفضية المقررة في		تجديد موارد		الباقى في ٢٠١٣/١/١
	عام ٢٠١٣	الباقى في ٢٠١٣/١/١	صندوق الطوارئ	التحصيلات	
غرينادا	٠,٠٠١٦	١٦	٨	-	٢٤
غواتيمالا	٠,٠٤٢٩	-	٢١٥	-	٢١٥
غينيا	٠,٠٠١٦	٧٦	٨	-	٨٤
غيانا	٠,٠٠١٦	-	٨	٨	-
هندوراس	٠,٠١٢٧	-	٦٤	-	٦٤
هنغاريا	٠,٤٢٢٨	-	٢١١٤	٢١١٤	-
أيسلندا	٠,٠٤٢٩	-	٢١٥	٢١٥	-
أيرلندا	٠,٦٦٤٣	-	٣٣٢٢	٣٣٢٢	-
إيطاليا	٧,٠٦٩٣	-	٣٥٣٤٧	٣٥٣٤٧	-
اليابان	١٧,٢١٧٢	-	٨٦٠٨٦	٨٦٠٨٦	-
الأردن	٠,٠٣٥٠	-	١٧٥	١٧٥	-
كينيا	٠,٠٢٠٧	-	١٠٤	١٠٤	-
لاتفيا	٠,٠٧٤٧	-	٣٧٤	٣٧٤	-
ليسوتو	٠,٠٠١٦	٣٣	٨	٤١	-
ليبيريا	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
ليختنشتاين	٠,٠١٤٣	-	٧٢	٧٢	-
ليتوانيا	٠,١١٦٠	-	٥٨٠	٥٨٠	-
لكسمبورغ	٠,١٢٨٧	-	٦٤٤	٦٤٤	-
مدغشقر	٠,٠٠٤٨	١١٤	٢٤	-	١٣٨
ملاوي	٠,٠٠٣٢	١٠	١٦	-	٢٦
ملديف	٠,٠٠١٦	-	٨	٨	-
مالي	٠,٠٠٦٤	١١٤	٣٢	١١٤	-
مالطة	٠,٠٢٥٤	-	١٢٧	١٢٧	-
جزر مارشال	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
موريشيوس	٠,٠٢٠٧	-	١٠٤	-	١٠٤
المكسيك	٢,٩٢٧٥	-	١٤٦٣٨	١٤٦٣٨	-
منغوليا	٠,٠٠٤٨	-	٢٤	٢٤	-
الجيل الأسود	٠,٠٠٧٩	٦٥	٤٠	١٠٥	-
ناميبيا	٠,٠١٥٩	-	٨٠	٨٠	-
ناورو	٠,٠٠١٦	-	٨	-	٨
هولندا	٢,٦٢٨٧	-	١٣١٤٤	١٣١٤٤	-
نيوزيلندا	٠,٤٠٢١	-	٢٠١١	٢٠١١	-
النيجر	٠,٠٠٣٢	٧٦	١٦	-	٩٢
نيجيريا	٠,١٤٣٠	-	٧١٥	٧١٥	-
النرويج	١,٣٥٢٥	-	٦٧٦٣	٦٧٦٣	-
بنما	٠,٠٤١٣	-	٢٠٧	٢٠٧	-
باراغواي	٠,٠١٥٩	٢٦٦	٨٠	٢٦٦	٨٠
بيرو	٠,١٨٥٩	٣٤٢٢	٩٣٠	٣٤٢٢	٩٣٠
الفلبين	٠,٢٤٤٨	-	١٢٢٤	١٢٢٤	-
بولندا	١,٤٦٣٨	-	٧٣١٩	٧٣١٩	-
البرتغال	٠,٧٥٣٣	-	٣٧٦٧	٣٧٦٧	-
جمهورية كوريا	٣,١٦٩١	-	١٥٨٤٦	١٥٨٤٦	-
جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤٨	-	٢٤	٢٤	-
رومانيا	٠,٣٥٩٢	-	١٧٩٦	١٧٩٦	١٧٩٦
سانت كيتس ونيفيس	٠,٠٠١٦	-	٨	٨	-
سانت لوسيا	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
سانت فنسنت وغرنادين	٠,٠٠١٦	٢٥	٨	٢٢	١١
ساموا	٠,٠٠١٦	-	٨	٨	-
سان مارينو	٠,٠٠٤٨	-	٢٤	٢٤	-

الدول الأطراف	جدول الأرصدة المقررة في		تجديد موارد		الباقى في ٢٠١٣/١/١
	عام ٢٠١٣	الباقى في ٢٠١٣/١/١	صندوق الطوارئ	التحصيلات	
السنغال	٠,٠٠٩٥	٦٨	٤٨	٦٨	٤٨
صربيا	٠,٠٦٣٦	-	٣١٨	٣١٨	-
سيشل	٠,٠٠١٦	-	٨	٨	-
سيراليون	٠,٠٠١٦	٣٨	٨	-	٤٦
سلوفاكيا	٠,٢٧١٨	-	١٣٥٩	١٣٥٩	-
سلوفينيا	٠,١٥٨٩	١٠٧٩	٧٩٥	١٨٧٤	-
جنوب أفريقيا	٠,٥٩١٢	-	٢٩٥٦	٢٩٥٦	-
أسيانيا	٤,٧٢٥١	-	٢٣٦٢٦	٢٣٦٢٦	-
سورينام	٠,٠٠٦٤	-	٣٢	٣٢	-
السويد	١,٥٢٥٨	-	٧٦٢٩	٧٦٢٩	-
سويسرا	١,٦٦٤٠	-	٨٣٢٠	٨٣٢٠	-
طاجيكستان	٠,٠٠٤٨	-	٢٤	-	٢٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٠١٢٧	٢٦٦	٦٤	٢٦٦	٦٤
تيمور ليشتي	٠,٠٠٣٢	-	١٦	-	١٦
ترينيداد وتوباغو	٠,٠٦٩٩	-	٣٥٠	٣٥٠	-
تونس	٠,٠٥٧٢	٣٨٠	٢٨٦	٣٨٠	٢٨٦
أوغندا	٠,٠٠٩٥	-	٤٨	-	٤٨
المملكة المتحدة	٨,٢٣١١	-	٤١١٥٦	٤١١٥٦	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	٠,٠١٠٠	٣٠٤	٥٠	-	٣٥٤
أوروغواي	٠,٠٨٢٦	٢٧٨	٤١٣	٢٧٨	٤١٣
فانواتو	٠,٠٠١٦	-	٨	-	٨
فنزويلا	٠,٩٩٦٥	-	٤٩٨٣	-	٤٩٨٣
زامبيا	٠,٠٠٩٥	-	٤٨	-	-
تقريب العدد			(٢٦)	(٢٦)	
المجموع (١٢٢ دولة طرفا)	١٠٠.٠٠٠	١٧٤٣١	٥٠٠.٠٠٠	٤٨٠.٣٨١	٣٧.٠٥٠

## الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية

### ١- المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

١-١ أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، عندما اعتمدت ١٢٠ دولة مشاركة في "مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية" النظام الأساسي. والمحكمة مؤسسة قضائية دائمة مستقلة لها السلطة لممارسة اختصاصاتها على مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير القلق الدولي (الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان بعد تعريفها رسمياً). وتتكون المحكمة من أربعة أجهزة هي: هيئة الرئاسة والدوائر (المؤلفة من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية)، ومكتب المدعى العام، وقلم المحكمة. وتسترشد أجهزة المحكمة عند القيام بمهامها بالإطار المبين في نظام روما الأساسي، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

ويقع مقر المحكمة وفقا للمادة ٣ من نظام روما الأساسي في لاهاي بهولندا. وأنشأت المحكمة أيضا ستة مكاتب ميدانية لتمكينها من أداء عملياتها الميدانية. وتعمل هذه المكاتب في أوغندا، وجمهورية

الكونغو الديمقراطية (٢)، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في كينيا. وأنشأت المحكمة أيضا وجود ميداني وإداري بسيط في كوت ديفوار في عام ٢٠١٢.

ولأغراض الفترة المالية ٢٠١٣، تم تقسيم الاعتمادات إلى ثمانية برامج رئيسية: الهيئة القضائية (هيئة الرئاسة والدوائر)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول الأطراف، والمباني المؤقتة، وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، ومكتب مشروع المباني الدائمة، وآلية الرقابة المستقلة. وفيما يلي تشكيل كل برنامج من البرامج الرئيسية للمحكمة والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

#### (أ) هيئة الرئاسة

- ١' تتكون هيئة الرئاسة من رئيس المحكمة والنائبين الأول والثاني للرئيس؛
- ٢' لكفالة الإدارة السليمة للمحكمة باستخدام أساليب الإشراف الإداري والتنسيق والتعاون؛
- ٣' ومراقبة ودعم سير الإجراءات بطريقة منصفة وشفافة وفعالة وأداء جميع الوظائف القضائية الخاصة التي تكلف بها هيئة الرئاسة؛
- ٤' وتوسيع نطاق الفهم والدعم على الصعيد العالمي لأعمال المحكمة الجنائية الدولية بتمثيل المحكمة في المحافل الدولية.

#### (ب) الدوائر

- ١' تتكون الدوائر من شعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية: وتتكون شعبة الاستئناف من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين؛ وتتكون الشعبة الابتدائية من ستة قضاة على الأقل؛ شأنها شأن الشعبة التمهيدية؛
- ٢' لكفالة سير الإجراءات بطريقة منصفة وفعالة وشفافة وحماية حقوق جميع الأطراف.

#### (ج) مكتب المدعي العام

- ١' مكتب المدعي العام، الذي يعمل بصفة مستقلة بوصفه جهازا منفصلا من أجهزة المحكمة، مسؤول عن التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمحاكمة عليها؛
- ٢' لتعزيز الجهود الوطنية والتعاون الدولي لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والمعاقبة عليها؛
- ٣' وبناء توافق عالمي بشأن مبادئ وأغراض نظام روما الأساسي.

#### (د) قلم المحكمة

- ١' تقديم خدمات الدعم القضائية والإدارية التي تتسم بالكفاءة والفعالية والجودة إلى هيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام والدفاع والضحايا والشهود؛
- ٢' إدارة الأمن الداخلي للمحكمة؛
- ٣' وتوفير الآليات اللازمة لمساعدة الضحايا والشهود والدفاع وحماية حقوقهم.

#### (هـ) أمانة جمعية الدول الأطراف

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/2/Res.3 الذي اتخذته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أمانة جمعية الدول الأطراف (الأمانة) على أن تبدأ عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتختص

الأمانة بتزويد الجمعية ومكتبها ولجنة وثائق التفويض ولجنة الميزانية والمالية والفريق العامل الخاص المعني بجرعة العدوان، وكذلك، بناء على قرار صريح من الجمعية، أي هيئة فرعية تنشئها الجمعية، بخدمات موضوعية ومساعدة إدارية وتقنية مستقلة.

١' لتنظيم مؤتمرات الجمعية واجتماعات هيئاتها الفرعية بما فيها المكتب ولجنة الميزانية والمالية؛

٢' ومساعدة الجمعية، بما في ذلك المكتب والهيئات الفرعية، في جميع الموضوعات المتصلة بأعمالها، مع التشديد بصفة خاصة على فعالية الجداول الزمنية وإجراء الاجتماعات والمشاورات وفقاً للإجراءات الصحيحة؛

٣' وتمكين الجمعية وهيئاتها الفرعية من تنفيذ ولايتها بفعالية وذلك بتزويدها بنوعية عالية من خدمات ودعم الأمانة، بما في ذلك خدمات الأمانة التقنية.

(و) المباني المؤقتة

لموافاة الجهات المعنية بلمحة عامة عن الموارد اللازمة للمحكمة لتوفير المباني المؤقتة.

(ز) أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

تدير أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا الصندوق الاستئماني للضحايا وتقدم الدعم الإداري لمجلس إدارة الصندوق واجتماعات المجلس. وقد أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للضحايا بموجب قرارها-ICC/ASP/1/Res.6، وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الصندوق الاستئماني للضحايا، يرجى الرجوع إلى البيانات المالية للصندوق لعام ٢٠١٣.

(ح) مكتب مشروع المباني الدائمة

في المرفقين الرابع والخامس من القرار ICC-ASP/6/Res.1، قررت جمعية الدول الأطراف إنشاء مكتب مدير مشروع المباني الدائمة في الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة للمحكمة لتغطية التكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى المتعلقة بمشروع المباني الدائمة. ويعمل مكتب مدير المشروع تحت السلطة الكاملة لجمعية الدول الأطراف ويقدم تقاريره مباشرة إليها عن طريق لجنة المراقبة ويسأل أمامها. وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مشروع المباني الدائمة، يرجى الرجوع إلى الملاحظتين ١٤ و ١٥ من هذه البيانات المالية.

(ط) آلية الرقابة المستقلة

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.1 آلية الرقابة المستقلة بوصفها برنامجاً رئيسياً من برامج المحكمة. وتشارك آلية الرقابة المستقلة في الموقع الذي يشغله مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمقر المحكمة في لاهاي (دون أن تكون جزءاً من هذا المكتب ولا تابعة له). وتختص آلية الرقابة المستقلة، على النحو المتوخى في الفقرة ٤ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي، بالتفتيش والتقييم والتحقيق في شؤون المحكمة.

## ٢- التغيير في السياسة المحاسبية

١-٢ غيرت المحكمة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ سياستها المحاسبية فيما يتعلق بإدراج السلف المدفوعة مقدماً من منحة التعليم والنفقات ذات الصلة. وقامت المحكمة بتغيير هذه السياسة لكي تتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكذلك مع معالجة المبالغ المدفوعة مقدماً الأخرى في الميزانية، وتم نتيجة لذلك عرض البيانات المالية بوجه أنسب.



٢-٢ وفي السنوات السابقة، كانت السلف المدفوعة مقدما من منحة التعليم تقيد بوصفها استحقاقات مدفوعة مقدما لأغراض صحيفة الموازنة فقط. وكانت السلف بأكملها تبقى في الحسابات قيد التحصيل للموظفين والمسؤولين بالمحكمة إلى حين تقديم المستندات الدالة على الاستحقاق وتحميلها عندئذ على الميزانية وإجراء التسوية اللازمة. وغيّرت المحكمة في عام ٢٠١٣ سياستها المحاسبية لتسجيل التكاليف المتكبدة على مدى العام الدراسي في الفترة المالية المقابلة لدفعها.

٢-٣ ويطبق التغيير في السياسة المحاسبية بشكل مستقبلي، ولا يعاد تسجيل المعلومات المالية المقارنة. ونتيجة لتطبيق السياسة المحاسبية بشكل مستقبلي، قلت الأصول المبلغ عنها للنفقات المدفوعة مقدما لمنحة التعليم كما قل الفائض التراكمي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمقدار ٦٨٠.٠٠٠ يورو، وزادت النفقات المصروفة للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بنفس القدر.

### ٣- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

١-٣ تعد البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والتعديلات التي أدخلت عليهما. وتتفق حسابات المحكمة حاليا مع معايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. وتشكل هذه الملاحظات جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية للمحكمة.

٢-٣ الحسابات الخاصة بالصناديق: تُمسك حسابات المنظمة على أساس الحسابات الخاصة بالصناديق. ويجوز لجمعية الدول الأطراف أن تنشئ صناديق منفصلة لأغراض عامة أو خاصة. ويجوز للمسجل إنشاء وقفل صناديق ائتمانية وحسابات خاصة ممولة بالكامل من التبرعات.

٣-٣ الفترة المالية: الفترة المالية لهذا الحساب هي سنة تقويمية واحدة.

٤-٣ أساس الاستحقاق: باستثناء التبرعات المحددة في الفقرة الفرعية ٣-١٧ (ب) أدناه، يتم إثبات الممتلكات غير القابلة للاستهلاك المحددة في الفقرة الفرعية ٣-١٨ (ب) أدناه، والفائدة المستحقة للقروض المقدم من الدولة المضيفة المحددة في الفقرة الفرعية ٣-١٨ (أ) أدناه، والإيرادات والنفقات والأصول والخصوم، على أساس الاستحقاق.

٥-٣ أساس التكاليف التاريخية: تُعد الحسابات على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة ولا تتم تسويتها لتعكس الآثار المترتبة عن تغير أسعار السلع والخدمات.

٦-٣ عملة الحسابات ومعاملة التقلبات في سعر الصرف: تعرض حسابات المنظمة باليورو. ويتم تحويل الأرصدة المتوفرة بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي في الأمم المتحدة في تاريخ البيانات المالية. ويتم تحويل العمليات الجارية بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة في تاريخ العملية.

٧-٣ تُعامل مكاسب وخسائر سعر الصرف على النحو التالي:

(أ) تسجل المكاسب والخسائر المحققة نتيجة شراء عملات أخرى بوصفها إيرادات متنوعة؛

(ب) يتم توضيح الخسائر المحققة للعمليات في نفقات البرنامج الرئيسي؛

(ج) يتم تسجيل المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقييم النقد وغير ذلك من الأصول والخصوم بوصفها نفقات وتتم تسويتها في الميزانيات البرنامجية المناظرة. وفي نهاية السنة يسجل صافي المكسب التراكمي إيرادات أخرى، في حين يضاف اعتماد خاص لصافي الخسارة وتسجل بوصفها نفقات.

٣-٨ الصندوق العام أنشئ للأغراض المحاسبية لنفقات المحكمة. ويشمل الصندوق العام الاشتراكات المقررة والأموال المقدمة من الأمم المتحدة والتبرعات والإيرادات المتنوعة والسلف المقدمة من صندوق رأس المال العامل لتمويل النفقات.

٣-٩ صندوق رأس المال العامل هو الصندوق المنشأ لتوفير رأس المال اللازم للمحكمة لمواجهة مشاكل السيولة قصيرة الأجل في انتظار استلام الاشتراكات المقررة. وتحدد جمعية الدول الأطراف مبلغ صندوق رأس المال العامل لكل فترة مالية ويتم تقديره وفقا لجدول الأنصبة المتفق عليه للمحكمة، طبقا للبند ٦-٢ من النظام المالي.

٣-١٠ صندوق الطوارئ هو الصندوق الذي أنشأته جمعية الدول الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ برصيد يصل إلى ١٠ ملايين يورو والذي أصبح نافذا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لتمكين المحكمة من تغطية ما يلي:

(أ) التكاليف المتعلقة بحالة غير متوقعة تلي أمر المدعي العام بفتح باب التحقيق؛ أو

(ب) النفقات التي لا يمكن تجنبها بسبب التطورات الطارئة على الحالات القائمة والتي لم يكن من الممكن توقعها، أو لم يكن من الممكن تقييمها بدقة حين اعتماد الميزانية؛ أو

(ج) التكاليف المرتبطة باجتماع غير متوقع لجمعية الدول الأطراف.

وتحدد جمعية الدول الأطراف مستوى صندوق الطوارئ ويتم تمويله من الاشتراكات المقررة أو من الفوائض النقدية على النحو الذي تحدده جمعية الدول الأطراف.

وقررت جمعية الدول الأطراف في قرارها ICC-ASP/11/Res.1 الإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ عند ٧ ملايين يورو للعام ٢٠١٣ وأن تجدد موارد الصندوق بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ يورو في عام ٢٠١٣. وأعلنت المحكمة عن المقدار المحدد للتجديد بعد قفل حسابات الفترة المالية بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ يورو (الجدول ٨).

٣-١١ الصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة: يقوم المسجل بإنشائها وقفلها ويتم تقديم تقارير عنها إلى هيئة الرئاسة وإلى جمعية الدول الأطراف عن طريق لجنة الميزانية والمالية. ويتم تمويلها بالكامل من التبرعات، وفقا لأحكام محددة واتفاقات مع الجهات المانحة.

ويجوز لجمعية الدول الأطراف أن تنشئ حسابات احتياطية وحسابات خاصة ممولة كلياً أو جزئياً من الاشتراكات المقررة.

٣-١٢ تمويل مشروع المباني الدائمة:

(أ) تقدم وزارة خارجية الدولة المضيفة هولندا قرضا لا يتجاوز مقداره ٢٠٠ مليون يورو، يسدّد على مدى ٣٠ عاما بمعدل فائدة قدره ٢,٥ في المائة، وفقا لما ورد في المرفق الثاني من القرار ICC-ASP/7/Res.1. وتسدد الفائدة سنويا من تاريخ الاستخدام الأول للقرض. ويبدأ سداد القرض بأقساط سنوية منتظمة بعد الانتهاء من سداد الإيجارات الحالية أو المستقبلية للمباني المؤقتة. وإذا لم يُستخدم مبلغ ٢٠٠ مليون يورو بأكمله مع نهاية المشروع، تخصم الدولة المضيفة على سبيل المكافأة ١٧,٥ في المائة من القرض الذي يتعين سداده؛

(ب) الاشتراكات المقررة طبقا للمبادئ الواردة في المرفق الثالث من القرار ICC-ASP/7/Res.1 بالنسبة لعمليات تسديد النصيب المقرر دفعة واحدة. وفي القرار ICC-ASP/12/Res.2، دعت الجمعية الدول الأطراف التي تختار تسديد نصيبها المقرر في المشروع دفعة واحدة إلى إخطار المسجل ومكتب مدير المشروع بذلك في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ودعتها أيضا إلى التشاور مع مدير المشروع لوضع جدول زمني للتسديد، مع مراعاة أنه يمكن التسديد في قسط واحد أو على عدة أقساط

سنوية، على أن يتم استلام المبلغ بالكامل في موعد غايته ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ أو قبل ذلك تبعاً للتدفقات النقدية المتوقعة. وستخضع عمليات التسديد دفعة واحدة للتعديل حالما تعرف التكلفة النهائية للمشروع ومقدار الدعم المقدم من الدولة المضيفة؛

(ج) التبرعات التي تقدمها الحكومات، أو المنظمات الدولية، أو الأفراد، أو الشركات، أو أي كيانات أخرى وفقاً للمرفق السادس من القرار ICC-ASP/6/Res.1 بشأن إنشاء صندوق استئماني لتشبيد المباني الدائمة؛

(د) الموارد البديلة التي قد تقرر جمعية الدول الأطراف اعتمادها لهذا الغرض.

### ٣-١٣ الاشتراكات المقررة:

وفقاً للمادة ٥-٢ من النظام المالي يتم تقدير نصيب الدول الأطراف في الاعتمادات وفقاً لجدول الاشتراكات الذي تعتمد الأمم المتحدة لميزانيتها العادية بعد تعديله للتعبير عن الاختلافات في العضوية بين الأمم المتحدة والمحكمة؛

ووفقاً للمادة ٥-٨ من النظام المالي يتم تحويل المدفوعات المقدمة من أي دولة طرف أولاً إلى صندوق رأس المال العامل وتوضع بعد ذلك في حساب الاشتراكات المستحقة وفي صندوق الطوارئ بالمبلغ الذي تم تقديره كاشتراك مقرر على الدولة الطرف؛

ويتم تحويل الاشتراكات المدفوعة بعملات أخرى إلى اليورو بسعر الصرف الساري في تاريخ الدفع؛

وفي حالة الدول الأطراف الجديدة في نظام روما الأساسي يتم تقدير اشتراكها في صندوق رأس المال العامل والميزانية العادية عن السنة التي تنضم فيها إلى الدول الأطراف وفقاً للمادة ٥-١٠ من النظام المالي.

٣-١٤ الفوائض المستحقة للدول الأطراف عن أي فترة مالية معينة هي الأموال الناشئة عن:

(أ) الأرصدة غير المربوطة الباقية من الاعتمادات؛

(ب) الوفورات المتحققة عن التزامات الفترات السابقة أو عن إلغاء هذه الالتزامات؛

(ج) الاشتراكات الناشئة عن دخول دول أطراف جديدة؛

(د) تنقيح جدول الاشتراكات عندما يسري مفعول هذا التنقيح أثناء السنة المالية؛

(هـ) الإيرادات المتنوعة المحددة في الفقرة ٣-١٧ (هـ) أدناه.

وما لم تقرر جمعية الدول الأطراف خلاف ذلك، يتم توزيع الفوائض المتحققة في نهاية الفترة المالية بعد خصم أي مساهمات مقررة غير مدفوعة عن تلك الفترة على الدول الأطراف استناداً إلى جدول الاشتراكات المنطبق في الفترة المالية التي تتصل بها هذه الفوائض. وفي ١ كانون الثاني/يناير الذي يلي السنة التي يتم فيها استكمال مراجعة حسابات الفترة المالية يتم دفع المبلغ المخصص لأي دولة طرف من الفوائض إذا كانت قد دفعت اشتراكها عن تلك الفترة المالية بالكامل. وفي هذه الحالات تستعمل هذه الاعتمادات للتعويض كلياً أو جزئياً عن الاشتراكات المستحقة لصندوق رأس المال العامل والاشتراكات المقررة المستحقة عن السنة التقويمية التي تلي الفترة المالية التي تتصل بها هذه الفوائض. ووفقاً للقرار ICC-ASP/12/Res.2، سيدرج أي فائض نقدي يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٢ في حساب المدفوعات دفعة واحدة لتمويل تكاليف الانتقال.

٣-١٥ احتياطي الاشتراكات المقررة غير المدفوعة: يُدرج احتياطي بمقدار الاشتراكات المقررة التي ظلت غير مدفوعة عن الفترات المالية السابقة في صحيفة الموازنة كخصم من الفائض التراكمي.

٣-١٦ الاشتراكات الواردة مسبقاً: تظهر الاشتراكات الواردة مسبقاً في صحيفة الموازنة في عمود الخصوم. وتطبق الاشتراكات الواردة سلفاً في الفترة المالية التالية، وذلك بإدراجها أولاً مقابل أي سلف مستحقة لصندوق رأس المال العامل ثم مقابل الاشتراكات المقررة.

٣-١٧ الإيرادات: تتألف إيرادات المنظمة مما يلي:

(أ) الاشتراكات المقررة: لأغراض البيانات المالية يتم إثبات الإيرادات بعد موافقة جمعية الدول الأطراف على الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف في الميزانية البرنامجية المعتمدة؛

(ب) التبرعات: تسجل بوصفها إيرادات استناداً إلى التزام مكتوب بدفع مساهمات مالية أثناء السنة المالية الجارية باستثناء التبرعات التي لا يسبقها تعهد بالدفع. وبالنسبة لهذه الأموال يتم تسجيل الإيرادات عند تلقي التبرعات فعلاً من الجهات المانحة؛

(ج) المبالغ الواردة لمشروع المباني الدائمة في إطار سداد الأنصبة المقررة دفعة واحدة تسجل بوصفها إيرادات في التاريخ الفعلي لورودها من الدول الأطراف؛

(د) الأموال المقدمة من الأمم المتحدة وفقاً للفقرة الفرعية (ب) من المادة ١١٥ من نظام روما الأساسي؛

(هـ) الإيرادات المتنوعة التي تشمل ما يلي:

١' مبالغ مستردة من نفقات فعلية متكبدة في الفترات المالية السابقة؛

٢' إيرادات الفائدة المصرفية، التي تشمل كل الفائدة المتحققة على الودائع في حسابات مصرفية بفائدة وعلى الودائع بأجل؛

٣' الإيرادات المستمدة من استثمارات الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل؛

٤' في نهاية الفترة المالية يتم تسجيل الرصيد الإيجابي الصافي للحساب الناشئ عن الخسارة أو الكسب في عمليات التحويل نتيجة صرف العملات أو إعادة تقييمها أو تخفيض قيمتها بوصفها اعتمادات في الإيرادات المتنوعة. ويتم تحويل أي رصيد سلبي صافي إلى حساب النفقات ذي الصلة؛

٥' عوائد بيع الممتلكات؛

٦' التبرعات المقدمة بدون غرض محدد.

٣-١٨ النفقات:

(أ) تُدرج النفقات في حساب المخصصات المصرح بها وفقاً للقاعدة المالية ١٠٤-١. ويشمل مجموع النفقات المبلغ عنه النفقات المصروفة والالتزامات غير المصفاة؛

(ب) تقيّد النفقات المتكبدة للحصول على الممتلكات غير القابلة للاستهلاك في ميزانية الفترة التي يتم فيها حياة الممتلكات دون رسميتها. ويوضع كشف جرد هذه الممتلكات غير المستهلكة بالتكلفة الأصلية؛

(ج) تحمّل الالتزامات المتصلة بالفترات المالية المقبلة على حساب الأعباء المؤجلة وفقاً للقاعدة المالية ١١١-٧.

٣-١٩ الالتزامات غير المصفاة هي الارتباطات التي يتم الدخول فيها دون صرفها أثناء الفترة المالية. وتستند الالتزامات إلى شكل رسمي من العقود أو الاتفاقات أو أوامر الشراء أو غير ذلك من أشكال الارتباطات أو إلى مديونية تعترف بها المحكمة. وتظل التزامات الفترة الجارية قائمة لمدة ١٢ شهرا بعد نهاية السنة المالية التي تتصل بها.

٣-٢٠ الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة: في الدورة السابعة للجنة الميزانية والمالية المعقودة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أوصت اللجنة بأن تقبل المحكمة العطاء المقدم من شركة Allianz بولندا لتأمين نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. ووافقت جمعية الدول الأطراف على توصية اللجنة في دورتها الخامسة (انظر الوثيقة ICC-ASP/5/32، الصفحة ١٦، الفقرة ٣١). وعينت المحكمة شركة Allianz لإدارة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة، وبدأ سريان العقد بين المحكمة وشركة Allianz في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠١٣، دفعت المحكمة لشركة Allianz قسطا سنويا يبلغ ٨١٩ ٠٠٠ يورو. والنظام نظام مزايا محدد يقدم لأعضائه المزايا التالية: معاشا تقاعديا محددًا للقضاة الذين يتمون فترة ولاية تسع سنوات (أو ما يتناسب مع ذلك إذا لم يتم القاضي فترة ولاية تبلغ تسع سنوات)، ومعاشا يبلغ ٥٠ في المائة من المعاش التقاعدي للزوج الباقي على قيد الحياة، ومعاشا للعجز للقاضي الذين يبلغ ٦٥ سنة من العمر أو أقل.

٣-٢١ النقد والودائع بأجل: تشمل الأموال الموجودة في حسابات جارية، وحسابات مصرفية بفائدة، والودائع التي يقل أجل الاستحقاق المتعلق بها عن ثلاثة أشهر.

٣-٢٢ الإيرادات المفجلة: تشمل التبرعات المعقودة للفترة المالية المقبلة والإيرادات الأخرى التي ترد ولكن لم يتم بعد الحصول عليها.

٣-٢٣ الاستحقاقات المدفوعة مقدما: تشمل الجزء من سلفة منحة التعليم الذي يفترض أنه يتعلق بالسنة الدراسية المنتهية في تاريخ البيان المالي والذي يقيد بوصفه استحقاقات مدفوعة مقدما لأغراض صحيفة الموازنة فقط. وتبقى السلفة بأكملها في الحسابات قيد التحصيل للموظفين والمسؤولين بالمحكمة إلى حين تقاسم المستندات الدالة على الاستحقاق وتحميلها عندئذ على الميزانية وإجراء التسوية اللازمة.

٣-٢٤ الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن: يحق للموظفين الدوليين الذين يتكفون الخدمة الحصول على منحة العودة إلى الوطن بعد سنة واحدة من الخدمة. كذلك يحق للقضاة الذين تنتهي مدة خدمتهم الحصول على بدل انتقال بعد خمس سنوات من الخدمة.

٣-٢٥ رصيد الإجازة السنوية: تبين المحكمة النفقات المتعلقة بالإجازات السنوية التي لم يطلبها موظفو المحكمة.

٣-٢٦ الالتزامات المحتملة: تُسجل، إن وجدت، في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

٣-٢٧ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: وفقا لمقرر جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/1/Decision 3 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٢٦٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصبحت المحكمة الدولية منظمة عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويقدم الصندوق لموظفي المحكمة استحقاقات المعاش التقاعدي والوفاء والعجز وغير ذلك من الاستحقاقات ذات الصلة. وصندوق المعاشات التقاعدية نظام يتم تمويله باستحقاقات محددة. ويتألف الالتزام المالي للمنظمة تجاه الصندوق من مساهمتها المفروضة بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة بنسبة ١٥,٨ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي إلى جانب أي حصة من مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة ٢٦ من النظام

الأساسي للصندوق. ولا تكون مدفوعات هذا العجز مستحقة الدفع إلا إذا لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أحكام المادة ٢٦ بعد أن تتوصل إلى وجود حاجة إلى هذه المدفوعات استناداً إلى تقدير للعجز الاكتواري للصندوق في تاريخ تقييم الصندوق. ولم تلجأ الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى حين صياغة هذا التقرير إلى هذا الحكم.

#### ٤- المحكمة الجنائية الدولية (البيانات من الأول إلى الرابع)

٤-١ يتضمن البيان الأول الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق أثناء الفترة المالية. ويشمل حساب فائض الإيرادات عن النفقات في الفترة الجارية وتسويات الفترة السابقة في الإيرادات أو النفقات.

٤-٢ ويقدم البيان الثاني الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد أستبعدت قيمة الممتلكات غير المستهلكة من الأصول (أنظر الملاحظة ٧).

٤-٣ ويقدم البيان الثالث ملخصاً للتدفق النقدي وتم إعداده باستعمال الطريقة غير المباشرة.

٤-٤ ويتضمن البيان الرابع النفقات مقارنة بالاعتمادات التي تمت الموافقة عليها للفترة المالية.

#### ٥- الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ

٥-١ الاشتراكات المقررة: وافقت جمعية الدول الأطراف، في قرارها ICC-ASP/11/Res.1، على رصد ١١٢ ٠٤٠ ٠٠٠ يورو لتمويل اعتمادات المحكمة للفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ١٢٢ دولة.

٥-٢ التبرعات: تشمل التبرعات ١٣٠ ٠٠٠ يورو من المكسيك و ٢ ٩٣٦ ٠٠٠ يورو من الدولة المضيفة للتكاليف المتعلقة بالمباني المؤقتة للمحكمة، فضلاً عن ٢٧٧ ٠٠٠ يورو من الدول المضيفة للتكاليف المتعلقة بدورة الجمعية.

٥-٣ إيرادات الفائدة المصرفية: تمثل الفائدة المصرفية البالغ قدرها ٣٠٢ ٠٠٠ يورو الفوائد المكتسبة من الحسابات المصرفية للمحكمة الخاصة بالصندوق العام، وصندوق رأس المال العامل، وصندوق الطوارئ.

٥-٤ الإيرادات المتنوعة: يمثل مجموع الإيرادات المتنوعة البالغ قدره ٨٥٩ ٠٠٠ يورو ما يلي:

#### الجدول ١: تفاصيل الإيرادات المتنوعة (بال يورو)

المبلغ (بال يورو)	الإيرادات المتنوعة
٤٥٠ ٥٤١	ضريبة الطاقة القابلة للاسترداد (الملاحظة ٥-١٤ أ)
١٥١ ٦٠٧	استرداد نفقات أخرى
٥٨ ٦٦٧	العائدات من بيع الممتلكات
١٩٨ ٥١٢	المخصصات المتنازل عنها
<b>٨٥٩ ٣٢٧</b>	<b>المجموع</b>

٥-٥ النفقات: يشمل مجموع النفقات البالغ قدره ١١٤ ٠١٦ ٠٠٠ يورو مبالغ مصروفة يبلغ قدرها ١٠٦ ٤٠٩ ٠٠٠ يورو، والتزامات غير مضافة يبلغ قدرها ٨٧٩ ٠٠٠ يورو، ومستحقات أو

مخصصات تبلغ ١ ٧٢٨ ٠٠٠ يورو. ويتألف مجموع النفقات من ١١٠ ٢٧٣ ٠٠٠ يورو مسجلة على الصندوق العام و ٣ ٧٤٣ ٠٠٠ يورو مسجلة على صندوق الطوارئ (وترد تفاصيلها في الجدول ٢ أدناه).

#### الجدول ٢: تفاصيل النفقات من الميزانية البرنامجية المعتمدة (بالأورو)

مجموع النفقات	الاستحقاقات، المخصصات	الالتزامات غير المصفاة	المبالغ المصروفة	مبلغ الاعتماد	فئة النفقات
<b>الميزانية البرنامجية المعتمدة</b>					
٧٧ ١٦٩ ٠٤٣	١ ٢٥٠ ٤٨٦	٨٨٤ ٩٥١	٧٥ ٠٣٣ ٦٠٦	٨٠ ٥٣٩ ٩٠٠	المرتبات والتكاليف الأخرى الخاصة بالموظفين
٤ ٧٣٩ ٥٩٣	-	٨٥٨ ٦٠٦	٣ ٨٨٠ ٩٨٧	٤ ٤٢٥ ١٠٠	السفر والضيافة
٩ ٦٢٦ ٨٧٨	٤٧٧ ١٧٣	١ ٩٢٩ ٦٥٧	٧ ٢٢٠ ٠٤٨	١١ ١٧٢ ٠٠٠	الخدمات التعاقدية
١٦ ٥٧١ ٦٥٦	-	١ ٥٢٤ ٢٢٨	١٥ ٠٤٧ ٤٢٨	١٦ ٩٠٨ ٠٠٠	مصرفات التشغيل
٢ ١٦٦ ٠٦٤	-	٢٧٩ ٦٦٩	١ ٨٨٦ ٣٩٥	٢ ٠٧٥ ٣٠٠	الحيازات
<b>١١٠ ٢٧٣ ٢٣٤</b>	<b>١ ٧٢٧ ٦٥٩</b>	<b>٥ ٤٧٧ ١١١</b>	<b>١٠٣ ٠٦٨ ٤٦٤</b>	<b>١١٥ ١٢٠ ٣٠٠</b>	<b>المجموع</b>
<b>صندوق الطوارئ</b>					
٢ ٠١٣ ١٦٦	-	١٢٥ ٦٢٢	١ ٨٨٧ ٥٤٤	٤ ١٧٢ ٨٠٠	المرتبات والتكاليف الأخرى الخاصة بالموظفين
٥٠٩ ٣٧٢	-	٨٩٩ ١٤٦	٣٦٢ ٤٧٣	٨١٦ ٩٠٠	السفر والضيافة
٦٥٨ ٣٩٢	-	٤٦ ٧٢٨	٦١١ ٦٦٤	١ ٥٠٥ ٤٠٠	الخدمات التعاقدية
١٦٨ ٥٥٧	-	٦٩ ٦٠١	٩٨ ٩٥٦	٤٦٨ ٢٠٠	مصرفات التشغيل
٣٩٣ ٢٥٣	-	١٣ ٤٤٥	٣٧٩ ٨٠٨	٢٤٧ ٨٠٠	الحيازات
<b>٣ ٧٤٢ ٧٤٠</b>	<b>-</b>	<b>٤٠٢ ٢٩٥</b>	<b>٣ ٣٤٠ ٤٤٥</b>	<b>٧ ٢١١ ١٠٠</b>	<b>المجموع</b>
<b>١١٤ ٠١٥ ٩٧٤</b>	<b>١ ٧٢٧ ٦٥٩</b>	<b>٥ ٨٧٩ ٤٠٦</b>	<b>١٠٦ ٤٠٨ ٩٠٩</b>	<b>١٢٢ ٣٣١ ٤٠٠</b>	<b>المجموع الكلي</b>

#### ٦-٥ الاستحقاقات

(أ) الاستحقاقات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن: تم تقسيم الالتزام المتعلق بمنحة العودة إلى الوطن إلى استحقاقات منحة العودة إلى الوطن البالغ قدرها ٦ ٣٤٣ ٠٠٠ يورو والتزامات تتعلق بمنحة العودة إلى الوطن تبلغ ٢ ٨٥ ٠٠٠ يورو تحت بند الحسابات الأخرى مستحقة الدفع. وفي هذا التقسيم، تشير الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ المستحقة للموظفين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وهم الموظفون الذين تركوا المحكمة فعلا وأصبحت هذه المبالغ واجبة الدفع لهم. وتشير استحقاقات منحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ التي اكتسبها الموظفون المؤهلون حتى ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ولكنها ليست واجبة الدفع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر لأنهم لا يزالون يعملون بالمحكمة. وبلغت المخصصات المتعلقة باستحقاقات منحة العودة إلى الوطن التي حملت على ميزانية عام ٢٠١٣ نحو ٩٥٣ ٠٠٠ يورو.

(ب) الاستحقاقات المتعلقة بالإجازات السنوية للموظفين: في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ المجموع التراكمي لاستحقاقات الإجازة السنوية لجميع موظفي المحكمة ٣٠٣ ٠٠٠ يورو. وسجلت التكاليف المتعلقة بالإجازات السنوية التي لم تستنفد في عام ٢٠١٢ البالغ قدرها ١٧٣ ٠٠٠ يورو في بيان الإيرادات لعام ٢٠١٣ بوصفها نفقات.

#### ٧-٥ المخصصات

(أ) مخصصات القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية: في نهاية عام ٢٠١٣، بلغ عدد القضايا المطروحة على المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية من موظفين سابقين بالمحكمة إحدى عشرة قضية. وخصصت قضايا من القضايا الإحدى عشرة مبلغاً اجمالياً يبلغ قدره ٢٤٢ ٠٠٠ يورو. وما زالت ثلاث قضايا جارية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وتم إدراجها كالتزامات محتملة. ومقارنة بقضايا مماثلة، لم تعتبر القضيتان الباقيتان من القضايا التي ستؤدي إلى التزام على المحكمة ولم تخصص مبالغ لهما. وانتهت إحدى هاتين القضيتين في عام ٢٠١٤ دون ترتيب التزام على المحكمة.

(ب) المخصصات المتعلقة بالالتزامات الضريبية للولايات المتحدة: بناء على الممارسة والمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية والأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، يعفى جميع الموظفين بالمحكمة من الضرائب على المرتبات والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة. ويبلغ مجموع الالتزامات الضريبية التقديرية المستحقة على دافعي الضرائب السبعة للولايات المتحدة المدرجين في جدول المرتبات بالمحكمة لهذه الفترة في عام ٢٠١٣ نحو ٦٦ ٠٠٠ يورو.

٨-٥ الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها: في عام ٢٠١٣، بلغت المصروفات الفعلية من التزامات الفترات السابقة ٧ ١٥١ ٠٠٠ يورو من أصل مبلغ قدره ٤ ٨٧٣ ٠٠٠ يورو، ما نتج عنه تحقيق وفورات أو إلغاء التزامات يبلغ مجموعها ٢ ٢٧٨ ٠٠٠ يورو.

٩-٥ المبالغ الآيلة إلى الدول الأطراف: تم توزيع الفائض النقدي من عام ٢٠١١ البالغ قدره ٢ ٠٤٢ ٠٠٠ يورو لحساب الدول الأطراف المستحقة له وفقاً للاشتراكات المقررة لكل واحدة منها عن تلك الفترة المالية.

١٠-٥ صندوق رأس المال العامل: أنشأت جمعية الدول الأطراف، بقرارها ICC-ASP/11/Res.1 صندوق رأس المال العامل للفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ

٧ ٤٠٦ ٠٠٠ يورو، أي بنفس المستوى مقارنة بالفترة المالية السابقة.

١١-٥ الاشتراكات المقررة قيد التحصيل: يشمل الرصيد غير المدفوع من الاشتراكات البالغ قدره ٦ ٩٨٠ ٠٠٠ يورو مبالغ يبلغ قدرها ٣٢١ ٠٠٠ يورو مستحقة عن الفترات المالية السابقة و٦ ٦٥٩ ٠٠٠ يورو مستحقة عن عام ٢٠١٣ (الجدول ١). وسجلت الاشتراكات الواردة من الدول الأطراف الزائدة عن الاشتراكات المستحقة والبالغ قدرها ٥ ٢٥٦ ٠٠٠ يورو بوصفها اشتراكات واردة مقدماً (انظر الملاحظة ١٦-٥ أدناه).

١٢-٥ الاشتراكات الأخرى قيد التحصيل: تشير إلى الرصيد غير المدفوع المستحق لصندوق رأس المال العامل الذي يبلغ قدره ١٢١ ٠٠٠ يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (الجدولان ٢ و٣) ومبلغ



٣٧ ٠٠٠ يورو الذي يتعلق بالرصيد غير المدفوع المستحق لصندوق الطوارئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (الجدولان ٢ و ٨).

١٣-٥ الأرصدة قيد التحصيل المشتركة بين الصناديق: يمثل مبلغ ٤٣٩ ٠٠٠ يورو الرصيد قيد التحصيل بالصندوق العام من الصناديق الاستثمارية الأخرى.

١٤-٥ الحسابات الأخرى قيد التحصيل: بلغ مجموعها ٣ ٨٩٩ ٠٠٠ يورو، وترد تفاصيلها في الجدول ٣ أدناه.

### الجدول ٣: تفاصيل الحسابات الأخرى قيد التحصيل (باليورو)

٢٠١٢	٢٠١٣	الحسابات قيد التحصيل
٨٤٠ ٣٢٢	١ ٩٦٦ ٢٣٩	الحكومات (ضريبة القيمة المضافة) <sup>(١)</sup>
٤٥٦ ٣٦٨	٣٩١ ٧٠٠	الموظفون
٢ ٢٩٣	١١٨ ٥٧٢	البائعون
١٤٨ ٢٤٩	١١٥ ٥٦٨	الفائدة المستحقة
٤٦٣ ٨٢٧	٥٩٧ ٨٥٠	سلف السفر (غير السلف النقدية) <sup>(٢)</sup>
٧٢٩ ٠٨٨	٦٨٦ ٥٧٩	سلف للبائعين عن نفقات ذات الصلة بالسفر <sup>(٣)</sup>
١ ٦٩٩ ٠١٣	٢ ١٠٢ ٩٢٢	حسابات أخرى <sup>(٤)</sup>
٤ ٣٣٩ ١٦٠	٥ ٩٧٩ ٥٣٠	المجموع الإجمالي للحسابات قيد التحصيل
(١ ٧٠١ ٥٧٩)	(٢ ٠٨٠ ٧٦٢)	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
٢ ٦٣٧ ٥٨١	٣ ٨٩٨ ٧٦٨	المجموع الصافي للحسابات قيد التحصيل

(أ) تشمل الحسابات قيد التحصيل من الحكومات في عام ٢٠١٣ مبلغ ٦٥٨ ٠٠٠ يورو المتعلق بضريبة الطاقة القابلة للاسترداد. ولم تستخدم المحكمة حقها في المطالبة باسترداد ضريبة الطاقة المدفوعة لموردي الطاقة من قبل وفقا للمادة ١٥(٢)(ح) و(٣) من اتفاق المقر. وفي عام ٢٠١٣، قدمت المحكمة طلبا لاسترداد الضريبة بأثر رجعي، وأدرجت بالتالي مبلغ ٤٥١ ٠٠٠ ضمن نفقات الفترة السابقة قيد الاسترداد، وخصمت مبلغ ١٠٢ ٠٠٠ يورو من نفقات عام ٢٠١٣، وأدرجت مبلغ ١٠٥ ٠٠٠ يورو بوصفه التزاما ليوروجوست نظير نصيبها في ضريبة الطاقة قيد الاسترداد.

(ب) مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: في إطار الحسابات الأخرى قيد التحصيل وبناء على القرار القضائي الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (الدائرة الابتدائية الثالثة، القرار رقم ICC-01/05-01/08-568)، قدمت المحكمة مبلغ ٤٧٧ ٠٠٠ يورو في إطار التكاليف القانونية المتصلة بالتمثيل القانوني للمتهم الذي جمدت أمواله في عام ٢٠١٣. وأدرج هذا المبلغ ضمن تكاليف المساعدة القانونية بسبب الشك في إمكانية استرداد هذا المبلغ. وبلغ مجموع السلف المقدمة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ نحو ٢ ٠٤٥ ٠٠٠ يورو.

وأدرجت المحكمة أيضا مبلغ ٣٥ ٠٠٠ يورو الخاص بضريبة القيمة المضافة قيد التحصيل من حكومة أوغندا في بند الديون المشكوك في تحصيلها. ومن مجموع هذا البند الذي بلغت قيمته في نهاية عام ٢٠١٢ نحو ١٣٣ ٠٠٠ يورو، شطبت المحكمة ٦٢ ٠٠٠ يورو، وتنازلت عن ٣٦ ٠٠٠ يورو في عام ٢٠١٣.

ولا تدرج المحكمة مخصصات للإشترابات المقررة المشكوك في تحصيلها. بيد أن المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي تنص على أنه لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية

في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدة عنها. وللجمعية، مع ذلك، أن تسمح لهذه الدولة الطرف بالتصويت في الجمعية وفي المكتب إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للدول الطرف بها.

(ج) سلف السفر (السلف غير النقدي): يمثل هذا المبلغ سلف السفر التي لا يقدم بشأنها المسافرون مطالبات. ويستثنى من هذا المبلغ سلف السفر المقدمة في شكل مبالغ نقدية. وتُسجّل السلف النقدي بوصفها مبالغ قيد التحصيل من المسافرين وهي تُدرج في المبالغ الإجمالية المتعلقة بـ"الموظفين"، أو "البائعين"، والمبالغ قيد التحصيل "الأخرى".

(د) السلف المدفوعة للبائعين عن نفقات ذات صلة بالسفر: وتمثل المبالغ المدفوعة للبائعين عن نفقات ذات صلة بالسفر مثل التذاكر ومصاريف الشحن التي لم يقدم المسافرون طلبات لتسجيلها في الحسابات بوصفها نفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٥-٥ سلف منحة التعليم: تتعلق سلف منحة التعليم المدفوعة مقدما البالغ قدرها ٦٨٣ ٠٠٠ يورو بالجزء من السنة الدراسية التي ستنتهي في عام ٢٠١٤.

١٦-٥ الاشتراكات أو المدفوعات الواردة مقدما: تلقت المحكمة من الدول الأطراف مبلغ ٥ ٢٥٦ ٠٠٠ يورو من اشتراكات الفترة المالية القادمة.

١٧-٥ الحسابات الأخرى المستحقة الدفع: ترد الحسابات الأخرى المستحقة الدفع البالغ قدرها ٨ ٠٩٧ ٠٠٠ يورو بالتفصيل في الجدول ٤ أدناه.

#### الجدول ٤: تفاصيل الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (بال يورو)

٢٠١٢	٢٠١٣	الحسابات مستحقة الدفع
١٠٣ ٦٨٨	٣٨٩ ٥٠٩	الموظفون
٥ ٧٥١ ٤٠٩	٦ ٦٩٨ ٣١٤	البائعون (ج)
٥٣ ٨٢٥	-	مدفوعات مؤجلة من المحكمة الخاصة لسيراليون <sup>(ب)</sup>
٣٩٦ ٤٥٨	٢٨٤ ٨٨٥	الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن <sup>(د)</sup>
٣٤٦ ٧٧٠	٧٢٤ ٣٦١	حسابات أخرى <sup>(ج)</sup>
<b>٦ ٦٥٢ ١٥٠ ٨ ٠٩٧ ٠٦٩</b>		<b>المجموع</b>

(أ) الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن: قسّمت المخصصات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن إلى قسمين أحدهما للمجموع التراكمي لمنحة العودة إلى الوطن البالغ قدره ٦ ٣٤٣ ٠٠٠ يورو والآخر للالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن البالغ قدرها ٢٨٥ ٠٠٠ يورو تحت بند الحسابات الأخرى المستحقة الدفع. وفي هذا التقسيم، تشير الالتزامات المتعلقة بمنحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ المستحقة للموظفين الذين تركوا المحكمة فعلا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والتي أصبحت واجبة الدفع لهم. ويشير المجموع التراكمي لمنحة العودة إلى الوطن إلى المبالغ التي اكتسبها الموظفون المؤهلون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ولكنها ليست واجبة الدفع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر لأنهم لا يزالون يعملون بالمحكمة.

(ب) المدفوعات المؤجلة من المحكمة الخاصة لسيراليون: وقّعت المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون على مذكرة تفاهم بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن الترتيبات الإدارية لمساعدة هذه المحكمة

مؤقتا بتخصيص قاعة للمحاكمات وخدمات ومرافق الاحتجاز والدعم اللازم لمحاكمة تشارلز تيلور. وانتهى سريان هذه المذكرة في عام ٢٠١٣ عندما غادر السيد تيلور مرافق الاحتجاز.

(ج) البائعون والحسابات الأخرى مستحقة الدفع: بناء على مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق، تمثل جميع الفواتير المؤرخة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ حسابات مستحقة الدفع للمحكمة وسجلت في النظام المحاسبي لعام ٢٠١٣. وسددت هذه الفواتير في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤.

٥-١٨ صندوق الطوارئ: خصص مبلغ ٥٦٧ ١٦٨ ٩ يورو الذي يمثل الفائض النقدي للفترة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لإنشاء صندوق الطوارئ، وذلك وفقا للقرار ICC-ASP/1/Res.4(b). وانخفض رصيد صندوق الطوارئ بعد ذلك بسبب انخفاض الإيرادات عن النفقات. وفي عام ٢٠١٣، تم وفقا لقرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/11/Res.1 تجديد موارد الصندوق وأضيف مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لبلوغ مستوى العتبة المحددة الذي يبلغ ٧ ملايين يورو.

٧ ٠٠٠ ٠٠٠	رصيد الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (المبالغ باليورو)
٥٠٠ ٠٠٠	المبالغ المقيدة على الصندوق
٧ ٥٠٠ ٠٠٠	المجموع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

٥-١٩ احتياطي الاشتراكات المقررة غير المدفوعة: يخصم من الفائض التراكمي مبلغ ٣٢١ ٠٠٠ يورو، الذي يمثل الاشتراكات المقررة غير المدفوعة عن الفترات المالية السابقة (الجدول ١)، للحصول على الفائض النقدي لعام ٢٠١٢ (الجدول ٤).

## ٦- الصناديق الاستثمارية

٦-١ الوصف العام للصناديق الاستثمارية المختلفة والغرض منها يردان في الجدولين ٦ و٧:

استخدمت العقود مع المفوضية الأوروبية والجهات المانحة الأخرى بشأن بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون في توسيع نطاق الوصول بدون مقابل إلى مجموعة قواعد البيانات المتعلقة بالأدوات القانونية عن طريق إدخال وثائق لجنة الأمم المتحدة المعنية بجرائم الحرب في هذه القواعد، وتنظيم حلقتين دراسيتين رفيعتي المستوى للتعاون في نورمبرغ (ألمانيا) أدت إلى التوقيع على ثلاث اتفاقيات لإعادة التوطين، وعقد حلقة دراسية للمحامين حضرها ٢٥٠ مشاركا لمناقشة، في جملة أمور، التطورات الجديدة في المحكمة أو كيفية مشاركة الضحايا. وأعقب الحلقة الدراسية للمحامين ثلاثة أيام من التدريب مع التركيز على المسائل الإجرائية والعملية التي تواجه المحامين الذين يمثلون المتهمين أو الضحايا أمام المحكمة.

الصندوق الاستثماري المعني بأقل البلدان نموًا: أنشئ بالقرار ICC-ASP/2/Res.6 المعدل بالقرار ICC-ASP/4/Res.4. ويخضع الصندوق لأمانة جمعية الدول الأطراف ويغطي تكاليف السفر المتعلقة بمشاركة ممثلي أقل البلدان نموًا والدول النامية الأخرى في دورات الجمعية.

مشروع الأدوات القانونية: يخضع لمكتب المدعي العام ويتيح الوصول المباشر وبدون مقابل إلى ٥٣٨ مصدرا قانونيا مختلفا للقانون الجنائي الدولي من خلال ٢٠٨١ وصلة الكترونية لقاعدة البيانات المتعلقة بالأدوات القانونية التابعة للمحكمة. وأصبح مشروع الأدوات القانونية منذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ جزءا من الصندوق الاستثماري بشأن بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون.

الحلقات الدراسية الإقليمية في داكار (السنغال) وياوندي (الكامبيون) وتونس العاصمة (تونس): قدمت في السنوات الأخيرة التدريب على نظام روما الأساسي لكبار المتخصصين في القانون وعززت التعاون بين

الدول والمحكمة. وأعيدت جدولة الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ التي كان مقرراً أصلاً عقدها في بنوم بنه (كمبوديا) إلى عام ٢٠١٤ و قد تعقد في بلد آخر من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية. وقامت الحلقة الدراسية الإقليمية المشتركة مع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا (إثيوبيا) في عام ٢٠١٢ بتحسين المعرفة بنظام روما الأساسي وعمل المحكمة بين موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي والمستشارين القانونيين للوفود لدى الاتحاد الأفريقي وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

الصندوق الخاص بإعادة التوطين: أنشئ لمساعدة الدول التي ترغب في الدخول في اتفاقات إعادة التوطين مع المحكمة. ويتلقى هذا الصندوق التبرعات المقدمة من الدول الأطراف.

نظام تمويل الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين: أنشأته الجمعية بالقرار ICC-ASP/8/Res.4 في قلم المحكمة. والغرض من الصندوق هو تمويل الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين عن طريق المنح الطوعية.

٦-٢ التبرعات: عُقدت و/أو وردت تبرعات تبلغ قيمتها ١٧٨ ٠٠٠ يورو لمشاريع عام ٢٠١٣.

٦-٣ إيرادات الفائدة المصرفية: يمثل مبلغ ١١ ٠٠٠ يورو الفائدة المصرفية المكتسبة من الحساب المصرفي للمحكمة الخاص بالصناديق الاستثمارية.

٦-٤ النفقات: يشمل المبلغ الإجمالي البالغ قدره ١ ٦٥٣ ٠٠٠ يورو مجموع المبالغ المسروقة التي يبلغ قدرها ١ ٤٥٤ ٠٠٠ يورو، والتزامات غير مصفاة يبلغ قدرها ١٩٩ ٠٠٠ يورو.

٦-٥ المبالغ المعادة إلى الجهات المانحة: أعيد مبلغ ٢٨١ ٠٠٠ يورو إلى الجهات المانحة على اعتبار أنه زائد عن متطلبات المشاريع المحددة المنجزة (الجدولان ٦ و٧).

٦-٦ الحسابات الأخرى قيد التحصيل: يشمل مبلغ ٩٢ ٠٠٠ يورو الفائدة المستحقة على الحساب المصرفي للصناديق الاستثمارية البالغ قدرها ١٠ ٠٠٠ يورو التي لم يتم تحصيلها بعد والمبالغ المدفوعة مقدما للسفر البالغ قدرها ٨٢ ٠٠٠ يورو.

٦-٧ التبرعات أو المدفوعات المتلقاة مقدما: يشمل مبلغ ٢٤٢ ٠٠٠ يورو مدفوعات المانحين البالغ قدرها ٢١٠ ٠٠٠ يورو للمشاريع المنجزة التي تنظر المحكمة تعليمات بشأنها و٣٢ ٠٠٠ يورو مستحقة الدفع للبايعين.

٦-٨ الأرصدة المستحقة الدفع بين الصناديق: في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ الرصيد المستحق الدفع بين الصندوق الاستثماري والصندوق العام ٤٣٩ ٠٠٠ يورو.

٦-٩ التبرعات قيد التحصيل: يمثل مبلغ ١٤١ ٠٠٠ يورو تبرعات المانحين للمشاريع المنجزة التي لم يتم تحصيلها بعد.

## ٧- الممتلكات غير المستهلكة

٧-١ يتضمن الجدول ٥ أدناه ملخصاً للممتلكات غير المستهلكة، وتكلفتها التاريخية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووفقاً لسياسات المحاسبة الجارية في المحكمة، لا يتم إدراج الممتلكات غير المستهلكة في الأصول الثابتة للمنظمة ولكنها تحمّل مباشرة على الميزانية بمجرد حيازتها.



## الجدول ٥: ملخص الممتلكات غير المستهلكة (باليورو)

فئة إدارة الأصول	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣		الرصيد الختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	
	الحيازات/ التسويات	البنود المشطوبة <sup>(١)</sup>	الحيازات/ التسويات	البنود المشطوبة <sup>(١)</sup>
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٨ ٣٨٩ ١٢٣	٨٥٩ ٥٨٣	٨ ٥٣٦ ٧٣٠	(٧١١ ٩٧٦)
معدات الأمن والسلامة	٨٢٣ ٠٣٢	٦٠ ٩٣٦	٨٧٩ ٢٩٤	(٤ ٦٧٤)
معدات الخدمات العامة	١ ٢٣٧ ٩٩٦	(١٥ ٣٣٥)	١ ٢١١ ٤٠٧	(١١ ٢٥٤)
المركبات ومعدات النقل	١ ٠٦٧ ٥٩٨	(٢٥٧)	١ ٠٦٧ ٣٤١	-
معدات مكتب المدعي العام	١ ٣٦٠ ٢٣٥	١٦٦ ٤٥٣	١ ٥٠٩ ٢٣٨	(١٧ ٤٥٠)
معدات أخرى	١ ٧٤٣ ٣٨٨	١٦٢ ٩٤٧	٨٠٩ ٦٠٨	(٩٦ ٧٢٧)
قاعات المحكمة والدائرة التمهيدية <sup>*</sup>	١ ٣٦٢ ٩١٨	-	١ ٣٦٢ ٩١٨	-
<b>المجموع</b>	<b>١٥ ٩٨٤ ٢٩٠</b>	<b>١ ٢٣٤ ٣٢٧</b>	<b>١٦ ٣٧٦ ٥٣٦</b>	<b>(٨٤٢ ٠٨١)</b>

قاعات المحكمة والدائرة التمهيدية - عناصر قاعات المحكمة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المنشآت.

وبالإضافة إلى ما سلف، تشمل سجلات المحكمة الممتلكات غير المستهلكة التالية التي حصلت عليها المحكمة من خلال التبرعات:

## الجدول ٦: ملخص الممتلكات غير المستهلكة الممولة من مصادر أخرى (باليورو)

فئة إدارة الأصول	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣		الرصيد الختامي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	
	البنود المشطوبة <sup>(١)</sup>	البنود المشطوبة <sup>(١)</sup>	البنود المشطوبة <sup>(١)</sup>	البنود المشطوبة <sup>(١)</sup>
ميزانية الفريق الاستطلاعي	-	٧ ٠٣٣	-	٧ ٠٣٣
منح للمحكمة الجنائية الدولية	٢٦٨ ٧٩٨	(١ ١٢٠)	٢٦٧ ٦٧٨	(١ ١٢٠)
<b>المجموع</b>	<b>٢٧٥ ٨٣١</b>	<b>(١ ١٢٠)</b>	<b>٢٧٤ ٧١١</b>	<b>(١ ١٢٠)</b>

<sup>(١)</sup> في عام ٢٠١٢، بلغ المجموع التقديري للبنود المشطوبة ٨٤٣ ٠٠٠ يورو.

## ٨- شطب الخسائر المتصلة بالنقد والمبالغ قيد التحصيل والممتلكات

٨-١ بالإضافة إلى البنود المشطوبة في عام ٢٠١٣ على النحو الوارد في البند ٧-١ أعلاه، شطب ما مجموعه ٣ ٠٠٠ يورو باعتباره خسارة من حساب المصروفات النثرية، ومبلغ ٦٣ ٠٠٠ يورو باعتباره حسابات متقدمة وغير قابلة للتحصيل (انظر الملاحظة ٥-١٤ (أ)).

## ٩- مدفوعات المجاملة

٩-١ لم تصدر عن المحكمة مدفوعات مجاملة أثناء الفترة المالية.

## ١٠- الالتزامات المحتملة

١٠-١ في نهاية عام ٢٠١٣، قدرت المحكمة الاحتياطي اللازم لثلاث حالات قد يلجأ فيها أحد الموظفين السابقين بالمحكمة إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بمبلغ ٢١٤ ٦٦٠ يورو (انظر الملاحظة ٥-٧ (أ) أعلاه).

## ١١ - الإصابة أثناء الخدمة

١١-١ أبرمت المحكمة الجنائية الدولية اتفاقاً مع شركة تأمين لتوفير التغطية التأمينية للإصابات التي يتعرض لها الموظفون والقضاة والخبراء الاستشاريون والمساعدون المؤقتون في المحكمة أثناء الخدمة. وقسط التأمين، المحسوب كنسبة مئوية من المرتب الداخل في حساب المعاش للموظفين ونسبة مئوية مشابهة في حالة القضاة والخبراء الاستشاريين والمساعدين المؤقتين، يُسدّد من ميزانية المنظمة ويظهر في الحساب تحت بند النفقات. وقد بلغ مجموع القسط الإجمالي المدفوع في عام ٢٠١٣ لأغراض هذا التأمين ٩٢٩ ٠٠٠ يورو.

## ١٢ - التبرعات العينية

١٢-١ في عام ٢٠١٣، استخدمت المحكمة عدداً من الموظفين العاملين لأجل قصير بدون مقابل وتبلغ قيمة الخدمات العينية التي تلقتها نتيجة لذلك بنحو ٨٣١ ٠٠٠ يورو.

## ١٣ - التبرعات للصندوق الاستئماني للضحايا

١٣-١ قررت جمعية الدول الأطراف، بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6 إنشاء صندوق لصالح ضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وأسرههم.

وأنشأت الجمعية في مرفق هذا القرار مجلس إدارة للصندوق، يكون مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستئماني، وقررت أن يكون مسجّل المحكمة مسؤولاً عن تقديم ما يلزم من المساعدة لحسن سير العمل بمجلس الإدارة في قيامه بمهامه وأن يشارك أيضاً في جلسات مجلس الإدارة بصفة استشارية. وفي عام ٢٠١٣، وافقت جمعية الدول الأطراف على اعتماد مبلغ ١ ٥٨٠ ٠٠٠ يورو لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا التي تدير الصندوق وتقدم الدعم الإداري لمجلس إدارة الصندوق واجتماعات المجلس. وبلغت النفقات المسجّلة في حسابات الأمانة في الفترة المالية ٢٠٠٠ ٤٣٢ ١ يورو.

## ١٤ - مشروع المباني الدائمة: وصف عام

١٤-١ أنشأت جمعية الدول الأطراف مشروع المباني الدائمة للمحكمة بقرارها ICC-ASP/4/Res.2 الذي أكد أن "المحكمة مؤسسة قضائية دائمة وأنها تتطلب بصفتها هذه مبانٍ دائمة ذات طابع وظيفي لتمكينها من أداء واجباتها بصورة فعّالة وتعكس أهمية المحكمة بالنسبة إلى مكافحة الإفلات من العقاب"، وأكدت من جديد أهمية المباني الدائمة لمستقبل المحكمة.

١٤-٢ وأشارت جمعية الدول الأطراف أيضاً في قرارها ICC-ASP/6/Res.1 إلى أن تكاليف البناء الإجمالية التي تشمل مبلغاً احتياطياً، وأجور استخدام الخبراء الاستشاريين والمقاولين، والتضخم الناشئ قبل طرح العطاء وبعد طرحه، وأية رسوم للتصاريح، ومستحقات مالية، وصندوق خاص بالسماط المظهيرية المتكاملة والمتخصصة تقدر في الظرف الراهن بمبلغ لا يتجاوز ١٩٠ مليون يورو بمستويات أسعار عام ٢٠١٤. وأنشأت جمعية الدول الأطراف في المرفق الثاني للقرار ICC-ASP/6/Res.1 لجنة مراقبة للدول الأطراف كهيئة فرعية تابعة للجمعية، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي.

١٤-٣ وتكمن مهمة لجنة المراقبة في توفير هيئة دائمة للعمل نيابة عن الجمعية في تشييد المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية. وتختص لجنة المراقبة بالمراقبة الإستراتيجية للمشروع بينما يختص مدير المشروع

بالأعمال الإدارية الروتينية. وتتكون لجنة المراقبة من ١٠ دول أطراف من بينها عضو واحد على الأقل من كل مجموعة إقليمية.

١٤-٤ ووافقت جمعية الدول الأطراف في قرارها ICC-ASP/10/Res.6 على أن تكاليف العناصر المدججة (المجموعة ٣) تكاليف متصلة بالتشييد وأنها تدخل بالتالي في نطاق الميزانية الاجمالية التي تبلغ ١٩٠ مليون يورو، كما وافقت على استيعاب هذه العناصر والتكاليف المتصلة بها بالكامل في الميزانية الاجمالية لعدم تجاوز الحدود المقررة لهذه الميزانية.

١٤-٥ ورحبت جمعية الدول الأطراف في قرارها ICC-ASP/11/Res.3 باستمرار بقاء المشروع في حدود الميزانية المعتمدة البالغ قدرها ١٩٠ مليون يورو بمستوى أسعار ٢٠١٤، ولاحظت في هذا الصدد بارتياح أن العناصر المدججة (المجموعة ٣) قد تم استيعابها بالكامل في الميزانية العامة، وأن تكاليف البناء المتوقعة تقدر في المرحلة الحالية بمبلغ ١٨٣,٧ مليون يورو، أي بنحو ٦,٣ مليون يورو أقل من الحد الأقصى المخصص للمشروع.

١٤-٦ ورحبت جمعية الدول الأطراف في قرارها ICC-ASP/12/Res.2 باستمرار بقاء المشروع في حدود الميزانية المعتمدة البالغ قدرها ١٩٠ مليون يورو بمستوى أسعار ٢٠١٤، ولاحظت في هذا الصدد بارتياح تحقيق وفورات يبلغ قدرها ٦,٣ مليون يورو في تكاليف البناء. ولاحظت الجمعية أيضا التكاليف الاجمالية المقدرة حاليا للبناء (١٨٤,٤ مليون يورو) والانتقال (١١,٣ مليون يورو) التي يبلغ مجموعها ١٩٥,٧ مليون يورو، كما لاحظت الحاجة إلى توفير محفظة مالية إجمالية موحدة لمدير المشروع لتمكينه من مواجهة هذه التكاليف إلى حين الانتهاء من المشروع، فضلا عن مخطط التمويل الذي اقترحه لجنة المراقبة والذي أيدته لجنة الميزانية والمالية.

١٤-٧ ورحبت جمعية الدول الأطراف باستمرار توقع الانتهاء من المباني الدائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وأكدت على ضرورة أن يمثل المشروع للأجل من أجل تفادي أي زيادة مقبلة في التكلفة والسماح للمحكمة بالانتقال تدريجيا إلى المباني بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

## ١٥ - مشروع المباني الدائمة: ملاحظات على البيانات (من الأول إلى الثالث)

١٥-١ البيان الأول يتضمن الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق أثناء الفترة المالية. ويشمل حساب فائض الإيرادات عن النفقات في الفترة الجارية وتسويات الفترة السابقة في الإيرادات أو النفقات.

١٥-٢ البيان الثاني يوضح الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٥-٣ البيان الثالث هو ملخص التدفق النقدي وتم إعداده باستعمال الأسلوب غير المباشر.

١٥-٤ الأنصبة المقررة: بلغ في عام ٢٠١٣ مجموع الأنصبة المقررة التي تلقتها المحكمة من الدول الأطراف في إطار التسديد دفعة واحدة ١٤ ١٣٩ ٠٠٠ يورو، بالتفصيل الوارد في الجدول ٧ أدناه (باليورو).

الجدول ٧: المبالغ التي تلقتها المحكمة من الدول الأطراف في إطار التسديد دفعة واحدة (باليورو)

الدول الأطراف	٢٠١٣	السنوات السابقة	المجموع
ألبانيا	-	٦٨٦٥	٦٨٦٥



الدول الأطراف	٢٠١٣	السنوات السابقة	المجموع
أندورا	-	١٨٣٠٥	١٨٣٠٥
أنغيوا وبرودا	١٧٤١	-	١٧٤١
الأرجنتين	-	٧٤٣٦٤١	٧٤٣٦٤١
أستراليا	-	٤٠٨٨٨٨١	٤٠٨٨٨٨١
بوليفيا	-	١٣٧٢٩	١٣٧٢٩
بوركينافاسو	-	٤٥٧٦	٤٥٧٦
كمبوديا	-	٢٢٨٨	٢٢٨٨
كندا	-	٦٨١١٧٥١	٦٨١١٧٥١
شيلي	-	٣٦٧٤٩٨	٣٦٧٤٩٨
كولومبيا	٢٣٩٥٣٢	-	٢٣٩٥٣٢
كوستاريكا	٢٤٥١٢	٤٩٤٧٧	٧٣٩٨٩
الجمهورية التشيكية	-	٦٤٢٩٦٣	٦٤٢٩٦٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	٦٨٦٤	٦٨٦٤
أكوادور	٤٧٨٥٧	-	٤٧٨٥٧
فنلندا	-	١٢٩٠٥٠٣	١٢٩٠٥٠٣
جيورجيا	-	٦٨٦٤	٦٨٦٤
هنغاريا	-	٥٥٨٣٠٣	٥٥٨٣٠٣
آيسلندا	-	٨٤٦٦١	٨٤٦٦١
إيطاليا	-	١١٦٢١٣٩٢	١١٦٢١٣٩٢
الأردن	-	٢٧٤٥٨	٢٧٤٥٨
لاتفيا	٤١٤٨٣	-	٤١٤٨٣
لختنشتاين	-	٢٢٨٨١	٢٢٨٨١
ليتوانيا	٢٣٦٤٤	٤٧٢٨٨	٧٠٩٣٢
لكسمبرغ	-	١٩٤٤٩١	١٩٤٤٩١
موريشيوس	-	٢٥١٦٩	٢٥١٦٩
المكسيك	١٧٢١٤٣٣	٣٤٤٢٨٦٧	٥١٦٤٣٠٠
الجيل الأسود	-	٢٢٨٨	٢٢٨٨
هولندا	٤٢٧٢٨٠٢	-	٤٢٧٢٨٠٢
بنما	٥١٠٣٨	-	٥١٠٣٨
الفلبين	١٧٧٩٣٨	-	١٧٧٩٣٨
البرتغال	-	١٢٠٥٨٤٢	١٢٠٥٨٤٢
جمهورية كوريا	٢٠٨٥٤٦	٢٣٤٤٠٦	٤٤٢٩٥٢
ساموا	-	٢٢٨٨	٢٢٨٨
سان مارينو	-	٦٨٦٤	٦٨٦٤
صربيا	-	٤٨٠٥١	٤٨٠٥١
سلوفاكيا	-	١٤٣٨٠٤	١٤٣٨٠٤
جنوب أفريقيا	-	٦٦٣٥٥٧	٦٦٣٥٥٧
السويد	-	٢٤٥٠٥٨٣	٢٤٥٠٥٨٣
اسبانيا	٧٣٢٣٨٩٨	-	٧٣٢٣٨٩٨
سورينام	٢٢٨١	-	٢٢٨١
سويسرا	-	٢٧٧٤٠١٤	٢٧٧٤٠١٤
تيمور ليشتي	٢٢٢٦	-	٢٢٢٦
ترينيداد وتوباغو	-	٦١٧٧٩	٦١٧٧٩
مجموع الأنصبة المدفوعة دفعة واحدة	١٤١٣٨٩٣١	٣٧٦٧٢١٩١	٥١٨١١١٢٢

١٥-٥ النفقات: يشمل مجموع النفقات البالغ قدره ٣٧ ٨٥٥ ٠٠٠ يورو مصروفات يبلغ قدرها ٣٧ ١٤٠ ٠٠٠ يورو، والتزامات غير مصفاة يبلغ قدرها ٧٥٠ ٠٠٠ يورو. وتشمل النفقات تكاليف البناء والرسوم القانونية (المتعلقة بإدارة المشروع والمستشارين الآخرين).

١٥-٦ الوفورات: من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها بلغت المصروفات الفعلية المتعلقة بالتزامات الفترات السابقة ٩٢ ٠٠٠ يورو وتحت عن ذلك وفورات تبلغ ١٥ ٠٠٠ يورو.

١٥-٧ الحسابات الأخرى قيد التحصيل: يمثل مبلغ ٢ ٠٠٠ يورو فائدة مستحقة ولكن لم تحصل بعد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويمثل مبلغ ٣٢ ٠٠٠ يورو ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على السلع والخدمات التي سيتلقاها المشروع من الحكومة الهولندية، ومبلغ ٣٤ ٠٠٠ يورو رصيدا مشتركا بين الصناديق قيد التحصيل من الصندوق العام.

١٥-٨ الحسابات الأخرى المستحقة الدفع: يمثل مبلغ ٦٣٣ ٠٠٠ يورو الفواتير المدرجة في الحسابات والتي لم تسدد بعد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وسددت هذه الفواتير في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤.

١٥-٩ الاشتراكات الواردة مسبقا: أدرجت جميع الاشتراكات التي تلقتها المحكمة لمشروع المباني الدائمة في عام ٢٠١٣ فيما يتعلق بخيار التسديد دفعة واحدة (المشار إليه في القرار ICC-ASP/7/Res.1) في إطار الإيرادات في عام ٢٠١٣.

١٥-١٠ القرض المقدم من الدولة المضيفة: استخدم في عام ٢٠١٣ مبلغ ٢٠ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو (أنظر الملاحظة ٣-١٢ (أ) أعلاه).

١٥-١١ مكتب مدير المشروع: قررت جمعية الدول الأطراف في المرفقين الرابع والخامس من القرار ICC-ASP/6/Res.1 إنشاء مكتب لمدير المشروع في الميزانية البرنامجية السنوية للمحكمة في إطار البرنامج الرئيسي السابع لتغطية التكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف التشغيلية الأخرى المتصلة بمشروع المباني الدائمة. ويعمل مكتب مدير المشروع تحت السلطة الكاملة لجمعية الدول الأطراف ويقدم تقاريره مباشرة إلى الجمعية ويخضع لمساءلتها عن طريق لجنة المراقبة.

ودون الإحلال بالفقرة أعلاه، مكتب مدير المشروع جزء لا يتجزأ من المحكمة الجنائية الدولية، ويلحق مكتب مدير المشروع وموظفو المكتب، للأغراض الإدارية، بقلم المحكمة.

وفي عام ٢٠١٣، وافقت جمعية الدول الأطراف على تخصيص مبلغ ٩٩٧ ٠٠٠ يورو لمكتب مدير المشروع المسؤول عن إدارة مشروع المباني الدائمة. وبلغت النفقات المسجلة في حسابات مكتب مدير المشروع في الفترة المالية قيد البحث ٦٧٤ ٠٠٠ يورو.

وأعدت الجمعية التأكيد في قرارها ICC-ASP/10/Res.6 على أهمية الدور الذي يقوم به مدير المشروع في توفير الريادة الاستراتيجية والإدارة الشاملة للمشروع، وذكرت بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه لتحقيق أهداف المشروع والتقييد بالآجال المحددة والتكاليف والشروط المتعلقة بالجودة، على النحو الوارد في القرار ICC-ASP/6/Res.1، ودعت المسجل إلى تفويض السلطات لمدير المشروع حيثما كان ذلك ضروريا وحسب المستوى المطلوب، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية، فيما يتعلق بالارتباطات المالية لمشروع المباني الدائمة.

## ٢- البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للفترة من

١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣\*

### المحتويات

الصفحة	
٤٣٣	خطاب الإحالة .....
٤٣٤	خطاب إلى المسجل بشأن البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا ٢٠١٣ .....
٤٣٤	رأي المراجع الخارجي للحسابات .....
٤٣٥	تقرير مراجعة البيانات المالية للصندوق الاستثماري للضحايا للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ .....
٤٣٨	البيان الأول: الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ .....
٤٣٩	البيان الثاني: الأصول والخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ .....
٤٤٠	البيان الثالث: التدفقات النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ .....
٤٤٠	الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية .....
٤٤٠	١- الصندوق الاستثماري للضحايا وأهدافه .....
٤٤١	٢- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية .....
٤٤١	٣- الصندوق الاستثماري للضحايا (البيانات من الأول إلى الثالث) .....

### خطاب الإحالة

٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤

وفقا للبند ١١-١ من النظام المالي، أتشرف بأن أقدم البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(توقيع) هيرمان فون هيبيل

المسجل

M. Hervé-Adrien Metzger

Director

Cour des Comptes

13 rue Cambon,

75100 Paris Cedex 01

France

\* صدر سابقا بوصفه الوثيقة ICC-ASP/13/11.

## خطاب إلى المسجل بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ٢٠١٣

٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤

السيد المسجل،

عملاً بالفقرة (ب) من المادة ٧٧ من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، يقوم مجلس الإدارة بإيداع البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ليستعرضها مراجع الحسابات الخارجي. وسأكون ممتناً لتوقيعكم على خطاب إحالة البيانات المالية للصندوق (٢٠١٣) إلى المراجع الخارجي.

مع وافر الاحترام،

(توقيع) موتو نوغوشي،

رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

### رأي المراجع الخارجي للحسابات

قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا المتعلقة بفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتشمل هذه البيانات المالية البيان المتعلق بالإيرادات والنفقات والتغيرات في أرصدة الصندوق، وبيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصندوق، وبيان التدفق النقدي، ومعلومات وملاحظات أخرى للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

وبموجب الفقرة ٧٧ من الباب الرابع من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، مجلس إدارة الصندوق مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها. ويتم إعداد هذه البيانات وفق المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وتشمل هذه المسؤولية تحديد إجراءات المراقبة الداخلية وتنفيذها ورصدها لضمان الإعداد والعرض المتوازن للبيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية سواء بسبب الخطأ أو الاحتيال. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً تقديم تقديرات محاسبية متوازنة مكيفة للظروف.

وتكمن مسؤوليتنا في إبداء رأي بشأن هذه البيانات المالية بالاستناد إلى المراجعة التي نقوم بها. وقد أجرينا هذه المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتقتضي هذه المعايير منا الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية المراجعة وأدائها للتوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من أي أخطاء جوهرية.

وتتضمن أي مراجعة للحسابات اتخاذ إجراءات للحصول على أدلة المراجعة بشأن المبالغ والمعلومات المشار إليها في البيانات المالية. ويخضع اختيار الإجراءات للتقدير المهني لمراجع الحسابات، بما في ذلك تقديره لاحتمال أن تؤدي البيانات إلى أخطاء جوهرية سواء كان مرجعها الخطأ أو الاحتيال. وعند تقدير هذه المخاطر، ينظر مراجع الحسابات في المراقبة الداخلية الموجودة المتعلقة بإعداد البيانات المالية وعرضها من أجل تحديد إجراءات المراجعة المناسبة وليس من أجل إبداء أي رأي في المراقبة الداخلية. وتشمل المراجعة أيضاً تقييم ملاءمة الطريقة الحسابية المطبقة وعرض البيانات المالية وما إذا كانت التقديرات الحسابية معقولة.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس معقول لرأينا.

واستناداً إلى مراجعتنا فإن البيانات المالية تقدم نظرة متوازنة عن الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة فضلاً عن الأصول والخصوم والاحتياطي والأرصدة والتدفق النقدي للصندوق الاستئماني للضحايا لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

ديديه ميغو

Cour des Comptes  
13 rue Cambon,  
75100 Paris Cedex 01  
France

## تقرير مراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

### المحتويات

الصفحة	
٤٣٥	أولاً- الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها .....
٤٣٦	ثانياً- متابعة توصيات عام ٢٠١٢ .....
٤٣٦	ثالثاً- شكر وتقدير .....
٤٣٧	مرفق: متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات .....

### الهدف من المراجعة ونطاقها ونهجها

قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا وفقاً للمعايير الدولية في مراجعة الحسابات وعملاً بالبند ١٢ من قواعد المحكمة المالية ونظامها المالي، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة الحسابات.

والهدف العام لأي مراجعة للبيانات المالية هو التوصل إلى تأكيدات معقولة عما إذا كانت البيانات المالية تخلو من أي خطأ مادي سواء كان مرجعه الاحتيال أو الخطأ، مما يسمح للمراجع ببيان رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، في كل الجوانب، وفقاً للإطار المالي المنطبق.

وتبين الصلاحيات الإضافية التي تحكم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية وجميع الصناديق الاستئمانية بما في ذلك الصندوق الاستئماني للضحايا الواردة في المرفق ٦ (ج) من القواعد المالية والنظام المالي المسائل الأخرى التي يرى مراجع الحسابات ضرورة إحاطة جمعية الدول الأطراف علماً بها، مثل تبديد أموال الصندوق الاستئماني للضحايا أو أصوله الأخرى أو إنفاقها في غير ما قصدته جمعية الدول الأطراف.

وتضمنت مهمة المراجعة مرحلتين:

مراجعة مؤقتة تركز على مسائل المراقبة الداخلية وإعداد الميزانية والإدارة من ٢ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

مراجعة نهائية تركز على البيانات المالية ومتطلبات الكشف عموماً، من ٢٦ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ولم توجد استنتاجات وتوصيات مستقاة من مراجعة الحسابات.

ولاحظنا أن ثمانية من التوصيات الناتجة عن المراجعة السابقة التي قام بها مكتب المملكة المتحدة الوطني للمراجعة نفذت أو قيد التنفيذ. ويرد بيان بهذه التوصيات في مرفق هذا التقرير.

وعقد اجتماع نهائي مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا، وكبير المديرين بالبرنامج، والمستشار القانوني للصندوق، ومنسق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى المحكمة بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وأعد هذا التقرير مع أخذ التعليقات المكتوبة الواردة من الصندوق الاستئماني للضحايا والمحكمة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الاعتبار.

وأصدرنا رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

## متابعة توصيات عام ٢٠١٢

بعد مراجعة لحال تنفيذ التوصيات السابقة، لوحظ أنه نفذت توصيتان تنفيذاً كاملاً. ويبين الجدول التالي ما سلف بالتفصيل:

الرقم الموضوع	التوصيات	نفذت بالكامل	نفذت جزئياً	لم تنفذ بعد
١	القضايا المتعلقة المحاسبة والقيام بمراجعة الحسابات العامة	X		
	يوصي المراجع الخارجي للحسابات بتحسين طرائق العمل بين الصندوق الاستئماني للضحايا وقسم الميزانية والمالية التابع للمحكمة الجنائية الدولية باتخاذ الخطوات اللازمة للمساعدة على ضمان استجابة المهمة المحاسبية للمحكمة في الوقت المناسب لمطالب المراجع الخارجي للحسابات المعقولة. وينبغي لهذا أن يجعل من تلبية متطلبات التنفيذ القادم للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أولوية رئيسية للصندوق وللوظيفة المحاسبية للمحكمة.			
٢	السلف المقدمة إلى الشركاء التنفيذيين	X		
	يوصي المراجع الخارجي للحسابات بمجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا بأن يحدد السياسة المحاسبية التي ينبغي تطبيقها بناء على تحليل لكل العقود من حيث شروط الأداء القابلة للقياس واسترداد الأموال القابل للتنفيذ. ومن المستحسن أيضاً أن يباشر مجلس إدارة الصندوق هذا التحليل بالتعاون الوثيق مع رئيس وحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدى المحكمة الجنائية الدولية.			
	مجموع عدد التوصيات	٢	٠	٠

## شكر وتقدير

يود المراجع الخارجي للحسابات أن يعرب عن شكره لممثلي الصندوق الاستئماني للضحايا وقلم المحكمة على التعاون والدعم العام المقدم لأفرقة مراجعة الحسابات أثناء المراجعة.

## المرفق

متابعة التوصيات السابقة التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات

بعد مراجعة دقيقة لحال تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المملكة المتحدة الوطني لمراجعة الحسابات، لوحظ أن من بين ما بلغ مجموعه ثماني توصيات قدمت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، نفذت خمس تنفيذًا كاملاً، ونفذت ثلاث توصيات تنفيذًا جزئيًا.

وتتعلق معظم التوصيات التي نفذت تنفيذًا جزئيًا بالقضايا المتعلقة بالإدارة وطرائق العمل. وسيجري المراجع الخارجي للحسابات مراجعة كاملة للمسائل المتعلقة بإدارة الصندوق الاستئماني للضحايا كجزء من المراجعة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

السنة المالية	الرقم	التوصيات	نفذت بالكامل	نفذت جزئيًا	لم تنفذ بعد
٢٠١١	١	ينبغي للصندوق أن يعمل بشكل وثيق مع فريق المحكمة المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وضع سياسات محاسبية محددة وملائمة قائمة على تلك المعايير ومكيفة لوضع الصندوق ومتطلباته.	X		
٢٠١١	٢	ينبغي للصندوق أن يحدد بوضوح الأهداف والمنافع المسبقة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويضع منهجية لتتبع تحقيق الأهداف وإدارتها.	X		
٢٠١١	٣	ينبغي أن تتعامل إدارة الصندوق مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات لكفالة أنه تتلقى ضمانات كافية عن ملاءمة وفعالية هيكل تسيير الصندوق وإدارته للمخاطر ومراقبته.		X	
٢٠١٠	١	يجب النظر في عملية وضع الأهداف للصندوق. ويجب أن تكون كل الأهداف المقدمّة قابلة للقياس ومحددة وقابلة للتحقيق.		X	
٢٠١٠	٤	ينبغي تبسيط المناقصات قدر الإمكان للتشجيع على المشاركة. وينبغي له إصدار توجيهات واضحة بشأن تحضير العطاءات للجهات التي ليست واثقة من العملية، مما سيساعد على فتح العملية لأكثر عدد ممكن من المشاركين..	X		
٢٠١٠	٥	ينبغي أن يسعى الصندوق إلى مراجعة كل مرحلة من مراحل عملية المناقصة مراجعة عميقة من أجل استخلاص الدروس التي يجب استخلاصها من أجل تحسين العملية لمقدمي العطاءات في المستقبل.	X		
٢٠١٠	٦	نوصي الصندوق الاستئماني للضحايا بالنظر في الموارد اللازمة لدعم المتطلبات الإدارية والمالية للصندوق إذ إن حجم التبرعات عبر الإنترنت والتعويضات ستصبح أكثر أهمية على مدى الفترات المالية المقبلة.		X	
٢٠١٠	٧	ينبغي للإدارة والمجلس المشاركة في نظام إدارة المخاطر في المؤسسة. وينبغي تنفيذ العمليات الجارية لتحديد وتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها في أقرب وقت ممكن من أجل الحفاظ على الموارد التي عُهد بها إلى الصندوق.	X		
		مجموع عدد التوصيات:	٥	٣	٠

## البيان الأول

## الصندوق الاستئماني للضحايا

بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الأرصدة المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

٢٠١٣	رغم الملاحظة	٢٠١٢	
<b>الإيرادات</b>			
٢ ٥٠٢ ٢٠٣	٣.٤	٤ ٥٨٣ ٨٧٨	التبرعات
٥٩ ٨٩٧		٦٤ ٨٧٠	إيرادات الفائدة المصرفية
-		٧ ٤٦٥	إيرادات أخرى
٢ ٥٦٢ ١٠٠		٤ ٦٥٦ ٢١٣	مجموع الإيرادات
<b>النفقات</b>			
١ ١٣٢ ٩١٧	٣.٨	١ ٠٩٤ ١٣٠	المدفوعات
٣١٧ ٧٤٠	٣.٨ ٣.٩	٧١٥ ٨٤٨	الالتزامات غير المصفاة
١ ٤٥٠ ٦٥٧		١ ٨٠٩ ٩٧٨	مجموع النفقات
١ ١١١ ٤٤٣		٢ ٨٤٦ ٢٣٥	زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات
٢٩ ٢٥٢	٣.١٠	-	الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها
(١٩ ٥٤٦)	٣.١١	-	المبالغ المعادة إلى المانحين
٣ ٤١٠ ٣٠٧		٤ ٥٣١ ٤٥٦	أرصدة الصندوق في بداية الفترة المالية
٤ ٥٣١ ٤٥٦		٧ ٣٧٧ ٦٩١	مجموع الأرصدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

التاريخ: التوقيع: رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.....

رئيس قسم المالية والميزانية.....



## البيان الثاني

الصندوق الاستثماري للضحايا  
بيان الأصول والخصوم والأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

٢٠١٣	رقم الملاحظة	٢٠١٢
<b>الأصول</b>		
٨ ٠٧٨ ٦٨٢		٤ ٨٤٧ ٠٠٢
١٤ ٨٥٧	٣.١٢	١٤ ٦٤٢
<b>٨ ٠٩٣ ٥٣٩</b>		<b>٤ ٨٦١ ٦٤٤</b>
<b>الخصوم</b>		
٧١٥ ٨٤٨	٣.٨ ٣.٩	٣١٧ ٧٤٠
-		٧ ٤٦٥
-		٤ ٩٨٣
<b>٧١٥ ٨٤٨</b>		<b>٣٣٠ ١٨٨</b>
<b>الأرصدة الاحتياطية وأرصدة الصندوق</b>		
٧ ٣٧٧ ٦٩١		٤ ٥٣١ ٤٥٦
٧ ٣٧٧ ٦٩١		٤ ٥٣١ ٤٥٦
<b>٨ ٠٩٣ ٥٣٩</b>		<b>٤ ٨٦١ ٦٤٤</b>

التاريخ: التوقيع: رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا

رئيس قسم المالية والميزانية.....

## البيان الثالث

الصندوق الاستئماني للضحايا  
بيان التدفقات النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (باليورو)

٢٠١٢	٢٠١٣	
<b>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</b>		
١ ١١١ ٤٤٣	٢ ٨٤٦ ٢٣٥	صافي زيادة/(نقص) الإيرادات عن النفقات (البيان الأول)
(١٢)	(٢١٥)	زيادة/(نقص) الحسابات الأخرى قيد التحصيل
(٥٢٣ ٣٣٦)	٣٩٨ ١٠٨	زيادة/(نقص) الالتزامات غير المصفاة
٤ ٩٨٣	(٤ ٩٨٣)	زيادة/(نقص) حسابات أخرى مستحقة الدفع
-	(٧ ٤٦٥)	استحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن
(٥٩ ٨٩٧)	(٦٤ ٨٧٠)	مخصوصاً منها: إيرادات الفائدة المصرفية
٥٣٣ ١٨١	٣ ١٦٦ ٨١٠	الصافي النقدي من الأنشطة التشغيلية
<b>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل</b>		
٥٩ ٨٩٧	٦٤ ٨٧٠	مضافة إليها: إيرادات الفائدة المصرفية
٥٩ ٨٩٧	٦٤ ٨٧٠	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل
<b>التدفقات النقدية من مصادر أخرى</b>		
٢٩ ٢٥٢	-	الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها
(١٩ ٥٤٦)	-	المبالغ المُعادة إلى المانحين
٩ ٧٠٦	-	الصافي النقدي من مصادر أخرى
٦٠٢ ٧٨٤	٣ ٢٣١ ٦٨٠	صافي زيادة/(نقص) الودائع النقدية والودائع لأجل
٤ ٢٤٤ ٢١٨	٤ ٨٤٧ ٠٠٢	الودائع النقدية والودائع لأجل في بداية الفترة
٤ ٨٤٧ ٠٠٢	٨ ٠٧٨ ٦٨٢	الودائع النقدية والودائع لأجل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (البيان الثاني)

## الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا

### ١- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه

١-١ أنشأت جمعية الدول الأطراف للصندوق الاستئماني للضحايا، بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، لصالح الضحايا في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، ولصالح أسر هؤلاء الضحايا .

كما أنشأت جمعية الدول الأطراف، في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستئماني.

### ٢- ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

١-٢ يجري مسك البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية وحسب ما تحدده جمعية الدول الأطراف في مرفق القرار ICC-ASP/1/Res.6. ولذلك تتفق البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا حالياً مع معايير المحاسبة في منظومة الأمم المتحدة. وهذه الملاحظات هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا.

٢-٢ محاسبة الصندوق: تجري محاسبة الصندوق الاستئماني للضحايا على أساس المحاسبة الخاصة بكل صندوق.

٣-٢ الفترة المالية: قوام الفترة المالية للصندوق الاستئماني للضحايا سنة تقويمية واحدة، ما لم تقرّر جمعية الدول الأطراف غير ذلك.

٤-٢ أساس التكاليف التاريخية: تعدّ الحسابات استناداً إلى أساس التكاليف التاريخية ولا يجري تعديلها لتعكس آثار تغير أسعار السلع والخدمات.

٥-٢ عملة الحسابات: تعرض حسابات الصندوق الاستئماني للضحايا باليورو. ويتم تحويل الأموال الموضوعة بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة في تاريخ البيان المالي. ويتم تحويل المعاملات الجارية بعملات أخرى إلى اليورو بموجب سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة السائد في تاريخ المعاملة.

٦-٢ التمويل: يتم تمويل الصندوق الاستئماني للضحايا من خلال ما يلي:

(أ) تبرعات الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد، والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمعايير ذات الصلة التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف؛

(ب) الأموال وغيرها من الممتلكات التي يتم تحصيلها عن طريق الغرامات أو المصادرة والتي تحوّل إلى الصندوق الاستئماني للضحايا إذا أمرت بذلك المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٧٩ من نظام روما الأساسي؛

(ج) الموارد المحصّلة عن طريق التبرعات المقدّمة لجبر الأضرار، إذا أمرت بذلك المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالقاعدة ٩٨ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛

(د) الموارد التي قد تقرّر جمعية الدول الأطراف تخصيصها لهذا الغرض.

٧-٢ الإيرادات: تسجّل التبرعات بوصفها إيرادات ويتم تسجيلها عند تلقيها فعلاً من المتبرعين.

٨-٢ الودائع النقدية والودائع لأجل تشمل الأموال المودعة في الحسابات المصرفية والودائع لأجل والحسابات تحت الطلب التي تترتب عليها فوائد مصرفية.

### ٣- الصندوق الاستئماني للضحايا (البيانات من الأول إلى الثالث)

٣-١ يعرض البيان الأول الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصندوق أثناء الفترة المالية. ويشمل حساب الزيادة أو النقص في الإيرادات عن النفقات خلال الفترة الجارية وتعديلات ما قبل الفترة في الإيرادات أو النفقات.

٣-٢ ويعرض البيان الثاني الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣-٣ والبيان الثالث هو ملخص للتدفق النقدي تمّ إعداده باستعمال الأسلوب غير المباشر.

٣-٤ التبرعات: وُزِد من التبرعات المقدّمة من الحكومات والأفراد والمنظمات وغير ذلك من الكيانات ما مجموعه ٨٧٨ ٥٨٣ ٤ يورو.

#### الجدول ١: التبرعات

البلدان	٢٠١٣	٢٠١٢
فنلندا	٣٢٦ ١٤٥	٢٠٠ ٠٠٠
ألمانيا	٩٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
هولندا	١ ٠٢٥ ٠٠٠	٤٧٥ ٠٠٠
النرويج	-	٢٧٢ ٦١٠
السويد	١ ٣٤٤ ١٦٨	-
سويسرا	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة	٦١٠ ٩٥٠	٦٤٠ ٦٨٨
بلدان أخرى	٢٧٧ ٦١٥	٥١٣ ٩٠٥
<b>المجموع (باليورو)</b>	<b>٤ ٥٨٣ ٨٧٨</b>	<b>٢ ٥٠٢ ٢٠٣</b>

٣-٥ وفي عام ٢٠١٣، تمّ تخصيص نحو ١٩ في المائة أو ٨٨٥ ٩٥٠ يورو من التبرعات التي قبلها الصندوق لمساعدة ضحايا الجرائم القائمة على نوع الجنس وضحايا العنف الجنسي. وخصّصت ٢٠ في المائة، أو ٩٠٠ ٠٠٠ يورو، من مساهمة قدمتها ألمانيا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لنشاطات التعويضات.

## الجدول ٢: التبرعات المخصصة

البلدان	٢٠١٣	٢٠١٢
فنلندا	٢٠٠ ٠٠٠	٣٠٧ ٠٦٦
ألمانيا	٩٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
إيطاليا	٤٠ ٠٠٠	-
هولندا	-	٢٥ ٠٠٠
النرويج	-	٢٧٢ ٦١٠
جمهورية استونيا	٣٥ ٠٠٠	-
المملكة المتحدة	٦١٠ ٩٥٠	-
<b>المجموع (بال يورو)</b>	<b>١ ٧٨٥ ٩٥٠</b>	<b>٩٠٤ ٦٧٦</b>

٣-٦ المبلغ الذي تبرعت به فنلندا البالغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ يورو والذي ورد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مخصص للنشاطات المتعلقة بالجرائم القائمة على نوع الجنس وضحايا العنف الجنسي في إطار المساعدة التي يقدمها الصندوق الاستئماني للضحايا. وهذا التبرع هو القسط الثاني من الاتفاق متعدد السنوات مع حكومة فنلندا البالغ قدره ٨٠٠ ٠٠٠ يورو الذي سيسدد في الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣-٧ والمبالغ التي تبرعت بها استونيا وإيطاليا والمملكة المتحدة مخصصة لمساعدة ضحايا الجرائم القائمة على نوع الجنس وضحايا العنف الجنسي. ووردت التبرعات من المملكة المتحدة في ١٨ كانون الثاني/يناير، ومن إيطاليا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن استونيا على قسطين في ٢ أيار/مايو و٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣-٨ النفقات: ينطوي ما مجموعه ٩٧٨ ٩٧٨ ٨٠٩ يورو على مصروفات مقدارها ١٣٠ ٠٩٤ يورو، والتزامات غير مصفاة مقدارها ٨٤٨ ٧١٥ يورو.

٣-٩ الالتزامات غير المصفاة: تم إقرارها بموجب القاعدة ٤-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة التي تنص على ما يلي: "تظل الاعتمادات مفتوحة لمدة اثني عشر شهرا عقب انتهاء الفترة المالية المتعلقة بها، وبالقدر اللازم لتصفية أية التزامات قانونية تكون قد نشأت في الفترة المالية ولم تتم تسويتها". ونظرا لطبيعة أنشطة الصندوق، تتعلق الالتزامات غير المصفاة الواردة في البيانات المالية للصندوق بالعقود القائمة مع الشركاء التنفيذيين. ويحتفظ الصندوق الاستئماني للضحايا بحق إلغاء هذه الالتزامات في حالات استثنائية، حاصرا الالتزامات الفعلية في حدود ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣-١٠ الوفورات من التزامات الفترات السابقة أو إلغاؤها: لا توجد وفورات من التزامات الفترة السابقة.

٣-١١ المبالغ المعادة إلى المانحين: لا توجد مبالغ معادة للمانحين في عام ٢٠١٣.

٣-١٢ المبالغ الأخرى القابلة للتحويل: يمثل مبلغ ٨٥٧ ١٤ يورو فائدة مكتسبة لكنها لم تحصل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣-١٣ المساهمات المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية: في المرفق ٦ بالقرار ICC-ASP/1/Res.6، قررت جمعية الدول الأطراف أن يكون مسجل المحكمة مسؤولا عن توفير ما تدعو الحاجة إليه من مساعدة لسير عمل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني على النحو السليم أثناء اضطلاع المجلس بمهامه، وأن يشارك المسجل أيضا في اجتماعات مجلس الإدارة بصفته مستشارا.

٣-١٤ وفي عام ٢٠١٣، وافقت الجمعية على تخصيص مبلغ ١ ٥٨٠ ٠٠٠ يورو لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا التي تدير الصندوق وتقدم الدعم الإداري لمجلس الإدارة في اجتماعاته. وبلغ مجموع النفقات المسجلة للأمانة في حسابات المحكمة أثناء هذه الفترة المالية ١ ٤٣١ ٥١١ يورو.

٣-١٥ التبرعات العينية: لم يتلق الصندوق الاستئماني للضحايا تبرعات عينية خلال عام ٢٠١٣.

٣-١٦ النفقات المطابقة من الشركاء: سجل الصندوق الاستئماني للضحايا مبلغ ٣٧٧ ٥٦٠ يورو (بسر الصرف في الأمم المتحدة في ٢٠١٣/١٢/٣١) بوصفه موارد مطابقة من قبيل الخدمات، والدعم المقدم للضحايا من مصادر أخرى في عام ٢٠١٣.